



نظرية العقل

## كتب صادرة للمؤلف

- الروائي وبطله: مقارنة للاشعور في الرواية العربية، دار الآداب ١٩٩٥.
- مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة، دار الساقى ١٩٩٣.
- المتخفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي، دار الرئيس ١٩٩١.
- معجم الفلاسفة، دار الطليعة ١٩٨٧.
- أنثى ضد الأنوثة: دراسة في أدب نوال السعداوي على ضوء التحليل النفسي، دار الطليعة ١٩٨٤.
- الرجولة وإيديولوجيا الرجولة في الرواية العربية، دار الطليعة ١٩٨٣.
- عقدة أوديب في الرواية العربية (طبعة ثانية)، دار الطليعة ١٩٨٧.
- الدولة القطرية والنظرية القومية، دار الطليعة ١٩٨٢.
- رمزية المرأة في الرواية العربية (طبعة ثانية)، دار الطليعة ١٩٨٧.
- الأدب من الداخل (طبعة ثانية)، دار الطليعة ١٩٨١.
- شرق وغرب، رجولة وأنوثة (طبعة ثالثة)، دار الطليعة ١٩٨٢.
- الله في رحلة نجيب محفوظ الرمزية (طبعة رابعة)، دار الطليعة ١٩٨٨.
- لعبة الحلم والواقع: دراسة في أدب توفيق الحكيم (طبعة ثانية)، دار الطليعة ١٩٧٩.

## باللغة الانكليزية:

- Woman Against Her Sex: A Critique of Nawal El-Saadawi, Saqi Books 1989.

# نقد نقد العقل العربي

جورج طرابيشي

## نظرية العقل



الطبعة



© دار الساقبي  
جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى ١٩٩٦

ISBN 1 85516 524 4

دار الساقبي  
بناية ثابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان  
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٦٠٢٣١٥ (٠١)

DAR AL SAQI  
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RF  
Tel: 0171-221 9347, Fax: 0171-229 7492

## الاهداء

الى الباهي محمد كان يقول لي مداعباً كلما سألته عن أحواله :  
- ما زلت أمارس فضيحة الحياة . وها هو الآن يمارس فضيحة الموت .



## تقديم

استغرق مني الاعداد لهذا العمل - على شيء من التقطع - ثماني سنوات. فقد كان عليّ أن أقرأ لا كل ما كتبه الجابري، ولا كل ما قرأه أو صرح أنه قرأه فحسب، بل كذلك ما لم يصرح أنه قرأه وما كان يفترض به أنه قرأه: أي التراث اليوناني بجملته، والتراث الأوروبي الفلسفي والعقلي في طوره الكلاسيكي والحديث، فضلاً عن التراث العربي الاسلامي، الفلسفي أساساً، ولكن كذلك التاريخي والفقهني والكلامي والنحوي، على الأقل في أصوله ومراجعته الأمهات. ولقد اتجه المشروع في البداية - وكما الحال في كل بداية - الى ان يكون محض نقد للجابري وتفنيداً لأحكامه وتمحيصاً لشواهد. ولكن على ضخامة التزييف وسوء التأويل في هذه الشواهد، وبالتالي على فداحة العسف والغلط في الاحكام المبنية عليها، فإن المشروع - طرداً مع تقدمه - ما كان له ان يكتفي بالتفكيك، بل كان عليه ايضاً، كأني مشروع نقدي طالب للمشروعية الاستمولوجية فضلاً عن الجدوى الايديولوجية، ان يعيد البناء. ذلك ان مكن القوة والخطورة معاً في خطاب الجابري أنه يعرض نفسه - أو يفرضها بالآخرى - على متلقيه من خلال شبكة من الإشكاليات. والحال ان كل نقد يكتفي بمناقشة نتائج الاشكاليات يبقى اسيراً لها. فالمطلوب، قبل دحض النتائج، تفكيك الاشكاليات نفسها. فأسئلة الجابري، لا أجوبته، هي اللغومة. من هذه الإشكاليات والاسئلة، على سبيل المثال لا الحصر، إشكالية العقل المكوّن والعقل المكوّن، إشكالية التفكير بالعقل والتفكير في العقل، الى برهان وبيان وعرفان، إشكالية التكوين والتدوين، إشكالية عقلانية التراث المغربي ولاعقلانية التراث الشرقي، إشكالية الضدية الاستمولوجية ما بين العقل

العربي والعقل «اليوناني - الاوروبي»... الخ.

والحال ان تفكيك الاشكاليات يتطلب من الناقد جهداً، ومن القارئ صبراً، ومن كليهما معاً أناة. فالتقدم في حقل الإشكاليات، تماماً كما في حقل من الالغام، يقتضي حذراً وطول مداورة. وما يُزرع في ليلة واحدة يحتاج تفكيكه الى شهور طرال. ومع أن مشروع نقد «نقد العقل العربي» هذا يحصر نفسه عمداً بتفكيك اشكاليات «تكوين العقل العربي» - مع امتدادات عارضة، وحسب الحاجة المنهجية، الى كتب الجابري الاخرى - فإنه مقيّض له أن يمتد على أجزاء ثلاثة. وأول هذه الاجزاء يتناول حصراً، كما سيرى القارئ، موقع العقل العربي بين العقل اليوناني القديم والعقل الغربي الحديث. ورغم ان فتحة عريضة كهذه قد يضيّق بها ذرعاً القارئ المتلهف الى حصاد النتائج، فإنها لا تغطي مع ذلك سوى الثلاثين صفحة الاولى من «تكوين العقل العربي».

من حق القارئ في هذه الحال ان يسأل - وقد سألتني بالفعل بعض الاصدقاء عن عرفوا بهذا المشروع لنقد النقد - هل يستحق الامر كل هذا العناء؟

وجوابي أن بلى. ذلك ان الجابري، بالقوة التي يتبدى عليها خطابه وبالشهرة التي نالها وبإحكام الاشكاليات التي اعتقل فيها العقل والتراث العربيين، قد بات يشكل ما أسماه غاستون باشلار عقبة إبستمولوجية. فالجابري قد نجح - لنعترف له بذلك - في إغلاق العديد من أبواب التأويل والاجتهاد. وما لم يُعد فتح ما أغلقه، فإن الدراسات التراثية لن تحوز بعد الآن تقدماً، ولا كذلك عملية تفكير العقل العربي بنفسه انطلاقاً من تراثه ومن توسطه التاريخي ما بين العقليين اليوناني القديم والاوروبي الحديث.

ولأصارع بعد ذلك القارئ بقضية شخصية. فلقد كنت، بعد أشهر ثلاثة من صدور تكوين العقل العربي، كُتبت في العدد الأول من مجلة «الوحدة» تعليقاً مطولاً ثمنت فيه الكتاب تيمناً عالياً باعتباره «اطروحة عن العقل وفي سبيل العقل». وعلى الرغم مما أبديته في حينه من انتقادات واعتراضات جزئية، فقد خُتمت التعليق بالقول: «إن الذهن بعد مطالعة تكوين العقل العربي لا يبقى كما كان قبلها. فنحن أمام اطروحة تغير، وليس مجرد أطروحة تنقّف»<sup>(١)</sup>.

(١) الوحدة، العدد ٦، تشرين الاول ١٩٨٤، ص ٨٠.

ولقد كان عليّ ان انتظر صدور « بنية العقل العربي » وأن أتنبع كتابات صاحب مشروع « نقد العقل العربي » في الصحافة لأتنبه الى ان قلم الجابري ليس واحداً، وأن ما اعتبرته نقاطاً قابلة للانتقاد في « تكوين العقل العربي » ليست نقاطاً جزئية ولا عارضة، بل هي لفكر الجابري بمثابة الأسس والمنطلق. ولقد شاءت الصدفة ان أقع على الأصل الاجنبي لشاهد كان وطفه الجابري في إسناد أطروحاته فشدهت لما وجدته في روحه وحرفه معاً ينطق بعكس ما يقوله الجابري إياه. ومن ثم اندفعت أخرجى عن شواهد الجابري وأتحقق منها واحداً واحداً، سواء أكانت عربية أم اجنبية، فأنفتح عندئذ امامي باب اكبر للذهول: فليس بين مئات شواهد الجابري في « تكوين العقل العربي » سوى قلة قليلة ما أصابها تحريف أو تزيف أو توظيف بعكس منطوقها<sup>(٢)</sup>. ومن ثم ارتددت نحو « تكوين العقل العربي » أقرأ بعين جديدة ويمحاسبة نقدية صارمة. وعندئذ اكتشفت ان الزيف - ولا أتردد في استعمال هذه الكلمة - يكمن في الإشكاليات نفسها، وليس فقط في تعزيراتها وحيثياتها من الشواهد. وعلى هذا النحو رأت النور فكرة هذا المشروع لنقد النقد الذي أضبع اليوم أول أجزائه بين يدي القارئ محتكماً بدوري الى حسه النقدي. ولست أملك سوى ان اعترف له مرة أخرى بأن قراءة « تكوين العقل العربي » قد غيرتني فعلاً. فلولا لما كنت عاودت، خلال الشمان سنوات التي تصرّمت، بناء ثقافتى الفلسفية والتراثية.

ج. ط

(٢) أوردت نماذج من هذه الشواهد في الفصل السريع الذي عقدته عن موقف الجابري «الاشطيري» من التراث في كتابي «مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة».

«الخيار الوحيد انما هو ذاك الذي يتقابل فيه البدائيون والمتحضرون، القرون الوسطى والأزمة الحديثة، الشرق والغرب».

ليون برانشفيغ: «أعمار العقل»  
«إذا كان تعبير «ميلاد العقل في اليونان» يعني لنا شيئاً، فلا يمكن ان يعني سوى القطيعة مع انماط الفكر السابقة».

جان فرانسوا ميثي: «ميلاد العقل في اليونان»  
عندما نتحدث عن «العقل العربي» فإننا نصدر، سواء صرحنا بذلك ام لم نصرح، عن موقف يسلم بوجود «عقل» أو «عقول» وثقافات أخرى يتحدد بالمقارنة معها العقل والثقافة اللذين نتحدث عنهما. هذا شيء لا مفر منه، إذ «بعضها تتميز الأشياء». ودون الدخول في تفاصيل قد تحونا بعيداً... نرى من الضروري اختصار الطريق والكشف صراحة عن «الضد» أو «الاضداد» التي سنستعين بها في تحديد هوية «العقل العربي»... اننا عندما نتحدث عن «العقل العربي» فنحن نميزه في نفس الوقت عن «العقل اليوناني» و«العقل الاوروبي».

محمد عابد الجابري: «تكوين العقل العربي»

(١)

## اصول نظرية العقل

### عند الجابري

تعود الشهرة التي حازتها كتابات الجابري، في جزء منها، الى توظيفه مفهوم «العقل» بما هو كذلك. وبالفعل، وعلى الرغم من المساجلات الواسعة النطاق نسبياً التي أثارها في الساحة الثقافية العربية كتابه عن «الخطاب العربي المعاصر» الصادر عام ١٩٨٢، ومن قبله كتابه «نحن والتراث» الصادر عام ١٩٨٠، فقد كان لا بد من انتظار صدور كتابه المعنون بـ «تكوين العقل العربي» ليتحول مؤلفه، ابتداء من عام ١٩٨٤، الى «نجم» ثقافي ولتتم مبايعته أستاذاً للتفكير لا بالنسبة الى الجيل الصاعد من المثقفين العرب فحسب، بل بالنسبة ايضاً الى شريحة واسعة من الجيل المخضرم منهم. ومع أن تعبير «العقل العربي» نفسه ليس من اختراع الجابري: فقد سبقه الى استعماله، مثلاً، زكي نجيب محمود في مقاله في مجلة «روز اليوسف» القاهرية بتاريخ ١١ نيسان ١٩٧٧ تحت عنوان «العقل العربي يتدهور»، بل مع ان الجابري لم يكن سباقاً حتى الى توظيف ذلك التعبير كعنوان: فقد تقدمه في هذا المضمار أحمد موسى سالم، مثلاً، عندما تصدى للرد، من وجهة نظر إسلاموية، على صاحب مقال «العقل العربي يتدهور» بكتاب بتمامه جعل عنوانه «العقل العربي ومنهاج التفكير الاسلامي»<sup>(١)</sup>، نقول: مع هذا فإن الجابري هو وحده الذي استأثر، دون من تقدمه، بامتلاك حقوق ملكية التعبير وبامتياز تمثيل «العقل العربي» تحليلاً ونقداً وترويجاً للمفهوم، بما هو كذلك، في المجال النداولي للثقافة العربية المعاصرة.

ومن منظور علم اجتماع المعرفة قد نستطيع ان نربط بين صعود نجم الجابري

(١) من منشورات دار الجيل، بيروت ١٩٨٠، في ٣٤٣ صفحة من القطع الكبير.



كمحلل ناقد للعقل العربي وبين عملية إعادة الاعتبار التي أحيط بها مفهوم «العقل» و«العقلانية» في الساحة الثقافية العربية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وانكشاف خواء الايديولوجيا العربية السائدة من حيث هي بالتحديد ايديولوجيا، أي وعي غير واع. ومن منظور علم نفس المعرفة قد نستطيع أيضاً ان نربط رواج كتابات الجابري بظاهرة «العصاب الجماعي» الذي رصدنا أعراضه لدى شريحة واسعة من الانتلجنسيا العربية الناكسة الى التراث، بعد الهزيمة الحزيرية، نكوصها الى أب حام أو أم كلية القدرة<sup>(٢)</sup>، وذلك على وجه التحديد من حيث ان «العقل العربي» الذي يتصدى الجابري لتحليله ونقده هو حصراً العقل التراثي وامتداداته في «اللاعقل» العربي الحديث والمعاصر. ولكن لنقرّ حالاً بأن ما صنع مجد الجابري من وجهة النظر المعرفية ليس من طبيعة سوسولوجية أو سيكولوجية. بل هو بالأحرى من طبيعة إستمولوجية. فما يميز الجابري عن تقدمه من الذين كتبوا عن العقل العربي هو قوة تأسيسه النظري، أو الإستمولوجي كما يؤثر ان يقول، لهذا العقل، ورفعه إياه من مستوى اللفظ أو المعنى الى مستوى المفهوم.

والحال أن أول مفاجأة ترصدنا على طريق رحلتنا النقدية المطولة مع صاحب مشروع «نقد العقل العربي» هي اكتشافنا أن نقطة القوة في مشروعه هي عينها نقطة ضعفه. وهذه ليست محض مفارقة لفظية. فناقد العقل العربي قد أسس نظرياً لمشروعه على التمييز المشهود الذي أجراه اندريه لالاند، الفيلسوف العقلاني الفرنسي، بين «العقل المكوّن Raison Constituante» و«العقل المكوّن Raison Constituée». ومع ان يوسف كرم كان ادخل هذا التمييز الى الحقل الفلسفي للثقافة العربية الحديثة من خلال العرض الذي قدمه عن مذهب لالاند العقلي في كتابه التدريسي «تاريخ الفلسفة الحديثة»، فقد كان على التمييز اللالاندي ان ينتظر توظيف الجابري التطبيقي له في كتابه «تكوين العقل العربي»، الصادرة طبعته الاولى عام ١٩٨٤، حتى يعرف الرواج الذي بات يتمتع به حالياً في المجال التداولي للثقافة العربية المعاصرة. والواقع ان التاريخ الفعلي للتمييز يعود الى مطلع القرن، إذ اعتمده لالاند مبداً موجهاً لسلسلة المحاضرات الجامعية التي ألقاها في السوربون في العام الدراسي ١٩٠٩ - ١٩١٠ تحت عنوان «العقل والمبادئ العقلية»، قبل ان يعود بعد خمسة وثلاثين عاماً الى صياغة الإشكالية بصورة منهجية متكاملة في كتابه

(٢) انظر كتابنا: المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي، منشورات رياض الريس، لندن، ١٩٩١.

«العقل والمعايير» الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٤٨. ولا شك ان افتتاح الجابري مشروعه لنقد العقل العربي من زاوية الإشكالية اللاندية قد كفل له زخماً ونصائباً إبستمولوجياً عالياً بقدر ما ضمن لتمييز الفيلسوف الفرنسي العقلي شهرة عربية متأخرة. وبهذا المعنى، نستطيع القول ان الجابري حَدمَ تمييز لالاند بقدر ما خدمه تمييز لالاند. ولكن يبقى السؤال قائماً - وهنا مغارقة نقطة القوة التي لا تلبث ان تكشف عن أنها نقطة ضعف - : الى أي مدى كان الجابري لالاندياً فعلاً، لا في توظيفه لتمييز لالاند فحسب، بل حتى في فهمه له وفي رجوعه الفعلي، في شواهد بالذات، الى مؤلف «العقل والمعايير»؟

يقول الجابري في مطلع كتابه، بعد ان طرح عدداً من الأسئلة حول طبيعة العقل «بوصفه أداة للتفكير»: «لنستعن بادئ ذي بدء، في تلمس الجواب عن هذه الاسئلة، بالتمييز المشهور الذي أقامه لالاند بين العقل المكوّن او الفاعل والعقل المكوّن أو السائد. الأول يقصد به النشاط الذهني الذي يقوم به الفكر حين البحث والدراسة والذي يصوغ المفاهيم ويقرر المبادئ. وبعبارة أخرى إنه: «الملكة التي يستطيع بها كل انسان ان يستخرج من إدراك العلاقات بين الأشياء مبادئ كلية وضرورية. وهي واحدة عند جميع الناس». أما الثاني فهو: «مجموع المبادئ والقواعد التي نتمدها في استدلالنا»، وهي على الرغم من كونها تميل الى الرخلة فإنها تختلف من عصر لآخر، كما قد تختلف من فرد لآخر. يقول لالاند: «إن العقل المكوّن والتغير، ولو في حدود، هو العقل كما يوجد في حقبة زمنية معينة. فإذا تحدّثنا عنه بالمفرد (العقل)، فإنه يجب ان نفهم منه العقل كما هو في حضارتنا وفي زمننا»، وبعبارة أخرى إنه: «منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تُعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة». وهنا يحيل الجابري قارئه الى مرجعه: A. Lalande: La raison et les normes, P.P. 16-17, 187, 228. Hachette, Paris 1963»<sup>(٣)</sup>.

إن لنا على هذا النص ملاحظات خمساً:

أولاً: ان تعريف العقل المكوّن بأنه «الملكة التي يستطيع بها كل انسان ان يستخرج من إدراك العلاقات بين الأشياء مبادئ كلية وضرورية، وهي واحدة عند

(٣) الدكتور محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٥. والاحالة الى المرجع في ص ٣٥.

جميع الناس» لا وجود له لدى لالاند، لا في كتاباته إجمالاً، ولا في كتابه «العقل والمعايير» حصراً. وإنما صاحب هذا التعريف هو بول فوكييه، مؤلف «معجم اللغة الفلسفية»، الذي حدّد العقل المكوّن بأنه: «La faculté, immuable et identique en tous, de former, grâce à la perception des rapports, des principes universels (٤) et nécessaires».

وستلاحظ، فضلاً عن ذلك، أن ترجمة الجابري لهذا التعريف تشكو من بعض الاضطراب، إذ إن عبارة «وهي واحدة عند جميع الناس» تعود في تعريف فوكييه إلى «الملكمة»، بينما تبدو في ترجمة الجابري وكأنها تعود إلى «مبادئ كلية وضرورية».

ثانياً: إن تعريف العقل المكوّن بأنه «مجموع المبادئ والقواعد التي نعتمدها في استدلالنا»، وتوصيف هذه «المبادئ والقواعد» بأنها «على الرغم من كونها تميل إلى الوحدة فإنها تختلف من عصر لآخر، كما قد تختلف من فرد لآخر»، لا وجود لهما هما أيضاً لدى لالاند، وإنما هما مترجمان بدورهما عن فوكييه الذي حدّد في معجمه - وقد وضعه أصلاً برسم الطلبة و«الجمهور العريض وغير المتخصص» - العقل المكوّن بأنه «Les principes ou normes, plus ou moins variables avec les temps et les personnes (quoique tendant à la limite vers l'unité), sur lesquels se fondent nos raisonnements (٥)». ونحن إذ نلاحظ أن تعريف فوكييه نفسه لا يخلو من التباس، فنلاحظ أن ترجمة الجابري قد زادت التباساً على التباس. وبالفعل، إن «مجموع المبادئ والقواعد (أو المعايير) التي نعتمدها في استدلالنا» يبدو أدخل في تعريف العقل المكوّن منه في تعريف العقل المكوّن. فتعريف هذا الأخير عند لالاند هو «منظومة المبادئ المقررة والمصاغة التي لا تتغير إلا ببطء شديد بحيث يمكن اعتبارها، من منظور الأفراد وظروف الحياة، بمثابة حقائق أبدية» (٦). وبعبارة أخرى، إن العقل المكوّن هو عند لالاند حصيلة فاعلية العقل المكوّن وحصيلة استدلالاته. أما «المبادئ والقواعد» (أو المعايير) التي «نعتمدها في استدلالنا»

(٤) بول فوكييه (بالتعاون مع ريمون سان - جان): معجم اللغة الفلسفية Dictionnaire de la langue philosophique، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٩، ص ٦٠٥.

(٥) بول فوكييه، المصدر نفسه، ص ٦٠٤ - ٦٠٥.

(٦) اندريه لالاند: مصطلح الفلسفة اللغوي والنقدي Vocabulaire technique et critique de la philosophie، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة العاشرة، باريس ١٩٦٨، ص ٨٨٤ - ٨٨٥.

أصول نظرية العقل عند الجابري

فهي أقرب الى «المبادئ الكلية والضرورية» التي يمارس العقل المكوّن فعاليتها منها الى «المبادئ المقررة والمصاغة» التي يتشكل منها العقل المكوّن.

ثالثاً: إن تعريف الجابري الإضافي للعقل المكوّن بأنه «منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما، والتي تُعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة» لا وجود له هو الآخر لدى لالاند بحرفه، وإن كان في معناه لا يتعارض ونظرية لالاند. وإذا كان الجابري يحيلنا الى الصفحة ٢٢٨ من كتاب لالاند «العقل والمعايير»، فإن التعريف الذي تطالعنا به هذه الصفحة من كتاب «العقل والمعايير» - أو الصفحة التالية بالأحرى لأن الجابري أخطأ لسبب من الأسباب (بلا شك لأنه لم يطلع على الكتاب اصلاً) في الترقيم - للعقل المكوّن هو أنه: «على الضد من العقل المكوّن، تلك المنظومة العامة من القواعد المشكّلة والحقائق المقررة التي لا تعبر في كل آن، مهما تكن ثمينية، إلا عن مقتضى الحضارة البعيد عن ان يكون كاملاً»<sup>(٧)</sup>.

وإبعاً: مما يؤكد ان الجابري لم يتعرف الى نظرية لالاند في مصدرها الأصلي، أي كتاب «العقل والمعايير» الصادر عام ١٩٤٨، كونه يأخذ في فقرة لاحقة موقف الناقد من تلك النظرية التي بنى عليها تحليله للعقل العربي، والتي لا يثبت بنقده لها سوى المزيد من الجهل بها. يقول: «مع ذلك، وعلى الرغم من أهمية هذا التمييز بين العقل الفاعل والعقل السائد بالنسبة لموضوعنا، فيجب ألا تُغفل علاقة التأثير والتأثر القائمة أبداً بينهما. فمن جهة ليس العقل السائد شيئاً آخر غير تلك المبادئ والقواعد التي أنشأها وينشئها العقل المكوّن الفاعل، وهذا بتأكيد لالاند نفسه: فالعقل السائد، أي جملة المبادئ والقواعد الذهنية السائدة في فترة زمنية ما هو من انتاج العقل الفاعل، أي ذلك النشاط الذهني الذي يتميز به الفرد البشري على الحيوان، فمصدره إذن في العقل نفسه لا خارجه. ومن جهة أخرى فالعقل المكوّن الفاعل يفترض عقلاً مكوّناً كما يقول ليفي ستراوس<sup>(٨)</sup>. وهذا يعني ان النشاط العقلي الفاعل انما يتم انطلاقاً من مبادئ وحسب قواعد، أي انطلاقاً من عقل سائد»<sup>(٩)</sup>.

(٧) اندريه لالاند: العقل والمعايير *La raison et les normes*، منشورات هاشيت، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٣، ص ٢٢٩.

(٨) هنا يحيل الجابري قارئه الى كتاب ليفي ستراوس: الفكر الوحشي *La pensée sauvage*، منشورات بلون، باريس ١٩٦٢، ص ٣٤٩.

(٩) تكوين العقل العربي، ص ١٦.

ويغض النظر عن مذاجة المناقشة بحد ذاتها إذ تكرر بصدد العقل الفاعل والعقل السائد بصورة شبه حرفية محارجة البيضة والدجاجة أهما تبيض الأخرى، فإن أكثر ما يستوقف النظر في نص الجابري استشهاده بلفظي ستراوس. فهل كان مؤلف «الفكر الوحشي» هو الآخر من السذاجة بحيث يناظر مؤلف «العقل والمعايير» في ما هو محض تحصيل حاصل؟ فما دامت كل نظرية اندريه لالاند تقوم من الأساس على قسمة العقل إلى عقل مكوّن وعقل مكوّن، وعلى التمييز في طريقة اشتغال كل منهما، فما الداعي إلى أن يتدخل ليفي - ستراوس بعد نصف قرن من صدور كتاب لالاند لتذكيره بأن «العقل المكوّن يفترض عقلاً مكوّناً»؟ وهل بنى لالاند نظريته على شيء آخر غير هذا الافتراض؟ لكن ما يبدو في نص الجابري تدخلاً لاغياً واشبه باقتحام لباب مفتوح يستعيد كل معقوليته بالعودة إلى نص ليفي ستراوس. فصاحب «الفكر الوحشي» ما كان يساجل اندريه لالاند من قريب أو بعيد، بل كان يرد على جان بول سارتر بصدد بعض ما قاله في كتابه «نقد العقل الجدلي» ويطعن في تصويره عن أولوية التاريخ المطلقة في تكوين الجماعة البشرية «البدائية»، خلافاً لما كان ذهب إليه هو نفسه في كتابه «الانظمة الأولية للقرابة». والحال أن سارتر نفسه ما كان معنياً بنقد لالاند، ولا ذكر اسمه مرة واحدة على مدى الصفحات الألف والأربعمئة من كتابه. بل إن سارتر لم يستخدم أصلاً في هذا الكتاب تعبير «العقل المكوّن» و«العقل المكوّن»، بل استعاض عنه بتعبير «الجدل المكوّن» و«الجدل المكوّن»، على اعتبار أن موضوع بحثه كان العلاقة العضوية بين التاريخ والمجتمع كما بين الجماعة والفرد، «النحن» و«الأنا». فالفرد المعزول لا وجود له في نظر سارتر إلا بصورة سالبة وافتراضية. أما ما يوجد في الواقع والتاريخ، على أساس من «الممارسة الاجتماعية العضوية بوصفها جدلاً مكوّناً»، فهو «الفرد المشترك»، أي الفرد بوصفه عضواً في جماعة. ولكن بما أن «العقلانية التاريخية» تقوم على أساس النشاط العضوي للفرد المشترك، وبما أن الجماعة من حيث هي «اتحاد أفراد» لا تستطيع ابداً أن تتجاوز فردية النشاط الإنساني، فقد طالب سارتر بوجوب «رد العقل الجدلي المكوّن»، أي الممارسة المشتركة للجماعة التاريخية، إلى «أساسه الحاضر دوماً والمؤد دوماً: العقلانية المكوّنة»، أي التاريخ نفسه في خاتمة المطاف. و«بدون هذا التحديد الصارم والدائم الذي يرذ الجماعة إلى هذا الأساس، تسمي الجماعة لا تقل تجريداً عن الفرد المعزول». ومن هنا يدين

سارتر - بالنسبة - بعض «الخطائر الثورية» الخارجة عن الجماعة والتي تسلك في عزلتها الثورية المطلقة سلوك الفرد المعزول كما هو في جزيرة روبنسون كروزو<sup>(١٠)</sup>.

ومن منطلق «بنيوي»، أي إلى حد ما لا تاريخي ومُثبِت لأزلية «الطبيعة البشرية» تيراً ليفي - ستراوس من القراءة التي قدمها سارتر لكتابه عن «الأنظمة الأولية للقرابة»، ووجه النقد، في آخر فصول كتابه الجديد «الفكر الوحشي»، إلى ما اعتبره «دائرياً» (أي تكراراً لجدل البيضة والدجاجة المقيم) في تصور سارتر للعلاقة بين التاريخ والمجتمع كما للعلاقة بين الفرد والجماعة، وطعن في فكرة «أولوية التاريخ» في جدلية تكوين الجماعات البشرية الأولى لصالح فكرة «النظام المغلق» كما يتجلى في بنى القرابة والاسطورة لدى «البدايين»، وانتصر، ضداً على الجدلية التاريخية، لرؤية سكونية بالاحرى لا تغدّر بالتاريخ بقدر ما تريد أن تفسر التاريخ نفسه: «إن البحث عن المعقولة ليس هو ما يتأدى إلى التاريخ كنقطة وصول لها، بل التاريخ هو ما يقدم نقطة انطلاق لكل طلب للمعقولة. والحال أن التاريخ يقضي إلى كل شيء، لكن بشرط الخروج منه». ومن منطلق اسبقية «العقل» هذه على «التاريخ» يرفض ليفي - ستراوس أن يقر «للمعرفة التاريخية» التي يتميز بها «الفكر الأهلي» أو «المدجن»، أي «المتحضّر»، بامتياز كبير على «المعرفة اللازمية» المميزة «للفكر الوحشي». فهذا الأخير وإن يكن تماثلياً Analogique بالمقارنة مع «الفكر المدجن» الذي هو فكر تحليلي Analytique، فإنه يظل فكراً، مما يعني أن الفكر الوحشي لا يمكن أن تنفى عنه صفة العقلانية، أي الانتظام في «نسق من المفاهيم»، وإن تكن المفاهيم في الفكر الوحشي كما في كل فكر ثنائي عبارة عن صبور. وإذ يتأول ليفي - ستراوس العقل «المتحضّر» على أنه عقل مكوّن باستمرار، أي عقل جدلي مقدّم من شأنه أن «يمد الجسور دوماً إلى الامام»، فإنه يفترض أن هذا العقل المكوّن عينه إنما يعمل انطلاقاً من عقل مكوّن سابق له في التكوّن هو العقل الوحشي. ومن هنا يصوغ اعتراضه على سارتر: «نحن لا نماري في أن العقل يتطور ويتحول في الحقل العملي: فالكيفية التي يفكر بها الإنسان ترجع عن علاقاته بالعالم والبشر. ولكن كيما يتسنى للممارسة أن تعاش فكرك، فلا بدّ أولاً (بمعنى منطقي، لا بمعنى تاريخي) أن يوجد الفكر: أي أن تكون شروطه الأولية

(١٠) جان بول سارتر: نقد العقل الجدلي *critique de la raison dialectique*، المجلد الأول، خاليمار، باريس ١٩٦٠، ص ٦٤٢ - ٦٤٣.

متاحة في شكل بنية موضوعية للحياة النفسية والدماغ، وإلا فلن يكون هناك وجود لا لممارسة ولا لفكر. وعليه، وإذا نصف الفكر الوحشي بأنه نظام من مفاهيم متدبقة في صوره، فإننا لا نقرب البتة من روبنسناات الجدل المكوّن (سارتر): فكل عقل مكوّن يفترض عقلاً مكوّناً<sup>(١١)</sup>.

وكما هو واضح للعيان فإن الغائب الكبير عن مناظرة سارتر - ليفي ستراوس، على ما فيها من وعورة، هو لالاند نفسه. ومع ذلك، ولئن خيل للجابري وكأن ليفي - ستراوس يصحّح لالاند، فهذا لأنه لم يقرأ ليفي - ستراوس كما لم يقرأ من قبل لالاند. ولئن تساءل القارئ بعد ذلك: من أين أتى الجابري إذن بقوله ليفي - ستراوس، فإن الجواب موجود لدى فوكييه أيضاً. فنظراً إلى أن واضح «معجم اللغة الفلسفية» قد وضع معجمه برسم الطلبة أساساً، فقد ارتأى أن يمثل على كل مفردة من مفردات معجمه بشواهد قولية من أعلام الفلسفة ومؤرخيها. وهكذا، وفي معرض شرحه، في مادة «العقل»، لتمييز لالاند بين العقل المكوّن والعقل المكوّن، أورد اقوالاً للالاند نفسه ولبورلو ولليفي - ستراوس، وبما أن من عادة فوكييه أن يحيل قارئه لا إلى اسم صاحب القول فحسب، بل كذلك إلى عنوان الكتاب الذي ورد فيه قوله وإلى ناشره وتاريخ نشره وترقيم الصفحة، فقد افترض الجابري، ولا بد، أن من حقه أن يطبق على فوكييه ومعجمه قاعدة الفقهاء المشهورة في «المسكوت عنه»، وأن يحيل قارئه مباشرة إلى ليفي - ستراوس وكتابه «الفكر الوحشي» مع تعيين الناشر وتاريخ النشر ورقم الصفحة، ومع تغييب تام في الوقت نفسه للمصدر الذي اقتطع منه الشاهد، أي فوكييه ومعجمه. ولكن بما أن «المسكوت عنه»، مثله مثل كل مكبوت، يظل بصورة من الصور ناطقاً، فقد وشى بعملية السكوت عنه من خلال توهم الجابري، وإيهامه بالتالي للقارئ، بأن ليفي - ستراوس إنما يتناظر لالاند<sup>(١٢)</sup>.

خامساً: إن اعتماد الجابري على مصادر ثانية، ولا سيما على معجم فوكييه، وعدم اطلاعه على نظرية لالاند في مصدرها الأم، أوقعه لا في التباسات - عرضنا

(١١) كلود ليفي ستراوس: «الفكر الوحشي La pensée sauvage»، منشورات بلون، باريس ١٩٦٢، ص ٣٤٩ - ٣٤٨.

(١٢) نحن ندرك أننا نصرخ هنا، من منظور النزاهة العلمية المفترضة، اتهاماً خطيراً. ولكننا سنصاح القارئ بأن الصفحات والفصول التالية لن يكون من شأنها إلا أن تميز هذا الاتهام وأسانيده بشواهد إضافية عديدة من فوكييه وغيره.

نماذج منها - من حيث الترجمة والتأويل فحسب، بل حالاً ايضاً وأساساً بينه وبين إدراك غائية القسمة اللاندية للعقل الى عقل مشكّل للعقل وعقل مشكّل بالعقل وتوظيفها توظيفاً مثنماً في مشروعه لنقد العقل العربي. فلئن بدا وكأن لالاند يقدم في القيمة والمرتبة العقل المكوّن من حيث هو فاعلية ذهنية محضة وملكية تأسسية وتشريعية للنشاط العقلي، فإنه يقرّ بالمقابل للعقل المكوّن - الذي يذكره الجابري مع ذلك بوجوده - بدور كبير، من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم الذهنيات Mentalités، في تحديق «تلاحم الجماعة التي تنتمي اليه» والتي تضعه، بقدر ما يوحدها، «على أنه مطلق»<sup>(١٣)</sup>. ويحرص لالاند هنا على التمييز بين القدرة التوحيدية للعقل المكوّن من حيث هو طاقة مولدة للتضام وللعضوية وبين نمط التلاحم والتوحيد الذي يحققه «تقسيم العمل الاجتماعي»: فعل حين ان هذا الأخير يمارس تأثيره على أفراد متمايزين ويولد بينهم تضامناً وتبعية متبادلة، يصير العقل المكوّن الى توليد «ذات أخرى في كل فرد من الأفراد الذين يجمع بينهم»<sup>(١٤)</sup>. ف «كل من يشارك في عقل مكوّن يضعه، حتى قيام البرهان على العكس، على أنه صالح لكل زمان ولكل مكان معروف»<sup>(١٥)</sup>. ومن هنا ترى النور في الدين كما في الفلسفة والفن والاخلاق، وحتى في العلم، فكرة «الأول المطلق» و«الجمال المطلق» و«الخير الأسمى» و«الحقيقة الاولى»، «الثابتة»، «الأزلية»، الحقيقة التي لا يمكن ان تكون، كما كان يقول بوسويه، «سوى الحقيقة وكل الحقيقة»<sup>(١٦)</sup>.

والحال أن تجاهل الجابري للتوظيفة التوحيدية للعقل المكوّن قد جعله يبني تحليله للعقل لعربي<sup>(١٧)</sup> على أساس قسمة هذا العقل، لا على أساس وحدته. وبدلاً من أن يردّ مختلف تحليلات هذا العقل في مجالات الفقه وعلم الكلام والتصوف والفلسفة الى البنية العضوية الواحدة التي تصدر عنها، فإنه سيعمد الى تشطير هذا العقل

(١٣) اندريه لالاند: العقل والمعايير La raison et les normes، منشورات هاشيت، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٣، ص ١٧.

(١٤) العقل والمعايير، الوضع نفسه. ونلاحظ هنا كم يتعد الجابري عن لالاند وعن تصرّوه عن الدور التوحيدي للعقل المكوّن عندما ينسب اليه، من خلال سوء الترجمة عن فوكيه، القول بأن هذا العقل «قد يختلف من فرد لآخر».

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(١٧) نحن نؤثر ان نقول، لأسباب مسترحها فيما بعد، «العقل العربي الاسلامي» بدلاً من «العقل العربي».



تشطيراً ثلاثياً وقطعياً إلى عقل بياني وعرفاني وبرهاني. وهو لن يكتفي بأن ينزل كل «عقل» من هذه العقول منزلة الجوهر الفرد القائم بذاته والمنغلق على نفسه، بل سيدير بين هذه الكيانات الجوهرية حرب مواقع وختادق. وحتى «التحالفات» التي قد يعقدها العقل البياني مع العقل العرفاني، كما في حالة الغزالي على ما يؤكد الجابري، أو العقل البرهاني مع العقل العرفاني كما في حالة ابن سينا، لن تصوّر لنا من قبل صاحب مشروع «نقد العقل العربي» إلا على أنها «إختراقات» تتيح للموروث اللاعقلاني القديم (العرفان = الغنوصية = الهرمسية = الافلاطونية المحدثة الشرقية) ان يستعيد «المواقع» التي خسرها بظهور الاسلام وانتصار «المعقول الديني». وبدلاً من أن يرى الجابري في الرازي، الذي كان كيميائياً وطبيباً وفيلسوفاً، وفي الغزالي، الذي كان فقيهاً ومتصوفاً وعالم كلام، وفي ابن سينا الذي كان فيلسوفاً وطبيباً، ممثلين كباراً وعضوين للعقل العربي الإسلامي في وحدة اشتغاله، فإنه سيصدر بحقهم، ودوماً من منطلق جهله بالوظيفة التوحيدية للعقل المكوّن عند لالاند، قرارات حرمان وطرد من «كنيسة العقل».

وكما فوّت الجابري على نفسه فرصة قراءة «وحدوية» وجدلية معاً للعقل العربي الاسلامي، فقد فوّت على نفسه أيضاً، ولكن من منظور وظيفة العقل المكوّن هذه المرة، فرصة قراءة نقدية له. فالعقل المكوّن عند لالاند هو عينه العقل المكوّن عندما يتخذ من نفسه موقفاً نقدياً. فالعقل، خلافاً لدعوى العقل المكوّن، ليس له «طابع ثابت ومطلق». وأياً ما تكن أوهام المنتمين اليه في حقبة تاريخية ما، فإن «عقل عصر ما ليس هو قط العقل المحض». ووحدهم أولئك الذين «لم يكتسبوا، في مدرسة المؤرخين أو الفلاسفة، الحس النقدي اللازم» يمكن ان يتراءى لهم أن العقل المكوّن السائد في عصرهم عقل «مطلق»<sup>(١٨)</sup>. وانما عندما تتراكم في الافق التاريخي مؤشرات الحاجة الى «تنسيب» هذا المطلق، يكون العقل قد دخل في مرحلة أزمة مفتوحة. والحال ان «الاستقرار في الأزمة» بل «استحداث الأزمات»، على حد تعبير باشلار<sup>(١٩)</sup>، هو بالضبط وظيفة العقل المكوّن. فالعقل المكوّن هو العقل عندما يراجع ذاته، والعقل عندما ينتفض ضد ذاته. وهذا العقل الذي في أزمة، هذا

(١٨) العقل والمباير، ص ١٧، ١٩، ١١٩.

(١٩) غاستون باشلار: العقل والعالم الحسي، منشورات هرمان، باريس ١٩٣٩، ص ٢٨. نقلاً عن جورج هوسدورف: الاسطورة والميتافيزيقا Mythe et Métaphysique، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٨٤، ص ٣٢٩.

العقل الذي في صيرورة وإعادة تكوين، هذا العقل الذي يقلل بذاته من احترامه لذاته ويتنقص من حقوقه المشروعة ليعاود تأسيس ذاته في مشروعية جديدة، هو ما يعمده لالاند باسم «حركية العقل» التي هي بطبيعة الحال «حركية موجّهة»: فقانون العقل هو التقدم، وكل نكوص عن القواعد المقررة للعقل المكوّن هو تقدم باتجاه قواعد جديدة وأكثر عقلانية للعقل المكوّن.

ورغم ان الجابري بدا في أول الأمر وكأنه يأخذ حركية العقل هذه بعين الاعتبار عندما أصدر الجزء الأول من مشروعه لـ «نقد العقل العربي» تحت عنوان «تكوين العقل العربي»، إلا أنه ما لبث أن اختار للجزء الثاني عنواناً أبعد عن الحركية وعن التاريخية معاً هو «بنية العقل العربي»، وهو عنوان يشفّ عن نقلة نوعية من مشروع لنقد تكويني وصيروري الى مشروع لنقد بنيوي وماهوي للعقل العربي. وبالفعل، إن الجابري، في خاتمة كتبه «الخطاب العربي المعاصر»، الذي اراده بمثابة مدخل مرتبط بمهوم اللحظة الحاضرة الى مشروعه لـ «نقد العقل العربي»، لا يخفي أن ما وضعه نصب عينيه هو أن يبرز ما في «الخطاب العربي الحديث والمعاصر» من «خصائص أساسية ما هوية» موروثه عن «شبكة الآثار التي خلفتها فينا سيوروتنا العامة الطويلة منذ انبثاق «العقل العربي»، أي منذ عصر التدوين، عصر البناء الثقافي العربي العام الذي شهدته الثقافة العربية ابتداء من منتصف القرن الثاني للهجرة<sup>(٢٠)</sup>. ويدون ان نتوقف هنا عند مفهوم الجابري لعصر التدوين - وهي نقطة ستكون لنا إليها عودة مطولة لاحقاً - فسنلاحظ أن الحديث عن «خصائص أساسية ماهوية» في الخطاب العربي الحديث والمعاصر، وبالتالي في «العقل العربي» الذي أنتج هذا الخطاب والذي ورثناه بنيوياً عن «العقل العربي» كما انبثق في عصر التدوين، يلغي حركية هذا العقل ويلغي مع حركيته تاريخيته. وبالفعل، ان الجابري هو نفسه الذي يقول بالحرف الواحد: «ان زمن الفكر العربي الحديث والمعاصر زمن ميت أو قابل لأن يعامل كزمن ميت»<sup>(٢١)</sup>. بل ان الجابري هو الذي يصدر في ختام تحليله لـ «بنية العقل العربي» حكماً مبرماً على هذا العقل بأنه، منذ لحظة الغزالي الى اليوم، «عقل ميت أو هو بالميت اشبه»<sup>(٢٢)</sup>. ومع أنه من العسير علينا ان

(٢٠) الدكتور محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٨. والتسويد من الجابري.

(٢٢) الدكتور محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٨٦، ص ٥٢٣.

نعتبر «لحظة الغزالي» جزءاً من «عصر الانحطاط»، وكما بالأحرى سبباً له كما يفترض الجابري، فإن شطب الجابري على عصر النهضة وعلى العصر التالي له الذي أراد نفسه «عصر ثورة» - بجرّة قلم واحدة واعتباره إياها مجرد امتداد لـ «عصر الانحطاط» - الذي يصر الجابري على موضعيته في القرن الخامس الهجري - إنما يشهد على أن الجابري قد ضنّع على نفسه فرصة أخرى لتوظيف مثير لتمييز لالاند بين العقل المكوّن والعقل المكوّن ولاقتراح تحقيب جديد لحركة العقل العربي انطلاقاً من ذلك التمييز. وبالفعل، يخيل لنا أن الثقافة العربية الإسلامية تقدم في الحقة التي يصر الجابري على تسميتها - بالتبعية لأحد أمين في «ضحى الاسلام» - بـ «عصر التدوين» مشهداً ثراً لفاعلية منقطعة النظر قام بها العقل العربي الاسلامي في طور تكوين نفسه بنفسه. وتلو عصر التكوين - الذي ينطق بفاعلية لا يوفيها حقها تعبير «عصر التدوين» - عرفت الثقافة العربية الإسلامية في القرون الرابع والخامس والسادس، أي بما فيه «لحظة الغزالي» وحتى إلى ما بعدها، عصرأ ذهباً توسخت فيه جذور العقل العربي الاسلامي المكوّن وامتدت رقعة بدون أن يتوقف قريته العقل المكوّن عن ممارسة فاعليته. أما ابتداء من القرن السابع وحتى نهاية «عصر الانحطاط» فقد راح العقل العربي المكوّن يأكل من مائدته، ثم من فئات مائدته، بدون أي رفق مباشر من العقل المكوّن. ثم كانت، ابتداء من عصر النهضة، ولكن بالتماس مع الآخر = الغرب هذه المرة، انتفاضة للعقل العربي على نفسه، فعاود العقل المكوّن «شتغاله»، وإن بالاعتماد إلى حد غير قليل على رافد الترجمة. وقد تراءى للعصر التالي له والذي أراد تسمية نفسه بـ «عصر الثورة» أنه مستطيع ان يحرق المراحل وان يسرّع إيقاع تشغيل العقل المكوّن بالقطيعة «الثورية» مع العقل المكوّن. ولا غرو ان تكون أزمة العقل العربي، المفتوحة منذ الهزيمة الحزيرية، قد أخذت شكل عودة للمكبوت التراثي. فالعقل المكوّن لا يتم تجاوزه بالقفز فوقه، بل فقط بالتعاطي المعرفي النقدي معه. ومن هنا تمس الحاجة اليوم إلى استئناف جديد لعصر النهضة، لا إلى عصر تدوين جديد كما يفترض الجابري: فليس هناك شيء جاهز اليوم ل يتم تدوينه، كما لم يكن ثمة شيء جاهز للتدوين في منتصف القرن الثاني للهجرة. وإنما يتعين على العقل العربي، في طور تكوين جديد له، ان يعمل في اتجاه انفتاح نقدي مزدوج: على الماضي كما يتمثل بالتراث، وعلى المستقبل كما يتمثل بالعصر. وما من شيء هو برسم التدوين، بل كل شيء برسم إعادة الانتاج وإعادة الاختراع. وكما أن الموقف التدويني الصرف لن يحمي من تراثنا مواتاً، كذلك فإن الموقف الاستنساخي المحض لن يقلب تخلفنا تقدماً. وإنما

من منطلق الصلة العضوية والنقدية معاً بين العقل المكوّن والعقل المكوّن يمكن ان تنفتح أمام العقل العربي امكانية تجاوز مجايي لأزمته الراهنة: فمن خلال إعادة البناء النقدي للعقل المكوّن في تراثنا الماضي ومن خلال إعادة إنتاج العقل المكوّن في تراث الغرب الحاضر قد يتسنى لعقل عربي مكوّن - وهو الشرط في أي نهوض ذاتي - ان يرى النور بدون قطيعة لا مع ثقافة الذات، ولا مع حضارة العصر التي ما زال بعضنا - أو اكثرنا - يقابلها بالرفض العصبي بحجة أنها «حضارة الآخر».

وبديهي، إذ نوازي بين المهمتين، أننا لا نوازن بينهما. فالمهمة الثانية اوسع نطاقاً وأكثر امتداداً في الزمن من المهمة الأولى بما لا يقاس. فالعقل العربي الاسلامي قد تكوّن بصورة نهائية في تراث، بينما لا يجوز الحديث عن «تراث الغرب» إلا على سبيل المجاز. فالعقل الغربي، بشقيه المكوّن والمكوّن، ما زال في فاعلية لا متناهية. ورغم كل الاستهجمات والتوقعات الرؤيوية حول «أفول الغرب» و«موت الغرب»، فإن العقل الغربي لا يفتأ يتخذ من أزماته بالذات عتلة لتقدمه. وأياً ما يكن تسميننا لمحاولات فردية تعتقد أنها أسست «علم الاستغراب» (حسن حنفي) وأنجزت «نقد العقل الغربي» (مطاع صفدي)، فإننا لا نستطيع ان ندفع عن أنفسنا شعوراً بأنها تنطوي على ضرب من المصادرة لما ينبغي ان يكون مجهوداً جدعياً لأجيال متعاقبة من الانتلجنسيا العربية.

ويبقى سؤال أخير: اذا كان الجابري قد امتنع عن اقتراح تحقيب جديد لحركية العقل العربي، بل ألغى هذه الحركية اصلاً، فهل استطاع، على الأقل، أن يفيد من قسمة لالاند الثنائية للعقل ليخضع العقل العربي الاسلامي المكوّن لعملية نقد تاريخي وإستمولوجي؟

إن تساؤلنا هذا قد يبدو للوهلة الاولى ساذجاً ما دام الجابري نفسه قد أطلق على مشروعه تسمية: «نقد العقل العربي».

ولكن كما كنا لاحظنا أن الجابري بنى تحليله لهذا العقل على أساس تشطيره وتجزئته، لا على أساس إعادة بناء وحدته، كذلك ستلاحظ أنه تعاطى معه من موقع سجالي، لا من موقع نقدي<sup>(٢٣)</sup>.

---

(٢٣) كان عزيز العظمة في مقاله عن «تاريخية العقل ونقد العقل» أول من نبه إلى الطابع السجالي لنقد الجابري للعقل العربي. انظر نص المقال في: عزيز العظمة: التراث بين السلطان والتاريخ، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٩ - ١٤٥.

فانطلاقاً من تشطيره الثلاثي التصريح للعقل العربي الاسلامي أقام بين تجليات هذا العقل مقارنة تفاضلية لا تكافؤية.

فإذا تصور تاريخ هذا العقل على أنه نوع من حرب أهلية دائمة، فقد دخل في هذه الحرب طرفاً لينتصر لطرف دون الطرف الآخر.

انتصر ابستمولوجياً للعقل البرهاني على العقل البياني بقدر ما انتصر للعقل البياني على العقل العرفاني.

وانتصر ايديولوجياً للعقل «السنّي» على العقل «الشيعي».

وانتصر جغرافياً لعقل المغرب على عقل - أو بالأحرى «لا عقل» - المشرق.

وبدون دخول سابق لأوانه في تفاصيل معارك هذه الحرب على الجبهات الثلاث<sup>(٢٤)</sup>، فسنلاحظ أن الجابري، بدخوله طرفاً في الحرب وياتنصاره لطرف ضد الآخر، قد جعل من نقده للعقل العربي الاسلامي المكوّن جزءاً من هذا العقل عينه واستقالة له. والحال أن العقل المكوّن لا يستطيع أن يتخذ من نفسه موقفاً نقدياً. فعندما يخوض شطر من العقل المكوّن حرباً ضد شطر آخر منه، فإن هذه الحرب، أياً ما يكن من حداثتها وضراوتها، لا يمكن أن ترقى إلى أعلى من مستوى السجال. فهي تبقى حرباً ايديولوجية، ولا ترقى أبداً إلى مستوى النقد الاستمولوجي.

فهل ثمة من حاجة إلى أن نختم بالقول إن الجابري، بصدوره في نقده للعقل المكوّن في الثقافة العربية الاسلامية، عن أحكام هذا العقل وتحيزاته وبتورطه في صراعاته وحروبه الاهلية قد فوّت على نفسه فرصة لتطوّر موقف نقدي فعلاً من هذا العقل، أي موقف ينطلق من المواقع المتقدمة للعقل المكوّن ليسجل ضرباً من السبق و«التعالي» على العقل المكوّن وليراه، بضرب من الاسترجاع، في نسبته وتاريخيته بوصفه عقلاً لحقبة تاريخية محددة لا للتاريخ، عقلاً لحضارة بعينها لا للحضارة، عقلاً أسيراً لمعطياته ومرشحاً بالتالي لأن يتجاوز العقل.

(٢٤) قدّمنا عرضاً مكثفاً عنها في كتابنا «مليحة التراث في الثقافة العربية»، منشورات دار الساقي، لندن ١٩٩٣.

(٢)

## التوظيف المركزي للإنني

### لنظرية العقل

ربما كان واحداً من اعظم فتوحات العقل البشري الحديث في مجال فلسفة التاريخ والحضارة المقارنة اكتشافه بأن ما يجمع بين مختلف ثقافات العالم وحضاراته هو عينه ما يفرقها: اي اعتقاد كل واحدة منها، المتنافي واعتقادات سائرهما، بأنها هي مركز العالم. فما من ثقافة وحضارة إلا وتوضع نفسها في نقطة الوسط الوهمي من العالم، وما من أمة - من الأمم الماضية على الأقل - إلا وتتصور نفسها على أنها من الكون بمثابة السرة.

ولننقل حالاً إن المفارقة الكبرى في مشروع الجابري «لنقد العقل العربي» هي ان نظرية العقل، بالكيفية التي يوظفها بها لتقديم نوع من القراءة لما يمكن ان نسميه بـ «فلسفة تاريخ الفلسفة»، تتحول هي نفسها الى تعبير - متطور والحق يقال - من تعابير المركزية الإنسية.

يقول الجابري: «التفكير في العقل درجة من المعقولية اسمى بدون شك من درجة التفكير بالعقل»<sup>(١)</sup>. وانطلاقاً من هذه الصيغة التقريرية والتفاضلية، القوية الإحكام في الظاهر، يقول الجابري (ونعتذر هنا سلفاً عن طول الشاهد، ولكننا لا نملك خياراً آخر ما دمنا بصدد مشروع لنقد النقد):

«عندما نتحدث عن «العقل العربي» أو عن «الثقافة العربية» فإننا نصدر، سواء صرّحنا بذلك أم لم نصرح، عن موقف يسلم بوجود «عقل» و«ثقافة» أو «عقول» و«ثقافات» أخرى يتحدد بالمقارنة معها العقل والثقافة اللذين (كذا في النص)

---

(١) تكوين العقل العربي، ص ١٨.

نتحدث عنهما. هذا شيء لا مفر منه، إذ «بضدها تتميز الأشياء» كما كان يحلو لأجدادنا أن يقولوا ويكرروا القول... علماً بأن كلمة «ضد» هنا لا تعني التعارض والتناظر بل مجرد الاختلاف: أننا عندما نتحدث عن «العقل العربي» فنحن نميزه في نفس الوقت عن «العقل اليوناني» و«العقل الأوروبي» الحديث.

«لماذا فقط: العرب، واليونان، وأوروبا؟»

«ليس الجواب عن هذا السؤال من الصعوبة بقدر ما يتصور البعض... ان المعطيات التاريخية التي نتوفر عليها اليوم تضطرننا إلى الاعتراف للعرب واليونان والأوروبيين بأنهم وحدهم مارسوا التفكير النظري العقلاني بالشكل الذي سمح بقيام معرفة علمية أو فلسفية أو تشريعية منفصلة عن الأسطورة والخرافة ومتحررة إلى حد كبير من الرؤية «الاحيائية» التي تتعامل مع أشياء الطبيعة كأشياء حية، ذوات نفوس تمارس تأثيرها على الإنسان وعلى إمكانياته المعرفية.

«صحيح أنه كان بكل من مصر والهند والصين وبابل وغيرها حضارات عظيمة، وصحيح كذلك أن شعوب هذه الحضارات قد مارست العلم: أنتجته وطبقته. ولكن صحيح كذلك أن البنية العامة لثقافة هذه البلدان، مهد الحضارات القديمة، هي - حسب معلوماتنا الراهنة - بنية يشكل السحر أو ما في معناه، وليس العلم، العنصر الفاعل والأساسي فيها. أن الحضارات التي مارست التفكير العلمي بوعي فأتت الفلسفة والعلم هي تلك التي كان العلم يمارس داخلها، لا نقول السيادة المطلقة، بل درجة من السيادة لا تقل عن تلك التي كانت للسحر أو غيره من ضروب «التفكير» اللاعقلي في الحضارات التي لم تنتج المعرفة العلمية والفلسفية، المنظمة والمعلنة. وإذا شئنا الفصل في هذه المسألة من المنظور الذي نتحرك فيه في عملنا هذا قلنا: أن الحضارات الثلاث اليونانية والعربية والأوروبية الحديثة هي وحدها التي أنتجت ليس فقط العلم، بل أيضاً نظريات في العلم، أنها وحدها - في حدود ما نعلم - التي مارست ليس فقط التفكير بالعقل، بل أيضاً التفكير في العقل»<sup>(٢)</sup>.

إننا فعلاً أمام «نص خطير» كما يحلو للجابري نفسه أن يقول في بعض تعليقاته على نصوص لغيره. وأول أوجه الخطورة في هذا النص أنه لا يحيل قارئه إلى أي

(٢) تكوين العقل العربي، ص ١٧ - ١٨. والنسويد من الجابري.

مرجع، مما يعني ضمناً أن جميع المعاني الواردة فيه هي من عنديات الجابري وبنات افكاره. وعلى هذا النحو نجد انفسنا من جديد أمام «مسكوت عنه» إذ ان تحديد الفلسفة بأنها العقل في حركة تعقله لذاته، وبالتالي طرد الحضارات القديمة (مصر والهند والصين وبابل) خارج دائرة التفكير الفلسفي لأنها لم تمارس «التفكير في العقل بالعقل»، هما من الأفكار المألوفة والدارجة لدى الكثيرين ممن تصدوا لكتابة تاريخ عام للفلسفة غرباً وشرقاً، بل هما من المتاع المشترك في المجامع التداولي للثقافة الفلسفية العربية المعاصرة، وذلك بدءاً من أحد فؤاد لاهوتاني الذي قال في مقدمته للمجلد الرابع من «ظهر الاسلام» لأحمد أمين إن «النظر بالعقل في العقل هو الفلسفة على وجه التحقيق»<sup>(٣)</sup>، وانتهاء بحنا الفاخوري وخلييل الجر اللذين قالوا في مطلع كتابهما المدرسي عن «تاريخ الفلسفة العربية» «لا وجود للفلسفة (من حيث هي «وليدة نظر العقل البشري الى الوجود») إلا في التقليد اليوناني، وفي حضارتنا، بقدر ما تستمد أهم مقوماتها من هذا التقليد. ولا وجود للكلمة ولا لما تدل عليه في الهند والصين ومصر وغيرها من الحضارات الشرقية القديمة... ذلك أن «عبادة العقل» كما يسميها إميل برهيه أمر يجهله الشرق»<sup>(٤)</sup>.

هل معنى هذا أننا نتهم الجابري بأنه، في إشكاليته عن «التفكير بالعقل» و«التفكير في العقل»، يمتنع من معين الفكر المشاع، المرمي كما كان يقول بلغاؤنا القدماء، على «قارعة طريق» الفلسفة؟ الواقع أننا نجدنا مضطرين إلى أن نمضي في الاتهام إلى أبعد من ذلك نظراً إلى أن تكتم الجابري عن مصادره، أو تزييفه لها في حالات محددة، يرغمنا على أن نعيد فتح ذلك الباب من أبواب النقد التقليدي القديم الذي بدا وكأن النقد الحديث قد أغلقه نهائياً: باب «السراقات الأدبية»، أو الفكرية في الحالة التي تعيننا هنا. آية ذلك أن إشكالية «التفكير بالعقل» وفي

(٣) صدرت الطبعة الأولى من «ظهر الاسلام» عن مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٢. ولكن مرجعنا هنا هو إلى طبعة دار الكتاب اللبناني الخامسة المصورة عن الطبعة الأصلية الثالثة، الجزء الرابع، ص ٧.

(٤) حنا الفاخوري وخلييل الجر: تاريخ الفلسفة العربية، النبعة الثانية، دار الجبل، بيروت ١٩٨٢، ج ١، ص ١٤. وبالنسبة، أن تعبير «عبادة العقل» ليس لإميل برهيه، بل ليول ماسون - أورسيل، ون يمكن برهيه قد استشهد به في مقدمات كتاب هذا الأخير عن «الفلسفة في الشرق». وأياً ما يكن من أمر فإنه يميل إلى أن من الأولى الكلام هنا على «وثنية العقل» لأن التعبير الذي استعمله ماسون - أورسيل هو «Idolatrie de la raison»، وهو تعبير كان أول من نحت له يستغ عندما تحدث عن «وثنية الكتاب المقدس» انتقاداً منه للنزعة النصية عند لاهوتيين عصره.



العقل»، التي تقوم لناقد العقل العربي مقام فرضية العمل الاساسية، مستعارة لفظاً ومعنى، شكلاً ومضموناً، من مصدرين «مكتومين» أو «مسكوت عنهما» تماماً كما يجلو للجابري نفسه ان يقول. ولقد كان سهلاً علينا نسبياً الاهتداء إلى المصدر المعنوي لأسباب ستتضح للمقارئ حالاً. وبالمقابل، فإن الاهتداء إلى المصدر اللفظي، أو الحرفي بتعبير أدق، قد استأدانا جهداً كبيراً وقراءات متصلة حول كل ما يمت إلى نظرية العقل بصلة. ولعل عامل الصدفة قد لعب هنا - بعد طول مجاهدة - دوره. وبالفعل، ان الصدفة هي وحدها التي شاعت ان يقع تحت يدينا كتاب محمود قاسم - عميد كلية دار العلوم بجامعة القاهرة - عن «نظرية المعرفة عند ابن رشد وتأويلها لدى توما الاكويني»، وهو كتاب صادر بالفرنسية عام ١٩٧٨ في الجزائر ويتضمن بين دفتيه - على ما تشير الدلائل - أطروحة مؤلفه لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة. ففي الفصل الختامي الذي عقده محمود قاسم لتقييم نظرية ابن رشد في الاتصال بالعقل الفعال، ولا سيما ما اتصل منها بتلك العبارة الغامضة التي تتحدث عن «اندثار العقل المستفاد»<sup>(٥)</sup>، يعلق مؤلف «نظرية المعرفة» بقوله: «إن التفكير بواسطة المفهوم هو بعد ذاته درجة رفيعة للغاية في المعرفة البشرية، ولكن ثمة درجة أسمى بعد، وهي تلك التي يقتدر فيها العقل على الانعتاق من مضمونه فلا يعود يفكر إلا في نفسه. وهذا الانعتاق هو ما يسميه فيلسوف قرطبة اندثار العقل المستفاد»<sup>(٦)</sup>. ولا شك ان هذه الفكرة الاقلاطونية المحدثة عن اندثار العقل المستفاد لدى تجديد اتصاله بالعقل الفعال تجد استمراراً فلسفياً حديثاً لها في أطروحة أندريه لالاند عن انتفاضة العقل على نفسه وانعتاقه من العقل المكوّن ليعاود اشتغاله كعقل مكوّن. ولا شك ايضاً، كما ينبى الى ذلك محمود قاسم نفسه، ان هنري برغسون هو متابع حديث آخر للفكرة «الرشدية» عن اندثار العقل المستفاد وذلك منذ ان دعا في مقاله المشهور «مدخل إلى الميتافيزيقا» (عام ١٩٠٣) الى ضرورة تبني تصور جلي وحيوي عن عقل دائم المراجعة لمقولاته وفيد حركة دائبة لاعتقال الواقع بواسطة المفاهيم ثم الارتداد عن الواقع نحو المفاهيم لاستبدالها

(٥) ليس مرد غموض هذه العبارة إلى ابن رشد نفسه، بل إلى خلط محمود قاسم بين فكر ابن رشد وبين نص لابنه أبي محمد ذي نزعة الاقلاطونية محدثة واضحة.

(٦) محمود قاسم: *Théorie de la connaissance d'après Averroès et son interprétation chez Thomas D'aquin, études et documents*, Alger 1978, P. 355. وقد تجدد الإشارة إلى أن هذا النص محدوف من الطبعة العربية الصادرة عن مكتبة الانجلو مصرية بالقاهرة، فضلاً عن ان ثمة غياباً أو تغيباً تاماً لوجه ابن رشد «العلمي» و«العلماني» الذي تشيد به الطبعة الفرنسية.

بأخرى أكثر مرونة وسيولة ومطابقة. ولكن إذا كان محمود قاسم يريد، من خلال الاستشهاد بالطروحة البرغسونية عن الحركة المزدوجة للعقل، التأكيد على «حدثة» ابن رشد وعلى «قطعه» مع الأفلاطونية المحدثة، أي مع تراث الفارابي وابن سينا<sup>(٧)</sup>، فقد غاب عنه أن القول بحركة مزدوجة من مفاهيم العقل باتجاه الأشياء ومن الأشياء باتجاه المفاهيم شيء، والقول بمفاضلة في القيمة وفي درجة السمو بين الحركتين شيء آخر. فما من نافذة تعيد إدخال الأفلاطونية من الباب الذي يراد طردها منه كاصطناع تمايز تفاضلي في «درجة المعقولة» بين عقل كلي السمو لا شأن له غير أن يتعقل نفسه وعقل أقل سمواً كل دوره أن يتعقل الأشياء. فليس أقرب إلى المثال الأفلاطوني من مثال العقل الذي صار لنفسه مثال نفسه<sup>(٨)</sup>. ولئن يكن برغسون قد قال فعلاً بحركة مزدوجة من مفاهيم العقل باتجاه الأشياء ومن الأشياء باتجاه المفاهيم، فإنه هو أيضاً من رفض بجازم العبارة إقامة أي مفاضلة في القيمة بين الحركتين. فعند برغسون أن الفلسفة، وهي الحركة التي يتعقل بها العقل نفسه، ضرورية للحضارة الحديثة ضرورة العلم، وهو الحركة التي يتعقل بها العقل واقع الأشياء. وما بين الاثنين، على اختلافهما في الوظيفة والطريقة، تساو في المكانة والكرامة: «زبدة الكلام أننا نريد فارقاً في المنهج، ولا نسلّم بأي فارق في القيمة، بين الميتافيزيقا والعلم»<sup>(٩)</sup>.

إن من يطلق هذا التحذير هو فيلسوف كان يؤمن، في حينه على الأقل<sup>(١٠)</sup>، بوحدة الانسان العاقل والانسان الصانع. والحال ان هذه الوحدة، التي قام عليها كل بنيان الحضارة الحديثة، هي التي يعود الجابري الى تفكيكها من خلال تبنيه - المسكوت عن مديونيته - للإشكالية التي تصادر على ان تفكير العقل في ذاته يمثل درجة في المعقولة أسمى من تفكيره بواقع الأشياء. فالجابري يؤسس انفصاماً لا

(٧) وهي «القطعة» التي يرفعها الجابري الى درجة انطلق، نقلاً عن محمود قاسم دوماً، ولكن دوماً أيضاً دون تسمية له، وكتابته «نظرية المعرفة». وهذه نقطة ستكون لنا إليها عودة عند حديثنا عن تأويل الجابري «العلمي» و«العلماني» للرشدية.

(٨) قد يقال إن هذا هو بالتعريف العقل الأرسطي، ولكن أرسطو لم يكن أفلاطونياً قط كما كان في نظريته عن العقل.

(٩) هنري برغسون: الفكر والحرك *La pensée et le mouvement*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة التاسعة والسبعون، باريس ١٩٦٩، ص ٤٢ - ٤٣.

(١٠) لا ننسى أن برغسون انتهى، في آخر مراحل تطوره، الى ان يكون واحداً من أبرز عملي للذهب الروحي في القرن العشرين.

عودة عنه بين العقلانية التأملية، الموروثة عن أفلاطون وأرسطو، وبين العقلانية التطبيقية كما قال بها فيلسوف «علمي» من رتبة باشلار على نحو ما سنرى. ناهيك عن أنه يعطي لهذا التمييز قيمة معيارية. فالعقل التأملي «الرجسي» أعلى معقولة من العقل التطبيقي «الغيري». لكن الأخطر من ذلك بعد أنه لا يتردد، بمنتهى القطعية، في أن يتخذ من مثالية العقل «المصنم» معياراً للتقييم التفاضلي للحضارات. فإشكالية التفكير بالعقل والتفكير في العقل ليست عنده إشكالية «بريئة» ابستمولوجياً، بل هي مبطنة بالقصدية ومصاغة من الأساس لهدف «نفعي». أما ما تسليح به من ظاهر الحياء الابستمولوجي فليس إلا ليزيدها حدة وقطعاً كما المبضع - في عملية التشريح المقارن لفرز حضارات العقل من حضارات اللاعقل. وبكلمة واحدة، ان المقاربة الجابرية المعيارية لابستمولوجيا العقل لا تلبث أن تترجم عن نفسها حالاً إلى مركزية اثنية شرسة على صعيد انتروبولوجيا الحضارات.

ولكن قبل أن نخطو الخطوة الأولى في تفكيك هذه المركزية الاثنية الحضارية، نجدنا مضطرين، كيما نصفي تماماً حساب مديونية الجابري لمحمود قاسم، ان نحدد بأن إشكالية التفاضل في درجة المعقولة كما يصوغها الدائن تبدو متفوقة من وجهة النظر المنطقية على الاشكالية كما يصوغها المدين. فعدا عن ان محمود قاسم لا يبدو معنياً بتوظيف الاشكالية التي يتوهمها «رشدية» لصالح اية مركزية اثنية (رغم انتصاره الذي لا يخلو من تحيزات مسبقة لابن رشد «العلماني» على توما الأكويني «اللاهوتي»)، فإننا لا نستطيع إلا ان نسجل له أنه لم يقع في «الذور» - بالمعنى المنطقي للكلمة - الذي وقع فيه الجابري. وبالفعل، إن محمود قاسم يقول ان تفكير العقل في مفاهيمه يمثل درجة في المعقولة أسمى من تفكير العقل بمفاهيمه. والحال أن الجابري، في استدانته غير المصرح بها، يلغي وساطة «المفاهيم» هذه ليجعل المفاضلة في درجة المعقولة للتفكير في العقل على التفكير بالعقل بإطلاق. والحال أيضاً أن ما يغيب عنه، في حذفه لوساطة «المفاهيم» العقلية، هو ان التفكير في العقل لا يكون إلا بالعقل. فالعقل الذي يفكر في نفسه هو أيضاً عقل. ولا مخرج من «التسلسل» إلا بتوسط ما، إما عن طريق جدلية لالاندية تميز بين العقل المكون والعقل المكون، أو عن طريق مفاهيم برغسونية يتوسل بها العقل عند تفكيره بالأشياء ويفكها برسم إعادة بنائها عندما يفكر في نفسه محولاً أياها من أدوات للتفكير إلى موضوع له.

وإذا انتقلنا الآن من الصيغة الابستمولوجية للإشكالية إلى تطبيقها الانتروبولوجي

الذي دمغناه بأنه يصدر عن مركزية اثنية حضارية سافرة، وجدنا المديونية الجابرية تتضاعف بمسكوت عنه ثانٍ، ولكنه هذه المرة أرجح وزناً بما لا يقاس - مما ينم بالتالي عن جرأة أكبر في استغفال ثقافة القارىء. ذلك أن أخذ حرف الإشكالية عن مؤلف «نظرية المعرفة عند ابن رشد» مع إغفال الإشارة إليه أمر يهون نسبياً ويقبل الفهم ولو على ضوء علم نفس الهنوت الذي طوره فرويد. ولكن التوظيف التطبيقي لمضمون الإشكالية على تاريخ الحضارات بدون الاتيان، ولو مرة واحدة يتيمة، باسم عملاق فلسفة التاريخ والحضارات الذي استنّ تلك السنة يخرج فعل النسيان ذاك من نطاق «اللاشعور المعرفي»، كما يؤثر الجابري نفسه أن يقول نقلاً عن جان بياجيه، ليدخله في نطاق «التنويم المغنطيسي» لذاكرة القارىء الثقافية. آية ذلك أن «العلاقات» المشار اليه والذي أخضع تاريخ البشرية برتمه لقراءة معيارية على ضوء مثالية العقل المتعقل لذاته ليس أحداً آخر سوى هيغل، وهذا ليس في أي كتاب من كتبه الصعبة المآتي، بل تحديداً في كتابه الأكثر رواجاً وشعبية: «دروس في فلسفة التاريخ». ففي هذه الدروس، كما في «الدروس في تاريخ الفلسفة» التي ألقاها في جامعتي هابلبرغ وبرلين والتي نشرت جميعاً بعد وفاته، قَسَم هيغل العالم الى عالم تاريخي وعالم لا تاريخي، ووزع شعوب الأرض الى شعوب لا تؤلف جزءاً من العالم التاريخي وأخرى تنتمي الى ما أسماه «التاريخ الكوني». ولكنه أخضع هذه الشعوب الأخيرة نفسها الى قسمة ثنائية، فمَيَّز بين شعوب لا يجاوز وعيها التاريخي الأفق الديني وشعوب يرتقي لديها الوعي التاريخي الى أعلى مستوياته ليتخذ شكلاً فلسفياً، أي شكل رعي ذاتي للعقل المطلق، أي العقل من حيث هو «فكر الفكر» و«روح الروح». ويديهي أن هيغل بنى قسمته تلك على أساس هرمي، فوضع في أسفل السلم افريقيا التي «لا تنتمي الى العالم التاريخي»، وإن يكن استثنى منها مصر التي تمثل مرحلة وسيطة في «انتقال الروح الانساني من الشرق الى الغرب»، وقرطاجة التي أرجع انتماءها الى آسيا باعتبارها «مستعمرة فينيقية». وآسيا هذه تمثل فعلاً الشرق بالمعنى المطلق للكلمة، لأنه منها أشرق «نور الروح» وبدأ «التاريخ الكوني». وبغض النظر عن التفريمات الثنائية داخل الشعوب الآسيوية الشرقية الى شعوب جبلية وسهلية، وبغض النظر أصلاً عن الحتمية الجغرافية التي أراد هيغل أن يؤسس عليها تقسيمه المراتب هرمياً للعالم وشعوبه<sup>(١١)</sup>، فإن القاسم المشترك بين

(١١) وهي حتمية بناها بدورها على التمييز القطعي بين «روح البحر» و«روح الصحراء»، وهو تمييز مستكون لنا اليه عودة وذلك بقدر ما أن نأخذ العقل العربي سيحاول هو الآخر - كما سنرى - أن

جميع الحضارات الآسيوية أو الشرقية هو أنها، على الرغم مما طوّره من أشكال حضارية رفيعة في مجالات الفن والشعر والدين، لم تصل إلى العمق الجوهري، عمق «العقلانية»، أي العقل المؤسس ذاته في وعي مطلق باعتباره عقلاً لذاته وعقلاً للواقع. ولا ينكر هيجل أن يكون الشرق قد عرف بعض أشكال من الفلسفة، ولا يمانع حتى في الحديث عن «فلسفة صينية» أو «فلسفة هندية»، ولكنه يلاحظ أن هذه «الفلسفة الشرقية» لا تعدو أن تكون إرهاباً بالفلسفة الحقيقية، لأن الشرق لا يعرف حرية الروح، ولا ينتمي انتماء جوهرياً إلى مملكة العقل التي هي مملكة تعيّن الروح موضوعياً وذاتياً. وعليه، فإن «التاريخ الكوني» الذي تنتمي إليه آسيا والحضارات الشرقية القديمة هو التاريخ في أول تطوره، أو بتعبير أدق «طفولة التاريخ». أما التاريخ في نضجه، التاريخ من حيث هو عقل متحقق في التاريخ، فهو وقف على أوروبا. ففي أوروبا - أو في الغرب - يستكمل التاريخ الكوني مسيرته التطورية الطويلة، وفي أوروبا - أو في الغرب - يتكشف التاريخ عن أنه في حقيقته وماهيته تاريخ الفلسفة، من حيث أنه لا تاريخاً حقيقياً إلا تاريخ العقل في تحقيقه ووعيه لذاته. ولكن أوروبا نفسها، على احتلالها موقعها في رأس سلم التاريخ الكوني، قابلة هي ذاتها لتمايز هرمي. فهناك أولاً أوروبا اليونانية التي أسست الفلسفة ومنهج العقل والسؤدد الذاتي للعقل. وهناك ثانياً أوروبا المسيحية أو اللاتينية التي أعادت فتح الباب أمام التجربة الدينية - التي هي بالأساس تجربة آسيوية - وأقامت ثنائية جذرية بين العقل والإيمان. وهناك ثالثاً أوروبا الحديثة التي أعادت تأكيد حقوق العقل باعتباره مبدأ للواقع نفسه. وهناك رابعاً أوروبا الجرمانية التي تحتل موقعها في قمة القمة من الهرم لأنها هي التي أخذت على عاتقها أن تجعل من العقل بما هو كذلك واقعاً<sup>(١٢)</sup>.

(نرى هل من حاجة لأن نفتح هنا قوسين لنقول: إن هيجل، بضرب من السذاجة التي عوّدنا عليها بعض الفلاسفة، والتي تتصور أنه في مستطاع فلسفة ما أن تكون خاتمة الفلسفة، قد توجّ ذلك الهرم الذي بناه «للعقل في التاريخ» بفلسفته

= يؤسس تمييزه بين «عقلانية المغرب» و«عقلانية الشرق» على التمايز بين «عالم البحر» و«عالم الصحراء».

(١٢) راجع: هيجل: دروس في فلسفة التاريخ، الترجمة الفرنسية Leçons sur la philosophie de l'histoire، الطبعة الثالثة، منشورات قران، باريس ١٩٧٠. راجع كذلك: دروس في تاريخ الفلسفة، الترجمة الفرنسية Leçons sur l'histoire de la philosophie، ولا سيما المجلد الأول، منشورات قران، باريس ١٩٧١.

هو نفسه باعتبارها عطاء الروح الجرمانى، تلك الذروة التي ينتهي عندها «الروح المطلق الى تمام الشعور بذاته ويجمع في تركيب أعلى وأخير بين الأضداد التي صادفها في تطوره مذ كان وجوداً ولا وجوداً في آن واحد»<sup>(١٣)</sup>.

وبالرجوع الى المنظور الذي نطرح منه توظيف الجابري لنظرية العقل الهيجلية يشور امامنا للحال تساؤل: اذا كانت تلك المركزية الإنثية، المطوّرة الى مركزية أنوية، قد أبحاث للجابري، في سياق مغاير تماماً هو سياق إدانة الاستشراق، ان يهتم هيجل بأنه مارس «امبريالية» على تاريخ الفكر لأنه تعامل مع الفكر الغربي «كفكر للعالم كله»<sup>(١٤)</sup>، فماذا نقول عن «الامبريالية» التي يمارسها الجابري على فكر الحضارات «الأخرى»، أي غير المنتمية الى الثلاثي «اليوناني - العربي - الاوربي»، عندما لا يكتفي باستبطان نظرية هيجل وامتناساخها بحرفيتها، بل يشتط في تطبيقها، من خلال غلوّه في أحكامه السلبية على الحياة العقلية لشعوب الحضارات الشرقية القديمة، الى مدى لم يذهب اليه هيجل نفسه<sup>(١٥)</sup> وبالفعل، ان يكن هيجل قد وضع آسيا تحت اوربا في درجات سلّمه، فقد وضعها بالمقابل فوق افريقيا. أما الجابري فصحيح ان قيود الحذر من السقوط في النزعة العنصرية المكشوفة قد جعلته يمتنع عن إقامة مثل تلك المقاضلة التثمينية - التبخيسية بين آسيا وافريقيا، ولكنه أنزل آسيا ضمنيّاً الى مرتبة افريقيا عندما لم يجد ما يدفع به الفكر الآسيوي القديم سوى أنه يقرم على «الاسطورة والخرافة»، وتحديداً على «الرؤية الإحيائية»، علماً بأن الإحيائية هي محطة في تاريخ تطور الأديان وقفت عندها بصورة شبه حصرية الأديان الافريقية وتخطتها الأديان الآسيوية، المنزل منها وغير المنزل. وهذا ما أقر به هيجل نفسه لآسيا عندما أشاد بدورها في تحقيق تطور الروح المطلق من خلال النقلة

(١٣) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٨٦.

(١٤) الدكتور محمد عابد الجابري: «الاستشراق في الفلسفة منهجاً وروية»، منشور مع مجموعة مقالات في كتابه «التراث والحداثة»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩١، ص ٩٤.

(١٥) في الواقع، وبغض النظر عن الغلو بحد ذاته، فإن «امبريالية» الجابري تختلف عن «امبريالية» هيجل في نقطة أساسية: لقد أدرك هيجل «الحمدية» في عداد حضارات البين لا حضارات العقل. ولكن أقرّ للاسلام بأنه اقترح بقوة وعنفوان في بدايته أسوار «التاريخ الكوني»، فليضيف حالاً ان الاسلام الصحراوي ما لبث في طور لاحق وعاجل، «ككل ما يبنى على الرمل»، ان اختفى من ساحة «التاريخ الكوني» وقبع في «رخاوة الشرق وسكونه» (دروس في فلسفة التاريخ، ص ٢٨٨). وبالمقابل، إن الجابري، بضرب من مناوره متكون لنا اليه عودة، أخرج الاسلام العربي من دائرة آسيا والشرق ووضعه في قلب الغرب في نقطة التمفصل الحاسمة بين اليونان القديمة وأوروبا الحديثة.

النوعية التي ألتجها، في صحاريها، الوعي الديني بانتقاله من الطور الإحيائي إلى الطور التوحيدي.

ثم ان هيغل، إذ انكر على الآسيويين «التفكير في العقل»، لم ينكر عليهم «التفكير بالعقل». ولئن اعتبر ان التاريخ الوحيد الحقيقي هو تاريخ الفلسفة، أي تاريخ العقل في التاريخ، فإنه لم يخرج الآسيويين إخراجاً نهائياً من هذا التاريخ، إذ أقر بوجود ضرب من «فلسفة صينية» و«فلسفة هندية»، وإن قيّد اعترافه هذا، باستدراك مفاده أن «هاتين الأمتين تفنقدان الوعي الجوهرى بمفهوم الحرية». ولئن اخذ على «الفلسفة الصينية» انها أقرب إلى مذهب فيثاغورس الروحي منها إلى مذهب سقراط وافلاطون وأرسطو العقلي، فقد أقر للصينيين بأنهم عرفوا هم أيضاً «مبدأ العقل»، وإن عمدوه باسم «الطاو»، تلك «الماهية التي تقبع في أساس كل شيء» وتنتج كل شيء. ومن منظور المساهمة في تطوير العلم، لم يهول عليهم بعضا «الأسطورة والخرفة والرؤية الإحيائية»، بل أقر لهم بأنهم طوروا علوماً بعينها بدون ان يطوروا قوانين للعلم، بل أقر لهم بأنهم «عرفوا أشياء لم يكن الأوروبيون بعد قد اكتشفوها»، ولكنهم «لم يعرفوا كيف يطبقونها، ومن قبيل ذلك المغنطيس والمطبعة». ولا ينكر هيغل ان الصينيين قوم «كان لهم صيت كبير في العلوم»، من قبيل الرياضيات والفيزياء والفلك، ولكنه يلاحظ ان «الجانب الأسمى من العلم بقي بالنسبة اليهم مجهولاً». ويعني هيغل بهذا «الجانب الأسمى» العلم النظري: فغيب الصينيين ليس عدم براعتهم في العلوم، بل عدم تطويرهم معارفهم العلمية العملية، على منوال اليونانيين، إلى علم نظري مجرد. وفي ذلك يقول: «أما العلوم فإنهم لا ينظرون إليها بما هي كذلك، بل بالأحرى على أنها معارف يرسم غايات نافعة»<sup>(١٦)</sup>.

وبالمقابل، ينكر الجابري على «شعوب الحضارات القديمة» ان تكون فكرت «بالعقل»، فضلاً عن ان تكون فكرت «في العقل». وعنده ان «العرب واليونان والاوروبيين... وحدهم مارسوا التفكير النظري العقلاني»، بينما «البنية العامة لثقافات هذه البلدان (مصر والهند والصين وبابل وغيرها) هي - حسب معلوماتنا

(١٦) هيغل: دروس في فلسفة التاريخ، مصدر آف الذكر، ص ٦١ و١٠٦ - ١٠٧. وقد يكون من المفارقة ان نلاحظ هنا أن هذا الفهم الثقي للعلوم عند الصينيين هو أقرب إلى الفهم العلمي الحديث منه إلى الفهم الاغريقي الذي كان يترفع بالعلم عن التحول إلى تقنية تطبيقية، ويقدم في المرتبة الرياضية على ما سواها من العلوم باعتبارها علماً عقلياً محضاً.

الراهنه - بنية يشكل السحر أو ما في معناه، وليس العلم، العنصر الفاعل والأساسي فيها.

وواضح للعيان هنا أن الجابري إذ يقيم ممايزته «الماهوية» هذه بين «العلم» و«السحر» على أساس رؤية انقطاعية، لا اتصالية، فإنه يحبس العلاقة بين هذين الحدين التجوهرين في إطار قطبية تضادية مطلقة. فـ «العلم» نقيض «السحر»، ولا معيارية له سوى أنه نقيض نقيضه، وما بين هذين النقيضين ليس استمرار ولا تدرج ولا حتى تمايز، بل محض تناف. والحال أن مثل هذه القطبية التضادية قد أمتست - ومنذ عقود من السنين - من متجاوزات المذهب العقلي بالذات، ولا سيما عندما يتصل الأمر بتاريخ الحضارة وتاريخ العقل. أفليس محرر مادة «العقل» في موسوعة يونيفرساليس، ج.غ. غرانجيه، هو عينه من يتساءل ومن يجيب: «إلى أي حد يقوم بالفعل انفصال جذري، إلى أي حد يمكن أن نقول أن الموقف السحري - الأسطوري يندرج في نظام آخر غير ذلك الذي يندرج فيه الموقف العقلي؟... فطرداً مع تعمق معرفتنا بالأشكال الحضارية المسماة بالبدائية، وبطقوسها، وبأساطيرها ولغاتها، يتبين لنا أن مثل ذلك التمييز الفاصل بين مقولات فكر يقوم على المشاركة وبين المقولات العقلية لا سند له من الواقع. فكل منهما، من حيث هو فكر، يبني نظاماً للكون، ومن هنا يكون أصلهما واحداً، ومن هنا يكون كلاهما عقلياً... ومن ثم فمن قلة الحصافة الاعتقاد باستبدال تاريخي جذري للعقلية الروحانية بعقلية عقلانية. فحضارتنا المعاصرة قد لا تكون أقل خصوبة من البدائية بشتى صنوف الاساطير والطقوس»<sup>(١٧)</sup>.

ويغض النظر عن الرؤية الجابرية «الماهوية» التي تصر على أن ترى في «السحر» نموذج «التفكير اللاعقلي» دون أن ترى فيه ما قبل تاريخ «العلم»، فإننا نتساءل: هل سبق قط لأي باحث «استشراقي» أن تطرّف في ممارسة «الامبريالية» على التاريخ الحضاري للمشرق القديم إلى حد دمج «البنية العامة» لجملة ثقافات الشرق الأوسط والاقصى بأنها «بنية يشكل السحر أو في معناه العنصر الفاعل والأساسي فيها»؟ وإذا كان مثل هذا التوصيف لا يصدق حتى على حضارات مثل الحضارة المصرية أو الحضارة البابلية التي كان يشغل السحر فيها، بحكم عتاقها الزمنية، حيزاً واسعاً،

(١٧) جيل غامتون غرانجيه: العقل La raison، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٦٢، ص ٢٩ - ٣١.



فكيف يمكن ان يصدق، بجرة القلم وإياها، على الحضارة الصينية التي لم تعرف السحر أصلاً أو لم تفرد له في جميع الأحوال إلا هامشاً ضيقاً بحكم طبيعتها المدنية وغير اللاهوتية؟ وحتى ندرك مدى الظلم والإجحاف الذي يرتكبه الجابري حتى يحق الحضارتين «السحريتين» المصرية والبابلية اللتين يدرجهما بلا تردد في عداد «الحضارات التي لم تنتج المعرفة العلمية والفلسفية المنظمة العقلنة»<sup>(١٨)</sup>، واللّتين يجعل السيادة شبه المطلقة فيهما لا «للعقل»، بل «للسحر أو غيره من ضروب «التفكير»<sup>(١٩)</sup> اللاعقلاني»، ذلنعد مقارنة بين حكمه هذا وبين حكم مؤرخ متميز للعلم في الشرق الاوسط القديم هو بنيامين فارنغتون. فرداً بالتحديد على من سبقوا الجابري الى ممارسة لمركزية الاثنية السلبية ضد الشرق القديم ورفعوا مثله وقبله شعار «الشرق الخرافي والاغريق العقلانيين»، يقول مؤرخ «العلم في العالم القديم»: انه ليخامرنا احترام حقيقي عندما نرى الى نجاحات البابليين في الرياضيات وعلوم الفلك الرياضي. فعلى الرغم من العدد الضئيل للغاية للرقم العلمية التي امكنت ترجمتها، فمن الواضح أنه جرى قبل عام ١٥٠٠ ق.م تطوير طرائق حسابية متقدمة، وأثيرت مشكلات وعولجت على نحو يوحى لا محالة ان البابليين دللوا، في مجهودهم لتذليل الصعوبات العملية، على فضول علمي صريح. ومن سوء الحظ ان معرفت بتاريخ العلم البابلي ناقصة للغاية. ولكن عندما نهتدي بعد نحو ألف عام من نشوئه الى الخطب الناظم له، فإنه يتضح لنا أن تلك الطرائق الحسابية طبقت في مجال اختراع علم فلكي رياضي ما قُدر له فقط ان يستخدمه اليونانيون استكمالاً لاختراعهم الشخصي الباهر لعلم فلك هندسي، بل بلغ ايضاً في نحو العام ٣٠٠ ق.م المستوى الذي سيبلغه «المجسطي» لبطليموس في القرن الثاني الميلادي. والحق أن علم الفلك الحسابي البابلي هذا يحوز أحسن المواصفات للمثول في عداد العلوم الدقيقة. ولكننا نخطيء اذا اهملنا علوم التصنيف مثل علم تصنيف الاحجار وعلم المعادن اللذين وجدا في بابل ومصر وتطورا بالارتباط مع الأنشطة العلمية مثل الصناعة المنجمية والتعدينية. ولا يجوز ان ننسى ايضاً الطب والجراحة لدى المصريين، كما كشف عنهما بردي إدوين سميث، ولا الروزنامة

(١٨) كما لو أنه في الامكان أصلاً أن تقوم حضارة - أية حضارة، مهما تكن «بدائية» - بدون أن تنتج أساقاً «منظمة ومعتلة» للمعرفة؟

(١٩) لنلاحظ ان الجابري يضمن عليهما وعلى غيرهما من حضارات الشرق القديم حتى بصفة «التفكير» فيضع هذه الكلمة بين مزدوجتين.

المصرية التي وصفت بالروزنامة الذكية الوحيدة في لتاريخ البشري، ولا أنظمة الوزن والقياس القائمة التطور التي استعملها المصريون والبابليون. وخلاصة القول: اننا نكون على وفاق مع معارفنا الراهنة إذا قلنا ان اليونان يدينون للحضارات السابقة ليس فقط بالتقنيات، بل كذلك بكتلة كبيرة من المعارف العملية. وصحيح اننا نستطيع أن نعتبر ان اليونانيين استخلصوا علماً منطقياً دقيقاً من معارف علوم الشرقيين التي كانت أكثر اتصافاً بالصفة التجريبية والتجريبية... لكننا إذ نقارن منجزات الإغريق مع منجزات المتقدمين عليهم، لا يجوز أن نصور ما لا يعدر أن يكون فارقاً في الدرجة وكأنه فارق نوعي، كما لا يجوز أن نرى معجزة حيث لا وجود إلا لتطور باهر في سيرورة تاريخية متصلة<sup>(٢٠)</sup>.

وما دام الجابري يقيم بين العلم والسحر علاقة تضاد وتنافس فليس يصعب علينا أن نتكهن بطبيعة جدول الحضور والغياب الذي يعتمده في تمييزه التفاضلي بين حضارات العقل وحضارات اللاعقل. فهو، فيما يتعلق بالثلاثي الحضاري الذي يكيل له المديح وينسج حوله اسطورة ابستمولوجية ذهبية، فإن كل علامات الزائد (+) يضعها في خانة «العلم»، وكل علامات الناقص (-) يضعها في خانة «السحر». وما دمتنا من جهتنا بصدد مشروع لنقد النقد، فليس أمامنا مناص من ان نضع بدورنا جدولاً للحضور والغياب، ولكن يعد ان نعكسه. فبدون ان ننكر وجود قطاع ضيق أو عريض للسحر - حسب الحالات - في «حضارات اللاعقل»، فإن كل تركيزنا سيكون على الخانة العلمية الموجبة. وبدون ان ننكر وجود قطاع مواز للعلم في «حضارات العقل»، فإن كل تركيزنا سيكون على الخانة السحرية السالبة. بعبارة أخرى، اننا سنحضر ما يغيبه الجابري وسنغيب ما يحضره، لا لعكس العلاقة بين حضارات العقل واللاعقل، بل لنؤكد انتماءها جميعاً إلى نمط متماثل ومشروط تاريخياً من العقلانية ما كان يدرج السحر في عداد «اللاعقل» ولا كان يحصر نطاق «المعقول» بالعلم وحده نظير ما تفعل الحضارة الحديثة.

وبما ان المجال لا يتسع لتحليل تاريخي وجغرافي شامل، فسنكتفي من حضارات الشرق القديم بمثالين: مثال الحضارة البابلية من الشرق الاوسط، ومثال الحضارة الهندية من الشرق الاقصى. وفي الحالتين كلتيهما سنترك لاختصاصيين

(٢٠) بنيامين فارنغتون: العلم في العالم القديم La science dans l'Antiquité، الترجمة الفرنسية، منشورات بايو، باريس ١٩٦٧، ص ١٣ - ١٤.

كبار بالحضارة المعنية أن يملأوا، حسبما يمليه عليهم اختصاصهم وتقديرهم،  
خانات الحضور والغياب.



ربما كان أحدث وأشمل كتاب عن حضارة «ما بين النهرين» هو ذلك الذي أصدره، تحت هذا العنوان، وفي نحو ٣٦٠ صفحة من القطع الكبير، جورج رو في عام ١٩٨٥. والحال أن هذا الاختصاصي المعروف بتاريخ العراق القديم هو أول من يحرص، في الفصل الذي عقده عن «كُتَبَ نينوى»، على تحديد حجم المكانة التي كان يشغلها «السحر أو ما في معناه» في التاريخ المديد والمتعدد لحضارات ما بين النهرين. ورأيه في هذا الصدد قاطع: فهذه المكانة، بالمقارنة مع تلك التي كانت للعلم، ضيقة، ولم تتضخم إلا مع دخول الحضارة البابلية في طور الأقول والموات: «صحيح أن السحر بالمعنى الواسع للكلمة كان على الدوام جزءاً لا يتجزأ من الديانة النطقسية لسومر وأكد، وأن العرافة رفعت في ما بين النهرين ابتداء من الألف الثاني ق.م إلى رتبة العلم، لكن انتشارهما لم يأخذ صفة التعميم الواسع إلا في نهاية العصر ما قبل المسيحي. وما كان السحر والتنجيم الشعبي يمثلان ذروة الحكمة البابلية بقدر ما كان ظهورهما بمثابة عَرَض دالٍّ على الانحطاط في حضرة قيد موت بطيء». ولا يتردد جورج رو في أن يحْمِلَ الاغريق جزءاً من المسؤولية عن الصيت الذي طار عن البابليين بوصفهم شعباً من السحرة: قد «الإغريق، الذين كانوا يعرفون «الكلدانيين» ويكنون لهم الأعجاب من حيث هم أصحاب رُقى وصنّاع طوابع فلكية، أساءوا إلى سمعتهم كثيراً»<sup>(٢١)</sup>. . . والواقع أن كل ما نعرفه عن سكان ما بين النهرين يشير إلى أنهم كانوا محبوبين بمعظم الصفات التي تميز العلميين الأصلاء، وفي مقدمتها الفضول النهم الذي كان يدفعهم إلى محاولة النفاذ إلى أسرار الماضي، وإلى استجلاب الحيوانات والنباتات الغريبة إلى بلادهم، وإلى الانشغاف بحركات الافلاك وخواص الأعداد. . . وبفضل ما أوتوا من حس حاد بالملاحظة، سجلوا كتلة هائلة من المعطيات، لا يهدف عملي بقدر ما للذة العلم وكبريائه، وحققوا في بعض الميادين كشوفاً هامة. وأخيراً فإن رياضياتهم تظهر إلى

(٢١) أصابت «العرفات الكلدانية» لدى الطبقة المثقفة الناطقة باليونانية في العصور القديمة رواجاً عظيماً، وعزيت بصفها «كُتَباً مقدسة» إلى أزمان سحيقة القدم، وكان الاندوليتي المحدث أيروقلس يقول إنه لن يؤسفه أن تحرق الكتب كلها إذا ما استلني منها كتاب «العرفات الكلدانية».

أي حد كانوا قادرين على التفكير المجرد، وإن يكن ما أعوزهم، على ما يبدو، هو روح التركيب»<sup>(٢٢)</sup>. وفي الوقت الذي لا يتردد مؤلف «ما بين النهرين» في الجزم بأن «الحضارة اليونانية قامت الى حد كبير على أسس نهريّة»، فإنه يؤكد على مدى مديونية الحضارة الحديثة نفسها للسكان القدامى لما بين النهرين «بالمبادئ الأساسية للرياضيات الحديثة ولعلم الفلك الحديث». فمُنذ منتصف القرن الثامن ق.م رأت النور «ورزنامة نبونصر». فضلاً عن اختراع الساعة المائية والمزولة الشمسية، استطاع كبير الفلكيين البابليين كيدونو، الذي نبغ في نحو العام ٣٧٥ ق.م، ان يحدد مدة السنة الشمسية بخطأ لا يزيد عن ٤ دقائق و٣٢,٦٥ ثانية. و«خطأ هذا يقل في الواقع عن خطأ عالم الفلك الحديث أوبولزر في عام ١٨٨٧». وإلى البابليين ايضاً يعود السبق في اختراع الحساب «الموقعي». فعلى حين أن جميع أنظمة العد في العصور القديمة كانت تقوم على مبدأ التقارن، كما في الأعداد الرومانية الى يومنا هذا، فإن النظام الموقعي يجعل القيمة متغيرة تبعاً لموقعها في العدد. وذلك هو النظام المعتمد عالمياً اليوم. فعندما تكتب مثلاً ٣٣٣، فإن الرقم (٣) يساوي على التوالي ٣٠٠ و ٣٠ و ٣. وذلك هو بالضبط النظام الذي اخترعه البابليون، وإن اعتمدوا المبدأ الستيني بدلاً من المبدأ العشري، نظراً الى أنهم لم يعرفوا الصفر. وقد استطاعوا ايضاً التوصل الى فكرة الجذر وحسبوا بدقة متناهية قيمة الجذر المربع للعدد ٢، فتوصلوا الى ١,٤١٤٢١٣ (بدلاً من ١,٤١٤٢١٤). وامكن لهم ان يطوروا معادلات جبرية من الدرجة الثانية. وتعود أقدم النصوص الرياضية المكتشفة في ما بين النهرين الى مطلع الالف الثاني ق.م، وتنقسم الى مجموعتين: مجموعة من جداول الأعداد تتيح، فضلاً عن الضرب والقسمة، امكانية إجراء عمليات حسابية كبيرة التعقيد، ومجموعة من المسائل الرياضية برسم التعليم. والحال أنه اذا كانت كثرة من هذه المسائل ذات طابع عملي وتتصل، مثلاً، بأعمال تسوية الأرض أو حفر الاقنية وتوسيعها، فإن بعض المعادلات بالمقابل لا تستجيب لأية ضرورة عملية. بل هي مسائل ذهنية وتمارين على الرياضة الفكرية من قبيل المعادلة الآتية: «وجدت حجراً، لم أزنه، لكن أضفت سُبْعاً وجزءاً من أحد عشر. وزنت: مينا واحدة. ما كان وزن الحجر الأصلي؟ كان وزنه ٢/٣ مينا و ٨ شواقل»<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٢) جورج روى: ما بين النهرين La Mésopotamie، منشورات لوسوي، باريس ١٩٨٥، ص ٣٠٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

ومع ان طب البابليين لم يصب ما أصابته فلکیاتهم ورياضياتهم من شهرة، فإنه يستحق وقفة قصيرة. فالوثائق والنصوص الطبية التي تركها البابليون تتميز بكثرة ملفحة للنظر. ورغم أنه، ككل طب قديم، ما كان يفصل عن الطب الطقسي والتعزيمي، لكن الطبيب (الأسو) لم يكن كاهناً ولا ساحراً ولا عرافاً (بارو)، بل كان مهنيّاً عتِرفاً يحصّل تعليمه العام في مدرسة الكتّبة، ثم يتخصص في مهنته على يد معلم استاذ (إمانو)<sup>(٢٤)</sup>. وقد برع «الأساة» البابليون في تشخيص الامراض وتصنيف أعراضها وربط بعضها بأسبابه الايتولوجية. ورغم ان معالجاتهم وتدخلاتهم الجراحية كانت تتصف بطابع تجريبي، إلا أنه لا مراء في أنها كانت في الغالب «عقلانية». ولقد أوصلوا فن الطب (آسوتو) إلى المستوى الذي بلغه في أوروبا قبل قرنين من الزمن. أضف إلى ذلك أنه كانت لهم دواية بفكرة العدوى وتدابير الوقاية، كما تنم عن ذلك الرسالة المدهشة التالية الموجهة من الملك زمري - ليم، الغائب عن العاصمة مارى، إلى زوجته شبتو: «علمت ان السيدة نانام أصابها مرض. والحال أن صلاتها كثيرة بأهل القصر، وهي نلتقي، في جناحها الخاص، كثيرات من النساء. أصدرى إذن أوامر صارمة كيلا يشرب أحد من الكأس التي تشرب منها، وكيلا يجلس أحد على المقعد الذي تجلس عليه، وكيلا يرقد أحد في السرير الذي ترقد فيه. ولتمنع من التقاء كثيرات النساء في جناحها الخاص. فهذا الداء معد (مشتأخذ)، من فعل «أخذو» أي التقط وامسك»<sup>(٢٥)</sup>.

يبقى، قبل ان نختم هذه العجالة عن البابليين، ان نطرح سؤالاً: هل صحيح ما يرميهم بهم الجاهري من أنهم، كغيرهم من «الإحيائيين»، لم ينتجوا «معرفة منظمة معقنة»؟ هنا أيضاً لا بد أن نعود إلى «كتّبة نينوى» وإلى تلك الثلاثين ألفاً من الرُّفم التي تركوها والتي كانت تؤلف «مكتبة آشور نبيلعل» قبل ان ينقلها السير هنري لايارد، رائد الاركيولوجيا الانكليزية، إلى المتحف البريطاني. ولم تكن هذه المكتبة فريدة نوعها. ففي ممالك سومر وأكاد ومارى، وفي امبراطوريات آشور وبابل، كانت تتواجد «في القصور الملكية كما في جميع معابد العواصم والمدن الرئيسية،

(٢٤) في العربية ايضاً يقال للطبيب «آس». أما «بارو» و«إمانو» فقد آلت في العربية إلى «بارى» و«إمام». نقول ذلك توكيداً للأصول القديمة للعربية ولما أصابته من تطور، وذلك فبدأ على تهمة «اللاتاريخية» و«اللاطورية» التي يرمي الجاهري بها اللغة العربية «الصحرانية» كما سنرى.

(٢٥) «ما بين النهرين»، ص ٣١٦.

وحتى في بعض الدور الخاصة، مكتبات مهمة<sup>(٢٦)</sup>. ورغم ان أبجدية الكتابة كانت لا تزال مسمارية، ورغم ان ركيزة الكتابة كانت لا تزال الصلصال الخشن أو الشمع الأكثر ليونة، فإنما في تلك المكتبات رأيت النور الكتب الأولى في العالم: فقد كانت الصفائح الشمعية توطر بالخشب أو العاج وتجمع بوسطة مفصلات معدنية لتصبح قابلة للفتح على شكل «أكورديون». ولكن حتى قبل أن تعرف «الكتب» هذا التطور المتأخر زمنياً، كانت الرُّقْم الخزفية تُصنَّف في «الجرار» أو على «الرفوف» حسب مضمونها. وعلى هذا النحو تطور في بلاد ما بين النهرين «علم القوائم». ففي تلك المكتبات وجدت أشكال أولى من «المعاجم» أو من «قوائم المفردات» في علوم النبات والحيوان والجماد، بالإضافة إلى الجداول الرياضية وتصانيف الأمراض والأدوية وسلالات الآلهة. وفي الوقت الذي يكتبني جورج رو بالكلام على «علم القوائم»، فإن اختصاصياً كبيراً آخر في علم الآشوريات والبابليات، وهو جان بونيرو، لا يتردد في الكلام على «موسوعة»: «إن آية الآيات في هذا الفن هي ما سأسميه بـ «موسوعة» جرى تأليفها في الألف الثاني، وان بالاعتماد على مقلعات سابقة. مجموعة من أربعة وعشرين رقياً (نحو من عشرة آلاف «مادة»)، وعلى عمودين - المفردات السومرية يساراً، وفي مقابلها إلى اليمين مرادفاتها الأكادية - تعدد وتصنف كل العالم الذي كانت لهم معرفة به، عالم الطبيعة وعالم الثقافة على حد سواء، بهدف واضح، ألا هو تعميق المعرفة به عن طريق هذا التجميع التفارقي بالذات. فهناك أولاً مضممار الخشب بكامله، وأنواع الأشجار ومنتجاتها الطبيعية واليدوية: كل الأشياء التي تصنع من الخشب، وبعدها مشتقاتها الصناعية، وأنواع القصب. وبعدها كذلك الخزف والجلد والمعدن ثم يأتي دور الحيوان، الداجن أولاً، ثم المتوحش. وبعده الجسم البشري، وبعده الأحجار والأشياء المصنوعة من الحجر، ثم الأعشاب والنباتات غير الليفية، وتلي الأسماك والطيور، والأصواف والانسجة، وبعدها الجغرافية بكل أسماء المواقع والمواضع، وأخيراً مضممار الطعام والشراب العظيم الوفرة. وقد امكن لنا ان نستعيد جزءاً كبيراً من نص هذه الآية من آيات المنطق ورغبة المعرفة التي تتم على أحسن وجه عن عبقرية أولئك المعلمين

(٢٦) تجدر الإشارة إلى ان مصر الفرعونية عرفت هي الأخرى المكتبة، وكانت تسمى بالهيروغليفية - مهما بدا ذلك مستحيلاً من منظور الفرضية الجابرية - «ملجأ العقل».

القدامى: فقد كانوا ذوي بصر نافذ ورؤية واسعة، وكانوا يريدون حولهم عالماً مقهوراً ومنظماً، وبكلمة واحدة «مقلناً»<sup>(٢٧)</sup>.



هذا فيما يتعلق بمثال الحضارة البابلية، أو النهرانية بتعبير أوفى. أما فيما يخص مثالنا الثاني، الحضارة الهندية، فسيكون مرجعنا إلى آرثر للويلن باشام، كبير «المستعدين» البريطانيين ورئيس قسم الحضارات الآسيوية في جامعة كانبرا والمؤلف المشهور عالمياً لكتاب «حضارة الهند القديمة». ففي هذا الكتاب الجامع الذي يقع في ٥٦٦ صفحة من القطع الكبير، لا يخصص البروفسور باشام سوى صفحتين للحديث عن المظهر السحري في الحضارة الهندية، وتحديدًا في الطقوس الدينية وكفكرة خارقة للطبيعة تعزى إلى النساك الذين يستطيعون، من خلال تحدي قوانين الحياة في أجسادهم، أن يخرقوا حجب المادة وإسار الطبيعة ليصلوا إلى لب الحقيقة و«سر الأسرار». أما باستثناء هذا المظهر، الذي يجذب ضرباً من الاستمرار له في الصوفية اليهودية والمسيحية والإسلامية - وإن كان يستند بالمقارنة معها إلى تقنيات «جديدة» أكثر تطوراً وإلى أنظمة ميثافيزيقية أكثر تعقيداً - فإن الحضارة الهندية تحتل مكانها، في التاريخ المقارن للحضارات، بوصفها أيضاً حضارة «معارف علمية». وخلافاً لفكرة شائعة أكثر مما ينبغي، فإن ما يُسجل للحضارة الهندوسية لا يتحصر بإسهامها على مستوى النظر الديني، بل يمتد أيضاً إلى ما دلت عليه من موهبة ونزعة إلى التجديد على مستوى العلم. فلها ندين بنظام العدّ على أساس تسعة أرقام وصفر، وإبناجازات عديدة وهامة في علم الفلك، وبمبادئ أولية من تلك التقنية الرياضية المسماة بالجبر. ثم إن ما برهنت عليه من معارف عملية في مجال الطب والجراحة، في نهاية الحقبة المدروسة هنا، يسجل سبقاً وتقدماً على كل ما يمكن أن تقدمه الحضارات الأخرى القائمة آنذاك. فالهنود قد تفوقوا من بعيد على الإغريق بما كانوا يتعاطونه من مشاهدات فلكية دقيقة للغاية، وبما بناه رياضيوهم ومناطقهم من أنظمة مكتملة. على أنه ينبغي أن نحاذر عزو براعتهم أو نظرياتهم إلى التطبيق الصارم للطرائق التي تحكم اليوم البحث العلمي. فلم يكن بين النظرية والتجربة ذلك التعاون الوثيق الذي يسم بميسمه ما نسميه بالعلوم التجريبية. بل إن

(٢٧) جان بوتير: بابل والتوراة *Babylone et la Bible*، منشورات «الآداب الجميلة»، باريس ١٩٩٤، ص ٢١٢ - ٢١٣.

بعض النجاحات العملية، من قبيل طرائق العلاج التي اكتشفها الجراحون والأطباء، ما تم التوصل إليها إلا برغم معارفهم النظرية لا بفضلها. وعلى العكس، فإن بعض نظرياتهم لا تدين إلا بنزود يسير للملاحظة والتجربة. ومن هذا القبيل تلك «الاستباقات» الذرية الباعثة على عظيم الدهشة من منظور العلم الحديث، والتي ما جاءت إلا ثمرة للمنطق والحدس»<sup>(٢٨)</sup>.

ولقد كان يسعنا ان نكتفي بهذا الحكم العام لولا ان باشام نفسه يعود الى الوقوف مطولاً عند علمين أثبت فيهما الهنود قدرة نادرة ومبكرة للغاية على «التفكير المجرد»، وهما علما اللغة والرياضيات. ففيما يتعلق بهذا العلم الاخير يلاحظ مؤلف «حضارة الهند القديمة» أنه ما كان إلا لشعب «محور تصوراً واضحاً بالعدد المجرد ويميزه عن الكمية العددية للأشياء أو عن الامتداد المكاني» ان يصل الى اكتشاف الصفر وإلى تطوير الرياضيات الى «مستوى أعلى مما كان يمكن لأي شعب آخر ان يبلغه في العصور القديمة». فـ «على حين أن العلم الرياضي لدى الاغريق كان يقوم الى حد كبير على القياس والهندسة، فقد تجاوزت الهند هذه المفاهيم في زمن مبكر واستطاعت، بالاستعانة بمحض تدوين رقمي، ان تخترع جبراً أولياً اتاح امكانية إجراء حسابات أكثر تعقيداً من تلك التي كان في وسع الاغريق القيام بها، وأدى الى دراسة العدد في ذاته». وبخصوص الأصول الهندية لعلم الجبر هذا، فإن العرب، «الذين عزي اليهم عن خطأ، ولحقة طويلة، اختراع النظام العشري»، لم ينكروا هم أنفسهم مديونيتهم للهنود في هذا المجال إذ أطلقوا على ذلك العلم اسم «الهندسة»، أي «الفن الهندي» كما أنهم «ما زالوا يكتبون أعدادهم من اليسار الى اليمين، تماماً كما في النقوش الهندية، على حين ان الكتابة الأبجدية العربية تُقرأ هي نفسها من اليمين الى اليسار»<sup>(٢٩)</sup>.

ولئن يكن الهنود يشاركون غيرهم من شعوب الحضارات القديمة كالمصريين أو كالبابليين كما رأينا موهبة التفكير الرياضي المجرد، فإن ما ينفردون به بالمقابل هو جهدهم المبكر للغاية في التفكير اللغوي الذي يتطلب قدرة عالية على التجريد المنطقي. فعلم اللغة، كما أشارت الى ذلك مناقشات النحاة العرب، قد يقوم بذاته مقام المنطق، هذا إن لم تكن مقولات هذا الأخير نحوية قبل ان تكون منطقية.

(٢٨) آرثر ل. باشام: حضارة الهند القديمة La civilisation de l'Inde ancienne، الترجمة الفرنسية،

منشورات مكتبة آرتو، باريس ١٩٧٦، ص ٣٣٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.



والحال ان تجلية الهندود القدامى في مضمار علم اللغة لا تضاهى . وآرثر باشام لا يتحفظ في ألفاظه : فعلم اللغة والصوتيات السنسكريتية، كما طوره بانيني في القرن الرابع ق.م، يبقى من حيث الدقة المنهجية وعمق التحليل، «لا يضاهى في العالم قاطبة» و«لن ترقى الأبحاث اللغوية الى مستواه قبل القرن التاسع عشر». وهذا التقدم المبكر لم يأت نتيجة حدى عبقرى، بل «يفترض ان تكون سبقته أبحاث أجيال من العلماء»، مما يعني أن الألسنية الهندوسية قدمت حقلاً مميزاً ل لقاء النظرية والتجربة . فالسابقون على بانيني، وربما من مطلع الألف الأول ق.م، تعرفوا في الجذر العنصر الأساسي للكلمة، وأفلحوا في تصنيف ما لا يقل عن ألف جذر أحادي المقطع . وبإضافة السوابق واللواحق وحركات الإعراب، كان يفترض بتلك الجذور أن تقدم جملة المفردات السنسكريتية . ورغم ضروب المغالاة والإخطاء في التأويل الاشتقاقى، فإن القرائن التي استخلصها أولئك العلماء الأوائل بجذور الكلمات كانت صحيحة في مبدئها وخلقت سابقة أتاحت إمكانية تطبيقات شُبقة في العديد من مضامير الفكر الهندي». وحسبنا الإشارة هنا الى أن المباحث اللغوية السنسكريتية ما لبثت ان تطورت، ولا سيما مع المدرسة الفيديّة المعروفة باسم اليمامسا، الى مباحث فلسفية تطرح علاقة الالفاظ بالاشياء وتثير مساجلات شبيهة بتلك التي ستدور في الحضارة العربية الاسلاميّة بين أهل التوقيف وأهل التوفيق، وفي الحضارة اللاتينية المسيحية بين الواقعيين والاسميّين . ولئن تكن مباحث اللغويين الهندود اللاحقين على بانيني ما زادت عن كونها شروحاً وحواشي على نظامه التقعيدي الكبير الذي بُتت اللغة السنسكريتية في نحو من أربعة آلاف قاعدة، فإن لهم فضلاً يَحْتَسِب في تاريخ الفكر البشري، وهو سبقهم الى تصنيف المعاجم اللغوية الأولى، وهي عين المهمة التي سيتابعها من بعدهم ببضعة قرون علماء اللغة العربية . وعلى سبيل المقارنة فحسب نذكر أن عدیل بانيني في نحو اللغة اليونانية كان دونيسيوس التراقي الذي درّس في رودس في منتصف القرن الأول ق.م والذي لاقى كتابه «فن النحو» نجاحاً هائلاً واعتمد في التعليم الى ما بعد الحقبة البيزنطية وترجم الى السريانية والآرامية وكان له فضل اكيد في نشوء النحو العربي والنحو اللاتيني . والحال ان المؤرخين المحدثين للحضارة اليونانية هم من يقطعون بأن كتاب دونيسيوس هذا هو، من منظور «الدراسة النظرية للغة»، ساذج و«أدنى بكثير من نحو السنسكريتية الذي أسهم اكتشافه من قبل الاوروبيين في مطلع القرن

التاسع عشر إسهاماً حاسماً في مولد علم اللغة الغربي الحديث»<sup>(٣٠)</sup>.



لنعد الى جدول الحضور والغياب. فما فعلنا في الصفحات الماضية سوى اننا أحضرتا بالنسبة الى الحضارتين «السحريتين»، البابلية والهندية، الجانب الذي يغيبه الجابري منهما، أي الجانب العلمي. قلنر إذن الى أي حد نستطيع الآن أن نستحضر من الحضارتين «العلميتين»، اليونانية والعربية، المظهر الذي يغيبه الجابري منهما، أي هذه المرة المظهر السحري<sup>(٣١)</sup>.

ولنبداً أولاً بالحضارة العربية الاسلامية ويطرح سؤال محدد: لئن يكن هامش السحر في هذه الحضارة بلا مراء ضيقاً، فهل كان أكثر ضيقاً مما في الحضارتين الهندية والصينية حتى تُدرج هاتان في عداد «حضارات السحر» وتُستثنى تلك تُدرج في عداد «حضارات العقل»؟ أفلا يساورنا الشعور هنا بأن العين المركزية الاثنية للجابري، مثلها مثل كل عين مركزية اثنية أخرى، يطيب لها أن ترى القذاة في جفن الآخر وتغفل من ان ترى القشة في جفن ذاتها؟

وبما أن رحلتنا ستكون مطولة مع العقل في الحضارة العربية الاسلامية، وبما ان تفصيل موقف هذه الحضارة من اللامعقول عموماً سيأتي في موضعه، فإننا نستطيع هنا ان نبهج لأنفسنا الايجاز مكتفين بشاهد واحد، ولكنه حاسم الدلالة، على مدى الحيز الذي افسحته الحضارة لعربية الاسلامية - وإن في تقدير - للسحر، وهذا ليس في فروعها أو في مدخولاتها من الموروث القديم السابق على الإسلام، كما يوحي الجابري لقارعه، بل في أصولها التأسيسية بالذات. والشاهد نستقيه على كل حال لا من مرجع ثانوي أو عارض، بل من يمكن اعتباره الممثل الأوسع تمثيلاً للعقل

---

(٣٠) انظر مساهمة هـ. ي. مارو عن «التربية والخطابة» في المؤلف الجماعي الذي أعده موسى فني وسيريل بيل عن: «تراث اليونان وروما L'héritage de la Grèce et de Rome»، الترجمة الفرنسية، منشورات لافون، باريس ١٩٩٢، ص ١٩٢.

(٣١) إننا نستبعد من جدولنا الحضارة الغربية الحديثة لأننا لا نماري في أنها بالتعريف الاجمالي «حضارة علم»، وهذا لا يعني أن «السحر» - أو اللامعقول عموماً - مجهول فيها. وكل ما هنالك أنه بات محسوراً في الزاوية الضيقة لعيادات المنجمين اللامشروعة أو باب «الخط» و«الطالع الفلكي» في الصحافة الشعبية. وبالمقابل فإن أشكالا أخرى من اللامعقول تبدو أكثر عناداً: أفلا يمكن تحديد القرن العشرين بأنه كان «القرن العلماني» الذي أباد من نافذة الايديولوجيا إدخال ما طرده من باب الدين؟

الحضاري العربي الاسلامي، أي من صاحب «المقدمة» التي تقوم لهذا العقل مقام «الموسوعة» بالمعنى الحديث للكلمة. ففي الفصل الذي خصصه ابن خلدون لـ «علوم السحر والطلسمات» يقول: «واعلم أن وجود السحر لا مرية فيه بين العقلاء من أجل التأثير الذي ذكرناه، وقد نطق به القرآن. قال الله تعالى: «ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملائكة ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله»<sup>(٣٢)</sup>. وسحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله، وجعل سحره في مشط ومُشاقة وجُفّ طلعة، ودُفن في بئر ذروان، فأنزل الله عز وجل عليه في المؤمنتين ومن شر النفاثات في العقد... قالت عائشة رضي الله عنها: فكان لا يقرأها على عقدة من العقد التي سحر فيها إلا انحلت، فالسحر لا يثبت مع اسم الله وذكره»<sup>(٣٣)</sup>.



لنأت الآن إلى الحضارة - النموذج، إلى الحضارة - المعيار التي يكرسها الجابري، حاذياً في ذلك حذو سائر المتغنين بـ «المعجزة اليونانية»، حضارة أولى ومطلقة للعقل، فإلى أي مدى أفسح هذا «الشعب العقلاني»، هذا «الشعب من المناطقة بالفطرة»، مجالاً للسحر - وللأمعقول إجمالاً - في حياته العامة والخاصة؟

إننا نترك الإجابة لواحد من أشهر من درسوا علاقة اليونان باللامعقول، البروفسور إ. ر. دودس، أستاذ «الهيلينيات» في جامعة أوكسفورد. ففي مفتاح كتابه الذي يحمل بالتحديد عنوان «الاضيق واللامعقول»، وفي معرض رده الاستباقي على اعتراض من سيعترض عليه بأن النظريات الانثربولوجية والسيكولوجية التي يعتمد عليها كمنهج لا تنطبق إلا على الشعوب البدائية، لا على شعب يسري في عروقه بالفطرة دم العقلانية، يقول: «إننا لا نستطيع أن نعزو إلى اليونانيين القدامى مناعة ضد أنماط التفكير «البدائي»، وهي مناعة لا نلتقيها أصلاً لدى أي مجتمع يقع تحت

(٣٢) البقرة، ١٠٢.

(٣٣) ابن خلدون: المقدمة، طبعة دار الجيل المصورة، بيروت، بلا تاريخ، ص ٥٥١ و ٥٥٥. وصحيح ابن خلدون يضيف أن الشريعة «جعلت باب السحر والطلسمات والشعوذة باباً واحداً... وخصته بالخطر والتحريم»، ولكن ما ذلك إلا «لأنه من الضرر»، لا لأنه «لا واقعي» أو «لا معقول».

ملاحظتنا المباشرة»<sup>(٣٤)</sup>.

ورغم أن البروفيسور نلسون، عميد جامعة لوند السويدية وأحد كبار الاختصاصيين في ديانة الاغريق، هو صاحب المقولة القائلة إن اليونانيين «مناطقة بالفطرة»<sup>(٣٥)</sup>، فإنه هو من يضطر آمناً إلى الاعتراف، بعد دراسته لبعض مظاهر موجة «الهستيريا الدينية» التي اجتاحت أثينا في أواخر القرن الخامس ق. م، بالقول: «لا مناص لي من التسليم، رغم كل ما يخافني من جراء ذلك من ارتباك، بأن الخرافة والاعتقاد بالسحر والشعوذة كانت عامة للغاية وواسعة الانتشار في العصر الكلاسيكي. وإذا كان هنا هو واقع الحال في أثينا (حيث لم يكن الإيمان بالقدرة السحرية للرقى والتعاويذ وفقاً على عامة الشعب، بل شاملاً أيضاً للمجتمع الراقي)، فلنا أن نتصور مدى انتشار مثل تلك الاعتقادات في أمصار اليونان النائية»<sup>(٣٦)</sup>.

وبدوره يتوقف ادوار ويل، مؤرخ «عصر بريكليس الذهبي» - وهي التسمية «الايديولوجية» التي يتبناها الجابري بدون أي تدقيق «إبستمولوجي» - عند ظاهرة «تجدد الممارسات السحرية» و«الردة اللاعقلانية» التي ضربت أثينا غداة الحروب البيلوبونيسية والتي دفع ثمنها فلاسفة «التنوير» إعداماً وسجناً ونفيًا، فيقول: «ينبغي أن نسجل، استكمالاً لصورة هذا القرن الخامس الديني، أن ردة الفعل لم تأخذ فقط شكل انطواء محافظ على الدين المدني. فنحن نلاحظ ظاهرة أخطر بعد: تكموصاً لا عقلانياً... ومع أننا لا نملك سوى مصادر أثنية، ومع أنه من عدم الفطنة بالتالي

(٣٤) إ. ر. دودس: الاغريق واللامعقول *Les grecs et l'irrationnel*، الترجمة الفرنسية، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٧٧، ص ٨.

(٣٥) يطور نلسون هذه المقولة من خلال حكمة منطقية لا تخلو من غرابة. فهو يقول إن مذهب التنامخ هو من نتاج «المنطق المحض» (فما دام للإنسان «نفس»، فلا مناص من التساؤل عن مصدر هذه النفس، وهذا ما يفعله افلاطون في محاورة «فاذد»؟) وبما أن اليونانيين مناطقون بالفطرة، فلم تكن لهم حاجة إلى استيراده من الهند أو من أي شعب «شرقي» آخر. وعلى هذا النحو فإن مذهب التنامخ، الذي طُلِمَا اعتبر من قبل الانثروبولوجيا المركزية الأثنية دليلاً على «البنية اللاعقلانية» لديانة الهند أو الشامانيين الآسيويين، ينقلب، بمجرد تغير هوية حامله، إلى شاهد إثبات على «العقلانية اليونانية».

(٣٦) مارتن نلسون: الديانة الشعبية في اليونان القديمة *La religion populaire dans la Grèce antique*، الترجمة الفرنسية، منشورات بلون، باريس ١٩٥٤، ص ١٩٧ - ١٩٨. وهو يعاود صياغة الفكرة نفسها في موضع آخر على النحو الآتي: «يُعتقد عامة أن يوناني العصر الكلاسيكي كانوا منتعنين من كل خرافة. وإلى لأجثني مضطراً إلى دحض هذا الرأي. فقد كان في اليونان كثير من الخرافة، حتى في أوج الثقافة اليونانية، بل في موئل هذه الثقافة: أثينا» (المصدر نفسه، ص ١٩٠ - ١٩١).

ان نعمم، فلا مفر من القول بأن هذه المصادر تكشف عن ان أثينا كانت، في الربع الأخير من القرن الخامس، مسرح أزمة دينية عميقة... ففي الوقت الذي اختنقت العقلانية السفسطائية واختنقت معها، مؤقتاً، مصادر الفلسفية، فإن اللاعقلانية الدينية ومعيتها من الخرافات والمعتقدات الباطلة لم تعرف المصير نفسه، بل على العكس: فالقرن الرابع سيشهد نموها وتطورها<sup>(٣٧)</sup>.

ولكن ما تلك «الممارسات السحرية» التي تصاعد مدھا في القرن الخامس، قرن بريكليس وسقراط، وأدرك ذروته في القرن الرابع، قرن أفلاطون وأرسطو؟ إنها:

١ - الرقى والتعاويذ: فقد كشفت التنقيبات في اثينا عن آلاف الرقى المعدنية والصفائح الرصاصية التي نقشت عليها لعنات وبهلات والتي كانت توضع في القبور ويطلب فيها الى آلهة العالم السفلي «ربط» نفس أو لسان أو أعضاء الشخص الملعون - وخاصة أعضاء التناسلية. وخلافاً لما هو دارج في مثل هذه الأحوال، فإن تلك الرقى التي تطلب الأذى للخصوم والأعداء ما كان مقصوداً استعمالها على الاوساط الشعبية، فالأسماء التي وجدت منقوشة عليها، مثل ديموستينس ولوكورغوس وكالياس وديموفيلوس وغيرهم من الساسة والخطباء، تشير الى أن عدوى «الوباء اللاعقلاني» قد انتقلت الى صفوف النخبة، بل حتى الى «الانتلجنسيا» اللاتينية إذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان مثقفين من المشاهير من أمثال اكسانوفون، تلميذ سقراط - وحتى أفلاطون نفسه - كانوا يؤمنون بفاعلية تلك الرقى وأذيتها. وفي مقابل الرقى «الشريرة» انتشرت بطبيعة الحال التعاويذ والتمايم الطالبة لـ «فك» الأذى أو استجلاب الحظ أو الحب، والموجهة الى آلهة العالم العلوي مثل اثينا شفيعة المدينة التي تحمل اسمها، أو اسقلابيوس إله الطب. وما يروى في هذا السياق - على لسان فلوطرخس - أن بريكليس «العقلاني» نفسه ارتضى، عند مرضه الذي أودى به عام ٤٢٩ ق.م، أن تعلق النساء في رقبته تعاويذ.

٢ - الدمى المسحورة: إن أفلاطون هو من يروي - مطالباً بإزالة أقسى العقوبات

(٣٧) إدوار ويل: العالم اليوناني والشرق Le monde grec et l'orient، المجلد الأول، لقرن الخامس (٥١٠ - ٤٠٣ ق.م)، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٧٢، ص ٦١٥ - ٦١٦، وبالنسبة لا ناري إن كان تعبير «النكوص العقلاني» سديداً هنا، فهو يفترض أن أثينا كانت شهدت من قبل تطوراً عقلياً صمياً. والحال أن القرن الخامس لم يشتهر بأنه قرن التنوير العقلاني إلا بفضل انكساغوراس والفلاسفة السفسطائيين الذين وفدوا جميعهم على أثينا من خارجها. وهذه نقطة ستكون لنا إليها عودة.

- بأنه قد راجت في زمنه أشكال من «السحر الأسود» تطلب الأذى لأفراد أو أسر أو مدن بكاملها وتتمثل، فضلاً عن الرقى التي توضع في القبور، بدمى من الشمع تعلق فوق الأبواب وعند مفارق الطرق أو فوق القبور كذلك<sup>(٣٨)</sup>. والحال أن أدبيات الأزمنة التالية تشير إلى أن السحرة والساحرات كانوا يستخدمون، في تحقيق مآربهم، دمي يجرقونها أو يقبرونها لإنزال أذى مماثل بالاشخاص الذين تمثلهم. أما علة تعليقها فوق القبور - أو في داخلها بالنسبة إلى الرقى - فتعود إلى الاعتقاد العام لدى اليونانيين القدامى بقدرة الموتى على إيقاع الأذى.

٣ - آلهة السحر: شهد القرن الخامس الإثيني، في غمرة «الوباء اللاعقلاني» الذي اجتاحه، تطوير عبادات جديدة، وبخاصة عبادة هاقانا، إلهة السحر والأشباح، التي كانت استجلبت على ما يبدو من كاريا في آسيا الصغرى. وكانت الصورة المثلى للآلهة التخويف هذه، الملقبة بـ «الشيطنانية»<sup>(٣٩)</sup>، تعلق «في العصر الكلاسيكي» - كما يحرص على التحديد مارتن نلسون - أمام كل بيت لتدفع عنه كل شر. وكانت تطوف في مفارق الطرق في الليالي التي لا قمر فيها، يرافقها موكب من الأشباح الشريرة والكلاب النباحة. و«الشعبية التي حظيت بها تدل إلى أي مدى كانت الخرافة شائعة لدى الإغريق». ومن الآلهة الأخرى التي تم استيرادها في ذلك العصر اسقليبيوس، إله الطب السحري الذي أقيمت له ثلاثة معابد في أثينا وضواحيها، والذي تسبب إقبال الجمهور الإثيني العريض على طلب شفاعته في كساد عيادات الأطباء «العلمانيين».

٤ - الأعياد والطقوس الدينية: يضع ثوقوديدس على لسان بريكليس قوله إنه أحال أيام الإثينيين «العاباً وأعياداً تتألى من أول السنة إلى آخرها»<sup>(٤٠)</sup>. وبالفعل، يحصي مؤرخ «الحياة اليومية في اليونان في عصر بريكليس» في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده خمسة أعياد دينية ومدنية تدوم عشرة أيام وتتخللها أضاح وصلوات وولائم وطقوس يختلط فيها التعبد بالرقص والتهتك الجنسي. ولا شك أن أسباباً

(٣٨) القوانين Les lois، ك ١١، ٩٣٣ أ - ٩٣٣ و، في افلاطون: الأعمال الكاملة، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، المجلد ١٢، الجزء ٢، تحقيق وترجمة أ. ريس، باريس ١٩٥٦، ص ٣٨ - ٤٠

(٣٩) Chtonienne. ولتلاحظ بالنسبة قوة العلاقة الاشتقاقية مع اسم سيد العالم السفلي في العربية: الشيطان.

(٤٠) ثوقوديدس: حرب البيلوبونيز، ك ٢، ف ٣٨، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة جاكولين دي روميل، منشورات الآداب الجميلة، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٧٣، ص ٢٨.

سياسية تقف وراء ظاهرة تضخم الاعياد هذه. فأثينا كانت غارقة في صراعاها الدموي الذي دام ثلاثين عاماً مع اسبرطة، وكانت هناك حاجة الى إلهاء الشعب والقوز برضاه «الديموقراطي». وكانت وسافل الإنفاق متاحة على سعة امام حكومة بريكليس بفضل الاموال التي كانت تتدفق بغزارة على خزينة اثينا كمساهمة - إلزامية في الواقع - في المجهود الحربي من قبل الدول الداخلة معها في الحلف الأتيكي في مواجهة الحلف الإسبرطي. ولم تكثف حكومة بريكليس بتشجيع الاعياد الدينية والمدنية وحدها، بل احتضنت أيضاً التظاهرات العبادية والطقسية الجماعية من قبيل تلك التي كانت تعرف باسم «مُساوَة إيلوزيس». ويدهي أن هذه التعبئة الدائمة للمشاعر الدينية كانت تقدم تربة خصبة لتظاهر «اللامعقول»، ولا سيما أن «الفارق بين الدين والخرافة في اليونان القديمة كان فارقاً في الدرجة، لا في الطبيعة»<sup>(٤١)</sup>. ففي مختلف تلك الاعياد والمساوآت كانت الطقوس المعمول بها تجمع بين صفتي السحر والبدائية. وحسبنا ان نضرب بعض الأمثلة السريعة. ففي أعياد ديونيسوس، التي كانت تجري شتاء، كانت مواكب السكارى تطوف بالحقول وهي تحمل قضيب الإله (الفالوس). وفي اثينا نفسها كانت جموع الشعب، وعلى رأسها «السلطات المنتخبة ديموقراطياً»، تتجه الى معبد يقع خارج المدينة وتأتي منه، على عربة، بتمثال خشبي قديم للإله - التيس أو الإله - الثور، وتقتاده وهي تنشد الاناشيد الى بيت «ملك» المدينة أو كبير قضاتها المنتخب، وتضعه في فراش «الملكة» ليضاجعها في عملية «زواج غير رمزي» ضماناً لعودة الربيع وخصب الحقول والكروم. وكان يشترط في زوجة كبير القضاة هذه ان تكون «مواطنة اثينية» و«عذراء». وفي عيد الزهور في نهاية شهر شباط - فبراير، كانت اثينا تحتفل بفتح دنان الخمر الجديد وتقيم المسابقات العامة لشربه، وفي اليوم الثالث كانت جميع البيوت تغلق ابوابها وتضع أمام عتباتها قصعة فيها حساء «محرم على الأحياء» لتمترضي به الموتى الذين يقومون في ذلك اليوم من قبورهم جوعى وعطشى ويطوفون بأرجاء المدينة وهم يطالبون بحصتهم من النبيذ الجديد. ولم يكن من النادر أن تقرر الطقوس الدينية بمظاهر وحشية وقسوة جماعية. ففي اثينا دوماً، وفي مدن يونانية اخرى، وأثناء الاحتفال بعيد أبولون، إله الغفران والتطهير، كان يقام يوم السادس من أيار - مايو من كل ستة عرض حقيقي لـ «كبش الغداء» Pharmakos. ففي ذلك اليوم كانت المدينة تختار من «تغاياتها البشرية» من المهايل

(٤١) مارتن نلسون: الديانة الشعبية في اليونان القديمة، مصدر آف الذكر، ص ١٩٠.

أو الزمنى أو المجرمين فردين تُعطى لهما صفة «المنبوذ» ويُطاف بهما عارين في الشوارع بعد أن توضع بين أيديهما قطعة من خبز الشعير وتين جاف، وينهال الآثيون المحتشدون في الطرقات ضرباً على أعضائهما التناسلية بأغصان شجر التين أو جذوع العنصل البري إلى أن يطردا خارج أسوار المدينة وتُستبعد معهما آثار الدنس التي يفترض فيهما أنهما يحملانها<sup>(٤٢)</sup>. وما كان يندر في بعض الحالات، ولا سيما في زمن اشتداد ضغط المخل أو الاوثة، أن يُسحلا حتى الموت ثم تحرق جثتهما وينثر رمادهما في البحر.

٥ - طقوس السحر الزراعي: هذا في أثينا، «مدرسة اليونان». أما في الأرياف فكانت تمارس طقوس حقيقية من السحر الزراعي لا تجد ما يعادلها إلا في طقوس البابليين القدامى الذين احتفظ كتاب «الفلاحة التبطية» لابن وحشية - كما سنرى - بآثار منها. فعند اليونانيين كما عند البابليين يقوم السحر الزراعي على المماثلة بين خصوبة الأرض والخصوبة البشرية<sup>(٤٣)</sup>. وهذا هو مبدأ «الزيجات الروحانية» التي يقدم تزويج عروس كبير قضاة أثينا من تمثال الإله ديونيسوس مثلاً عنها<sup>(٤٤)</sup>. وغالباً ما تقام طقوس الإخصاب السحري هذه عند الأنهار: فجميع مسابيل الماء عند اليونانيين القدامى مقدسة، ولا يجوز لأحد أصلاً أن يعبرها إلا إذا قدم لها أضحية، وربما في باب هذا النوع من طقوس الإخصاب يدخل البيغاء المقدس الذي كان عراف معبد دلفي يأمر به حشوداً بكاملها من النساء. ولعل مسارة إيلوزيس، التي تعود في أصولها الأولى إلى عبادة إلهة الخصوبة ديمتر، والتي تحولت في عهد بريكيليس من طقس محلي إلى طقس «قومي»، تندرج هي الأخرى في عداد «الاتحاد المقدس» بالأرض الأم. ومن طقوس السحر الزراعي الأخرى السحر المحاكي. ففي أيام الجفاف يعمد الفلاحون إلى تسيير عربة عليها جرة ماء بين الحقول. ولم يكن القصد رش الأرض وترطيب الجو - مثلما خيل لمن تصوروا من «المستهلنين» الأوائل أن اليونانيين القدامى كانوا سباقين إلى تقنية الرش الاصطناعي الذي تعتمد البلديات الحديثة - بل الوصول إلى هذه النتيجة بكيفية

(٤٢) من اسم مطهر الذنوب هذا (فارماكوس) جاء في اليونانية وفي اللغات الأوروبية الحديثة اسم الدواء (مطهر الأمراض).

(٤٣) احتفلت العربية أيضاً بآثار من علاقة المماثلة هذه، وذلك بقدر ما يقال: المرأة حرث الرجل وتزده.

(٤٤) أشار أرسطو نفسه إلى هذه الواقعة في «مستور الآثينيين»، ك ٣، ف ٥.



سحرية عن طريق الاستنزال الإيماني للمطر. ومن هذا القبيل أيضاً طقوس الاستسقاء التي كانت دارجة في الريف اليوناني. ففي أركاديا كان كاهن زفس يغطس، في حال الجفاف، ورقة من شجر السنديان في نبع حورية هاغنو في جبل اللقيون. فكان يتصاعد منها بخار لا يلبث أن يتحول إلى ضباب، ثم إلى سحب، فيجلب المطر. وبوزانياس، الذي روى هذه الواقعة، هو من يروي أيضاً ودوماً في كتابه «وصف اليونان»، أنه في إقليم طروزانا، وعندما تهب رياح الخليج التي تؤذي الكروم، يحمّد الفلاحون إلى قطع ديك أبيض إلى نصفين، فيمسك رجلان بكل نصف ويطوفان في الكروم باتجاه متعاكس، وعندما يلتقيان في النقطة التي انطلقا منها يدفن الديك في الأرض. وكان يفترض بهذه العملية أن تؤدي الوظيفة عينها التي تؤديها اليوم مصدّات الرياح. وليس من الصعب أن نستشف من جملة هذه الوقائع أن «الاحيائية التي تتعامل مع أشياء الطبيعة كأشياء حية ذوات نفوس» لم تكن، كما يفترض نص الجاهلي، علامة فارقة «للبنية العامة لثقافات» الشرق القديم وحدها دون الحضارة اليونانية المتمردة في عقلانيتهما. وبالفعل، إن ذلك لاختصاصي في ديانة اليونانيين القدامى الذي كانه مارتن نلسون، والذي وجدناه يؤكد أن هذه الديانة لا يفصل بينها وبين الخرافة سوى فارق كمي، هو عينه من يؤكد أن الاحيائية أو ما يشبه الاحيائية هي السمة المميزة «للديانة اليونانية الريفية في علاقاتها بحياة الطبيعة والباطال. فالطبيعة كانت عامرة بالأرواح والعفاريت والآلهة المسكونة بهم الجبال والغابات. كان مأواهم الأشجار والحجارة، والأنهار وعيون الماء. وكان بعضهم جلفاً وخيفاً، كما الموحش من القفار، وبعضهم الآخر لطيفاً ورحيماً، برعى بعطفه حياة النبات ويشمل بحمايته الجنس البشري... وكان من حماة الأرض أيضاً كثرة من الباطال الذين استقر فيها رفاتهم، وكلهم استعداد لمساعدة أبناء جلدتهم في حاجاتهم كافة، ما اتصل منها بالماضي أو بالحاضر. ولا شك أن هذا المظهر من الديانة اليونانية لم يكن أسمى مظاهرها، ولكنه كان أكثرها ديمومة. وكان قريباً من الأرض التي هي مصدر كل دين»<sup>(٤٥)</sup>.

٦ - العرافة: يكاد لا يتخلف أحد من مؤرخي الحياة العقلية لدى اليونانيين القدامى عن الإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه عندهم «العرافة بجميع أشكالها، على حساب التوقع العقلاني للأشياء، وهذا حتى في مضمار الحقائق الأخلاقية التي

(٤٥) الديانة الشعبية في اليونان القديمة، ص ٣٣.

يفترض بحدس المعرفة المباشر ان يغني في إدراكها عن العراف<sup>(٤٦)</sup>. والواقع أنه إذا كانت جميع الشعوب القديمة الكبيرة بلا استثناء قد عرفت العرافة ومارستها بأشكال شتى ومتماثلة في العديد من الحالات - وهو ما يدل اصلاً على وحدة العقل البشري - فإن ما يميز العرافة اليونانية عن المصرية أو البابلية أو الهندية أو الصينية هو أنها أخذت منذ وقت مبكر شكل «مؤسسة رسمية» ترعاها المدن - الدول، وتتفق عليها من ميزانيتها، وتعين بنفسها العرافين، وتتنبههم للعمل بجانب القضاة المدنيين والقادة العسكريين، وتجعل عليهم رئيساً يقوم بدور «وزير الشعائر الدينية» في الحكومات الحديثة - وذلك ما كان على سبيل المثال شأن لامبون، كبير عرافي أثينا وصديق بريكليس الشخصي<sup>(٤٧)</sup>. ولم يكن العراف شخصية لازمة في المسرح التراجيدي فقط، كما يعتقد عامة، بل كان شخصية مركزية في الحياة السياسية والاجتماعية والدينية معاً. وقد كان الرجوع الى مشورته واجباً في جميع القرارات المهمة في حياة الشعب والفرد. وحتى في الحرب كان قراره يتقدم في الاهمية على قرار الاستراتيجيين. ففي المواجهة الفاصلة بين اليونانيين والفرس عام ٤٩٠ ق.م في ماراتون وصل الفيلق الإسبرطي بعد انتهاء المعركة لأن العراف المرافق له حظر عليه دخول القتال قبل تمام البلر. وفي معركة أفلاطايوس، التي حسمت الحروب الميدية لصالح اليونانيين عام ٤٧٩ ق.م منع قائد الجيش الاسبرطي جنوده من ارتداء دروعهم وانتضاء اسلحتهم، وتركهم يتلقون سهام العدو في صدورهم، فيلقى ثلاثئة منهم مصرعهم، لأن الآلهة، على ما يروي هيرودوتس<sup>(٤٨)</sup>، لم تصدر، على لسان العراف، أمراً واضحاً بالشروع بالقتال. والواقع ان الاهمية التي كان يعطيها اليونانيون القدامى للعرافة لا يمكن تفسيرها، عل ما يرى بيير مكسيم شول، وهو من المؤرخين الكبار للفكر اليوناني، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ان «التكهّن بالمستقبل كان يعني بالنسبة الى الاغريق كما الى سائر الشعوب المسماة بالبداية التحكم به وصنعه»<sup>(٤٩)</sup>.

(٤٦) اميل برهيه: فيلون الاسكتلوي Philon D'Alexandrie، الطبعة الثانية، باريس ١٩٢٥، ص ٤١.

تقلاً عن بيير مكسيم شول: محاولة في تكوين الفكر اليوناني، ص ٦٥.

(٤٧) روبر فلا سبير: الحياة اليومية في اليونان في عصر بريكليس La vie quotidienne en Grèce au temps de Périclès، منشورات هاشيت، باريس ١٩٥٩، ص ٢٧٢.

(٤٨) هيرودوتس: التاريخ Histoires، ك ٩، ف ٦، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة ف. لوفران، منشورات الآداب الجميلة، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٨، م ٩، ص ٥٣.

(٤٩) بيير مكسيم شول: محاولة في تكوين الفكر اليوناني Essai sur la formation de la pensée grecque، الطبعة الثانية، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٤٩، ص ٤٤.

والعرافة ليست مجرد قراءة للندر، بل ان الكلام الذي يتلفظ به العراف يحوز قدرة سحرية على صنع الحدث: فهو علة له وليس مجرد تأويل استباقي لندره أو بشائره. وعلى هذا فإن العرافة تمثل بدورها نوعاً من علاقة «إحيائية» بالعالم. ولكن العرافة لا تختصر وحدها كل «علم المستقبل» - والتسمية هنا لفلوطرخس. فمن فروع هذا «العلم» الأخرى لدى انيونانيين عرافة الماء والريح، والضرب بالقداح وبالخصى، وتعبير الرؤيا، والتنظير المقدس لكبد الحيوان وأحشائه<sup>(٥٠)</sup>، وعلى الاختص علم الطير الذي بلغ من إقبال اليونانيين عليه، تفاؤلاً أو تشاؤماً، ان الكلمة الدالة على الطير باليونانية Ornis باتت تعني منذ العصر الهومييري «فألاً»<sup>(٥١)</sup>. وأقل ما يمكن قوله بالنسبة الى جميع حوامل «اللامعقول» هذه أن مكانة الصدارة فيها يتقاسمها اليونانيون القدامى - ولا يتنازلون عنها - مع سائر شعوب الحضارات القديمة في الشرقين الأدنى والاقصى. ومع ان الاتروبولوجيا الحضارية الحديثة ما عادت تميز عقد مقارنات تفاضلية على الطريقة الجابرية، فسنلاحظ أن مثل هذا الضرب من المقارنة لن يأتي على أية حال، فيما يتعلق بفن العرافة، لصالح «العقلانية اليونانية». فمؤرخ مختص في «العرافة عند اليونان» هو من يفيدنا بأن التفسير العقلاني لإمكانية العرافة انطلاقاً من فكرة «الاحتمية الكونية» هو، في الحالة اليونانية، ضروري ولكنه غير كافٍ. فالعرافة اليونانية تحيل بصورة مباشرة إلى «ما هو فوق طبيعي ولا معقول»، ولئن وجد من يغالي في التبسيط الى حد يجعل معه من اليونان وطن العقل والهندسة، فإن ما أهمل بالمقابل هو ذلك المظهر الأساسي الذي تكفّت معه الثقافة اليونانية عن ان تكون - كما صُوِّرت - كلاسيكية أكاديمية خالصة، نعني المكانة الرفيعة التي تحتلها النزعات «اللاعقلانية» في جميع مضامير الحياة اليونانية،

(٥٠) الحاجة عند ابن خلدون. وهي النظر في أحشاء الربيعة لمعرفة إرادة الآلهة. وعلى هذا النحو عرف الاسكندر الأكبر، على ما يقال لنا، بقرب نهايته.

(٥١) نلاحظ أنه في العربية ايضاً يقال لهذا النوع من الغال «الطيرة». ويدون الدخول في مقارنات لا يشع لها المجال هنا، فلنأخذ سلاحاً، ودوماً من منظور اعتقادنا بوحدة البنية العقلية عند البشر كما بوحدة العقل الحضاري في الخوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط، لا تشبهاً فقط في أنماط العرافة لدى اليونانيين والعرب القدامى (فالعطاس، على سبيل المثال، هو عند اولئك كما عند هؤلاء من جملة «اللاذلل»؛ ولكن اليونان تتعامل به فيما (العرب تتشامم)، بل تطابقاً كذلك في بعض الاحيان في آلية الاشتقاق اللغوي. فالقدر عند اليونان Moira يعني في الأصل «القسم»، أي الحصة التي تعود الى المزم من الشيء عند اقتسامه. والحال أن «القسم» تدني في العربية ايضاً - كما في سائر اللغات السامية - «النصيب» و«القدر». بل ربما كانت هذه الكلمة الأخيرة نفسها مشتقة في العربية وفق الآلية عينها. فقد جاء في «لسان العرب»: قدر الرزق قسمه.

سواء في الدين أو الفن أو الأدب أو الفلسفة. وإذا لم يكن في الامكان نفي الدور المرموق الذي تضطلع به في حياة الاغريق الممارسات العرفانية، فلا مناص من أن نتعرف فيها غزواً مكثفاً للامعقول<sup>(٥٢)</sup>. والواقع أن اللامعقول كبعد مؤسس للعرافة اليونانية لا يشفّ تمام الشفافية عن نفسه ما لم نأخذ بعين الاعتبار وجود نوعين متميزين من العرافة، وواقع أن اليونانيين القدامى أنفسهم كانوا يعطون لهذا التمايز قواماً تفاضلياً ترجح معه كفة اللامعقول كفة المعقول. فقد كان أفلاطون نفسه<sup>(٥٣)</sup> ميّز بين عرافة لا يتعدى دورها تأويل الدلائل المبعوث بها من الآلهة وعرافة تأخذ شكل إجماع مباشر للبشر من قبل الآلهة. ومن منطلق هذا التمييز عينه فرق المحدثون بين العرافة الاستدلالية أو العقلية وبين العرافة الحدسية أو الطبيعية. والحال أنه إذا لم يكن من مزية في أن اليونانيين القدامى عرفوا جميع أشكال العرافة التقنية التي تستند الى ملاحظة العراف للظواهرات والى إخضاعها لقراءة دلالية، فإن إيثارهم كان يذهب بلا جدال الى العرافة الوحيية «التي يدخل البشر عن طريقها في علاقة مباشرة مع الآلهة من خلال معرفة موحى بها وعطلة». وبالمقارنة مع العرافة الاستدلالية «المنظور اليها دوماً على أنها شكل أدنى، فإن العرافة الحدسية تبدو هي الطريقة اليونانية المثلى»<sup>(٥٤)</sup>. والحال أن العكس هو الصحيح عند البابليين مثلاً. ومؤرخ «العرافة البابلية» يبدو جازماً: «إنه لمن الاهمية بمكان أن نؤكد من جديد على مدى رجحان كفة العرافة الحدسية - المنهجية لدى البابليين على كفة العرافة الحدسية - الملهمة. فمئذ أيام أفلاطون، وأيام رومانسيينا أيضاً، ونحن لا نفتأ نرى في هذه لافضلية علاقة من علاقات الدونية. وفي الواقع، إنها تشهد بالأولى، ولا سيما هناك، على ولادة الروح العلمي»<sup>(٥٥)</sup>. وإلى مثل هذا الرأي كان ذهب أصلاً بعض مؤرخي العلم، ومنهم أبيل راي وجورج سارتون، ممن رأوا في العرافة البابلية «ما قبل علم»، وفي العراف البابلي «عالم» العصور التاريخية الاولى<sup>(٥٦)</sup>. بل

(٥٢) جان دفراد: «العرافة عند اليونان» في المؤلف الجماعي: العرافة La divination، (عدد اندويه كاكرو وورسيل ليوفتش، للنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦٨، لمجلد الاول، ص ١٦١.

(٥٣) أفلاطون: فادروس، ٢٤٤ د.

(٥٤) جان دفراد، مصدو آف الذكر، ص ١٦٣ و ١٧٦.

(٥٥) جان نوغويرول: «العرافة البابلية»، في: العرافة، المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.

(٥٦) ترى أمن المباح لنا، ودوماً من منظور تاريخ ما قبل العلم، أن نلاحظ أن اسم العراف مشتق بالعربية من فعل «عرف» - وهو فعل تحولل قيمة استثنائية في حضارة العلم الحديثة رغم تبخيس الجابري له، كما ستري، من خلال قرنه بـ «العرفان» - بينما يُعرف العراف في اليونانية باسم Mantis، وهي كلمة مشتقة من «مانيا»، أي الهوس والوجد؟

ان اختصاصياً في حضارة ما بين النهرين مثل أ. ل. او بنهيم لم يتردد في أن يؤكد أمام اللقاء الدولي الرابع عشر للعادييات الآشورية ان «العرف الفاحص عالم وأن العرافة المتخصصة، أي الاستدلالية، علم»<sup>(٥٧)</sup>.

آن، في ختام هذا العرض للمظاهر البالغة الحيوية للاسقول اليوناني، أن نطرح السؤال: هل غرضنا ان ننفي الإسهام المميز لليونانيين القدامى في تاريخ الحضارة وتاريخ العقلانية؟ بديهي أن لا. وإنما وجه اعتراضنا هو على انشاز الجابري في لعبة «الأمثلة» Idéalisation التي ما فتئت، منذ مطلع عصر النهضة الاوروي، تقدم عن اليونان التاريخية صورة «مثالية، متخيلة ومعلوماً بها، ولكنها غير واقعية»<sup>(٥٨)</sup>. وما يزيد الطين بلة في حالة الجابري أنه لا يكتفي بأن يعيد لحسابه الخاص، ويرسم القارىء العربي، إنتاج هذه الرؤية المركزية الاثنية الاوروية عن اليونانيين «كشعب من العقلانيين»، بل يعتمد، مثله مثل المصور الذي يضع كل رهانه على تضاد البياض والسواد، الى تأسيس العملاقية المقترضة لـ «العقل اليوناني» على حساب تقزيم الإسهام التاريخي لشعوب الحضارات القديمة في تطوير العقلانية البشرية. ومع المحاذرة من أن تأخذ مقاربتنا لواقع الأشياء شكل مركزية اثنية مضادة، وفي الوقت الذي نؤكد على تميز الدور اليوناني في سيرة انبناء العقل البشري، فلنأنا نتعقل هذا الدور - بعكس ما يفعله الجابري - بمصطلح الاستمرارية، لا بمصطلح القطيعة، مع الحضارات القديمة الأخرى. وخير من يمكن ان يكون لسان حالنا في التأكيد على هذه الاستمرارية هو ذلك المؤرخ والعاشق الكبير للحضارة اليونانية الذي كانه اندريه بونار. يقول: «لقد كان الشعب اليوناني، الذي بنى واحدة من أجمل الحضارات الانسانية، شعباً كغيره من الشعوب، وبدائياً على منوال اكثر البدائين بدائية. ولقد أنتشت حضارته ونمت - بلا معجزة وبتأثير بعض الظروف المؤاممة وبالابتكارات المتولدة من ضرورات عمله - في نفس تربة الخراقات والفضاعات التي ترسي فيها سائر شعوب العالم جذورها... وما ينبغي أن نلاحظه هو أنه لا الشروط الطبيعية (المناخ والأرض والبحر)، ولا الحقبة التاريخية (تراث الحضارات لسابقة)، ولا الشروط الاجتماعية (صراع الفقراء والأغنياء من حيث هو «محرك» للتاريخ) وحدها، بل التقاء هذه العوامل وتضافرها هو ما شكّل الظروف المؤاممة لولادة الحضارة اليونانية. فإن سألتني بعض العلماء أو من يزعمون أنهم

(٥٧) مرسيل ليونتش، في المدخل الى كتاب «العرافة»، المصدر نفسه، ص VIII.

(٥٨) روبرت فلاسليير، مصدر آف الذكر، ص ٣٣١.

كذلك : وماذا تفعل في هذه الحال بـ «المعجزة اليونانية»؟ أجبت : لا وجود لمعجزة يونانية . فمفهوم المعجزة ليس علمياً أصلاً، كما أنه ليس هُليئياً . والمعجزة لا تفسر شيئاً: بل تستعص عن التفسير بعلامات تعجب . والحق أن الشعب اليوناني لم يفعل سوى أنه طَوَّر، في الشروط التي تواجد فيها، وبالسائل التي كانت في متاحه، وبدون الاستعانة بهبات خاصة هبطت عليه كما يقال من السماء، سيرورة كانت بدأت قبله وأتاحت للجنس البشري أن يحيا وأن يحسّن شروط حياته . وحسبنا مثال واحد . فلقد بدا على اليونانيين وكأنهم يخترعون، بضرب من المعجزة، العلم، وبالفعل فقد اخترعوه بالمعنى الحديث للكلمة: ابتكروا المنهج العلمي . ولكن لئن فعلوا ذلك، فلأن الكلدانيين والمصريين وآخرين غيرهم كانوا راكموا قبلهم بحقبة مديدة كمّاً هائلاً من الملاحظات حول الكواكب أو الاشكال الهندسية، وهي الملاحظات التي أتاحت مثلاً لليحارة أن يبتدوا إلى طريقهم بحراً، وللفلاحين أن يقبسوا حقولهم، وأن يجددوا مواقيت أشغالهم<sup>(٥٩)</sup> .

وبكلمة واحدة، ان العقل البشري عندنا هو ثمرة «تراكم تاريخي» . ومثله مثل «الرأسمال» عند ماركس، فإنه لا يمكن فهمه في اطرار تطوره اللاحقة بدون أن تؤخذ في الاعتبار سيرورة تراكمه البدائي . وفي هذه السيرورة لا يشكل «العقل اليوناني» بداية مطلقة، بل هو، على تميّزه، موصول تاريخياً بما قبله كما بما بعده . وإنما في هذا النسيج الضمّ ينبغي أن نتحرى عن الموقع المميّز للعقل اليوناني، وليس في لاهوت الخلق من عدم الذي تميل إلى تبنيه، لا محالة، كل نزعة إلى مركزية الذات في مجال الانثروبولوجيا الحضارية المقارنة .



لئن يكن الجابري قد سكت عن المصدر الذي استقى منه صيغة إشكالية العقل، ولئن يكن قد سكت أيضاً عن المصدر الذي استقى منه تحويل هذه الإشكالية الاستمولوجية إلى إشكالية انثروبولوجية معيارية في تقييم الحضارات، فإنه بالمقابل يضعنا وجهاً لوجه أمام مجهور به عندما يؤكد ان «البنية العامة لثقافات هذه البلدان، مهد الحضارات القديمة، هي - حسب معلوماتنا الراهنة - بنية يشكل السحر أو ما في معناه، وليس العلم، العنصر الفاعل والأساسي فيها» . فالجملة المعترضة -

(٥٩) اندريه يونان: الحضارة اليونانية La civilisation grecque، الجزء الأول: من الإلياذة إلى البارثنون، منشورات كليرفونتين، لوزان ١٩٥٤، ص ٨ - ٣٠ .

«حسب معلوماتنا الراهنة» - لا تدع مجالاً للشك : فما يؤكد الجابري هنا هو أن معلوماته، وبالتالي مصادره ومراجعته، هي كما يقال بالانكليزية Up to date . بعبارة أخرى، أن ما يجهز به الجابري، الذي يكتب ما يكتبه بعد هيغل - المسكوت عنه - بنحو قرنين أو أقل بقليل من الزمن، هو أنه لا يصدر حكمه على حضارات العقل واللاعقل بناء على المعلومات التي كانت متاحة في حينه لصاحب «الدروس في فلسفة التاريخ»، بل كما يكرر القول مرة أخرى - بناء على «المعطيات التاريخية التي تتوفر عليها اليوم». وهنا ينهض للحال سؤال أول: إذا صدق هذا المجهور به، فهل تكون المعلومات والمعطيات المتجمعة على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين عن شعوب الحضارات القديمة قد سجلت تراكمًا لمزيد من الأدلة على «جاهلية» تلك الشعوب وعلى التركيب «السحري» لبنية ثقافتها حتى يدين الجابري اليوم مستوى تطورها العقلي بأقصى مما دانه به بالأمس هيغل؟ أم العكس هو الصحيح، بمعنى أن الحفريات والتنقيبات التاريخية، المستندة إلى تطور مرموق في مناهج البحث والقراءة والتأويل، قد كشفت عن أن المعطيات التي كانت متاحة لهيغل في مطلع القرن التاسع عشر عن حضارات تلك الشعوب معطيات ناقصة وغير وافية بالغرض، فضلاً عن أنها مشحونة حتى النخاع بتحيزات المركزية اللاتنية التي كانت واحدة من أهم السمات الغالبة على فكر القرن التاسع عشر ومدعياته «العلمية»، وخاصة ما يتعلق منها بالانثروبولوجيا الحضارية المقارنة؟

لقد لخص كبير مؤرخي الفلسفة - من حيث هي ممارسة للعقل المحض - في القرن العشرين، عنيانا إميل برهيه<sup>(٦٠)</sup>، حصيلة التنقيبات والكشوف التاريخية الحديثة لعلماء الحضارات الشرقية القديمة وأثرها على تقويم الحياة العقلية لشعوب تلك الحضارات فقال: «طرداً مع تقدم أبحاث الاختصاصيين في الحضارة الهندية والحضارة الصينية، وطرداً مع تكاثر الكشوف التي تنمي، يوماً بعد يوم، معرفتنا بآسيا السابقة القديمة وتعرفنا، في أدق التفاصيل، بأمبراطوريات ما كان لنا علم سابقاً حتى بوجودها، نلاحظ عمقاً غير مشتبّه فيه في الزمان والمكان اللذين مارس فيهما البشر التفكير، كما نلاحظ قرابة قابلة للتحقق منها تعطي معنى عتيقاً وإيجابياً

(٦٠) ان الانطلاق من وجهة نظر العقل الصرف هو ما يميز «تاريخ الفلسفة»، الذي وضعه برهيه في سبعة مجلدات، عن «تاريخ الفلسفة الغربية» لبرتراند راسل، على سبيل المثال، وهو التاريخ الذي تعامل مع الفلسفة من حيث هي «فكر» و«بالارتباط مع الأحداث السياسية والاجتماعية».

لمفهوم الانسانية»<sup>(٦١)</sup>.

ومع أن إميل برهيه هو صاحب الرأي الذي أخذه عنه بحرفه مؤلفاً «تاريخ الفلسفة العربية» اللذان سبق لنا الاستشهاد بقولهما إنه «لا وجود للفلسفة، على نحو ما سماها الاغريق، إلا في التقليد اليوناني، وفي حضارتنا (الغربية) بقدر ما تستمد مقوماتها منه»، فإنه هو أيضاً من يطالب بالتحري عن «تعريف آخر للفلسفة لا يكون جزئياً أكثر مما ينبغي ولا متحيزاً أكثر مما ينبغي». آية ذلك أن حدّ الفلسفة بأنها محض «النظر في العقل بالعقل» يعني عزل التقليد اليوناني عما سواه والحكم على الذات بالعجز سلفاً عن فهمه، وذلك «بقدر ما يتعذر فهم خاتمة القطعة الموسيقية إن فصلت عن بدايتها». والحال أن الشرق القديم حاضر لا في فجر الفلسفة اليونانية، كما عند الفلاسفة قبل سقراط فحسب، ولا في ضحاها، كما عند أفلاطون فحسب، بل كذلك - إن تابعا الاستعارة النهارية التي اعتمدها أحمد أمين في تأريجه للحياة العقلية في الاسلام - في ظهرها، وحتى في عصرها ومغربها، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار «الأصل السامي لمعظم لفلسفة الرواقين، والمناخ الديني الذي تطورت فيه الافلاطونية المحدثه، وغزو المانوية ذات الأصل الايراني»<sup>(٦٢)</sup>.

وانما تجاوزاً جزئية مفهوم «العقل» ولتحيه، وانطلاقاً من أن «عبادة العقل» - أو وثنيته بتعبير أدق كما رأينا - قد لا تعني في سياق الانتروبولوجيا الحضارية المقارنة سوى مركزية عربية مقنّعة ومعقلنة في آن معاً، فقد تصدى ماسون - اورسيل للتأريخ له «الفلسفة في الشرق» - هو عمل بات يعد من الكلاسيكيات وقد ترجم الى العربية منذ عام ١٩٧٤ - من منظور مفهوم أكثر شمولية هو «الفكر»: فعدم وجود «فلسفة شرقية» بحصر المعنى لا يعني عدم وجود «فكر شرقي». والواقع ان أول ما يلفت النظر في جهود ماسون - اورسيل هو رفضه - بالاحالة الى العالم

(٦١) إميل برهيه: في تقديمه لكتاب «الفلسفة في الشرق» الذي كلف بوضعه بول ماسون - اورسيل، الاختصاصي في قه اللغات وفي تاريخ الفلسفة القارن، ليكون ملحقاً اثنياً أول للسبعة مجلدات من تاريخه العام للفلسفة (علماً بأن الملحق الثاني من وضع باسيل - تاتاكيس عن «الفلسفة البيزنطية»). انظر: إميل برهيه: *Histoire de la philosophie, 1er. Fascicule supplémentaire, la philosophie en orient par Paul Masson - oursel*, نشرات الجامعة الفرنسية، الطبعة

الخامسة، باريس ١٩٦٩، ص ٧.

(٦٢) إميل برهيه، المصدر نفسه، ص ٧٦.



الحضاري القديم - لمفهوم «الغرب» بالذات. بل إنه، ضدًا على القسمة الجغرافية الهيغلية للتاريخ الكوني، يرفض حتى مفهوم «أوروبا» و«آسيا». فيقدر ما أن العالم الحضاري القديم هو عالم حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن خط الفصل بين أوروبا وآسيا لا يعدو أن يكون وهماً من أوهام «الخرائط الجغرافية»، إذ لا وجود في الواقع، ودوماً بالإحالة إلى حضارات العالم القديم، إلا لقارة واحدة هي «أوراسيا».

وبدون الدخول في أي تفاصيل حول «المساهمة الأوراسية» في تكوين الفكر اليوناني وتطوره، وبدون التوقف عند مدى مديونية العلم اليوناني لعلم مصر وبابل وسورية، ولا سيما في مجالات الحساب والفلك والطبيعات والكيمياء، وبدون البحث في جزئيات صلات القربى بين تقنيات الخلاص الهندية والصوفية الفيشاغورية والنظريات الرواقية، ولا كذلك بين مذاهب الذرة والتنسخ عند الهنود ونظرية الاعداد عند الفيشاغوريين ونظرية النفس عند افلاطون، وبدون عقد تقاربات وتوازنات بين العقلانية اليونانية التي نشدت حياة انسانية مطابقة للطبيعة، والروحانية المسيحية الشرقية التي راهنت على ما فوق الطبيعة، والفلسفة الهندية وتقنياتها الخلاصية التي أرادت طبيعة محوَّلة عن الطبيعة، والفلسفة الكونفوشية التي نشدت، عن طريق التربية والسياسة، استكمال الطبيعة البشرية، فإن ما يستوقفنا فعلاً في مجهود ماسون - اورسيل هو تجاوزه لمفهوم جزئي ومتحيز عن فكر لا مهمة له غير أن يفكر، وعن عقل لا وظيفة له غير أن يتعقل، إلى تصور شمولي وكوني حقاً لفكر أو لعقل انساني لا يحصر نفسه بالوظيفة المعرفية، بل يتطلع ايضاً إلى أن «يحيا، يصون، يستبق، يدمر ويبني، يحلم أو يعمل، يتعين أو يفارق، يدرب الجسم أو يتدرب مع الجسم، يتعامل بيسر مع الزمان والمكان، فيقرر أن ثمة هنا أو هناك مهام أو مشكلات. يحب أو يكره، يولد أو يعقم. يمتزج بكل أوتاره سواء أفي عملياته المنطقية أم في اهتماماته وأهوائه. وقد يعتنق أشباه اعتقادات، كما قد يشك في أقل أحكامه هشاشة». وبكلمة واحدة عقل «يؤسس التقنيات» ولكنه «يخلق أيضاً الألعاب والعروض المسرحية» و«يقود حتى خطوات الراقص»<sup>(٦٣)</sup>.

ونحن نعلم ان الجاهري، الذي طرد خارج دائرة تشرجه العقلي كل تعابير الخيال

(٦٣) بون ماسون اورسيل: الفلسفة في الشرق، في «تاريخ الفلسفة» لامييل برهيه، مصدر آنف الذكر، ص ١٥٢ - ١٥٣.

الأدبي والعاطفة الفنية، قد لا يسلم لنا، ولا لماسون - أورسيل، هذا التوسيع لمفهوم العقل. ولكن حتى إذا اختزلنا العقل الى محض وظيفته العقلية، أي الى عقل متفلسف، فإننا لا نستطيع أن ننسى - وهذا هو الدرس الختامي لماسون أورسيل في إعادة بنائه للفلسفة في الشرق - أن «الفلسفة نفسها نسبية الى الحضارات، وأن الحضارات نسبية فيما بينها»<sup>(٦٤)</sup>. وبعبارة أخرى، ليس لأن الفلسفة الهندية فلسفة روح فإنها تكف عن ان تكون فلسفة. وليس لأن الفلسفة المسيحية فلسفة نفس فإنها تكف عن ان تكون فلسفة. وليس لأن الفلسفة الصينية فلسفة تربية مدنية تكف عن ان تكون فلسفة. وحدّ الفلسفة في اللغة عينها التي اشتقت منها الكلمة هو «حب الحكمة» وليس «حب العقل». وصحيح ان العقل جزء لا يتجزأ من الحكمة، ولكنها هي التي تتضمنه وليس هو الذي يتضمنها. وكما ان الفلسفة اليونانية ليست هي كل الفلسفة، كذلك ليست كل الفلسفة اليونانية فلسفة عقل. بل باستثناء أرسطو، لم تكن الفلسفة اليونانية قط محض فلسفة عقل<sup>(٦٥)</sup>. ولكن ما العمل ان كان الجابري، مثله مثل ابن رشد من قبل، وربما بعلو أكثر بعد، لا يقرّ بصفة الفيلسوف إلا لأرسطو «الآلهي» وحده؟ وإذا كان هذا هو واقع الحال في نهاية المطاف، فهل نملك من رد سوى أن نقول إن كل الدلائل تشير الى ان صاحب مشروع «نقد العقل العربي» يجري محاكماته العقلية ومفاضلاته التقييمية ليس فقط على أساس تلك الفكرة الساذجة التي تقرر أنه في مستطاع فلسفة بعينها أن تنهي الفلسفة، بل على أساس فكرة أكثر ساذجة بعد، مفادها أنه في مستطاع فيلسوف واحد ان ينهي الفلاسفة.

ان العقل، بما فيه «العقل الكوني» اليوناني وغير اليوناني، هو دوماً عقل نسبي. وان يكن من أمر مطلق فهو ضرورة «تنسيبه». ولئن يكن مفهوم «العقل» لم يتطور بما هو كذلك في الفكر الهندي، فهذا لا يعني، وكما كان يسود الاعتقاد لدى مؤرخي الفلسفة الاوروبيين في القرن التاسع عشر، ان الفكر الهندي لم يتطور مقولات عقلانية، بل يعني فقط، كما نقول مادلين بياردو، المختصة في تاريخ

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٦٥) نعتقد اننا نظلم أرسطو نفسه عندما نصوره أو نصوره على أنه محض «فيلسوف عقل». فلا ننس أن أرسطو، في الفلسفة، هو مؤسس «المتافيزيقا»، وإن تكن اللفظة نفسها ليست منه بل من نحت تلميذه اندرونيقوس. ولا مرة في ان أرسطو يلين بشهرته لمتافيزيقاه أكثر مما يلين بها لطبيعياته، ويقدّر ما يلين بها لتطبيقاته.

الفكر الهندي، أن هذا الفكر «لا يدخل في هذه أو تلك من مقولاتنا نحن»<sup>(٦٦)</sup>. والواقع أن الجابري، بطرده الهند، مع شقيقتها الصين ومصر وبابل، خارج دائرة العقل، إنما يحاكمها كما كان يحاكمها مؤرخو القرن التاسع عشر، قبل أن تتجمع بصدد الهند - والشرق إجمالاً - تلك الثروة الهائلة من المعلومات التاريخية التي تراكمت ابتداء من مطلع القرن العشرين.

يصور لنا هاينريخ زيمر، وهو استاذ سابق في جامعة كولومبيا ومؤرخ متميز لـ «فلسفات الهند»، الاجواء التي كانت تسود كليات الفلسفة بالجامعات الألمانية في تعاطيها «الاستشراقي»، الهيجلي النسب هو الآخر، مع «الفلسفات» القديمة غير الصادرة عن «النهر اليوناني الخالد» أو غير الرافدة له، فيقول: «عندما كنت طالباً في الجامعة كان مصطلح «الفلسفة الهندية» يعد في العادة بمثابة شيء متناقض *Contradiction in adjective*، شبهه بقول القائل المتهافت منطقياً: «فولاذ من خشب». ف «الفلسفة الهندية» كانت شيئاً لا وجود له، شيئاً من قبيل «عش فرس»، أو كما يقول الناطقة الهنود: «قرون أرنب» أو «ابن امرأة عاقر». وبين جميع الاساتذة الذين كانوا يتسمنون في ذلك الوقت كراسي للفلسفة، ما كان إلا متحمس واحد منهم، وهو تلميذ لشوينهاور، يعطي بانتظام دروساً حول الفلسفة الهندية. وبالطبع، كان المستشرقون يقدمون بعض المعلومات - يساعدهم بعض التلاميذ المنفردين - ولكن ما كان يدور لهم قط في بال ان يتعمقوا في مسألة معرفة هل ثمة وجود لـ «فلسفة هندية». وكل ما كانوا يعثرون عليه في وثائقهم كانوا يؤولونه على أساس فيلولوجي، ثم ينتقلون الى السطر التالي. على ان أساتذة الفلسفة كانوا متفقيين على القول - تارة بتهذيب وطوراً بصفاقة - بأن الفلسفة، بالمعنى الحقيقي للكلمة، لا وجود لها خارج أوروبا»<sup>(٦٧)</sup>.

ولكن في الوقت الذي كان المتربعون على كراسي الفلسفة في الجامعات الألمانية يعجزون عن إدراك العمق والجمال المنطقيين لجملة «ابن امرأة عاقر»، المستعصي استيعابها على المنطق الأسطوي، ويطردون الهند ومناطقها خارج جنة الفلسفة، كان فلاسفة حقيقيون من امثال فلهلم دلتاي (١٨٢٣ - ١٩١١)، الذي أقام فلسفته على

(٦٦) انظر بحثها عن «الهند» في: تاريخ الفلسفة *Histoire de la philosophie*، الصادر في «موسوعة لابلداد» بإشراف بريس باران، منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٩، ص ٩٢.

(٦٧) هاينريخ زيمر: فلسفات الهند، الترجمة الفرنسية، منشورات باير، باريس ١٩٥٣، ص ٢٩ - ٣٠.

التميز بين علوم الطبيعة وعلوم الروح وقال بالتالي بإمكانية «فهم من الداخل» للانسان والعالم الانساني، يؤكدون على ضرورة توسيع أفق الفلسفة ومفهومها، وعلى وجوب تضمين فلسفات الهند والصين في أي تاريخ شامل للفكر الانساني. فما دام مفكرون دينيون من امثال القديس اغسطينوس والقديس توما الاكويني وبسكال يُدرجون، في تاريخ الفلسفة الغربية، في عداد الفلاسفة، فلماذا لا يدرج في عداد هؤلاء كبار الروحانيين الهنود من امثال شنكرا وراما نوجا؟ وما دام أحد لا يماري في أن افلوطين فيلسوف، فلماذا يُتجاهل فيلسوف مثل لاو - تسو، مؤلف «كتاب الطاو والطو»؟ واذا كان هوبز يحتل موقعه في رأس قائمة الفلاسفة السياسيين، فبأي حق يستبعد منها كونفوشيوس، أبو الفلسفة السياسية الصينية؟ وحتى من وجهة النظر الميتافيزيقية، وهي وجهة نظر مؤسّسة للفلسفة بما هي كذلك، فإن الفلسفة الهندية تتمتع بامتياز مواصلة التقليد الميتافيزيقي، فيما الفلسفة الغربية نفسها دخلت في قطيعة مع هذا التقليد ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر. على أن هذه الطبيعة الميتافيزيقية للفلسفة الهندية لا تعني أن الفلاسفة الهنود لا يشقون طريقهم الى الحقيقة إلا عن طريق الوجد الصوفي والقطيعة مع العقل الاستدلالي، وأنه لا شأن لهم سوى الخروج من غيبوبة للدخول في غيبوبة. فـ «الفلسفة الهندية، مثلها تماماً مثل الغربية، تقدم معلومات عن البنية القابلة للقياس للنفس البشرية وقدراتها، وتحلل ملكات الانسان العقلية وعملياته الذهنية، وتقيم مختلف نظريات الذهن الانساني، وتنشئ طرائق المنطق وقوانينه، وتصنف الاحساسات، وتدرس العمليات التي يتم بها إدراك التجارب وتثقلها وتأولها وفهمها. والفلاسفة الهنود، مثلهم مثل فلاسفة الغرب، يصدرن أحكامهم بخصوص القيم العرفية والمعايير الاخلاقية. ويدرسون ايضاً السمات المنظورة للوجود الفينوميني وينقدون معطيات التجربة الخارجية ويستخلصون استنتاجات بخصوص المبادئ التي تحكم هذه التجارب». ولكن لئن طورت الهند هي ايضاً علوماً خاصة بالنفس والاخلاق والطبيعة وما بعد الطبيعة، فإن الفلسفة الهندية تظل تفرق عن الفلسفة الغربية الحديثة - ولا بد من التشديد هنا على صفة «الحديثة» لأن حكم الفلسفة اليونانية نفسها بصدده النقطة ليس هو حكم الفلسفة الغربية الحديثة - بفارق أساسي: فعلى حين ان الشاغل الأساسي لفلاسفة الغرب المحدثين هو شاغل المعرفة ونقل المعرفة، فإن الهدف الدائم الذي يضعه الفلاسفة الهنود نصب أعينهم هو التغيير: «تغيير طبيعة الانسان جذرياً، وفي الوقت نفسه تجديد طريقته في فهم العالم الخارجي وفي فهم وجوده بالذات، وهو تغيير من شأنه أن

يفضي، فيما إذا كتب له كمال النجاح، الى انقلاب كلي، الى ولادة ثانية»<sup>(٦٨)</sup>.

وبالعودة الى المبدأ المتنازع الذي قرره مؤلف «الفلسفة في الشرق»: «الفلسفة نسبية الى الحضارات، والحضارات نسبية فيما بينها»، فإن أية نزعة تفاضلية في المقارنة بين الحضارات، كما بين فلسفات الحضارات، تسقط من تلقاء نفسها. فتاريخ الفلسفات المقارن، مثله مثل تاريخ اللغات المقارن، لا يمكن إلا أن يكون وصفاً محضاً، بعيداً عن أي سياق تفاخري. ولو كان للفلسفة اليونانية أو الغربية أن تفخر بأنها طورت منفردة مفهوم «العقل»، ففي وسع الفلسفة الهندية أن تفخر بدورها بأن إنجازها التاريخي الكبير كان تطوير مفهوم «النفس اللاشخصية» (الآتمن) باعتبارها كياناً مستقلاً، مباطناً للشخصية الواعية وللغلاف الجسدي ومفارقاً لمقولات الزمان والمكان والسببية (وهو مفهوم يعقد صلة قرى ما بين الفلسفة الهندية وبين علم النفس التحليلي الحديث في اكتشافه للاشعور، الفردي والجمعي، كبنية تحتية للشخصية الواعية).

وما يصدق على الهند، من حيث عدم صلاحية معيارية مفهوم «العقل» لتقييم حضارتها، يصدق أكثر بعد على الصين. فالصين ما كان لها، حتى أكثر من الهند، أن تطور مفهوم «العقل» لأن اللغة الصينية بالذات ليست منظمة في بنيتها للتعبير عن «مفاهيم» أو لصوغها. فاللغة الصينية، كما يفيدنا الاختصاصيون في حضارة الصين، تبدو وكأنها لا تناسب كثيراً التعبير المجرد عن الأفكار. فلا وجود فيها على سبيل المثال لكلمة «شيخوخة»، وإن تكن فيها عشرات الالفاظ للدلالة على مختلف مظاهرها وأطوارها العينية، كالتفريق مثلاً بين الشيخ الذي يحتاج الى مزيد من التغذية، والشيخ المختنق التنفس، والشيخ الذي ما بين الستين والسبعين من العمر، والشيخ الشافخ كثيراً والشيخ الذي على حافة القبر، وهكذا دواليك. كذلك فإن الصينية لا وجود فيها لنعته «كروي» أو «دائري» كنت مجرد، بل قد يقال للشيء الكروي إنه «مثل البيضة»، وللدائري إنه «مثل الحلقة». وقد روى ماتيو ريتشي، وهو من الآباء الرسولين، أنه اضطر، كيما يشرح للصينيين بعض عقائد اللاهوت المسيحي، الى أن ينعت أو يركب بالأحرى كلمتي الجوهر والعرض اللتين لا وجود لهما في الصينية كآلاتي: فالجوهر هو «زيل - زي - هيه» أي «ما هو قائم بذاته»،

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١١.

والعرض «يل - زي - هيه» أي «ما هو مستند إلى شيء آخر»<sup>(٦٩)</sup>. واللغة الصينية لا تعرف حتى تجريد الأبجدية، فالكتابة الصينية هي عبارة عن رسوم، لا حروف. وقد كان تعداد رسومها الكتابية، إلى ما قبل الإصلاح الحديث في القرن العشرين، يناهز العشرة آلاف<sup>(٧٠)</sup>. وهذه الرسوم ما هي البتة بعلامات أو إشارات، كما في الأبجديات الأخرى، بل هي على الدوام رموز أو حتى كلمات حية، ومن ثم فإن قدرتها على التعبير العيني لا تضاهي. فالكلمات، كالرسوم التشكيلية، تخاطب العيون مباشرة، كما يقول مرسيل غرانيه، مؤلف الكتاب الذي يات كلاسيكياً في مضماره: «الفكر الصيني». والحال أن هذه اللغة عنها، المتنافية والتعبير المجرد، قد «أفلحت في أن تكون لغة حضارية كبيرة وأن تصير وتبقى أداة للثقافة في الشرق الأقصى بأكمله». ويحكم طابعها العيني والتشكيلي، وموافقتها «الفكر الذي لا يتطلع إلى الاقتصاد في العمليات الذهنية»، فقد «صلحت أداة لواحد من أغنى الآداب وأكثرها تنوعاً»<sup>(٧١)</sup>. ومع أنه لم يقيض للحضارة الصينية، بحكم بنيتها اللغوية بالذات، أن تطور مقولات مجردة من قبيل الزمان والمكان، وحتى العدد، فقد أنتجت بالمقابل فلسفة عريقة. لا فلسفة بمعنى العلم العقلي، بل فلسفة بمعنى الحكمة. فالفلسفة الصينية هي أساساً وجوهاً ذات طابع عملي. ومثلها مثل الفلسفة الهندية، فإن ما تنشده هو التغيير، ولكن ليس تغيير طبيعة الإنسان، بل تغيير سلوكه. فالفلسفة الصينية هي ذات غايات سياسية أولاً وأخيراً. ولكن السياسة تعني في الفلسفة الصينية شيئاً أوسع بكثير مما تعنيه لدى أرسطو أو لدى هوبز ومكيافلي. فالسياسة هي النظام الذي يجمع الطبيعة والمجتمع والإنسان في وحدة واحدة، في نوع من الانضباط الحضاري الكوني. ولئن لم يطور الصينيون مقولات مجردة من قبيل اللوغوس والجوهر والفعل والقوة، فقد طوروا معاني من قبيل الطاو والين واليانغ هي للنظام الكلي بمثابة إيقاعات ووتائر. ولئن لم يجدوا

(٦٩) نقلاً من كلود ماجيج: إنسان الكلمات: مساهمة السنوية في العلوم الإنسانية: L'homme de paroles: contribution linguistique aux sciences humaines، منشورات فايبار، باريس ١٩٨٥، ص ١٤٢.

(٧٠) في أيام هينغل كان عدد الرسوم الكتابية الصينية بالضغط ٩٣٥٣، وإن كان هذا الرقم يرتفع إلى ١٠٥١٦ «إذا ما زيدت إليه الرسوم المدخلة حديثاً». انظر هينغل: دروس في لفظة التاريخ، ص ١٠٦.

(٧١) مرسيل غرانيه: الفكر الصيني Le pensée chinoise، منشورات ألان ميشيل، باريس ١٩٦٨، ص ٣٥ - ٥٢.

حاجة الى تطوير منطق استدلاي يقوم على المزوجة بين مقولات الواقع ومقولات العقل، فقد طوروا منطقاً للتراتب أو للفاعلية والمسؤولية يشارك في ايقاع النظام الكلي ويؤسسه معاً. على ان الصينيين، خلافاً للهنود، لم يستسلموا لإغراء اية نزعة صوفية أو روحانية، فمَنظورَمتهم من الرموز تظل عاملة على مستوى السلوك. ويدون أن يقعوا في شبك أي مذهب من مذاهب وحدة الوجود، فإنهم «ما فصلوا قط الانساني عن الطبيعي... وما تصوروا الانساني قط إلا بدلالة الاجتماعي». وهذا ما يضفي على حكمة الصينيين، رغم نفورهم من التجريد، صبغة من العقلانية السكولائية «التي لا تتخيل فوق العالم الانساني عالماً من الوقائع المفارقة». فحكمتهم حكمة انسانية بشكل جذري ومستقلة عن كل ميتافيزيقا. وان يكن ثمة من «معجزة صينية» فهي تأسيسهم لسياسة مدنية خالصة بدون استناد الى أية نظرية ميتافيزيقية حول خلق الكون. فالغائب الكبير عن عالمهم هو الإله أو حتى فكرة الإله وشريعتهم الوحيدة هي منظومة قواعد السلوك التي تجعل من الانسان كائناً حضارياً: فالانسان يدين بكل شيء للحضارة: يدين لها بتوازنه، بصحته، بنوهية وجوده. ولا يرى الصينيون الى الانسان أبداً معزولاً عن المجتمع، ولا يعزلون أبداً المجتمع عن الطبيعة. ولا يدور لهم في خلد ان يضعوا فوق الوجودات العادية، عالماً من الماهيات الروحية الخالصة، كما لا يفكرون البتة، تعظيماً منهم للكرامة الانسانية، بأن ينسبوا الى الانسان نفساً متمايضة عن جسمه. فالتبيعة واحدة الملكوت. والحياة الكونية خاضعة لنظام واحد يتيم: انه النظام الذي يرسي دعائم الحضارة» (٧٢).

وكما وجدنا مادلين بياردو تعارض تطبيق «مقولاتنا»، أي مقولات الحدائنة الغربية، على الفكر الهندي القديم، كذلك يرفض اختصاصي آخر في الفكر الصيني القديم مثل جاك جرنيه قياس عقلانية هذا الفكر بدالة مفهوم «العقل» كما طوره الاغريق والاوروبيون المحدثون. ففي عرض مواز قدمه بالمشاركة مع جان بينر فرنان، كبير مؤرخي الحياة العقلية في اليونان، عن «تطور الأفكار في كل من الصين واليونان بين القرن السادس والقرن الثاني قبل الميلاد» قال: «ان الفكر الصيني عقلاني على طريقته لأن مرجعيته انما هي الى نظام انساني واجتماعي ونظام كوني مستقلين عن كل قوة إلهية مشخصة. بيد ان لهذا الفكر أطراً وموضوعات

خاصة به. ومن ثم فمن العبث أن تتحرى فيه عن اهتمامات فلسفية كانت سائدة في قلوبنا، ومن الظم والأجحاف أن نطبق على تحليله مقولاتنا الخاصة... ولئن يكن العقل الصيني، وهو الآخر ثمرة تجربة إنسانية أصيلة، مختلفاً عن العقل اليوناني، فهل هذا معناه أنه يمثل طوراً أدنى في تطور الذهن البشري؟ لو زعمنا ذلك نكون قد نصبنا نمطاً بعينه من الفكر، على كونه خصوصياً هو الآخر، معياراً مطلقاً، ونكون أخيراً قد سلمنا بأنه لا يمكن أن يوجد، خارج الدروب الخاصة التي سلكها الغرب، سوى زيغ وضلال وسوى جهود تدعو إلى الهزء لبلوغ العقل الكوني»<sup>(٧٣)</sup>.

وبالعودة إلى مفاضلة الجابري بين الحضارات «العليا» التي تمارس «التفكير في العقل» والحضارات «الدنيا» التي لا تمارس سوى «التفكير بالعقل»، فإنه يتبدى لنا واضحاً كيف يمكن لمفهوم بريء وحيادي ومعرفي صرف في الظاهر ومنعقد عليه الإجماع مثل مفهوم «العقل» أن يتحول إلى أداة جارحة، إلى مبضع يمارس، من وجهة نظر مركزية أثنية سافرة أو مقتنعة، عملية استئصال لـ «نوابت» الحضارة و«الطحالب» والاستطالات الطفيلية النامية نمواً عشوائياً و«عقلانياً» في أطراف الجسد المركزي «للعقل الكوني».

وصحيح أن الجابري يقر لكل من «مصر والهند والصين وبابل وغيرها» بأنها «حضارات عظيمة»، لكنه لا يقر لها بهذه العظمة لفظاً إلا ليجردها منها إستمولوجياً، وهذا في زمن باتت هذه الكلمة تمثل كل كبرياء العلم الحديث. والواقع أن الجابري لا يحتاج حتى إلى إصدار حكم تقريرى بدونية تلك الحضارات، بل يترك للقارىء، بعد أن يحبس في إشكالية مغلقة وذات طابع قهري، أن يجد المخرج بنفسه وأن ينتهي من تلقاء ذاته إلى استنتاج تلك الدونية. لكن هذه النتيجة «المعلنة» التي يجبر قارئه على الخلوص إليها في شيء من اللباقة اللفظية هي عينها التي تصل إليها أو تصدر عليها المركزية الأثنية السافرة و«الهوجاء» التي لا تحفظ في تسمية الأشياء بأسمائها. وحسبنا هنا، كما تتحقق من تطابق المحصلة الختامية في الحالتين، أن نعقد مقارنة بين استنتاجات الجابري الذي يصدر عن مركزية أثنية ضابطة لنفسها، وبين الأحكام التقريرية التي يطلقها مفكران فرنسيان من طراز

(٧٣) انظر نص مداخلته في كتاب جان بير فونان: الأسطورة والمجتمع في اليونان القديمة Mythe et société en grèce ancienne، منشورات ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، ص ٨٣ - ٩١.



تيري مونييه وجان أمار يصدوان عن مركزية اثنية منفصلة من عقالها.

يقول الأول في مقدمته لكتاب الثاني: «أوروبا صنعت العالم» - وهو عنوان يريد نفسه استفزازياً عن عمد وصلف -: «هذا الكتاب يستوعب في بضع مئات من الصفحات ثلاثة آلاف سنة من تاريخ العقل البشري، من الشريعة العبرية إلى الفينومينولوجيا الوجودية، أي كل مجرى الأحداث الفكرية المكوّنة للتاريخ البشري. وأنا أقول وأؤكد: التاريخ البشري، لا التاريخ الأوروبي أو التاريخ «الغربي». إذ أياً ما تكن ذرى الروحية التي امكن أن ترقى إليها هذه أو تلك من الحضارات الآسيوية، وأياً ما تكن روعة الصياغات الشعرية أو الاخلاقية أو الابداعات التشكيلية المتولدة عن هذه الحضارات، وأياً ما تكن أهمية بعض التيارات الغاذية التي أتت من الشرق الأوسط في بعض الحقب لتندمج في ثقافتنا بطرق مباشرة أو غير مباشرة - يذهب بي الفكر هنا إلى الزرادشتية أكثر مما يذهب إلى الفكر العربي الذي لم يكن إلا فكراً ناقلاً - فإنما في ذلك الجناح من البحر الأبيض المتوسط الممتد، تبعاً لانتزاع بؤر الحضارة المدنية والتجارية والصناعية، نحو إيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية وأوروبا الأطلسية والراينية، جرى اختراع وصياغة وإطلاق وتغذية العناصر المحركة للتاريخ البشري. وعلى حين كانت الحضارات الكبيرة قبل ذلك الوقت (سومر، الحواضر ما قبل الآرية في حوض الهندوس، مصر السلالات الأولى، كريت المينوسية) وفي غير ذلك المكان (من الفرات إلى اليانغسي) تولد وتزدهر وتذبل، تطمرها الغزوات وتدفنها الرمال، وتفترسها أمراض غادرة ومميتة، فلا يتنقش لها وجود إلا في دورات المغامرة الانسانية وهوامشها، قبض لعقل واحد دون سواه أن يندفع في وقت من الاوقات في خلق أشكال دينامية تزعت، بدون نية مبيتة وبحكم ضرورة التطور الكامنة بذرته فيها، نحو السيادة الكونية على التاريخ، ومنذ ذلك الحين، منذ الخروج وعبور سيناء، حدثت انتكاسات وظهرت أخطار عارضة، ولكن لم يحدث توقف: فأوروبا قد صنعت العالم»<sup>(٧٤)</sup>.

ويدوره يضيف جان أمار: «إن الفكر الأوروبي ليس فكراً ضائعاً بين أفكار أخرى، بين أفكار الهند أو أفكار الصين، بل هو عامل محدد للتاريخ الكوني. إنه المسؤول عن العالم الحديث. - فبدءاً من القرن التاسع عشر باتت أوروبا هي التي

(٧٤) تيري مونييه في تقديمه لكتاب جان أمار: أوروبا صنعت العالم *l'europe a fait le monde* منشورات لا بلانيت، باريس ١٩٦٦، ص ٨ - ٩.

تعيّن للتاريخ نبرته، وباتت أوروبا هي المسؤولة عن الوجه الذي يتلبسه العالم... والفكر الأوروبي ليس محصوراً بالمحيط الجغرافي لأوروبا. بل هو حاضر في كل مكان استوطنته الأوروبيون وأرسوا فيه أرومتهم وأنشأوا فيه الجامعات ورعوا بيوتات الثقافة. وفي مواجهة الفكر الأوروبي (أو الغربي إذا شئنا، فنحن لم نميز عن خطأ أو صواب بينهما) لا وجود لأي فكر آخر من نفس الطبيعة، أي فكر يجعل من العقل أساس الحقيقة: صحيح أن هناك ديانات وميتولوجيات وأخلاقيات وحكميات، ولكن لا وجود لفكر يصمد للمقارنة مع الفكر الأوروبي<sup>(٧٥)</sup>.

وليس من الصعب أن نستشف للحال نقطة التلاقي بين الاشكاليتين التأسيسيتين لكل من «تكوين العقل العربي» و«أوروبا صنعت العالم»: إنها دوماً معيارية العقل في سياق التصفية الحضاري. ولكن على حين يتفق الحكماء على تحديد هوية الفرس الخاسرة: «الحضارات القديمة» من هندية وصينية ومصرية وبابلية وغيرها، فإنهما بالمقابل يختلفان في تسمية الفرس الراحلة: فهي تغدو عند مؤلف «تكوين العقل العربي» ثلاثية: يونانية/عربية/أوروبية، بعد أن كانت عند تييري مونييه وجان أمار ثنائية: يونانية/أوروبية. والحال أن هذا الاختلاف في تحديد موقع العقل في سياق الحضارات تترتب عليه نتائج سيكولوجية عميقة من منظور الجمهور القارئ الذي يتوجه إليه خطاب الحكمين. فالمرتكزة الاثنية الموسعة التي يصدر عنها ناقد العقل العربي تبدو أكثر قابلية للتحرير وأقدر على انتزاع اقتناع القارئ (العربي) من المرتكزة الاثنية للضيق التي يصدر عنها مآدح العقل الغربي. ولكن هذا التلقي السيكولوجي المنفتح لا يعني بحد ذاته أن الموقف المعرفي لمؤلف «تكوين العقل العربي» أقرب إلى الحقيقة الموضوعية وأصدق تمثيلاً لها من موقف مؤلف «أوروبا صنعت العالم». وحسبنا هنا أن تمخيل تغييراً في الجمهور القارئ المفترض لخطاب الجابري. فلو أن هندياً أو صينياً قرأ نص الجابري لما بدا له أقل استفزازية من نص تييري مونييه أو نص جان أمار. وبالمقابل، فإن مما قد يخلد الحس النقدي للقارئ العربي ويشل قدرته على المحاكمة هو أن الاستراتيجية المباطنة لخطاب الجابري والمبطنة بغلاف ابستمولوجي تضرب أساساً على الوتر النفسي: فهي تفعل في اتجاه تضמיד ما أسميته «الجرح النرجسي» للعرب منذ أن اكتشفوا أنفسهم، على دوي مدفعية نابليون، متأخرين في مرآة الغرب المتقدم<sup>(٧٦)</sup>. فالقارئ العربي، أسير هذا الجرح

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٦ و ١٤١ و ١٩٣.

(٧٦) راجع كتابنا: المتفقون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي، مصدر آف الذكر، ص ١٧٨.

الفاغرة شفتاه بغير اندمال منذ نحو قرنين من الزمن، قد يطيب له أن يجد العقل الحضاري الذي ينتمي إليه وقد انزاح موقعه في سلم التقييم من سافله الى عاليه، وفي هذه الحال، فإن الاستئامة، من موقع الإشباع النرجسي، للنتيجة التي تتمخض عنها الإشكالية الجابرية تمنع من التفكير في صيغة الاشكالية وتصرف الوعي عن التنبه الى ضرورة إخضاعها، في مقدماتها بالذات، للتفكيك. وليس من قبيل الصدفة، من وجهة النظر هذه، ألا تكون أية من المناقشات الواسعة النطاق التي أثارها - ولا يزال - كتاب «تكوين العقل العربي» منذ صدوره قد توقفت عند هذا الجانب من إشكاليته التأسيسية. فلكن هناك إجماعاً - محكوماً بمعنيتين لاشعورية - على التسليم للجابري بمقدماته: فما دام موقع الذات في مملكة العقل مضموناً، فلا بأس ان يكون المنفى هو النصيب المقدور للآخر. فهنا، كما في كل جدول للحضور والغياب، لا تمتلئ خانة الذات إلا بقدر ما يتم تفرغ خانة الآخر.

والحال اننا لو تقدمنا خطوة أخرى في تفكيك إشكالية الجابري التأسيسية لتكشفت لنا - ناهيك عن بطايتها السيكلوجية تحت عباءتها الاستمولوجية - عن أنها بحاجة Argumentation أعطت نفسها شكل قياس برهاني Syllogisme. وبالفعل، اننا نستطيع ان نعيد بناء الإشكالية الجابرية على شكل المحاكمة التالية:

المقدمة الكبرى: التفكير في العقل درجة في المعقولة أسمى من التفكير بالعقل،

المقدمة الصغرى: العرب واليونانيون والاروبيون وحدهم مارسوا التفكير في العقل، بينما لم تمارس الحضارات القديمة الأخرى سوى التفكير بالعقل (هذا ان لم نقل إنها لم تمارس أصلاً سوى «التفكير اللاعقلي»)،

النتيجة: إذن درجة العرب (واليونانيين والاروبيين) من المعقولة - أو العقلانية بتعبير أدق - أعلى من درجة الهنود والصينيين والبابليين، الخ.

ولكن قلنا ان ما يخفي وراء هذا الشكل من القياس البرهاني<sup>(٧٧)</sup>، الذي يفترض فيه أن تحظى نتيجته بالتصديق الإجماعي نزولاً عند أمر الضرورة المنطقية، هو محض

---

(٧٧) وهو على كل حال، كما رأينا، قياس دائر يحكم تسلسل مقدمته الكبرى: إذ حتى التفكير في العقل هو تفكير بالعقل.

محااجة، أي قياس من نوع جدلي ينتزع الإقناع بظاهر من الصرامة المنطقية وبياطن من القوة النفسية، فلأن مقدمته الكبرى مبنية على حكم قيمة بينما مقدمته الصغرى منسوجة من حكم واقع.

فخلافًا للبداهة التي تتجلبب بها المقدمة الكبرى، فإن ابن الحضارة الصينية أو الهندية القديمة لا يمكن أن يسلم للقائس بأن «التفكير في العقل» أسمى درجة في العقلانية من «التفكير بالعقل». فما هو أسمى من التفكير، سواء بالعقل أو في العقل، عند الصينيين هو السلوك، وما هو أسمى من التفكير عند الهندي هو التحكم بالتفكير بواسطة تقنية جسمية روحية مثل اليوغا من شأنها أن تحرر الذهن من إكراهات الجسد عن طريق ضبط حركته وإيقاعه وتنفسه. والواقع أنه من منظور النسبية التاريخية والحضارية لمقولة «التفكير» بما هي كذلك، لا يجوز أن يغيب عن البال أن التفكير نفسه لا يعدو أن يكون بالنسبة إلى الحضارات القديمة، وحتى إلى قطاعات شاسعة من الحضارة الأوروبية الحديثة، «جزيرة صغيرة للغاية في البحر الخضم والمظلم لفاعلية الحياة... وليس من شأنه في غالب الأحوال، في قبالة هذا البحر العميق الذي تعتمل في أسحاقه تيارات الحياة الدفينة، سوى أن يغضن سطحه»<sup>(٧٨)</sup>.

ولكن ليس ابن الحضارة الصينية أو الهندية هو وحده من قد لا يسلم للجبري مقدمته القياسية الكبرى. فحتى ابن الحضارة الغربية الحديثة، التي كان لها اليد الطولى في تعميم معيارية العقل على صعيد كوني، بات يماري، منذ إطلالة القرن العشرين، في الأولوية المطلقة لمقولة «التفكير في العقل». فالعقل الذي لا شأن له غير أن يفكر في العقل قد ينتهي إلى الدوران على محوره، أي في الفراغ. وهذا بالضبط ما حصل للعقل الأرسطي عندما صار لنفسه موضوع نفسه وانصرف إلى تأمل ذاته في استغراق تام على أيدي الأفلاطونيين المحدثين. ومنذ مطلع الحداثة الأوروبية عاد التفكير في العقل بالعقل ليصير هو الشغل لجميع الأنظمة الميتافيزيقية الكبرى التي دشنها ديكرت في القرن السابع عشر وتابعها كانط في القرن الثامن عشر وأوصلها إلى ذروتها هيغل وشلينغ في القرن التاسع عشر. وأحال أن هذه

(٧٨) فرانكو لومباردي: «ما بعد المذهب التاريخي»، في الكتاب الجماعي الصادر بعنوان «فلسفة تاريخ الفلسفة Philosophic de l'histoire de la philosophie»، منشورات معهد الدراسات الفلسفية بروما ومكتبة فران ياريس ١٩٥٦، ص ٢٠٣ و ٢٠٧.

الأنظمة الميتافيزيقية، التي احتكرت التفكير في العقل، أوشكت أن تتحول هي ذاتها إلى ملجأ للعقلانية، وذلك بقدر ما شادت نفسها على هامش العلم وبمرازماته، وأحياناً بمضاداته. وإبتداء من مطالع القرن العشرين، وإزاء التطور العلمي المتقطع النظير والفتوحات الثورية للفيزياء الحديثة، فقد العقل إلى حد كبير سؤده، وأصبح مطالباً على يد فيلسوف «علمي» مثل غاستون باشلار - كما سترى - بأن يكون تابعاً للعلم في تفكيره بنفسه. فإشكالية العقل والنقل في القرون الوسطى، وإشكالية العلم والدين في القرون الثلاثة الأولى من الحداثة الأوروبية، تحولت إلى إشكالية علم وعقل في القرن العشرين. فعلى ضوء كشف العلم وفتوحاته بات العقل مطالباً بمراجعة مستمرة لمقولاته. وإنما في هذا السياق صاغ لالاند، في شبه نواقت مع برغسون، إشكاليته عن العقل المكوّن والعقل المكوّن. ونظراً إلى أن مصائر نظرية العقل هذه ستكون موضوع فصل ثالث، فإنه يكفينا هنا التنويه بأن إشكالية التفكير في العقل بالعقل لم تعد مطابقة. فالعقل مطالب اليوم بالتفكير بنفسه بوساطة العلم. وإذا لم يستطع هذا العقل أن يهضم منجزات العلم المنفتحة على أفق لا متناه، فقد يصير هو نفسه لا عقلانياً. والإسهام الأميركي - كما الإسهام الياباني اللاحق - في الحضارة الحديثة من منطلق براغماتي، أي متطلق يعطي الأولوية للتفكير بالعقل على التفكير في العقل، قد قطع دابر كل شك: فأسمى درجات العقلانية يمثلها اليوم العقل العلمي. وإحال أن موضوع هذا العقل ليس «العقل»، بل العالم وبنية المادة والكون قاطبة. وقد تكون مهمة الفلسفة لا تزال هي «التفكير في العقل»، ولكن الفلسفة نفسها كفت عن أن تكون هي المجال الأول لتظاهر العقلانية. وإحال أن الإشكالية الجابرة عن سمو «التفكير في العقل» تبدو فائتة تاريخياً: فهي لا تزال تتكلم بلغة التعالي الميتافيزيقي للعقل في عصر سيادة العلم والعقلانية العلمية.

وإذا جئنا الآن إلى المقدمة الصغرى، التي تسجل على كل حال انقطاعاً منطقياً مع المقدمة الكبرى، إذ تنقل القياس من مستوى حكم القيمة إلى مستوى حكم الواقع، وجدناها لا تستوعب هي الأخرى الواقع الذي تدعي استيعابه، لا في منطوقها أو مسكوتها، ولا في محصورها أو مستثنائها.

فهو إذ تصاد على أن اليونانيين والعرب والأوروبيين «وحدهم مارسوا التفكير في العقل»، فإنها تسكت أولاً عن أن «التفكير في العقل» ليس معطى فطرياً أو اثولوجياً، بل هو أساساً وأصلاً معطى تاريخي. فقد كان يقتضي أولاً أن يكون

العقل البشري قد تَبَيَّن وتطور بما فيه الكفاية ليمارس التفكير المنطقي، كما يقتضي ثانياً أن يكون مفهوم «العقل» نفسه قد رأى النور، وهي سيرورة كانت مشروطة بدورها بانتقال البشرية من مرحلة التفكير الجمعي إلى مرحلة التفكير الشخصي. والحال أن مثل هذا التطور على صعيد البنية الفنية كان مرهوناً بتطور مسبق وموازي على صعيد الادوات المادية للتفكير: الورق والأبجدية. فركائز الكتابة «البدائية» من حجر وفخار وعظم ما كانت تسمح للتفكير بأن يجاوز المرحلة الجمعية. وذلك هو أيضاً شأن الكتابة التي بقيت طوال المرحلة الهيروغليفية، وحتى المسمارية، مقصورة على طبقة مخترفة من الكَتَبَة. وكان لا بد من اختراع الأبجدية، التي تقل حروفها عن الثلاثين - بدلاً من المئات كما في حالة الكتابة المسمارية أو الآلاف كما في حالة الكتابة الهيروغليفية - حتى يصير في استطاع «الشخص» بما هو كذلك، وبدون أن يكون متتمياً بالضرورة إلى طبقة الكَتَبَة المحترفين والمتوارثين لصنعتهم في أغلب الاحيان أباً عن جد، أن يمتلك «الحرف» وأن يمارس فعل الكتابة لحسابه الخاص. وفضلاً عن ذلك فإن الأبجدية كان من شأنها بحد ذاتها، وبحكم الطابع الشكلي والاصطلاحي لرموزها، أن تطور ملكة التفكير المجرد، مثلها في ذلك مثل الأعداد التي أتاح ابتكارها للبشرية أن تحقق قفزة مرموقة في العمليات الحسابية المجردة ما كان يسمح بها العد على ركائز مادية، مجسمة وغلظة، من قبيل أصابع اليد أو الحصى أو الأصداف. وإلى ثورة الأبجدية ينبغي أن نضيف ثورة «تصنيع» ورق البردي كحامل للمادة المكتوبة. فمع البردي ظهر لأول مرة في التاريخ «الكتاب» في شكل ملف أولاً قبل أن يأخذ في وقت لاحق شكله الدفترى الذي ما زال معتمداً إلى اليوم. والحال أنه لا معنى، بل من الظلم التاريخي أن تثار إشكالية «التفكير في العقل» بالنسبة إلى شعوب ما أتاح لها التطور التاريخي أن تنتقل إلى مرحلة الكتابة الأبجدية وعلى ركائز من ورق البردي، أو الرق في زمن لاحق. وعندما يؤكد الجابري من باب التبخيس الحضاري أن البابليين أو المصريين القدامى لم يمارسوا التفكير في العقل، فإن ما يسكت عنه وما يغيبه عن وعي قارئه هو أن ذلك كان من مستحيلات التاريخ بالنسبة إليهم. وهو لا يثبت، بتطبيقه إشكالية التفكير في العقل أو عدمه على تلك الشعوب، نقصاً أو عجزاً ما تكوينياً في بنيتها العقلية والتفكيرية بقدر ما يثبت صدوره هو نفسه عن «لا مفكر فيه»، وهو المشروطة التاريخية والمادية، بل والتقنية إن جاز التعبير، لفعل التفكير النظري من حيث ارتباطه أداتياً بفعل الكتابة والقراءة. وبدلاً من التعالي على تلك الشعوب من

مواقع المركزية الاثنية المحصنة بالمذعنات الابستمولوجية، فقد كان من الأجدر، ولو بالرجوع الى معطيات المنهج التاريخي الاكثر تواضعاً، التوقف بإعجاب أمام إسهامها في مراكمة المعرفة البشرية وتطويرها رغم بدائية الوسائل الكتابية التي كانت في متاحها، على نحو ما تقدمت الإشارة اليه بالنسبة الى تلك «الموسوعة» التي ضمتها مكتبة نينوى الفخارية. والواقع أن هذه المشروطية الكتابية لظهور «العقل في التاريخ» هي ما ينعج الى تناسيه سائر ممارسي المركزية الاثنية الاوروبية من مؤمثلي الحضارة اليونانية والبزوغ غير المسبوق للعقل اليوناني<sup>(٧٩)</sup>. وحسبنا ان نصرب على ذلك مثلاً واحداً. فجاكولين دي روميلي، وهي واحدة من المستهلنين المعاصرين الذين أسهموا بأوفر قسط في رسم صورة «مثالية بقدر ما هي غير واقعية» لليونان، تتوقف مشدوهة، في تصديرها العام أيضاً لأحدث كتاب لها، عند كون اليونان أول حضارة كتابة وأول حضارة عقل (لوغوس) في التاريخ<sup>(٨٠)</sup>. والحال ان ما بدا لمؤلفة كتاب «لماذا اليونان؟» وكأنه سر إثنولوجي، قابل للجلء متى ما قلبنا واو العطف الرابطة بين الحضارتين الى أداة تحليل: فاليونان كانت حضارة عقل لأنها كانت حضارة كتابة. ودي روميلي هي من تلاحظ أصلاً أن «هوميروس والكتابة متعاصران»<sup>(٨١)</sup>. ولكن عندما نقيم علاقة التلازم هذه بين الكتابة والعقل، نكون مضطرين ضرورة الى تبرئة ذمة جميع الشعوب القديمة التي ما كان لها أن تدشن «حضارة لوغوس» - من حيث ان اللوغوس هو بالتعريف عقل مكتوب - ما دامت اعطت عطاءها الحضاري قبل اكتشاف الكتابة الأبجدية. واذا أخذنا بعين الاعتبار ان الكتابة الأبجدية قد ابتكرت من قبل الفينيقيين في مطلع الألف الأول ق.م،

(٧٩) عندما نتحدث عن «ممارسي المركزية الاثنية الاوروبية» فإننا لا نعني منهم بعض مؤرخي الفلسفة العرب الذين تبنوا وأعادوا إنتاج تلك المركزية الاوروبية لحسابهم الخاص ودونما مساهمة نقدية، ومنهم على سبيل المثال عبد الرحمن بدوي الذي سبق الجابري بنصف قرن كامل الى التغني بميلاد العقل اليوناني كمقل كوني للبشرية جمعاء عندما افتتح كتابه «ربيع الفكر اليوناني»، الصادر عام ١٩٤٣، بتصدير عام أعطاء شكل نشيد قلبي يحاكي صلاة أرنست رينان المشهورة عند الاكروبول: «هاتنا معبد الروح، نطوي للداخلين، وهاتنا ميلاد العقل، نهلموا نحتفل به يا من بالعقل تؤمنون. هلموا، فهنا، وفي لحظة قدسية عالية، اعترت الروح الانسانية لأول مرة مرة الخلق، فانتفض عنها جنين العقل، وبالعقل كان الانسان الاعلى» (ربيع الفكر اليوناني، الطبعة الخامسة، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٩).

(٨٠) جاكولين دي روميلي: لماذا اليونان؟ Pourquoy la Grèce، منشورات فالروا، باريس ١٩٩٢، ص ١٧.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

وأنها انتقلت إلى اليونانيين في نحو القرن الثامن أو السابع ق.م، وأن هؤلاء الآخرين قد استغرقوا قرناً آخر من الزمن قبل أن يطوروها ويضيفوا إليها الأحرف الصوتيات التي تحتاجها كتابة لغتهم (إذ إن الفينيقية، ككل اللغات السامية، لا تعرف سوى الصوامت)، فلنا أن نقدر أن «اللوغوس» ما كان له أن يعلن عن ظهوره قبل القرن السادس ق.م، وذلك هو القرن عينه الذي تمجى فيه طاليس بأول حروف الفلسفة. وليس من قبيل الصدفة أن تكون مدينة جبيل الفينيقية قد أضحت في ذلك القرن أيضاً أول مرفأ في العالم المتوسطي مصدر لورق البردي المستورد من مصر<sup>(٨٢)</sup>. وبديهي أن هذا الرابط بين العقل اليوناني المكتوب والوسيط الفينيقي، المتمثل بأداتي الكتابة: الأبجدية والورق، لا يُنظر إليه بعين الرضا من قبل بعض ممارسي المركزية الأتنية الأوروبية الذين لا يطبقون أن يكون للساميين أي دور في ظهور اللوغوس في التاريخ. ومن هنا نجد بعضهم يضرب عرض الحائط بجميع كشوف علماء الآثار والعاديات ليؤكد بصفاقة أن الأبجدية ليست من ابتكار الفينيقين<sup>(٨٣)</sup>. وحتى بعد قرن كامل من ثبوت واقعية هذه المأثرة التاريخية، فإن المعانين من «الرهاب الفينيقي» Phénicophobie، على حد تسمية فكتور بيرار، لا يزالون يمارون في أن تكون أبجدية الصوامت التي ابتكرها الفينيقيون تستحق فعلاً اسم الأبجدية<sup>(٨٤)</sup>. وإذا ما أسقط بعد ذلك في أيدي هؤلاء المؤرخين

(٨٢) كما تدين البشرية للفينيقين باختراع الأبجدية، كذلك تدين لهم بابتكار الكتاب، أو اسمه على الأقل: ففي جميع اللغات اللاتينية يقال للكتاب المقدس - السلف الأول لكل كتاب لاحق - Bible، ومن هذا اللفظ تشتق جميع المفردات ذات الصلة بالكتابة والكتب. والحال أن هذا اللفظ عينه مقتبس من اسم مدينة جبيل باليوناني: بيبيلوس، أي مدينة ودي البردي (بيلبروس). أضف إلى ذلك أن «الكتاب» يقال له باليونانية الكريتية «الفينيقي» Poinikistea على ما يفيدنا نيقولاس بومل (راجع مساهمة هذا الأخير في كتاب: الحاضرة اليونانية من هومبروس إلى الاسكندر، تحرير موراي وبراييس، الترجمة الفرنسية، منشورات لاهيكوفرت، باريس ١٩٩٢، ص ٧٠).

(٨٣) من هؤلاء في ألمانيا، في القرن التاسع عشر، أ. ملخوفر وي. بلوخ، وفي فرنسا، في القرن العشرين، إيرودور لبني وأستاذه ريتاخ الذي دفع به رهابه من الفينيقين إلى أن «يكشف» للأبجدية أصولاً غالية - رومانية. وهذا مع أن الآخرين القدامى أنفسهم اعترفوا بمبدؤيتهم تلك للفينيقين، سواء تصرّحاً بلسان هيرودوتس (التاريخ، ك ٥، ف ٥٨)، أو سميئاً من خلال الاحتفاظ من الأبجدية الفينيقية بأشكال حروفها وترقيتها وأسماء رموزها: فالألف (Alpha) تعني الجاموس بالفينيقية، والباء (Beta) تعني البيت، وهكذا دواليك.

(٨٤) على هذا النحو بقي مرسيل كوش، استاذ الهلنيات السابق في السوربون، ينسأله حتى عام ١٩٩١ عما إذا كانت «الأبجدية النسوبة تقليدياً إلى الساميين، وحصراً إلى الفينيقين، تستحق اسم =



«الاساميين» وسدت امامهم جميع منافذ الهرب، انبروا يشككون في ان يكون الفينيقيون الذين أسدوا للثقافة البشرية تلك الخدمة، وكان لهم إسهام مؤكد في تكوين العقل اليوناني، هم من الساميين أصلاً<sup>(٨٥)</sup>.

هنا يثور سؤال: اذا صح أنه ما كان لأي شعب حضاري قديم ان ينتقل الى مرحلة «التفكير في العقل» قبل ثورة تطوير الابدجية على أيدي الفينيقيين في مطلع الألف الأول ق.م، فلماذا لم يكن هؤلاء الفينيقيون أنفسهم سباقين لليونانيين، أو مزامين لهم على الأقل، في ممارسة التفكير النظري؟

ان الإجابة عن هذا السؤال تصطدم بكون الفينيقيين لم يخلفوا تراثاً مكتوباً. ولكن هذه ليست عقبة نهائية. فلئن لم يخلف الفينيقيون تراثاً مكتوباً، فهذا لا يعني أنهم لم يكتبوا وإلا لتعذر علينا أصلاً ان ندرك علة للتطور المدهش الذي أصابته الابدجية على أيديهم. وإنما كل الظن أن تراثهم المكتوب لم يصمد لعوادي الزمن، ولا لعداء خصومهم من اليونان والرومان ممن نافسوهم على السيادة في البحر الابيض المتوسط شرقاً وغرباً. ولا ننس على كل حال أن عواصم الفينيقيين الثلاث قد حل بها دمار شامل ومُحِت من وجه الأرض وأولاها صيدا التي دمرت في الحرب مع الفرس في القرن السابع ق.م، وثانيتهما صور التي صب عليها الاسكندر المقدوني نغمته في القرن الرابع ق.م فأحرقها وأعدم نحواً من عشرين ألفاً من رجالها، وثالثتها قرطاجة التي سحقها الرومان سحقاً في القرن الثاني ق.م وسووا عمرائها بالأرض ووشوا تراجيا بالملح حتى لا ينبت فيها ثانية حجر. ورغم ذلك فإننا لا نعدم إشارات «يونانية» الى وجود كتاب فينيقيين من امثال قدموس الملطي، الذي تعود اليه، قبل هيرودوتس بقرن، أبوة علم التاريخ، وماخوس الصيدوني الذي ثمة

٨٥ - (انظر كتابه عن انكسماندرس: شلوات وشهادات Anaximandre; fragments et témoignages، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٩١، ص ٤٩). ومن قبله كان إ. غيلت اكد ان «نظمة الكتابة للقطعية لدى الساميين الغربيين لا تمثل ابداعية حقيقية لأنه اذا كان تعريف الابدجية أنها نظام من العلامات يعبر عن أصوات اللغة صوتاً صوتاً، فأول ابداعية تستأهل هذا الاسم هي ابداعية الاغريق» (انظر كتابه: نحو نظرية للكتابة pour une théorie de l'écriture، الترجمة الفرنسية، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٧١، ص ١٨٥).

(٨٥) ذلك هو موقف ليون غونيه، تلميذ رينان، الذي أصدر منذ عام ١٩٠٠ على «استبعاد الفينيقيين تماماً من المناقشة لأنهم لا يتأخرون الصحراء ولأنه يبقى على الاخص شك حول أصلهم السامي الفتح» (انظر كتابه: الفلسفة للمسلمة La philosophie Musulmane، منشورات ارنست لورو، باريس ١٩٠٠، ص ٢٣).

مأثور - منسوب إلى أرسطو نفسه - يرجع أصل الفلسفة إليه<sup>(٨٦)</sup>. ولهيرودوتس ندين بأول إشارة إلى وجود «كتب فينيقية». ففي معرض تنويهه بندين اليونانيين للفينيقيين بأبجديتهم التي حملها اليهم - «مع معارف كثيرة» - قدموس الذي قدم من صور للاستقرار مع قومه، «القدميين»، في بلاد اليونان، قال أبو التاريخ: «لقد استعاروا حروفهم من الفينيقيين الذين علموهم إياها، واستعملوها بعد تعديل طفيف، وإذا استعملوها أطلقوا عليها كما هو حق - نظراً إلى أن الفينيقيين هم الذين أدخلوها إلى اليونان - اسم فوينيقيا Phoinikeia. كذلك يطلق الايونيون حسب العرف القديم على كتب البيبلوس (أي البردي = بابيروس) اسم «الدفاتر» Diphthères لأنهم، بالنظر إلى ندرة البردي، كانوا يستعملون قبل ذلك جلوداً<sup>(٨٧)</sup> Diphtera، سواء جلود العنز أو الخرفان؛ وإلى يومي هذا لا يزال كثيرون من البرابرة يكتبون على هذا النوع من الجلود<sup>(٨٨)</sup>. وقد تكررت الإشارة إلى «الكتب الفينيقية» Libri Punici يوم إحراق الرومان لمدينة قرطاجة عام ١٤٦ ق.م. فقد ذكر بلينيوس الأكبر (٢٣ - ٧٩ م.) أنه «عند فتح قرطاجة قرر مجلس شيوخنا (الروماني) توزيع الكتب التي كانت تضمها مكتباتها<sup>(٨٩)</sup> على ملوك إفريقيا الصغار» وخصّ في الوقت نفسه ماجون القرطاجي «بشرف عظيم إذ رسم بأن كتب هذا المؤلف الثمانية والعشرين، وكتبه وحده، هي التي ستترجم إلى اللاتينية... وقد أوكلت المهمة إلى أشخاص ضليعين باللغة الفينيقية، وكان خير من اضطلع بها د. سالينوس، وهو شخص كريم المحنة<sup>(٩٠)</sup>. وكان سبق لمقرس فارون (١١٦ - ٢٧ ق.م.)، وهو من «أعلم الرومان» كما وُصف، أن تحدث عن ماجون القرطاجي بتعظيم: «إن المؤلفين الذين عاجلوا باليونانية (في باب الزراعة) هذه المسألة أو تلك، في هذا الموضع أو ذاك، ينيقون على الخمسين. ولكن شهرة ماجون القرطاجي تبرز

(٨٦) ديوجانس اللايرتي: مبز مشاهير الفلاسفة ومذاهبهم وأقوالهم Vie, doctrines et sentences des philosophes illustres، ترجمة روبر جيتاي، منشورات غارنييه - فلامايون، باريس ١٩٦٥، المدخل، المجلد الأول، ص ٢٩.

(٨٧) ذلك هو إذاً مصدر كلمة «دفتر» في العربية.

(٨٨) هيرودوتس: التاريخ Histories، ك ٥، ف ٥٨، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة ف. لوغران، منشورات الآداب الجمعية، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٦٨، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٨٩) التسويد منا.

(٩٠) بلينيوس الأكبر: التاريخ الطبيعي، ك ١٨، ف ٢٢ - ٢٣، نقلاً عن كلود بوران وكورين بوتي: الفينيقيون، بحارة القارات الثلاث Les phéniciens, marins des trois continents، منشورات أرمان كم لان، باريس ١٩٩٢، ص ٢٢٤.

شهرتهم جميعاً: فقد كتب باللغة الفينيقية، وطرق موضوعات شتى في ثمانية وعشرين كتاباً ترجمها ديونيسيوس العتيقي في عشرين كتاباً وبعث بها باللغة اليونانية إلى رئيس القضاة مكستيليوس<sup>(٩١)</sup>. هذا عن كتاب المهندس الزراعي ماجون، فماذا عن تلك «الكتب الفينيقية» التي أخذت من مكتبات قرطاجة قبل إحراقها ووزعت على صغار ملوك إفريقيا؟ إن آخر إشارة إليها في العصور القديمة ترد بقلم القديس اغسطينوس الذي كتب في نهاية القرن الرابع الميلادي رسالة إلى نحوي من مدينة مجاورة هي مادورا (وربما كانت في الأصل «المدورة») يعرف باسم مكسيموس يقول: «إن في الكتب الفينيقية، على حد ما يروي أفقه العلماء، قدراً كبيراً من العلم والحكمة»<sup>(٩٢)</sup>.

ولكن مساهمة الفينيقين المبكرة في عملية «التفكير في العقل» لا تقف عند حدود تراثهم - البث أو المباد - المكتوب بالفينيقية، بل تشمل أساساً تراثهم المكتوب باليونانية. فأقل ما يمكن قوله من وجهة النظر هذه هو أن الفينيقيين كانوا شركاء أساسيين في العقل اليوناني من لحظة ظهوره الأولى. فبدون أن نأخذ في اعتبارنا بعض النظريات التي تؤكد أن «الأوديسه» نفسها لا تعدو أن تكون، في صيغتها المتداولة حالياً، طبقة حديثة جرى تنضيدها فوق طبقة فينيقية قديمة وطبقة سامية أقدم منها<sup>(٩٣)</sup> - وهي ظاهرة يعرفها الأدب العربي نفسه من خلال قصة ألف ليلة وليلة التي تراكبت فوق نواتها الهندية والفارسية بصلّة بغدادية عباسية وقشرة مملوكية مصرية - فسنلاحظ أن ميلاد الفلسفة اليونانية يبقى ظاهرة «عجائبية»، أي غير قابلة

(٩١) نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٢٢٥. والجايز بالذكر أن ديونيسيوس المشار إليه هو من «عتيقة» Utique، وهي المدينة القديمة للمجورة لقرطاجة التي يعني اسمها بالفينيقية «المدينة الجديدة».

(٩٢) القديس اغسطينوس، الرسالة ١٧٢، نقلاً عن: سيرج لانسيل: قرطاجة Carthage، منشورات فايار، باريس ١٩٩٢، ص ٣٧٧.

(٩٣) من قال في وقت مبكر بهذه النظرية فكتور بيرار في كتابه «الفينيقيون والأوديسه» الصادر عام ١٩٠٢. وقد عاد إلى تركيدها في كتابه «إبحارات أوليس» حيث قال إن الفينيقيين والساميين قدموا للملحمة «كتلة الرخام، فصاغ منها اليونانيون التمثال» (انظر: إبحارات أوليس Les navigations d'Ulysse، الطبعة الجديدة، منشورات أورمان كولان، باريس ١٩٧١، المجلد الرابع، ص ٤٩٢). ورغم أن خصوم بيرار من المستهلكتين «اللامساميين» سارحوا إلى اتهامه بـ «التهوس الفينيقي» Phénicienisme، إلا أن التنقيبات الحديثة قد أثبتت صحة حدسه وفروضه، أو هذا على الأقل ما يؤكد فرنان بروديل، ذلك المؤرخ الكبير لـ «البحر الأبيض المتوسط» في كتابه الذي يحمل بالتحديد هذا العنوان.

لتحليل عقلاني، ما لم تؤخذ بعين الاعتبار المساهمة الفينيقية والشروط التاريخية التي أتاحت إمكانيتها. فالفلسفة اليونانية - كما سنفصل لاحقاً - لم ترَ النور في أثينا ولا في البر اليوناني، بل في أيونيا في ساحل آسيا الصغرى، وفي عاصمتها ملطية، المدينة اليونانية - الفينيقية المختلطة سكاناً والمزدوجة لغة. وأول الفلاسفة كان - بشهادة هيرودوتس - «من أصل فينيقي»<sup>(٩٤)</sup>. وربما كان كذلك أصل «قريبه وتلميذه» انكسماندرس و«تلميذ تلميذه» انكسمانس<sup>(٩٥)</sup>. وفيثاغورس، الذي كان على ما يقال أول من نحت كلمة «فلسفة» بمعنى «حب الحكمة»، ينسب إلى أصول فينيقية مباشرة أو غير مباشرة. وشهادة كليمنطوس الاسكندري (نحو ١٥٠ - ٢١٦ ب.م) في ذلك قاطعة: «كان فيثاغورس، ابن مناسارخوس، على حد رواية هيبوبولس، متحدرًا من ساموس»<sup>(٩٦)</sup>. أما بحسب رواية ارسطوكسانس، في كتابه عن «حياة فيثاغورس»، وروايته ارسطرخس وثيوبومبوس، فكان صورانياً<sup>(٩٧)</sup>، وبحسب رواية نيانطس كان إما سورياً أو سورياً. إذن يتفق رأي معظم المؤلفين على أن فيثاغورس كان من أصل بربري<sup>(٩٨)</sup>. ويستعيد فرغوريوس الصوري (٢٣٤ - ٣٠٥)، كاتب «سيرة فيثاغورس»، التقليد نفسه، فيؤكد على أن «الأكثرين يتفقون على أن والد فيثاغورس هو مناسارخوس، وأن كانوا يختلفون على أصل هذا الأخير. فبعضهم يجعله ساموياً، ونيانطس، في الكتاب الخامس من قصصه، يجعله سورياً من صور في سورية... وأن كان نيانطس نفسه هو من يذكر أن آخرين يجعلونه واحداً من الصوريين الذين استعمروا لنوس»<sup>(٩٩)</sup>. والاصل الفينيقي

(٩٤) التواريخ، ك ١، ف ١٧٠، مصدر آف الذكر، ص ١٧١.

(٩٥) التوكيد على هذه القرابة - ومنها نستنتج وحدة الاصل - تقليد يعود بصفة خاصة إلى سترابون، صاحب «الجغرافية».

(٩٦) أو سامية، أي العالية، بلغة مؤسسيها الفينيقين، وهي من الجزر الأيونية في قبالة ملطية.

(٩٧) البحر الصوري Tyrrhénienne: هو الاسم الذي أطلقه الفينيقيون على تلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط الغربي الذي اتاموا فيه، قبل الاغريق، مستوطنات بهم ما بين كورسيكا وسردينيا وصقلية وشبه جزيرة إيطاليا.

(٩٨) كليمنطوس الاسكندري: البطائلس، ك ١، ف ٦٢؛ نقلاً عن هـ. ديلز: شغوات من القيسرطيين، الترجمة الفرنسية تحت عنوان: القيسرطيون Les présoatiques، منشورات غاليمار، باريس ١٩٨٨، ص ٥٧.

(٩٩) فرغوريوس: حياة فيثاغورس ورسالة إلى مرقلا، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة إ. دي بلامس، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٨٢، ص ١.

يحملة، في اسمه بالذات، زينون الايلي، مخترع الجدل، وزينون القطيني، مؤسس الرواقية<sup>(١٠٠)</sup>، وفيما يخص هذا الاسم الفينيقي أو السامي الواقع<sup>(١٠١)</sup>، أحصى ديوجانس اللايرتي - وهو أهم مصادرنا البيلوغرافية للفلسفة اليونانية القديمة - ثمانية «زينونين». ومن الرواقيين الذي يحملون في نسبتهم علامة انتمائهم الفينيقي: فرسايوس القطيني وهاريلوس القرطاجي وبريثوس الصيدوني وابولونيوس الصوري وانطيفاطر الصوري وديودورس الصوري<sup>(١٠٢)</sup> وجامينوس الصوري وزينون الصيدوني<sup>(١٠٣)</sup>. وإلى هذه القائمة الرواقية نستطيع ان نضيف فيلسوفاً كلبياً هو مانيبوس الغديري، وآخر أكاديمياً هو اقليدوماخس القرطاجي. فالأول كان «عبداً فينيقياً قبل أن يتحرر ويصير مواطناً في طيبة»<sup>(١٠٤)</sup>. وقد ابتكر نوعاً أدبياً جديداً هو الهجاء المنسوب الى اسمه. وقد «لاقت كتاباته الغزيرة نجاحاً هائلاً في حينه - أي في القرن الثالث ق.م - ولكنها ضاعت كلها، وقلما يُعَوَّض ضياع كهذا»<sup>(١٠٥)</sup>. أما الثاني، فكان يُعرف باسمه الفينيقي «أزربعل، وبهذا الاسم كان يتفلسف في بلده». وقد كتب أكثر من اربعين مجلداً، وخلف قرنيداس (في رئاسة الاكاديمية الافلاطونية)، وشرح خير افكاره في كتاباته. ويرز في النحل الثالث: الاكاديمية

(١٠٠) نسبة على التوالي الى ايليا، أهم مستوطنة أنشأها الفينيقيون في البحر الصوري على الساحل الغربي لإيطاليا الجنوبية، وإلى قطين (أو قطين) كبرى المستوطنات الفينيقية في جزيرة قبرص. وقد أنجبت ايليا، فضلاً عن زينون المنسوب اليها، برمنيدس، وربما أيضاً لويقيوس الذي كان على كل حال تلميذاً لزينون، وكذلك مؤسس المدرسة الشكية فورون. وعلى حين ان «الفينيقي» هو واحد من الألقاب الأخرى التي عرف بها زينون الرواقي، فإن زينون الايلي كان يصر على نسبة نفسه الى مدينته باسمها الفينيقي «حويطة»، التي سميت فيما بعد «ايليا» وقد «فضلها دوماً، وهي المستوطنة الفينيقية، مسقط رأسه، المدينة البسيطة التي اعتادت على إنجاب أهل الخير، على عظمة اثينا: فبدلاً من أن يقصد اثينا ليقطنها، أقام طوال حياته في ايليا» (ديوجانس اللايرتي، الكتاب التاسع، م ٢، ص ١٧٦).

(١٠١) لا يزال اسم زينون (تمغير زين) دارج الامتعمال الى يومنا هذا في بعض مناطق سوريا ولبنان. (١٠٢) وهو من أهمهم بإطلاق، إذ نزعهم للمدرسة المشائية في اثينا في القرن الثاني ق.م. ومعنى اسمه لترجم: هبة الله.

(١٠٣) فيما يتعلق بهذا «التأصيل الفينيقي» للفلسفة يمكن الرجوع، بشيء من الحذر القدي، الى كتاب فؤاد عمون: إرث الفينيقيين الى الفلسفة *Le legs des phéniciens à la philosophie*، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٤١ - ٢٤٦.

(١٠٤) ديوجانس اللايرتي، الكتاب السادس، م ٢، ص ٤٦.

(١٠٥) روبر فلاسلير: التاريخ الأدبي لليونان *Histoire littéraire de la Grèce*، منشورات فايار، باريس ١٩٦٢، ص ٣٩٨.

التوظيف المركزي الإثني لنظرية العقل

والمشائية والرواقية<sup>(١٠٦)</sup>. كما ينبغي ان نضيف أخيراً خريستوس الصولي الذي ترك نحواً من سبعمائة وخمسين مؤلفاً، وكان، بعد زينون القطيوني، المؤسس الثاني للرواقية. ولكنه كان «سورياً» أكثر منه «فينيقياً»، إذ ان البلدة التي ينسب اليها هي من أعمال قلقلية وتقع على مقربة من اسكندرون الحالية.

والواقع أنه مع الرواقية المسماة بالوسطى كفت المساهمة «البربرية» في الفلسفة اليونانية عن ان تكون فيثيقية لتأخذ، ولا سيما مع انتقال عاصمة التفكير الفلسفي من اثينا الى الاسكندرية في مصر وانطاكية في سوريا وفرغامس في آسيا الصغرى، طابعاً مشرقياً معمم<sup>(١٠٧)</sup>.

[ومع أننا نحاذر أشد المحاذرة من ان نسقط بدورنا في مطبّ قلب «الرهاب الفينيقي» الى «هوس فيثيقي»، فقد يكون مباحاً لنا ان نفتتح هنا قوسين لنشير الى أن المساهمة الفينيقية في عملية «التفكير في العقل» لم تقتصر على الفلسفة اليونانية، أو المكتوبة باليونانية بالأحرى، بل امتدت الى التراجيديا، أو على الأقل الى الاساطير المؤسسة لها، انطلاقاً من موقع ما لن نتردد ان نسميه «المشاركة في الارض». وبالفعل، وبالرجوع الى أول منشيء معترف به للخطاب الفلسفي، نغني طاليس، نجد ديوجانس اللايرتي يملئنا، في معرض تأويله هو الآخر بأصله الفينيقي، بمعلومة هي من الاهمية في منتهاها: «كان طاليس، على حد رواية هيرودوتس

---

(١٠٦) ديوجانس اللايرتي، الكتاب الرابع، م ١، ص ٢٢٦. وهذه شهادة ثمينة لأنها تشير الى وجود «فلسف» باللغة الفينيقية في قرطاجية في قرن سقوطها.

(١٠٧) نقادياً لكل التباس، فإننا نؤكد هل أننا نتفعل العلاقة بين «فينيقيا» والمشرق، مثلها مثل العلاقة بين المشرق واليونان، على أنها علاقة اتصال لا انقطاع. ولا بد في الواقع من التنبيه، ضداً على «الأيليولوجيا الفينيقية» التي راجت سوقها أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وكانت على كل حال واحداً من عوامل اشتعالها، الى أنه لا وجود في الجغرافية لبلد باسم «فينيقيا»، ولا في التاريخ لشعب باسم «الفينيقين». فهؤلاء ما عرفوا أنفسهم إلا باسم الكنعانيين، ولا يلاذهم في المنطقة الساحلية من سوريا ولبنان إلا باسم ارض كنعان. وحتى فيثيقو قرطاجية ما كانوا يتسمون بغير اسم الكنعانيين. وقد أشار القديس اغسطينوس (٣٤٥ - ٤٣٠ م) في نص مشهور له باللاتينية - وكان من مواليد طاجسكا بتونس - «انك لو سألت فلاخينا من هم، لأجابوك، باللغة الفينيقية، كنعانيون» (انظر النص في: فرانسوا دوكره: قرطاجية أو امبراطورية البحر Carthage on l'empire de la mer، منشورات لوسوي، باريس ١٩٧٧، ص ١١). وكل ما في الأمر أن «الفينيقين» هو الاسم الذي ساهم به اليونانيون، وربما على سبيل الترجمة. فـ «كنعان» أو «كنعو» تعني، حسب الجذر السامي، «اجرة» - وربما منها جاءت بالعربية كلمة «قاني» - و «فونيقو» يقال باليونانية للأرجوان الذي اختص الفينيقيون بتصديره.

ودوريس وديموقريطس، ابناً لأب يدعى إكساميوس ولأم تدعى كليوبولين، وعضواً في أسرة الطالين، وهم فينيقيون يتحدرون من صلب أجينور وقدموس، إذا صدق أفلاطون<sup>(١٠٨)</sup>. والحال أنه إذا صدقت شجرة النسب هذه فهذا معناه أن طاليس - وقريبه وتلميذه انكسماندرس - نسيب متأخر لأوديب، ملك طيبة، الذي كان هو الآخر من أنبل أحفاد أجينور، أي عشنور ملك صور، وابنه قدموس، مؤسس مدينة طيبة، ثالثة كبرى مدن اليونان. أو هذا على الأقل ما يؤكد جميع متداولي أسطورة اوديب من التراجيدين اليونانيين، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال سوفوكليس الذي خصه بمسرحيتين «اوديب ملكاً» و«اوديب في كولونا». والواقع أن «الفينيقيات» هو عنوان واحدة من أقدم مسرحيات التراجيديا اليونانية. فقد كتبها ومثلها الشاعر فرونيقوس، أستاذ اسخيلوس، غداة معركة سالامينا التي أحرز فيها عام ٤٨٠ ق.م اسطول اليونانيين نصراً باهراً على اسطول الفرس الذي كان مؤلفاً في معظمه من سفن فينيقية وبقيادة بحارة فينيين. وقد ذاعت شهرة هذه المسرحية «بجوقتها من النساء الصيدونيات، من زوجات وأمهات البحارة الفينقيين الذين قاتلوا اليونانيين بضراوة في سالامينا، ويتفجعاتهن المطولة على هزيمة خشايارشا وبمراثيهن وأغانيهن الحزينة الشجية التي حظيت بشعبية واسعة في أثينا طوال القرن الخامس»<sup>(١٠٩)</sup>. والحال أن طيبة، المدفوعة بعدائها التاريخي و«الإثني» لاثينا، انحازت في الحروب الميضية إلى جانب الفرس. وهي بذلك قد أثبتت أنها «قدمية» أكثر منها «يونانية». وبالفعل، إنه لا يرد لها ذكر في المسرح اليوناني إلا بوصفها «مدينة القدميين». فذلك هو الاسم الذي يطلقه عليها اسخيلوس في مسرحيته «السبعة ضد طيبة»، أو كذلك «مدينة قدموس والشعب المتحدر منه»<sup>(١١٠)</sup>. وفي «الباخوسيات»، مسرحية أوريبيدس آخر التراجيدين اليونانيين الكبار، يدور الحوار الرئيسي بين طيراسياس، عراف طيبة، وبين قدموس نفسه «ابن أجينور الذي ترك مدينة صيدا ليرفع هنا أبراج طيبة»<sup>(١١١)</sup>. وفي «الفينيقيات»،

(١٠٨) ديوجانس اللايرتي، الكتاب الأول، م ١، ص ٥١.

(١٠٩) روبرت فلاسليير: التاريخ الأدبي لليونان، مصدر آف الذكر، ص ١٧٢. وخشايارشا هو ملك الفرس المعروف أيضاً بأخشويرش.

(١١٠) اسخيلوس: الأعمال المسرحية الكاملة Théâtre complet، ترجمة اميل شاميري، السبعة ضد طيبة، الابيات ١٣١ - ١٩١ و ٢٦٢ - ٣١٧، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٤، ص ٧٤ و ٧٩.

(١١١) أوريبيدس: الأعمال المسرحية الكاملة Théâtre complet، ترجمة برغان ودركلو، الباخوسيات، الابيات ١٣٥ - ١٨٦، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٦، م ٣، ص ٥٤.

التي استعاد اوريبيدس عنوانها من سلفه فرونيقوس، تتولى جوكاستا، ملكة طيبة، من مفتتح المسرحية، التعريف بالنسب الفينيقي لأوديب الذي كان ابناً لها وزوجاً في آن معاً: «أيتها الشمس، يا من تشقين دربك وسط كواكب السماء وترقن إليها في عربة مصفحة بالذهب، أي شعاع من النحاس أرسلته فوق طيبة يوم وصل قدموس إلى هذا الصقع بعد أن فارق موطنه البحري في فينيقيا! لقد تزوج ابنة كوريريس، هارمونيا، وأنجب منها ابناً، بالدورس، الذي من صلبه جاء ليداقوس، وهو عينه والد لايبوس... الذي أنا زوجته... والذي جعلني أمًا... وأسلم وليدي إلى رعاية ليرموه في الغلاة... بعد أن ثقب عرقوبيه بالحديد المديب. ومن هنا تطلق عليه اليونان اسم اوديب»<sup>(١١٢)</sup>. ولكن سوفوقليس، الذي تقيد هو الآخر بالملأثور «الميتولوجي» عن النسب «القدمي» لأوديب في مسرحيته «انتيفغونا» و«اوديب ملكاً»، هو من أعطى الاسطورة الاوديبية بعداً سياسياً راهناً يتصل بواقع الصراع المتواصلة حلقاته بين طيبة وأثينا في مسرحيته «اوديب في كولونا». ففضلاً عن أنه كتب هذه المسرحية وهو في «أرذل العمر» كما يقال - في نحو التسعين - فإن سنة ٤٠٦ ق.م التي كتبها فيها كانت سنة ما قبل النهاية بالنسبة إلى أثينا نفسها التي استنزفت الحرب البيلوبونيسية المطولة قواها وأوصلتها إلى حافة الحصار والمجاعة. وفي مواجهة اندفاعه الأسبرطيين التي ما كانت قابلة للصدة، لم يكن قد تبقى أمام أثينا سوى أن تحدث تغييراً في لعبة التحالفات، فتقتل طيبة، القوة الثالثة في البر اليوناني، من موقع العداء المؤرث إلى موقع الحياد، إن لم يكن التحالف. ولهذا بالتحديد أحيا سوفوقليس ملك طيبة شبه النبوي من قبره - بعد أن كان أماته في مسرحية «انتيفغونا» واقتاده كليلاً وطريداً من بين قومه إلى كولونا في شبه جزيرة الأتيكي على مبعدة فراسخ من أثينا حيث تدخل ملكها الأسطوري طاسيوس لينقذه - وابنتيه انتيفغونا واسمينيا - من يرثن عدوه وخليفته المتأمر كريبون الطاغية. وإزاء كرم الضيافة وفعل الشهامة والأريحية هذا لم يبقَ أمام اوديب وقد عمي وطعن في

(١١٢) اوريبيدس، المصدر نفسه، الفينيقيات، الايات ١ - ٣٠، م ٣، ص ٢٢٣. ونلاحظ هنا بالمناصفة أن ابن قدموس وجذ اوديب يحمل في اسمه بدوره علامة انتمائه الفينيقي: فـ «بالدورس» منحوت من لغتين: بالو (بعل) ودورس (هبة)، فهو «هبة بعل». وقد يصدق ذلك أيضاً على طيراسياس عراف طيبة للشهباء: فاسمه يعني حرفياً «حب الطيرة» أي لذة قراءة النذر وتوقع النيب على اعتبار أن «الطيرة» كان لدى اليونانيين كما لدى الساميين حامل القال ومرادفه. والواقع أن أسماء الاعلام الشخصية، وكذلك الجغرافية، في عالم الحضارة الهلينية لا تزال في انتظار ثورة تأويلية تنجزها الاسكيبية المقارنة لحساب الانثروبولوجيا الحضارية.



السن وصار «ظل نفسه» كما يصفه سوفوقليس - كما لو أنه يصف نفسه - سوى ان يقطع عهداً لملك أثينا، «المدينة المكرمة بين سائر أترابها»، بأن «روح العنف» لن تهب ثانية من «الأرض القديمة» باتجاه الأرض الأتيكية: فهو، باختياره هذه الأخيرة مدفناً نهائياً لجثمانه، يكون قد خلع عليها صفة الأرض الحرام على ذرية قدموس<sup>(١١٣)</sup>. ولكن حسابات رجل الاستراتيجية الذي كانه كبير التراجيدين الاغريق<sup>(١١٤)</sup> لم يقض لها أن تتوجم إلى حقائق واقعة: فلا مسرحيته مثّلت في حينه، ولا المصالحة التاريخية تمت بين طيبة وأثينا، ولا هذه الأخيرة نجت من الحصار والسقوط وتهديم الأسوار وتوقيع معاهدة الصلح الدليل في الأشهر التالية لوفاته عام ٤٠٦ ق.م. ولكن وحدة المصير، التي لم تجمع على هذا النحو قط بين طيبة «القديمة» وأثينا «الهلية»، قوض لها في زمن لاحق أن تجمع بين الأولى وبين المدينة «المتوامة» معها: صور. فطيبة هي المدينة الوحيدة التي سيدمرها الاسكندر المقدوني ويمحوها من خريطة الوجود في البر اليوناني عند اجتياحه له عام ٣٣٥ ق.م، مثلما ستكون صور المدينة الفينيقية الوحيدة التي سيدمرها في الساحل السوري عام ٣٣٢ ق.م. وفي الحالتين كليهما لأن المدينتين واجهتهما بمقاومة عنيدة. وبدون الدخول في تفاصيل تاريخية لا يتسع المجال لها هنا، فإننا سنلاحظ أن طيبة لم تكن المظهر الوحيد لما أسميناه «المشاركة في الأرض». فثمة مدن يونانية أخرى كان الفينيقيون هم من أرموا حجر الأساس فيها وأعطوها أسماءها مثل مدينة «مغارة» القريبة من أثينا والواقعة مثل طيبة في اقليم بيوطيا المحاذي لشبه جزيرة الاتيكي<sup>(١١٥)</sup>. وقد كانت محاولة أثينا «البريكليسية» فرض هيمنتها على «مغارة»، الحاملة في اسمها بالذات قرينة انتمائها «السامي»، سبباً مباشراً في نشوب الحرب البيلوبونيزية. ولم ينقطع اتصال طيبة إلى يوم دمارها بوطنها الأم. ففي الحرب

(١١٣) سوفوقليس: الاعمال المسرحية الكاملة، Théâtre complet، ترجمة روبر بنبار، أوديب في كولونا، الابيات ١٥٠٧ - ١٥٤٨، منشورات غارنييه - فلمايون، باريس ١٩٦٤، ص ٣٠١. وتعبير «الأرض القديمة» يستميره سوفوقليس في الواقع من هزودس الذي كان كنى به عن طيبة (الاعمال والايام، الابيات ١٦٠ - ١٦٥).

(١١٤) قاد سوفوقليس بنفسه بعض البعثات الحربية، ومنها الحملة التأديبية ضد جزيرة ساموس عندما تمردت على الهيمنة الاثينية.

(١١٥) ان هيرودوتس نفسه هو من يؤكد ان «الفيثيين استقروا مع الصوري قدموس في الاقليم الذي يقال له اليوم بيوطيا» (التواريخ، ك ٢، ف ٥٠). ويضيف ثوقوديدس ان الاسم القديم لبيوطيا هو «قدميا» Kadmeia (حرب البيلوبونيز، ك ١، ف ١٢).

التي دارت بينها وبين اسبرطة عام ٣٧١ ق.م انتصر فينيقيو قرطاجة لبني جلدتهم من الطيبين، فأملدوهم بأسطول من ١٠٠ سفينة قتالية جرى بناؤها تحت إشراف القائد القرطاجي هنبعل. ولعلنا لا نغالي إذا قلنا ان المشاركة في الارض تمتد الى اثينا نفسها، إذ يفيدنا المؤرخون ان اثنتين من القبائل العشر الرئيسية التي كانت تتألف منها أثينا كانتا من أصل «قدمي»<sup>(١١٦)</sup>. على ان المشاركة في الارض لم تقتصر على البر اليوناني، فقد امتدت غرباً الى صقلية حيث تجاوزت المستوطنات الفينيقية مع المستوطنات اليونانية<sup>(١١٧)</sup>، وجنوباً الى الساحل الافريقي الشمالي حيث أنشأ اليونانيون في ليبيا مدينة قورينا لتكون نذراً منافساً لقرطاجة الفينيقية في تونس. ولكن شرقاً ينبغي أن نتجه بأنظارنا لنقع، في الساحل الإيوني، على مشهد خلطة ديموغرافية يعز نظيرها في التاريخ. والحال أنه في عاصمة ايونيا، أي ملطية، اخذت تلك الخلطة أكثر أشكالها كثافة. والحال أيضاً أنه في ملطية كان للمقدمين، باعتبارهم فرعاً متميزاً من الفينيقين، دور مميز يلعبونه في التوفيق بين سكانها اليونانيين والفينيقيين. ولنترك تحديد هذا الدور لمؤلف «إبحارات اوليس»: «كانت ملطية متجر الأناضول الكبير، وعندها تتلاقى جميع طرق البر والبحر. ولقد شهدت بلا ريب المراكب المشرقية تهرج للرسو في مينائها، والتجار الصقليين والفينيقيين والمصريين، الخ، يتقاطرون عليها ليقيموا فيها وكالات أو حتى حياً أو «رباعاً» أجنبياً. ونظير ممفيس الهيرودوتية، كان للمطية يومئذ ربعها التابع للصيدين أو الصوريين. ومع أن هؤلاء الفينيقين ما عادوا يسودون البحار وتجارة المشرق سيادة مطلقة، فقد ظلوا يتحكمون بقسط وفير من المبادلات. وكانوا يقيمون إقامة دائمة في ربعهم حول معبد خاص بقومهم. وكانوا يحافظون فيه على أعرافهم وعباداتهم، ويستخدمون فيما بينهم لغتهم الأم، ويقرأون أو يغنون الكتابات

(١١٦) غوستاف غلوتز: التاريخ اليوناني *Histoire grecque*، المجلد الأول: من الاصول الى الحروب الميديّة *Des origines aux guerres médiques*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٤٨، ص ٣٨١. ويذكر هيرودوتس نفسه أن الجغرفيين من الفينيقين الذين قدموا الى البلد السمي اليوم ببولطيا، ارتدوا بعد أن طردوا منها نحو اثينا، فقبلهم الاثينيون بشروط محددة ليكرنوا من مواطنيهم» (التاريخ، ك ٥، ف ٥٧، ص ١٠٢).

(١١٧) يروي ثوقوديدس ان صقلية كانت لا تزال، حتى الحرب البيلوبونيزية، مأهولة بكثرة من الفينيقين الذين كانوا احتلوا مواقع لهم على طول مدار الجزيرة، ثم اضطروا الى الانسحاب من أكثرها بعد قدوم اليونانيين بأعداد ضخمة، وتركزوا في ثلاث مدن هي مطوية وصوليا وبانورما لغربها من خطوط الاتصال البحري مع قرطاجة ولوقوعها بمحاذاة مدن حلفائهم من العلوميين، وهم الطرواديين الذين كانوا نزحوا الى الجزيرة بعد سقوط مدينتهم (حرب البيلوبونيز، ك ٦، ف ٦).

والأشعار القومية. وبينهم وبين يوناني المدينة كان القدميون مرشحين لأداء دور الوسيط: فقد كانوا يتباهون بأصلهم الفينيقي، ولا بد أنهم روجوا المنتجات والعادات والعلوم والفنون الخاصة بذلك الجنس الأعلى، «الإلهي»، الذي كان يطيب لهم أن يجهرروا بانتماثلهم إليه، بل لعلهم كانوا يلهجون هم أنفسهم بلغة «الآلهة»، كما يقول الشاعر (الهومييري). ولربما أنشأوا أولادهم - أو لربما كان يلذ - لهم أن يقبلوا هم أنفسهم على قراءة الكتابات الفينيقية التي كان يمكن أن تعود عليهم على كل حال بريح كبير<sup>(١١٨)</sup>. والحال أنه في عداد هؤلاء الوسطاء القدميين كان «الطاليون»، الأسرة التي تحذر منها أول الفلاسفة: طاليس. ذلك أن القدميين كانوا شاركوا في استيطان إيونيا أو «استعمارها» كما نقول اليوم. بل إن سترابون، صاحب «الجغرافيا»، يفيدنا أن رجالاً قادمين من طيبة بقيادة فيلوطاس هم من أنشأوا في قبالة ملطية مدينة «فريان» Priène، التي أطلقوا عليها اسم «قدمة» - وهو اسم قلعة طيبة - والتي ما كان يفصلها عن ملطية سوى خليج ما لبثت رمال البحر أن طمته مع الأيام<sup>(١١٩)</sup>. ويديهي أنه ليس قصدنا من هذا كله أن نقول إن «القدميين» كان لهم السبق، في شخص طاليس وآنكسماندرس وآنكسمانس، إلى اختراع «الفلسفة» لأنهم من جنس إلهي. فلا هم، ولا الفينيقيون من أرومتهم، ولا الهيلينيون أنفسهم - على روعة الحضارة التي تحمل اسمهم - يسري في عروقهم أي دم خارق لطبيعة. ولئن كنا نرفض مفهوم «المعجزة اليونانية»، فما ذلك لنستبدله بمفهوم «المعجزة الفينيقية»<sup>(١٢٠)</sup>. بل مثلنا مثل ذوي النفس النقدي من المستهلنين نرفض مفهوم المعجزة أصلاً بوصفه مفهوماً لا علمياً ولا تاريخياً. وإذ كنا قد أبدينا حتى الآن إصراراً على تفسير تاريخي وعقلافي لـ «معجزة» التفكير في العقل وعلى قراءتها كظاهرة نظامية مرتبطة بابتكار الأبجدية وتصنيع البردي المرتبطين بدورها بالتقدم التقني، فإننا نعتقد أن الفلسفة نفسها في ظهورها الأول لا تقبل التفسير إلا في سياقها الإيوني، أي بالاحالة إلى تلك الخلطة الديموغرافية النادرة في تاريخ الحضارات. فليس اليونانيون ولا الفينيقيون هم من اخترعوا الفلسفة، بل لقاء

(١١٨) فكتور بيرار: إبحارات أوليس، مصدر آتف الذكر، م ٤، ص ٥١٠.

(١١٩) سترابون: الجغرافية، الكتاب السابع. نقلاً عن جورج طومسن: الفلسفة الأولى Les premiers philosophes، الترجمة الفرنسية، المنشورات الاجتماعية، باريس ١٩٧٣، ص ١٤٥. وهذا المرجع الأخير يتضمن على كل حال فصلاً ثميناً ونادراً عن «القدميين» و«الطاليين».

(١٢٠) كما يحيل إلى أن يفعل مثلاً مؤلف «إرث الفينيقيين إلى الفلسفة» في رده على رينان. انظر هذا المرجع، ص ٢٠.

هذين الشعبين. وهذا الأصل المشترك لاختراع الفلسفة تحمله في اسمها بالذات. فمعلوم ان الفلسفة منحوتة باليونانية من لفظتين: Philos أي صديق أو محب، و Sophia أي الحكمة. والحال ان sophia نفسها ليست يونانية الأصل، وهذا باعتراف مقرّاط نفسه. ففي محاوره «اقراطولس»، وفي معرض تنويهه بمدىونية اليونان اللغوية للبرابرة، يؤكد ان كلمة sophia «غامضة بما فيه الكفاية، وأجنبية بالأحرى»<sup>(١٢١)</sup>. وهذا معناه ان كلمة حكيمة sophos، التي كانت تطلق على الفلاسفة قبل ظهور تعبير الفيلسوف، هي أيضاً أجنبية. والحال ان الحكيم بالعربية هو الشافي<sup>(١٢٢)</sup>، وجذر الكلمة بآبلي. فعند البابليين كان يقال للحكيم الشافي ذي العلم الألهي Ashipou بالمقابلة مع الطبيب الآسي ذي العلم الجِرْفِي Asou، وللحكمة Ashipoutou بالمقابلة مع الطب Asoutou<sup>(١٢٣)</sup>. وكان للحكماء والاطباء البابليين شهرة «عالمية»، وكانوا يُستقدمون الى بلاطات الملوك وقصور الأمراء في جميع أنحاء المعمورة المتحضرة يومئذ. ومن ثم لا عجب ان يكونوا أذاعوا، مع شهرتهم، اسم «الشافي». أضف الى ذلك أن سفر القضاة (الحكماء) في التوراة يعرف باسم «شوفتيم». كما ان الحكماء (= الحكماء) في قرطاجة كان يقال لهم «شفاة». وما نَقْدَرُه هو أن كلمة «الشافي» السامية التي دخلت اليونانية على شكل sophos هي عينها التي عادت فدخلت العربية على شكل «الصوفي» التي لا يكون لها في هذه الحال أية علاقة على الإطلاق بلباس الصوف، خلافاً لما يفترضه كثرة من الباحثين. وهذا الذي نذهب اليه هو وحده ما يمكن ان يفسر ان جابر بن حيان كان أول من لُقِبَ في حينه بالحكيم الصوفي بدون ان ينتمي الى المتصوفة. ومهما يكن من أمر، وخلافاً لأسطورة «عقلانية اليونان الفطرية»، فإن الورع الديني، لا هاجس النظر العقلي، كان هو - على ما نقدر - وراء نحت كلمة «فلسفة» وبداية ذبوع استعمالها في زمن «الردة السقراطية» - لا «الثورة» على نحو ما يذهب اليه ليون رويان وفي ركابه الجابري كما سنرى في الفصل القادم. فالإنسان البشر ليس

(١٢١) افلاطون: اقراطولس، ٤١٢ أ، في: بروثاغوراس واثودامس وضورغياس وماكسانس وماتون واقراطولس Protagoras, euthydème, gorgias, ménexène, ménon, cratyle، تحقيق وترجمة ميل شامبري، منشورات فلمازيون، باريس ١٩٦٧، ص ٤٣٣.

(١٢٢) قد لا يكون من الصدفة ان ابن سينا جعل عنوان موسوعته الكبرى في الحكمة والفلسفة: الشفاء. (١٢٣) انظر مقالة ر. لبط عن الطب في بلاد ما بين النهرين في «تاريخ العلم القديم والوسيط» في موسوعة «التاريخ العام للعلوم Histoire générale des sciences بشرف رينيه تاتون، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٩، م ١ ص ٩٠.

له في تقدير سقراط ان يكون أكثر من «عجب للحكمة» لأن «اسم الحكيم لا يليق إلا بالله وحده»<sup>(١٢٤)</sup>، والحكمة بطبيعتها إلهية، أما «الحكمة البشرية فلا شيء»<sup>(١٢٥)</sup>. وليس لفيلسوف - قديس العصور الوثنية - من دور سوى التطهر من أدراخ المادة وخلع الجسد والتدرب على الموت<sup>(١٢٦)</sup>. ولكن بصرف النظر عن هذا التأويل السقراطي، أي «الأيثيني» لمعنى الفلسفة، فإن الواقعة الأساسية تظل متمثلة في كون «الفلسفة» لفظاً منحوتة من الآرية والسامية معاً. وإذا صح ان فيثاغورس هو أول من نحتها، فلا مفر من القطع بأن عملية النحت هذه قد تمت في تلك المنطقة الآر - سامية بامتياز التي كانتها ايونيا. وليس معنى ذلك اننا ننتصر هنا لفكرة «معجزة إيونية». فإيونيا التي امتزج فيها حسب تعداد هيرودوتس ما لا يقل عن عشرة أعراق، ما كانت في نهاية المطاف إلا «بؤرة وسيطة انصهرت فيها الحضارتان الفينيقية واليونانية»<sup>(١٢٧)</sup>. وهذا الانصهار نفسه لم يتم بـ «معجزة». وإنما الطبيعة البحرية لحضارة الشعين هي التي حثمت لقاءهما. ولئن ولدت الفلسفة تحت مظلتها، فما ذلك إلا لأن الفلسفة بنتُ النسبية. فالحضارات، ما دامت متشتركة على نفسها، تعتقد ذاتها مطلقة. وإنما عندما تلتقي وتترابط، بدون ان يطرد بعضها بعضاً ويدون ان تقوم واحدها على انقاض الأخرى، تكتشف نسيبتها ونسبية الاشياء والقيم والآلهة. ولئن تكن الفلسفة بالتعريف خطاباً معقلاً، فلأن النسبي هو وحده الذي يحتاج الى أن يعقلن نفسه. أما المطلق فيفرض نفسه فرضاً بوصفه معطى من قبل العقل ومن فوقه<sup>(١٢٨)</sup>. ولقد كانت مهمة الايونيين في تاريخ الفكر

(١٢٤) فادروس، ٢٧٨ د، في افلاطون: الأعمال الكاملة، تحقيق وترجمة اميل شامبري، منشورات غارنييه، باريس ١٩٦٣، م ٢، ص ٢٩٣.

(١٢٥) افلاطون: الدفاع، ٢٣ ب، في: دفاع سقراط، اقريطون، فادن، *Apologie de socrate, criton*, phédon، تحقيق وترجمة اميل شامبري، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٦٥، ص ٣٣.

(١٢٦) افلاطون: فادن، ٦٤ د - ٨٤ أ، في: دفاع سقراط، اقريطون، فادن، المصدر السابق، ص ١١٣ - ١٣٩.

(١٢٧) ج. كورنتنو: الحضارة الفينيقية *la civilisation phénicienne*، نقلاً عن «إرث الفينيقيين الى الفلسفة»، ص ١٩.

(١٢٨) يلاحظ المؤرخ الكبير لـ «التاريخ اليوناني» الذي كانه خوستاف غلوتز انه يفضل تلك «الخلطة»، وما تستجبه من نظرة مقارئة وشكية، أمكن لعلم التاريخ، بوصفه خطاباً معقلاً ونسياً هو الآخر، أن يروى النور لأول مرة في ايونيا ايضاً. ألهم يهدأ هاقانس اللطفي، استاذ هيرودوتس، تاريخه بقوله: «إن ما أكتبه هو ما أعتقد أنه حق، لأن مآثورات اليونانيين كثيرة، وفي رأيي سخيفة» (انظر: التاريخ اليوناني، المجلد الأول: من الاصول الى الحروب الميديه، مصدر آف الذكر، ص ٥٥٣).

تطبيع العقل كما سنرى، مثلما ستكون مهمة اليونانيين تأليهه، ومهمة الحضارات القروسطية، الاسلامية والمسيحية معاً، تدييته. وهذا وصولاً الى الحضارة الحديثة التي ستعمل على إعادة عقلنته وعلمنته. ولكن هذا موضوع آخر. ويانتظاره لا نملك هنا إلا ان نغلق القوسين].



بالرجوع الى المقدمة الصغرى في استدلال الجابري، والقائلة في الشق الأول من منطقها ان «اليونانيين وحدهم مارسوا التفكير في العقل» في العصور القديمة، فإنه لم يعد محظوراً علينا، بعد العرض الذي قدمناه، ان نقطع بأن «ما صدق» هذه الدعوى ليس صادقاً الى هذا الحد: فهي تكذب مرتين. أولاً بإيجائها أن شعوب الحضارات القديمة امتنعت عن التفكير في العقل لعلة تكوينية تتعلق بصيغياتها الوراثية، ولا لاستحالة مادية ونقص في التطور التقني والتاريخي، وثانياً بسكويتها المطبق عن المشاركة الفينيقية، والشرقية في زمن لاحق، في صياغة العقل اليوناني، أو العقل المكتوب باليونانية كما نؤثر ان نقول.

واذا جئنا الآن الى الشق الثاني من منطق المقدمة الصغرى، والقائل ان «العرب وحدهم مارسوا التفكير في العقل» في العصور الوسطى، فإن الرجوع الى المعطيات التاريخية الاكثر بدائية يبيح لنا ان نطعن في هذه الدعوى مثنى وثلاث ورباع.

فإلى جانب العرب، أو المستعربين بتعبير أدق، كان للعبريين والسراني والأرمن والجيورجيين دور اكيد، وسابق على الدور العربي، في ممارسة التفكير في العقل. وبما أن الوساطة السريانية بين العقل اليوناني والعقل العربي معروفة ولا تحتاج، في السياق الذي نحن فيه، الى مزيد من البيان، فإن وقفة مريضة في «المحطة» الأرمنية والجيورجية تبدو ضرورية، ولا سيما ان قطار المركزية الاثنية العربية والاوربية ما اعتد وقفاً فيهما. ذلك أنه في القفقاس، وبالارتباط دوماً - كما في الحالة العربية - بالوساطة الميريانية والبيزنطية، تطورت ابتداء من النصف الأول من القرن السادس الميلادي حركة تفكير فلسفي حقيقية. ودور الريادة في هذه الحركة يعود الى داود الارمني الذي قصد القسطنطينية واثينا والاسكندرية ليلتلف العلم الفلسفي عن معلميه الافلاطونيين المحدثين. وفضلاً عما وضعه من تأليف في اليونانية والارمنية، ترجم الى هذه الأخيرة كتاب «العبرة» و«المقولات» لأرسطو و«الإساغوجي» لفرفوريوس. وفي جيورجيا ثارت منذ القرن الخامس الميلادي مناقشات حول علاقة كل من الفلسفة والمنطق باللاهوت. ورغم الأقول الذي طرأ

على حركة التفكير الفلسفي بحكم هيمنة الكنيسة واحتكارها التعليم وتسويدها اللاهوت على الفلسفة، فإن هذه الأخيرة عادت تعرف ابتداء من القرن العاشر نهضة حقيقية. ففي النصف الأول من القرن الحادي عشر أنشأ غريغور باخلافوني (أي المعلم) الأكاديمية الأرمنية التي تخصصت في تدريس منطق أرسطو وفرفوريوس وداود. وفي القرن نفسه نبغ في جيورجيا يوحنا بترستي (١٠٥٥ - ١١٣٠)، كبير المناطق الجيورجيين، الذي جدد طرح إشكالية العقل والنقل، وأقر للفلسفة بدور شبه مستقل بعد طول تدجين لها كمجرد خادمة للاهوت، وأعاد للقياس الأرسطي اعتباره بوصفه الشكل العلمي الوحيد للاستدلال والبرهان، وأكد بصفة خاصة على أهمية الحد الأوسط في إنتاج المعرفة. ولئن تكن الغلبة على امتداد القرون الستة الأولى من تاريخ التفكير الفلسفي في أرمينيا وجيورجيا قد بقيت، تماماً كما في الثقافات السريانية والبيزنطية والعربية، لمنطق الأفلاطونية المحدثة وفلسفتها «المنشائية» القائمة على النسبة الأرسطية لـ «تاموعات» أفلوطين، فإنه ابتداء من القرن الثالث عشر، ومع محاولات الكنيسة الكاثوليكية اللاتينية مذبذباتها إلى القفص، بدأ التحول نحو السكولائية الأوروبية الغربية وترجمت الكتابات الرئيسية لتوما الأكويني إلى الأرمنية، وإن اصطدم هذا التحول بمقاومة آخر الأفلاطونيين المحدثين من ورثة داود الأرمني، وخاصة يوحنا فورونتسي (١٣٢٥ - ١٣٨٨) وغريغور تاتيفاتسي (١٣٤٦ - ١٤٠٩) (١٢٩).

ولا شك أن التفكير الفلسفي كانت له وقفة أيضاً في المحطة الفارسية، وهذا على الأقل منذ أن أمر الاميراطور «الروماني» زينون في عام ٤٨٩ بإغلاق مدرسة الرها النسطورية، معقل الأرسطية المشرقية، فوضع أتباعها أنفسهم تحت حماية ساساني فارس. وقد تكررت الظاهرة نفسها عام ٥٢٩ عندما أمر الامبراطور البيزنطي يوستينيانوس بإغلاق أكاديمية أثينا، فلجأ سبعة من الفلاسفة المطرودين، ومنهم سمبليقيوس القليلقي ودمسقيوس (الدمشقي)، إلى بلاط كسرى انوشروان في المدائن جنوب شرقي بغداد. ولا شك أن تاريخ التفكير الفلسفي في العهد الساساني لا يزال يحيط به قدر كبير من الغموض. ولكن لحسن الحظ أن كبير الببليوغرافيين العرب، ابن النديم، كان من أوائل من أشاروا إلى وجود وساطة

(١٢٩) فيما يتعلق بهذا العرض المتضبط لتاريخ التفكير الفلسفي والمنطق في أرمينيا وجيورجيا يمكن الرجوع إلى الكسندو ماكوفسكي، عضو أكاديمية العلوم الأذربيجانية، في كتابه الموسوعي عن «تاريخ المنطق» Histoire de la logique، الترجمة الفرنسية، دار التقدم، موسكو ١٩٧٨، ص ٢٨٧ - ٢٩٩.

فارسية في نقل كتب المنطق العربية: «قد كانت الفرس نقلت في القديم شيئاً من كتب المنطق والطب إلى اللغة الفارسية، فنقل ذلك إلى العربي عبد الله بن المقفع وغيره». بل إن صاحب الفهرست عنه هو من يشير إلى وجود تراث كان محفوظاً في «الحاء التوز» من «علوم الأوائل بالكتابة الفارسية القديمة» ويؤكد أن أرداشير بن بابك، مؤسس السلالة الساسانية في القرن الثالث الميلادي، «بعث إلى بلاد الهند والصين في الكتب التي كانت قبْلهم، وإلى الروم، ونسخ ما كان سقط إليهم، وتبع بقايا يسيرة بقيت بالعراق، فجمع منها ما كان متفرقاً، وألف منها ما كان متبائناً، وفعل ذلك من بعده ابنه سابور حتى نسخت تلك الكتب كلها بالفارسية... فشرحوها وعلموها للناس... ثم جمعها وألفها وعمل بها من بعدها كسرى انوشروان، لئنه كانت في العلم وعجبه»<sup>(١٣٠)</sup>. والحال أن التنقيبات الحديثة تثبت بعضاً مما ذهب إليه ابن النديم<sup>(١٣١)</sup>. فقد ثبت مثلاً أن كتاب «المجسطي» لبطليموس قد نقل، بعد مئة سنة فقط من تأليفه، إلى الفارسية الوسطى (الفهلوية) في زمن سابور الأول الذي ملك من عام ٢٤١ إلى عام ٢٧٢ م. وحتى اسم «المجسطي» الذي ذاعت به شهرة كتاب بطليموس - وهو يحمل في الأصل عنوان «التأليف الرياضي» في العالمين العربي الإسلامي واللاتيني المسيحي، موروث في الأرجح من تسمية فهلوية سابقة<sup>(١٣٢)</sup>. والثابت تاريخياً أيضاً أن كسرى انوشروان (٥٣١ - ٥٧٨)، الذي تجددت في عهده موجة الاهتمام بالمؤلفات العلمية والفلسفية اليونانية، أنشأ في جنديسابور، في إقليم خوزستان، مدرسة للطب والفلسفة ظلت

(١٣٠) ابن النديم: الفهرست، طبعة دار المعارف المصورة، بيروت، بلا تاريخ، ص ٣٣٣ - ٣٣٧.  
(١٣١) يشير ابن خلدون هو الآخر إلى وجود تراث فارسي تمت إبادته. وإشادته هذه تستحق أن نوردتها بتمامها لأنها تعيد إلى شعوب الحضارات القديمة بعض حثها الذي انكره الجابري عليها. وهو كون تراثها الفكري قد باد أو أبعد، مما زاد في ألق التراث الوحيد الذي قبض له أن يبقى ويحفظ، وهو التراث اليوناني: «العلوم كثيرة والحكماء في أسم النوع الانساني متعددون، وما لم يصل اليها من العلوم أكثر مما وصل، فأين علوم الفرس التي أمر عمر رضي الله عنه، بحسوها عند الفتح، وبن صوم، الكلدانيين والسريانيين وأهل بابل وما ظهر عليهم من آثارها وتناججها، وإين علوم القبط ومن قبلهم؟ وإنما وصل اليها علوم أمة واحدة، وهم يونان خاصة، لكثف المأمون بإخراجها من لغتهم واتخاذهم عل ذلك بكثرة المترجمين وبذل الأموال فيها، ولم تغف عل شيء من علوم غيرهم» (المقدمة، الكتاب الأول، مصدر ألق الذكر، ص ٤٢).

(١٣٢) بول كوينتش: «نقل العلوم القديمة من خلال مثال المجسطي لكلاوديوس بطليموس»، في: أوستلر اليوم، Aristotle aujourd'hui، بإشراف م. ج. سي ناصر، منشورات اليونيسكو - باريس، ١٩٨٨، ص ١٢٤.



قائمة إلى أيام العباسيين، وفيها «التقت الحكمة الهندية والفارسية واليونانية التقاء خصباً»<sup>(١٣٣)</sup>. وقد كانت «مباحثها في المنطق الأرسطي معروفة في البصرة حيث جرى استخدامها في وضع قواعد النحو العربي»<sup>(١٣٤)</sup>. ويبدو أن المشاركة الفارسية في العقل الفلسفي المكتوب بالعربية ليست مما يمكن المماراة فيه. ولكن نظراً إلى أن علاقة اللغة بالعقل بالمعنى الثقافي للكلمة مسألة خلافية<sup>(١٣٥)</sup>، فإننا سنلاحظ أن ما هو متكور على فارس هو إسهامها في التفكير الفلسفي بلغتها القومية. فلا فارس قبل الاسلام ولا فارس «الفارسية» بعده كان لها دور في التفكير في العقل. وهذا مع أن الفلسفة الاسلامية عرقت في فارس، بعد السكنة القلبية التي أصيبت بها في المشرق العربي في العهد السلجوقي/ الأيوبي، استمراراً تاريخية مذهشة باللغتين العربية والفارسية معاً. إذ ما كان لأحد غير «العرب»، ودوماً بموجب صغرى المقدمتين في قياس الجابري «البرهاني»، أن يمارس التفكير في العقل على امتداد العصور الوسطى. وإثبات هذا الاحتكار لهم هو محاكمة الجابري بمثابة حجر الأساس حتى ولو كلف إرساؤه حذف سلسلة بكاملها من الفلاسفة والمناطق «الفرس» تبدأ بآبى سينا نفسه الذي وضع بالفارسية موسوعته الفلسفية المعروفة باسم «كتاب العلم»، وتستمر مع تلميذه «الأذربيجاني» بهمنيار الذي وضع نظرية «الدرجات الأربع في تطور العقل البشري» وتلميذه الآخر الجوزجاني الذي وضع بالفارسية صيغة أخرى من «حي بن يقظان»، وتكامل حلقاتها وصولاً إلى العصر الحديث مع «مشائى» مدرسة أصفهان و«افلاطوني» ميتافيزيقا النور وسائر مدارس شيراز وطهران وكerman من أمثال المير دماذ، الملقب بـ «المعلم الثالث»، والسمناني والشبستري والكاشفي والشيرازي والفندرسكي والقمي والجيلاني والخواجوي والخوانساري والدشتقي<sup>(١٣٦)</sup>، الخ.

(١٣٣) ت. ج. دي بور: تاريخ الفلسفة في الاسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، طبعة الدار التونسية للنشر، بلا تاريخ، ص ٤٧.

(١٣٤) أ. ماكوفسكي: تاريخ المنطق، مصدر آف الذكر، ص ٣٠٢.

(١٣٥) بصدد هذه النقطة يبدى الجابري نفسه تردداً. فهو في الوقت الذي يميل إلى اعتبار كل ماكتب باليونانية قبل العصر الهلنستي جزءاً من العقل اليوناني إلى حد التعمية التامة على المشاركة الفينيقية، فإنه يباعد بالمقابل ما بين العقل العربي وآبى سينا الذي كتب بالعربية تارة بحجة أنه «فارسي» و«شوقي»، وأخرى بحجة أنه آبى من «الشرق»، مهد للاعلاقية!

(١٣٦) ليس من سبيل إلى حصر عشرات الفلاسفة والميتافيزيقيين والاشراقين الذين تردّد أسماؤهم في الفلسفة الاسلامية الفارسية التالية للفلسفة الاسلامية العربية. ولا يزال الكتاب الجامع عنهم هو «تاريخ الفلسفة الاسلامية» لهنري كوربان الذي لم يترجم منه إلى العربية سوى جزئه الأول دون جزئه الثاني الذي يتناول بالتحديد المرحلة الفارسية من الفلسفة الاسلامية بعد موت ابن رشد.

بيد أن الخاتمة الكبرى في جدول غياب الجابري تشغلها الحضارة الأوروبية المسيحية اللاتينية القروسطية. و«القفزة» هنا غير قابلة للتفسير بعلم نفس الهفوات البسيط، ولا باحتمال محض الجهل المعرفي كما في حالة الثقافات الففغاسية «الصغيرة»، ولا حتى بنوازع التعالي القومي كما في حالة ذلك الشريك الكبير وذلك الحضم الكبير في الحضارة الإسلامية الذي كانه فارس. فنحن هنا أمام تغيب أكثر منا أمام غياب، أي أمام فعل متعدي ينم عن قصيدة واعية في اشتغال المركزية الاثنية الجابرية. فإذا يحصر الجابري امتياز التفكير في العقل بالحضارات الثلاث: اليونانية والعربية والأوروبية الحديثة، قفزاً فوق الحضارة اللاتينية القروسطية، فهذا لأن ما يضعه نصب عينيه أولاً وأخيراً، هو أن يصدر حكم قيمة. ويفر ما ان حكم القيمة هذا يتعارض، أو على الأقل لا يطابق حكم الواقع، فقد كان لا بد من تنفيذ مناورة ما للالتفاف حول مقولة الواقع. وقد اتخذت هذه المناورة شكل حذف وإلغاء، أو إغفال اذا كنا لا نريد التطرف في ألفاظنا. فلقد كنا ذكرنا ان الاستراتيجية السيكلوجية لخطاب الجابري فيما يتعلق بنظرية العقل هي التضميد النرجسي للجرح الانثروبولوجي. فليس أشقى للنفس ولا أبرأ لسقمها من أن تجد نفسها وقد احتلت موقعاً متصافياً بين الحضارتين اللتين بوأتا العقل - أو هكذا يفترض فيهما - أعلى مكانة في سلم قيمهما الذي بات هو عينه الى حد كبير، بفضل تعميم أوروبا لنمط معقوليتها على العالم، سلم قيم سائر البشرية. ولكن بما أن بيت القصيد هو الاستثمار التفاخري للعقل من حيث هو قيمة عليا، لا من حيث هو مقولة إستمولوجية، فقد كان لا بد من إسقاط الحضارة الأوروبية القروسطية من قائمة الحضارات التي مارست التفكير في العقل، لا لأنها لم تمارس في الواقع التاريخي مثل هذا التفكير، بل لأن مجرد التذكير بأن حضارة كالحضارة الأوروبية القروسطية قد شاركت هي أيضاً في التفكير في العقل من شأنه ان يطمئن في القيمة التفاخرية لهذا النمط من التفكير. أية ذلك ان الحضارة الأوروبية القروسطية تحتل مكانها في الوعي الجمعي العربي السائد بوصفها بالتحديد حضارة قروسطية، أي «ظلامية». وعلاوة على انها حضارة أوروبا «الغارقة في ظلمات القرون الوسطى»، فهي أيضاً حضارة الحملات الصليبية. وحتى اللاتينية، التي كانت لغة مشتركة للثقافة العاملة في تلك الحضارة، تحتل موقعها في الوعي العربي بوصفها «لغة ميتة»، لغة كتبة ورجال كنيسة ولاهوت ومحاكم تفتيش، لغة كان مرهوناً بموتها ميلاد الحداثة وتبلور القوميات. فضلاً عن ان مثل

هذه الحضارة في «القائمة الثلاثية» - المرفوعة الى مستوى «سجل ذهبي» لتاريخ العقل - كان من شأنه أن يُذهِب الكثير من رونقها وبهرجها، فقد كان استبعادها ضرورياً أيضاً لتبديد أية شبهات قد تحوم حول الحضارة العربية الاسلامية نفسها، على اعتبار ان لغة الثقافة العالمية لهذه الحضارة كانت هي اللغة العربية الفصحى التي قامت في غربي آسيا وشمال إفريقيا بدور مماثل لذاك الذي قامت به اللاتينية في اوربا الغربية في الحقبة التاريخية عينها، وكذلك على اعتبار ان ممارسة الحضارة العربية للتفكير في العقل قد تمت من خلال الفلسفة الاسلامية التي تجمعها والفلسفة المسيحية اللاتينية صلات شبه وقربى بالغة المانة الى حد دفع مؤرخاً بارزاً للفلسفة الاسلامية الى القول: «في الواقع إن الفلسفة العربية في الشرق تقابل الفلسفة اللاتينية في الغرب، ومن هاتين الفلسفتين - مضافاً اليهما الدراسات اليهودية - يتكون تاريخ البحث النظري في القرون الوسطى»<sup>(١٣٧)</sup>.

والواقع أن الوعي بانتماء الفلسفة العربية الاسلامية، مثلها مثل الفلسفة المسيحية اللاتينية - وكذلك الفلسفة اليهودية سواء منها المكتوبة بالعبرية أو العربية أو اللاتينية - الى «البحث النظري في القرون الوسطى» يتقدم بنا خطوة اخرى الى الامام في تفكيك إشكالية «التفكير في العقل» كما يصوغها الجابري في مقدمته الكبرى والصغرى. فنحن لا نماري في أن الحضارة العربية الاسلامية، مثلها مثل الحضارة المسيحية اللاتينية المحذوفة من دائرة المفكر فيه، مارست التفكير في العقل. لكن ليس كل تفكير في العقل مثل أي تفكير في العقل. فحتى التفكير في العقل له نسبته التاريخية والحضارية. فالحضارة التي تفكر في العقل لتؤسس استقلاليتها هي غير الحضارة التي تفكر في العقل لتؤسس تبعيته. وإن يكن ثمة من فارق يميز تمييزاً جوهرياً «إبستمي» العصور الحديثة عن «إبستمي» القرون الوسطى فهو بالتحديد فارق استقلالية العقل من تبعيته. وإن يكن ثمة من «إبستمي»، أي نظام للمعرفة العقلية، قابلة للتوصيف بأنها «قروسطية» فهي بالتحديد تلك الإبستمي التي تجعل، في الطرف اللاتيني المسيحي، من الفلسفة خادمة اللاهوت، وفي الطرف العربي الاسلامي من العقل تابعاً للنقل. فالعقل كما كان يقول الحارث المحاسبي، وهو من أوائل من بحثوا في نظرية العقل في الاسلام، إنما هو «العقل عن

(١٣٧) ابراهيم مذكور: في الفلسفة الاسلامية، منهج وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣، المجلد الاول، ص ٢٢.

الله»<sup>(١٣٨)</sup>. والعقل، كما كان يقول الغزالي، لا يبصر إلا بنور الشرع، تماماً مثلما لا يبصر الشرع إلا بنور العقل: «فلعقل مع الشرع نور على نور»<sup>(١٣٩)</sup>. والحكمة عند ابن رشد «صاحبة الشريعة والاخت الرضية... وهما المصطحبتان بالطبع، المتحابتان بالجواهر والغريزة»<sup>(١٤٠)</sup> ولا ينكر فيلسوف قرطبة احتمال ان يقع بين الحكمة والشريعة «ما قد يقع بينهما من العداوة والبغضاء والمشاجرة»، لكنه يؤكد جازماً أنه ما دامت «الشريعة حقاً» وما دامت الحكمة هي بالتحريف «النظر المؤدي إلى معرفة الحق»، فإننا معشر المسلمين نعلم، على القطع، أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له»<sup>(١٤١)</sup>. بل ان كبير مثلي المذهب العقلي في الاسلام لا يحجم، في نصه الجدالي الكبير مع الغزالي، عن الاعلان عن قصور العقل في حال تصادمه مع الشرع: «الفلسفة تفحص عن كل ما جاء في الشرع؛ فإن ادركته استوى الإدراك، وكان ذلك أنتم في المعرفة. وان لم تدركه أعلمت بقصور العقل الانساني عنه»<sup>(١٤٢)</sup>. ولئن يكن مؤلف «التهافت» قد اكتفى بتكفير الفلاسفة، فإن مؤلف «مهاجت التهافت»، رغم مصادرته على عدم مضادة الحق للحق، لا يتردد في الاعلان عن وجوب «قتل الزنادقة»، علماً بأن تعريف الزنديق عنده هو من لا يسلم من الفلاسفة «مبادئ الشريعة»<sup>(١٤٣)</sup>. ولكن رغم هذا التشدد - الذي قد يكون «تكتيكياً» على ما يفيدنا بعض دارسي فكر ابن رشد - فإن هذا الأخير يظل يَصُدِّرُ وخصمه الغزالي عن إشكالية نظرية متقدمة فلسفياً تؤكد على تضامن العقل والنقل. لكننا اذا غادرنا بالمقابل مضمار الفلسفة الى مضمار الفقه، وهو مضمار أوسع تمثيلية للعقل العربي الاسلامي، طالعنا لإصرار على استتباع العقل للنقل، وهذا ليس فقط عند أهل التشدد والفروع من مالكية أو حنبلية، بل حتى عند أصولي كبير كانت له «الإمامة

(١٣٨) الحارث بن أسد المحاسبي: مائة العقل، في: حسين القوتلي: العقل وفهم القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكندي ١٩٨٣، ص ٢١٠.

(١٣٩) أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص ٤.

(١٤٠) أبو الوليد بن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق عماد عمار، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣، ص ٦٧.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٣.

(١٤٢) أبو الوليد بن رشد: مهاجت التهافت، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة بلا تاريخ، الجزء الثاني، ص ٧٥٨.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٩١.

العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً» هو الشاطبي الذي يعطي الصياغة القطعية التالية لإشكالية التبعية: «العقل غير مستقل البتة، ولا ينبغي على غير أصل، وإنما ينبغي على أصل متقدم مسلّم على الاطلاق... ولا أصل مسلّم إلا من طريق الوحي... والعقل إذا لم يكن متبعاً للشرع لم يبق له إلا الهوى والشهوة»<sup>(١٤٤)</sup>.

هل معنى ذلك أننا نريد أن نقرب مفاضلة الجابري الى مباحسة وأن نتخذ من العقل العربي الاسلامي موقفاً هجائياً؟ في الواقع، وبعيداً عن همّ التعالي أو التداني عن عقول الحضارات الاخرى، فإن المقايسة الوحيدة الممكنة، من وجهة نظر نقدية وتاريخية، بين العقول الحضارية هي المقايسة الابستمية، أي تلك التي تعتمد المقارنة الوصفية، لا القيمية، بين نظم المعرفة العقلية بالإحالة، بالنسبة الى كل عقل، الى شروطه ومعطياته وإحداثياته. ولكن حتى من وجهة نظر إبستمية صرفة، فإنه لا يكفي أن نمثل الجراءة السهلة لمقايسة عقول «القائمة الثلاثية» بعقول «الحضارات القديمة» المستعبدة بشكل استباقي أصلاً من القائمة، بل لا بد أن نمثل أيضاً الجراءة الصعبة لمقايسة العقول الثلاثة - أو الأربعة بالاحرى بعد توسيع القائمة لتشمل عقل الحضارة اللاتينية المسيحية - فيما بينها ولمقارنة طريقة كل منها في ممارسة «التفكير في العقل». وبدون أن يكون في المجال متسع لتقديم أي عرض تاريخي مفصل - يتجاوز أصلاً كفاءتنا - فإن أول ما يمكن أن نميز به العقل اليوناني، على ما يترأى لنا، هو أنه عقل استفاد من سائحة تاريخية استثنائية تمثلت بغياب دين منظم وسائد، فاستطاع من خلال معركة سهلة نسبياً مع «الميتوس» أن يؤسس نفسه في «لوغوس». ولكن بالنظر الى انسداد الافق التاريخي، وإلى عدم إمكانية تطور «علم» على نحو ما سيعرفه عصر النهضة الأوروبية، فقد راح «اللوغوس» يدور على ذاته ويأكل نفسه ويتحول الى ضرب جديد من «الميتوس». وهذا التحول لم ينتظر طغيان المذاهب الغنوصية والهرمسية والتيارات «الشرقية» اللاعقلانية كما

(١٤٤) أبو اسحق الشاطبي: الاعتصام، تصحيح محمد رشيد رضا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بلا تاريخ، الجزء الاول، ص ٤٧ - ٥١. ولا نكتّم القارئ أن احتيافاً هنا للشاطبي ولابن رشد كان من عمد. فقد يطمح الجابري في تشيئة المحاسبي والغزالي للعقل العربي الاسلامي بحكم اتساقهما الى ما يسميه بـ «النظام المعرفي العرفاني». ومن ثم فقد حرصنا على تعضيد اطروحتنا عن إبستمي الحضارة العربية الإسلامية بشواهد من ممثلين بارزين - في تقييم الجابري نفسه - للنظام المعرفي «البرهاني» ولنظام العرفي «الياني». وهما فضلاً عن ذلك «مغربيان»، ولا يتعيان بالتالي الى ما يسميه الجابري بـ «اللاعقلانية الشرقية».

يفترض الجابري - متأثراً بفرضيات الأب فستوجيبر كما سنرى - بل لاحظت نذره الأولى منذ أن ارتد افلاطون عما سميته المستهلون بعصر «التنوير اليوناني»، فحول الفلسفة إلى شبه دين والعقل إلى إله، وعلى الأخص منذ أن جعل أرسطو الوظيفة الوحيدة لهذا الإله - العقل أن يتعقل ذاته. والواقع أن ذلك العقلاني الكبير الذي كانه مؤسس المشائية يقدم لنا هو نفسه الدليل على أن التفكير في العقل ليس على الدوام درجة في العقلانية أسمى من التفكير بالعقل. فأضعف أجزاء فلسفته وأكثرها هشاشة والتباساً وأشدّها مواتاً كمادة معرفية، بل وأبعدها عن العقلانية، نظريته في العقل وتقسيمه إياه إلى عقل بالقرة وعقل بالفعل، وإلى عقل فعال وعقل منفعل، وإلى عقل هيولاني وعقل مستفاد. وهو التقسيم الذي سيتوالى ويتفرع على شكل حلقات مفرغة ومتحدة المركز على امتداد العصور القديمة والوسطى، والذي سيأسر التفكير في العقل، سواء أفي الفلسفة العربية الإسلامية أم في الفلسفة اللاتينية المسيحية، في إشكالية سكولائية عقيمة لن يتحرر الفكر البشري منها إلا مع النهضة وإطالة فجر الحداثة التي ستبني نفسها فلسفياً على «القطيعة» مع الموروث الأرسطي التراكم من الشروح والشروح على الشروح. ولا يشق علينا أن ندرك أن عدم توافر نظرية تشريحية وفيزيولوجية عن الوظيفة التفكيرية للدماغ البشري - إلى حد استبداله بالقلب أو بالكبد أو حتى بالدماغ كمركز للتفكير - هو ما أوجد الحاجة إلى تخيل مصدر إلهي للعقل البشري يحلله العقل الفعال الذي سماه بعض الفلاسفة المسيحيين بين وبين الله، وبعض الفلاسفة المسلمين بين وبين ملاك الوحي جبريل.

والحال أن هذا التداخل بين إشكالية العقل الفعال وإشكالية الوحي هو ما لا يجعلنا نقيم بين العقل اليوناني والعقل الوسيط الإسلامي أو المسيحي تلك القطيعة التي نقيمها بين هذه العقول الثلاثة وعقل الحداثة. ولكن ذلك التداخل هو ما يجعلنا نمتنع أيضاً عن إقامة علاقة استمرارية أو مطابقة مطلقة. فالإشكالية المركزية التي تحرك العقل العربي الإسلامي في أفقها هي إشكالية النقل والعقل، نظراً إلى أن هذا العقل اشتغل في ظل هيمنة وعي ديني شمولي، ونظراً أيضاً إلى أن الحضارة العربية الإسلامية، التي هي نموذج مكتمل لـ «حضارة كتاب»، قامت من الأساس على «أصل متقدم مسلم بإطلاق» على حد تعبير الشاطبي. وقد أعطى العقل العربي الإسلامي عطاءه الكبير عندما وقف على شبه قدم من المساواة مع النقل وراح، انطلاقاً من النقطة المركزية للنص، يبني دائرة حضارية كبيرة، ثم ما لبث أن دخل

في طور معاكس - في الشروط التاريخية لما سميت بعصر الانحطاط - رمضى ، بطوعه أو بمرغمه ، يقلص الدائرة الى مركزها ويلغي بنفسه كل العمل الحضاري الذي أنجزه حول النص - وإشكالية النقل والعقل هي عنها التي حكمت أيضاً الحضارة اللاتينية المسيحية التي كانت بدورها حضارة كتاب - ولكن بالنظر الى ان «الكتاب» كان في حالتها نصاً مترجماً ، فقد عمّدت الاشكالية باسم إشكالية الايمان والعقل . وبالتمايز أيضاً مع الحضارة العربية الاسلامية أسلمت الحضارة اللاتينية المسيحية مصائرهما - وبالتضاد معها الى حد غير قليل - الى «عصر نهضة» لا الى «عصر انحطاط» ، وذلك من خلال تطوير إشكالية الايمان والعقل الى إشكالية الدين والعلم . ف «العلم» بما فتحه من إمكانيات تقدم لا متناهية ، ألغى الطابع الدائر على نفسه للعقل التأملي ، كما ألغى الايقاع الدوري لحركة التاريخ ، وارتد بالحضارة - على حد تعبير شينغل - من شكل الدائرة الى شكل السهم ، وهذا السهم الذي ما زال مندفعاً الى الأمام هو ما يطلق عليه اليوم اسم «الحداثة» ، وهي حداثة قابلة لأن ترفض من قبل «العقول الحضارية» التي لم تشارك في صنعها ولكنها غير قابلة - في أفقنا التاريخي المنظور - لأن تُتجاوز .

واذا اردنا إيجاد صلة نسب ما بين العقل العربي وبين هذه الحداثة فليس الطريق الى ذلك التعالي على عقول «الحضارات القديمة» ، ولا بالاستناد إلى استدلال عقلي لا يستوفي حتى الشروط الشكلية للقياس البرهاني ، ولا بالخلط غير المشروع منطقياً بين حكم القيمة وحكم الواقع ، ولا بانتحال مقدمة كبرى دائرة على نفسها وغير مسلم بها في اوائل العقل ، ولا بتركيب مقدمة صغرى لا يصدق ماصدقها على الواقع التاريخي ، بل السبيل الى ذلك موضوعة العقل العربي في سياقه المعرفي وإخضاعه في بنيته الماضية والحاضرة لعملية نقد ذاتي مماثلة لتلك التي أخضعت اوروبا الحديثة نفسها لها عندما انتفض عقلها المكوّن تكراراً على عقلها المكوّن ، مع كل ما يعنيه هذا الشغل المولم للذات على الذات من تفعيل جديد للجرح النرجسي .



لقد آن الأوان لنطرح على أنفسنا سؤالاً ختامياً: اذا كان كل قياس مركب من مقدمتين تلزم عنه نتيجة ، فما النتيجة التي يتوخى الجاربي الخلوص اليها «برهانياً» من خلال تركيب مقدمتيه اللتين استأدانا تفكيكهما ما استأدانا - والقارىء معنا - من جهد؟

اننا نستطيع اختصار الجواب بالقول: انه الدخول الى نادي العقل.

والحال أنه قد بات واضحاً للقارئ أن هذا النادي أشبه ما يكون بنوادي البيض المقفلة والمحصورة العضوية في المجتمعات السوداء.

والمائلة ههنا تفرض نفسها: أفلا يستحضر موقف الجابري الراض الاعتراف بالصفة العقلانية لكل حضارة لم تغارس التفكير في العقل موقف من لا يعترف للانسان الأسود بالصفة الانسانية لا لأنه ليس صاحب جلد كباقي البشر، بل لأنه ليس أبيض الجلد كبعض باقي البشر؟

واذا تابعنا هذه الاستعارة اللونية الى نهايتها، وجدنا الإشكالية التي يصر الجابري أن يحبس فيها الانثروبولوجيا الحضارية المقارنة تشف بقدر غير قليل عن الاصول العنصرية المباطنة بالضرورة لأية نزعة مركزية اثنية مهما تكن معقلنة وضابطة لنفسها. فبالمقارنة مع اوروبا «البيضاء» وافريقيا «السوداء»، فإن اللون الذي يمكن ان يعد فارقاً للعقل الحضاري العربي الاسلامي هو اللون «الأسمر»، أي تحديداً اللون الذي ما هو بأبيض ولا بأسود، بل درجة وسطى بينهما. وبما أن كلاً من العنصرية والمركزية الاثنية تقوم على اثنية قطعية تنفر من التوسط وتحرص، بضرر شرس ومشوه من العقلانية، على رفع راية مبدأ الثالث المرفوع عالياً، فإنه لا يبقى من فارق بينهما سوى فارق موقفهما من «الأسمر» الوسطي لا من «الابيض» و«الأسود» اللذين يبقيان في الحالين معاً حدين. فالعنصرية تحكم على الأسمر بأنه غير أبيض فتلحقه بالأسود، والمركزية الاثنية تحكم بدورها على الأسمر بأنه غير أسود فتلحقه بالأبيض. وهكذا، ومن طرف اول، وجدنا مقدم كتاب «اوروبا صنعت العالم» يدمغ الفكر العربي الاسلامي بأنه «فكر ناقل»، أي «أسمر» بالإحالة الى الاستعارة اللونية، ويرفض أن يفسح له مكاناً في النادي الشافي، اليوناني - الاوروبي، المقتصرة عضويته على المتتمين الى العقل الكوني «الابيض». ومن طرف ثانٍ، نجد مؤلف «تكوين العقل العربي» لا يرسم اية شكوك حول الامتياز الاحتكاري لهذا النادي، بل تقتصر كل مطالبته على توسيع عضويته لتصبح ثلاثية: عربية - يونانية - اوروبية.

وحسبنا هنا ان نعقد مقارنة ختامية بين موقف ناقد العقل العربي وموقف كبير مؤرخي العقل اليوناني وكبير نقاده معاً الذي هو جان بيير فرنان. فهذا الأخير، ومن موقع مذهب انساني موسّع وراض للعنصرية كما للمركزية الاثنية، يماري في



ان يكون اكتشاف الاغريق «للوغوس» قد أحدث في تاريخ الفكر البشري قطيعة جذرية، ويرفض بالتالي «وضع الانسان اليوناني فوق سائر شعوب الارض»، ويرفض أيضاً وعلى الاخص ان يؤول هذا «التفوق» بالوراثة، «وكما لو بمشيئة من العناية الالهية»، الى «الفكر الغربي، سليل الهلينية»، ويعلن بصحو عقلي يقل نظيره أنه «قد تزعمت خلال الخمسين سنة الأخيرة الثقة باحتكار الغرب للعقل. فأزمة الفيزياء والعلم المعاصرين هزت أسس المنطق الكلاسيكي - وهي الأسس التي كان يسود الاعتقاد بأنها نهائية. والاحتكاك مع الحضارات الكبرى المختلفة روحياً عن حضارتنا، مثل الهند والصين، قد فجر إطار المذهب الانساني التقليدي. فالغرب لا يستطيع بعد اليوم ان يعتبر أن فكره هو الفكر، ولا ان يجي في فجر الفلسفة اليونانية مطلع شمس العقل»<sup>(١٤٥)</sup>.

وبالمقابل، فإن ناقد العقل العربي يبني إشكاليته التفاضلية بين العقول الحضارية كما لو أن «اللزمة» التي أشار إليها فرنان لم تقع، وكما لو أن المصادر الاستشراقية للقرن التاسع عشر ما زالت محافظة على مصداقيتها في نهايات القرن العشرين، وكما لو ان الاعتقاد بأن الفكر الغربي هو الفكر، بألف ولام التعريف، ما زالت له مبرراته التي لا تطعن فيها كشوف الخمسين سنة الأخيرة الموجبة لتوسيع نطاق المذهب الانساني. وكل ما يفعله ناقد العقل العربي هو أنه يتبنى لحسابه الخاص الاطروحة التي يطعن فيها ناقد العقل الغربي، ولكن مع إخضاعها لعملية «إزاحة» تقتضيها ملايسات التاريخ والجغرافية: فخطأ هذه الاطروحة لا يكمن في تمييزها للفكر العقلاني الابيض على الفكر اللاعقلاني الأسود، بل في كونها تدرج الفكر العربي الاسلامي في عداد الأخير بدلاً من ان تدرجه في عداد الأول. والمذهب الانساني الذي يحامي عنه مؤلف «الأسطورة والفكر لدى الاغريق» بحاجة فعلاً الى توسيع في رأي ناقد العقل العربي، ولكن ليشمل «الأسمر» فقط دون «الأسود». والعنصرية نفسها لا تحتاج الى أكثر من تصحيح وإعادة إخراج، ولكن ليس الى نقد جذري وإلغاء. فعن طريق «تطويرها» من عنصرية تمجّجها الذات الى مركزية اثنية تدغدغ هذه الذات، يسترد العقل العربي حقوقه المهضومة وكرامته المهيضة، وذلك لا من خلال تغيير حدّي الاشكالية، بل من خلال تغيير موقع العقل العربي بينهما، أي ليس من خلال التشكيك في تفوق العقل اليوناني -

(١٤٥) جان بير فرنان: الاسطورة والفكر لدى الاغريق Mythe et pensée chez les grecs، منشورات لاديبكوفرت، باريس ١٩٨٥، ص ٣٧٤.

التوظيف المركزي الإثني لنظرية العقل

الأوروبي على العقول أو بالأحرى «اللاعقل» الحضارية القديمة، بل من خلال تثبيت هذا التفوق وتوسيع محفظة المساهمة فيه بحيث يحتل العقل للعربي في مجلس إدارة نادي «العقل الكوني» المتعد الذي يعود إليه كشريك ذي حصة كاملة بمقتضى النتيجة التي يتمخض عنها لزوماً تراكب المقدمتين في قياس الجابري الحضري.

\*\*\*

✓ لقد أجرينا كل محاكمتنا حتى الآن كما لو أن «الأصفر» مستبعد بحكم واقع الحال من المفاضلة اللونية، أو كما لو أنه محكوم عليه سلفاً، عملاً ببدأ الثالث الرفوع في محاكمة الجابري الثنائية، بأن يكون مطابقاً في الهوية للأسود لمجرد أنه ليس أبيض.

وبمعنى آخر، لقد بدا علينا وكأننا نسلم للجابري، بعد أن حصرنا النقاش بحضارات الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، بأن حضارات الشرق الأقصى القديم، وتحديدًا منها حضارات الهند والصين، لم تمارس التفكير في العقل، ولكن مع الاستدراك بأن عدم التفكير في العقل حق مشروع لها ما دام مفهوم العقل نفسه نسبياً إلى الحضارات، والحضارات نسبية فيما بينها.

ولكن آن الاوان لطرح السؤال بالإحالة الى التاريخ والواقع التاريخي: أصحيح أن حضارات الشرق الأقصى القديم لم تفكر في العقل؟

نحن لا ندعي طبعاً أننا نملك الأهلية الاختصاصية للإجابة عن هذا السؤال، بيد أن الأبحاث التراكمية «خلال الخمسين سنة الأخيرة، كما نوه جان بيير فرنان، تبيح لنا أن نصوغ مشروع جواب فحسب، بن أن نقطع ايضاً، وللحال، بأن هذا الجواب سيكون إيجابياً تمام الإيجابية، ولا سيما بالنسبة الى الهند التي تجمعت حول حضارتها القديمة بحوث جديدة وثمينة «قطعت» بل قلبت رأساً على عقب استنتاجات المدرسة الاستشراقية للقرن التاسع عشر وأحكامها - وهي المدرسة عينها التي يبدو ان الجابري توقف عندها وأعاد، بالتبعية دوماً لهيغل، ولكن برسم القارئ العربي هذه المرة، إنتاج تحيزاتها»<sup>(١٤٦)</sup>.

---

(١٤٦) ليت الجابري توفيق قليلاً بالمقابل عند المدرسة «الاستشراقية» العربية الاسلامية. فلا البيروني ولا ابن النديم ولا صاعد الأندلسي ولا غيرهم من «المستشرقين» ومؤرخي «الامم» في التراث العربي الاسلامي ظلّموا «العقل الهندي» بمثل ما ظلّمه الجابري في متابعته اللامشروطة لتحيزات النزعة=

ولقد مرت بنا في هذا السياق أسماء كارل زيمر ومادلين بياردو وآرثر باشام ومرسيل غرانيه وجاك جرونيه، بالإضافة طبعاً إلى اسم بيير ماسون - اورسيل، ولكننا نستطيع توسيع القائمة، وتخصيصاً فيما يتعلق بالهند، لتشمل الإيطالي توتشي والألماني دوسن والروسي شتشرتسكوي والأميركي إنغالز والهنديين شاطرجي وداتا.

والواقع أن الجابري، باستعباده الهند من دائرة حضارات العقل، لا يقفز فوق نتائج البحوث الاختصاصية في «الخمسين سنة الأخيرة» فحسب، بل كذلك فوق البداة المقررة في الأدبيات العامة لتاريخ الحضارة، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، «قصة الحضارة» لول ديورانت. يقول عرر هذه «التوليفة» التاريخية التي تعد بلا جدال واحداً من الأعمال الموسوعية الأكثر تداولاً في العالم حول المسيرة الكونية للحضارة منذ الثلاثينات من هذا القرن: «أن تفوق الهند أوضح في الفلسفة منه في الطب... فبعض كتب «يوبانيشاد» أقدم من كل ما بقي لنا من الفلسفة اليونانية؛ ويظهر أن فيثاغورس وبارميندس وأفلاطون قد تأثروا بالميتافيزيقا الهندية... ولن تجد بين بلاد العالمين بلداً اشتدت فيه الرغبة في الفلسفة شدة في الهند؛ فهي عند الهنود لا تقتصر على كونها جليلة للإنسان أو تفكها يسري بها عن نفسه، بل هي جانب هام لا غنى لنا عنه في تعلقنا بالحياة نفسها وفي معيشتنا لتلك الحياة. إن معلمي الفلسفة هناك كانوا في كثرة التجار في بابل، ولن تجد في بلد آخر غير الهند عدداً من المدارس الفكرية بمقدار ما تجده منها هناك. ففي إحدى محاورات بوذا ما يدلنا على أنه قد كان في الهند في عصره اثنان وستون رأياً في النفس يأخذ بها الفلاسفة المختلفون». ثم يختم ول ديورانت بالاستشهاد بقوله للرحالة الفيلسوف هرمان فون كيسرلنغ مقتبسة مما أورده في «يوميات تسفار فيلسوف»: «إن هذه الأمة الفلسفية قبل كل شيء لديها من الالفاظ السنسكريتية التي تعبر بها عن الفكر

= الاستشراقية الأوروبية العائدة تاريخياً وابستعياً إلى القرن التاسع عشر. أفلا تجد مورخاً مبكراً مثل اليعقوبي المتوفى عام ٢٨٤ هـ يقول بالحرف الواحد: «الهند أصحاب حكمة ونظر، وهم يفوقون الناس في كل حكمة، فقولهم في النجوم أصبح الاقاويل، وكتابتهم في كتب «السندهند» الذي منه اشتق كل علم من علوم ما تكلم فيه اليونانيون والفرس وغيرهم، وقولهم في الطب المقدم... ولهم في المنطق والفلسفة كتب كثيرة في أصول العلم، منها كتاب ملوكا في علم حدود المنطق، وكتاب ما تناوت في فلاسفة الهند والروم، ولهم كتب كثيرة يطول ذكرها ويبعد عرضها»؟ (تاريخ اليعقوبي، تحقيق م. ث. هوتسا، منشورات إ. ي. بريل، لايدن ١٩٦٩، ص ١٠٥).

الفلسفي والديني أكثر مما في اليونانية واللاتينية والجرمانية مجتمعة»<sup>(١٤٧)</sup>.

والواقع أنه حتى أشد مؤرخي الفلسفة انتصاراً للفلسفة اليونانية، وأرسلهم اعتقاداً بأن «ما من شيء يتحرك في هذا الكون إلا وهو يوناني في أصله»، عنيًا شارل فرنر مؤلف «الفلسفة اليونانية»، لا يملك إلا أن يقر، في أعقاب هيجل - أستاذه - أن «الشعب الوحيد في العصور القديمة الذي كانت له، إلى جانب الإغريق، فلسفة هو الشعب الهندوسي»<sup>(١٤٨)</sup>. ولكن إذا كان المؤرخ الهيجلي للفلسفة اليونانية لا يملك نفسه عن أن يضيف، كما تقضي قواعد المركزية اللائحة، أن «فلسفة الهند لاهوت أكثر منها فلسفة حقيقية»، فإن مؤرخ المنطق الكبير الذي كانه الكسندر ماكوفلسكي، الذي عمل زهاء عشرين عاماً في إعداد كتابه «تاريخ المنطق» الصادر بالروسية عام ١٩٦٧، لا يؤكد فقط وجود فلسفة هندية، حتى بالمعنى اليوناني للكلمة، بل كذلك وجود منطق هندي لا يقل أصالة و«عقلانية» عن المنطق الأرسطي، كما لا يقل عنه قابلية للتعريف بأنه «علم الفكر» و«علم قوانين العقل» و«علم نظرية المعرفة». يقول في مطلع الفصل الأول الذي خصصه من كتابه لتاريخ الفلسفة والمنطق في الهند وضمه - بالإضافة إلى مساهمته الخاصة - حصيلة دراسات «المستعدين» الحديثين حول تاريخ العقل في الجناح الهندي من العالم القديم: «إن الفلسفة، كمضمار مستقل للمعرفة، قد ظهرت في الهند في القرن السادس قبل الميلاد، عندما لم يعد في مقدور التفسير الديني المحض للعالم أن يلبي متطلبات المعرفة العلمية الوليدة»<sup>(١٤٩)</sup>.

ويدون الدخول في سجال حول الأسبقيات الزمنية، فإن عميد المستعدين المعاصرين آرثر باشام يذهب هو الآخر إلى القول بـ «تبكير» الفلسفة اليونانية: «إن كتب اليونانيين الأولى وكتابات البوذية والجانية تعود جميعها إلى حقبة القرنين السابع والسادس ق.م. وهي تشهد على صياغة ووجود وفرة هائلة من النظريات والفرضيات حول أصول الكون وطبيعة النفس ومشكلات أخرى مشابهة... والحق أنه في هند القرنين السابع والسادس ق.م نكتشف وجود حياة عقلية لا تقل

(١٤٧) ول ديورانت: قصة الحضارة، المجلد ١، الجزء ٣، ترجمة زكي نجيب محمود، طبعة مصورة، دار الجيل، بيروت بلا تاريخ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(١٤٨) شارل فرنر: الفلسفة اليونانية La philosophie grecque، منشورات بابلو، باريس ١٩٧٢، ص ٧، أما صاحب القول الذي ترد أسس كل حركة في الكون إلى اليونان نهر المستعدين النمساوي المشهور ثيودور غومبرز، مؤلف «مفكري الإغريق».

(١٤٩) أ. ماكوفلسكي: تاريخ المنطق، مصدر آف الذكر، ص ١٥.

عنقواناً و غزارة نتاج عن الغابة يعد موسم الامطار»<sup>(١٥٠)</sup>.

إذن فالفلسفة الهندية قد رأت النور في شبه توافقت مع الفلسفة اليونانية، أو يسبق زمني لا يتعدى قرناً أو نصف قرن. وليس هذا هو وجه التوازي الوحيد بين الفلسفتين. فكما دشن ظهور الفلسفة في إيونيا بداية صراع اللوغوس ضد الميترس، كذلك فقد مثلت بداية الفلسفة في الهند محاولة للاستعاضة عن التفسير الديني للعالم بتفسير «علمي». بل أكثر من ذلك: فكما تلبست بداية الفلسفة الايونية، مع الفلاسفة الملطيين، طابعاً «طبيعياً»، كذلك فإن أول مدرسة فلسفية رأت النور في الهند كانت ذات منزع طبيعي ومادي «ساذج». وكما ان الفلاسفة الملطيين الاوائل، في عملية قلبهم السؤال الديني عن كيفية خلق العالم الى سؤال فلسفي عن هوية العناصر التي يتألف منها العالم، ردوا كل ما في الطبيعة الى مبدأ واحد تمثل تارة بالماء وطوراً بالهواء وتارة ثالثة بالنار أو التراب، قبل أن يأتي انباذلس ليصوغ نظرية العناصر الاربعة التي سيفرضها فيما بعد افلاطون وأرسطو على البشرية اللاحقة قاطبة، كذلك فإن مؤسسي المدرسة الفلسفية المادية الأولى في الهند القديمة، برهسباتي وتلميذه شرفاكا، أحدثا انقلاباً عمائلاً في السؤال المعرفي وردا كل ما في الطبيعة الى عناصر اربعة: التراب والماء والهواء والنار. وكما سيفياف افلاطون وأرسطو الى هذه العناصر عنصراً خامساً يتمثل بالاثير الذي هو مادة السماء، كذلك فإن مدرسة السامكيا، التي أسسها في طور لاحق الحكيم كابيلا، ستقول بعناصر مادية وغير عضوية خمسة تتمثل بالتراب والماء والنار والهواء والاثير. بل كما ان أرسطو - ومن بعده ابن رشد - قال بمادة أولية سبقت تكوين العالم، كذلك فإن أتباع المدرسة السامكية المتأخرة زمنياً سيقولون بمادة أولية متجانسة وعديمة الشكل ولا متناهية لم يخلقها أحد ومنها تخلق كل شيء: الزمان والمكان، والعناصر اللاعضوية الخمسة، وأجناس النبات والحيوان. وكما أن انكساغوراس الأقلازوماني «طرد الإلهي من الطبيعة وسدد ضربة قاصمة الى الديانة الشعبية»<sup>(١٥١)</sup>، كذلك فإن مدرسة شرفاكا كانت تنكر عالم الغيب وتعتبر كتب الفيدا المقدسة من اختراع الممخوقين، وتروى في الأضاحي والقرايين حيلاً احتلتها الكهنة الدجالون لجني فوائد مادية منها. ويدورها كانت مدرسة لوكاياتا العقلانية تنكر

(١٥٠) آ. باشام: حضارة الهند القديمة، مصدر آنف الذكر، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(١٥١) البير ريتو: تاريخ الفلسفة Histoire de la philosophie، المجلد الأول، المنشورات الجامعية

الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٠، ص ٨٠.

## التوظيف المركزي للإنثى لنظرية العقل

وجود عالم الغيب وتقول بأنه «مادام لا وجود لا للفردوس، ولا للخلاص، ولا حياة النفس في ما وراء هذا العالم»، فليس للإنسان أن يولي اهتماماً إلا للشؤون الأرضية. وكانت المدرستان كلتاهما، شرقاكا ولوكاياتا، تعتقدان في نظرية المعرفة المذهب الحسي وتقتربان في النظرية الأخلاقية من مواقع الابقورية والقائلين بمذهب اللذة: «تتمتع ما دمت تحيا! فعندما يصير الجسد الى رماد، فلا عودة لك!».

على ان نقطة اللقاء الكبرى بين الفلسفة اليونانية والفلسفة الهندية كانت حول مذهب الذرة. فقد طورت مدرستا الفيسيشيكا والنيايا «العقلانيتان» و«الماديتان» مذهباً في الذرة قريباً غاية القرب من مذهب لويقيبيوس وديموقريطس. فالمدرسة الأولى، التي لقب مؤسسها باسم «كانادا» أي «أكل الذرات»، كانت ترى ان العناصر الأزلية والثابتة التي يتألف منها كل ما هو موجود إنما هي تلك الاجزاء غير القابلة لأن تنجزاً من المادة، والتي هي «الذرات» المتشابهة كلها فيما بينها بشكلها المستديرة، وان اختلفت اختلافاً نوعياً في جوهرها: ذرات التراب التي تعطي الرائحة، وذرات الماء التي تعطي الطعم، وذرات النار التي تعطي اللون، وذرات الهواء التي تجعل الاشياء ملموسة. ولا تقول مدرسة الفيسيشيكا، مثلها تماماً مثل مدرسة ديموقريطس، بأية مرجعية إلهية. فالذرات أزلية، ولها قوى محركة تحركها. ومن تصادم الذرات تتألف أجسام مركبة وزائلة. والعالم يتنق دورياً من الذرات، ثم يفجر دورياً ايضاً ويتحلل الى ذرات. ويقول مؤسس مدرسة النيايا، غوتاما، هو ايضاً، بمبدأ أول للعالم يتمثل بالذرات الأزلية التي لا تقبل انقساماً ولا تقع تحت لمس أو نظور. ولكن بالاضافة الى الذرات، هناك ايضاً النفوس التي هي لها بمثابة قوى محركة. ولئن يكن أتباع المدرسة الاولى قد ركزوا اهتمامهم العلمي على فلسفة الطبيعة، فإن أتباع المدرسة الثانية قد ركزوه على نظرية المعرفة والمنطق. وقد أقاموا هذه النظرية على أساس مادي، اذ رأوا في الاحساسات، التي هي من فعل العالم الخارجي في حواسنا، مصدر كل معرفة. ومن هنا فقد اتخذوا موقفاً نقدياً من مذهب الفيدا. فهذه الكلمة لا تستطيع أن تشهد حتى على حقيقة ذاتها، فكيف لها ان تشهد على الحقيقة بما هي كذلك؟ فالفيدا مذهب ديني، وكل مذهب ديني لا يقيم سلطته إلا على توكيد لفظي محض، أي على وهم وخيال.

ولئن جاءت هذه النزعة الإلحادية لتمثل ذروة التلاقي بين الذريين الهنود من أتباع غوتاما والذريين اليونانيين من أتباع ديموقريطس، فإنما ابتداء ايضاً من تلك

الذروة تأخذ مصائر كل من الفلسفة الهندية والفلسفة اليونانية بالتفارق<sup>(١٥٢)</sup>.

آية ذلك أنه على حين قيض للفلسفة اليونانية أن تعمل في استقلال عن الدين وإن تسجل، من خلال نقد لنزعة التشبيهية وشبه الإحيائية للديانة الشعبية، انتصارات باهرة - وإن غير دائمة - للوغوس على الميتوس، فإن ما شهدته ساحة الفلسفة الهندية، بعد الاختراقات الباهرة أيضاً للنزعة العقلانية في البداية، هو على العكس انحسار لمدى «اللوغوس» أمام ضغط «الميتوس»، إذا جاز لنا نقل هذين المفهومين من معجم اليونانية الى معجم السنسكريتية.

فابتداء من القرن الاول ق.م، ومع تأسيس مذهب اليوغا على يد باتنجالي، عادت نظرية المعرفة الطبيعية لتتلون بلون التأليه الديني والصوفي. وكلمة «يوغا» تعني بالأساس «توتر» و«تركيز». والهدف الاسمى لمذهب اليوغا هو الوصول الى حالة من التوتر الروحي تتيح لممارسها ان يفك ارتباطه كلياً بالعالم الخارجي وان يركز وعيه كله على ذاته. وقد طورت مدرسة اليوغا منظومة متكاملة من التمارين التي تتيح الوصول الى تلك الحالة من التجرد التام. وانطلاقاً من موقع مثالي وروحاني تدعو مدرسة اليوغا الى الزهد والتسك. وتقع الخدس الصوفي، كوسيلة لخلاص النفس، فوق المعرفة العقلية<sup>(١٥٣)</sup>.

وبالتوازي مع اليوغا تطور مذهب الميماسا ومذهب الفيدانتا كإيديولوجيتين دينيتين لطبقة البراهمانيين. وقد حصرت هاتان المدرستان دور النظر العقلي بتفسير محتوى كتب الفيدا المقدسة وتحويلها الى مذهب متكامل من خلال إعطائها أساساً نظرياً وتأويلاً منطقياً. وقد جاء التطور اللاحق لمدرسة الفيدانتا ليصبغها، مع شنكرا في القرن الثامن للميلاد، بصيغة المثالية الفلسفية المطلقة. فالمعرفة التجريبية هي لا معرفة، والعالم الحسي وهم، سواء منه العالم الخارجي أو العالم الداخلي للإنسان.

(١٥٢) هل حدث تاريخياً ارتشاح، تأثير وتأثر، بين الفلاسفتين، ولا سيما فيما يتصل بالمذهب الدرّي؟ اننا لا نملك الأهلية للاجابة، ولكننا سنلاحظ أنه إذا كان حدث تفاعل من هذا القبيل - وهو ما ترجحه الأبحاث التي ما زالت جارية منذ نحو قرن من الزمن - فلا بد ان يكون باتجاه اليونان من الهند، لا باتجاه الهند من اليونان، أولاً بحكم القدم التاريخي للمدرسة الزرية الهندية، وثانياً لأن الاغريق، كشعب بحري، كانوا هم - لا الهنود - الذين يخرجون الى العالم، وثالثاً لأن مأثوراً يونانياً تعود أبوته الى ارسطو في كتابه المفقود عن «السحر»، وروايته الى ديوجانس اللايرتي، يؤكد ان ديموفريثس أخذ مذهبه عن حكماء الهند.

(١٥٣) تاريخ المطلق، ص ١٩. وعلى هذا المصدر سيكون اعتمادنا في كل الفقرة التالية.

التوظيف المركزي الإنساني لنظرية العقل

والواقع الوحيد هو البراهمان، الروح الأوجد الأبدى. وجوده محض فكر، وهو لا يقبل القسمة، ولا يحتل أي وصف: فهو محض «لا»، ولا مقول يمكن أن يقال عليه إلا بالصمت. وليس للعقل من منفذ إلى ماهيته، بل السبيل الوحيد إلى معرفته هو الوحي.

وبدون أي حصر للمذاهب الفلسفية الهندية التي قدرها بعض المؤرخين بستة عشر مذهباً، سنلاحظ أن الصراع فيما بين هذه المذاهب، وكذلك بينها وبين المذاهب الدينية مثل الفيدية والبوذية، قد أدى منذ وقت مبكر إلى تطور خارق للمألوف للمنطق ولنظرية المعرفة. وفي بادئ الأمر كان المنطق يؤلف، ولا سيما عند العلماء البوذيين، جزءاً من الفلسفة. ومدرسة النيايا هي أول من أفرد في فرع مستقل. وإنما في القرن الخامس للميلاد، وعلى يد ديناغا، زعيم مدرسة «المنطقة» البوذيين، استكمل المنطق الهندي قوامه النظري وأخذ شكل منظومة من القواعد المنهجية. وقد اقترن تطور المنطق بتطور نظرية المعرفة. فالبوذية والحايانية والقيسنيشيك ما كانت تسلم إلا بمعياري المعرفة: الاحساس والاستدلال. وأضافت مدرسة السامكيا إليهما معياراً ثالثاً هو «البيان الصحيح». وأضافت مدرسة النيايا معياراً رابعاً: «المقارنة». واهتدى الميماسيون إلى معيار خامس وسادس: «الفرض المقبول» و«اللاوجود». وبالمقابل كانت مدرسة الفيدانتا ترفض جميع معايير المعرفة هذه ولا تعترف بغير الكتب المقدسة والآثار التقليدية مصدرها لها. وقد بات من عادة المدارس الفلسفية الهندية، في مجادلاتها فيما بينها، أن تبدأ عرض مذاهبها بمقدمة في المنطق من حيث هو «نظرية معايير الفكر». وقد أعطى الفلاسفة الهنود لاستدلالاتهم البرهانية في بداية الأمر شكل قياس - لا يتردد ماكوفلسكي في استعمال تعبير «سيلوجسموس هندي» - مؤلف من ست قضايا. وما لبث غوتاما، مؤسس مدرسة النيايا، أن رده إلى قياس خماسي: أولاً - الدعوى، ثانياً - العلة، ثالثاً - المثل، رابعاً - التطبيق، خامساً - النتيجة. والواقع أن مدرسة النيايا تستمد اسمها نفسها من مقولة منطقية: فـ «النيايا» تعني «القاعدة» أو «المعيار». وإذا رجعنا إلى المثال التقليدي الذي تتداوله كتب المنطق الهندية، وهو مثال النار والدخان، كمقاييس لمثال الإنسان وسقراط في المنطق اليوناني، أمكن لنا أن نصوغ القياس الخماسي لمدرسة النيايا على النحو التالي:

أولاً - الدعوى أو القضية الموجبة: «يوجد في الجبل نار».

ثانياً - العلة: «لأنه يوجد في الجبل دخان».



ثالثاً - المثل: «حيثما يوجد دخان توجد نار، كما في المطبخ مثلاً».

رابعاً - التطبيق على الحالة المستجدة: «في هذا الجبل يوجد دخان».

خامساً - النتيجة: «في هذا الجبل توجد بالتالي نار، والمسافر لا يخطئ بالتالي إذا ما استنتج، من الدخان الذي يتصاعد من الجبل، أنه سيصادف في هذا الجبل ناراً، وبالتالي انساناً».

وكما يلاحظ ماكوفلسكي، فإن الحد الثالث في هذا القياس يناظر المقدمة الكبرى في القياس الأرسطي، والحد الثاني والرابع يناظران مقدمته الصغرى، والحد الأول والخامس يناظران نتيجته. والفارق الأساسي بين نظرية القياس الأرسطية ونظرية مدرسة النيايا أن الأولى تضمنية تدرج الخاص في العام، بينما يقوم القياس الهندي على نظرية «اللزوم». فالدخان في المثال هو الدليل (لنظام)، والنار هي حامل الدليل (لنغن). وبين الدخان والنار، بين الدليل وحامل الدليل، ثمة علاقة لزوم. فالدليل هو «اللزوم»، لأنه حيثما يرجد دخان توجد دوماً نار، والنار هي «اللازم». فكل حقن الدخان ملزوم عنها، ولكنها هي نفسها ليست ملزومة عنه دوماً، إذ توجد أيضاً نار بلا دخان. فحقن النار أوسع من حقن الدخان. ويترتب على ذلك أن الدليل أضيق نطاقاً من حامل الدليل.

«وبصدد هذه النقطة تختلف نظرية المنطق الهندي عن مذهب أرسطو ومتابعيه. فالدليل في المنطق الأرسطي مفهوم أوسع وأعم من حامله (مثلاً: «الحصان حيوان ثديي»). أما في المنطق الهندي فالأمر خلاف ذلك: فالحصان متعقل لا على أنه حامل الدليل «حيوان ثديي»، بل على أنه الدليل الذي يلزم عنه أن ما أمامنا هو حيوان ثديي»<sup>(١٥٤)</sup>.

وأقدم مخطوطة معروفة لمنطق النيايا مجموعة فوتاما في ٥٣٨ سوترا في خمسة كتب. والمحور الذي تدور عليه هذه الكتب عرضاً وشرحاً نظرية المقولات الرئيسية التسع ونظرية المقولات التكميلية السبع. وهذه المقولات الست عشرة ليست تحديدات وصفات للأشياء والموجودات الواقعية كما لدى أرسطو، ولا قوالب للذهن أو للملكة الفهم كما لدى كانط، بل هي أصول وقواعد لفن الجدل والمناظرة وإقحام الخصم وبيان مغالطاته، وهو الفن الذي كان موضع اعتبار عظيم في

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

التقاليد الثقافية الهندية القديمة نظراً للكثرة الكثيرة من المدارس الفلسفية والمذاهب الدينية المتواجدة. وكما درجت عادة المدرسة المشائية على تسبيق عرض نظرياتها الفلسفية بالمنطق بوصفه أداة الفكر، كذلك فقد قدمت مدرسة النيايا نظريتها في وسائل المعرفة على عرض تصورهما الفلسفي الرئيسي. فانطلاقاً من أن «المعرفة غير القابلة للدحض هي تلك التي تتولد من تماس الحواس مع الأشياء» كما تقول السوترا الأولى، أي انطلاقاً من معطيات الإدراك الحسي، وزع أتباع مدرسة النيايا الاستدلالات المنطقية إلى ثلاثة أشكال:

١ - قياس اللاحق بدءاً من السابق، أي المعلوم بدءاً من العلة (كأن يُستنتج احتمال هطول المطر من تراكم السحب).

٢ - قياس السابق انطلاقاً من اللاحق، أي العلة انطلاقاً من المعلوم (كأن يُستنتج من كثرة ماء السيل كون المطر قد هطل في الجبال).

٣ - قياس الشبه أو المماثلة، وذلك حين يُدرك شيء ما في حالة ثانية بمثل الكيفية التي يدرك بها في حالة أولى، مما يسمح بالاستنتاج بأن الحالة الثانية يصدق عليها ما يصدق على الأولى.

وقد حذت السوترا ١٦ قياس المماثلة على النحو التالي: «المماثلة هي البرهنة على المشبه انطلاقاً من مشابهته للمعلوم». والواقع أن كل قياس يرتد في نظر مدرسة النيايا إلى استدلال بالمماثلة (وذلك كان أيضاً في القرن التاسع عشر رأي جون ستيوارت مل)<sup>(١٥٥)</sup>. فقد كان غوتاما، مؤسس المدرسة، يقول إن العلة في الاستدلال تبرهن على ما ينبغي البرهان عليه بإبانتها عن مشابهته أو مخالفته للمثل.

وان تكن نظرية غوتاما في القياس الخماسي قد هيمنت على المنطق الهندي بأسره، فقد استبعد تيار آخر من المنطق الهندي حدين من حدود القياس الخماسي ليرده إلى ثلاثة. وقد تمثل هذا التيار بالبوذيين الذين نقدوا خماسية القياس التقليدي على أساس وجود رابطة باطنة غير قابلة للفصم بين الحدين الأكبر والأوسط، ولهذا كان القياس القائل «بوجود نار في الجبل لوجود دخان فيه» قابلاً للاستغناء في رأيهم، عن الثل: «كما في المطبخ». فالحد الأوسط كافٍ بذاته للبرهان على

---

(١٥٥) كان ابن تيمية، العدو الكبير للمنطق الأرسطي، يخص هو الآخر، كما سنرى، قياس المماثلة (أو التمثيل في اصطلاحه) باعتباره عظيم.

القضية. وقد كان البوذي فاسو بانذو أول من قال بنظرية القياس الثلاثي الحدود، وهي النظرية التي تبنتها بوجه خاص مدرستا الميماسا والفيدانتا. بل إن كبير المناطقة البوذيين، ذرماكرتي، الملقب بأرسطو الهند، ذهب في القرن لسابع للميلاد إلى أن القياس لا يلزمه أكثر من حدين نظراً إلى أن النتيجة مضمر عنها في المقدمتين، ولا حاجة بالتالي إلى التصريح بها لفظاً. فعندما نقول: «حيثما لا نار لا دخان»، وفي الموضع الفلاني دخان»، فلا حاجة بنا إلى النطق بالنتيجة: «إذن في الموضع الفلاني نار»<sup>(١٥٦)</sup>. وعناوين مؤلفات ذرماكرتي تنطق بحد ذاتها بمدى مساهمته في تطوير نظرية المعرفة وفي ترقية المنطق إلى علم قائم بذاته ومستقل عن الميتافيزيقا. فعلاوة على «أرجوزته» المشهورة التي نظمها شرحاً لكتاب «مصادر المعرفة»، المؤلف الرئيس لديناغا المؤسس الفعلي للمنطق البوذي، ألف العناوين التالية: «في يقين المعرفة»، «قليل من المنطق»، «الوجيز في العلة المنطقية»، «بحث في الرابطة المنطقية»، «دستور المجادلات العلمية»، «شرح الاختلاف في تركيب التصورات». ويتوزع منطق ذرماكرتي إلى أربعة أقسام: أولاً - نظرية الإدراك، ثانياً - الاستدلال «للذات»، ثالثاً - الاستدلال «للآخرين»، رابعاً - الأغاليط المنطقية. وفي كتابه «قليل من المنطق» رد أنماط المعرفة الصحيحة إلى مبدئين: الإدراك والاستدلال. فأى سبيل آخر للمعرفة لا يفضي إلى نتائج يقينية. والمعرفة يقينية هي تلك التي لا تناقضها التجربة. والمعرفة التي تقود الإنسان إلى تحقيق أهدافه العملية هي وحدها الصحيحة. ومن هنا يتعين هدف المنطق: التحري عن المعرفة الصحيحة عن طريق دحض الآراء الغالطة. والقضية التي يتطرق منها منطق ذرماكرتي هي أنه لا يمكن أن يكون هناك شيء يتمتع بصفة الوجود وعدم الوجود معاً. والإدراك هو دوماً إدراك لشيء. ولكن مثل هذا الإدراك قد يكون مطابقاً أو غير مطابق، صحيحاً وواضحاً أو وهمياً ومحرّفاً. ثم إن الإدراك الحسي هو غير الفكر المحض. فموضوع الإدراك هو المفرد والجزئي. ووعينا هو الذي يركّب الاحساسات الجزئية في وحدة كلية. وبخلاف الإدراك، فإن التصورات العامة هي التي تؤلف موضوع الفكر. وأداة الفكر هي الاستدلال. والاستدلال يكون إما برسم الذات، وإما برسم الآخرين. فالاستدلال للذات هو ذاك الذي بواسطته تتصور الذات المفكرة شيئاً. والاستدلال للآخرين هو ذاك الذي يتم بواسطته إيصال شيء ما إلى الغير. وماهية

(١٥٦) ذلك كان أيضاً، في الثقافة العربية الإسلامية، موقف بعض لأصوليين، فعندهم أن كل مسكر حرام، والخمر مسكر، وكفى.

الاستدلال للآخرين تكمن في التعبير اللفظي عن الفكر.

وكما يدين المنطق الأرسطي يدين غير قليل لفن الخطابة والجدل، بل كما قرن أرسطو في المنطق بين «التحليلات» (أي القياس والبرهان) وبين «المواضع» (أي الخطاب والجمهور المخاطب)، كذلك فقد ارتبطت نظريات المنطق الهندي من البداية ارتباطاً وثيقاً بالخطابة وبالمجادلات الفلسفية التي كانت تدور بين ممثلي مختلف المدارس والتيارات. والرسائل الكثيرة التي كتبت في أصول تسيير المناظرات أغنت المعطيات المترامية حول علم نفس الفكر. وكما يتوزع الخطاب في النظرية المنطقية اليونانية إلى برهاني وجدلي وخطابي ومغالطي، كذلك قسم الاصوليون الهنود الخطاب إلى ستة أنماط: أولاً - الخطاب في ذاته، ثانياً - الخطاب الفني المتمتع بالاستماع إليه، ثالثاً - الخطاب الجدلي الذي يتواجه فيه خصمان متناظران، رابعاً - الخطاب الفاسد الذي يعرض نظرية غالطة، خامساً - الخطاب الصحيح أو المبين الذي يطابق المذهب الحق ويتوخى أن ينقل إلى الجمهور العلم الحق، سادساً - الخطاب المذهبي أي الذي يعرض المذهب الحق في أصوله.

والنمطان الأولان من الخطاب يمكن أن يكونا جديدين أو رديئين، والنمطان الثانيان هما دوماً رديئان ويتعين نبذهما، والنمطان الاخيران هما دوماً جيدان، وهما اللذان يتعين بالتالي استخدامهما.

ثم ان الخطاب يتعين شكلاً ومحتوى بـ «مواضعه». أي بالجمهور الذي يخاطبه. فهو قد يلقي: أولاً - أمام ملك؛ ثانياً - أمام القادة؛ ثالثاً - أمام جمهور واسع؛ رابعاً - أمام العارفين بالمذهب؛ خامساً - أمام البرهمنين؛ سادساً - أمام الذين يطيب لهم الاستماع إلى المذهب الحق.

ولا يتسع المجال هنا للدخول في مزيد من التفاصيل، ولا لتعداد المزيد من النظريات والتيارات المنطقية الهندية. وانما يكفينا أن نلاحظ مع آرثر باشام أن «المنطق الهندي الذي كان تابعاً، مثله مثل الاستمولوجيا، للمذاهب الدينية نزع رويداً رويداً إلى الانعتاق ليصير مع آخر معلمي مدرسة النيبايا والنافايانا ابتداء من القرن الثالث عشر علماً للعقل المحض»<sup>(١٥٧)</sup>. وإلى مثل هذا الرأي يذهب مؤرخ آخر للفلسفة الهندية بتوكيده أن «المنطق الهندي سيققد في وقت متأخر، وابتداء من

(١٥٧) حضارة الهند القديمة، ص ٣٣٩.

القرن الثاني عشر للميلاد، قوامه الميتافيزيقي... وسيكتسب مدّك فصاعداً تخصصاً يميزه عن الميتافيزيقا، لأنه سيصرف النظر عن مضمون الفكر ليستخلص قوانينه الشكلية. وسيفقد نفسه بصورة رئيسية على دراسة وسائل المعرفة والتعريف... وهذا الاتحاد للمنطق الهندي بالشكلانية وحدها سيتيح له، من خلال تجرده من مظاهره الميتافيزيقية، ان يتكيف مع مختلف صنوف النظر أياً ما يكن المذهب الذي تصدر عنه<sup>(١٥٨)</sup>. وهذه «الشكلنة» التي آكل اليها المنطق الهندي، بما أهله لخدمة «اللاهوت» البوذي بمختلف مدارسه ومذاهبه، تذكرونا الى حد مدهش بالمصير الذي آل اليه المنطق اليوناني في التراث العربي الإسلامي عندما رأى فيه الخزالي أداة عملية قابلة للفصل عن الفلسفة وللتوظيف في خدمة الممارسة الفقهية، وعندما حامى ابن رشد بدوره عن مبدأ الاستعانة الإجرائية به كآلة محايدة، حتى وان يكن من اختراع الغير ممن «نظر في هذه الاشياء من القدماء قبل ملة الاسلام»، «سواء كان ذلك الغير مشاركاً لنا أو غير مشارك في الملة» لأن منزلة المنطق من النظر «منزلة الآلات من العمل»، علماً بأن «الآلة التي تصح بها التذكية ليس يعتبر في صحة التذكية بها كونها آلة لمشارك لك في الملة أو غير مشارك»<sup>(١٥٩)</sup>.

وليس هذا هو وجه الشبه الوحيد بين المصائر البوذية للمنطق السنسكريتي والمصائر الاسلامية للمنطق الاغريقي. بل سنستطيع أيضاً أن نلاحظ أنه كما وجد في الثقافة العربية الاسلامية خصوم الأداء و«منطقيون» للمنطق من امثال ابن تيمية والسيوطي، أو لقياس الشبه وحده دون باقي المنطق مثل ابن حزم، كذلك فإن بعض المدارس الفلسفية الهندية، مثل مدرسة شرفاكا، رفضت صلاحة الأقيسة المنطقية، وأبت ان تساري في درجة اليقين المعرفي بين الادراك الحسي أو التجريبي وبين الاستدلال العقلي. فالمنطق يقوم على فرض وجود رابطة عامة ولازمة ودائمة بين الحدين الاوسط والاكبر (الرابعة بين الدخان والنار مثلاً). والحال أنه لا يمكن التسليم بوجود مثل هذه الرابطة إلا اذا استقرأنا جميع الحالات التي يوجد فيها دخان ونار. والحال أيضاً أنه يتعذر استقراء جميع هذه الحالات في الحاضر، وكم بالأحرى في الماضي والمستقبل. ولهذا لا يجوز لنا أن نوكد وجود مثل تلك الرابطة العامة واللازمة والدائمة بين الحدين. واذا كان يتعذر إثبات تلك الرابطة على أساس

(١٥٨) جان بوليه فريسييه: الفلسفة الهنلية *la philosophie indienne*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦١، ص ١٠٠.

(١٥٩) ابن رشد: *فصل المقال*، مصدر آف الفكر، ص ٢٦.

التوظيف المركزي الإثني لنظرية العقل

الادراك، فإنه يتعذر أكثر بعد استنتاجها بالقياس، لأن صلاحية كل قياس تقوم أصلاً على افتراض وجود تلك العلاقة. وغاماً مثل ابن حزم، فإن مدرسة شرفاكا، ذات النزعة الحسية والتجريبية، لم تنكر الاطراد والنظامية في الطبيعة، ولكنها شككت في إمكانية تقرير يقيني للرابطة العلية، وأثارت أسئلة حول طبيعة القضايا العامة التي تفيد كمقدمات في الاستدلالات الاستنتاجية<sup>(١٦٠)</sup>.

وأياً ما يكن من أمر، فإن هذا العرض الذي اضطررنا الى وضعه بين يدي القارئ والذي قد يبدو مطولاً - وإن يكن في الواقع مكثفاً وانتقائياً - لتاريخ الفلسفة والمنطق الهنديين لا يدع مجالاً للشك في ان الهنود، فلاسفة ومناطق، قد مارسوا هم ايضاً، وعلى طريقتهم، «التفكير في العقل»، وصاغوا إشكاليات أساسية حول ماهية الواقع والفكر وحول العلاقة بينهما، وبنوا نظرية في المعرفة أو أسهموا في تطوير إشكالياتها العامة من خلال الأسئلة الأساسية التي أثاروها حول مصادر المعرفة من إحساسات وتمثيلات ومفاهيم وأحكام واستدلالات، بالإضافة طبعاً الى «الحجج القاهرة» أي النقلية.

وكما يلاحظ ماكوفلسكي، فإن «تاريخ المنطق» يخص الهنود القدامى بمثل ما يخص به الاغريق القدامى من سبق الى صياغة النظريات المنطقية - وإن يكن منطق أرسطو قد جرى تشله لاحقاً في اوروبا الغربية والشرقية والشرق الاوسط، فإن المنطق الهندي قد انتشر في الصين واليابان والتيب ومنغوليا وسيلان واندونيسيا<sup>(١٦١)</sup>.

وهذا معناه، بصريح العبارة، أن المنطق الهندي أصل بقدر ما أن المنطق اليوناني أصل. ويصرف النظر عن كل مصائر تاريخية لاحقة، فإن الاصل لا يلغي الاصل<sup>(١٦٢)</sup>.

---

(١٦٠) عند هذا الحد تتوقف «المحاولة» في رفض قياس العلة بين ابن حزم ومدرسة شرفاكا. فابن حزم كان يقول بمقدمات أولية «مسلمة بإطلاق» هي النص المقدس (من كتاب الله وسنة رسوله حصرأ)، بينما رفضت مدرسة شرفاكا، كما رأينا، الاعتراف بحجية كتب الغبلة المقدسة وانكرت أصلاً عالم الغيب.

(١٦١) تاريخ المنطق، ص ١٤. وبالنسبة، إن ترجمات لمؤلفات دياغا، مؤسس المنطق البوذي، ظهرت في الصين والتبت منذ القرن السابع للميلاد.

(١٦٢) لا تثير هنا مشكلة التأثيرات المتبادلة. فمن الثابت تاريخياً أن منطقاً هندياً واحداً، هو اكونادا من مدرسة الثيايا، كان يعرف أرسطو، كما لا يستبعد ان يكون الرواقيون، الذين حاولوا تطوير منطق=

ولإذ يحكم الجاهري على الأصل الهندي بالاعدام ولا يضع من بداية - ومن خاية - .  
أخرى لتاريخ العقل سوى العقل اليوناني «الكوني»، فإنه يقترب بحق الواقع  
التاريخي خطيئة مثلثة .

فهو يحذف أولاً بجرة قلم واحدة ألفي سنة من تاريخ الفلسفة والمنطق في الهند،  
وتراثاً متراكماً في «التفكير في العقل» لا يصمد للمقارنة معه، من وجهة النظر  
الكمية على الأقل، التراث الفلسفي المكتوب باللغات اليونانية والعربية واللاتينية  
مجتمعة (١٦٣) .

وهو يسقط ثانياً من اعتباره الحقيقة التاريخية الأساسية التالية، وهي أنه إذا لم  
يقيض «للعقل الهندي»، خلافاً «للعقل اليوناني»، أن يتلبس شكل عقل «كوني»،  
فما ذلك لاعتبارات نظرية أو إستراتيجية، بل لأسباب تاريخية بالأحرى. فلو لا  
الحدائث الأوروبية التي فرضت بقدر أو بآخر، انطلاقاً من الجذر اليوناني أو  
بالانتساب إليه، نمط معقوليته على العالم بأسره، لكان العقل اليوناني بقي في  
أغلب الظن عقلاً يونانياً، أو في أحسن الأحوال عقلاً اقليمياً، مثله في ذلك مثل  
العقل الهندي .

وهو إذ يتعمى ثالثاً عن كون «المعجزة اليونانية» هي من صنع أوروبا الحديثة أكثر  
منها من صنع العقل اليوناني نفسه، فإنه يتعمى أيضاً، وبقدر مماثل، من أن أوروبا  
التي صنعت «المعجزة اليونانية» هي تحديداً أوروبا القرن التاسع عشر، لا أوروبا  
النصف الثاني من القرن العشرين. والحال أن القرن التاسع عشر هو بامتياز قرن  
المركزية اللاتينية الأوروبية. والحال أيضاً أن الأسطورة المركزية التي تمحورت حولها  
المركزية اللاتينية الأوروبية هي تحديداً أسطورة «العقل الكوني». ولئن فقدت هذه  
الأسطورة الكثير من رونقها في النصف الثاني من القرن العشرين، فمرّد ذلك إلى

= موانع للمنطق الارسطي، قد تأثروا بالمنطق الهندي. وإن قيل إن الهنود تعرفوا على سعة إلى الفلسفة  
اليونانية بعد فترحات الاسكندر، فإن حكمهم حتى في هذه الحال، ودوماً من منظور «التفكير في  
العقل»، يتخفى ألا يختلف عن حكم السريان والعرب والفرس واللاتين الذين انحصر دورهم  
الفلسفي بالتفريع عن الأصل اليوناني.

(١٦٣) قبل نهضة الأدب الفلسفي العالمي المعاصر، بل حتى قبل نهضة الفلسفة الأوروبية للقرون الماضية،  
لم يكن ثمة أي بلد يضاهي الهند في حجم الكتابات الفلسفية. فالفلسفات اليونانية والعربية  
واللاتينية، على سعة ما عبرت عن نفسها، لم تحلّف لنا وثائق مكتوبة بمثل تلك الوفرة (جان  
فيلوزا: فلسفة الهند philosophie de l'Inde، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية،  
باريس ١٩٧٨، ص ٥ .

تحول عقل الحدائنة الأوروبية نفسه، تحت ضغط أزماته ونحت ضغط تقدم العلم والمعرفة العلمية، الى عقل نقدي، عقل يضع نفسه في محاكمة أمام نفسه، ويبعد النظر في مقولاته ومفاهيمه، ويعاود، من خلال اكتشاف العقول الحضارية الأخرى واستمماجها، اكتشاف مشروطيته التاريخية، وكذلك المشروطة التاريخية - والجغرافية، وربما أيضاً اللغوية - للعقل اليوناني الذي ما كان يترجم في نهاية المطاف - ولو بصورة بدیعة - إلا عن نظام سكوني للكون فقد كل مصداقية له منذ ان انهار، تحت ضغط كشف العلم الحديث وتفكيك بنية الذرة، مفهوم المادة نفسه ليحل محله مفهوم أكثر دينامية بما لا يقاس: هو مفهوم الطاقة.

وانما ضدّاً على إنجازات هذا العقل النقدي يعود الجابري، من خلال إشكالية «التفكير في العقل» التفاضلية، الى تبني أطروحات المركزية الاثنية الأوروبية للقرن التاسع عشر، بعد تحويرها - كما رأينا - بما يرضي الذات العربية ويبسم جرحها الانتروبولوجي، وذلك عن طريق ممارسة مزدوجة للاهوت السلب والایجاب معاً: النقي بالنسبة الى العقول الحضارية الأخرى «السوداء» أو «الصقراء»، والإثبات بالنسبة الى عقل الذات العربية الذي يتم تعميده «مشاركاً في الجوهر»، على حد التعبير الأثير لدى اللاهوتيين المسيحيين، للعقل الكوني اليوناني - الأوروبي «الأبيض».

واذا كان ثمة من درس ختامي نستخلصه بعد هذا العرض المدرسي الذي قدمناه، شبه مضطرين، عن دور العقل الهندي في تاريخ العقل، فهو ان الإشكالية التي قرأ الجابري على أساسها هذا التاريخ، وخلع بمقتضاها هالة «العائلة المقدسة» على ثالوث الحضارات التي احتكرت امتياز «التفكير في العقل»، هي إشكالية عقل تأملي في عصر ضيق فيه التطور العلمي الشقة على الوظيفة التأملية للعقل المحض ووجه العقلانية في وجهة عملية وتطبيقية، وهي إشكالية عقل ايدبولوجي لا يزال يصدر عن همّ المفاضلة والمعايرة وحكم القيمة في زمن ينشد التواضع الاستمولوجي ويعطي الأولوية في علوم الانسان لحفريات المعرفة التي تريد الوصول الى الجذور المشتركة للعقلانية البشرية دونما اتخاذ بتضاريس القشرة السطحية؛ وهي أخيراً إشكالية عقل سكولائي يسعى الى صلب التفكير في قوالب إسمتية في وقت بات فيه العقل نقدياً وأول ما يحرص عليه مروته وسيولته. ناهيك عن أنها، في تطبيقها، إشكالية عقل لا يحترم الحقيقة التاريخية أو يبني أحكامه عن جهل بها: فما من إشكالية تكذب على تاريخ الحضارات كإشكالية يقول حدها الأرسط: ان اليونانيين والعرب والاوربيين وحدهم مارسوا التفكير في العقل.





(٣)

## هجاء العقل العربي بالضدية مع العقل اليوناني

لنعترف بأدىء ذي بدء بأن عنوان هذا الفصل يجازف بأن يوردنا - والقارىء - موارد سوء التفاهم.

فكيف نبيح لأنفسنا، بعد تفكيكنا على مدى الفصل السابق لآلية ما أسميناه بالتوظيف المركزي الاثني لإشكالية التفكير في العقل، ان ننتقل هنا، وعلى نحو مباغت، للحديث عن «هجاء» للعقل العربي في مشروع الجابري؟

والواقع أننا لا نملك لوهلة أولى، وتبريراً لنقلتنا المباغتة، إلا ان نتوكل على عكاز الصورة البيانية.

فتماماً كما بات يقال في النقد الأدبي الحديث إن مؤلفاً بعينه يمارس تقنية الرواية داخل الرواية، أو المسرحية داخل المسرحية، كذلك نستطيع القول ان الجابري يمارس مركزية داخل المركزية.

ولكن ليس بمعنى أنه يمارس مركزية مزدوجة ومعززة على مثل الدائرة المتحدة في المركز مع دائرة أخرى، بل انطلاقاً من مبدأ تفارقي على مثل «الثورة في الثورة» كما يقول عنوان كتاب مشهور للكاتب الفرنسي ريجيس دوبريه.

وقد يتعين علينا أن نمضي الى أبعد من ذلك في الاستعانة بوسائل الايضاح التي يقدمها لنا علم البيان، فنقول إن المركزية التي يمارسها الجابري داخل المركزية هي أقرب ما تكون الى تلك التقنية التي يسميها البيانيون بالمدح في صورة الدم، أو بالاحرى الدم في صورة المدح.

ولمزيد من الايضاح فلنقل - بعبارة مستعارة من قاموس علم الحرب - إن الجابري

ينفذ مناورة تكتيكية بارعة.

فهو لا يتصدى لهجاء العقل العربي مباشرة ومواجهة، بل يأتيه - في شبه حصان طروادة جديد - من داخل الأسوار.

ويدهي ان المفاجأة - وقد استأمن العقل العربي لظاهر المديح واستنام - لن تأتي في هذه الحال إلا أشد نجعاً بقدر ما هي أبعد عن التوقع.

فلقد كان الظن - كل الظن - حتى الآن ان العقل العربي لم يوضع في نقطة الانتصاف المثلث بين العقل اليوناني والعقل الاوروبي الحديث، بعد طرد سائر العقول الحضارية خارج المثلث الذهبي، إلا بهدف إكسابه لآلاء العراقة والحداثة معاً، وإبرازه في حلة قشبية من استمرارية تاريخية وجغرافية يزيد بها ألماً وتفرداً كونها مؤسسة على قطيعة انتروبولوجية مع سائر الحضارات التي عجزت عن الارتقاء من ممارسة «التفكير بالعقل» الى ممارسة «التفكير في العقل». ولكن ها نحن أولاء نجد أنفسنا مدعويين على حين بختة، وقد بات حصان ظاهر المديح داخل أسوارنا، الى ان نقوم بعملية مقارنة ضدية بين العقل العربي والعقلين اليوناني والاوروبي الحديث. وعندما نقول «ضدية» فإننا نعني - ونص الجابري يعني معنا - ما نقول:

«عندما نتحدث عن «العقل العربي» أو عن «الثقافة العربية» فإننا تصدر، سواء صرحنا بذلك أم لم نصرح، عن موقف يسلم بوجود «عقل» و«ثقافة» أو «عقول» و«ثقافات» أخرى يتحدد بالمقارنة معها العقل والثقافة اللذين نتحدث عنهما. هذا شيء لا مفر منه إذ «بضدها تتميز الأشياء» كما كان يحلو لأجدادنا ان يقولوا ويكرروا القول. ودون الدخول في تفاصيل قد تجربنا بعيداً... نرى من الضروري اختصار الطريق والكشف صراحة عن «الضد» أو «الاضداد» التي سنتعين بها، من خلال المقارنة معها، في تحديد هوية «العقل العربي»، علماً بأن كلمة «ضد» هنا لا تعني التعارض والتنافر بل مجرد الاختلاف: اننا عندما نتحدث عن «العقل العربي» فنحن نميزه في الوقت نفسه عن «العقل اليوناني» و«العقل الاوروبي» الحديث»<sup>(١)</sup>.

ان الضدية، المرفوعة على هذا النحو الى مستوى المبدأ المنهجي، بل الاستمولوجي، تثير للحال عدداً من الأسئلة:

أليست الضدية على الدوام منهجاً إذقارياً؟ فما أقرر مفهوم «العلم» أو

(١) تكوين العقل العربي، ص ١٦. والشويد من الجابري.

هجاء العقل العربي

«الديموقراطية»، مثلاً، بالمضمون إذا جرى تحديد الأول بأنه نقيض «الجهل»،  
والثانية بأنها عكس «الدكتاتورية»؟

ثم أليست الضدية بالضرورة منهجاً مانوياً؟ منهجاً لا يضع «الخير» في قطب إلا  
ليضع «الشر» في قطب مقابل؟

ومن ثم أليست الضدية منهجاً معيارياً؟ منهجاً يخفي على الدوام غائية تسمينية أو  
تبخيسية؟

وبناء على هذا كله، ألا يكون مباحاً لنا ان نتحدث عن انقلاب في المركزية؟ عن  
تحول في التوظيف المركزي الاثني الى توظيف مضاد أو سالب؟

لكن ألا نكون في هذه الحال قد دللنا على سداجتنا وعى أننا أخذنا بخدعة  
«الخصان»؟ وإذا صح ذلك، فما الداعي لكتابة الفصل السابق كله والتغريب  
بالقارىء لإيقاعه في فخ السداجة عينه؟

الواقع أن «المناور» أبرع من ذلك بكثير، والدكاء الذي تُنفذ به أبعد غوراً من  
ان يكشف عن الاوراق كلها دفعة واحدة. وكل ما نستطيع ان نقوله في هذا الطور  
من عملنا النقدي التفكيكي هو أن المركزية الاثنية، التي نصرّ على التوكيد بأن كل  
مشروع الجابري لـ «نقد العقل العربي» يصدر عنها، تحتجب، تماماً كما في لعبة  
الدمية الروسية، خلف عدة اغلفة متداخلة. ومن هنا فإن التدرج في نزع الاغلفة  
واحداً واحداً يمثل ضرورة منهجية.

لكن بانتظار الوصول الى الغلاف الاخير<sup>(٢)</sup> - ونعتذر هنا مرة ثانية عن التفكير  
بالصور بدلاً من التفكير بالمفاهيم - لنعد أدراجنا الى النص الذي يدعونا فيه الجابري  
الى قراءة ضدية لما يسميه بـ «البنية الميتافيزيقية للعقل العربي».

فبالإضافة الى المسكوت عنه على صعيد الغائية المانوية، وهو وضع العقل العربي  
في موقع متوسط بين العقلين اليوناني والاروبي لتسليط النيران عليه من الطرفين،

(٢) نظراً الى ان مشروعنا هذا لـ «نقد النقد» قد يمتد الى عدة اجزاء، وحتى لا يبقى انقلاب الجابري  
«الطروادي» على العقل العربي مفاجأة بلا تفسير، فقد يكون مباحاً لنا ان نشير من الآن الى ان  
الغلاف الاخير لمركزية الجابري الاثنية يقع على مستوى التقسيم «البنيري» للعقل العربي الى عقليين  
مشرقي ومغربي وعمل اصطلاح هوية ضدية بينهما دفعاً بالعقل المشرقي نحو دائرة حضارات  
«اللاعقل» وبالعقل المغربي نحو دائرة العقلانية اليونانية - الاروپية.

ثمة مسكوت عنه إبستمولوجي: فوضع العقل العربي بين نازي هذين العقلين يخفي فرضية عمل أساسية يصدر عنها الجابري، وهي ان 'العقل اليوناني القديم والعقل الاوروبي الحديث كليهما متطابقان. فما هما 'الضد' الذي به يتحدد 'ضده' فحسب، بل هما أيضاً 'الضد' الذي بتحديد 'ضده' يحدد ذاته أيضاً. وبما ان كل ثالث هو بالضرورة المنطقية - وبحسب الدرس الأسطوي بالذات - مرفوع، فإن ضد الضد هو بالضرورة المنطقية ايضاً متطابق في الهوية.

والواقع ان الجابري نفسه، بعد عرض تحليلي أو إعادة بناء مستعجلة بالأحرى لـ 'تاريخية' العقلين: اليوناني القديم والاوروبي، ودوماً بالمضادة مع العقل العربي 'الوسيط'<sup>(٣٢)</sup>، لا يلبث أن يماهي بين العقلين في وحدة إبستمولوجية تامة، تارة باسم 'العقل اليوناني - الاوروبي' (أو 'الاغريقي - الاوروبي')، وطوراً باسم 'الفكر الغربي' (= 'اليوناني - الاوروبي')، وتارة ثالثة باسم 'الفكر اليوناني - الاوروبي' أو حتى 'الثقافة اليونانية - الاوربية'.

والحال أنه عند هذا المستوى بالتحديد تعيد المركزية الاثنية الاوربية إنتاج نفسها بقلم الجابري الذي يتبنى على هذا النحو، وبدون أية محاكمة تاريخية أو نقدية، أسطورتها الاولى والأخطر بإطلاق، الاسطورة القائلة باستمرارية غربية، تاريخية وجغرافية، بين 'العقلين' اليوناني القديم والاوروبي الحديث.

وقد كنا رأينا في الفصل السابق أن هذه الأسطورة تقوم، في شقها الأول، على استبعاد الشرق كله، القديم والوسيط، الأدنى والأقصى معاً، خارج دائرة العقل، وها نحن نراها تقوم، في شقها الثاني، على حصر لحضارة هذا العقل داخل جناح جغرافي جديد يُعمد هذه المرة باسم 'الغرب'.

ولسنا نملك الأهلية العلمية الكافية للحكم في ما اذا كان مصطلحا 'الشرق' و'الغرب' من المصطلحات المتداولة في ثقافات الشرق الأقصى الصينية - الهندية، ولكن ما نعلمه علم اليقين بالمقابل هو أن الفضاء الجغرافي الذي تعاملت معه الثقافة اليونانية أو المكتوبة باليونانية كان من طبيعة 'قارية' بالأحرى: فالعالم كان يتوزع الى قارات ثلاث: اوربا وآسيا وأفريقيا التي كانت تعرف ايضاً باسم 'لوبياء'. وما نعلمه علم اليقين كذلك ان مصطلحي 'الغرب' و'الشرق' كمفهومين جيوبوليتيكيين

(٣٢) بكلا معني الكلمة: الوسيط من حيث الموقع في القسمة الثلاثية الاحتكاكية لفهوم العقل، والوسيط من حيث التحقيب التاريخي.

ظهرا لأول مرة في التاريخ مع قيام الامبراطورية الرومانية غرباً ودخولها في تنافس مع الامبراطورية الفارسية شرقاً ابتداء من القرن الثاني ق. م، ثم تكرسا في الاستعمال مع انقسامها على نفسها الى امبراطوريتين غربية وشرقية عام ٣٩٥ م. وقد ظل مصطلحا «الغرب» و«الشرق» متداولين على امتداد الألف سنة التي دامتها القرون الوسطى لتسمية «امبراطورية الغرب» بعاصمتها روما وكنيستها الكاثوليكية الناطقة باللاتينية، و«امبراطورية الشرق» بعاصمتها بيزنطة وكنيستها الاورثوذكسية الناطقة باليونانية. وما نعلمه علم اليقين أخيراً أن مفهوم «الغرب» بالمعنى الحضاري للكلمة ولد مع ولادة الحضارة الغربية، وأنه كان من صنع «الغرب» نفسه، وأن هذا الغرب هو الذي استتبث لنفسه بعداً يونانياً من خلال عملية تملك Appropriation ومصادرة Expropriation معاً للتراث اليوناني بثقله من خانة الشرق الى خانة الغرب<sup>(٤)</sup>.

أما التملك فقد يمكن اعتباره، عند الاقتضاء، عملاً مشروعاً. فهو ينهض دليلاً على حيوية الحضارة الغربية وعلى فاعليتها التاريخية ونزوعها الكوني الى الامتداد والتوسع كما على صبوها الطبيعي الى التأثر في جذور. وبالمقابل، فإن المصادرة كانت ولا تزال عملاً غير مشروع وموضع نقد حتى من قبل بعض الباحثين الغربيين الحريصين على الحقيقة التاريخية وعلى رفع يد المركزية الاثنية الاوروبية، الشعورية واللاشعورية معاً، عن كتابة التاريخ. ونعني بالمصادرة عملية بتر التراث اليوناني عن جذوره التوسعية، وتحديد الحوض الشرقي من البحر الابيض المتوسط بعدواته الاوروبية والآسيوية والافريقية معاً، وترحيه، في ما يشبه عملية إنزال بحري أو حتى جوي، الى أوروبا الغربية، مسقط رأس الحضارة، وامتداداتها الأطلسية. وبكلمة واحدة: «تغريب اليونان»<sup>(٥)</sup>.

والواقع أنه كان لا بد من قطعتين كبيرتين في تاريخ التطور الحضاري للبشرية كيما تتم - بالنجاح الذي تمت به - عملية المصادرة «الغربية» للتراث اليوناني.

(٤) هنا من زاوية التاريخ السياسي والانتروبولوجيا الثقافية. أما من منظور فيلولوجي صرف فقد يكون علينا ان نعتف بأن مصطلحي الشرق والغرب هما من ابتكار الفيلسوفين: فقد موس يعني حرفياً «الرجل الآتي من الشرق»، أو من «تدام» كما لا تزال تقول بالعربية، بينما اخته التي اختطفتها زفس ومضى بها غرباً الى اليونان فدخل «أوروبا»، أي «الغاربة».

(٥) التعبير هو لـ «روس»، الاختصاصي في المباحث المتوسطية، في مقال له عن «طريق الحرير: قوافل الأملس واستراتيجيات الغد» في مجلة Arabica، المجلد ٩٧، كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٣.

القطيعة الاولى تمثلت بولادة الحداثة الغربية نفسها من خلال ما يمكن اعتباره ظاهرة انزياح حقيقي في جغرافية الحضارات كرمست قيام «الغرب» كبقرة جديدة وبديلة لسائر حضارات العالم القديم والوسيط.

والقطيعة الثانية تمثلت في تبديل الطبيعة الديموغرافية لآسيا الصغرى نتيجة للفتح التركي العثماني، مما أفسح في المجال أمام عملية «تغريب» التراث اليوناني بعد أن كان قدره الأول والطبيعي هو «التشريق».

وهل من صدف التاريخ أصلاً أن تكون القطيعتان متلازمتين زمنياً؟ فسقوط القسطنطينية هو - مع اكتشاف أميركا - المؤشر الكرونولوجي الذي يؤرخ به لمولد الحداثة في الغرب<sup>(٦)</sup>.

والجابر، عندما يضع العقل العربي في موقع الضدية الماهوية مع العقلين اليوناني والاوروبي الحديث، وعندما يرحد بين هذين العقلين تحت اسم «العقل الغربي»، وبالمضادة الاستمولوجية مع العقل العربي، فإنما يكرس على نحو غير مسبوق اليه في الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة عملية المصادرة اللامشروعة والتغريب القسري للتراث اليوناني الذي يبدو وكأن الصراع على ملكيته يشكل بنداً رئيسياً في مشروع الحداثة الغربية لبناء هويتها على أساس من العمق الحضاري.

ونحن إذ نرفض نسبة التراث اليوناني الى «الغرب»، فما ذلك لنقع في نزعة مضادة فننسبه الى «الشرق». ف «الشرق»، بالمعنى الثقافي للكلمة دوماً، هو ايضاً من اختراع الحداثة الغربية، ويشكل، مثله مثل مفهوم «الغرب» تماماً، إسقاطاً من الأزمنة الحديثة، المحكومة جوهرياً بإيقاع الحداثة الغربية، على العصرين القديم والوسيط. وبدلاً من مفاهيم ذات مرجعية غربية سافرة مثل «الشرق الاوسط» أو «الشرق الأدنى»، فإننا نؤثر أن نتكلم، فيما يتعلق بالعالم القديم، على دائرة حضارية ذات انصالية جغرافية واضحة تتطابق الى حد كبير مع ما نسميه اليوم

(٦) يميل بعض مؤرخي الحضارة الغربية - يؤيدهم في ذلك بعض ضيقي الأتقي من مؤرخي الحضارة العربية الإسلامية - الى اعتبار الاسلام بعد ذاته حامل القطع الاكبر مع التراث اليوناني. ونحن لا ننكر ان الحضارة العربية الإسلامية أقامت مع التراث اليوناني، بحكم عامل الدين واللغة معاً، حواراً، ولكنها مدت ايضاً جسوراً. فأكبر عملية ترجمة شهدها التاريخ قط، قبل مولد الحداثة الغربية، كانت تلك التي أنجزها الحضارة العربية الإسلامية لإعادة استلماج التراث اليوناني. والمواقع أنه لم تحدث قطيعة «إسلامية» مع هذا التراث إلا مع دخول العالم الإسلامي نفسه في طور «انحطاط».

بـ«الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط» وتشمل اليونان الصغرى والكبرى<sup>(٧)</sup> وآسيا الصغرى وسوريا وما بين النهرين وادي النيل والقسم الشرقي من شمال افريقيا. ونظراً لعدم وجود تسمية مطابقة، فقد نستطيع ان نطلق على هذه الدائرة الحضارية اسم «الدائرة الآرامية» نسبة الى الأصول اللغوية، الآرية والسامية، للشعوب التي سكنتها وتفاعلت فيما بينها في شبه بوتقة واحدة.

وما دما معنيين هنا أولاً وأساساً بتاريخ الثقافة، فسنلاحظ أن ظاهرة فريدة في نوعها قد حكمت البنية الثقافية القديمة والوسيلة لتلك الدائرة التي شكلت «خلطة حضارية» حقيقية. والظاهرة التي نشير اليها هي ظاهرة الازدواجية اللغوية ما بين لغة الثقافة ولغات تداول الشعوب. فمنذ فتوحات الاسكندر المقدوني في النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد وامتداداً الى نهاية العصور القديمة، وحتى الى ما بعدها في بعض الحالات، أصبحت اليونانية، في صيغتها «الكونية» Koiné المشتركة، هي لغة الكتابة والثقافة العامة لا في أثينا وحدها، بل كذلك في الاسكندرية وأنطاكية وقرغامس ودمشق والرها ونصيبين وحران وجنديسابور وعشرات من المدن الأخرى، الهلنستية منها وغير الهلنستية على حد سواء. وبدون ان تتخلى القبطية أو الآرامية أو الفارسية عن دورها كلغات «قومية»، فإن اليونانية الكونية أصبحت هي اللغة السائدة في مجالات الفلسفة والطب والفلك والكيمياء والرياضيات. وحسبنا هنا بعض أمثلة خاطفة. فعندما كتب مرقس اورليوس، الامبراطور الروماني الرواقي (١٢١ - ١٨٠ م)، كتبه المشهور «الحواطر»، كتبه باليونانية. وعندما وجه فروفوريوس السوري (٢٣٢ - بعد ٢٩٨ م) رسالته الذائعة الصيت في الأدب القديم الى الكاهن المصري أنابو<sup>(٨)</sup>، وجهها اليه باليونانية. وجميع آباء الكنيسة الاوائل، على أصولهم «الشرقية» الناطقة بها أسماؤهم بالذات<sup>(٩)</sup>،

(٧) اليونان الصغرى هي اليونان بحصر المعنى. أما اليونان الكبرى فهو الاسم كان يطلق قديماً على المناطق الساحلية من إيطاليا الجنوبية التي أقام فيها اليونانيون، بعد الفينيقيين، مستوطنات لهم ابتداء من القرن الثامن ق.م.

(٨) يتحلف ابن النديم، في «الفهرست»، عن رسالتين (أو «كتابين الى أنابو») لا عن رسالة واحدة.

(٩) ومنهم كليمقوس الاسكندراني وأوسابيوس القيصري (قيصريه فلسطين) وغريغوريوس النيصمي وأوريجانوس الاسكندراني وغريغوريوس النازياني وتميسوس الحمصي (ثمة ترجمة عربية قديمة لكتاب «في طبيعة الانسان» لشميسوس هذا، أسقف حمص، وستكون لنا اليها عودة) ويوحنا الانطاكي (ثم اللبيب) وابنياس الغزالي، وصولاً الى يوحنا الدمشقي، من كبار موظفي الديوان في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك. كذلك فإن «مراغة» الكنيسة الشرقيين كتبوا باليونانية ومنهم: أريوس الليبي ونسطوريوس المرحشي وسابوريوس الانطاكي رولس الشمشاطي.



وضعوا باليونانية مؤلفاتهم في المناقحة عن العقيدة المسيحية الفتية. بل حتى الأنجيل المنسوبة الى حواربي المسيح قد كتبت باليونانية، باستثناء إنجيل متى الذي كتب بالآرامية أولاً، ثم ترجم الى اليونانية. كذلك فإن «السبعينية»، أي التوراة المترجمة الى اليونانية، قد طغت في فترة من الفترات في التداول على التوراة العبرية<sup>(١٠)</sup>.

ولسوف تعيد ظاهرة الازدواجية اللغوية هذه إنتاج نفسها، في تكرار يرقى الى مصاف شبه قانون سوسولوجي لحياة الثقافة العالمة، في كلا الجناحين الحضاريين الكبيرين، العربي الاسلامي واللاتيني المسيحي، للعصر الوسيط. فمرة أخرى ستمارس النخبة المثقفة الكتابة والتفكير المعقلن بواسطة لغة مكتسبة مشتركة، عابرة للقوميات والاثنيات، هنا العربية، وهناك اللاتينية. ولكن مع هذا الفارق: فعلى حين أن العربية المكتسبة ستتحول الى لغة أم، أو لغة قومية كما نقول اليوم، بالنسبة الى شطر واسع من العالم الإسلامي هو الذي يشأ نطلق عليه اسم العالم العربي تحديدًا، فإن اللاتينية لن تغلح في ان تتحول الى لغة قومية بالنسبة الى أي شعب من شعوب أوروبا - ولا حتى الطليان ورثة الرومان - وسيكون مآلها الى انقراض، اللهم إلا كلفة لاهوتية وتراثية متضامنة مع النزعة المحافظة للكنيسة الكاثوليكية ولبعض الأوساط الجامعية الأوروبية<sup>(١١)</sup>.

ولئن تكن اليونانية، مثلها مثل العربية أو اللاتينية من بعد، قد مثلت على امتداد نحو ألف من السنين أداة مميزة للإنتاج الثقافي، فإن أية محاولة لقراءة إستمولوجية «للعقل اليوناني» لا بد أن تحدد مرجعياتها بدقة: فهل المقصود بهذا «العقل» العقل الذي أنتج - وأنتجته - الثقافة المكتوبة باليونانية على امتداد تلك القرون العشرة ام المقصود به حصراً العقل اليوناني بالمعنى العرفي للكلمة والذي تركزت بؤرة إنتاجه الثقافي في أثينا وشبه جزيرة الأتيكي في الحقبة الممتدة ما بين القرن الخامس والقرن الثالث قبل الميلاد؟

وتترتب على هذا التحديد للمرجعيات إشكاليات معرفية أو إستمولوجية شتى -

(١٠) شارك في نقل التوراة الى اليونانية، على ما يقال، سمون عالماً وفتياً عبرياً (ومن هنا اسمها). وهذا الرقم - بغض النظر عن رمزيته - له دلالاته على مدى انتشار اليونانية بين النخبة المثقفة من يهود فلسطين في العصر الهلنستي.

(١١) إن العربية نفسها لا تزال تلعب اليوم، بالنسبة الى العديد من الشعوب الاسلامية غير العربية، دور اللغة اللاهوتية.

فإن يكن المقصود بـ «العقل اليوناني» عقل الثقافة المكتوبة باليونانية - وهذا هو التحديد الأول الذي يفرض نفسه على اعتبار أن كل عقل ثقافي هو في المقام الأول عقل لغوي - فإن أول إشكال يثور هو أن اللغة اليونانية هنا لغة مكتسبة، لغة مضافة أو فوقية إن جاز التعبير للنتاج الثقافي بالمعنى «العالم» للكلمة. والحال أنه إذا كانت الأبنية اللغوية والقوالب النحوية تتحكم بـ «البنية الذهنية» أو حتى بـ «اللاشعور المعرفي» - وهو الفرض الذي ينتصر له الجابري بقوة كما سنرى - فهل ينطبق مثل هذا الحكم على اللغات «المصطنعة» انطباقه على اللغات «الطبيعية»؟ وإذا كانت اللغة الفطرية تحدد «رؤية العالم» عند الناطق بها، فهل تماس مثل هذا التحديد اللغة المكتسبة أيضاً؟ وهل يتضامن هذان التحديدان أم يتعارضان؟ وكم بالأولى إذا كانت اللغتان المعنيتان من أسرتين لغويتين ومن بنيتين نحويتين متباينتين تبين اليونانية الآرية عن الآرامية السامية أو القبطية الحامية مثلاً؟

وأول اعتبار يفرض نفسه ههنا أن اللغة اليونانية نفسها لم تكن في القرن الخامس ق.م قد توحدت بعد، فقد كانت تنطق وتكتب بلغات أربع: الايونية والدورية والايولية والاركاكية - القبرصية. ويصدق ذلك لا على الشعر وحده، بل على الخطاب الفلسفي كذلك. وتتعدد إشارات ديوجانس اللايرتي إلى أن من فلاسفة القرنين الخامس والرابع ق.م من كتب بالايونية أو بالدورية. وهو نفسه من يضطر إلى أن يعقد فصلاً مطولاً لبيان الفروق بين هاتين اللغتين اللتين يختلف الناطقون بهما حتى في تسمية البحر - على ما له من أهمية مركزية في حياة الاغريق - إذ يقال له بالأتيكية Thalassa، وبالايونية Hemere<sup>(١٢)</sup>.

والواقع أنه كان لا بد من انتظار العصر الهلنستي حتى تحقق اللغة اليونانية، من حيث هي لغة ثقافة عاملة، «قديراً من الوحدة»<sup>(١٣)</sup>. والواقع أيضاً أنه في العصر الهلنستي كذلك ظهر «الوعي بالتراث»، أي الوعي بالدور الذي يقع على عاتق المعاصرين كوسطاء في حفظ وإعادة بناء تراث عصر ماضٍ ومختلف. والحال أن ذلك التوحيد للغة اليونانية ويلورتها في تراث لم يكن «عله الهندسي» اثناً، ولا أية مدينة أو بقعة أخرى في اليونان، بل الاسكندرنية الهلنستية، أي الاسكندرنية

(١٢) ديوجانس اللايرتي، ك ٧، م ٢، ص ٧٠. ولعل Hemere الايونية هي عينها «الغمر» السامية. والثابت على كل حال أن Thalassa نفسها ليست يونانية أصلية.

(١٣) لوسيانو كانفوراً: تاريخ الأدب اليوناني من هوميروس إلى أرسطو Histoire de la littérature grecque d'Homère à Aristote، الترجمة الفرنسية، منشورات ديجونكير، باريس ١٩٩٤، ص ٧.

«الكوسموبوليتية» التي كانت اللغة اليونانية تقوم لها مقام لغة الثقافة والعلم والإدارة بدون أن يعني ذلك إلغاء التعددية اللغوية في حياة شعب الاسكندرية المؤلف من يونانيين ومقدونيين ومصريين وكنعانيين وعبريين يعيشون (ربما باستثناء الآخرين) في حالة تمازج سكني في عاصمة البطالسة التي كانت تجهل ظاهرة «الغيتوات». ويمعنى من المعاني قامت الاسكندرية، وبالتآزر معها انطاكية وفرغاموس وأفامية، النخ، في مضمار توحيد اللغة اليونانية وتريثها بنفس الدور الذي ستقوم به، بالنسبة الى اللغة العربية وتراثها الجاهلي والإسلامي الأول، بغداد بالتآزر مع الكوفة وبصرة ودمشق، النخ. ولكن كما أن اللغة العربية كانت لغة دين وثقافة مكتوبة بالنسبة الى كثرة من الشعوب التي اعتنقت الاسلام بدون أن تتعرب في حياتها القومية، كذلك فإن لغة التراث اليوناني الذي تم تدوينه أو إعادة إنتاجه في الاسكندرية والعواصم الهلنستية لآخرى لم تكن لغة قومية بالنسبة الى الشعوب التي حكمها اللاجيديون والسلوقيون والأنطاليون. ومن ثم لا تصدق عليها قوانين اللغة القومية كما صاغها هرردر أو فون هومبولت مثلاً، مع كل ما تعنيه اللغة القومية من تحديد للعقلية ولرؤية العالم وللشعور الجمعي. ونمافاً كما ان الرازي والفارابي وابن سينا ومئات غيرهم فكروا وكتبوا في إطار الثقافة العربية بدون أن يتحولوا من جراء ذلك الى «عرب» بالمعنى القومي أو الاثني للكلمة، كذلك فإن زينو القبطي وبيزيدونيوس الأفامي ولوقيانوس الشميشاطي، النخ، فكروا وكتبوا في إطار الثقافة اليونانية بدون أن يكونوا يوناناً أو ان يصيروا إغريقاً.

وما يزيد الطين بلة في حالة الثقافة اليونانية بالمقارنة مع الثقافة العربية الاسلامية أو الثقافة اللاتينية المسيحية أن لغة الثقافة المكتوبة تضامنت في الحالتين الأخريين مع رؤية دينية موحدة، بينما لا تتركز وحدة الثقافة المكتوبة باليونانية إلا الى اللغة وحدها بدون الرؤية الدينية التي كانت على العكس مسرحاً لانقطاع أو انقلاب خارق للمألوف مع التحول من الوثنية التعددية الى المسيحية الواحدة وما أزهى على هامشهما في مرحلة تفجر الحساسية الدينية تلك من تيارات هرمسية وغنوصية وافلوطينية يعسر حصرها.

واذا كان الجابري يصادر على ان كل ما كتب بلغة يعينها ينتمي الى ثقافة هذه اللغة، بل الى العقل الثقافي المتعين بهذه اللغة، فحسبنا هنا أن نطرح سؤالاً: هل تراث المسيحية الأولى المكتوب باليونانية من الأناجيل وأعمال الرسل ومؤلفات آباء الكنيسة الشرقية هو تراث يوناني؟ وهل العقل المسيحي عقل يوناني؟ وهل من

رؤيتين للعالم أكثر تفارقاً من الرؤية اليونانية والرؤية المسيحية؟ فالأس الذي يقوم عليه جوهر المسيحية، وهو مفهوم الخطيئة الأصلية، مجهول في الثقافة اليونانية، كما أن فكرة «القدر» اليونانية، المرتبطة بمبدأ الحتمية الكونية، قد أخذت في المسيحية شكل «مصيّر» يعين المستقبل أكثر مما يتعين بالماضي. وبالإضافة إلى الانقلاب الجذري في تطور البشرية الديني كما تمثل بالنقلة من التعددية إلى الواحدية، فإن المسيحية قد أحدثت في تصور الوظيفة الإلهية انقلاً لا يقل جذرية: فهي لم تستحدث فقط فكرة الخلق من عدم التي يجهلها العقل اليوناني أو ينفر منها، بل تطرقت أيضاً بفكرة العناية الإلهية إلى حد قلب مفهوم التضحية: فليس البشر هم من يقدمون قربانهم للآلهة، بل الإله نفسه هو من يضحي بنفسه فداء للبشر<sup>(١٤)</sup>.

بكلمة واحدة، إن ما نرفضه بالنسبة إلى اللغة اليونانية هو فكرة الحتمية أو الجبرية اللغوية، وهي الفكرة التي يصوغها الجابري - بالترجمة عن آدم شاف - في القانون التالي: «إن منظومة لغوية ما - الشيء الذي يعني ليس فقط مفرداتها، بل أيضاً نحوها وتركيبها - تؤثر في طريقة رؤية أهلها للعالم، وفي كيفية مفصلتهم له، وبالتالي في طريقة تفكيرهم، اتنا نفكر كما نتكلم... الشيء الذي يعني أن اللغة التي تحدد قدرتنا على الكلام هي نفسها التي تحدد قدرتنا على التفكير»<sup>(١٥)</sup>.

ويدون أن ندخل في نقاش ليس هنا مكانه، فستلاحظ أن ما يغيب عن الجابري، في معرض تطبيقه هذا القانون اللغوي على العقل «العربي» أو العقل «اليوناني»، هو أن هذا القانون لا يتحدث إلا عن اللغة الأم، اللغة القومية، وعن تأثيرها في رؤية «أهلها» للعالم<sup>(١٦)</sup>. والحال أن اليونانية، مثلها مثل العربية بالنسبة

(١٤) قد يكون مفيداً أن نلاحظ أن الفكرة المسيحية عن «موت الآله» إن تكن قد «قطعت» مع الرؤية اليونانية، فإنها تمثل بالقابل نوعاً من الاستمرارية مع الديانة المصرية القديمة (موت أوزيريس) والديانة الكنعانية (موت أدونيس). ولكنها هنا أيضاً ألغت الطابع الدوري للموت الإلهي وجعلته حدثاً فريداً مؤسساً للزمانية البشرية.

(١٥) تكوين العقل العربي، ص ٧٧. نقلاً عن آدم شاف: اللغة والمعرفة Langage et connaissance، الترجمة الفرنسية، منشورات التروبوس، باريس ١٩٦٧، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(١٦) نلاحظ أن آدم شاف يتحدث عن «تأثير» - لا من «تفديد» - اللغة لرؤية أهلها للعالم. وهو نفسه من يوضح (ص ٢٩٤) أنه اختار لفظة «تأثير» عن عمد تحفياً للبلغات المدرسة اللاتينية وتحافاً لللفظة «تفديد» التي هي في رأيه جبرية أكثر مما ينبغي. ومع ذلك فإن الجابري يضيف القول في مشاهدته المترجم: «إن اللغة التي تحدد قدرتنا على الكلام هي نفسها التي تحدد قدرتنا على التفكير». والحال أن هذه الجملة لا وجود لها لدى آدم شاف، وهو يرفض منطوقها أساساً.

الى كثرة من الشعوب التي نطقت بها اكتساباً لا فطرة، لم تكن لغة أماً للاكثرية الساحقة من الذين فكروا وكتبوا بها من دون ان يكونوا من «أهلها».

ولهذا، ولأسباب أخرى سيلي بيانها، فإن مفهوم «العقل اليوناني» يبدو لنا غير مشروع وغير مقبول إبستمولوجياً إلا ان يتم تحديده بدقة.

فإن يكن «العقل اليوناني» هو العقل الذي كتب باليونانية، فإن اليونانية نفسها أوسع نطاقاً في المكان وأكثر امتداداً في الزمن بكثير من هذا العقل. وبغض النظر عن مشكلة تعدد اللغات أو اللهجات داخل اليونانية نفسها على امتداد القرون الستة الأولى من الألف الأول السابق للميلاد، فإن اليونانية قدمت للنخبة المثقفة، كما للنخبة التجارية والادارية، لغة التداول المشترك على امتداد الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط من ليبيا الى مصر إلى سوريا الكبرى الى آسيا الصغرى الى مقدونيا الى اليونان الصغرى والكبرى في الحقبة الهلنستية، ثم في الحقبة الرومانية الوثنية والبنطانية وصولاً الى العصر الاسلامي الذي بقيت فيه النخبة المثقفة إياها تعتمد الى زمن متأخر اليونانية كلغة للثقافة المكتوبة في دمشق والقدس وحمص كما في نصيبين والرها وحران وجنديسابور.

والواقع أن «العقل اليوناني» نفسه هو الى حد كبير من صنع هذه النخبة. ومثله مثل المؤلفات التي تنشر بعد موت مؤلفيها، فإنه يصح الرصف فيه بأنه عمل مصنوع بعد الوفاة *Œuvre Posthume*. ولقد كانت الاسكندرية، ثم المدن الهلنستية الكبرى، هي المصنع. والحال ان «الهلينية»، أي الانتصار للغة والثقافة اليونانية، «هي في المقام الأول ظاهرة شرقية»<sup>(١٧)</sup>. وفي الوقت الذي يصادر الجابري، بغير ما مسؤولية إبستمولوجية أو نقدية، على وحدة «العقل اليوناني - الاوروبي»، فإن مؤرخ «حضارات أوروبا القديمة» هو عينه من يفيدنا أن الثقافة الهلنستية لم تتجاوز قط الخط الممتد من شبه جزيرة البيلوبونيز في جنوبي اليونان الى قورينا في شمالي ليبيا، وأنها بقيت الى الغرب من هذا الخط «خارجية تماماً»، وان «يونانيي الغرب بقوا هم أنفسهم منفصلين عن العالم الهلنستي»، وأن «مشاركة الغربيين في ثقافة العالم الهلنستي وحياته كانت على ما يظهر فردية، وأنه يمكن القول بالاجمال ان

(١٧) غريغو مانسويلي: حضارات أوروبا القديمة *Les civilisations de l'Europe ancienne*، الترجمة الفرنسية، منشورات آرتو، باريس ١٩٦٧، ص ١٨٦.

الجناح الغربي من العالم اليوناني بقي غريباً عنهما<sup>(١٨)</sup>.

بل أكثر من ذلك: فالهيلنستيون، أي «الشرقيون» الذين اعتنقوا الثقافة الهلنسية، هم الذين أعطوا «العقل اليوناني» اسمه. فالليونانيون ما عرفوا أنفسهم قط باسم اليونانيين. ولا كذلك باسم الاغريق: فهذه التسمية *greci* أطلقها عليهم في زمن لاحق الرومان. وفي الأزمنة الهومييرية كانوا يعرفون، بين جملة ألقاب أخرى، باسم الأرجيين والآخيين. وفي العصر الكلاسيكي كان انتمائهم الى مدتهم، لا الى اسم جنس مشترك، فكانوا يقولون عن أنفسهم «الايثينيون» أو «الاسبرطيون» أو «الطيبيون»، الخ. وما عرفوا قط وطناً باسم «اليونان». ولئن يكن ثمة وجود اليوم لبلد بهذا الاسم، مثله في ذلك مثل فرنسا أو إيطاليا، فلم يكن ثمة شيء من هذا القبيل في العصور القديمة، ولم يكن ثمة وجود لشيء يمكن لليونانيين ان يسموه «بلدنا». فـ «اليونان» كانت بالنسبة اليهم تجريداً، مثلها مثل «النصرانية» في العصر الوسيط أو «العروبة» في أيامنا هذه، ذلك أن اليونانيين في العصور القديمة ما اتحدوا قط سياسياً أو اقليمياً<sup>(١٩)</sup>.

والواقع أن «اليونانيين» ما اكتشفوا «يونانيتهم» إلا في «المهجر» ان جاز التعبير، وبعد الزوال التام للاستقلال السياسي لمدتهم. ففي الاسكندرية البطلمية تطورت في القرن الثالث ق.م بورجوازية فريدة في نوعها لعبت دوراً خطيراً في الاقتصاد والإدارة والثقافة وكانت مؤلفة من مزيج من ذرية العساكر المقدونيين والمرترقة اليونانيين الذين تزوجوا من نساء مصريات. وهذا يصدق بطبيعة الحال على الوضع السكاني في المدن الهلنستية الأخرى في سوريا وبابل وفارس. وفي بادئ الأمر، ومتابعة للسياسة التي اختطها الاسكندر نفسه، مالت البورجوازية الهلنستية الى تطبيق استراتيجية اندماجية. إلا ان خطر الذوبان في الكتلة البشرية الهائلة للمصريين والسوريين والايثانيين، والحرص في الوقت نفسه على ديمومة امتيازات الطبقة الحاكمة والسائدة، أوجدا حاجة الى اختراع «ايدولوجيا» تقوم بدور الحجاب

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) م. إ. فتيل: اليونانيون القدامى: مدخل الى حياتهم ونكرهم *Les anciens grecs: une introduction* à leur vie et à leur pensée، الطبعة الثانية، منشورات ماسبيرو، باريس ١٩٧٣، ص ١٤. والواقع ان الالتباس الذي يحيط باسم اليونانيين ما زال قائماً في العربية الى اليوم. فهذه التسمية العربية، مثلها مثل التسمية الثوراتية، مشتقة من نسيبتهم الى «ايونيا» القديمة، لا الى «هيلاس» التي هي الاسم الرسمي لليونان باليونانية الحديثة.

الحاجز وتعطي في الوقت نفسه لمشروع الهلنستي معنى . وهذه الايديولوجيا هي التي عُمِدَت يومئذ باسم «الهينية» . وقد شارك في بناء هذه الايديولوجيا أطراف ثلاثة : أولاً - المقدونيون أنفسهم أو المتحدرون بالآخرى من أصول أبوية مقدونية، وذلك بقدر ما تخلوا عن لغتهم وتبنوا لغة من كانوا يعتبرونهم بالأمس القريب «أنصاف برابرة»<sup>(٢٠)</sup> . ثانياً - اليونانيون الذين استقدمهم البطالسة والسلوقيون بالآلاف ليملاوا الوظائف الشاغرة وليضطلعوا بدورهم المرتقب في عملية «الهينة» الثقافية . ثالثاً - المصريون والسوريون والبابليون والفرثيون المتطلعون الى الارتقاء الاجتماعي على سلم الهينية عنها باعتبارها ايديولوجيا مفتوحة قائمة على عصبية اللغة والثقافة، لا على عصبية الدم<sup>(٢١)</sup> . ومع أن هذه الايديولوجيا لم تكن فاعلة بما فيه الكفاية لمنع حدوث ثورات شعبية احتجاجاً على بهالة الضرائب وتدخل الدولة في شؤون العقائد كما حدث في الثورة التي قادها كهنة المعابد في مصر وتلك التي قادها الإخوة المكابيون في فلسطين في القرن الثاني ق.م، إلا انها لعبت دوراً خطيراً في تاريخ الثقافة، إذ في ظلها، وبتوجيه منها، جرت عملية تدوين التراث اليوناني وإعادة إنتاجه في الصورة التي وصلتنا اليوم . وعلى هذا النحو فإن «العقل اليوناني» لم يكن من صنع اليونانيين أنفسهم بقدر ما كان من إنتاج ما قد يحلو للجابري أن نسميه معه «عصر تدوين» هلنستي . ولئن بدا هذا العقل «مؤملاً» و«معقلاً» أكثر مما ينبغي، فما ذلك على كل حال من قبيل الصدفة، بل ينبغي أن نستشف وراء هذا «التجميل» تدخلاً قصدياً وواعياً من قبل ذلك المزيج البشري الذي أشرف على عملية «التثريث» والذي كان حريصاً، بحكم اختلاط أصوله الاثنية تحديداً، أن يثبت أنه «يوناني قبل كل شيء» كما كان لاحظ منذ القرن الثاني ق.م بوليبيوس، آخر المؤرخين اليونانيين الكبار<sup>(٢٢)</sup> . وبوليبيوس هذا هو من لاحظ أيضاً على كل حال أنه ابتداء من ذلك العصر بات اليونانيون يتسمون باسمهم العام المشترك، بعد ان كانوا لا يحملون من قبل سوى اسم مدنهم الأصلية . فلكأنهم، وقد انعقوا من روابطهم بأمكان أصولهم، بل من كل رابط قومي واثنى أحياناً، قد

(٢٠) من الملفت للنظر ألا تكون وثيقة بردي واحدة مكتوبة بالمقدونية قد حفظت من العهد الهلنستي .

(٢١) ان ظاهرة «الايديولوجيا المفتوحة» هذه مستتكر بعد عشرة قرون في بلدان الفتوح الاسلامية عندما سجدوا النخب المحلية، قبل الشعوب، الى اعتناق الاسلام والتعرب، ولا سيما في العصر العباسي الذي ألغى عصبية الدم الأموية وغلب الوجه «الامي» للإسلام على وجهه «العربي» .

(٢٢) بوليبيوس : التاريخ، الكتاب ٣٤، الفصل ٤، نقلاً عن : فكتور اهرنبرغ : الدولة اليونانية L'état grec، الترجمة الفرنسية، منشورات ماسبيرو، باريس ١٩٨٢، ص ٢٥٤ .

عادوا في المهجر اكتشاف أنفسهم في يونانيتهم الخاصة. والحال ان «هذه الطبقة العليا من اليونانيين بالثقافة» لن تني تتوسع اجتماعياً واثناً لتقدم القاعدة والركيزة للسيطرة الرومانية»<sup>(٢٣)</sup> التي سترث امبراطوريات ورثة الاسكندر جميعها والتي ستلاحظ، بلسان أول مؤرخيها الكبار، ان الهلنستيين قد فشلوا في المهمة التي تنطعموا لها، إذ بدلاً من ان يهلتوا الشرق تشرقوا: «ان للمقدونيين الذين أنشأوا الاسكندرية في مصر، والذين يملكون سلوقية وبابل ومستوطنات متفرقة في العالم، قد انحطوا الى سوريين وفرثيين ومصريين.. إذ إن ما ينمو في وسطه الطبيعي هو بالطبيعة أنبل، أما ما يبذر في أرض أجنبية فإنه يصير، بتحوّل في طبيعته، عين ما يغتذي منه»<sup>(٢٤)</sup>.

وبصرف النظر عن المصائر الرومانية للتراث اليوناني - كمرحلة وسيطة على طريق تغريبه الكامل - سنلاحظ ان عملية التثريث التي تمت في ظل الهلنستيين لم تكن «برتبة» الى هذا الحد. فالحاجة الى «أمثلة» هذا التراث ليقوم بدوره كايديولوجيا بديلة اقتضت اختراع اسطورة «العصر الذهبي» الاثيني وإنزال أثينا في شجرة نسب التراث اليوناني منزلة الأرومة، مما خلع عليها، منذ القرن الثاني ق.م، ذلك «الطابع المركزي» الذي سيكرسه ويخلده لها تاريخ الثقافة العام كما ستكتبه في الأزمنة الحديثة المركزية الاثنية الأوروبية.

ونظراً الى أن عملية التثريث الهلنستية اقترنت بتطور تقني مهم في مجال الكتابة، إذ حلّ تدريجياً الرق محل البردي، والمخطوط «الموزق» محل المخطوط «الملفوف»، فقد أفسحت، بانتضام مع «الهاجس الايديولوجي»، مجالاً «مادياً» للإحضر والتغيب. فكل نص لم يجر لسبب من الاسباب نقله من البردي السريع العطب الى الرق الطويل العمر كان مآله الى إعدام تاريخي حقيقي<sup>(٢٥)</sup>. ويقدر مؤرخو الحضارة اليونانية أن ما وصلنا من التراث القديم المكتوب باليونانية لا يتعدى «واحداً بالمئة أو

(٢٣) فكتور إمرينغ، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢٤) طيطوس ليفيوس: التاريخ الروماني Histoire romaine، تحقيق وترجمة ريتشار آدم، طبعة لاتينية - فرنسية مزدوجة، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٨٢، ك ٣٨، أ ٨ - ١٤، ص.

(٢٥) انظر بعض التفاصيل التاريخية عن هذا التطور في فن النسخ وعن كلنت من «الفوائد» وعن تكريس الطابع المركزي لأثينا في لوسيانو كانفور: تاريخ الادب اليوناني من هوميروس الى ارسطو، مصدر آف الذكر، ص ١١ - ١٥.



حتى واحداً بالالف<sup>(٢٦)</sup>. وعلى هذا النحو فإننا لا نقرأ اليوم من التراث المكتوب باليونانية إلا ما استبقاه لنا منه أولئك الذين أعادوا تدوينه أو إنتاجه من منظور ضرب مستجد من «العصبية»: الانتماء بالثقافة<sup>(٢٧)</sup>. وعلى هذا النحو أيضاً نستطيع أن نفسر الحضور الطاغوي لتراث أفلاطون وأرسطو والغياب شبه المطلق لتراث السفسطائيين رغم تعاصرهم. فأفلاطون لم يكن الفيلسوف الوحيد الذي أنجبته أثينا فحسب<sup>(٢٨)</sup>، بل كان أيضاً ذلك الفيلسوف الذي أخذ على عاتقه «التيبة» الأثينية للفلسفة بعد أن كان الجامع الوحيد بينهما - كما تشهد على ذلك مسرحيات أرسطوفانس - تاريخاً مديداً من العداء. أما أرسطو فقد كانت له في نظر مقدونيي العصر الهلنستي ميزة مزدوجة: فهو أول فيلسوف كبير تنجبه مقدونيا، وهو أول نموذج عيني للانتماء الثقافي بدلاً من الانتماء الاثني أو القومي. فلم يكن أحد أكثر «يونانية» من ذلك الفيلسوف الدخيل Métèque ونصف البربري الذي قال مع ذلك بحق اليونانيين - بحكم تفوق عقلهم - في حكم العالم. وبالمقابل، فإن السفسطائيين، الممثلين الآخرين لفلسفة الأنوار الايونية، الذين خاضوا معارك متتابعة ضد نواميس Nomos أثينا المعادية للأغراب أمثالهم، قد أيد تراثهم ولم تنج منه إلا شذرات قليلة كافية بحد ذاتها للدلالة على السبب الذي من أجله أيد<sup>(٢٩)</sup>. وليس من قبيل الصدفة من هذا المنظور أن يكون أفلاطون وأرسطو خصمين كبيرين للسفسطائية: فهما اللذان أعطيا الكلمة مدلولها السلبي الذي ما زال عالقاً بها إلى اليوم رغم أن لفظة «السفسطائي» Sophiste كانت ترادف في الأصل «الحكيم»

(٢٦) أندريه بونار: الحضارة اليونانية *civilisation grecque*، الجزء الثالث: من أوريديس إلى الاسكندرية، منشورات كليرفوتين، لوزان ١٩٥٩، ص ٣١٢.

(٢٧) لا نستطيع هنا أن نغفل مظهراً آخر من مظاهر العقل الايديولوجي، وبالتالي الانتقائي، الذي وُجه عملية التريث، وهو المظهر المسيحي الذي سيلعب في القرون التالية دوره السلبي المعروف في «تطهير» التراث. وقد كان من نتائجه إحصار «الثالي» أفلاطون وتغيب «المادي» ديموقريطس (انظر بصدد «مخططات» الكنيسة المسيحية للمخطوطات القديمة: أندريه بونار: الحضارة اليونانية، الجزء الثاني: من أتيغونا إلى سقراط، ص ٧٩).

(٢٨) لقد أنجبت أثينا فيلسوفاً كبيراً آخر هو سقراط، لكنه لم يكتب حرفاً.

(٢٩) ومنها شذرة لألقيدامس: «خلق الله البشر جميعهم أحراراً، ولم تخلق الطبيعة أحداً عبداً». ومنها شذرة لأنطيفون: «أنا جميعاً مخلوقون لنكون متماثلين في كل شيء، برابرة ويوناناً». على حين أن شعار الأثينيين في طور امبريالتهم، كما يشير ثوقوديدس، كان على العكس: «سواء تعلق الأمر بالجانب الألهي أو بالجانب البشري، فإن للطبيعة قانوناً يشاء أن يكون الحكم دوماً للأثوي» (حرب الهلويونيوز، ك ٥، ف ٩٠).

Sophos<sup>(٣٠)</sup>. ولا يتردد مؤرخ كبير للحضارة اليونانية مثل ادوار ويل في نعت إبادة تراث «العقلانية السفسطائية» بأنها «نكبة»، وفي تحميل السلطة التي مارسها أفلاطون وأرسطو - والتي أعاد عصر التنوير الهلنستي إنتاجها - شطراً من المسؤولية عن دخول العقل النقدي للبشرية على مدى عشرين قرناً: «إن الحركة السفسطائية تقف، كحركة عقلية، في تاريخ البشرية إلى جانب عصر النهضة (في مظاهره العقلانية)، وإلى جانب «أنوار» القرن الثامن عشر، وربما على الأخص إلى جانب الثورة الفكرية والاخلاقية الكبيرة التي نعيشها اليوم... ولئن تكن السفسطة لحظة أساسية في تاريخ الفكر، فلها كذلك بالنسبة إلى الفكر البشري بصورة عامة أكثر منها بالنسبة إلى الفكر اليوناني، إذ مهما يكن تأثيرها عظيماً في ساعته فقد محيت من الوجود بسرعة، فصارت مذبذباً لها أعظم من مذبوبة القدامى من الأجيال اللاحقة... وعلى حين أن مؤلفات أفلاطون التي تصدى في العديد من صفحاتها لـ «سحق النذل»<sup>(٣١)</sup> قد وصلتنا، فإن الأدبيات السفسطائية الوفيرة كان مآلها إلى الغرق الذي ما نجا منه إلا بعض حطامها. وما يزيد في فداحة النكبة بالنسبة إلى المؤرخ أن سلطة أفلاطون، ثم سلطة أرسطو، فرضتا وجهات نظرهما على جميع الفلسفات التالية اللاحقة، وكان لا بد من انتظار القرن التاسع عشر حتى ترتفع بعض الأصوات للأخذ بناصر السفسطائيين ضد أفلاطون. والحال أنه إذا كانت المناظرة الحديثة حول السفسطائيين: معهم أو ضدهم، وحول أفلاطون: معه أو ضده، لم تغلق قط، فهذا يتم عن أنها أيضاً مناظرة متعلقة بعصرنا نفسه: المناظرة التي تتواجه فيها المثالية والواقعية؛ الاطلاقية المتعالية والنسبية الاحتمالية؛ الدغمائية والليبرالية»<sup>(٣٢)</sup>.

والواقع أن أثينا لم تكن قط أرض الفلسفة. كانت «ملتقى للفلاسفة» - هذا صحيح - ولكنها لم تكن مهداً لهم. فجميع فلاسفة الجيل الأول في القرن السادس ق.م كانوا بلا استثناء من الأيونيين أو من مواطني المدن الأيونية التي ما كانت

(٣٠) مشهورة هي القولة المعزوة إلى سقراط، استاذ أفلاطون: «إن أولئك الذين يبيعون حكمة Sophia يدعون سفسطائيين Sophistes» مثلما يدعى اللحن يبيعون جواهرهم (أكسارفون، المأثورات، ك ١، ف ٦).

(٣١) إحالة إلى شعار فولتير في مواجهة الكنيسة.

(٣٢) ادوار ويل: العالم اليوناني والشرق، مصدر آف الذكر، م ١، ص ٤٧٣ - ٤٨١.

تحمل أصلاً أسماء يونانية<sup>(٣٣)</sup>. فالآباء المؤسسون الثلاثة، طاليس واثكسماندرس واثكسمانس، كانوا من ملطية. وقد رأينا ان فيثاغورس، المؤسس الثاني للفلسفة، كان متحدرًا من جزيرة ساموس شمالي ملطية، وإن نسبهم الى صور نفسها. واكثر تلاميذ فيثاغورس القدماء، من امثال برونطين وهيباسوس وبرمسقوس، يعودون في أصولهم الى اقليم البنط (الى الغرب من آسيا الصغرى على البحر الاسود)، بمن فيهم ثيانو، ابنة برونطين وزوجة فيثاغورس، التي ربما كانت أول فيلسوفة في التاريخ. واكسانوفانس ولد في قولوفون قبل ان يهاجر الى صقلية، ثم الى ايليا. وهراقليطس كان من أفسس، حليفة ملطية. أما الجيل الثاني من الفلاسفة المعروفين باسم الاليلين، فجلهم من المهاجرين الذين نزحوا عن ايونيا بعد سقوطها في ايدي الفرس وقصدوا جنوبي ايطاليا التي غولت، بمستوطناتها الفينيقية - اليونانية، الى ايونيا ثانية. وقد كنا رأينا ان «ايليا»، التي ينسب اليها مؤسس المدرسة برمينيس، كانت هي نفسها في الأصل مدينة فينيقية<sup>(٣٤)</sup>. وبالإضافة الى زينون الاليلي، الحريص على تسمية نفسه بـ «الحويلي» كما رأينا، ينسب الى ايليا كل من مانيسوس الذي هاجر اليها من ساموس، ولوقيبيوس الذي نزح اليها من أبدره أو من ملطية نفسها حسب بعض الروايات. وذلك هو أيضاً شأن تلميذه وشريكه في تأسيس المذهب الدري: ديموقريطس، الذي تصر مختلف الروايات أصلاً على أنه طاف بالأرض قاطبة طلباً للعلم والتقى الحكماء العرابة في الهند، والكهنة في مصر، والمنجمين والمجوس في بابل<sup>(٣٥)</sup>. وقد كان من تلاميذه مترودورس الخيوسي، مؤسس المذهب الشكي، وبيروتاغوراس الابدري، مؤسس المذهب السفسطائي (علماً بأن خيوس جزيرة ايونية، وأبدره مستوطنة إيونية في تراقية). أما اثباذقليس، الذي أثر عنه قوله المشهور في أهل مدينته: «ان الاغريغتين يعيشون في البذخ كما لو أنهم ميتون غداً، ولكنهم يبنون بيوتهم كما لو أنهم معمودون ابداً»،

(٣٣) «إن مدن ساحل آسيا الصغرى، من لزمير الى هلقرناسية (مدينة ميردوتس) تحمل أسماء غير قابلة للتفسير باليونانية» (جان هاتزفيلد: تاريخ اليونان القديمة *Histoire de la Grèce ancienne*، منشورات بايو، باريس ١٩٦٩، ص ٣٣).

(٣٤) «بحاذاة لتوء البحر ثمة خليج آخر تقع فيه مدينة يسجها مؤسسوها، الفينيقيون، حويله، ويسمجها آخرون هالة، باسم نبح، ومعاصرونا ايليا. وهي التي أنجبت الفيشاغوريين برمينيس وزينون» (سترابون: الجغرافية، ك ٦، ف ١).

(٣٥) هيجرلوطس: حضن الهرطقات كافة، ك ١، ف ١٣. نقلاً عن هـ. فيلنز: سلوت من القبطراطيين، مصدر آف الذكر، ص ٧٦٩.

فينسب الى اغريغنتا في صقلية<sup>(٣٦)</sup>. والى اقلازومان الايونية ينتمي اتكساغوراس الذي كان، على حد تعبير ديوجانس اللايرتي، «أول من فرض على المادة عقلاً»<sup>(٣٧)</sup>. ولئن يكن هذا الأخير قد أقام في أثينا برهة وصادق بريكليس نفسه، قبل أن يهرب منها نجاةً بجلده، فإن تلميذه ارخيلادوس، الملقب بالاثيني - وإن يكن من مواليد ملطية - «كان هو أول من نقل الفلسفة من ايونيا الى اثينا»<sup>(٣٨)</sup>. والحق ان أثينا لن تصبح عاصمة للفلسفة إلا ابتداء من الجيل الثالث من الفلاسفة، أي السفسطائيين الذين رفعوا عاليًا راية العقلانية والتزعة النسبية والمذهب الانساني. ولكن ان تكن أثينا صارت ابتداء من النصف الثاني من القرن الخامس ق. م عاصمة الفلسفة، فهذا لا يعني أنها غدت دماغها. وعندما يضع أفلاطون على لسان هيبياس السفسطائي قوله ان اثينا هي «مقر القيادة العامة للحكمة اليونانية»<sup>(٣٩)</sup>، فإنه يغيب عنه أن يحدد أن الفلسفة التي صارت لها اثينا مركز قيادتها هي فلسفة «مستوردة» أو «مجلوبة». فهيبياس نفسه لم يكن أثينياً، مثلما لم يكن أثينياً أي من السفسطائيين. فيروناغوراس، مؤسس المذهب وصاحب القولة المشهورة: «الانسان مقياس الأشياء طراً»، كان من أبدره، وغورغياس من ليونتيوم في صقلية، وبروديقوس من قايوس، وتوازوماخوس من خلقيدونية. ولئن تكن اثينا قد صارت ملتقى السفسطائيين، فإنها لم تكن وطن السقطة، كما لم تكن وطن أي واحد من فلاسفة القرن الخامس الكبار الذين عاشوا فيها أو مروا بها... فقد كانت، وهي القوية الغنية، تجتذب المفكرين العقلانيين، ولكنها ما كانت تنجهم، بل ان الاثينيين، الذين كانوا لا يزالون أسرى التقاليد، كانوا ينظرون شزراً الى اولئك الاجانب المتحررين الذين ينتطعون لتعليمهم كيفية تسيير شؤونهم»<sup>(٤٠)</sup>. وهذا الحكم الذي انتهى اليه التنقيب التاريخي الحديث كان حداثاً به قبل أكثر من قرن نيتشه حينما قال: «تخلوا أن الفيلسوف مهاجر قدم الى عند الاغريق - ذلك هو شأن اولئك

(٣٦) لواقع أن اغريغنتا Agrigento نفسها ليست هي إلا الاسم اليوناني المترجم للاسم الأصلي الذي أطلق عليها مؤسسها الفينيقيون Acragas والذي يبدو أن له صلة - على سبيل التوأمة - مع مدينة عكا التي كان اسمها في الأصل عكة Acre، قبل أن تدغم الراء بالكاف فتصير عكا.

(٣٧) مير مشاهير الفلاسفة، ك ٢ م ١ ص ١٠٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ك ٢ م ١ ص ١٠٨.

(٣٩) افلاطون: حوار بروناغوراس، ٣٣٧ د هـ: بروناغوراس، اولوداس، غورغياس، مانتكاس، مانون، اقراطولس، منشورات فلمايون، تحقيق وترجمة اميل شامبري، باريس ١٩٦٧، ص ٦٨.

(٤٠) ادوار ويل، مصدر آف للكر، م ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩.

الفلاسفة القباأفلاطونيين. فهم بنوع ما أجانِب متغريون»<sup>(٤١)</sup>. بل ان نيتشه يذهب الى أبعد من ذلك فيؤكد أن «هيمنة أثينا الفكرية قد وقفت عقبة» دون وصول الفلسفة الى غايتها العظمى: «التقسيم الصحيح للوجود البشري ولعبيته»<sup>(٤٢)</sup>.

ولسنا بطبيعة الحال في سبيل تحليل الدور الذي اضطلعت به المثالية الافلاطونية، بوصفها فلسفة اثنية تعديداً، في تعقيل اللامعقول وفي تحويل العقل من محكمة الى كنيسة من خلال الاعلان، ضدّاً على التنوير الذي كان السفسطائيون آخر ممثليه، ان الله، لا الانسان، هو مقياس الأشياء طراً<sup>(٤٣)</sup>. ولكننا سنلاحظ ان مغامرات الفلسفة «المستضافة» في أثينا كانت الى حد كبير عائرة. فأثينا «المثالية»، اثينا «مدرسة اليونان»، اثينا «عصر بريكليس الذهبي» - وهي التسمية المركزية الاثنية التي يعيد الجابري تبنيها لحسابه الخاص - تقدم لنا في الواقع صورة «محكمة تفتيش» مبكرة. في ذلك يقول مؤرخ «اللامعقول» الذي كانه دودس: «ان أسطح دليل على مدى قوة رد الفعل على عقلانية التنوير يتمثل في اتهام وادانة عدد من المثقفين لدوافع دينية في أثينا في مجرى الثلث الاخير من القرن الخامس. ففي نحو العام ٤٣٢ ق.م (أو بعده بعام أو عامين) غدا رفض الاعتقاد بما هو خارق للطبيعة أو مجرد تعليم علم الفلك جنابة»<sup>(٤٤)</sup>. وقد شهدت الثلاثون سنة التالية سلسلة من محاكمات الهرطقة فريدة في نوعها في التاريخ الاثيني، وكان جل ضحاياها من معلمي الفكر المتقدم في أثينا: اناكساغوراس ودياغوراس وسقراط، وبصورة شبه مؤكدة بروتاغوراس، وربما ايضاً اوريبيدس. وفي جميع هذه الحالات، باستثناء الأخيرة، كانت الغلبة للاتهام: فاناكساغوراس غرّم ونفي؛ ودياغوراس أفلت من هذا المصير بهربه؛ وذلك ما فعله بروتاغوراس ايضاً على الأرجح؛ أما سقراط، الذي كان في مقدوره ان يفعل بالمثل، أو الذي كان بإمكانه ان يطلب نفيه، فقد أثر ان يتجرع انسم<sup>(٤٥)</sup>. ولا ندرى كم عدد الأشخاص المغمورين الذين دفعوا على هذا النحو ثمن آرائهم. لكن القرائن التي في حوزتنا تكفي على سعة للتدليل على أن عصر

(٤١) نيتشه: مولد الفلسفة في عصر للأسلة اليونانية La naissance de la philosophie à l'époque de la philosophie grecque

tragedie grecque، ترجمة جينياف، يانكيس، منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٩، ص ١٠٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٤٣) افلاطون: القوانين، ك ٤، ٧١٦ ج.

(٤٤) الإشارة هنا الى مرسوم يحمل اسم ديويبيدس وتعود حثيثاته، على ما يفيدنا ديودورس الصقلي، الى «الانفعالات التي أثارها انتشار الطاعون كعلاقة بيئة على غضب السماء».

(٤٥) نغيب عن دودس في هذا التعداد اسم اسبازيا، زوجة بريكليس الثانية، اللطية الأصل، التي قدمت بدورها الى المحاكمة لمصادقتها اناكساغوراس ولتعاطفها مع «الزنادقة».

الانوار الكبير في اليونان كان أيضاً، نظير عصرنا الراهن، قرناً من الاضطهاد: علماء يُنفون، وفكر يُكهم، بل (إذا صدقنا ماثوراً يتعلق ببيروتاغوراس) كتب تحرق<sup>(٤٦)</sup>. ولقد كاد أرسطو يعرف المصير نفسه. فهذا «الدخيل»، الذي حال شرطه كنصف بربري دون أن يرث افلاطون في رئاسة الاكاديمية رغم انه كان أنيغ تلامذته بإطلاق - حتى لقد لقبه بـ «العقل» - اضطروا وهو في نحو الستين من العمر الى الهرب من أثينا على عجل تحاشياً للمثول امام المحكمة بتهمة الزندقة ومنعاً للاثنيين - كما ينسب اليه القول في إشارة منه الى مصير سقراط - من «اقتراف جريمة ثانية بحق الفلسفة». والواقع أن أرسطو كان قد اضطروا، حتى يوم أسس مدرسته الشهيرة باسم «اللقيون» في أثينا، الى أن يسجلها باسم تلميذه ثيوفراسطس لأنه لم يكن، بصفته مقدونيا، يتمتع بحق المواطنة والملكية<sup>(٤٧)</sup>. وقد ظلت مدرسته، بوصفها معقلاً للدخلاء، تثير الشبهات حتى بعد وفاته. فقد استصدر «الديموقراطيون الاثينيون» مرسوماً بمنع تدريس الفلسفة تحت طائلة الموت، واضطروا ثيوفراسطس نفسه الى التواري عن الانظار لمدة سنة. وقد أمضى أرسطو نفسه على اية حال خمس اعوام من البحث والتعليم في مدينتي أسوس ومطيلان الايونيتين كانت، باتفاق مؤرخي سيرته، من أخصب مني حياته. ففي تلك الحقبة الايونية التي قضاهما متقللاً بين ساحل طروادة وجزيرة لسبوس (٣٤٨ - ٣٤٣ ق. م) تحور أرسطو من إسام الميتافيزيقا التأملية التي كانت حبسته فيها تلمذته على افلاطون في «الأكاديمية»، وانعتق من ربة التصورات النظرية الخالصة، وطور معارفه البيولوجية في علوم الحيوان والنبات والتشريح، وانفتح انفتاحه الموسوعي المدهش على «جميع فروع الفلسفة العلمية»<sup>(٤٨)</sup>. ويغض النظر عن أن معظم فريق العمل الذي اشتغل معه أرسطو في «اللقيون» - ومن قبله افلاطون في «الأكاديمية» - كان من

(٤٦) إ. ر. دودس: اليونان واللامعقول، مصدر آف الذكر، ص ١٨٩. والماثور الذي يشير اليه يعود الى سكستوس أمبيريقوس وديوجانس اللايرتي: «هاكم مطلع مؤلف آخر من مؤلفاته: «فيما يخص الآلهة، لا يعني أن أقول أهم موجودون أو غير موجودين، فالعديد من الحقيبات يحول دون معرفتنا بذلك، ومن جعلها غموض الأمر وقصر الحياة الانسانية». وبسبب مطلع الخطاب هذا طرد من أثينا، وأحرقت كتبه في الساحة العامة، بعد أن استعادها المتادي من جيع الذين كانوا «بتأمرها» (ك ٩، م ٢، ص ١٨٥).

(٤٧) الحق أننا لا ندرى هل كان أرسطو مقدونياً حقاً، أم كان من أسرة إيونية من الاطباء استقرت في تراقية. وعلى كل حال، كانت اسطافيرا، مقط رأسه، هي نفسها مستوطنة إيونية.

(٤٨) جان أوبوتي في «الدخيل» الى كتاب «السياسة» لأرسطو، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٦٨، ص XXXVII.

«الأسويين»<sup>(٤٩)</sup>، فإن ما ينبغي ان نلاحظه كما ينبغي ان نلاحظه ذلك عاشق الفلسفة اليونانية الذي كانه شارل فرنر، هو أنه «بعد أرسطو مباشرة وجدت الفلسفة اليونانية مثلها الرئيس في العالم الشرقي. ولقد ظهر تأثير الشرق واضحاً حتى لدى الذين مهدوا لأبيقور وزينون: فأرستوبس كان من قورينا، وباسم هذه المدينة سميت مدرسته. ولئن يكن أبيقور نفسه أثينياً في أغلب الظن، فإنه ولد في جزيرة ساموس التي كانت مهد فيثاغورس. وكان زينون، مؤسس الرواقية من جزيرة قبرص؛ واقلباتس من آسوس؛ وخرومبيوس من قيليقية، وربما من المدينة عينها التي سمر في القديس بولس النور بعد ثلاثة قرون»<sup>(٥٠)</sup>. والواقع ان الرواقين، وقد تقطعت روابطهم بأوطانهم التي كان يتنازع عليها الفاتحون، ما عادوا يعترفون بالاطار الضيق للمدن اليونانية؛ فقد كانوا يعتبرون أنفسهم مواطني الكون أجمع، وإخوة للبشر كافة، بمن فيهم العبيد»<sup>(٥١)</sup>. وحتى لا نتوقف من جديد عند المدرسة الرواقية التي كنا رأينا مدى مساهمة «الفيتيقين» فيها، سنقفز حلاً إلى آخر مدارس الفلسفة اليونانية الكبرى: الافلاطونية المحدثة التي كان جميع اعلامها بلا استثناء من «الشرقيين» بدءاً من الاسكندراني فيلون والأفامي نومانوس الذي يقال ان اسمه السوري الأصلي «النعمان»، ومروراً بالأسويطي أفلوطين والصوري فرغوريوس والعنجري ياميليخوس الذي كان اسمه الأصلي «ملك»، وانتهاه إلى القسطنطيني ابروقلس والدمشقي دمسقيوس. وقد مثلت الافلاطونية المحدثة آخر محاولة لإتقاذ الفلسفة اليونانية من الفرق النهائي بعد ان حوصرت بين ناري الوثنية الآفلة والمسيحية الصاعدة. وقد كان أحد الحلول التي وجدت لها لذلك نقل التعليم الفلسفي من أثينا، بعد انحطاطها، إلى روما ثم إلى بيزنطة. ولكن لا روما «العملية» كانت أرضاً مضيافة للفلسفة، ولا بيزنطة «اللاهوتية». ف «لفظت الافلاطونية المحدثة آخر انفاسها مع الفلسفة كلها ومع الثقافة الاغريقية كلها؛ وأرخى ليل الصمت الكبير سدوله على القرن السادس والقرن السابع»<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٩) في عداد تلاميذ افلاطون، الذين وجد بينهم كلاً من زينون، ينبغي ان نخص بالذكر عالم الفلك اودكسوس الذي قدم من قنينة في آسيا الصغرى، «حاملًا معه كل علم مناطق الشرق التي طاف بها».

(٥٠) هي طرسوس، الواقعة في خليج اسكندرون، والتي ما زالت إلى اليوم محافظة على اسمها القديم.

(٥١) شارل فرنر: الفلسفة اليونانية، مصدر آلف الذكر، ص ١٥.

(٥٢) اميل برهيه: تاريخ الفلسفة، ج ٢: للفلسفة الهلنستية والرومانية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٨٤.

ان هذه القراءة التي قدمناها في الصفحات السابقة لتاريخ الفلسفة المكتوبة باليونانية لا تريد تأسيس نفسها في أية مركزية اثنية بديلة أو متقحة. ولئن يكن ناقد العقل العربي يطيب له أن يقول ويردد القول: «الفلسفة معجزة اليونان»<sup>(٥٣)</sup>، فإننا لا نريد من جانبنا بشكل من الأشكال أن نوحى وكأن الفلسفة «معجزة فينيقية» أو «معجزة شرقية». بل اننا نميل الى ان نرفض حتى الصيغة التي يقترحها شارل فرنر والتي تقول ان الفلسفة هي ثمرة «اتحاد العبقورية اليونانية والعبقورية الشرقية»<sup>(٥٤)</sup>. فحدا عن اننا تطعن في مفهوم «العبقورية» وقدرته التفسيرية - بقدر ما نطعن في مفهوم «المعجزة» الذي لا يفسر سوى نفسه - فإن ما نأبه هو اعتبار «العبقورية اليونانية» مبانة «للعبقورية الشرقية» ومنضوية تحت لواء جناح جغرافي أو حضاري آخر. وما نكره أيضاً هو مفهوم «الشرق» الذي يبدو لنا أنه لم يجر اختراعه - من قبل المركزية الاثنية الاوروبية - إلا بهدف تمييز اليونان عنه وإزالتها في خانة مستقلة وقائمة بذاتها تمهيداً لـ «تغريبها». ولو صح استخدام تعبير «الشرق» كمصطلح إجرائي على الأقل، فلا بد في هذه الحال من إدراج اليونان فيه. ذلك ان الموطن الأول لتظاهر «العبقورية اليونانية» كان ايونيا، اي ساحل آسيا الصغرى امتداداً الى سورية الشمالية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الايونيين اقاموا مستوطنة لهم «في تل سوقاس جنوبي اللاذقية عمرت قرناً ونيف، على تقطع، وصولاً الى نحو العام ٥٠٠ ق.م»<sup>(٥٥)</sup>. والواقع أن مدن آسيا الصغرى وجزرها لم تقدم للفلسفة وحدها مهدها، بل أسدت للعقلانية البشرية هدية ثمينة أخرى تمثلت في تطوير علم التاريخ. ففي ملطية، أكثر المدن الايونية تقدماً، ظهر الوعي التاريخي أو «اكتشاف الماضي» من خلال قدموس الملطي الذي أرّخ لتأسيس المدينة المنسوب اليها، ثم من خلال هاقاتوس الملطي الذي «علمن» الأنساب وأدخل البعد الشخصي في عملية التأريخ من خلال قوله الشهيرة في مطلع كتابه المفقود «علم الأنساب»: «هكذا يتكلم هاقاتوس الملطي. إن ما أكتبه هو ما أعتقد أنه حق»<sup>(٥٦)</sup>. وهاقاتوس هذا هو صاحب القول الشهيرة الثانية التي أخذها عنه هيرودوتس: «مصر هبة النيل». والواقع أن «أبا التاريخ» نفسه رأى النور في هلقرناسية: جارة ملطية. وليس من

(٥٣) تكوين العقل العربي، ص ٨١.

(٥٤) الفلسفة اليونانية، ص ١٠.

(٥٥) أ. مرمليانو: «الثقافة اليونانية واليهودية» في «تراث اليونان وروما»، مصدر آف الذكر، ص ٣١٣.

(٥٦) لوسيانو كافورا: تاريخ الأدب اليوناني من هوميروس الى أرسطو، ص ٣٠٨.



قبيل الصدفة ان يكون هو من نحت كلمة Historia. فهذه الكلمة الثمينة عند المؤرخين، الذين لا يجدون لها من تفسير سوى التحديد بأنها «إيونية»<sup>(٥٧)</sup>، تضيء بكامل معناها بالاحالة الى «أسطورة» السامية كما تقدمت الإشارة<sup>(٥٨)</sup>. ويدون ان نتوقف عند الإسهامات الايونية المبكرة الأخرى، ولا سيما في مجال الشعر الملحمي (طروادة وشاعرها الهومييري) والشعر الغنائي (لسبوس وشاعرتها صافو)، فإننا سنلاحظ، مع سواد المؤرخين، ان أكثر ما تتألق به ايونيا هو تقدمها عند مقارنتها بتخلف اثينا. والمؤرخون لا يتحفظون في ألفاظهم، حتى بمن فيهم أشدهم تشبهاً بالهوية «الغربية» لليونان. يقول على سبيل المثال فريدريك كوبلستون، وهو واحد من جملة مؤرخي الفلسفة الذين أسهموا بقسط موفور في «تجسير» الفلسفة المكتوبة باليونانية لحساب «الفلسفة الغربية»، وفي مطلع فصل يحمل بالتحديد كعنوان: «مهد الفكر الغربي: ايونيا»: «إن مسقط رأس الفلسفة اليونانية (التي تبقى واحداً من أروع إنجازات التجلية الأوروبية) هو ساحل آسيا الصغرى، والفلاسفة الاغريق الاوائل كانوا ايونيين. وفيما كانت اليونان نفسها في حالة نسبة من القوضى أو البربرية، نتيجة للغزوات الدورية في القرن الحادي عشر ق.م، حافظت ايونيا على روح الحضارة الأقدم»<sup>(٥٩)</sup>. والحال ان ايونيا، التي لعبت دورها الكبير في تمدين اليونان، تدين بتقدمها هي نفسها «للشرق» الذي حفرت فيه وجودها. يقول و. غاثري، وهو صاحب أوسع تاريخ متداول حالياً عن «الفلسفة اليونانية» (في خمسة مجلدات وثلاثة آلاف صفحة): «لقد كان الاغريق الايونيون في الساحل الاناضولي على احتكاك وثيق، طيلة قرون، مع الشرقيين، وتدين مظاهر تقدمهم الفكري بالكثير للمصادر الاجنبية»<sup>(٦٠)</sup>. ويقول المؤلفون السوفياتيون لـ «تاريخ العصور القديمة»: «كان مستوى الحياة المادية والثقافية أكثر ارتفاعاً في غالب الاحيان في المستوطنات منه في اليونان بحصر المعنى. وكانت مدن آسيا الصغرى، ولا سيما

(٥٧) جان مازفلد: اليونان وتراثها La grèce et son héritage، منشورات أوربييه، باريس ١٩٤٥، ص ٣١.

(٥٨) لا يغيب عنا هنا تعبير «أساطير الأولين» الذي وود في القرآن سبع مرات، والفعل الذي اشتق منه لفظ الأسطورة: «واقلم وما يسطرون».

(٥٩) فريدريك كوبلستون: تاريخ للفلسفة A history of philosophy، م ١، اليونان وروما، منشورات بورنر أند اوپس ليمتد، لندن ١٩٦٦، ص ١٣.

(٦٠) و. ك. غاثري: توكيف للفلسفة اليونانية A history of greek philosophy، المجلد الثالث، القرن الخامس: التنوير، منشورات جامعة كامبردج، لندن ١٩٦٧، ص ١٨.

مدن ايونيا، التي كانت على تماس مباشر بالشرق، تعود على اليونان القارية بفوائد الثقافة المصرية والبابلية والآشورية. وحسبنا التنويه بأن الابدعية الايونية، المستعارة من الشرقيين (من الفينيقيين في اغلب الظن)، والتي ما زاد الايونيون على أن جودوها، كانت تستعمل في العالم الاغريقي قاطبة. والشرق هو الذي علم الاغريق ايضاً كيف يصبون التماثيل المعدنية، فأسهم على هذا النحو في تطوير فنونهم التشكيلية. وفي ايونيا ايضاً ألفت، بدءاً من قصائد قديمة، الأشعار «الهرميرية» التي نقلت فيما بعد الى الأرض المتروبولية وأذيعت في مستوطنات الغرب. وقد شهدت ايونيا وابوليا<sup>(٦١)</sup> مولد الشعر الغنائي وبواكير العلم والفلسفة اليونانيين<sup>(٦٢)</sup>.

والواقع ان مشهد مستوطنة اكثر تقدماً من المتروبول لا يخلو من مفارقة. ولكن امام هذا المشهد تسقط جميع عوامل التفسير التقليدية لعبقريات الأمم والحضارات من أرض وجنس، الخ. فالايونيون أحرزوا تقدمهم الباهر بعد أن استقروا في ارض «آسيرية»، وعلى كل حال غير يونانية، واختلطوا بشعوب كفوا معها عن ان يكونوا «آويين» خالصين وانحطوا في أنظار بني جلدتهم القاريين الى «أنصاف برابرية»<sup>(٦٣)</sup>. والحق أنه، من وجهة نظر عرقية، لم تكن العلاقات قط «طيبة» بين الايونيين واليونانيين الأقحاح. فأول ما استفعله اثينا، غداة تطويرها لبحريتها في النصف الثاني من القرن السادس ق.م، هو «السعي الى ازاحة الملطيين من منطقة البنت (البحر الأسود)، المصدر الرئيسي للقمح الذي كانت تفتقله شبه جزيرة الاتيكي»<sup>(٦٤)</sup>. وعندما تحولت اثينا في عهد بريكليس الى الامبرالية وفرضت هيمنتها بالقوة على المدن الايونية، ثمرت هذه الاخيرة مراراً، وقد قاد سوفوقليس بنفسه إحدى الحملات التأديبية لقمع الثورة في جزيرة ساموس. وقد بلغ من كره الايونيين لهيمنة «بني جلدتهم» من الاثينيين ان «بعض مدن ايونيا (مثل اروتريا وعملية وقولوفون) وبعض مدن اقليم طروادة ستؤثر الرصاية الفارسية على الهيمنة الاثينية»<sup>(٦٥)</sup>. والواقع ان المنطلقات العرقية، المكشوفة أو المستورة، التي يصدر عنها

(٦١) من اقاليم اوديا القديمة الى الشمال من ايونيا.

(٦٢) ف. دياكوف وس. كوفاليف: تاريخ العصور القديمة Histoire de l'antiquité، دار التقدم، موسكو بلا تاريخ، ص ٣٣٣.

(٦٣) عما سميته فلوطرخس على هيرودوتس انه «عجب للبرابرة».

(٦٤) دياكوف وكوفاليف: تاريخ العصور القديمة، مصدر آف الذكر، ص ٣٥٢.

(٦٥) ادوار ويل: العالم اليوناني والشرق، م ١، ص ١٧٦.

جميع ممارسي المركزية الاثنية من أنصار «المعجزة اليونانية»، تقف عاجزة عن تفسير «الصمت الحضاري» للعديد من الشعوب اليونانية: «ان التراقيين والايبيروتيين والايوريين، الذين تحدروا على ما يظهر من الأرومة نفسها التي تحدر منها سكان اليونان بحصر المعنى، لم يدخلوا قط في الحضارة الهلينية. والمقدونيون لم يأخذوا طريقهم إليها إلا في وقت متأخر، والايثوليون في زمن أكثر تأخراً بعد»<sup>(٦٦)</sup>. وعندما يقول لنا الجابري إن «الفلسفة معجزة اليونان»، فهذا معناه أنها «فطرة» لهم، مثلما اللغة العربية على سبيل المثال فطرة للعرب. فلكانه كان يكفي ان يكون اليونان يوناناً ليكونوا فلاسفة! ولكن لو صح ذلك، لاستحالت الاجابة عن أسئلة أساسية ثلاثة في علم نشأة التفكير الفلسفي. فأولاً، لماذا لم تظهر الفلسفة في اليونان المتروبولية نفسها، بل حصراً في مستوطناتها الايونية وامتداداتها المهاجرة الى جنوبي إيطاليا؟ ثانياً، لماذا بقيت أثينا نفسها، «مدرسة اليونان» على حد وصف بريكليلس لها، مستغلة على الفلسفة طيلة القرنين السادس والخامس ق.م، ولماذا لم تنجب، باستثناء افلاطون وابن أخته اسبوزيوس، اي زعيم مدرسة من مدارس الفلسفة التي أزهرت فيها بغزارة في القرن الثالث ق.م<sup>(٦٧)</sup> ثالثاً، اذا كانت أثينا، التي تمثل نصف البر اليوناني الشمالي، قد انفتحت بعد طول تأخير على الفلسفة بعد ان تقاطرت عليها، لغوتها وغناها، أفواج الفلاسفة «الغرباء»، فلماذا بقيت اسبرطة، التي تمثل نصف البر الجنوبي من اليونان، مستعصية لا على الفلسفة وحدها، بل على كل شكل من أشكال الفكر العقلاني والنقدي؟ فمؤرخو الحضارة اليونانية لا يملكون إلا ان يلاحظوا انه «منذ نحو العام ٥١٠ ق.م لا يؤتى بذكر مواطن اسبرطي واحد عرف بنشاطه الثقافي»<sup>(٦٨)</sup>. بل ان اليونانيين القدماء انفسهم نحتوا من صمت اسبرطة هذا صورة بيانية: فقد أطلقوا على كل من ليس لديه شيء يقوله اسم «لاكونيكوس» نسبة الى اقليم لاكونيا الذي كانت تقع فيه اسبرطة في جنوب شرقي شبه جزيرة البيلوبونيز. والى اليوم لا يزال يقال باللغات الاوربية للاقتضاب والفراغ في التعبير: «أسلوب لاکوني» Style laconique. وصمت اسبرطة هذا هو ما حدا ببعض مؤرخي الحضارة اليونانية الى معارضة «واحة أثينا» بـ «سراب

(٦٦) جان هاتزفيلد: تاريخ اليونان القديمة، ص ٢٩.

(٦٧) ثمة إشارات الى اصول اثنية لأيقور، ولكن شهادة ديوجانس اللايرتي قاطعة: فهو «لم يولد مواطناً يونانياً»، وهرقليدس البطني يؤكد أنه «نشأ في ساموس وما قدم الى أثينا إلا في الثامنة عشرة من العمر» (ك ١٠، م ٢، ص ٢١٥ - ٢١٦).

(٦٨) موزس فني: الاغريق القدماء: مدخل الى حياتهم وفكرهم، مصدر آف الذكر، ص ٧٥.

اسبرطة»<sup>(٦٩)</sup>. وما يزيد في حراجة هذا الصمت أو هذا السراب بالنسبة الى جميع مداوري اسطورة «المعجزة اليونانية» أن الاسبرطيين هم إثنياً من «الدوريين» الذين هم في نظر مؤرخي القرن التاسع عشر - وفي مقدمتهم رينان صانع اسطورة المعجزة اليونانية - «الممثلون الأكثر نقاء للعرق الآري»<sup>(٧٠)</sup>. ومن هنا ميل بعضهم الى ان يجدوا له «صمت» اسبرطة التفسير السحري نفسه، أي «المعجزي»، الذي وجدوه «نطق» اثينا. فقد وصفوا اسبرطة بأنها «مسوخ»<sup>(٧١)</sup>، أي كائن شاذ وغير طبيعي، أي في التحليل الاخير «معجزة سالبة»<sup>(٧٢)</sup>.

وفي الواقع، اننا نقترّب من الحقيقة التاريخية أكثر بكثير اذا قلنا مع مفكرين غير اورثوكسين - في سياق محاولة مميزة لهما لتأسيس جغرافية فلسفية géophilosophie - إن «الفلسفة ما كانت يونانية إلا بقدر ما كان الفلاسفة اجانب»<sup>(٧٣)</sup>. ولئن كان تاريخ ظهور العقل محلاً لاستيهامات وشطحات غير عقلانية، تعتمد التعليل «المعجائبي»، فهذا لأن المركزية الاثنية الاوروبية التي كتبت حتى الآن معظم صفحات هذا التاريخ كانت مضطرة من البداية، ويحكم منطلقاتها «التغريبية»، الى فصل «العقل اليوناني» عن السياق التاريخي والجغرافي لظهوره وتطوره. وكما في كل تعليل لا يريد الوصول - لاعتبارات شعورية أو لا شعورية - الى العلل الحقيقية، فلا غرو ان يركب علم تاريخ ظهور العقل مركب اللاعقل وان يتكلم بلغة المعجزة في مجال ما تظاهر فيه العقل من حيث هو عقل إلا بقدر ما «قطع» مع منطق المعجزة.

(٦٩) ذلك هو عنوان كتاب مشهور كان أصدره المستهملان الفرنسي فـ. اوليه.

(٧٠) هانزبلد: تاريخ اليونان القديمة، ص ٣٣.

(٧١) «لا ننس أنها مدينة عاشت حياة شاذة، وأنها، في تاريخ اليونان، بمثابة مسخ حقيقي» (هانزبلد: اليونان وتراثها، ص ١٩).

(٧٢) الواقع ان المثال الاسبرطي ذمّن للغاية في مشروعنا هذا لتقد النقد. فبالإضافة الى نفيه الحتمية العرقية كما قالت بها النظرية الالمانية (ناهيك عن رينان الواقع تحت تأثير مؤسس المدرسة العرقية الفرنسية غوبينو)، فإنه ينبغي الحتميتين الاخرين اللتين يعتمدهما الجابري كما سنرى في تفسير تقدم «العقل» وتأخره: الحتمية اللغوية والحتمية الجغرافية. فلا المشاركة في اللغة (دون اللهجة، والحق يقال) ولا الاستقرار في قلب شبه جزيرة البيلوونيز، المنفتحة من أطرافها الاربعة على البحر، كعلا لاسبرطة «الافتلاحة» الحضارية التي صنعت مجد اثينا.

(٧٣) جيل دلوز وفليكس غاتاري: ما الفلسفة؟ qu'est-ce que la philosophie، منشورات مينوي، باريس ١٩٩١، ص ٨٤.

وليس من الصعب ان نضع إصبعنا على بؤرة اللاعقلانية في التاريخ التغريبي للعقل اليوناني: فهذا التاريخ أراد، من موقع المركزية الاثنية، ان يفسر العالم باليونان الصغرى مع ان اليونان الصغرى - والكبرى - لا تقبل هي نفسها التفسير إلا بعالمها المحيط، أي الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط. وكما يقول نيقولا بورسل، فإن تصور «اليونان الصغرى»، المتشرقة على نفسها في عزلة وشبه فراغ، هو ما تأدى في مضمار تاريخ الحضارة والفلسفة الى ظهور نوع جديد من «الميتوس» - كما كان سيسميه اليونانيون أنفسهم - يقوم على فكرة السؤدد الذاتي والخلق من عدم. والحال ان أسطورة «اليونان الصغرى» لم تجد تربتها المغذية في المركزية الاثنية الاوروبية وحدها، بل كذلك في «لا مبالاة باقي العالم المتوسطي والشرقي»<sup>(٧٤)</sup> الذي سكنت عن عملية تغريب اليونان وتبناها بصورة ضمنية - نظير ما يفعل الجاهلي - باعتباره نفسه غريباً عن الحضارة اليونانية وباعباره الحضارة اليونانية غريبة عنه. وهكذا تكون عملية تغريب «العقل اليوناني» قد نجحت بصورة مزدوجة، أي بمعنى «التغريب» كليهما.

مرة أخرى نؤكد أن ما نضعه نصب أعيننا، ضداً على هذا التغريب للعقل اليوناني، ليس «تثريقه». فالتثريق لن يكون في احسن الاحوال إلا تعبيراً عن مركزية اثنية مضادة. والحال أننا ننطلق من الاعتقاد بضرورة الانعتاق قدر الامكان من كل مركزية اثنية في كتابة التاريخ فحسب، بل كذلك من اليقين المنهجي بأن «العقل اليوناني»، الذي شغل ألف سنة من التاريخ المتوسطي، وبمشاركة «أمية» لن تتكرر إلا في العصر الذهبي للحضارة العربية الاسلامية، غير قابل للتفسير أصلاً بأية مركزية اثنية. فهو ثمرة تفاعل خصب، ومن طبيعة عضوية، في كيمياء الحضارات. وكما في كل كيمياء عضوية، فإن تغيب عنصر يتيم واحد قد يكون قمياً بوقف التفاعل وإلغاء المعادلة. وبدون ان ندعي الاحاطة بجميع حدود هذه المعادلة، فإننا نريد توسيع شبكة التفسير لتشمل عنصراً إضافياً طالما أهمله المؤرخون العقلية النزعة للحياة العقلية: التضامن ما بين ظهور العقل اليوناني أو المكتوب باليونانية - والمعنى عندنا سواء - وبين ظهور طبقة كومموبوليتية من التجار البحريين ذات أفق عقلي منفتح ومتقدم في الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط. ولم

(٧٤) انظر مساهمة نيقولا بورسل عن «حراك المدينة اليونانية» في: «المدينة اليونانية من هوميروس الى الاسكندر La cité grecque d'Homère à Alexandre» بإشراف أوزفن موداي وسامبون برايس، الترجمة الفرنسية، منشورات لاديفكوفيرت، باريس ١٩٩٢، ص ٤٦ - ٧٦.

تتطور هذه الطبقة عن طريق المبادلات التجارية وحدها كما في سائر الحالات التقليدية، بل أولاً وأساساً عن طريق الاستيطان. فقد زرعت سواحل المتوسط الشرقي، ثم الغربي وصولاً إلى فرنسا وإسبانيا، بعشرات المدن و«الوكالات» البحرية التي لا يزال بعضها يحمل إلى اليوم الأسماء التي أعطاها لها مؤسسوها الأوائل. وعلى هذا النحو «تخلقت وحدة عضوية لاقتصاد العالم القديم» ورأى النور تاريخ المتوسط بوصفه ظاهرة وحدوية<sup>(٧٥)</sup>. وعلى امتداد الألف الثاني ق.م كان «قصب السبق في الكوسموبوليتية يعود حصراً إلى السوريين - اللبنانيين»<sup>(٧٦)</sup>. ولكن بدءاً من الألف الأول، وتحديدًا من القرن الثامن ق.م، كفت الطبقة، التي أُرست مداميك الثقافة الكوسموبوليتية المتوسطة، عن أن تكون فينيقية خالصة لتتغير فينيقية - إيونية. وفي طور ثالث، وبعد أن شرعت أثينا ابتداءً من منتصف القرن السادس بتطوير أسطولها البحري، أخذ الطابع اليوناني يغلب على تلك الشراكة، وإن ظلت قرطاجة، ربيبة صور، تحتكر نصف الهيمنة في المتوسط الغربي. وقد كانت مصادر قوة تلك الطبقة الكوسموبوليتية مثلثة: أولاً - أداة تفاهم لغوي مشتركة تمثلت في اللسان اليوناني والأبجدية الفينيقية؛ ثانياً - واسطة نقل واتصال متطورة للغاية تكنولوجياً تمثلت في المركب السريع ذي طواقم المجاذيف المتعددة الذي ابتكره الفينيقيون وطوره اليونانيون<sup>(٧٧)</sup>؛ ثالثاً - تنظيم سياسي متقدم «ديموقراطياً» وعُزِّر لفاعلية الفرد هو تنظيم المدينة الفينيقية - الإيونية - اليونانية الذي سمح بتراكب التفاعلات الحضارية وتناضدها على العكس من واقع الحال في التنظيم السياسي للإمبراطوريات التي تقوم على أنقاض بعضها بعضاً وتحل واحدها محل الأخرى في سياق هيمنة أمبريالية ماحقة. ولا يمكن فهم تطور أثينا الحارق السرعة في عصر بريكليس (نحو ٤٩٥ - ٤٢٩ ق.م) بمعزل عن تأثير تلك الطبقة الكوسموبوليتية

(٧٥) غويدو مانسيلي: حضارات أوروبا القديمة، ص ١٠٩ - ١١٦.

(٧٦) فرناند بروديل: البحر الأبيض المتوسط: الفضاء والتاريخ La méditerranée: l'espace et l'histoire، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٨٥، ص ٩٣.

(٧٧) يعرف هذا المركب باسم «كوكور» (من فعل «كز» السامي). وباسمه سُمي الفينيقيون، على ما يرى فكتور بيار، جزيرة كورفو التي عرفها اليونانيون باسم كوكورثو *carcora*، ويلاحظ فرناند بروديل، نقلاً عن ب. ستاس، أن هذا المركب الذي أتاح للفينيقيين الوصول إلى المحيطين الهندي والهادي (فضلاً عن الاتفاف حول رأس الرجاء الصالح بحسب رواية هيرودوتس) ما كان يرى النور لولا اكتشاف تقني آخر، وهو استعمال قاذٍ البحر الأحمر في جلفطة جزوز السفينة بما يمنع تسرب الماء إليها ويتيح لها البقاء غاطسة فيه لأشهر عدة متوالية (للتوسط: الفضاء والتاريخ، ص ١٠٩).

من الاجانب والغرباء الذين قدموا اليها من مختلف «خاور التجارة البحرية الكبيرة» والذين كانوا يتألفون، علاوة على «يونانيي آسيا ومناطق البحر الاسود»، من «مصريين استقروا في البيرة (ميناء أثينا) منذ منتصف القرن الخامس، إما كصناع متخصصين في شغل النسيج وإما كعطارين، وشرقين تدفقوا على المرفأ الاثيني الكبير، وقبارصة وفينيقيين... وغيرهم من وكلاء التجارة النائية، ممن كانوا يتجرون بالقمح أو المنتجات الكمالية من عطور وعاج، أو الخرفين التخصصيين في تصدير أنواع بعينها من التقنيات»<sup>(٧٨)</sup>. والحال ان هذه الطبقة الكوسموبوليتية الدولية، التي ادركت ذروة نموها في العصر الهلنستي، ما كانت تحصر نشاطها بالتجارة وحدها، بل تتعهد أيضاً «تصدير الثقافة». وفي مرحلة أولى، اقتصر التداول الثقافي على المنتجات الفنية والسلع الجمالية. وقد أتصف النصف الأول من الألف الأول ق.م بسيادة ما يسميه مؤرخو الفن «الظاهرة المشرقة» Le phénomène orientalissant التي عُممت على حوض البحر المتوسط، شرقه وغربه، «الذوق أو الأسلوب الشرقي الذي تشكل في آسيا الأمامية عند تحوم سورية وفلسطين وفينيقيا ووجدت فيه تعبيرها، الى جانب التجارب المصرية والنهرانية، تجارب ايرانية وتأثيرات أناضولية»<sup>(٧٩)</sup>. وقد كانت هذه اللغة الجمالية الموحدة بمثابة تمهيد لتلك اللغة «الكونية» Koiné المشتركة التي ستفرض نفسها في الحوض المتوسطي الشرقي في النصف الثاني من الألف الأول ق.م، والتي اتاحت لها الفتوحات المقدونية أن تصير «منطوقة ومكتوبة من الهند وايران الى سوريا وفلسطين وايطاليا ومصر»<sup>(٨٠)</sup>. والواقع أن العصر الهلنستي نفسه لن يُسمى بهذا الاسم إلا اشتقاقاً من فعل «هلنسته»، أي من يتكلم باليونانية (الهلينية) من غير أهلها. والحال ان هؤلاء «الاعاجم» الناطقين باليونانية هم الذين سيكفلون لهذه اللغة الوحدة والتطور النحوي اللذين سيتيحان لها ان تصير أداة مشتركة للثقافة مثلما كانت الأبجدية الفينيقية قد اتاحت لها أن تصير لغة مكتوبة. وهنا أيضاً نجد أن تلك الطبقة الأمية التي وُحّدت الذوق الجمالي في حوض المتوسط هي عينها التي حملها تجانس وظيفتها وتباين تكوينها الاثني في آن معاً على تطوير تلك اللغة المشتركة للتداول الثقافي.

(٧٨) ماري فرانسوا باسليز: الاجني في اليونان القديمة L'étranger dans la Grèce antique، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٨٤، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٧٩) غريغو مانسويل: اوربوا للقيحة، ص ١١٥.

(٨٠) مرسيا إلياد: تاريخ للمعتقدات والأفكار الدينية Histoire des croyances et des idées religieuses، منشورات بايو، باريس ١٩٨٦، م ٢، ص ١٩٩.

وعلى هذا النحو، وبالأحالة مرة أخرى إلى القانون الذي صاغه نيقولا بورسل للحراك الحضاري في البحر المتوسط، فإن «الثقافة الكوسموبوليتية المتوسطة» - والتعبير لفرنان بروديل - هي التي تفسر سيادة لغة «اليونان الصغرى»، وليست هذه اللغة بحد ذاتها هي التي تفسر ظاهرة «التهلنس». وليس من قبيل الصدفة أن تكون سيرونة «التهلنس» قد «بدأت منذ أواخر القرن الخامس ق.م - أي حتى قبل فتوحات الاسكندر - في مناطق التماس مثل قبرص والموانئ الفينيقية، وعلى الاخص صيدا، والساحل الجنوبي من آسيا الصغرى»<sup>(٨١)</sup>. فأولئك «البرابرة» الذين تكونوا في مدارس اثينا الفلسفية، سواء منها ما كان يونانياً مثل «الأكاديمية» أو «نصف بربري» مثل «اللفيون» أو «بربرياً» مثل «الرواق»، هم أنفسهم الذين أعادوا تصدير الثقافة اليونانية إلى بلدانهم الأصلية. وما نريد أن نؤكد، مرة أخرى، هو أن «العقل اليوناني» لم يكن عقلاً إثنياً بقدر ما كان عقلاً ثقافياً شارك في صنعه على قدم من المساواة جميع أولئك «البرابرة» الذين اختاروا، بحكم كوسمبوليتهم تحديداً، أن ينطقوا باللسان اليوناني. وهذا ما تنبّه له خطيب ومعلم بيان مثل ايزوقراطس الذي كان يتعصب للأمبريالية الاثينية بقدر ما يكره الفلسفة أصلاً: «إن اسم اليوناني لم يعد اسم العرق، بل اسم الثقافة، ونحن نسمي يونانيين أولئك الذين يسهمون في تربيتنا أكثر مما نطلق هذا الاسم على من هم وإيانا من أصل واحد»<sup>(٨٢)</sup>.

والحال أن ما يتفيه الجابري هو حصراً هذه الشراكة. وهو يمضي في هذا التضييق إلى أبعد مما يمكن أن يمضي إليه أشد خريجي المركزية الاثنية الغربية تطرفاً. فهذه المركزية لا تمارس «التغريب» في نهاية المطاف إلا بمعنى واحد فقط، وهو إزاحة «العقل اليوناني» غرباً. أما ناقد العقل العربي فيمارس «التغريب» بكل معنى: فهو يقيم من جهة أولى علاقة تطابق ووحدة هوية بين العقل اليوناني والعقل الغربي، ويؤسس من الجهة الثانية ما بين العقل اليوناني والعقل العربي علاقة تباين وتفاوت تصل إلى حدود الضدية. والحال أنه إذ يعتمد هذه الضدية مع العقل اليوناني نقطة انطلاق لفهم العقل العربي يكون قد قطع على نفسه السبيل إلى فهم العقلين معاً وإلى فهم الاستمرارية الحضارية التي تؤسسهما معاً. فعصر التدوين الذي «صنع» العقل العربي كان يكرر إلى حد بعيد، وإن في شروط إبستمولوجية مختلفة، عصر التدوين

(٨١) ماري فرانسوا باسليز: الاجتهاد في اليونان القديمة، مصدر آتف الذكر، ص ١٩٩.

(٨٢) ايزوقراطس: اللب، ف ٥٠، نقلاً عن المصنوع السابق، ص ١٩٩.



الهيلنستي الذي «صنع» العقل اليوناني. ولكن بما ان هذه مسألة ستكون لنا اليها عودة مفصلة، فلنكتف الآن بإعادة تأكيد الحقيقة التاريخية البسيطة التالية: وهي ان العقل العربي تجمعه والعقل اليوناني رابطة شراكة، وهذا ليس فقط في لحظة التدوين اللاحقة، بل ابتداء من البداية، من لحظة التكوين الأولى في رحم الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

\*\*\*

قبل ان نتقدم خطوة أخرى في تفكيك المركزية الاثنية التي يصدر عنها ناقد العقل العربي، والتي لا تعدو ان تكون استنساخاً شبه حرفي للمركزية الاثنية الأوروبية التي تقوم على تكتيك مزدوج لفك ارتباط العقل اليوناني بما تسميه العقل «الشرقي» ولتحقيق التحام من طبيعة ماهوية بين العقل اليوناني - بعد بتره من جذوره واستصاله من تربته - وبين العقل «الغربي»، منلاحظ ان إعادة إنتاج هذه المركزية من قبل الجاهري غالباً ما تقتزن باحتجاج لفظي صارخ.

ففي معرض تنديده، على سبيل المثال، بـ «الامبريالية والهيمنة» اللتين تمارسهما المركزية الغربية على تاريخ العقل من خلال «إعادة بناء الفكر الفلسفي الأوروبي بصورة تحقق له الوحدة والاستمرارية من جهة، وتجعل منه من جهة أخرى التاريخ العام للفلسفة كلها»، يوجه نقداً لاذعاً الى إميل برهيه لأنه جعل «نهر الفلسفة»، في تاريخه الكبير (سبعة مجلدات) للفلسفة، ينبع من «المدن الإيونية اليونانية ليشق طريقه الى أثينا ثم منها الى روما لينشر بعد ذلك في أوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى وفي أوروبا الحديثة الى يومنا هذا». ويدمج هذا «التاريخ للفلسفة»، المحققة له «الوحدة والاستمرارية»، انطلاقاً من أوروبا وانتهاء اليها، بأنه «تاريخ مبني جملة وتقصيلاً على المركزية الأوروبية في أصبق صورها، تاريخ للفلسفة في أوروبا من العصر الهليني الى العصر الحديث يُنصّب تنصيباً على أنه التاريخ العام... والرسمي للفلسفة، أما ما عداه فهو امش ان حظيت ببعض الاعتراف فليس جزءاً مقوماً لهذا التاريخ العام، بل بوصفها «بركاً» أشبه بـ «البحر الميت» معزولة ومفصولة عن «النهر الخالد» المتدفق من بلاد اليونان» (٨٣).

ولكن كل هذه «الجمعية» ضد المركزية الأوروبية لا تمتع ناقد العقل العربي من أن يطعن بطلانها.

هجاء العقل العربي

ولقد رأيناه أولاً كيف يتبنى مقولة «النهر الخالد» مطالباً فقط بتوسيع مجراه ليمر بـ «البحيرة» العربية ويصير ثلثياً بدلاً من ان يكون ثنائي المنبع.

ورأيناه ثانياً كيف يسلم للمركزية الأوروبية أخطر دعاويها بمصادرتها، غير المسؤولة إستمولوجياً، على وحدة هوية «العقل اليوناني - الغربي».

ولننظر الآن كيف يتولى بنفسه، وعلى طريقته الخاصة، تحقيق «الوحدة والاستمرارية» لهذا «العقل اليوناني - الغربي» من خلال العرض المطول التالي الذي يقدمه عن «خطاب العقل الاغريقي - الأوروبي عن نفسه» بالتضاد التمييزي مع العقل العربي:

«إذا نحن أردنا ان نتبين (تطور مفهوم العقل في الثقافة الاغريقية - الأوروبية) وجب علينا الرجوع الى كل من هراقليطس واناكساجوراس... فقد كان هراقليطس - فيما يذكر مؤرخو الفلسفة - أول من قال بفكرة «اللوغوس» Logos أو «العقل الكوني». فلكي يفسر هذا الفيلسوف النظام السائد في الكون، بعيداً عن الميثولوجيا والاساطير، قال بوجود «قانون كلي» يحكم الظواهر ويتحكم في صيرورتها الدائمة الأبدية... لقد تصور هراقليطس العقل الكوني La raison universelle على أنه محايث للطبيعة ومنظم لها من داخلها، فهو بالنسبة للعالم أشبه بالنفس بالنسبة الى الانسان، النفس لا بوصفها «جوهر» مستقلاً متميزاً عن البدن، بل بوصفها مبدأ لحركته، منتشراً في جميع أجزائه. ولذلك كان هذا العقل أشبه ما يكون بـ «نار إلهية لطيفة»، بل هو «نور إلهي»، هو حياة العالم وقانونه... وإذا كانت فكرة هراقليطس عن العقل الكلي تميل الى إقرار نوع من وحدة الوجود، باعتبار أن العقل الكوني هذا محايث للطبيعة غير منفصل عنها، فإن تصور اناكساجوراس لـ «النوس» Nous، أي «العقل الكلي» ايضاً، يختلف من حيث أنه جعل منه مبدأ مفارقاً، غير مندمج في الطبيعة ولا محايث لها... ولقد كان الكون في أول أمره عبارة عن خليط فوضوي، عبارة عن «كاوس» Chaos، أي عبارة عن عماء مطلق يشكل «الكل» الموجود. وإذا كان كثير من الفلاسفة السابقين قد قالوا بهذه الفكرة أو بما يماثلها فإن ما يتميز به اناكساجوراس، كما نوه بذلك كل من افلاطون وأرسطو، هو قوله: «ان العقل هو الذي نظم كل شيء وأنه العلة لجميع الأشياء». ذلك لأنه كي يتمكن ذلك الخليط الأولي، أو العماء الكلي، من الخروج من عطالته لا بد من قوة محركة سماها اناكساجوراس «النوس» أو العقل (أو الروح)... على ان هذا المبدأ المحرك الذي قام بـ «الدفعه الاولى» الضرورية لمسلسل

النشوء والتطور لم يكن مجرد قوة محركة، بل انه عقل. فهو يعرف ويعقل ذلك الخليط - العماء، كما يعرف ويعقل ما تفرع عنه من كائنات وما أقام من نظام.

«العقل يحكم العالم: تلك هي العبارة التي تلخص فكرة اناكساجوراس ونظريته التي لا تترك أي مجال للصدفة، فكل شيء عنده نظام وضرورة...»

«وإذا كانت فكرة هراقليطس عن «اللوغوس» هي التي تأسست عليها الفلسفة الرواقية، بل كل الفلسفات التي تميل الى نوع من وحدة الوجود، فإن فكرة اناكساجوراس عن «النوس» هي التي كانت وراء الثورة السقراطية، أعني فلسفة سقراط التي تأسست عليها فلسفة كل من أفلاطون وأرسطو. ومهما يكن من امر الاختلاف بين تصور كل من هراقليطس واناكساجوراس للعقل الكلي، فإن القول بمحايشته للطبيعة أو انفصاله واستقلاله لا يغير من جوهر التصور اليوناني للعلاقة بين الطبيعة وهذا العقل الكلي (الذي ينتزل منزلة الآله في الديانات التوحيدية) وبين الانسان. هكذا نجد في جميع الاحوال، داخل الثقافة اليونانية: الطبيعة أولاً بوصفها معطى ابتدائياً غير منظم ولا متميز، ثم تتدخل قوة أخرى تسمى «العقل» تعمل على إشاعة النظام في الطبيعة، وبالتالي دفع عجلة التكون والتطور...»

«في هذا الاتجاه نفسه سارت الفلسفة الحديثة في اوروبا. يقول مالبرانش: «ان العقل الذي نهتدي به عقل كلي (...) عقل دائم وضروري (...). وإذا كان صحيحاً ان هذا العقل ضروري ودائم وثابت لا يتغير فهو لا يختلف عن عقل الله». ولقد بقي الفكر الاوروبي الحديث، رغم كل ثوراته على «القديم»، متمسكاً بفكرة «العقل الكوني» متصوراً إياه على أنه القانون المطلق للعقل البشري»<sup>(٨٤)</sup>.

إن هذا النص الطويل، الذي يريد نفسه في ظاهر الحال معرباً خالصاً، مذهل في المصادر التي ينطلق منها وفي النتائج التي يتمخض عنها.

● فهو أولاً، ورغم الاحتجاج اللفظي الصاخب من قبل صاحب القلم الذي حرره على المركزية الاوروبية التي تمارسها تواريخ الفلسفة الغربية اللابئة على تحقيق «الوحدة والاستمرارية» للعقل اليوناني - الغربي، يرفع هذه الوحدة وهذه الاستمرارية عينهما من مستوى المصادرة الاكسيومية الى مستوى التأسيس

(٨٤) تكوين العقل العربي، ص ١٨ - ٢١.

الابستمولوجي. فذلك العقل بما هو كذلك، وليس فقط تعابيره الفلسفية والثقافة، هو الواحد، وهو المستمر على مدى خمسة وعشرين قرناً من الميع اليوناني «للنهر الخالد» إلى مصبه الأوروبي بثبات في المجرى لا تحرفه ولا «تقطع» معه حتى ثورات الحداثة - على ضراوتها - على القديم. وما يزيد هذا «العقل اليوناني - الغربي» تألقاً في وحدته واستمراريته كونهما لا تضفران إكليلاً له إلا تمهيداً لإعلان الطلاق الابستمولوجي بينه وبين ضده العقل العربي. ولكن نظراً إلى أننا سنفرد الفصل التالي بتمامه لتتبع «تطور مفهوم العقل في الثقافة الأوروبية الحديثة»، فلن نكون بحاجة هنا إلى الدخول في أي نقاش حول واقع وطبيعة القطيعة بين عقل الحداثة العملي والإجرائي وعقل ما قبل الحداثة التأملي والنصي سواء ما كان منه مكتوباً باليونانية أو اللاتينية أو العربية.

● والنص ثانياً، وعلى الرغم من العباءة الابستمولوجية التي ينظّل بها، يمارس ضرباً من التفكير الميتولوجي بالارتكاز إلى ما يسميه اختصاصي مرموق في الفكر الأسطوري بـ «الحظوة السحرية للأصول»<sup>(٨٥)</sup>. فالنص لا يبدو معنياً بـ «تطور مفهوم العقل» بقدر ما يضع رهانه كله على المصادر على مستوى البداية الأولى: «كان هيراقليطس أول من قال بفكرة اللوغوس أو العقل الكوني». والحال أن أسطورة «البداية الأولى» هي «أولى» أساطير المركزية الاثنية وأحبها إليها، وربما أنجعها أيضاً. فالصراع على «البداية الأولى» هو صراع على التاريخ، على مقولة المُلْك بقدر ما هي مؤسسة لمقولة الهوية بالذات في الرؤية المركزية الاثنية للعالم. فلكن الظهور الأول للشيء هو وحده ذو الدلالة والقيمة دون تجلياته اللاحقة التي لا تعدو على كل حال أن تكون تظاهرات للانبثاق الأول. وعلى هذا النحو، وبالإحالة إلى الأصل الأول، اللوغوس الهيراقليطي أو النوس الاناكساغوري، يبيح النص لنفسه أن يقول: «هكذا نجد في جميع الأحوال، داخل الثقافة اليونانية: الطبيعة أولاً بوصفها معطى ابتدائياً غير منظم ولا متميز، ثم تتدخل قوة أخرى تسمى العقل تعمل على إشاعة النظام في الطبيعة»، ثم أن يضيف القول: «في هذا الاتجاه نفسه سارت الفلسفة الحديثة في أوروبا» (التسويد منا). وبدورنا قد يكون مباحاً لنا أن نقول: إن الابستمولوجيا الجاهلية، في مداورتها لأسطورة «البداية الأولى»، تعادل عملياً إلغاء للتاريخ. والواقع أن المنهج التاريخي، الذي لا يحظى

(٨٥) مرسيا إلياد: مظاهر الاسطورة Aspects du mythe، منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٣، ص ٣٥

على كل حال بتعاطف الجابري<sup>(٨٦)</sup>، كان أصدر بلسان علم كبير من أعلامه، هو جاكوب بوركهارت، محطّم أسطورة «التولد الذاتي» في تاريخ الحضارات، الحكم القاطع التالي: «في جميع العلوم يمكن البدء من البداية، إلا في التاريخ»<sup>(٨٧)</sup>. ذلك أننا مهما أوعنا في التاريخ، فإن كل أصل أول يردنا إلى أصول أو جذور مشتركة. وما نعتقد أنه طور ابتدائي لا يكون في الواقع إلا مرحلة متطورة للغاية من الأصل<sup>(٨٨)</sup>. ولكن نظراً إلى أن التسلسل لا يمكن أن يمضي إلى ما لا نهاية، فقد يكون جائزاً الانطلاق من أصل نسبي أول، وإنما بشرط تعقله في نسبيته، لا تنصبيه، فعل الجابري، في بداية مطلقة. والحال أن المسكوت عنه - أو ربما اللامفكر فيه - في النص هو السلسلة الفلسفية التي تنتمي إليها الحلقتان اللتان يشغلها صاحبا فكرتي «الوغيوس» و«النوس». فعندما يقول الجابري: «إذا نحن أردنا أن نبين نظام الثقافة اليونانية كما يتحدد في خطابها الفلسفي وجب علينا الرجوع إلى كل من هراقليطس واناكساجوراس»<sup>(٨٩)</sup>، فإن أول ما يستوقف النظر هو «القطع» المستحدث في السلسلة وإحضار هذين العلمين كممثلين مؤسسين «للثقافة اليونانية» من خلال تغييب صفتيهما «الإيونية» وتغييب السلسلة «الايونية» التي ينتميان إليها: إكسانوفانس وفيثاغورس واناكسيمانس واناكسيماندرس وطاليس. والحال أن إحضار «الثقافة اليونانية» وتغييب ايونيا، التي «كانت هي - لا اليونان - مسرح التنوير منذ القرن السادس ق.م»<sup>(٩٠)</sup>، ينطقان بحد ذاتهما بكل المركزية الاثنية التي يوظف النص نفسه في خدمتها. ثم إن «نوس» اناكسوغوراس و«لوغيوس» هراقليطس غير قابلين للفهم أصلاً بمعزل عن «ماء» طاليس و«الاحدود» اناكسيماندرس و«هواء» اناكسيمانس و«واحد» إكسانوفانس. وهذا القطع في السلسلة هو الذي وقع الجابري في خطأ عمي بحث عندما نسب إلى هراقليطس واناكساجوراس لا السبق المطلق إلى القول بمفهوم العقل فحسب، بل كذلك أبوة مذهب وحدة الوجود والثورة السقراطية. ولستذكر ما يقوله النص:

(٨٦) انظر إداته الدائمة للمنهج التاريخي - كما للمنهج الفيلولوجي - باعتباره «يمارس بصراحة امبريالية على التاريخ» في «الحدائق والفرائد»، ص ٧٧.

(٨٧) ج. بوركهارت: تأملات في التاريخ الكوني *considerations sur l'histoire universelle*، الترجمة الفرنسية، منشورات يايو، باريس ١٩٧١، ص ٣٦.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٨٩) تكوين العقل العربي، ص ١٨.

(٩٠) ر. دودس: الاغريق واللامقول، ص ١٨٠.

«إذا كانت فكرة هراقليطس عن «اللوغوس» هي التي تأمست عليها الفلسفة الرواقية، بل كل الفلسفات التي تميل إلى نوع من وحدة الوجود، فإن فكرة اناكساغوراس عن «النوس» هي التي كانت وراء الثورة السقراطية». ولنبادر حالاً إلى التبيين - درجاً على مألوف العادة مع ناقد العقل العربي - بأن الفكرة بتمامها «ملطوثة» من ليون رويان في كتابه شبه الكلاسيكي: الفكر اليوناني وأصول الروح العلمي». فهذا المستهمل هو من حُدّد، في كتابه الصادر لأول مرة عام ١٩٢٣، تصور هراقليطس عن «اللوغوس المحايث» بأنه «نوع من وحدة الوجود»، وهو من أطلق على اناكساغوراس صفة «رائد الثورة السقراطية»<sup>(٩١)</sup>. ولكن رويان، في حكمه هذين، كان يضع نصب عينيه اتصالية هراقليطس واناكساغوراس - لا انقطاعيتهما - مع ما يسميه هو نفسه «سلسلة الفلاسفة» من «المدرسة الملطية» ممن تنحصر كل دلالة مذاهبهم بطلب «وحدة المادة». وعلى هذا الأساس، أي انطلاقاً من «وحدة المادة»، لم يكن هراقليطس ممثلاً أول لمذهب وحدة الوجود كما يفترض الجابري، بل كان آخر مثليه بالآخرى. فما غفل عنه الجابري - أو نصه - أن المهم عند رويان لم يكن فقط تعريف فكرة هراقليطس عن اللوغوس - في مواجهة التصورات الفجة السائدة عن تعدد الآلهة - بأنها مذهب في وحدة الوجود، بل كذلك تحديد هذا المذهب الهراقليطي في وحدة الوجود بأنه طبيعي، *Panthéisme physique*، فالطبيعة - لا الله - هي الخاضعة في كل الطبيعة عند هراقليطس كما عند سائر الفلاسفة الإيونيين الموصوفين أصلاً بأنهم طبعيون أو فيزيولوجيون بالمقابلة مع الفلاسفة الآلهيين أو الشيولوجيين. وبالنسبة إلى مفكر مثالي وهيغلي للنزع مثل ليون رويان، فإن مذهباً طبعياً في وحدة الوجود يمثل تقدماً لأنه، بالقياس إلى مذاهب الشرك السائدة قبله، توحيدى، ولكنه في الوقت نفسه ليس متقدماً بما فيه الكفاية لأنه يبقى، بالقياس إلى مذاهب وحدة الوجود الروحي التي ستتطور في زمن لاحق، طبعياً. وعدم هضم الجابري لفكرة رويان هو ما قاده إلى تعزيز خطئه العلمي بآخر منطقي، وذلك عندما يضيف القول: «مهما يكن من أمر الاختلاف بين تصور كل من هراقليطس واناكساغوراس للعقل الكلي، فإن القول بمحايطته للطبيعة أو انفصاله واستقلاله لا يغير من جوهر التصور اليوناني للعلاقة بين الطبيعة وهذا العقلي الكلي (...). داخل الثقافة اليونانية: الطبيعة أولاً بوصفها معطى

(٩١) ليون رويان: *La pensée grecque et les origines de l'esprit scientifique*، منشورات ألبيان ميشيل، طبعة ١٩٧٣، ص ٩٩ و ١٥٠.

ابتدائياً غير منظم ولا متميز، ثم تتدخل قوة أخرى تسمى العقل تعمل على إشاعة النظام في الطبيعة». فلو صح أن مسألة المحايطة والمفارقة عديمة الأهمية إلى هذا الحد ولا تغير من «جوهر التصور اليوناني» المزعوم، فكيف غاب عنه أن مجرد قوله بوجود الطبيعة أولاً كمعطى ابتدائي ثم بتدخل قوة مغايرة اسمها العقل، هو بعينه انتصار للمذهب ثنائية الوجود على وحدته، وإعادة إنتاج لازدواجية المادة والروح العضال، وتبن غير مشروط لمبدأ المفارقة في صورته الأشنع فلسفياً: التدخل في مجرى العالم من خارجه وعلى مرحلتين تؤسسان بين المعطى الأولي وتنظيمه مسافة كان سعى أرسطو، بكل ما أوتي من عبقرية منطقية، إلى إلغائها عن طريق المزاجية ما بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل؟

● والنص الثالث، إذ يجري محاكماته، أو مصادراته بالأخرى، على المستوى الاسطوري للنشأة الأولى والبدء المطلقة، يغيب عن قارئه واقع أن للمفاهيم الفلسفية مساراً وسيروية، ومالاً وصيرورة. فالمفاهيم لا تولد جاهزة ولا راشدة. بل هي حاملة بالضرورة لتاريخها كما لما قبل تاريخها. واللوغوس الهراقليطي والنوس الاناكساغوري هما من هذه المفاهيم التي لا يمكن فهمها إلا في تطورها. والنص، إذ يخضع كلاً من اللوغوس والنوس لنوع من ترجمة قورية كمرادفين للعقل الكوني، إنما يسقط عليهما في بداهتهما المزعومة المعنى الذي سيصير لهما لاحقاً. والواقع أن نزعة الجابري اللاتاريخية، أو «البنوية» كما قد يؤثر هو نفسه أن يقول، لا تتجلى في مجال كما تتجلى في تجاهله للتطور الدلالي للكلمات. فعنده أن اللفاظ تعني حالاً، وفي جميع الحالات، المعنى الذي سيغلب عليها لاحقاً<sup>(٩٢)</sup>. ومن هنا افترضه بأن «اللوغوس» كان يعني عند هراقليطس من البداية ما سيعنيه بعد قرنين من الزمن عند الرواقيين الذين سيثبتونه في معنى «العقل الكوني» *Raison universelle*. والحال أن هذا المعنى الرواقي يبقى رواقياً، أي محصوراً بالمجال التداولي الذي عملت فيه مدرسة زينون بدءاً من القرن الثالث ق.م. ورغم هيمنة الرواقية طيلة العصر الهلنستي والعصر الروماني الأول، فإنها لن تستطيع أن تطرد من التداول المعاني الأخرى لكلمة اللوغوس. والواقع أنه إلى عهد أفلاطون ما كان يندر، في الاستعمال الفلسفي، تغليب معنى «الحساب» أو «النسبة العددية» على

(٩٢) على هذا النحو سنراه، مثلاً، يطارده كلمة «عرفان» حيثما عثر عليها في التراث العربي الاسلامي باعتبارها دالة دوماً، وبلا استثناء، على النظام الاستمعي «الرجيم» الذي يحمل الاسم نفسه، وهذا إلى حد استحقاق كلمة «معرفة» نفسها به.

معنى «العقل» في «اللوغوس» كما في النص التالي من محاوراة «إينيومس» المنحولة على أفلاطون أو على معاصره فيليبوس الأوبنطي وذات المنزع الفيثاغوري فيما يتعلق بفلسفة العدد: «ألا كم نحن محقون في اعتقادنا بأننا لو نزعنا العدد من البشرية لضاعت منا كل حكمة، إذ إن نفس الحيوان التي تفتقد الحساب (اللوغوس) لن تستطيع أبداً البلوغ إلى الفضيلة التامة، والحيوان<sup>(٩٣)</sup> الذي لا يعرف الاثنين والثلاثة، ولا الوتر والشفع، والذي يجهل العدد جهلاً مطبقاً، لن يتسنى له أبداً فهم الأشياء التي لن يعرفها في هذه الحال إلا عن طريق الاحساسات والذاكرة. ولئن لم يكن ثمة ما يحول بينه وبين اكتساب الفضائل العادية، مثل الشجاعة والعفة، فإنه لو حُرم بالمقابل من اللوغوس الحق فلن يصير أبداً حكيماً؛ ومن اقتقد الحكمة، التي هي القسم الرئيسي من الفضيلة بصورة عامة، فلن يكون في ميسوره أبداً أن يصير خيراً كل الخير، ولا بالتالي سعيداً. إذن من أوجب الضرورات أن نتخذ العدد أساساً لكل ما عداه»<sup>(٩٤)</sup>، ومع المسيحية سيتغلب على «اللوغوس» معنى «الكلمة»، وذلك انطلاقاً من الفاتحة المشهورة لإنجيل يوحنا: «في البدء كان الكلمة (اللوغوس)، والكلمة كان لدى الله، والكلمة هو الله»<sup>(٩٥)</sup>. والواقع أن هذا المعنى الأخير للكلمة هو أقربها إلى معنى اللوغوس عند هراقليطس. ولقد كان اختصاصي متميز في تاريخ العلم اليوناني مثل بول تاتيري قد نبه، في معرض تنويهه بالتأثير الذي مارسه مصر على هراقليطس، إلى الصلة المعنوية الوثيقة بين اللوغوس الهراقليطي وبين «ما - خيرو» المصرية التي تعني «الكلمة المنطوقة، الصوت الخالق، بإيجاء من الحقيقة - العدل - العقل»<sup>(٩٦)</sup>. وفي الوقت الذي يحدّر اختصاصي معاصر في الفكر الفلسفي اليوناني من ترجمة اللوغوس الهراقليطي بـ «العقل الكوني»، يقترح بدوره فهم الكلمة في سياق اشتقاقها من فعل «القول»: «ليس اللوغوس

(٩٣) حيوان في الفلسفة القديمة كل كائن حي، إنساناً كان أم حيواناً. وكانت الاللاك نفسها تسمى حيوانات سماوية.

(٩٤) أفلاطون: محاوراة «إينيومس» (تذييل القوانين)، ٩٧٧ج - د، في الأعمال الكاملة، طبعة يونانية - فرنسية مزدوجة، تحقيق وترجمة إ. دي بلاس، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٥٦، م ١٢، ج ٢، ص ١٣٨.

(٩٥) الكتاب المقدس: الإنجيل وأعمال الرسل، منشورات دار المشرق، الطبعة السادسة، بيروت ١٩٨٢، ص ٣٥١.

(٩٦) نقلاً عن جان فو الكان: للمفكرين الاغريق قبل سقراط Les penseurs grecs avant socrate، منشورات غارتيه - فلاماريون، باريس ١٩٦٤، ص ٢٣٢.



اللغة التي نتكلمها، ولا العقل الكلي الذي يبدع نظاماً متلاحماً من الظواهرات الطبيعية، ولا القانون الاجتماعي أو الخلقى، بل اللوغوس هو الكلمة التي لا تعدو كلمتنا أن تكون صدى لها<sup>(٩٧)</sup>. ومعنى «القول» هذا الذي تتضمنه كلمة «اللوغوس» هو الذي حل تلامذة ارسطو، بعد قرنين من وفاته، على نحت كلمة «المنطق» (لوجيكه) من نفس الأصل اللغوي الذي اشتقت منه كلمة لوغرس. وقد تجدر الإشارة هنا إلى أن المترجم العربي القديم كان مبدعاً حقاً في اختياره لفظة «المنطق» لأداء معنى «لوجيكه» لأنه حافظ بذلك على معنى «النطق» الذي تتضمنه كلمة «اللوغوس». ولهذا أصلاً لا نزال إلى اليوم نقول بالعربية: «الإنسان حيوان ناطق» بمعنى «عاقل». والواقع أن جهوداً ثمينة كان الباحثون التاريخيون والفيلولوجيون سيوفرونها على أنفسهم فيما لو تنبهوا إلى أن «اللوغوس» اليونانية، أو الايونية بالأولى، هي «لغة» العربية، أو السامية بالأولى أيضاً. وأما الدليل على أنها إيونية، وعلى أنها تعني ما تعنيه «لغو» - ومقلوبها «قَوْل» - بالسامية، فنجدته في «المعجم الاشتقاقي للغة اليونانية» الذي يفيدنا أنها تنتمي في المعنى إلى أسرة: عدَّ وحسب وصبَّ وثرثر ونطق، ثم روى وقال، ثم «باتت تعني بالايونية: قصة، حساب، نظر، استدلال، تفسير، كلام... وأخيراً عقل»<sup>(٩٨)</sup>. ولو كان لنا بدورنا أن نقترح ترجمة «اللوغوس» الهراقليطي، الذي يقرر مؤلف «فيلسوف العود الأزلي» أنه عصي على الترجمة، لأضفنا إلى «الصيغة العامة للوجود» كما يقترح إميل برهيه<sup>(٩٩)</sup>، «لغة الوجود»<sup>(١٠٠)</sup>. ويدعي أن مثل هذه الترجمة لا تفك كل غموض هراقليطس - وهو غموض مرتبط أصلاً بأسلوبه الطباقى الذي يؤكد مؤلف «الفلاسفة الأوائل» أنه مهد منذ زمن مبكر في أيونيا لما سيعرف في العصر الهلنستى باسم «الأسلوب الآسيوي»<sup>(١٠١)</sup> - ولكن فاتحة كتابه «في الطبيعة» تغدو على الأقل مفهومة: «اللوغوس، ما هو موجود دوماً، يعجز الناس عن فهمه، سواء قبل أن يسمعه أو

(٩٧) جان برون: هراقليطس، فيلسوف العود الأزلي Héraclite, le philosophe de l'éternel retour

منشورات سيفر، باريس ١٩٦٩، ص ٣٠ - ٣١.

(٩٨) بير شانتيرين: Dictionnaire étymologique de la langue grecque، منشورات كلينسك، باريس

١٩٨٤، ص ٦٢٥.

(٩٩) تاريخ الفلسفة، م ١، الفلسفة اليونانية، ص ٧٧.

(١٠٠) أو كذلك «بيان الوجود». ولكننا نترك الحديث عن هذا المعنى الاساسي من معاني «اللوغوس» إلى حين كلامنا عن مفهوم الجابري من «النظام المعرفي البياني» في الثقافة العربية.

(١٠١) جورج طوسن: الفلاسفة الأوائل، ص ١٤١.

بعد أن يسمعه للمرة الأولى<sup>(١٠٢)</sup>. ومهما يكن من أمر، فإن اللوغوس الهراقليطي لا يعود صالحاً - وقد أعيد ربطه بخطوط اتصاله الأيونية و«السامية»<sup>(١٠٣)</sup> - للاستخدام كعصا يُش بها على «العقل العربي» بهدف زربه في غيتو «الضدية». والحال أن كل ما قلناه عن اللوغوس الهراقليطي يكاد ينطبق بحرفه على النوس الاناكساغوري. فنحن لا ندري هل تعود أبوة «النوس» كمفهوم فلسفي إلى اناكساغوراس فعلاً، أم إلى لوقيبيوس مؤسس المذهب الذري الذي ولد في العام نفسه الذي ولد فيه اناكساغوراس (٥٠٠ ق.م) والذي ما وضع عن «النوس» فكرة أو تصوراً ما، بل كتاباً كاملاً بعنوان «في النوس» إذا ما صدقنا مأثوراً يعود إلى مؤرخ الاقوال إياتيوس<sup>(١٠٤)</sup>، وربما إلى آخرين<sup>(١٠٥)</sup>. أضف إلى ذلك أن تقليداً يعود إلى أرسطو نفسه يشير إلى احتمال أن يكون هرموتيموس الاقلازوماني سبق اناكساغوراس إلى القول بـ «النوس»<sup>(١٠٦)</sup>. ورغم أن هيفل، المؤسس كما سنرى لأسطورة «أول من قال»، يحاول التخفيف من أهمية الرواية الأرسطية، فإن البحوث التاريخية التي قام بها هـ. ديلز ومن بعده إ.ر. دودس تشير إلى احتمال وجود مؤثرات «آسيوية وسطى» ذات صلة بالتقاليد الشامانية، إن لم يكن على تصور اناكساغوراس لفكرة «النوس» بحد ذاتها، فعلى الأقل على تصوره له من حيث أنه «نفس مفارقة». فهرموتيموس الاقلازوماني كان يملك القدرة على أن يفارق بروحه جسده، وعلى أن يسافر بالنفس إلى أماكن شتى فيما جسده خامد بلا حراك في بيته. وهذه التقاليد الشامانية كان ذاتها حديثها في اثينا البريكليسية إلى درجة أن سوفوقليس، معاصر اناكساغوراس، أشار إليها في مسرحيته «الكترا»، بدون «أن تكون به حاجة إلى ذكر أسماء»<sup>(١٠٧)</sup>. ويدون أن تكون بنا بدورنا حاجة إلى الشطط في طلب التعليل إلى حد الرجوع إلى ظاهرة «الإمراء بالروح» الشامانية، فإننا

(١٠٢) هـ. ديلز: القيسقراطيون، مصدر آف الذكر، ص ١٤٥.

(١٠٣) نستعمل هنا التعبير بحذر شديد بانتظار وصول علم اللغات المقارنة إلى تغيير أكثر علمية وإبعد عن الأسطورة من تعبير «سامي» التوواني في توصيف التوزيع اللغوي للبشرية القديمة.

(١٠٤) إياتيوس: آراء الفلاسفة، ك ١، ف ٢٥، نقلاً عن هـ. ديلز: القيسقراطيون، ص ٧٤٦.

(١٠٥) يذكر جان فرانسوا ماتي، مؤلف «فيثاغورس والفياثاغوريون» أن برونطين، والد لياتنو، زوجة فيثاغورس، كان مبلتاً إلى وضع كتاب «في النوس» (Pythagore et les pythagoriciens)، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٩٣، ص ٣٦.

(١٠٦) أرسطو: ما بعد الطبيعة، Metaphysique، ٩٨٤ ب، ترجمة جان تريكو، منشورات مكتبة فران، باريس ١٩٧٤، ص ٣٥.

(١٠٧) دودس: الاغريق واللامعقول، ص ١٤٥ - ١٤٧.

سنلاحظ أن اتجاه تلك المباحث التاريخية يتمّ بحد ذاته عن قراءة دلالية مبالغة للنوس الاناكساغوري: فهي تتأوله روحاً أكثر منه عقلاً - كونياً أو كلياً. وبالفعل، كان لا بد من انتظار «الثورة السقراطية» حتى يأخذ «النوس» في الفلسفة اليونانية معنى العقل. ولكن الثورة السقراطية أدخلت هي نفسها في باب التطور منها في باب النشأة التي يفترض أناكساغوراس أنه يمثلها باعتباره «أول من قال». والواقع أن كبير فَعَلَة هذه الثورة - أرسطر بالذات - هو «من أبدى دهشته من عدم دقة اناكساغوراس في استعماله بغير تمييز تارة كلمة «بسيشه» (النفس) وطوراً كلمة «نوس»<sup>(١٠٨)</sup>. وبالفعل، يلاحظ أرسطو في كتابه «في النفس» أن أناكساغوراس لا يذهب إلى الحد الذي يذهب إليه ديموقريطس في «إقامة مطابقة مطلقة بين النفس والعقل» ولكنه قد يتفق له أيضاً أن يوحد بينهما وإن يعاملهما «كما لو أنهما من طبيعة واحدة». وإنما على هذا الأساس، أي انطلاقاً من أن «النوس» ليس محض «ملكة عقلية»، نرى أناكساغوراس يعزو «النوس» من حيث «هو نفس»، إلى «الحيوانات قاطبة، كبارها وصغارها، عليها ودنياها»<sup>(١٠٩)</sup>. ويوسع أباتيوس قائمة الفلاسفة القيسقراطيين الذين يماهون بين النفس والعقل لتشمل برمنيدس وإنبادقلس، وأولهما نبغ قبل أناكساغوراس وثنائهما معه: «يصرح برمنيدس وإنبادقلس وديموقريطس أن النفس مطابقة في الهوية للعقل؛ وفي رأيهم يمتنع أن يوجد حيوان محروم تمام الحرمان من العقل»<sup>(١١٠)</sup>. وبدوره يضيف يوحنا النحوي إلى القائمة أرخيللوس، «تلميذ أناكساغوراس ومعلم سقراط الذي كان أول من أدخل إلى أثينا فلسفة الطبيعة الأيونية»: «أن جميع أولئك الذين قالوا أن الكون يحركه العقل، قالوا أيضاً، على ما يلوح، أن خاصية النفس هي أن تحرك. وفي عددهم يَنُكِّل أرخيللوس»<sup>(١١١)</sup>. والواقع أن تتبعنا الارتجاعي لمفهوم «النوس» ولتداخل معنى النفس والعقل فيه - وهو تداخل لا يزال قائماً إلى اليوم في اللغات الأوروبية التي تعني فيها كلمة Esprit عقلاً وروحاً معاً - لا بد أن يقودنا، لا «بعيداً» عن الميتولوجيا والاساطير» كما يزعم نص الجابري، بل إلى الصانغ الأول للمفكر الميتولوجي: الشاعر الهومييري. فالإلياذة تفيدنا مثلاً أن آخيل كان «ذا نوس عديم

(١٠٨) بير مكسيم شول: تكوين الفكر اليوناني، ص ٣٢٨.

(١٠٩) أرسطو: في النفس De l'ame، ٤٠٤ أ - ٤٠٥ أ، طبعة يونانية - فرنسية مزدوجة، تحقيق أ. جانون وترجمة إ. ياريوتان، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٦٦، ص ٧ - ٩.

(١١٠) آراء الفلاسفة، ك ٤، ف ٥، نقلاً عن ديلز: القيسقراطيون، ص ٣٧٣.

(١١١) يوحنا النحوي: شرح على كتاب النفس لأرسطو، ١٧، نقلاً عن ديلز، ص ٦٩١.

الشفقة»<sup>(١١٢)</sup>. (وقد يكون مباحاً لنا هنا ان نفتح قوسين لنشير الى أن المترجمين اختلفوا اختلافاً بديناً في اداء معنى «النوس» الهومييري هذا، وان يكن بعضهم قد مال الى ترجمتها بـ «طبع» بحيث يصبح ان يقال انه «عديم الشفقة». والعجيب أن إ. ر. دودس، الذي تميز بموقفه النقدي الحاسم من أسطورة «عقلانية اليونان الفطرية»، يميل الى ترجمة «إسقاطية» تتأول النص الهومييري كما لو انه كتب في زمن افلاطون، ويقترح بالتالي ان يقال في وصف أخيل إنه كان «ذا عقل» أو «ذا ذهن عديم الشفقة»، مؤكداً - فوق ذلك - ان نزوع هوميروس هذا الى التعبير عن انفعالات النفس البشرية بمفردات «عقلية» قد ترك «علامة دائمة في الروح اليوناني»<sup>(١١٣)</sup>. والحال أن ما كان أرسطو ومؤرخو الاقوال قد لحظوه من تداخل معنوي النفس والعقل في لفظة «النوس» كان قميناً بحل الإشكال. ف «النوس» الهومييري هو حصراً «النفس»، وبدون أي تدخل لمعنى «العقل» الذي لن يتطور أصلاً كمفهوم في الفكر اليوناني إلا مع الانتقال من طور الثقافة الشفهية والشعرية التي ينتمي اليها شاعر - أو شعراء - «الإلياذة» الى طور الثقافة المكتوبة والثرية التي ربما كان أناكساغوراس نفسه أول ممثليها). والحال ان النوس الهومييري يستحضر معنى النفس بأقوى مما يستحضره النوس الأناكساغوري. ف «الإلياذة» تقول «Noos»، وليس «Nous» كما في طريقة الكتابة الأفلاطونية - الأرسطية. وتكرار الـ «o» يشير الى اننا أمام حرف موقوف، لا حرف مدود. فلكن الشاعر الهومييري يقول «نؤس» بدلاً من «نوس». ولكن اذا علمنا أن «U» في اليونانية قد تنطق «فاء» - وهذا ما تنبه له المترجم النهضوي عندما قال «زقس» Zeus بدلاً من «زويس» - فإنه لا يعود ثمة مجال للشك في أن «Nou» الأتيكية أو «Noos» الايونية هي عينها «نفس» العربية أو السامية. وهذه نتيجة يؤكدتها معنا أحدث ما صدر من دراسات في فقه اللغة العربية. يقول لويس عوض، في معرض شرحه القانون الألسني المسمى بـ «قانون تبادل السوائل والأنفيات» Liquids and nasals: «في السنسكريتية ناسا Nasa، وفي ايرانية الافستا Nahah، وفي السلافية نوسو Nosu، وفي الجرمانية العالية القديمة ناسا Nasa، وفي النوردية القديمة نوز Nos، وفي الانجلوسكسونية نوسو Nosu، وفي الفريزية القديمة نوس Nose، وكلها بمعنى «أنف». وفي العربية نجد مادة «نفس» - «تنفس»، ومادة «نسيم» و«نسمة»، ومادة «نشق»

(١١٢) الإلياذة، النشيد ١٦، البيت ٣٥. ويرد تعبير «النوس» في «الاوليذه» أيضاً.

(١١٣) الاغريق واللامعقول، ص ٢٧.

ومشتقاتها مثل «استنشق» و«نشوق» (قارن العبرية «نشم» Nsm بمعنى «استنشق» والسريانية «نشم» Nsam بمعنى استنشق، الخ). وكذلك (قارن اللاتينية ناسوس Nasus، والانكليزية نوز Nose، والفرنسية نيه Nez، الخ) من نفس كلمة «نفس» بمعنى «روح» فهي «نسمة الروح» و«نسمة» بمعنى «حي» في الكلام على السكان (قارن «نوس» Nous اليونانية بمعنى «روح» أو «نفس». قارن العبرية «نفس» Nefes والاكادية «نابشتو» (Napistu)<sup>(١١٤)</sup>. ولكن نظراً الى ان بؤرة التفاعل الحضاري الرئيسية كانت في إيونيا، وفي المقام الأول في ملطية اليونانية - الفينيقية، فقد يكون لا يزال علينا - بدون ان ننكر احتمال وجود تأثيرات عبرية من خلال Nefes التوراتية - ان نسوق دليلاً إضافياً على أن كلمة «نفس» هي من مفردات المعجم الفينيقي. والحال أن شهادة ديل مديكو، مؤلف «التوراة الكنعانية»، هي في هذا الصدد قاطعة. ففي معرض تلخيصه محتوى النصوص الأدبية التي فك لغزها عالم العاديات شارل فيرولو، والتي كان عُثر عليها في حفريات مدينة اوغاريت السورية التي حضنت في حينه حضارة «فينيقية» متميزة وطورت أبجدية خاصة بها وآوت جالية يونانية (آخية) كبيرة، يحدد جوهر العقيدة الاوغاريتية بأنه ضرب من ثنائية «النفس - الروح»: ف «النفس الخالدة هي Nafes، ولكنها نفس نباتية لا تصير فاعلة إلا بحضور الروح Routh. ويظهر انه عن طريق التربية (دور الحكمة) يمكن تعديل طبيعة «الروح» ومقدارها، وبذلك تتجود «النفس» . . . والنفس ترتبط بنص مكتوب او لوح محفوظ . . . تسجل عليه ايضاً المعارف التي تكتسب اثناء الحياة. وعند الموت يذهب جزء من نفس الشخص (الروح في الاغلب) في الأجواء ويضيع بين السحب، بينما تقفو النفس أثر حارس الموتى الذي يقتاد المتوفى، ومعه لوحه، الى اعماق المحيط التحتية حيث تحفظ جميع الواح الاموات وحيث تجري محاكمتها»<sup>(١١٥)</sup>. ولا شك أن ثنائية «الروح» الفاعلة و«النفس» المتفعلة هذه تفتح مدخلاً أخذاً الى دراسة مقارنة مع نظرية العقل المشائية القائمة بدورها على ثنائية العقل بالفعل والعقل بالقوة، أو العقل الفعال والعقل المستفاد، وهي النظرية شبه اللاعقلانية التي ستهيمن على العصور الوسطى بنظامها المعرفي اللاهوتي

(١١٤) لويس عوض: مقدمة في فقه اللغة العربية، سينا للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٩٥.

(١١٥) د. إ. ديل مديكو: التوراة الكنعانية La bible cananéenne، ص ١٢٢ - ١١٣، نقلاً عن فواد عمون: «إرث الفينيقيين الى الفلسفة»، ص ١٣٤.

والتي قد لا يكون لاهميتها هذه من تفسير سوى الخلفية الدينية العتيقة التي تصدر عنها على نحو ما تشف عنه وثائق العقيدة الأوغاريتية. ولكن أقصى ما يمتنا في السياق الذي نحن فيه هو أن نذكر أن النوس الاناكساغوري لا يمكن له هو الآخر، مثله مثل اللوغوس الهراقليطي، أن يتخذ عصاً للتهويل على العقل العربي. فأقل ما يمكن قوله - وقد استبان صلتها الجينالوجية بـ «النفس» الكنعانية - أن تلك «العصا» عنها مقطوعة من «شجرة» العقل العربي، علماً بأن ما نعينه بـ «العقل العربي» هنا هو عين ما عناه اشبنغلر عندما تحدث عن «الحضارة العربية»: فما «العربي» سوى صفة «إسقاطية» تسمي العقل الحضاري الذي رأى النور في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط منذ الألف الثاني ق.م. بالاسم الذي سيصير له بعد فتوحات القرن السابع الميلادي التي ستحمل، مع الإسلام، سيروية التعريب. وفيما يتصل بالنوس الاناكساغوري دوماً، فإننا سنلاحظ أن المصراع الثاني من النافذة التي يفتحها في تاريخ الفكر الفلسفي، نعي «الكاوس» السديمي الذي يتدخل لتنظيمه بصفته قوة عقلية أو روحية فاعلة، مقدود خشبه هو الآخر من الشجرة إياها. فهذا «الكاوس» - هكذا نؤثر أن نقول لأسباب ستتضح حالاً - يقودنا مرة ثانية، ودوماً بخلاف الدعوى الجابرية، إلى بؤرة «الميتولوجيا والأساطير»، ولكن الهزيودية لا الهوميرية هذه المرة. وبالفعل، إن هزيودس (ما بين القرن الثامن والقرن السابع ق.م) هو الذي أورثنا أول نص مكتوب جاء فيه ذكر لـ «الكاوس». ففي فاتحة أسطوريته المشهورة عن نشأة الآلهة يقول: «قبل كل شيء كان إذن خاوس، ثم غايا (الأرض) بكشحتها العريض... وأيروس أجمل الآلهة الخالدة... ومن خاوس ولد إريوس والليل الأسود. ومن الليل خرج بدوره الأثير ونور النهار»<sup>(١١٦)</sup>. والحال أن كلمة «خاوس» هذه كانت أعمت النحلة اليونانيين منذ زمن بعيد. فمما يرويه ديوجانس اللايرتي، على لسان ابولودورس الابيقوري، أن معلم هذا الأخير، أي ابيقور، «جاء إلى الفلسفة قرفاً من النحر، ولأن النحلة عجزوا عن أن يفسروا له خاوس هزيودس»<sup>(١١٧)</sup>. وليست الرواية بحد ذاتها هي التي تستأثر باهتمامنا، بل إشارتها الواضحة إلى أن كلمة «خاوس» ليس

(١١٦) هزيودس: نشأة الآلهة والأعمال والأيام والمجن، Le Théogonie, les travaux et les jours, le bouclier, طبعة يونانية - فرنسية مزودة، تحقيق وترجمة بول مازون، منشورات الآداب الجميلة، الطبعة الثامنة، باريس ١٩٧٢، الأبيات ١١٥ - ١٢٥، ص ٣٦.  
(١١٧) سير مشاهير الفلاسفة، ك ١٠، م ٢، ص ٢٩٥.

لها جذر يوناني تقبل التفسير على أساسه. وآية ذلك - بكل بساطة - أن «خاوس» سامية الجذور، ولا تعدو أن تكون ترجمة صوتية لما لا نزال نقول له بالعربية إلى اليوم: «خواء». ومع أن هزيودس نفسه لم يكن «أول من قال» بفكرة الخواء - فهذا التعبير يرد في اساطير أقدم عهداً - ولكن استخدامه له بلفظه بالذات يمسي مفهوماً متى ما علمنا أن كبير شعراء اليونان - بعد هوميروس - هذا لم يكن «يونانياً»، بل «آسيوياً». . . قادمًا من الشرق»<sup>(١١٨)</sup>. وبالفعل، إن هزيودس هو من يفيدنا أن والده ملاح طرده الفقر من مدينته «كومة» في الساحل الايوني، فقدم على متن «مركب أسود» ليستقر في ضاحية ملعونة» من ارض اليونان تعرف باسم «عسكرة»<sup>(١١٩)</sup>. والحال أن «عسكرة»، الواقعة على مسافة قريبة من «طيبة» والناطقة مثلها بأصلها غير اليوناني، تقع في اقليم بيوطيا Bœotie أو «أرض الجراميس» كما سميت نسبةً - على ما يروي العديد من مؤرخي اليونان - إلى الحرف الأول من الأبجدية الفينيقية التي حملها معه قديموس، أي «الألف» الذي يعني «جاموساً»<sup>(١٢٠)</sup>. وبمعنى آخر، لم يكن هزيودس، الذي صاغ أول أسطورة «فلسفية» معروفة في تراث البشرية عن الخلق، إلا «قديمياً»<sup>(١٢١)</sup>. وقدميته هذه هي التي تفسر أصلاً، لا معنى «الخواء» وحده، بل سائر المعاني المجردة التي ساقها في مطلع أسطورته عن نشأة الآلهة<sup>(١٢٢)</sup>. وعليه، هل من حاجة إلى أن نعود فنستخلص من كل ما تقدم أن «الخاوس»، كنده «النوس» - ومن قبلهما «اللوقوس» ، لا يصلح معياراً لا لتصميم «العقل اليوناني - الغربي» في محراب القداسة، ولا للحجر على «العقل العربي وإفراده» كما «البعير المعبد» - في حظيرة «الضدية» والهوية السالبة؟

● والنص رابعاً يمارس ما لا نتردد في أن نسميه امبريالية العقل - ومن هنا لا امتناعه فحسب عن القيام بأية حفريات فيما يتعلق بالخلفية التاريخية والميتولوجية لفاهيم من قبيل النوس والخاوس، بل اندفاعه كذلك إلى صيغ «الثقافة اليونانية»

(١١٨) تاريخ الأدب اليوناني من هوميروس إلى أرسطو، ص ٦٣.

(١١٩) هزيودس: الأعمال والأيام، الايات ٦٤٠ - ٦٤٥، مصدر آف الذكر، ص ١٠٩.

(١٢٠) روبرت غريفز: الأساطير اليونانية Les mythes grecs، ترجمه إلى الفرنسية منير حافظ، منشورات فايار، باريس ١٩٦٧، م ١، ص ١٩٩.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٢٢) من هذه المعاني «إروپوس» Brobos التي حار علماء الميتولوجيا في تفسيرها وأدائها (Brähe بالفرنسية) والتي قد يكون معناها بكل بساطة «الغروب»، وكذلك «إيروس» Eros التي لا تزال تعني بالعربية ما تعنيه باليونانية.

بصبغة العقلانية المسبقة عن طريق التهوين من حولتها من الاسطورة والتهويل من حولتها من العقل. ومن هنا حرصه على الايجاء وكان «العقل اليوناني» ولد راشداً، ورأى النور بمعجزة بدء مطلق، وبالقطة التام مع الاسطورة، وكأنما بنوع من «حبل بلا دنس». والحال إن الدراسات الهلينية الحديثة، ولا سيما التي تصدر منها عن وجهة نظر نقدية<sup>(١٢٣)</sup>، لا تدع مجالاً للشك في أن «اللوعوس» ولد من قلب «الميتوس»، وفي أن المعجزة - فيم لو صح الكلام عن معجزة - تكمن تحديداً في كونه نضج وتطور الى عقل رغم أنه من رحم الاسطورة ولد، ومن ثديها رضع. ولا شك ان النص، بتعاطيه التحقيري مع الاسطورة، انما يشي بانتمائه الى الدغمائية العقلانية العائدة تاريخياً الى القرن التاسع عشر، والعاجزة عن ان تدرك أن الاسطورة ليست نقيض التاريخ بل هي ما قبل تاريخه، مثلها تماماً مثل السحر قبل ان يتطور الى العلم<sup>(١٢٤)</sup>. والحال أنه فيما يتعلق بـ «العقل اليوناني» حصراً، فإن الاسطورة رفيق دؤب دافم: «فبالنسبة الى الانسان اليوناني لا تعرف الاسطورة حدوداً. فهي تتغلغل في كل مكان. وهي لا تقل أهمية لفكره عن الهواء، أو عن الشمس لحياته بالذات»<sup>(١٢٥)</sup>. وليس النوس الاناكساغوري هو وحده الذي يعمل معه موروثة المديد من «الحاوس» الميتولوجي و«النفس» الأخوية، بل ان الفلسفة نفسها، في أرقى مراحل نضجها، لن تستغني عن الاسطورة، كما يؤكد ذلك مثال افلاطون في عاورات «فاذن» و«المأذبة» و«الجمهورية»، بل مثال أرسطو نفسه الذي أثار عنه القول: «كلما تقدمت في العمر ازددت ميلاً الى تأمل الاساطير»<sup>(١٢٦)</sup>. وحتى لو قيل، بلسان سقراط في محاورة «فاذن»، بأن الأساطير هي من اختصاص الشعراء، لا الفلاسفة، فلا يجوز ان يغيب عن البال ان معظم الفلاسفة الاوائل، من الايونيين المقيمين والمهاجرين، بمن فيهم هراقليطس صاحب فكرة «اللوعوس»، كانوا من الشعراء، وما كتبوا «فلسفتهم» إلا شعراً. ثم أليس هناك من يعرف

(١٢٣) يلهب بنا الفكر هنا بوجه خاص الى دراسات جان بيير فونان، ولا سيما «الاسطورة» و«لجتمتع في اليونان القديمة».

(١٢٤) انظر في إعادة تقييم الدور المعرفي والفلسفي للأسطورة: جورج غرمدورف: «الاسطورة والميتافيزيقا Mytius et métaphysique»، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٨٤.

(١٢٥) بير غريمال: «الميتولوجيا اليونانية La mythologie grecque»، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الخامسة عشرة، باريس ١٩٩٢، ص ٧.

(١٢٦) وردت لهذه السطورة صيغة أخرى: «كلما انفردت بنفسي وجدت العزاء في الاسطورة». انظر: تاريخ الأدب اليوناني من هوميروس الى أرسطو، ص ٦٠٠.



الفلسفة نفسها، بلسان نوفاليس هذه المرة، بأنها «ما هي إلا نظرية الشعر»؟ ولكن امبريالية العقل التي يصدر عنها النص، والتي لا تستطيع ان تقدم عن الميتوس إلا قراءة تبخيسية بوصفه نقيضاً للموغوس، هي التي أملت تغطيس العقل اليوناني الوليد في جرن المعمودية العقلانية الراشدة الناجزة «بعيداً عن الميتولوجيا والأساطير». إذ من وجهة نظر «امبريالية» محدداً تبدو الأسطورة في مواجهة العقل كنشأ الانسان البدائي الأحمر أو الاسود في مواجهة بندقية الرجل الأبيض. والحال أنه عندما يداور الجابري بندقية العقل هذه بدوره ويطلق رصاصاتها بالعشرات في كل رشقة (لا يقل عدد المرات التي يتردد لفظ «العقل» عن العشرين في كل صفحة من الصفحات الاولى من «تكوين العقل العربي»)، فالشيء الذي يغيب عنه أن البندقية نفسها مصنعة في معامل المركزية الاثنية الغربية، ومعلبة مع أمشاط رصاصها في صناديق يرسم التصدير وإعادة الانتاج. وبالفعل، عندما يعلن الجابري ان الانجاز الكبير للفلسفة اليونانية الوليدة هو إعلانها، بلسان اناكساغوراس، أن «العقل يحكم العالم»، فإننا لا نستطيع ان ندفع عن أنفسنا شعوراً بأن هذه «الحقيقة الفلسفية»، المقدمة لنا على الطبق الذهبي للموضوعية التاريخية والاستمولوجية، ليست حقيقة ولا موضوعية الى هذا الحد بقدر ما هي محضلة مركبة لتاريخ أعيد بناؤه من وجهة نظر ما سميناه بـ «امبريالية العقل». والأمر كان يهون لو ان إعادة البناء التاريخية تلك كانت لمرة واحدة يتيمة. فالحضارات جميعها، بما فيها الحضارة العربية الاسلامية، تستمرى تأسيس نفسها، بعد انقضاء مرحلة التأسيس، في بدايات ذهية. ولعل الحضارات يصدق عليها ما يصدق على المعصوب الاودبي الصغير في النظرية الفرويدية: فما من حضارة، كبيرة منها أو صغيرة، إلا ولها «روايتها العائلية» عن أبوة متخيلة ومتحدرة من اصول ملكية. ولكن المصائر التاريخية للحضارة اليونانية شاءت لها أن تمتد روايتها العائلية على حلقتين متداخلتين: يونانية هلنستية، ثم اوروبية غربية. فمنذ ان اكتسبت أثينا في ظل حكومة بريكليس، وبفضل انتصارات الحرب الميديدية والمرحلة الاولى من الحرب البيلوبونيزية، الطابع المركزي الذي بات لها في الحضارة اليونانية، راحت المحاولات تبذل على قدم وساق، وتحديداً من قبل الفيلسوفين اليتيمين اللذين اتجهتأ أثينا: سقراط وأفلاطون، لتحويل الفلسفة نفسها - بما فيها مقولة «العقل» - الى اداة ايديولوجية لتكريس الهيمنة، بل الامبريالية الاثنية كما يؤثر مؤرخو الهلينية أنفسهم أن يقولوا. فسقراط يردد القول اكثر من مرة في محاورة «فيلابوس» بأن العقل بالنسبة الى اليونانيين هو «ملك السماء والارض»، وبأن الكون عندهم لا تحكمه قوة لاقطانية

وعارضة، بل «حكمة عاقلة»<sup>(١٢٧)</sup>. وفي الوقت الذي يقسم افلاطون النفس الى ثلاث قوى: شهوية وغضبية وعاقلة، يقسم الشعوب والأمم نفسها الى ثلاثة أجناس: فكل حين أن «الفنيين والمصريين يمتازون بسيادة القوة الشهوية»، والشماليين، أي الأوروبيين، «يمتازون بسيادة القوة الغضبية»، فإن «اليونانيين يمتازون بسيطرة القوة العاقلة على بقية القوى»<sup>(١٢٨)</sup>. وحتى أرسطو نفسه، الذي لم يكن «يونانياً» بالمعنى الاثني للكلمة ولا يتمتع حتى بحق المواطنة وممارسة السياسة في اثينا، يقول بالحرف الواحد: «إن الشعوب التي تقطن المناخات الباردة وشعوب أوروبا مفعمة شجاعة، ولكنها دون غيرها ذكاء ومهارة، ولهذا تصون حريتها، ولكنها غير متمدينة ولا تستطيع ان تحكم الشعوب المجاورة. وعلى العكس، فإن شعوب آسيا ذكية وماهرة، ولكنها بلا شجاعة، ولهذا تبقى لي حالة خضوع وتبعية. أما الجنس اليوناني، الذي هو في الوسط طبوغرافياً، فيشارك في الصفتين: فهو شجاع وذكي، ولهذا يبقى حراً، وله حكام ممتازون، وأهل لأن يحكم العالم، فيما لو قُيِّض له ان يتحد، في دولة واحدة»<sup>(١٢٩)</sup>. وبدوره كان عدو الفلاسفة، ايزوقراطس، الذي ولد قبل افلاطون بعشر سنوات ومات بعده بعشر سنوات، يرى أنه اذا كانت اليونان عقل العالم، فإن اثينا هي عقل اليونان. ولهذا كان يسميها «يونان اليونان»، ويدعو جميع اليونانيين الى الانضمام تحت هيمنتها ليفرضوا هيمنتهم على العالم<sup>(١٣٠)</sup>. وما دمتا بصدد التوظيف «الامبريالي» لمقولة العقل، فلنقل إن اثينا البريكليسية التي ما كانت أنجبت بعد أي فيلسوف، ولكن التي قدمت بالمقابل

(١٢٧) افلاطون: محاورة فيلابوس، في: السقراطي، السياسي، فيلابوس، طبماوس، اقريطاس (Sophiate, politique, philôbe, timée, critias)، ترجمة اميل شاسبري، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٩، ص ٣٠١ - ٣٠٤.

(١٢٨) عبد الرحمن بدوي: ربيع الفكر اليوناني، مصدر آتف الذكر، ص ١٢٨. وكذلك: موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ج ١، م ١٨٠ (وهذه «الموسوعة» تستعيد في الواقع، وحريراً، جميع المواد المنشورة في «ربيع الفكر اليوناني» وخريف الفكر اليوناني بلا استثناء). وانظر كذلك: افلاطون: الجمهورية La république، ٤٣٦ أ، ترجمة روبير باكو، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٦، ص ١٨٨.

(١٢٩) أرسطو: السياسة Politique، ك ٧، ١٣٢٧ ب، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، ترجمة وتحقيق جان أوبويه، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٦٨، م ٣، ص ٧٦. ولنلاحظ بالمناسبة، وخلافاً لكل دعاوى المركزية الاوددية الحديثة، أنه لا افلاطون ولا أرسطو كانا يعتبران اليونان جزءاً من أوروبا أو يدرجان اليونانيين في عداد الأوروبيين. بل كانا يجعلان من اليونان، حسبما يقتضي التصور المركزي الاثني، في نقطة الاتصاف بين شطري العالم الآسيوي والأوروبي.

(١٣٠) روبير فلاسبير: التاريخ الأدبي لليونان، ص ٣٣٩.

«الدورادو» حقيقياً لعشرات من الفلاسفة المهاجرين من سائر المدن والجزر - قبل أن تتحول مع «عودة المكبوت» الى حكمة تفتيش ضد «الانوار» - كانت سباقة الى استخدام مقولة العقل «كهاوة»، أو في أحسن الاحوال «كصولجان»، في خدمة هيمنتها على سائر اليونانيين. وبالفعل، ان وفد جزيرة مطيلان (لسبوس) الى أسبرطة اثناء الحرب البيلوبونيسية اشتكى، على ما يروي مؤرخ هذه الحرب ثوقوديدس، من ان الاثينيين، الذين حولوا حلفاءهم من اليونانيين الى أرقاء، لم يتركوا لجزيرتهم استقلالها الذاتي إلا بقدر ما كانوا يتطلعون الى أن يقيموا هيمنتهم «على العقل اكثر مما على القوة»<sup>(١٣١)</sup>. وهذا لا يعني ان القوة ما كانت تنوب مناب «العقل» عندما يأمر «العقل» باستخدامها: فالقاعدة في امبريالية أثينا ان كل مدينة يونانية تمرد على هيمنتها تدمر ويقتل رجالها ويسترق أطفالها ونساؤها. وذلك هو، على سبيل المثال، المصير الذي عرفته جزيرة مالوس التي ارادت ان تقف على الحياض بين أثينا واسبرطة. فقد حاصر الاثينيون الجزيرة قرابة سنة، وحاولوا إقناع أهلها بأن من «ضرورة العقل» أن يقبلوا بالعبودية وبهيمنة أثينا. ولما أبى هؤلاء الاستسلام دفعوا ثمن «لاعتلاتهم» غالباً جداً: «فقد ذبح الاثينيون جميع الذكور البالغين في المدينة، واستعبدوا النساء والاولاد. ثم عاودوا إعمار المدينة باستقدام مستوطنين أثينيين وزعت عليهم أراضي السكان القدامى. وكان الاستيلاء على مالوس ومحققا في شتاء ٤١٦ - ٤١٥. وفي ذلك الشتاء كتب سوفوقليس «الكثرا» شقيقة «انتيغونا» الصغرى»<sup>(١٣٢)</sup>. ولقد رأينا ان حاجة الامبراطوريات الهلنستية الثلاث، في وقت لاحق، الى توطيد هيمنتها على امتداد الحوض المتوسطي الشرقي، هي التي حدث بها الى تبني اكبر مشروع ثقافي من نوعه في التاريخ القديم باحتضانها - توظيفاً وتمويلاً - الانتلجنسيا الهلنستية الكوسموبوليتية لتضطلع بمهمة تدوين التراث اليوناني وإعادة إنتاج الثقافة اليونانية، بمركزيتها الاثينية، لتؤدي دور الايديولوجيا التوحيدية. وبذلك تكون أسطورة العصر الذهبي لأثينا البريكليسية - وهي الأسطورة التي سمرى ناقد العقل العربي يتبناها بحذافيرها - قد لعبت في تبرير الهيمنة السياسية للسلالات الهلنستية الدور عينه الذي ستلعبه مثالية «العصر الأول»

(١٣١) ثوقوديدس: حرب البيلوبونيس Guerre du péloponnèse، تحقيق وترجمة جاكين دي روميلي، منشورات الآداب الجميلة، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، باريس ١٩٦٨، الكتاب الثالث، ص ٧.

(١٣٢) اندريه جوناو: الحهاوة اليونانية، مصدر آنف الذكر، م ٢: من انتيغونا الى سقراط، ص ٢٤٩. وانظر ايضاً ثوقوديدس: حرب البيلوبونيس، ك ٥، ف ٩١ - ٩٦، م ٤، ص ١٦٦ - ١٧٤.

في تقديم التغطية الدينية للعصيات القبلية والسلالية المتناوبة على الحكم في العهدين الأموي والعباسي. وصورة اثينا المثالية هذه هي التي سيعاد إنتاجها في ظل الحداثة الأوروبية الباحثة عن استنابات ماضٍ عريق يعزز في آن معاً ثقافتها بنفسها وهيمنتها على الحاضر. ولا شك أن المغالاة في مثالية الصورة هي التي تشي، كما يعلمنا علم النفس الفرويدي، بالاصول العصبانية للرواية العائلية «الأوروبية». فكما أن الشعوب الوارثة للحضارات القديمة تعود، في مواجهة «صدمة» الحداثة والعجز عن اللحاق بقطارها المتدفع دوماً إلى الأمام بسرعة متضاعفة، إلى تراث ماضيها «المؤمّل» كراسمال رمزي يبدل عن إفلاسها الراهن، كذلك فإن حاجة أوروبا الحديثة إلى اختراع ماضٍ يكفل الامتداد والعمق التاريخي لتجليتها الحاضرة هي التي أملت لا استراتيجية تغريب الحضارة اليونانية فحسب، بل كذلك تصنيفها في مثالية ذهبية. وليس من قبيل الصدفة أن تكون الحداثة الأوروبية قد بدت أكثر اهتماماً بوضع اليد على الحضارة اليونانية منها على الحضارة الرومانية مع أن هذه الأخيرة أقرب إليها وأكثر اتصالاً بتاريخها وجغرافيتها. وآية ذلك أن الحضارة الرومانية، بواقعتها وبراغماتيتها، غير صالحة لأن تؤمّل صلاحة التراث اليوناني الذي كان قد أخضع أصلاً لعملية غريبة وتجميل في العصر الهلنستي. وقلق الحداثة الأوروبية من عدم السيطرة على الماضي الذي وضعت عليه يدها قد لا يقل أحياناً عن قلق الشعوب الوارثة للحضارات القديمة من العجز عن استملاك الحضارة الحديثة. وعلى هذا النحو يقال لنا إن علم الهلينيّات المعاصر - وهو بالمناسبة علم محافظ للغاية - قد «تنفس الصعداء»، بل اعتورته حالة من «التفريح الكهربائي» بعد طول توتر عندما امكن في منتصف قرننا هذا فك لغز «الخط ب» وقام الدليل - وهو على كل حال دليل نسبي - على أن سكان جزيرة كريت الأقدمين كانوا ينطقون باليونانية، وليس بالسومرية - الأكادية أو الكنعانية أو غيرها من اللغات السامية كما كانت تذهب إليه بعض الفروض<sup>(١٣٣)</sup>. ولقد عرف علم الهلينيّات انتفاضة مماثلة، ولكن من الحظية هذه المرة، عندما قام الدليل على أن «الساميين» قد عرفوا هم أيضاً فن الملاحم الميثولوجية بعد أن كان أرنست رينان قد انكر هذا الفن على

(١٣٣) جون شادويك: فك رموز الخط ب Le déchiffrement du linéaire B، الترجمة الفرنسية، منشورات غاليمر، باريس ١٩٧٢، ص ٤٥. أما وصفنا للدليل بأنه نسبي فعائد إلى أنه لا يثبت أن الكريتيين الأوائل كانوا ينطقون باليونانية حصراً بقدر ما يثبت أن اليونانية كانت من اللغات المتداولة في كريت، إذ إن كريت، مثلها مثل قبرص وإبوليا، كانت منطقة اختلاط حضاري.

«العقلية السامية المضيقّة للدماغ البشري» وعقد احتكاره لـ «العرق الاوروبي - الهندي» وحله وأطلق تحديه المشهور: «عبثاً تبحث عن ملحمة لدى الشعوب السامية»<sup>(١٣٤)</sup> ولكن المصادرة الأخطر بإطلاق هي تلك التي جرت في مضمار الفلسفة. فبحجة أن العقلية السامية تجهل الملكة النظرية جرى بتر الفلسفة المكتوبة باليونانية عن جذورها المتوسطة الشرقية، وتم تعميدها فلسفة غربية، وصارت تحتل موقعها بهذه الصفة وبهذه التسمية لا في تواريخ الفلسفة العامة فحسب، بل حتى في تواريخ الفلسفة الغربية الحاملة لهذا العنوان بالذات كما في «تاريخ الفلسفة الغربية» لبرتراند راسل. ولعل كبير مؤرخي اللوغوس في النصف الأول من القرن العشرين، عينا إميل برهيه، هو من يقدم لنا خير مثال على كيفية اشتغال المركزية الاوروبية وطريقتها في مصادرة الفلسفة اليونانية وتخريبها. فعلى الرغم من الانفتاح النسبي الذي ميز موقفه عندما طالب بتوسيع نظرية مؤرخي العقل «لتشمل الحضارات الشرقية»، فإنه لم يتمالك نفسه عن الاعلان في واحد من مقالاته المتأخرة بأن «الفلسفة نبتة نادرة في تاريخ مجمل البشرية، ولا وجود لها بصفاتها هذه وتسميتها هذه في أي مكان آخر غير حضارتنا الغربية، اللهم إلا عن طريق محاكاة امتدت الى الاسلام والهند»<sup>(١٣٥)</sup>. وليس أخطر ما في هذا الاعلان كونه يطرد - أو يكاد - الزهرتين الاسلامية والهندية خارج حديقة الفلسفة، بل كونه يؤسس الحضارة الغربية في احتكار مطلق للفلسفة، ويستخدم في تعيين هوية هذه الحضارة ضمير الجمع المتكلم الذي توجه أصلاً للفلسفة، ويدخل في ملكية الـ «نحن» التراث

(١٣٤) اونست رينان: أمشاج من التاريخ والأسفار *mélanges d'histoire et de voyages*، في الأعمال الكاملة *Oeuvres complètes*، منشورات كلان - ليفي، باريس ١٩٤٨، م ٢، ص ٣٦١. والواقع ان الاكتشافات الأولى للملاحم ما بين النهرين قد حاولت، تحت تأثير رينان وغيره، ان تتأولها على أنها من إنتاج العبقورية السومرية حصراً - باعتبار السومريين شعباً غير سامي. ولكن بحوث جان بوتيرو، بالتعاون مع صمويل كرامر - الذي كان هو نفسه سمي كتابه الأول «الميتولوجيا السومرية» - قد انتهت لا الى الكشف عن نحو خمسين نصاً ملحماً وميتولوجياً عائدة الى جميع الشعوب التي انصهرت في البوقة النهرانية مثل ملحمة جلجامش وملحمة خلق الكون وأسطورة الحكيم الأعلى فحسب، بل كذلك عن كونها مصدر الإلهام لمؤلفي التوراة، كما للعالم الهليني ثم الهلنستي القديم، المنبعين الأولين الأساسيين للحضارة المسيحية (الغربية) (جان بوتيرو وصمويل نوح كرامر: عندما كانت الآلهة تصنع البشر *Lorsque les dieux faisaient l'homme*، منشورات غاليمار، باريس ١٩٨٧، ص ١٣.

(١٣٥) إميل برهيه: دراسات في الفلسفة القديمة *Études de philosophie antique*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٥٥، ص ٨ - ٩.

اليوناني، ذلك «الرأسمال الروحي» - كما يصفه في موضع آخر - الذي «صنع القيمة الأساسية لأوروبا في العالم» والذي لا يتهيب من أن يقول بصدده، ودوماً من وجهة نظر المطابقة بين مقولة الملك (أو الاستملاك بالأحرى) ومقولة الهوة: «إن التأمل في التراث الذي أورثنا إياه الاغريق معناه الكلام على أنفسنا، معناه أن نتعلم كيف نحسن معرفتنا بأنفسنا، وربما أيضاً كيف نحسن حبنا لأنفسنا»<sup>(١٣٦)</sup>. وفي الوقت الذي يمد جسراً من بنات خيال المركزية الأوروبية فوق الهوة الجغرافية والتاريخية الفاصلة بين التراث المكتوب باليونانية والحدثة الأوروبية مؤكداً على «محافظة الحضارة الغربية على وحدتها الفكرية واستمراريتها» انطلاقاً من «الدفعة الأولى» التي أعطاهما لسديهما «نوس» الايونيين القدامى، يعمد الى مداورة مفهوم «الشرق» ليقم بينه وبين ذلك التراث عينه قطعية، بل هوة ما عرفها قط لا تاريخ الحوض الشرقي للمتوسط ولا جغرافيته. والأمر من ذلك كله انه في الوقت الذي لا يجد فيه من اسم آخر لجسر الاستمرارية المسترهم بين التراث اليوناني والحضارة الغربية سوى «العقلانية»، لا يجد من اسم آخر للقطعية المفترضة بين اليونان والشرق سوى «اللاعقلانية»: فأكثر ما يميز «الحكمة اليونانية» في نظره كونها «عرفت كيف تتخلص من الاساطير الدينية التي كان الشرق وسبقها غارقاً فيها لأجيال مديدة أخرى»، وأكثر ما آذاها كونها، وقد مضت باللاعقلانية الى أقصى مداها أي الى حد نقد الذات، «تركت نفسها بلا دفاع امام الخرافات الشرقية التي غزت العالم الغربي في ختام العصور القديمة»<sup>(١٣٧)</sup>. والحال أن هذه المداورة المركزية

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧ - ١٨.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣. وبالمثابة، ورضاً عن كل التنبيد اللفظي بالمركزية الأوروبية، فإن ناقد العقل العربي لن يفعل من شيء آخر سوى أن يتبنى بصورة شبه حرفية موقف اميل برهيه هذا مؤكداً بدوره ان «العامل الحاسم في افول العقلانية اليونانية وانفكاكها راجع الى... أن البديل الذي قام ليخلفها هو نقيضها: اللاعقلانية»، وحسراً اللاعقلانية التي جاءت - مع فتوحات الاسكندر - من «بلاد الشرق» و«شعوب الشرق» و«الديانات الشرقية» والتي مثلت خليطاً سديماً من «حكمة الشرق» و«عرفان الشرق» و«الغنوصية الشرقية» والافلاطونية المحدثنة «في صيغتها للشرقية» والهلمستية «التي يظلم عليها الطابع الشرقي» وغيرها من «التيارات والنظريات التي ازدهرت كرد فعل على العقلانية الاغريقية التي كانت قد انحلت وتفككت» (تكوين العقل العربي، ص ١٦٧ - ١٧٠). وقد يكون في نهاية المطاف ابرهيه، وقد تلبس دور المحامي عن «حضارتنا الغربية»، عذر: فقد كتب ما كتبه في ظرف عصيب من ظروف الحضارة الغربية، وفي زمن كان يمدق بها فيه خطر عظيم، هو خطر اللاعقلانية النازية، ولكن ناقد «اللاعقلانية الشرقية» كتب ما كتبه بالمقابل ببرودة اعصاب إبستمولوجية تامة ويتراجع في الزمن تسقط معه ذريعة الانفعالية.

الاثنية لمقولة «العقلانية» تعيدنا - على بعد المسافة - الى هيغل الذي كان أول من أرسى فلسفة شاملة للتاريخ وللجغرافية الحضارية على أساس من مقولة «العقل» حصراً. فهناك، في أدنى درجات السلم الحضاري، قارة ما دون العقل: افريقيا، وتليها في المرتبة قارة ما قبل العقل: آسيا، وتأتي في المرتبة الأولى قارة العقل: أوروبا التي يعود مركز القيادة فيها - بطبيعة الحال - الى جرمانيا التي وضعها قبل هتلر بأكثر من قرن «فرق الجميع». والحال أنه في سياق «امبريالية العقل» الهيجلية هذه - وليس في أي سياق آخر - جرى تنصيب «النوس» الاناكساغوري حاكماً على العالم وحكماً على المباشرة الحضارية للبشرية. وبالفعل، عندما يؤكد لنا الجابري ان اناكساغوراس هو أول من قال بأن «العقل يحكم العالم» فإن ما يسكت عنه هو كون أول من قال ذلك هو هيغل، وذلك بالتحديد في المدخل العام لـ «دروسه» التي أرادها بياناً عملياً عن نظريته في انبساط «العقل» في التاريخ. فانطلاقاً من اعتقاده الثابت بأن «الفكرة الوحيدة التي جاءت بها الفلسفة هي هذه الفكرة البسيطة القائلة إن العقل يحكم العالم، وإن التاريخ الكوني بالتالي عقلاني»، أي «لا مجال فيه للصدفة» (ليس من قبيل الصدفة ان تتردد هذه العبارة بحرفها في نص الجابري المكتوم مصدره)، ضغط هينس بكل ثقله كناطق بلسان «العقل في التاريخ» ليثبت في تاريخ الفلسفة فكرة ان «اليوناني اناكساغوراس (والتسويد منه) هو أول من قال بأن النوس، أي العقل يصفه عامة، يحكم العالم»<sup>(١٣٨)</sup>. ولسنا بحاجة هنا الى الدخول في نقاش مفصل لبيان ان هذا التأويل الهيجلي للنوس الاناكساغوري كعقل حاكم لا يحظى بتأييد أحد تقريباً لا لدى رواد المثالية الاوائل من امثال افلاطون وأرسطو الذين مهد اناكساغوراس لـ «ثورته» السقراطية والذين عبروا عن خيبتهم كما سنرى من كون صاحب فكرة النوس لم يرق به الى مستوى «العلة الغائية»، ولا لدى مؤرخي الفلسفة المحدثين الذين يؤكدون بالأحرى على الطبيعة الآلية لتدخل «النوس»، ولا لدى الفيلسوفين المعاصرين الذين يقول قائلهم بلسان جان فوالكان: «ان هذا العقل، المتصور على أنه جوهر لطيف للغاية، جسائي بنوع ما، لا يمكن ان يكون محبواً بشخصية. وتخطيء كل الخطأ فيما لو عزونا الى «النوس» دور عناية إلهية، دور عقل / روح يحكم العالم»<sup>(١٣٩)</sup>. ولكن حسبننا ان نلاحظ أن التأويل الهيجلي، على تصنيفه لمقولة العقل وحكومته للعالم - وربما بسبب هذا،

(١٣٨) هينل: دروس في فلسفة التاريخ، مصدر آف الذكر، المدخل، ص ٢٢ - ٢٣.

(١٣٩) الفلاسفة قبل سقراط، مصدر آف الذكر، ص ١٤٤.

التصنيف - لم يكن عقلانياً الى هذا الحد، على الأقل بالمعنى الذي بات لهذه الكلمة اليوم منذ أن أغنت ثورة العلم الحديث عن الحاجة الى افتراض أي قوة محركة للكون من خارجه<sup>(١٤٠)</sup>. وبالفعل، إن هيغل، في رؤيته الدينية للعالم والعقل، لا يجعل لعبارة «العقل يحكم العالم» سوى مؤدى واحد: «الله يحكم العالم». فهيجل هو الذي يقيم في فاتحة الدروس في فلسفة التاريخ هذه المعادلة: «إن دعوانا: العقل حَكَمَ ويحكم العالم، يمكن أن تصاغ إذن في شكل ديني وأن يكون مؤداهما: العدالة الالهية تهيمن على العالم... فالحكمة الالهية هي العقل... والعقل في مثله الاكثر عيانة هو الله»<sup>(١٤١)</sup>. والحال ان الجابري، الذي يسكت سكوتاً مطبقاً عن هذه المعادلة، لا يتردد في أن يعلن بالمقابل بثقة لا متناهية ولا نقدية أن هيغل يمثل «قمة العقلانية في القرن التاسع عشر»، وأن من يحاول نقده أو «تعلويقه» يرتكب «كفراناً» بحق «العقلانية التي بلغ بها أوجها»<sup>(١٤٢)</sup>.

● والنص خامساً وأخيراً يطرح على بساط البحث سؤالاً معرفياً: هل صحيح أن لوغوس هراقليطس ونوس اناكساغوراس يشقان، مهما يكن من أمر اختلافهما حول عياشة العقل الكلي للطبيعة أو مفارقتها، عن «جوهر التصور اليوناني للعلاقة بين الطبيعة وهذا العقل الكلي»، بحيث يكون لزاماً علينا الاستنتاج أن «هكذا نجد في جميع الاحوال، داخل الثقافة اليونانية: الطبيعة أولاً بوصفها معطى ابتدائياً غير منظم ولا متميز، ثم تتدخل قوة أخرى تسمى «العقل» تعمل على إشاعة النظام في الطبيعة، وبالتالي دفع عجلة التكون والتطور؟» وهنا سنلاحظ أولاً مع دودس أن مجرد الحديث عن «تصور يوناني» للكون أو الطبيعة أو العقل أو النفس هو بحد ذاته أمر يبعث على الابتسام، إذ لم يكن ثمة وجود في القرن الخامس اليوناني، الوارث لبنى ثقافية متباينة تفرعت عنها تصورات متشقة، لـ «كنيسة قائمة لتقرر أي تلك التصورات هو الصحيح وأياً هو الخاطئ». ففي هذا الموضوع لم يكن ثمة وجود لـ

(١٤٠) يختصر الكسندر كواره دالة هذه الثورة بفكرة «ساعة العالم» التي استغنت عن «الساعات». يقول: «عندما سأل نابليون لابلاس، الذي قاد الكيمولوجيا الجديدة - بعد مئة سنة من نيوتن - الى كمالها، «نهاية»، عن الدور الذي يعود الى الله في كتابه «نظام العالم»، اجاب: «مولاي، ما احتجت الى هذه الفرضية» (انظر الكسندر كواره: من العالم المغلق الى الكون اللامتناهي Du monde clos à l'univers infini، منشورات غاليمار، باريس ١٩٧٣، ص ٣٣٦).

(١٤١) كونسانس بابايواتو: العقل في التاريخ La raison dans l'histoire، منشورات بلون، باريس ١٩٦٥، ص ٦٠، وكذلك: دروس في فلسفة التاريخ، ص ٢٦ و ٣٩.

(١٤٢) التراث والحداثة، ص ٩١.



«وجهة نظر يونانية»، لم يكن ثمة وجود إلا لركام من أجوبة متناقضة<sup>(١٤٣)</sup>. وسنلاحظ مع برهيه ثانياً أن فكرة «تصور يوناني» هي بحد ذاتها ايضاً فكرة غير فلسفية. فالفلسفة ليس لها قط أن تحبس نفسها في الصور التي قد تكون صبت فيها للمحظة من اللحظات فكرها، والفلاسفة ليس لهم قط أن يأسروا أنفسهم في قوالب وثوابت. و«الإغريق ما وجدت لديهم قط صورة للعالم متواضع عليها عموماً، بل كان فلاسفتهم يحدون دغمائياتهم بعضها ببعض، وكان هناك على الدوام بين الشكك من يقف لهم بالمرصاد متنتصاً لما يقولونه، ليرغمهم على ضبط أنفسهم ومراقبة أقوالهم، وليذكرهم بأن الحقيقة ما زالت نائية عنهم. والواقع أن تنوع الصور قد وقف على الدوام حائلاً بين الفكر اليوناني وبين الشبث القاتل للفكر»<sup>(١٤٤)</sup>. وسنلاحظ مع نيتشه ثالثاً أنه لو كان يجوز تصور «تصور يوناني»، لما كان له أن يكون إلا بعكس التصور الذي شاء اناكساغوراس إقحامه. فخلاقاً لجميع الفلاسفة الايونيين الذين تقدموه، كان اناكساغوراس «أول» من صاغ رؤية غائية. و«أول» من شاء، من خلال فكرة النوس، أن يدخل الى «قلب الاشياء ارادة واعية ذات غاية». والحال ان هذا الفصل بين ما هو مادي وما هو لا مادي ليس «فكرة يونانية». وإنما مع النوس الأناكساغوري «ظهر لأول مرة في الفلسفة التناقض اللفظ بين الروح والمادة: فمن جهة أولى ملئكة تعرف وتضع غايات، وتريد وتحرك، النخ، ومن الجهة الثانية مادة عاطلة قاصرة. وليس من قبيل الصدفة ان تكون الفلسفة اليونانية قد قاومت طويلاً هذه النظرية»<sup>(١٤٥)</sup>. وسنلاحظ رابعاً مع فراس السواح - وهو أحد الباحثين العرب القلائل الذين أولوا الفكر الاسطوري اهتماماً - ان ما يسميه ناقد العقل العربي، على سبيل المقارنة الضدية دوماً مع هذا العقل، «جوهر التصور اليوناني» لا يعدو ان يكون نسخة طبق الأصل، بكل ما في الكلمة من معنى، من تصور التكوين وأصول الاشياء السائد في المنطقة، أي في «سوريا وبلاد الرافدين» - وإن كنا نؤثر نحن الكلام على الخوض الشرقي للمتوسط استحضاراً لإيونيا المستعجلة مشرقياً وغرباً من حقل التفكير. يقول مؤلف «مغامرة العقل الأولى»: «تنتمي أساطير التكوين في المنطقة الى زمرة اساطير الميلاد المائي. فالحالة السابقة لبدء الكون في أساطيرنا التكوينية هي حالة من العماء المائي، ساكن، لا

(١٤٣) الإغريق واللامعقول، ص ١٨٠.

(١٤٤) دراسات في الفلسفة القديمة، ص ٢٠ - ٢١.

(١٤٥) نيتشه: مولد الفلسفة في عصر التراجيديا اليونانية، مصدر آف الذكر، ص ٥٦.

متمايز، لا متشكل، في زمن سرمدى متماثل، لا يتناوب تغيير ولا تبديل كأنه عدم. وفي لحظة معينة، هي هزة ودمار، يليهما بناء جديد، ينبثق الكون من لجة العماء، ويبدأ النظام من قلب الفوضى، ويتحدد الشكل من صميم الهيولى. لحظة يقرر فيها الآلهة خلق العالم، ووضع أسس الكون والحياة. فيبدأ الزمن الذي نعرفه الآن، وتتخذ الأشياء شكلها الذي نراه اليوم<sup>(١٤٦)</sup>. وواضح للعيان ان نص الجابري ليس إلا تكراراً شبه حرفي لنص السواح. ولئن يكن قد أحل كلمة «العقل» محل كلمة «الآلهة»، فهذا لا يبدل في واقع الامر شيئاً، لا من وجهة النظر الاستمولوجية التي لا تُعنى أصلاً إلا بـ «نظام المعرفة» و«شكل التفكير»، ولا من وجهة نظر المضمون الفكري لأن العقل نفسه - الذي كان لا يزال طبيعياً عند آخر الايونيين الذي هو اتاكساغوراس - سيجري تعميده إلهاً من قبل ثلاثي المثالية الفلسفية: سقراط وافلاطون وأرسطو. والواقع ان المزاوجة بين العماء الأولى وقوة التدخل البائدة للنظام هي واحدة من ثوابت البنية الميتولوجية لثيولوجيا التكوين والتطور في جميع الحضارات المشرقية القديمة، قبل ظهور الديانات التوحيدية وبعدها. وكما لاحظ جان بوتيرو فإن جميع أساطير نشأة الكون النهرانية - وهي لا تقل عن عشر - تجهل فكرة «العدم البدئي والخلق من عدم». بل هي كلها تنطلق من فكرة «كل شامل مزيج وسديمي» برسم «التنظيم» و«التحويل»، من فكرة «مادة أولى كونية» مرشحة لأن «تتمايز شيئاً فشيئاً» ولأن تأخذ شكل «ظواهر الكون والطبيعة»<sup>(١٤٧)</sup>. وهذا ما يؤكد أيضاً جان ديزاي، استاذ العاديات الشرقية في السوربون: فالعماء الاولى سابق في الوجود في الميتولوجيات السومرية - الاكادية على الآلهة نفسها، فهو «الشكل الاقدم» للوجود وللألوهية بالذات؛ و«لأنه لم يتفق قط للاهوتيين أن تساءلوا عما يمكن أن يكون سبق العماء الأول». فهو معطى سابق على الخلق، والخلق نفسه لا يعني أكثر من إخراجه من «سديميته المسيخة لتجسيده في نظام»<sup>(١٤٨)</sup>. وعلى هذا النحو فإن مطلع «ملحمة الخلق» النهرانية لا يتحدث البتة عن عدم بدئي، عن لا وجود سابق للوجود، بل فقط عن سديم وجود، أي عن وجود بلا اسم:

(١٤٦) فراس السواح: مغامرة العقل الأولى، دار الكلمة، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٣.

(١٤٧) يابل والثورة، مصدر آف الذكر، ص ١٤١ - ١٤٥.

(١٤٨) جان ديزاي: حضارات الشرق القديم Les civilisations de l'orient ancien، منشورات أوتو، باويس ١٩٦٩، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

هناك في الأعلى حينما

لم تكن السماء قد سميت بعد

وهنا تحت حينما

لم تكن اليابسة قد سميت بعد

... وحينما لم تكن الآلهة قد ظهرت بعد<sup>(١٤٩)</sup>.

وخطط الخلق هذا بدءاً من هيولى سديمية يأخذ به بحذاقيره سفر التكوين التوراتي: «في البدء خلق الرب السماوات والارض، وكانت الارض خربة خاوية، وعلى وجه الغمر ظلمة، وروح الرب يرف فوق وجه الماء». وهذا المخطط عينه يشبه النص القرآني، أو على الأقل تأويل الصوفيين له، عن عالم الرق السابق في الوجود على عالم الفتق<sup>(١٥٠)</sup>. بل ان من جملة الاحاديث التي نسبت الى الرسول «حديث العمام»: «سئل رسول الله (ص): أين كان ربنا قبل ان يخلق الخلق والسماوات والارض؟ قال: كان في عمام ما فوقه هواء وما تحته هواء»<sup>(١٥١)</sup>. وبدون ان تقلب مناقصة الجابري ضد العقل العربي الى مزايده، فسنلاحظ ان متواليه السديم - النظام هي التي سترتها الثقافة اليونانية عن التقاليد الميتولوجية والدينية للحضارات المشرقية القديمة، وليس العكس كما يحاول نص الجابري أن يدخل في روع قارئه. ولكن اذا كنا على هذا النحو، ومن خلال الشواهد السابقة، قد اثبتنا ان أبوة فكرة هذه المتواليه لا تعود الى اناكساغوراس، الذي لم يكن له من دور في محصلة الحساب سوى إعادة إنتاجها داخل «الثقافة اليونانية» الاحداث عهداً، فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، ودوماً بالإحالة العكسية إلى نص الجابري: هل صحيح ان «الثقافة اليونانية» بأسرها التزمت بالتصور الاناكساغوري، وهل صحيح أننا اينما أجلنا الطرف في أرجاء هذه الثقافة طالعنا دوماً، و«في جميع الاحوال»،

(١٤٩) انظر نص الملحمة في: بوتيرو - كرامر: حينما كانت الآلهة تصنع البشر، مصدر آنف الذكر، ص ٦٠٤ - ٦٥٣.

(١٥٠) الواقع ان ابن رشد نفسه سيوظف آية سورة الأنبياء (أو لم يز الذين كفروا ان السماوات والارض كانتا رتقاً ففتقناهما) في سجاله مع الغزالي دفاعاً منه عن فكرة «فهم العالم» ضداً على فكرة «الخلق من العدم» الاشعرية.

(١٥١) لورده السعودي بلا إسناد في: اخبار الزمان، طبعة دار الاندلس المصورة، بيروت ١٩٨١، ص ٣٦.

بثابت بنيوي عابر لكل التحولات ومكرّر لنفسه، كما الجوهر في أعراضه، في مختلف المذاهب الشخصية لفلاسفة هذه الثقافة: من جهة أولى معطى «الطبيعة» بوصفها سديماً ابتدائياً لا متميزاً، ومن الجهة الثانية معطى «العقل» بوصفه قوة تدخل ونظام<sup>(١٥٢)</sup>؟ الواقع ان اناكساغوراس نفسه ينتصب في الثقافة اليونانية من وجهة النظر هذه كما لو في «مفترق طرق»؛ فقبله كانت الفلسفة طبيعية وتقوم على وحدة مادة الوجود، ومن بعده صارت الفلسفة مثالية وتقوم على ثنائية النفس والجسد، والعقل والمادة، والله والعالم، وأثير ما فوق فلك القمر وهوى ما تحت فلك القمر. فالقاسم المشترك بين جميع الفلاسفة الاوائل السابقين على اناكساغوراس هو تفكيرهم جميعاً على مستوى نظرية المبادئ أو العناصر. فجميعهم بلا استثناء قد بحثوا عن مبدأ واحد وثابت يعلل التنوع والتكاثر في ظواهر الوجود. فطاليس رده كما هو معلوم الى الماء، ورده تلميذه اناكسيماندرس الى الايرون أو اللاحدود. أما ثالث الملطيين الثلاثة، اناكسيمانس، فقد جعل أصل الوجود الهواء. ورغم محاذرة الفلاسفة من أن يجمعوا من التراب، لثقله، مبدأ، فثمة مأثورات تؤكد ان أكانوفانس الكولوفوني كان هو السابق الى القول بأن مبدأ الأشياء طراً هو التراب<sup>(١٥٣)</sup>. وتقدم بعد ذلك هراقليطس الأفسسي بفكرة «اللوغوس» أو النفس النارية. أما المبادأة الى توحيد العناصر الاربعة: الماء والهواء والتراب والنار، فتعود الى انبذاقليس الاكراجاسي<sup>(١٥٤)</sup>. ثم كان المنعطف الكبير عندما تقدم اناكساغوراس بمبدأ أكثر تطوراً ورهافة هو «النوس» الاقرب الى ان يكون روحاً منه عقلاً كما رأينا. والحال ان ما يجمع بين مبادئ الموجودات هذه أنها كلها، كما لاحظ ارسطو

(١٥٢) ملاحظ عابرين ان الجابري يمارس في النص ضرباً من استبدال غير مشروع ابستمولوجياً بإحلاله مفهوم «الطبيعة» محل مفهوم «العماء». واحال ان هذا الإبدال ليس عارضاً ولا بريئاً. فالجابري، كما سنرى في فصل ثالث، يحاكم العقل العربي ويدينه تحديداً بكونه استبعد، من حقله الابستمولوجي، مفهوم «الطبيعة» الكلي الحضور في العقل اليوناني - الغربي المضاد له، بحكم ذلك، ماهوياً.

(١٥٣) من رواية هذا المأثور ستيويوس واولبيودوروس وجالينوس. أما أرسطو فيؤكد ان انبذاقليس الاكراجاسي، لا اكانوفانس، هو أول من اضاف التراب كعنصر رابع.

(١٥٤) ثمة مأثور قديم يعيد فكرة العناصر الاربعة الى قدموس. ولكن الباحثين المعاصرين يقارنون بالآخرى بين توحيد انبذاقليس الرياضي وبين النظرية المصرية القديمة عن «النفس» الاربعة المتماثلة لأنه لكون الواحد: روح (النار)، مسحو (الهواء)، جب (التراب)، اوزيريس (الماء). انظر جان يوبوت: الفكر ما قبل الفلسفي في مصر، في تاريخ الفلسفة، بإشراف بريس بران، مصدر آف الذكر، م ١، ص ٢٢.

نفسه، من «طبيعة مادية»<sup>(١٥٥)</sup>. ولا يشذ عن ذلك «لوغوس» هراقليطس الذي حدده هو نفسه بأنه «نار إلهية»، ولا حتى «نوس» اناكساغوراس الذي مهما قارب ان يكون روحاً مقارناً غير خالط، فإنه يظل من طبيعة مادية، ومهما رق ودق فإنه يبقى «شيئاً» وإن «بين سائر الاشياء أخفها وأصفاه»<sup>(١٥٦)</sup>. وواضح للعيان اننا هنا امام محاولة لتفسير الطبيعة بالطبيعة، محاولة أدخل منها في العلم الطبيعي منها في الفلسفة التي لن تعلن عن قيام دولتها الفعلية إلا مع «التحول عن المشكلات التي تتصل بقوانين الفكر»<sup>(١٥٧)</sup>. والحال أنه اذا كان اناكساغوراس يمثل في هذا المسار «مفروق طرق»، فلأنه ابتداء منه بدأ التحول من المادية الى المثالية ولأن فكرته عن «النوس» قدمت الركيزة للانتقال من الإحيائية الطبيعية التي تعزو الى ظاهرات الطبيعة نفساً محركاً الى الروحية الفلسفية التي تجعل للطبيعة وللكون إلهاً أو ألهة مفارقة. والواقع أنه تبعاً للاختلاف في اعتبار اناكساغوراس آخر الطبيعيين أو أول الروحيين اختلف مؤرخو الفلسفة الى حد التناقض الجذري في تقييم نقطة الانعطاف التي مثلها في تاريخ الفلسفة. فمؤرخ وضعي وعلماني المنزع للفلسفة مثل برتراند راسل لا يتردد في ان يجزم بأن «التقليد العقلاني والعلمي للابنانيين، الذي حافظ عليه اناكساغوراس حياً، كان خلواً من الاهتمامات الخلقية والدينية التي جلبت، من فيثاغورس الى سقراط ومن سقراط الى افلاطون، موجة من الظلامية على الفلسفة اليونانية»<sup>(١٥٨)</sup>. وبالمقابل فإن مؤرخاً مثالي المنزع مثل ليون رويان يرحب بطي صفحة «الزعة الطبيعية للفلسفة القديمة» وب«تدشين اناكساغوراس لفلسفة جديدة» ركيزتها «النوس» باعتباره روحاً *Esprit*، ويعطي في الوقت نفسه الحق لمنتقدي اناكساغوراس من صائغي «الثورة السقراطية» لأنه لم يقطع قطعاً تاماً مع المادية ولم يطور الروحية الى المدى المطلوب ولم يفلح في «إبدال العلية الميكانيكية والمادية بعلية مثالية»<sup>(١٥٩)</sup>. وبالفعل، كان أفلاطون قد وضع على لسان سقراط في آخر يوم من أيامه نقداً لاذعاً مرأً لاناكساغوراس الذي تسبب له في اكبر خيبة أمل في رحلته المعرفية الطويلة والشاقة

(١٥٥) أرسطو: ما بعد الطبيعة، ٩٨٣ ب، مصدر آتف الذكر، م ١، ص ٢٧.

(١٥٦) الشذرة ١٢. نقلاً عن جان فوالكان: للتكوين الاثري قبل سقراط، ص ١٤٩.

(١٥٧) جورج طومسن: الفلسفة الاوائل، ص ١٦٥.

(١٥٨) برتراند راسل: تاريخ الفلسفة الغربية *Histoire de la philosophie occidentale*، ترجمة هيلين

كيرن، منشورات غاليمار، باريس ١٩٥٢، ص ٨٣.

(١٥٩) ليون رويان: الفكر اليوناني وأصول الروح العلمي، ص ١٥١ - ١٥٣.

التي استغرقت وجوده كله بحثاً عن «العلة الاولى» أو «مبدأ المبادئ» الذي خيل اليه ذات يوم أنه واجده لدى «نوس» اناكساغوراس: «فيما أنا في هذه الحال سمعت يوماً أحدهم يقول انه طالع كتاباً يعزى تأليفه الى اناكساغوراس، وخلاصة فكرته ان العقل هو الذي بث النظام في كل شيء وأنه العلة الكونية. فملاّنتني هذه العلية فرحاً، بالنظر الى ما توسمته من أهمية في عمل من يعمل من العقل علة الاشياء طراً... ووضعت همتي كلها في الحصول على ذلك الكتاب، وبادرت أقرأه بأسرع ما أستطيع... ولكن ما عثمت ان خلفت ورائي وبعيداً عني ذلك الأمل الرائع الذي ساورني، إذ كنت، كلما تقدمت في قراءتي، أجدني في حضرة امرىء لا يلتجئ بته الى العقل ولا يعزو اليه العلية المعللة لانتظام كل شيء على حدة، بل يتعلل لهذا الغرض بفعل الهواء والاثير والماء وعلل شتى أخرى كلها غريبة للظن»<sup>(١٦٠)</sup>. ومثل هذا النقد لعجز «نوس» اناكساغوراس عن تقديم «العلة الكلية» المنشودة - وهو على كل حال نقد لا يتفق وروح العلم الحديث الذي يدير ظهره لفكرة العلة الكلية ويتحرى لكل ظاهرة جزئية عن علة جزئية - يطالعا ايضاً بقلم ارسطو. فرغم أن مؤلف «ما بعد الطبيعة»، في استعراضه الاسترجاعي والنقدي لسلسلة الفلاسفة الذين طرّقوا مبحث العلة الكلية، يكيل المديح لاناكساغوراس لأنه خطا بمقولة «العقل» خطوة كبيرة الى الأمام إذ جعل منه «علة النظام والتساق الكوني»، فإنه يلومه بالمقابل على كونه يدارر هذه المقولة خبط عشواء ويغير ما علم أو منهج، مثله في ذلك مثل الجنود الذين يهجمون في المعارك - لأنهم لم يتدربوا جيداً - من جميع الجهات: «فقد يتفق لهم ان يسلدوا ضربات موفقة، ولكن بدون ان يكون في ذلك للمعلم دخل». وهذا هو بعينه صنيع اناكساغوراس الذي لا يستخدم العقل إلا كما لو أنه آلة مسرحية أو إله يتدخل من الخارج Dieux ex machina: «فعندما يحرجه ان يفسر ما علة وجوب كون هذا أو ذاك الشيء على ما هو عليه، يسوق عندئذ الى المسرح العقل، ولكنه في الحالات الأخرى يعزو بالأولى حدوث التغير الى سائر المبادئ الأخرى دون العقل»<sup>(١٦١)</sup>. وعلى هذا النحو، فإن المصادرة الجابرية التي تريد ان تعمم على مجمل الثقافة اليونانية تصور اناكساغوراس

(١٦٠) افلاطون: محاورة فادان، ٩٧ ج، في دفاع سقراط، اقريطون، لادن Apologie de socrate, criton, phédon، ترجمة ليون رويان وم. م. موردو، منشورات غاليمار، باريس ١٩٨١، ص ١٨٤ - ١٨٦.

(١٦١) أرسطو: ما بعد الطبيعة، ٩٨٥ أ، مصدر آنف الذكر، م ١، ص ٣٨.

عن النوس كقوة تدخل باثةً للنظام في السديم الاولي لا تصدق على اناكساغوراس نفسه. فكل دور «النوس» عند اناكساغوراس هو أن يعطي السديم «الدفعة الاولى» كيما يندفع في حركة دورانية تتأدى به الى تمايز أجزائه وتكوّنها على شكل نجوم وكواكب وأرض وعناصر طبيعية. وعلى هذا فإنه لا يمثل حتى «علة مادية»، بل محض علة «ميكانيكية» تفعل وفق مبدئي «القوة والسرعة»، كما سيقول سنليقيوس لاحقاً<sup>(١٦٢)</sup>. وإذا صدقنا سنليقيوس دوماً، فإن كل «فلسفة» اناكساغوراس ترتد الى محض «ميكانيكا» تقوم على فكرة التأليف والتفريق بدلاً من فكرة الكون والفساد. ففي الكتاب الأول من مؤلفه «في الطبيعة» كتب اناكساغوراس يقول: «إن اليونانيين لا يتصورون التولد والموت على الوجه الصحيح. فما من موجود يُولد أو يُعدم، بل كل شيء يُؤلف ويُفَرَّق بدءاً من الأشياء الموجودة»<sup>(١٦٣)</sup>. وهذه الميكانيكا هي التي تجعل اناكساغوراس يحتل مكانه، كما أبان ذلك المغرم بالفلسفة الايونية الذي كانه تبتشه، في عداد آخر الطبيعيين أكثر منه في عداد أول المثاليين. فجميع الايونيين، المقيمين والمهاجرين، الذين سبقو اناكساغوراس او تلوه مباشرة، اخذوا بالتصور الميكانيكي لحركة الموجودات واستبعدوا القول بتدخل أي عقل او روح مفارق لبث النظام. فطاليس جعل البحر (اوقيانوس) أصل الوجود، وجعل الحياة تتولد من الماء تولداً بيولوجياً، كما لاحظ أرسطو نفسه في عرضه للمذهب مقدّم الملطين، وليس بقوة تدخل أي «عقل» مباطن أو مفارق. ولقد أبدل اناكسيمانس مبدأ الماء بمبدأ الهواء، لكنه لم يجعل من هذا الأخير مبدأ روحياً أو عقلياً. فمن خلال حركة طبيعية، مادية وآلية، هي حركة التكاثف والتخلخل، يتحول الهواء إما الى نار، وإما الى ريح وغيم ومطر وجليد وتراب. ويدوره قال اناكسيماندرس بفكرة آلية هي فكرة الانقباض والتمدد. فالكون، أو «الكل» بحسب مفرداته، يتألف من النار، يتحول بها أو يتحول إليها، بدون تدخل من طرف أي إله أو روح أو عقل. فالتكاثف الشديد للنار يولد التراب، والتراب ينحلّ الى الماء، ومن الماء ترتفع أبخرة الهواء، وهذا بدوره يشتعل، بفعل الصواعق، ناراً. ولئن يكن اناكسيماندرس قد قال بنوع من عماء ازلي بشبه «الخاص» وأسماء «الأبيرون»، أي اللامتعين واللا محدود، فإنه لم يقل بالمقابل بأية قوة تدخل وتنظيم تشبه من قريب أو بعيد «النوس» في تأويله المثالي، بل أخضع ذلك «الكل» اللامتعين لحركة آلية صرفة

(١٦٢) سنليقيوس: شرح على كتاب «الطبيعة» لأرسطو، ف ٣٥، نقلًا عن هـ. ديلز، ص ٦٧٤.

(١٦٣) لمصدر نفسه، ف ١١٦٣، نقلًا عن ديلز، ص ٦٧٨.

تكرر نفسها بلا انقطاع وتكون نتيجتها فصل الضدين، الحار والبارد، اللذين من فعل واحدتهما في الآخر تتولد جميع عناصر الطبيعة وظاهرات الكون. أما مليسوس الساموسي، وهو أيضاً من فلاسفة القرن الخامس الايونيين، فقد رفض أصلاً فكرة العماء أو الخواء، وقال ان العدم لا يمكن أن يولد الوجود، ومن ثم فإن الوجود قديم، أزلي، لا بداية له ولا نهاية، مجانس لنفسه وغير قابل للتغير أو للانقسام الى عناصر أو الى أضداد. ولكنه في الوقت نفسه مادي، كتييم، لا يسري عليه قانون التكاثر والتخلخل، أو قانون الحرارة والبرودة، ولا يحتاج الى أية قوة تدخل من خارجه، وليس له اسم آخر يمكن ان يسمى به سوى «الملاء». ومع انبازقلس الاكراجاسي تنزع وحدة الوجود هذه الى ان تصير ثنائية، ولكن ليس بالمعنى التفارقي للكلمة، كثنائية الروح والجسد أو الله والعلم، بل بالمعنى التكاملي، كثنائية المبدئين المذكر والمؤنث في الكائن البيولوجي. فالكون كونا أو حالتان: السفيروس Sphaeros والكسموس Cosmos. ففي الحالة الأولى تكون العناصر الطبيعية الاربعة مجتمعة ومتمزجة بقوة لتؤلف كرة لا محدودة هي «السفيروس». وهذا «السفيروس» هو ضرب من «ملاء» لا تمايز. فهو متجانس وغير منقسم ويمتد الى ما لا نهاية في جميع الاتجاهات، وبدون أن يتمايز الى شمس ومحيط وسماء وهواء. وفي قلب هذه الكرة المليئة واللامحدودة لا يلبث، في طور ثانٍ، أن يتشكل «الكسموس»، أو الكون المنظم كما نعرفه ونشاهده. ولكن هذا التشكل يتم بصورة آلية، من تلقاء نفسه، وبقوة شبه بيولوجية، بدون تدخل من جانب أي روح أو عقل أو إله. فالهواء والنار، بحكم خفتهما، يرتفعان الى فوق ليؤلفا السماء، والماء والتراب، بحكم ثقلهما، يتسفلان في المركز ليؤلفا الأرض. وكلما افترقا عاودتهما شهوة الاجتماع. وهذه الرمزية الجنسية لا تخفي نفسها: فالقوتان الأزليتان المتكافئتان اللتان تتحكمان بإيقاع اللقاء والفراق هما الحب والكره. فالحب ينزع الى الجمع بين العناصر، والكره الى التفريق بينها. والغلبة لكل منهما بالتناوب. وعلى ايقاع حركتهما الأزلية وشبه الغريزية يتحد «الكسموس» بـ «السفيروس» أو يفصل عنه بصورة دورية تمت بأكثر من صلة نسب الى متوالي الموت والبعث في أساطير الحصب الكنعانية. وفي الواقع، كان لا بد من انتظار «الثورة السقراطية» وانتقال مركز الفلسفة من ايونيا وامتداداتها الايلية والصفلية الى اثينا لكي يشكل «النوس»، كعقل مفارق، سلالة قائمة بذاتها وممتدة من اناكساغوراس الى افلاطون وأرسطو قبل أن تتفرع من أرومتها فسائل الرواقيين والافلاطونيين المحدثين في العصرين الهلنستي والروماني. ففي اثينا، التي كان اناكساغوراس نفسه أول من حمل إليها



تقليد التعليم الفلسفي، وابتداء من مطلع القرن الرابع تحديداً، سيأخذ «الكسموس» اليوناني الصورة المتداولة عنه اليوم في الأدبيات الاستهلالية من حيث أنه «عقل نظام»<sup>(١٦٤)</sup>. ولكن حتى في اثينا هذه لا يجد «المخطوط» الأناكساغوري - بقالبه الاسمتي الذي يصبه فيه الجابري كبنية ثابتة ودائمة للثقافة اليونانية بأسرها - في شخص افلاطون وأرسطر ورثة امناء ومطيقين اوفياء له. فصحيح ان مؤسس المثالية الفلسفية قال بتدخل قوة مفارقة وعلوية تعمل على إشاعة النظام في العماء الابتدائي، ولكنه لم يعتمد هذه القوة «عقلاً»، بل جعل منها إلهاً بمعنى قريب للغاية من معنى الإله في كسمولوجيات حضارات «الشرق» القديم. ومشهور هو، بالفعل، مطلع الاسطورة التي يضعها افلاطون على لسان طيماوس، «الخبير بشؤون الآلهة»: «لنبداً إذن بالقول ما السبب الذي جعل من صاغ الكون يصوغه. لقد كان خبيراً، ومن يكن خبيراً فلا سبيل الى أن يخامره الحسد ازاء أي شيء كان. ولقد شاء، وهو البريء من الحسد، ان تكون جميع الاشياء مماثلة، قدر الامكان، لذاته. وأما أن هذا هو المبدأ الأكثر فاعلية للصيرورة ولنظام العالم، فذلك هو رأي أشخاص حكماء، وهو رأي نستطيع اعتماده بكل أمان. فالإله، إذ شاء ان يكون كل شيء خيراً والا يكون اي شيء شراً، بقدر ما أن ذلك ممكن، أخذ جملة الاشياء المنظورة، التي ما كانت في حالة سكون، ولكن التي كانت تتحرك بلا قاعدة ولا نظام، ونقلها من اللانظام الى النظام، تقديراً منه بأن النظام هو الافضل من جميع النواحي»<sup>(١٦٥)</sup>. والواقع ان ثنائية الله والعالم ستأخذ ابتداء من افلاطون طابعاً عضالاً، الى حد أن هذا الاخير سيجد نفسه مضطراً، كيما يفسر وجود الشر في العالم، الى ان يؤسس الثنائية في المبادرة الإلهية بالذات بإعطائها شكل حركة نواسية يتراوح قطباها بين الفعل واللافعال. فما دام الإله يمسك بكرة العالم، فلا مناص من أن تدور على نفسها في حركتها الدائرية المثلثية. ولكنه ما كاد يكاد يفلتها حتى ترتد على نفسها، بحكم لزوجة مادتها، في حركة معاكسة، فتغلو مسرحاً لتظاهر

(١٦٤) اذا صحت رواية آينيوس القائلة إن «فيناغورس هو من أطلق اسم الكسموس على غلاف الكون بسبب ما يُلحظ فيه من تنظيم» (أوه الفلاسفة، ك ٢ ف ٤١ نقلاً عن ديلز، ص ٦٨)، وانما صح ان كلمة «كسموس» كانت تعني في البداية عضو نظام» قيل ان تصوير تعني «نظام الكون» ثم «الكون نفسه»، فقد يكون ثمة مجال للمقارنة بينها وبين كلمة «كسم» الناصية التي تؤدي المعنى نفسه، ولا سيما إذا ما اخذنا بعين الاعتبار الأصول «السورية» أو «السورية» المقترحة لفيناغورس. (١٦٥) افلاطون: طيماوس، ٢٩ هـ، في: السقراطي، السياسي، فيلابوس، طيماوس، قريطياس، مصدر آف الذكر، ص ٤١١ - ٤١٢.

الفوضى والشر، مما سيقتضي، حؤولاً دون التفاقم، عودة الإله إلى التدخل، مما يعني في نهاية المطاف ان العالم لا يمكن ان يترك وشأنه، وأن قانونه غير نابع منه، وأن حاجته ستكون دائمة الى قوة تتدخل من خارجه، ولو بإيقاع تناوبي. ومشهورة هي القصة الكسمولوجية التي يضعها افلاطون على لسان «الغريب»، وهو يلقي درسه على سقراط الشاب، في محاوره «السياسي»: «إن هذا الكون الذي نحن فيه، تارة يوجه الإله مساره ويتحكم بنورته، وطورا يتركه وشأنه... فيلور عندئذ على نفسه في الاتجاه المعاكس... آية ذلك ان البقاء في حالة واحدة وبكيفية واحدة وفي حال من وحدة الهوية الدائمة أمر لا يعود إلا الى الموجودات الأكثر إلهية. لكن طبيعة الجسم ليست من هذا القبيل. وإحال أن الموجود الذي نسميه السماء والعالم، وإن يكن قد تلقى من خالقه جملة من العطايا الخيرة، هو من مادة الجسم قُد. وبناء عليه، يمتنع عليه ان يبرأ كل البرء من التغير. ولكنه يتحرك بالمقابل، ويفقد ما أوتي من قوة، في المكان نفسه، وبالكيفية نفسها، وبأقصى ما يستطيعه من حركة مماثلة لنفسها. ومن ثم قينص له ان يعرف الحركة الدائرية الارتكاسية، التي لا تبعده إلا أقل ما يمكن عن حركته الاصلية. لكن أما ان يكون هو من يدور على نفسه بصورة دائمة، فهذا ليس في مستطاع أحد آخر سوى ذاك الذي يوجه حركة كل متحرك، وهذا يمتنع عليه بحكم الناموس الإلهي أن يتحرك تارة في اتجاه وطوراً في اتجاه معاكس. وينجم عن هذا كله أنه لا يجوز القول لا بأن العالم يتحرك أزلاً أبداً، ولا بأنه يتلقى من الإله بصورة دائمة وكاملة كلتا حركتيه الدائريتين المتعاكستين، ولا بأنه يحركه أخيراً إلهان ذوا ارادتين متعارضتين. ولكن كما قلت توأ، وذلك هو الحل الوحيد الذي يبقى، فإنه تارة يُسيّر من قبل علة إلهية مغايرة له، فيستعيد حياة جديدة ويتلقى من صانعه خلوداً مستعاداً، وطوراً يُترك لنفسه، فيتحرك بحركته الخاصة، وينكفيء على ذاته، وقد ارتفع عنه دفع غيره، في دورة عكسية»<sup>(١٦٦)</sup>. وقد يكون مفيداً أن نلاحظ أن ميكانيكا هذه الحركة الثنائية حاملة بحد ذاتها لحكم قيمة ولتفسير لأصول الخير والشر. فالحركة الاولى، ذات الأصل الإلهي، حركة نظامية ودائرية مثلى، بينما الحركة الثانية - ومصدرها العالم - هي حركة هذا العالم نفسه في انفلاته من انضباطه الإلهي وفي ارتداده العكسي عن مداره المثالي باتجاه سديميته الاولى التي لا ايقاع لها ولا نظام. وتلك هي عينها ثنائية الخير والشر: خير الله الذي هو نظام محض، وشر العالم الذي هو

(١٦٦) افلاطون: السياسي، ٢٦٩ و- ٢٧٠ أ. في المصدر نفسه، ص ١٨٧ - ١٨٨.

فوضى متدرجة بنسبة ابتعادها عن الضابط الألهي. ولنترك الكلام مرة أخرى لـ «غريب» محاوره «السياسي» وهو يصف لنا مآل العالم بعد أن ترك «ريان الكون دفقة القيادة»: «مع الهزة العنيفة التي ضربت العالم بتخبطه بين الاتجاهين المتعاكسين للحركة التي توشك أن تبدأ والحركة التي توشك أن تنتهي، وبعد أن استعاد قدراً من هدوئه، تابع مساره المعتاد، ضابطاً نفسه بنفسه ومسيراً ذاته بمحض سلطته، ومتذكراً بقدر الامكان تعليمات خالقه وأبيه، وعاملاً على تنفيذها بدقة في البداية، ثم بمزيد من الإهمال في النهاية. ومرد ذلك الى العنصر الجسماني الداخل في تكوينه والنقص الملازم لطبيعته الأصلية التي كانت فريسة لفوضى عظيمة قبل أن تتوصل الى النظام الكوني الحالي. وبالفعل، إنما من منظّمه تلقى العالم أجل ما فيه؛ ولكن من جبلته السابقة تنبع جميع الشرور وجميع المظالم التي ترتكب في العالم... وطرداً مع تصرّف الزمن وطروء النسيان تتعاطم هيمنة الفوضى القديمة فيه وتعود الى عتوها السابق، فترجع كفة الشر كفة الخير رجحاناً عظيماً، الى حد يغدو معه مهدداً بأن يهلك هو وكل ما فيه. وإذ يعاين عندئذ الآله الذي نظّمه الخطر الذي يحقد به، ويخشى عليه من الانحلال في الفوضى ومن الفرق في خضم التنافر اللامتناهي، يأخذ مكانه من جديد وراء الدفة، ويرسم ما تصدع أو انحلّ من الأجزاء في الفترة السابقة التي كان ترك فيها العالم لنفسه، وينظّمه، ويقوّمه، ويعطيه المنعة الدائمة من الهلاك والفناء»<sup>(١٦٧)</sup>. ومع أن فكرة العناية الإلهية هذه تعقد (بصرف النظر عن طابعها الدوري في الاسطورة الافلاطونية) صلة وثيقة مع تلك التي ستطورها الديانتان التوحيديتان الكبيرتان اللاحقتان - وهذا دوماً بالاستمرارية مع فكر المشرق القديم لا بالقطيعه معه - فإن ما يستوقفنا في اسطورة «الغريب» هو تكرارها شبه الحرفي لما يعتبره مرسياً إيليا من الثوابت البنيوية لجميع أساطير خلق العالم البابلية وهي: من جهة أولى «الطبيعة المزدوجة للكسموس بين مادة شبه إبليسية وصورة إلهية»، ومن الجهة الثانية «حين هذه المادة الى سدبميتها الاولى ومقاومتها للحركة الكسمولوجية» التي تريد أن تبثها فيها «القدرة الخلاقة والحكمة الإلهية»<sup>(١٦٨)</sup>. وبدون أن نطعن في تمثيلية افلاطون للثقافة اليونانية التي يقول الجابري ويكرر القول بأنها لا ترى الى الكون إلا «بعين العقل» ولا ترى فيه

(١٦٧) السياسي ٢٧٢ هـ - ٢٧٣ د. المصدر نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣.

(١٦٨) مرسياً إيليا: تاريخ للمعتقدات والأفكار الدينية، مصدر آف الذكر، م ١، ص ٨٥.

«إلا العقل»<sup>(١٦٩)</sup>، فإننا سنلاحظ أن الكسملوجيا الافلاطونية لا تردنا الى «العقل» المفترض لهذه الثقافة بقدر ما تردنا الى «إله» التصورات الميتولوجية والدينية لحضارات المشرق القديم التي تندرج الثقافة اليونانية وإياها في سياق استمرارية واحدة. ومهما يكن من أمر، فإن افلاطون لا يسمي حتى هذا الآله عقلاً كما سيفعل أرسطو من بعده. والحال أنه اذا كان المؤسس الأول للمثالية الفلسفية يحتفظ من مخطط اناكساغوراس بفكرته عن «الخاوس» على الاقل، فإن مؤسسها الثاني يرفض هذا المخطط جملة وتفصيلاً، وان احتفظ منه بمصطلح «النوس» بعد تعميده «إلهاً». ولا شك ان التعديل الذي يدخله أرسطو على مخطط اناكساغوراس عندما يقول ان «النوس إنما هو الله فينا»<sup>(١٧٠)</sup> ما كان ليروق للفيلسوف الافلازوماني الذي قدم ذات يوم للمحاكمة، رغم حماية بريكليس له، بتهمة الإلحاد وإنكار الآلهة. ولكن أرسطو لم يكتف بتحويل «النوس» المؤله من علة آلية الى علة غائية للعالم، بل قال أيضاً بقدم هذا العالم ويقدم نظامه. وبعبارة اخرى، رفض فكرة «الخاوس». فانطلاقاً من مبدأ أسبقية الفعل على القوة، وهو المبدأ الذي بنى عليه ميتافيزيقاه كلها، اعترض أرسطو على جميع الفلاسفة المتقدمين عليه، بمن فيهم اناكساغوراس ووصولاً الى افلاطون، ممن قالوا بتولد العالم من «الخاوس» أو «الليل» أو «السديم الكلي» أو «اللاوجود». بل العكس بالضبط: فإن يكن من موجود أول، أو محرك أول بلغة ارسطو، فهو فعل محض، صورة بلا مادة، كمال مطلق بحكم سكونه ولا تغيره وعريه من المادة وجوده الدائم بالفعل. وذلك هو الله، «الحق الازلي الكامل»، الذي لا تعريف له سوى أنه «عقل أعلى» هو ذاته موضوع ذاته: فهو «عقل يتعقل ذاته»<sup>(١٧١)</sup>. وباستثناء الاشتراك في الاسم، من الواضح أن «عقل العقل» هذا لا يتعرف نفسه في «نوس» اناكساغوراس الذي لقب - بحسب

(١٦٩) تكوين العقل العربي، ص ٢٠.

(١٧٠) أرسطو: التمهيد، للذرة ١٠، نقلاً عن جان بيبان: افكار يونانية حول الانسان والله *Idees grecques sur l'homme et sur dieu*، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٧١، ص ٢٢٦. وقد يكون ثمة مجال هنا للإشارة الى التأويل الذي تقترحه حنة أرنت لقولة أرسطو تلك، والذي ترى بموجبه ان «النوس» في الثقافة اليونانية هو اسم لـ «العقل الآلهي» حصراً، بينما «اللوروس» هو ملكة «العقل البشري» (انظر كتابها: حياة الروح *La vie de l'esprit*، المجلد الأول: الفكر *La pensée*، الترجمة الفرنسية، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٨٧، ص ١٥٧ - ١٥٩).

(١٧١) أرسطو: مابعد الطبيعة، ١٠٧٢ ب - ١٠٧٤ ب، مصدر آتف الذكر، ص ٦٧٨ - ٦٩٨.

رواية القديس إرانبوس - بـ «الملحد»<sup>(١٧٢)</sup> والذي كان يؤكد - بحسب رواية الاسكندر الافردوسي - ان «الآلهة لا تمارس على البشر اية عناية إلهية وأن الافعال الانسانية قاطبة هي من فعل الصدفة»<sup>(١٧٣)</sup>. ويبدو ان هذه العبارة الاخيرة تقودنا بعيداً عن نظرية «حكومة العقل للعالم» التي «لا تترك ابي مجال للصدفة» بحسب هيغل المتكلم بلسان الجابري. ولكن كل العرض الذي قدمناه في هذه الفقرة الخامسة، والذي حاولنا قصارانا أن يأتي مقتضياً بقدر الإمكان، لا يدع مجالاً للشك في ان كل ماثور الفلسفة اليونانية، في شقها الايوني والاثيني على حد سواء، يقودنا بعيداً عن المخطط الاناكساغوري المزعوم الذي لم يلتزم به أحد من الفلاسفة قبلاً أو بعداً. ومع ذلك فإن أكثر ما يبعدنا عن المخطط الاناكساغوري هو المذهب الذي لم يأت الجابري بذكره قط في عرضه لنشوء مقولة العقل وتطورها في الثقافة اليونانية: عنيان المذهب الذري. فلئن يكن الفلاسفة الذين استعرضنا آراءهم الكسمولوجية يتفقون أو يختلفون مع اناكساغوراس تارة بصدد طبيعة المعطى الابتدائي وطوراً بصدد طبيعة قوة التدخل، فإن اصحاب المذهب الذري يناقضون الكسمولوجيا الاناكساغورية في كلا الأسس اللذين تنهض عليهما: العماء السديمي والعقل المشيع للنظام فيه. فلوقيبيوس الايلي أو الملطي، معاصر اناكساغوراس، وتلميذه ديموقريطس الأبدري قالاً، بدلاً من «العماء» بـ «الخلاء»، وبدلاً من «العقل - النظام» بـ «الصدفة»، وبدلاً من العناصر الطبيعية والقوى الكيفية بجسيمات من طبيعة ميكانيكية خالصة هي «الذرات». وفي خط متابع لهما نفى أبيقور في وقت لاحق ان يكون الكون الأزلي واللامتناهي عرضة للتغير، وللنشوء والتطور، ولتدخل اية قوة غاريجة له، سواء اكانت عقلاً أم إلهاً: «لقد كان الكون على الدوام كما هو الآن وكما سيكون الى ابد الأبدنين. فلا وجود لشيء يستطيع من خلاله ان

(١٧٢) دحض الهرطقات كافة، ك ٢، ف ١٤. نقلاً عن ديلز، ص ٦٦٨.

(١٧٣) في القدر: شرح الى ارسيد، ك ٢. نقلاً عن ديلز، ص ٦٤٨. والجدير بالذكر ان سقراط نفسه - رغم الدعوى الروبانية/ الجابرية عن «الثورة» التي قادها بالتلمذ عليه - تيراً من الحاد اناكساغوراس ومن إنكاره لألوهية الكواكب وأبدى في هذا الصدد عن «زدرائه» الكتب التي تباع في الساحة العامة بدوهم على الأكثر (افلاطون: «دفاع سقراط» ٣٦ د، مصدر آلف الذكر، ص ٣٨). وبالنسبة، اذا كانت «كتب» اناكساغوراس لا تزال متوفرة بأرخص الأسعار لدى وراقه، اثنا حتى ستة اعدام سقراط (٣٩٩ ق.م)، فكيف باتت هذه الكتب تماماً بعد ذلك؟ ألا يبعدنا ذلك مرة أخرى الى عملية التعريب الهلنستية والمسيحية التي قفست بالإعدام على تراث اناكساغوراس «الملحد» لصالح تراث المثالية الاغلاطونية؟

يتحول، إذ لا وجود خارج الكون لشيء يستطيع نفاذاً إليه وإحداث تغيير فيه<sup>(١٧٤)</sup>. والحال أن الجابري، بإحضاره أرسطو ويتغيبه ديموقريطس وبيقور، يحضر ما كانت تحضره القرون الوسطى ويغيّب ما كانت سلطاتها اللاهوتية تغيبه. والحال أيضاً أن الكسمولوجيا المنافسة للكسمولوجيا الأرسطية، والمنتبذة من قبل الجابري كما من قبل سائر القيمين على المعرفة في العصور القديمة والوسيلة، وتحديداً منها كسمولوجيا ديموقريطس وبيقور الذرية، تظل هي «الأكثر مشابهة للكسمولوجيا الحديثة» وهي «الأقرب إلى التصورات العلمية الحديثة»<sup>(١٧٥)</sup>. ويغض النظر عن الصلات المتينة التي تعقدها طبيعيات الذرين وكسمولوجيتهما مع الثورة العلمية الفيزيائية الكبرى للقرن السابع عشر التي سيرميها نيوتن/ غاليله/ بويل على الجسيمية والخلائية والآلية، فإن أكثر ما يعنينا في التصور الذري القديم، الناقض جذرياً للمخطط الاناكساغوري كما يرسمه الجابري، أنه، بإخضاعه الكون لآلية الصدفة والضرورة العمياء، بعيداً عن تدخل أية عناية إلهية أو عقلية مفارقة وعن أي تحليل غائي أو كيفي، قد مثل في قلب «الثقافة اليونانية» قطعة مع مقولة «العقل - النظام» ومع التصور الذي يعتقد مع أرسطو - «قمة الفلسفة اليونانية» - أن «الطبيعة بأسرها قابلة لأن يتعقلها العقل... ذلك لأن العقل - بمعنى النظام - هو أساسها، ولأن من ينظر إليها بعين العقل لا يرى فيها سوى العقل»<sup>(١٧٦)</sup>. فليس من المتراض ينافي العقلانية العلمية كالفترضات بأن قوانين الطبيعة هي عين قوانين العقل. وما من عقل يشل البحث العقلاني العلمي في حقل الطبيعة كالعقل الذي يتوقع من الطبيعة أن ترد إليه، إذا نظر إليها بعينه، صورة نفسه. وإذا كان من مضمون للثورة العلمية التي اجترحها الفيزيائيون الكبار للقرن السابع عشر فهو بالتحديد «القطع» مع مذهب العقل التأمل المترجس الذي لا يريد أن يرى الطبيعة في سديميتها وعمايتها، في عمائها وواقعها، وبالاختصار، «الطبيعة وفق مبادئها الخاصة»<sup>(١٧٧)</sup>، بل يتخذها مجرد مرآة ليشمل انعكاسه عليها في بديع نظامه وتساقق مقولاته وبقية فواعده. وبما أن صفحة هذه المرآة كانت قد تطابقت منذ ألفي سنة

(١٧٤) إبيقور: رسالة إلى هيرودوتس، في ديوجانس اللايرتي، ك ١٠، ٢، ص ٢٢٨.

(١٧٥) توماس كوهن: الثورة الكوبرنيكية copernicenne، الترجمة الفرنسية، منشورات فايار، باريس ١٩٧٣، ص ٤٦ - ٤٨.

(١٧٦) تكوين العقل العربي، ص ٢٠.

(١٧٧) كما يقول العنوان الثوري جداً في حية لكتاب الفكر النهضوي برناردينو تليزيو: De natura rerum juxta propria principia.

ونيف مع صورة الكسموس كما انجز رسمها افلاطون وأرسطو بالإحالة الى عناية الإله الصانع وغائية «العقل - النظام»، فقد كانت المهمة الأولى للثورة العلمية للقرن السابع عشر، حتى قبل الشروع في بناء تصور نظري أو مبنافيزيقي جديد للطبيعة، هي تخطيط الكسموس اليوناني من حيث أنه بات، كإطار مرجعي، لعين العقل بمثابة غشاوة. عن تخطيط هذا الكسموس يقول المؤرخ الكبير للثورة الغاليلية - النيوتنية الذي هو اسكندر كواره: «إن زوال الكسموس أو تخطيطه يعني ان عالم العلم، العالم الحقيقي، ما عاد يُنظر اليه أو يُتصور على أنه كل متناهِ ومترايب هرمياً، ومتمايز بالتالي كيفياً وأنطولوجياً، بل على أنه كون مفتوح، لا محدود، توحده فقط الهوية المتطابقة لقوانينه وعناصره الأساسية... وهذا يقتضي بدوره ان تزال - أو ان تطرد بقوة من الفكر العلمي - جميع الاعتبارات التي تتلزع بالقيمة والكمال والتساوق والمعنى والهدف، لأن جميع هذه المفاهيم، التي باتت ذاتية محضة مذآك فصاعداً، لا يمكن أن تجد لها مكاناً في الأونطولوجيا الجديدة. وبعبارة أخرى، ان جميع التحليل الصورية والغائية تنتفي كأنماط للتفسير من العلم الجديد - أو تتبد من قبله - وتستبدل بعقل فاعلية أو حتى مادية»<sup>(١٧٨)</sup>.

والواقع أنه قد لا يكون كافياً، من وجهة نظر العلم الحديث تحديداً، بأن نتحدث عن تخطيط الكسموس اليوناني. فالعلم الحديث، ولا سيما منه ما يتصل بالكوسمولوجيا التي أصابت في العقود الأخيرة تطوراً مذهلاً، قد حطم الكسموس الكوبرنيكي - النيوتني الذي ورث في القرن السابع عشر الكسموس اليوناني، بل هو في سبيله أيضاً الى تخطيط - وعلى كل حال الى تجاوز - الكسموس الأينشتايني الذي فرض نفسه ابتداء من مطلع القرن العشرين - من خلال نزاع مركز الكون وتنسيبه بدلاً عن الكسموس الكلاسيكي. عن هذه الثورة الكوسمولوجية المستمرة يقول إدغار موران الذي يمكن اعتباره هو نفسه، من بعض وجهات النظر، ورثاً لغاستون باشلارك «فيلسوف علمي»: «ينبغي علينا ان نغير علمنا. فالكون الموروث عن كبلر وغاليله وكوبرنيكوس ونيوتن ولايبلاس كان كوناً بارداً، متجمداً، من أفلاك سماوية، وحركات مستديمة، ونظام تام أتم، واتزان وتوازن. وعلينا الآن ان نقايضه بكون ساخن، من غيمة متقدمة ملتتهبة، وكرات نارية، وحركات غير قابلة للارتكاس، ونظام يخالطه اللانظام، وإنفاق، وهدر، واختلال

(١٧٨) الكسندر كواره: دراسات نيوتنية *Études newtonniennes*، منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٨، ص ٢٩ - ٣٠.

توازن. لقد كان الكون الموروث عن العلم الكلاسيكي واحدي المركز. أما الكون الجديد فعدم المركز، متعدد المراكز... متفجر، متفتت. وما كان يولف العمود الفقري للكون ومعماره قد أمسى أرخبيلات منجرفة في شتات عادم البنية. ولقد كان الكون القديم ساعة كبيرة مضبوطة أتم الضبط. لكن الكون الجديد غيمة متقلبة. الكون القديم كان يضبط الزمن ويقطره. والكون الجديد يحرفه الزمن؛ فالمجرات هي نواتج، أثناء في صيرورة متناقضة. فهي تتكون، وتترنح، وتتهارب، وتتصادم، وتشتت. ولقد كان الكون القديم مثبثاً. فكل ما هو كائن كان يشارك في ماهية أو جوهر أزلي؛ وكان كل شيء - من نظام ومادة - غير مخلوق وغير قابل للتبدل. ولكن الكون الجديد عادم الثبوتية. ولا يستند هذا الواقع أن نقول فقط أن كل ما فيه هو في صيرورة أو تحول. بل ينبغي أن نقول إنه في الوقت نفسه، وفي كل آن، قيد تحلق وقيد تكوين وقيد تحلل وتفسخ. ولقد كان الكون القديم يجد مستقراً مريحاً له في المفاهيم الواضحة التمايزة من قبيل الحتمية والقانون والوجود. أما الكون الجديد فيطرح بالمفاهيم، ويجاوزها، ويفجرها، ويرغم الحدود الأكثر تناقضاً على أن تتقارن وتتعانق، بدون أن تفقد مع ذلك تناقضاتها في وحدة صوفية... أن كوناً إذن قد مات. انه الكون الذي لا يفتأ، منذ بطليموس، وعبر كوبرنيكوس ونيوتن وأينشتاين، يدور في مدار النظام. لكن الكون الجديد الذي يولد على مرأى منا ومبصر ما عاد يدور حول النظام... وهذا الكسموس الجديد لا يحمل لواصده سوى عدم يقين لا يطاق. فهو، وقد فقد مركزه، ما عاد يقدم أية نقطة استناد لرصده، ولا أي محور لتسجيل صيرورته فيه... وهذه الرؤية الجديدة للعالم تجعل السر ينحس في قلبه بالذات، فهي تفتتح على المجهول، على ما لا يسبر له غور، بدلاً من أن تكبته وتعزّمه وتطرده. ولأول مرة لا تنخلق رؤية للعالم على نفسها، في اكتفاء ذاتي تفسيري. وتغير العالم هنا يجبرنا إلى أبعد بكثير من تغيير «صورة» العالم. فحتم أن يستجر تغيراً في عالم مفاهيمنا، وأن يضع موضع تساؤل ومراجعة المفاهيم/ المفاتيح التي كنا بها نفكر ونجس العالم»<sup>(١٧٩)</sup>.

● إن أول المفاهيم التي طردتها الرؤية الجديدة للعالم هو المفهوم المركزي في الرئيتين القديمة والكلاسيكية للعالم: أي مفهوم النظام. فالكون، في جملته تقريباً، لا وجود له إلا في حالة شتات وعدم نظام. ذلك أن الكون، خلافاً للتصور القديم، ليس

(١٧٩) إدغار موران: النهج La méthode، المجلد الأول: طبيعة الطبيعة La nature de la nature، منشورات لوسوي، باريس ١٩٨١، ص ٦١ - ٦٨.



عالمًا من جليد وثبات، بل عالم من نار وتفاعل. وحسب التقديرات الراهنة للعلم، فإن الكون يتألف من خمسة مليون مجرة، وكل مجرة تتألف من مليار الى مئة مليار من الشمس. وكل شمس من مليارات مليارات الشمس عبارة عن كرة ملتهية، قابلة هيدروجينية هائلة قيد التفجر المستمر والمتراكم. والحال ان عالم النار والحرارة ليس عالمًا نظاميًا، بل عالم من انصهار وانفلاق وتفاعل مركب. والحرارة لها دوماً فاقدها: ففريقها الدائم هيجان وغليان وشتات وفقدان وهدر ونزيف، أي لا نظام. وهذا اللانظام مائل في كل نسيج الكون: الاكبر والاصغر على حد سواء. فالشمس على صعيد الكون الاكبر حركة دائبة، وغير قابلة لأي قياس إلا بمليارات السنوات الضوئية، من انفجارات النجوم اشتعالًا وانطفاء، ومن تصادمات الافلاك، وتناطحات المجرات. واذا صح تشبيه الشمس بمحركات، فهي محركات انفجارية من طبيعة نووية، وقوتها الانفجارية مرتدة الى ذاتها في سلسلة لا متناهية من التفاعلات التي لا يمكن تعقلها إلا بمنطق الكارثة. فبالكارثة تتخلق الشمس، وبالكارثة تتفاعل وتنتشر، وبالكارثة تنطفئ. وفي ذلك الحريق الهائل الذي هو الكسومس بمليارات بؤره المشتعلة المنطفئة، تولد المجرات وتموت. وليس ما بين تقلص رحم الولادة وتشنج ساعة الاحتضار أي نظام أو أي قانون، بل فقط سورة جنون حرارية ليس لها من مثيل معروف للانسان، قبل تفجير الذرة، سوى سعار البراكين. وعلى صعيد الكون الاصغر فإن الذرة، التي هي في بناء الكون بمثابة الأجرة، لا تعدو ان تكون شمساً لا متناهية الصغر وقيد تفاعل لا متناه بين الكتروناتها وبروتوناتها وفوتوناتها. فهي ليست نظاماً، بل «غيمة»، بل سديم قيد الانتاج الدائم والتنظيم الدائم لذاته. وعلى هذا النحو فإن كل ما في الكون، الاكبر والاصغر، «يتكلم بلغة الهاء»<sup>(١٨٠)</sup>. وعلى هذا النحو ايضاً فإن النظام، في التصور الجديد للكون، لم يعد ملكاً. ولئن وجد، على نحو ما قبض له ان يوجد في النظام الشمسي، فوجوده نسبي لا مطلق، موضعي لا مركزي، مؤقت لا دائم. وعلاقته باللانظام ماهوية ان جاز التعبير: فالكون، باحتراقه وتحلله، يتظم. وإنما عندما تبرد الحرارة أو تأخذ بالتناقص يتحول الكون من غيمة الى كسومس<sup>(١٨١)</sup>. فالغيمة تصدع وتقص وتنفصم، ومن نثارها تتكون المجرات

(١٨٠) قرنوا مير: هو النمو La surchauffe de la croissance، نقلاً عن إدغار موران، المصدر الآنف الذكر، ص ٦١.

(١٨١) تقدر درجة الحرارة البلعية التي كانت عليها غيمة الكون قبل أن تشرع بالابتعاد والتقصم بألف مليار درجة ك.

البديائية، وهذه بدورها تتقصف، طرداً مع ابتزادها، لتتولد منها المجرات، ومن المجرات الشموس البديائية، ثم النجوم، وهكذا دواليك. ولكن الابتزاد ايضاً بديائية انطفاء. والانطفاء بديائية فناء. ومن النجوم، التي تصورتها الكسملوجيا القديمة خالدة كالألآهة، ما ينطفئ حتى قبل وصول ضوءها اليها<sup>(١٨٢)</sup>. وإذا كان عمر شمسنا يقدر حتى الآن بأربعة مليارات سنة، وإذا صح أنها الآن في منتصف عمرها، فإن النظام الشمسي، مثله مثل ابن آدم في الخمسين، يكون قد بدأ بنزول سلم العمر من طرفه الهابط. وإذا لم يكن للنظام من معنى خارج النظام الشمسي، فإن القدرة الحالية للعلم على التنبؤ لا تترك من خيار آخر غير توقع الانتصار النهائي للششتات والانظام. فالنظام الذي كان في درجة الصفر قبل تخلق النظام الشمسي سيعود على الأرجح، وحسب الحالة الراهنة لمعارفنا، الى درجة الصفر مع انطفاء النظام الشمسي أو انفجاره. فالنظام إذن ظاهرة أقلوية في الكون. وتاماً كمولده، فإن مآله الى كارثة حرارية.

♦ والمفهوم الثاني الذي يستعيد اعتباره في التصور الجديد للعالم هو، بعد الانظام، الصدفة. فالصدفة لا تعود ذلك الدخيل غير المرغوب فيه في نظام الكون الخاضع كله «للحتمية والضرورة» بحسب التأويل الجابري للكسملوجيا الاناكساغورية التي يقال لنا بكل إعجاب وبكل دغمائية معاً أنها «لا تترك أي مجال للصدفة». فالكارثة الحرارية لا تسد ضرباتها، ان جاز التعبير، إلا بواسطة الصدفة. وبدلاً من ان تكون الصدفة تشويشاً للنظام أو شذوذاً مؤقتاً يرسم التصفية العقلانية طرداً مع تقدم العلم، فإن الصدفة تحتل نصاها في التصور الجديد للكون كمنظمة للنظام وبانية للبنى. ولقد فرضت هذه «الصدفة المنظمة»<sup>(١٨٣)</sup> نفسها كمبدأ لتفسير الكون منذ ان خرج الكسملوس من نطاق الميكانيكا السماوية ليدخل في نطاق الديناميكا الحرارية. وقد يقال ان الصدفة، بالتعريف، لا عقلانية<sup>(١٨٤)</sup>. ولكن عندما يكون تخلق الكون

(١٨٢) ان المدى الاقصى للتقدير في المستوى الحالي للعلم هو مليارات سنة ضوئية.

(١٨٣) التعبير لهنري التان، ودوماً نقلاً عن J. موران في «طبيعة الطبيعة».

(١٨٤) يتخيل الجابري بسناجة إستمولوجية ان «الضرورة» مفهوم أكثر علمية وعقلانية من مفهوم «الصدفة». وهو في ذلك انما يجي دغمائية القرن التاسع عشر التي كانت تصور ان السببية هي القانون الاسمي للعقل البشري، مع ان الدراسات الانثروبولوجية والسيكولوجية والابستمولوجية الحديثة قد أثبتت على العكس ان أكثر ما يميز «العقلية البديائية» هو تسكها الوساوسي ببدأ سببية، وان اكتشاف مقولة الصدفة يمثل تطوراً لاحقاً في تقدم العقل البشري، وأنه كان لا يد من انتظار ثورة الحدائة الثانية في مطلع القرن العشرين لتستعيد فكرة الصدفة نصاها العلمي وتثر كمبدأ.

ثمرة لكارثة اولى وعندما يكون مآله بالكارثة ايضاً الى شتات نهائي، فإن العقلانية نفسها تبدو وكأنها مجرد فاصل في مسرحية تكوّن الكون وتحلله - وهي على كل حال مسرحية «شكسبيرية» يضجّ كل ما فيها بـ «الصخب والعنف». وانما انطلاقاً من رؤية جليدية للعالم كان يمكن لفيلسوف عقلائي كبير مثل هيجل ان يقول بكل طمأنينة: «انما عند السطح فقط تسود لعبة الصدفة اللاعقلانية». ولكن في كون ناري ودائم السعار مثل الكون الذي أزاحت عنه النقاب الديناميكا الحرارية، فإن السطح هو وحده الذي يفسح مكاناً للعبة العقلانية. أما الأعماق فمستقرّة، كجهنم، للاعقلانية<sup>(١٨٥)</sup>. والواقع ان مؤلف «طبيعة الطبيعة»، الذي كان حذرنا من أن تغيير صورة عالم العالم لا بد أن يتأدى الى تغيير عالم مفاهيمنا لا ينكر ان «الكون الجديد ليس عقلائياً»، ولكن ليضيف حالاً: «يد ان الكون القديم كان أقلّ عقلانية بعد: فقد كان آلياً، حتمياً، بلا أحداث، بلا تجديد، أي بكلمة واحدة كان مستحيلاً. وصحيح أنه كان «معقولاً»، ولكن كل ما يجري فيه كان غير معقول البتة... فكيف ما كان يقع في الإدراك ان النظام الخالص هو الجنون الادهي، جنون التجريد، وان الموت الادهي هو الموت الذي لم يعرف قط الحياة؟»<sup>(١٨٦)</sup>.

وقد لا يبقى علينا ختاماً سوى أن نضيف ان التصور العقلي النظامي للكون، في الوقت الذي يقطع مع التصور العلمي الحديث المكثّر على العكس لمقولة اللانظام، لا يبقى متضامناً إلا مع التصور الديني للعالم. فاللانظام - أي الفوضى بتعبير مرادف - مقولة متعارضة ونافية للعناية والخلق الإلهيين. وفي الوقت الذي تمثّل فيه الصدفة قاعدة التكوين والتنظيم في الكسمولوجيا الدينامية الحرارية، فليس لها من مكان بالمقابل في الكسمولوجيا الثيولوجية إلا كشذوذ غير قابل للتعقل إلا بصفة المعجزة التي يكمن وراءها قرار إلهي استثنائي بالتدخل لقطع «عجري العادة» والخروج على «النظام الكلي». وليس من قبيل الصدفة ان يكون التصور

= للتفسير المرفوع الذي كانت تحتله فكرة السببية والحتمية في العقلية البناية والطفلية، وذلك على ضوء كشف الفيزياء الذرية والديناميكا الحرارية (انظر جان بياجه: مدخل الى الاستولوجيا التكوينية Introduction à l'épistémologie génétique، المنشورات الجامعية الفرنسية، م ٢، الطبعة الثانية، باريس ١٩٧٤، ص ١٦١ - ١٦٩).

(١٨٥) ان ازدواجية السطح العقلائي والأعماق اللاعقلانية تصدق على الأرض نفسها بنواتها الملتهمية وقشرتها المبردة. والحق ان البشرية، منذ أن تخلقت، لا تفنأ نحياء، مثل قطرة تيسي وليامز، فوق «سطح من صفيح ماسخ».

(١٨٦) للمهج، م ١، طبيعة الطبيعة، ص ٦٢.

الكسمولوجي النظامي - الارسطي في المحصلة الأخيرة - قد ساد بلا منازع في الحضارتين الدينتين الكبيرين للعصور الوسطى: العربية الاسلامية واللاتينية المسيحية. فالعقل الارسطي هو بالتحديد «عقل/ نظام»، ولا وظيفة له سوى ان «يكتشف نفسه في الطبيعة التي هي ذاتها عقل... بمعنى نظام وقوانين»<sup>(١٨٧)</sup>. وعقل كهذا مرشح للتوظيف في خدمة لاهوت لا تقوم له قائمة ولا يستقيم له منطق إلا انطلاقاً من الاعتقاد بأن «هذا العقل الكلي الذي يتنزل منزلة الإله في الديانات التوحيدية» هو «الذي نظم كل شيء وأنه هو العلة لجميع الاشياء» في اطار «الضرورة الكلية التي تحكم جميع الاشياء والظواهر، حيث لا صدفة ولا امكان، بل قانون كلي شامل هو ذاته العقل الكوني»<sup>(١٨٨)</sup>. وبالمقابل، فإن العقل كما يتحدد نصابه في التصور العلمي الحديث هو عقل مطالب في المقام الأول، على صعيد الماكروفيزياء كما على صعيد الميكروفيزياء، بأن يتعقل «الجنون» و«منطق الكارثة» و«لغة الكون الهذائية». والحال أن الجابري، في محاكمته العقل العربي من منطلق المضادة المزعومة مع العقل اليوناني، لا يكتفي بالاعتماد على تلك الحثيات الزائفة التي يقدمها له تأويله المخلوط للوغوس هراقليطس ونوس اناكساغوراس، بل يوظف ايضاً في هذه المحاكمة العقن النظامي الارسطي وكأن العقل العربي لم يكن على طريقته عقلاً أرسطياً، وكأن العقل الارسطي ما زال هو عقل الحداثة حتى بعد أن غدا التحدي الاكبر لهذه الحداثة هو سبر أغوار اللاعقل الذي كن وراء تخلّق الكون وانتظامه بدءاً من اللانظام في تلك الحالة الأقلوية، وربما الاستثنائية، التي تتمثل بنظامنا الشمسي. ترى أليس مباحاً لنا أن نستعير لغة هذه الحداثة لنقول ان سنة ضوئية تفصل بين مفهوم العقل شبه الفلسفي وشبه اللاهوتي كما لا يزال يداوره قلم الجابري وبين العقل العلمي بمفهومه الحديث؟

(١٨٧) تكوين العقل العربي، ص ٢٨.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢١.



(٤)

## تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

ليست لعبة الأضداد ثنائية بالضرورة ومغلقة. بل قد تكون أيضاً متعددة الاطراف، ومفتوحة.

فما دامت الأشياء تعرف بأضدادها، فإن دور ضد الضد في التعريف قد لا يقل أهمية عن دور الضد في تعريف ضده.

ورغم وجود هوة منطقية يحاول أن يقفز فوقها المثل القائل: «عدو عدوي صديقي»، فإن ضد الضد يجري تصوره، إن لم يكن بالضرورة المنطقية فبالضرورة النفسية، على أنه مطابق في الهوية لأي ضد آخر للضد.

والحال ان وحدة الهوية بين العقليين اليوناني والغربي هي المصادرة الاستمولوجية الكبرى التي يبني عليها الجابري مشروعه في «نقد» العقل العربي بالضدية معهما. ووحدة الهوية هذه تفرض نفسها كنقطة انطلاق كما كنقطة وصول.

فإذا فرضناها نقطة انطلاق قلنا إن العقل العربي لا بد ان يكون ضداً للعقل الغربي بقدر ما هو ضد للعقل اليوناني باعتبار وحدة الهوية بين العقليين الآخرين.

وإذا فرضناها نقطة وصول قلنا: ما دام العقلان اليوناني والغربي واحدين في الهوية، فإن العقل العربي لا يكون ضداً لأولهما بدون أن يكون ضداً في الوقت نفسه، وبالقدر نفسه، لثانيهما.

وفي الحالين كليهما لا يستقيم للجابري مشروعه ما لم يدخل العقل العربي، بعد مقارنته السلبية بالعقل اليوناني، الى حلبة التباري مع العقل الغربي على الرغم من عدم التكافؤ المطلق: إذ ان العقل العربي يظل قابلاً في نهاية المطاف للمقارنة مع

العقل اليوناني ما دام الاثنان ينتميان الى فضاء عقلي متشابه هو فضاء العصور القديمة والوسطى، بينما شأن من يبغى قسر العقل العربي على الدخول في مباراة ظالمة مع عقل الحداثة الذي هو العقل الغربي كشأن من يود أن يعقد مقارنة في الجدوى الانتاجية بين سكة الفلاح الخشبية في القرون الوسطى والجرار الزراعي الآلي في القرن العشرين، أو مقارنة في الجدوى القتالية بين نبال الرماة النشابة والصواريخ العابرة للقارات.

وليس ظلم هذه المقارنة بحد ذاته هو ما سيسترقنا هنا، بل كونها مبنية، تماماً كما في المقارنة مع العقل اليوناني، على مغالطة إبستمولوجية، كما على مادة معرفية أصابها قدر من التحريف يصل - ولا تتردد في استعمال اللفظة - الى حد التزوير أحياناً.

أما المغالطة الإبستمولوجية فتبدأ من السطر الاول من الفقرة التي ينتقل فيها الجابري، بعد الثقافة اليونانية، الى الحديث عن «التفكير في العقل» في الثقافة الأوروبية. يقول: «في هذا الاتجاه نفسه سارت الفلسفة الحديثة في أوروبا»<sup>(١)</sup>، أي في الاتجاه الذي يقول بمطابقة قوانين الطبيعة لقوانين العقل بحكم أن «من ينظر الى الطبيعة بعين العقل لا يرى فيها إلا العقل». أما أعلام الفلسفة الأوروبية الذين يمثل بهم الجابري على هذا الاتجاه فهم - بترتيبه - مالبرانش وديكارت وسبينوزا وكايط وهيجل. وواضح للعيان هنا للحال ما المسكوت عنه في عملية إبراز هذا التيار الفلسفي. انه التيار العلمي، تيار نيوتن - غاليلو - بويل، الذي صنع الثورة العلمية الكبرى للقرن السابع عشر، والذي حطم الكسмос اليوناني من حيث هو بناء عقلي لعقل عاشق لذاته ووضعه نفسه في مدرسة الطبيعة، معترفاً لها بسؤدها الناتي، أي بأنها موجودة في ذاتها وبذاتها، وربما أيضاً لذاتها، وبأن سرها كامن فيها وفي قوانينها الخاصة التي هي برسم الاستكشاف، إن لم يكن بـ «العين المجردة»، فعلى الأقل بالعين التي تجردت من غشاوة الاطار المرجعي القديم الذي كان جعل من الطبيعة مرآة أو حتى مجرد ظل للعقل المثالي أو المستمد نوره على كل حال من الله.

ونحن لا ننكر أن فلسفة «الله - العقل - النظام» كما يمثلها بوجه خاص مالبرانش، وشق محدد من مذاهب ديكارت وسبينوزا وكايط وهيجل، قد سارت في

(١) تكوين العقل العربي، ص ٢٠.

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

«الاتجاه نفسه» الذي سار فيه فلاسفة اليونان الذين قالوا بـ «المطابقة التامة بين قوانين العقل وقوانين الطبيعة»<sup>(٢)</sup>. ولكن ما نؤكد به بالمقابل، وما يعنيه الجابري، هو أن الحداثة الأوروبية، كما صنعها العلم الأوروبي، ما سارت في «هذا الاتجاه نفسه»، بل بالضبط في الاتجاه المعاكس له، أي الاتجاه الذي أنجز مع نظام المعرفة المتقدم عليه «قطيعة»، أو حتى «ثورة» بالمدلول الكوبرنيكي للكلمة، إذ أقر للطبيعة بمعقولة ذاتية ومستقلة، وبسببية طبيعية محايثة للمظاهرات، أي بـ «قابلية هذه المظاهرات للتفسير بالقوى الطبيعية»<sup>(٣)</sup>. وباختصار، الاتجاه الذي أوجد للحداثة الأوروبية الوليدة مستوى اونطولوجياً وإطاراً مرجعياً جديدين للتفكير بعمله على استبدال فلسفة الطبيعة بعلم الطبيعة.

وقد دلت الفلسفة في القرن السابع عشر على خصوبة فائقة استجابة لتطور العلم هذا أو درءاً له سواء بسواء. فما كان لمثل تلك الثورة العلمية أن ترى النور وتنتزع الغلبة لو لم تمهد لها الطريق وتواكبها فلسفة تحدث تحولات موازية في انفضاء العقلي وتحدد لـ «العين المجردة» وجهة نظرها الجديدة أو تحول على الأقل دون الانبهار أو العمام المؤقت الذي يترتب على أي عملية نزع لغشاة تطاول عليها الزمن وتقدم. ولقد تنبّه غاليليو نفسه إلى أن استكشاف الطبيعة لا يتطلب بحثاً علمياً فحسب، بل يقتضي كذلك منطقاً جديداً وفضاء عقلياً جديداً، أو «ثورة ثقافية» كما قد نميل إلى أن نقول بلغة القرن العشرين الأيديولوجية. ومن هنا مطالبته: «ينبغي العمل أولاً على إعادة بناء أدمغة البشر»<sup>(٤)</sup>. ولكن ليس هذا هو الدور الوحيد الذي تضطلع به الفلسفة في لحظات التحول التاريخية أو المعرفية الكبرى. فبدلاً من أن تأخذ بيد «الثورة» وتسعى إلى تطويرها من مستواها العلمي الاختصاصي إلى مستوى معرفي شامل، فقد تعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أنقاض التصور القديم المنهار للكون. وبما أن مدار الثورة العلمية للقرن السابع

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣) جورج غوسدورف: العلوم الانسانية والفكر الغربي، المجلد الثاني: أصول العلوم الانسانية، مصدر آتف الذكر، ص ٤٤٨.

(٤) ان دور غاليليو في مولد الحداثة أخطر بكثير مما هو متعارف عليه. وبالمقارنة مع كوبرنيكوس يمكن القول انه حدث له ما حدث لكروستوف كولومبوس مع اميركو فيسبوتشي. فالقارة الاميركية التي اكتشفها الاول اعطي لها اسم الثاني. وبهذا المعنى فإن الثورة المسماة بالكوبرنيكية كانت في واقعها ثورة غاليلية. ولهذا أصلاً تعتمد جورج غوسدورف ان يجعل عنوان ثالث اجزاء مشروعه الموسوعي عن تاريخ «العلوم الانسانية والفكر الغربي»: الثورة الغاليلية La révolution galiléenne.



عشر كان تعظيم الكسموس اليوناني المدرّج بالدرج اللاهوتيّة للقرون الوسطى، فقد كان لا بد أن يوجد بين الفلاسفة من يهتّب لنجدة هذا الكسموس وأباً لتصدعاته أو إعادة بناء لها من خلال إعادة صياغة إشكالية العقل والنقل بما يماشى، أو على الأقل لا يصادم معطيات الواقع المعرفي الجديد. وتقدم الديكارتية، التي هي بلا شك أجل تعبيرات الخصوبة الفلسفية للقرن السابع عشر، نمطاً لفلسفة لعبت الدورين معاً. فلئن أعادت الديكارتية إلى الفلسفة سؤدها، فإنها لم تفصم عراها باللاهوت. ولئن جسدت الديكارتية قطيعة مع السكولائية - أرسطية القرون الوسطى - فلقد أرست الأسس لسكولائية جديدة هي سكولائية الله - العقل الكلي. ولئن رد ديكارت إلى الفلسفة توازنها المختل على امتداد القرون الوسطى، فجعلها تقف على قائمتي الآلهيات والطبيعات معاً، فإنه بنى علمه الطبيعي الجديد على أساس تأملي ميتافيزيقي، لا على أساس تجريبي علمي. ولئن بشر من خلال كوجيتوه المشهور بمولد الإنسان، فقد أخز هذه الولادة قرناً ونصف القرن من الزمن بقسمته الثنائية العضال للإنسان إلى نفس وجسد، إلى فكر وامتداد. ولقد كان الأمر على كل حال سيهون لو أن اختيار الجابري وقع فعلاً على لحظة ديكارت كملحظة تدشينية للحدثة الأوروبية.

✧ ولكن الجابري ما كفاه أن يبدأ تحقيقه للعقل الأوروبي الحديث بالفيلسوف ديكارت، لا بالعالم غاليليو<sup>(٥)</sup>.

بل ما كفاه، حتى في داخل أسوار الفلسفة، أن يبدأ بمشرّع العقل الميتافيزيقي الذي هو رينيه ديكارت، لا بمشرّع العقل التجريبي الذي هو فرنسيس بيكون<sup>(٦)</sup>.

(٥) منذ عام ١٧٦٤ نيه فولتير، الذي كان يؤمن بأنه لا تقدم في المعرفة إلا بالاعتماد على «فرجار الرياضيات ومشعل التجربة»، إلى تفوق غاليليو على ديكارت من حيث ثقيلته للروح العلمي للآزمة الحديثة: «إننا لن نعرف العلة الأولى إلا يوم نصير آلهة. أما ما هو معطى لك فهو أن نحسب ونزن ونقيس ونرصده؛ تلك هي الفلسفة الطبيعية؛ ويكاد الباقي كله أن يكون وهماً. ومصيبة ديكارت أنه ما استشاره أثناء سفره إلى إيطاليا، غاليليو الذي كان يحسب ويوزن ويقيس ويرصد، والذي كان اخترع فرجار التناسب، ووجد ثقل الجوز واكتشف توابع المشتري ودوران الشمس حول «جورها» (فولتير: المعجم الفلسفي Le dictionnaire philosophique، نقلاً عن ج. غوسدورف: الثورة الغاليلية، ج ١، ص ٢٤٩).

(٦) يقول جورج غوسدورف، صاحب أكبر مشروع إستمولوجي معاصر لتاريخ «العلوم الإنسانية والفكر الغربي»: «إن فرنسيس بيكون، بصيغته المشهورة: «الحقيقة بنت الزمن»، ويمتزع فكره التجريبي والاستقرائي... هو من يتنأى بالأولى مؤسس الفكر الحديث، وليس ديكارت الذي تشكل»

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

بل اختاره، داخل نطاق الديكارتية بالذات، ان يبدأ لا بمؤسس المذهب، ديكارت نفسه، بل بشارحه الأكثر انشداداً بأبصاره إلى الماضي: نيقولا دي مالبرانش.

والحال اننا إذ نجد الجابري يضع الأب مالبرانش، الكاهن الاوراتورى الذي نذر حياته وفكره كليهما لخدمة قضية «الرؤية في الله»، في رأس فلاسفة «العقل»، فلنا ان نشته في أن هذا «العقل» ليس هو ذاك الذي كان يتهاى لاجتراح «معجزة» الحداثة. ففلسفة مالبرانش نموذج مكتمل لـ «فلسفة دينية»، أي لفكر يقوم على المطابقة بين العقل والنقل. ولا يختلف على هذا التحديد لفلسفة مالبرانش أحد من مؤرخي الفلسفة. ويلسانهم يقول إميل برهيه: «يعتقد مالبرانش ان ما من شيء، اذا تأملنا فيه كما ينبغي، إلا ردتنا إلى الله؛ وتلك هي خلاصة فلسفته: فلسفة دينية في جوهرها، أو بالأحرى فلسفة ترى ان الحياة بمقتضى العقل ليست إلا جزءاً من الحياة الدينية... وكل النظر الفلسفي والديني لدى مالبرانش تحكمه الدعوى التالية: إن العقل، أو الكلمة الداخلية التي تنير تأملات الرياضي والطبيعي، هو هو الكلمة، ابن الله الذي تجسد من أجل خلاص البشر والذي يوزع عليهم النعم الإلهية»<sup>(٧)</sup>. وقد حدد اندريه روييه، وهو من المختصين في فكر مالبرانش وبحق أعماله الكاملة، الدور التاريخي الذي اضطلعت به فلسفته على النحو التالي: «لقد كان مالبرانش لديكارت ما كانه اغسطينوس لافلاطون، وتوما الاكويني لأرسطو»<sup>(٨)</sup>. ويصرف النظر عن المغالاة في حجم دور مالبرانش، الذي يُرفع على هذا النحو إلى مستوى مؤسس الافلاطونية المسيحية والأرسطية المسيحية، فإن طبيعة الدور لا تحفي نفسها: فكما عمل القديس أغسطينوس على «تنصير» أرسطو، كانت مهمة الأب مالبرانش «تنصير» الديكارتية، بل «كثلكتها»، وذلك بقدر ما كانت الديكارتية، بميتافيزيقاها التي ردت إلى العقل استقلاله وبفيزيقاها التي جعلت من الطبيعة مجرد آلة، تتبدى «وثنية» أكثر مما ينبغي. فالمهمة التي أخذها الأب مالبرانش

= وأوقيته الدوغمائية استمراراً للماضي السكولامي أكثر مما تبشر بالمستقبل... فالشروع البيكوتي يريد نفسه، على متوال الملاحين الذين شقوا الطريق إلى أراضٍ جديدة، فكراً يركب الغامرة إلى آفاق جديدة. وعل حين أن لفلسفة ديكارت جواباً عن كل شيء، فإن فكره يكون يضع كل شيء موضع سؤال. من تاريخ العلوم إلى تاريخ الفكر De l'histoire des sciences à l'histoire de la pensée، منشورات بايو، باريس ١٩٦٦، ص ٤٧ - ٤٨.

(٧) إميل برهيه: تاريخ الفلسفة، مصدر آف الذكر، م ٤، القرن السابع عشر، ص ٢٤١ - ٢٤٤.

(٨) اندريه روييه: مالبرانش، في تاريخ الفلسفة: من النهضة إلى الثورة الكانطية، بإشراف إيفون يلافال، موسوعة لابلير، منشورات غاليمار، باريس ١٩٧٣، ص ٥٣٥.

على عاتقه هي بالضبط ردّ الفلسفة خادمة لللاهوت، وردّ الطبيعيات الى حظيرة الكسمولوجيا المسيحية باعتبارها مجرد «قراءة ثانية للآلهيات»<sup>(٩)</sup>. وهذا كله، وكما هو واضح للعيان، في سياق نكوص وردة الى ما قبل الديكارتية في عصر كانت تمسّ به الحاجة الى التقدم حثيثاً الى ما بعد الديكارتية. وما دامت المقارنة مع القديسين اغسطينوس وتوما الاكويني قد طرحت نفسها، فلنلاحظ أنه قد لا يكون من قبيل الصدفة أنه لم يجرّ تعميم الأب مالبرانش بدوره قديساً. ففي زمن اغسطينوس كانت الامبراطورية الرومانية بأسرها منخرطة في سيرورة التنصير، وفي زمن توما الاكويني كان العصر الوسيط الأعلى اللاتيني على وشك ان يهتدي الى خاتمة سعيدة لإشكالية التوفيق بين العقل والايمان تحت إمرة اللاهوت الذي احتل كل مساحة الفلسفة. أما في زمن مالبرانش في القرن السابع عشر فكانت المسيحية الغربية تقف لاهثة الأنفاس عند مفترق طرق: طريق كان أفضى في القرن السابق الى الانشقاق البروتستانتي، وطريق سيفضي في القرن اللاحق الى بدايات العلمنة وفلسفة الانوار والثورة الفرنسية.

ومن هنا مبعث الاستغراب عندما يقع اختيار الجابري على الأب مالبرانش دون سواه لتنصبيه عملاً أول لـ «الفلسفة الحديثة في أوروبا». ولعل كلمة «استغراب» لا تفي بالغرض. فعندما يستشهد الجابري بقول مالبرانش: «ان العقل الذي نهتدي به عقل كلي (...) عقل دائم وضروري (...)». وإذا كان صحيحاً ان هذا العقل ضروري ودائم وثابت لا يتغير فهو لا يختلف عن الله<sup>(١٠)</sup>، فإننا نطور استغرابنا الى تساؤل وتشكيك: هل يعرف الجابري مالبرانش حقاً؟ وهل يعرف مدلول فلسفته ووظيفتها؟ وإجابتنا، بحكم التساؤل عنه، تميل الى ان تكون سلبية، وذلك لسببين: أولاً طبيعة الشاهد، وثانياً طبيعة فلسفة مالبرانش بجملة.

وفيما يخص الشاهد، فلنصالح القارئ بأنه بلد لنا من البداية مشبوهاً. فالجابري يحيل قارئه في الهامش الى هذا المرجع: N. Malebranche: Recherche de la vérité. in. œuvres complètes. 7 volumes. vrin 1958. والحال ان عدم تعيين رقم الصفحة هو بحد ذاته مثير للشبهة، فكيف اذا كانت الإحالة الى مجلة «الاعمال الكاملة» في سبعة مجلدات، ودون تعيين رقم المجلد؟ ومهما يكن من أمر، فقد رجعنا بدورنا

(٩) جورج غوسدورف: الثورة الغاليلية La révolution galiléenne (الجزء الثالث من «العلوم الانسانية والفكر الغربي»)، منشورات بابو، باريس ١٩٦٩، م ٢، ص ٧٠.

(١٠) تكوين العقل العربي، ص ٢٠.

الى «الاعمال الكاملة» لمالبرانش، وكانت مفاجأتنا أننا وجدناها في عشرين مجلداً، لا في سبعة مجلدات، ووجدنا ان كتاب «البحث عن الحقيقة» يحتل وحده المجلدات الثلاثة الأولى من المجلدات العشرين. ولكن الإشكال انحلّ من تلقاء نفسه عندما استذكرنا سابقة صاحب مشروع «نقد العقل العربي» مع لالاند وقسمته المشهورة للعقل الى عقل مكوّن وعقل مكوّن. فالجابري كان أحال قارئه، كما أوضحنا في الفصل الاول، الى كتاب «العقل والمعايير» للالاند، مع ان المرجع الوحيد الذي قبس منه شاهده هو «معجم اللغة الفلسفية» لفوكيه. وعليه، فقد رجعنا مرة ثانية الى هذا المعجم، وبالتحديد الى مادة «عقل»، فوقعنا على الشاهد بحرفه: *La raison: que nous consultons est une raison universelle (...) une raison immuable et nécessaire (...); s'il est vrai qu'elle est immuable et nécessaire, elle n'est pas différente de celle de Dieu.* بين السطور. وهذه «الأمانة» اضطره اليها كون فوكيه لم يحدد رقم الصفحة أو الصفحات التي اخذ منها شاهده، فضلاً عن عدم تحديده رقم المجلد. ولكن الجابري لو كان يعرف لمالبرانش حقاً، ولو كان رجع الى كتابه «البحث عن الحقيقة» حقاً، لكان استغنى عن شاهد فوكيه المتخلخل والمأخوذ في الواقع، وعلى تقطيع، من ثلاث صفحات، ولاعتمد بدلاً منه شاهداً أكثر تماسكاً وأنطق دلالة، هو بالتحديد الشاهد الذي نستعيد فيه «إذا» الشرطية، المقحمة في نهاية شاهد الجابري - فوكيه على نحو ناشئ وغير مفهوم، دلالتها السياقية: «إذا صح ان العقل الذي يشارك فيه البشر كافة كلي، وإذا صح أنه لا متناه، وإذا صح انه ثابت وضروري، فمن المحقق أنه لا يختلف عن عقل الله بالذات»<sup>(١١)</sup>.

ولكن حتى اذا كنا اعتدينا على هذا النحو الى السر في نقاط الفراغ في شاهد الجابري، والى عدم تعيينه رقم الصفحة والمجلد بحكم عدم تعيين فوكيه لهما، فثمّة نقطة تبقى عالقة، وهي إحالة الجابري قارئه الى أعمال مالبرانش الكاملة في سبعة لا في عشرين مجلداً. ولكن هنا أيضاً حسم معجم فوكيه الإشكال. فهذا المعجم كان قد صدرت طبعته الاولى عام ١٩٦٢، والى حينه لم يكن نشر أعمال مالبرانش الكاملة - الذي كان بدأ عام ١٩٥٨ - قد اكتمل، ولم يكن قد صدر منها سوى سبعة مجلدات هي تلك التي ذكرها فوكيه في لائحة مراجعه في آخر

(١١) مالبرانش: الأعمال الكاملة (Œuvres complètes)، البحث عن الحقيقة (Recherche de la vérité)، المجلد الثالث، منشورات مكتبة فران الفلسفية، باريس ١٩٦٤، ص ١٣١.

معجمه . وبما أن مرجع الجابري كان إلى معجم فوكيه هذا حصراً، لا إلى الاعمال الكاملة المزعومة لمالبرانش، فقد فاتته أن ينتبه إلى أن عدد مجلدات الطبعة الكاملة، في الفترة الفاصلة ما بين تاريخ صدور معجم فوكيه وتاريخ صدور «تكوين العقل العربي» (١٩٨٤)، قد أربى على العشرين . ومن خلال هذه «الهجرة» - وهفوات أخرى ستكرر لاحقاً كما سنرى - فإننا لا نغالي إذا قلنا أن الانفعال في العمل الفكري يندر ألا يترك - هو الآخر - أثراً يشف عنه، ومنه يمكن الاستدلال إلى مدى التفتيق في عملية التركيب «العلمي» للشواهد .

أما الدليل الثاني الذي يحملنا على ترجيح عدم معرفة الجابري بالهوية الحقيقية لفلسفة مالبرانش فنستمد من مقارنة هذه الفلسفة مع ما يبدو لنا مكافئاً لها، أو حتى مرادفاً، في الثقافة العربية الإسلامية . ومن هذا المنظور، وبدون الدخول في تفاصيل دراسة مقارنة - ليس هنا مجالها - لا نكتفم القارئ أننا نميل إلى أن نرى في مالبرانش غزالي المسيحية<sup>(١٢)</sup> . لا نقصد الغزالي الذي بدّع وكفر الفلاسفة، بل الغزالي الذي «بلع الفلاسفة» ثم لم يشأ - خلافاً لقولة ابن العربي المشهورة - أن يتقيأهم إدراكاً منه ووعياً للدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في خدمة الدين أصولاً وأحكاماً وعقائد إيمان . فليس منطقهم هو وحده الذي يمكن توظيفه في علم الفقه أصولاً وفروعاً، بل إلهياتهم وطبيعاتهم نفسها قابلة «للتجيير» لحساب علم الكلام، جليله ودقيقه، إذا جردت عما تدعيه لنفسها من سوؤدد ذاتي وأخضعت لقراءة «أشعرية» تزجيها، بالنسبة إلى الآلهيات، من مستواها الميتافيزيقي «الذي إنما هو نظر في الوجود المطلق» إلى مستوى لاهوتي هو «نظر المتكلم في الوجود من حيث إنه يدل على الموجد»، وبالنسبة إلى الطبيعيات من مستوى النظر في «الجسم الطبيعي» . . . من حيث يتحرك ويسكن» إلى مستوى النظر فيه «من حيث يدل على الفاعل»<sup>(١٣)</sup> . وليست هذه الطريقة في تلبيس الفلسفة باللاهوت التي سماها ابن خلدون بـ «طريقة المتأخرين» من متكلمي «الملّة» هي وحدها التي تربط - وإن في سياق تاريخي مختلف بكل تأكيد - بين الغزالي ومالبرانش، بل أن اللاهوتي

(١٢) إذا كنا نبدى هنا حذراً وتورداً في صياغة هذا الاجتهاد، فلنفره منا من منطق الاستشراق المضاد السائد في الساحة الثقافية العربية المعاصرة والذي يستطيط أن يتحرى لكل إنجاز من إنجازات الفكر الغربي عن أصل عربي إسلامي . وفي هذا الباب تدخل أصلاً المعادلة التي يسرع العديد من الباحثين إلى إقامتها - بدون مسؤولية علمية - بين شك ديكارت وشك الغزالي .

(١٣) ابن خلدون: المقدمة، مصدر ألف. للذكر، ص ٥١٦ .

## نطور مفهوم العقل

الأوراتوري يدين للمتكلم الأشعري، كما سترى، بدين مباشر يتصل بالمادة المعرفية بالذات. والحال أنه إذا كان الغزالي في نظر الجابري، كما سترى لاحقاً، لا «حافر قبر» الفلسفة العربية الإسلامية فحسب، بل مؤسس أزمة «استقالة العقل» و«انكسار العقل» في الثقافة العربية الإسلامية إلى حد تحميله مسؤولية «الجرح العميق» الذي «ما زال نزيهه يتدفق» إلى اليوم من «العقل العربي»<sup>(١٤)</sup>، فكيف يجري تنصيب هذا الغزالي نفسه، وقد ارتدى بدلاً من جبة الصوفي ثوب الكاهن الأوراتوري، مثلاً، للاتجاه الذي كرس في «الفلسفة الحديثة في أوروبا» سيادة «القانون المطلق للعقل البشري»؟<sup>(١٥)</sup>.

ولكن حتى لا يبدو وكأننا نصادر على المطلوب فلنتساءل: أين تكمن غزالية مالبرانش أو أشعريته «المتأخرة»؟

نبا تكمن بالضبط في السمة التي يعتبرها الجابري علامة فارقة وثابتة لفكر الغزالي من حيث هو بالتحديد الفكر الذي تجسّد فيه «انتصار العقل المستقل»: نفي السببية. فالجابري يقول ويردد القول: «مسألة واحدة أساسية بقي الغزالي فيها ضد الفلاسفة على طول الخط هي مسألة السببية. مسألة العقل ذاته»، فهي «أهم المسائل وأخطرها... فإنكار السببية إنكار للعلم»<sup>(١٦)</sup>.

وليس هنا بالطبع مجال الدخول في مناقشة لهذا العسف في التأويل الذي يرى في موقف الغزالي من السببية نفيًا لها وإنكاراً، وليس تعديلاً وإعادة صياغة ضمن نظام آخر للعقلانية أكثر مواءمة لنظرية الخلق التي تصدر عنها مختلف الفلسفات الدينية الكتابية. ولكن حسبنا أن نلاحظ، إذا اعتمدنا بدورنا التأويل نفسه، أن مالبرانش، المعطى له عمادة «الفلسفة الحديثة في أوروبا»، لم «ينف» السببية فحسب، بل «نفاها» بالمنطق نفسه وبالأدلة نفسها، وأحياناً بالأمثلة نفسها التي «نفاها» الغزالي بها. وصحيح أننا لا نملك دليلاً على أن مالبرانش قرأ الغزالي مباشرة، ولكن مؤلف «البحث عن الحقيقة» يستشهد في أكثر من موضع بكتاب ابن ميمون «دلالة الحائرين» وبكتاب ابن رشد «معاني التهافت». والحال أن ابن ميمون

(١٤) تكوين العقل العربي، ص ٢٩١.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٦) تكوين العقل العربي، ص ٢٨٨ وكذلك بنية العقل العربي، ص ٥٠٥.

ضمّن كتابه عرضاً نقدياً لادّعاء لنظرية المتكلمين والأشاعرة في الخلق الإلهي المستمر للأعراض، كما أن ابن رشد أدرج في رده على الغزالي مقتطفات كثيرة وموسعة من «مهافت الفلاسفة»، بما في ذلك النص الكامل والمطول للمسألة السابعة عشرة بتمامها، أي المسألة التي يتصدى فيها الغزالي لنقض فكرة الفلاسفة عن السببية.

وعلى هذا النحو، وتاماً كما رفض المتكلمون الأشاعرة فكرة «الطبع» أو «الطبيعة» التي تفعل من تلقاء نفسها، وفقاً للقوة التي ينطوي عليها كل جسم طبيعي - مما يعني فتح الباب على مصراعيه من جديد أمام المذاهب «الروثية» - وقالوا بدلاً من «الطبع» بفكرة الخلق الإلهي المستمر للأعراض سواء بواسطة طبيعية أو بدون واسطة طبيعية، تبعاً لخلوهم أو اعتدالهم في توكيد كلية القدرة الإلهية، كذلك يؤكد مالبرانش: «إن الخلق لا ينقطع، إذ ليس حفظ المخلوقات من قبل الله سوى خلق متصل، سوى إرادة واحدة تستمر وتفعل بلا انقطاع... إذن ثمة تناقض في القول بأن جسماً ما يستطيع أن يحرك جسماً آخر. بل أكثر من ذلك: ثمة تناقض في قولك إنك تستطيع تحريك مقعدك... إذ لا وجود لأية قوة تستطيع نقله إلى حيث لا ينقله الله، ولا أن تثبته أو توقفه حيث لا يوقفه الله، إلا إذا قرن الله فاعلية فعله بالفعل بالافعال لمخلوقاته»<sup>(١٧)</sup>.

ولئن يكن المتكلمون، في توكيدهم للفاعلية الإلهية، قد ذهبوا إلى أن ما يصدق على «الطبيعة»، التي هي من «جماد» أصلاً، يصدق حتى على الإرادة الإنسانية التي لا تستطيع أن تريد إلا أن يريد الله لها أن تريد، كذلك فقد نفى مالبرانش، من موقعه كديكارتي يقول بثنائية الروح (الفكر) والجسم (الامتداد)، أن تكون الإرادة البشرية جسراً واصلًا بين هذين الجوهرين إلا بقدر ما تكون هي نفسها جسراً للإرادة الإلهية: «لا وجود البتة لعلاقة ضرورية بين الجوهرين اللذين تتكوّن منهما. فكيفيات جسمنا لا تستطيع بفاعليتها الخاصة أن تغير كيفيات روحنا. بيد أن كيفيات جزء بعينه من الدماغ تقارنها دوماً كيفيات أو مشاعر لنفسه، وهذا فقط نتيجة للقوانين الفاعلة لاتحاد هذين الجوهرين، أي بعبارة أوضح نتيجة للإرادات الثابتة والفاعلة دوماً لصانع وجودنا. فليس ثمة أي علاقة بين جسم وروح. ماذا

(١٧) مالبرانش: الأعمال الكاملة، م ١٢ - ١٣، مطابحات في الميتافيزيقا Entretiens sur la métaphysique، تحقيق أندريه روييه، منشورات مكتبة فران الفلسفة، باريس ١٩٧٦، ص ١٦٠.

أقول؟ ليس ثمة أي علاقة من هذا القبيل بين روح وجسم. بل أكثر من ذلك أقول: ليس ثمة أي علاقة من هذا القبيل بين جسم وجسم، أو بين روح وروح آخر. بكلمة واحدة، لا يستطيع أي مخلوق أن يؤثر على أي مخلوق آخر بفاعلية خاصة به... وعليه، من الواضح أنه ليس ثمة وجود، في اتحاد النفس والجسم، لأية رابطة أخرى غير فاعلية المشيئات الإلهية: مشيئات ثابتة، وفاعلية لا تُعدم أبداً مفعولها. الله إذن أراد ويريد بلا انقطاع أن تقتزن اهتزازات الدماغ دائماً بالأفكار المختلفة للروح المتحد به. وهذه الإرادة المستمرة والفاعلة للمخلوق هي التي تصنع بعل معنى الكلمة اتحاد هذين الجوهرين»<sup>(١٨)</sup>.

وكما نفى المتكلمون الأشاعرة العلية الآلية لحركة الأجسام الطبيعية وسكونها وقطعوا اتصالية الحركة إلى أعراض مخلوقة ومقارنة، كذلك ردّ مالبرانش من جديد قوانين تصادم الأجسام من المستوى الميكانيكي الذي نقلها إليه ديكارت إلى مستوى إحيائي تأليهي، ولم يأخذ عن مؤسس المذهب فكرته عن الإنسان الآلي إلا ليؤكد على حرمانه من القدرة الذاتية على الحركة وحاجته بالتالي إلى «بطارية» العناية الإلهية. والمقارنة النصّية بين العلمين الأشعري ومالبرانشي عن حركة الأجسام وسكونها تفرض هنا نفسها. يقول ابن ميمون في توصيف مذهب «جمهور الأشعرية» في الحركة والتحريك: «قالوا: إن الإنسان إذا حرك القلم فما الإنسان حركه، لأن هذا التحرك وكذلك حركة اليد المحركة للقلم، بزعمنا، عرض خلفه الله في اليد المحركة، إنما أجرى الله العادة بأن تقارن حركة اليد لحركة القلم... وقالوا... إن عند تحريك هذا القلم خلق الله أربعة أعراض ليس منها عرض سبباً للآخر، بل هي مقارنة الوجود لا غير. العرض الأول إرادتي أن أحرك القلم، والعرض الثاني قدرتي على تحريكه، والعرض الثالث... حركة اليد، والعرض الرابع تحرك القلم. لأنهم زعموا أن الإنسان إذا أراد شيئاً ففعله بزعمه، فقد خلقت له الإرادة، وخلقت له القدرة على ما أراد، وخلق له الفعل... وهذه الإرادة المخلوقة... والقدرة المخلوقة، وكذلك الفعل المخلوق... كل ذلك أعراض لا بقاء لها، وإنما الله يخلق في هذا القلم تحركاً بعد تحرك، هكذا دائماً طالما القلم متحركاً. فإذا سكن فلم يسكن حتى خلق الله فيه أيضاً سكوناً، ولا يرح يخلق فيه سكوناً بعد سكون طالما القلم ساكناً. ففي كل آن من تلك الآتات، أعني الأزمنة

(١٨) مالبرانش، المصدر نفسه، ص ٩٦.



الافراد، يخلق الله عرضاً في جميع أشخاص الموجودات من ملك وفلك وغيرها، هكذا دائماً في كل حين. وقالوا إن هذا هو الايمان الحقيقي بأن الله فاعل»<sup>(١٩)</sup>. ويقول مالبرانش: «لنفرض ان الله يريد ان يوجد فوق أرضية هذه الغرفة جسم بعينه، كرة على سبيل المثال. فما هي ذي قد وجدت. وليس ثمة أكثر قابلية للمحركة من كرة فوق سطح. لكن جميع القوى التي يمكن تحريكها لا تستطيع زعزعتها، اذا لم يتدخل الله من أجل ذلك. فما دام الله يريد ان يخلق أو أن يحفظ هذه الكرة في النقطة أ، أو في اية نقطة أخرى... فإنه ليس لأية قوة أن تخرجها منها... وعليه، ان القوة المحركة لجسم ما إن هي إلا فاعلية إرادة الله التي تحفظه بالتتابع في امكنة شتى. وبناء على هذا الفرض لتتصور ان تلك الكرة حُرّكت، وأنها لاقت في خط حركتها جسماً آخر ساكناً: ان التجربة تفيدنا ان هذا الجسم الآخر سيتحرك لا محالة، وطبقاً لنسب مرعية دوماً. والحال أنه ليس الجسم الأول هو الذي يحرك الجسم الثاني. هذا واضح بالمبدأ. إذ إن جسماً لا يستطيع تحريك جسم آخر بدون ان يشيع فيه القوة المحركة. والحال ان القوة المحركة لجسم محوَّك ليست سوى إرادة الخالق التي تحفظه بالتعاقب في امكنة شتى. انها ليست كيفية تعود إلى هذا الجسم. فلا شيء يعود اليه من كفيّاته. والكيفيات غير قابلة للانقسام عن الجواهر»<sup>(٢٠)</sup>. اذن الأجسام لا تستطيع تحريك بعضها بعضاً، وتلاقيها أو تصادمها هو فقط علة ظرفية لتوزيع حركتها، وإنه لضرب من الضرورة أن يثبت الله، الذي أفترضه فاعلاً دوماً، في الجسم المصدوم الفاعلية نفسها أو كمية من القوة المحركة مماثلة للقوة المحركة للجسم الذي صدمه... إذن ما الجسم المصدوم؟ انه جسم يحركه فعل إلهي... وهذا الفعل، هذه القوة المحركة لا تعود البتة إلى الجسم. إنها فاعلية إرادة من يخلق الأجسام أو يحفظها دوماً بالتعاقب في امكنة شتى. ان المادة متحركة بالفعل. انها تملك بطبيعتها قدرة سلبية على الحركة، لكنها لا تملك قدرة ايجابية. انها لا تتحرك فعلياً إلا بالفعل المستمر للخالق. وهكذا لا يستطيع جسم تحريك آخر بفاعلية تعود إلى الطبيعة... بل فقط بفاعلية القدرة

(١٩) موسى بن ميخون: دلالة الحائرين، تحقيق حسين أناي، طبعة مبصرة، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤. وهذا النص يعرفه الجبري، وقد استشهد به في «بنية العقل العربي». وكل ما نستطيع قوله في هذا الصدد أنه لو كان يعرف التكلم الاوراثوري معرفته بالتكلمين الاشارة لما كان ضارباً على العقل العربي، في هذه النقطة على الاقل، بشيكات مسحوبة من رصيده أصلاً.

(٢٠) لنلاحظ ان «الكيفيات» هنا ترادف «الأعراض» عند التكلمين.

وإذا جئنا الآن إلى المذهب الخاص الذي عرف به مالبرانش وكتب له الشهرة، مذهب العزل الطرفية، فإننا سنفاجأ بأن التطابق بينه وبين الغزالي في مذهبه عن «الحصول» عنده لا الحصول به» يأخذ هنا طابعاً حرفياً. فالغزالي، كورث مطوّر للأشعرية، اقترح في رده على الفلاسفة، فكرة «الاقتران المطرد» بدلاً مما يقولون به من «اتصال سببي». فانطلاقاً مما «أطبق عليه المسلمون» من أنه «لا فاعل إلا الله»، رفض الغزالي فكرة «الطبيعة» التي توجب بذاتها «وجود شيء وعدم شيء». فالطبيعة من جماد، والجماد لا فاعلية له. ومن ثم فقد رفض فكرة «السببية الطبيعية» - لا فكرة السببية بإطلاق كما يقول الجابري - انطلاقاً من أن «الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب والمسببات» هو محض اقتران على «مجرى العادة» و«استمرار العادة»، وليس «اقتران تلازم بالضرورة». ومع أن مقولة «القانون الطبيعي» لم تكن فرضت نفسها باللفظ بعد في زمن الغزالي، فقد رفض ما هو بحكمه ومرادفها، أي مبدأ «الفعل بالطبع لا بالاختيار». ولم ينكر الغزالي ظاهرة «الاقتران» بحد ذاتها، بل أنكر أن تكون «ضرورية»، أي بلغة عصرنا «قانونية»: «الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئان، ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمن لإثبات الآخر، ولا نفيه متضمن لنفي الآخر». وصحيح أنه كلما لاقت النار القطن احترق، ولكن هذا هو «المشاهد» فقط، ودليل المشاهدة شيء ودليل الفاعلية شيء آخر. فاحترق القطن ليس دليلاً على أن النار هي الفاعل - فلا فاعل إلا الله «بواسطة الملائكة أو بغير واسطة» - بل هو محض دليل على «مشاهدة حصول الاحتراق عند ملاقة النار، والمشاهدة تدل على الحصول عنده ولا تدل على الحصول به وأنه لا علة سواء...». والوجود عند الشيء لا يدل على أنه موجود به<sup>(٢٢)</sup>. والحال أن فكرة هذا الضرب غير المسبوق إليه من الفاعلية، «الفاعلية عنده لا الفاعلية به»، هي التي صاغها مالبرانش في مفهوم فلسفي ناجز: العلة الطرفية. فانطلاقاً دوماً من فكرة الفاعلية الإلهية الحصرية أجرى مالبرانش تمييزاً بين فكرة السببية الطبيعية وفكرة اطراد

(٢١) مالبرانش: مطارحات في الميتافيزيقا، مصدر آتف الذكر، ص ١٦١ - ١٦٨.

(٢٢) أبو حامد الغزالي: تهافت الفلاسفة، حققه ووقف على طبعه موريس بوياج، الطبعة الثالثة، دار الشرق، بيروت ١٩٨٢، ص ١٩٥ - ١٩٦. وقد صححنا جملة «بل كل شيئان» التي وردت في الأصل - وكذلك في طبعة سليمان دينا - «شيئين».

الاقتران أو التعاقب الذي نتوهمه قانوناً للسببية، مع انه ليس من «قانون» سوى «القضاء الالهي» الذي اليه يعود احتكار الفاعلية والارادية معاً: «من الواضح أنه لا علاقة ضرورية البتة بين ارادتنا تحريك ذراعنا مثلاً وبين حركة ذراعنا. وصحيح أن ذراعنا تتحرك حينما نريد ذلك، فنحن على هذا النحو العلة الطبيعية لحركة ذراعنا، لكن العلل الطبيعية ليست البتة عللاً حقيقية. بل هي محض علل ظرفية لا تفعل إلا بقوة وفاعلية إرادة الله»<sup>(٢٣)</sup>.

العلة الظرفية هي إذن علة «مناسبة»، محض ظرف أو مساق تتجلى من خلاله وعنده أو بمناسبة الفاعلية الالهية. وحتى نقرب علة مالبيرانش الظرفية هذه من لغة الغزالي وسائر متكلمي الاشعرية فقد يحسن ان نترجم La cause occasionnelle بـ «العلة الاقترانية». علة هي في حقيقتها وهم علة، علة لا معلول لها وهي نفسها معلولة لعلة قاهرة لها، علة بلا علية ولا معلولية، علة لا تتقوم في فاعل ولا يتولد عنها مفعول به، وكل اشتغالها - بالإحالة دوماً الى مقولات النحو - على مستوى المفعول فيه، أو المفعول معه بالاحرى. وعلى حد التعبير المكرر لمالبيرانش «علة ما هي بعلة حقيقية»، لأنها عائدة الى عالم «ما تحت فلك القمر»، وعالم ما تحت فلك القمر ليس موطناً للعلل، بل هو بأسره معلول لله: «العلة الطبيعية ليست البتة علة فعلية وحقيقية، بل مجرد علة ظرفية... إذ لا وجود لقوى أو قدرات أو علل حقيقية في العالم المادي والحسي... ولا يكفي ان نقول ان الاجسام لا يمكن ان تكون عللاً حقيقية لأي شيء كان، بل إن أنبل الأذهان ترسف في عمجز عمائل. فهي لا تستطيع أن تعرف شيئاً اذا لم ينرها الله، ولا أن تحس شيئاً اذا لم يغيرها الله. وهي عاجزة عن ان تريد شيئاً إذا لم يحركها الله»<sup>(٢٤)</sup>.

وواضح للعيان ما هو المقصود بالعلة الظرفية: إعادة إدخال الفاعلية الالهية الى المجال الذي بدا وكأن السببية الطبيعية تطرده منها. ولكن تماماً كما ان الغزالي لم يرفض فكرة السببية من حيث هي اتصال ضروري بين العلة والمعلول، بل رفض فقط التفسير الطبيعي لهذه السببية دفاعاً منه عن الرؤية الدينية لعصره التي تتعلل الله ذاته باعتباره «سبب الاسباب»، كذلك لم ينكر مالبيرانش مبدأ السببية، بل أنكر «تطبيع»ه ورأى في هذا التطبيع وثنية جديدة تتهدد العصر ومسيحيته. وإذا كان المنطق نظاماً للعقل على مستوى الخطاب، لا على مستوى الواقع العائد أمر معرفتها

(٢٣) مالبيرانش: البحث عن الحقيقة، م ٢، ص ٣١٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣١٣ - ٣١٤.

ابتداء من الأزمنة الحديثة إلى العلم التجريبي، فإن فكرة العلة المدعومة الفاعلية والمعلولة بدورها للمعلّل الأول للعلل لا تبدى لا منطقية ولا معقولة، بل تندرج في سياق نظام بعينه للعقلانية هو نظام عقلانية العصر الوسيط. ولكن لهذا بالتحديد - وما دنا بصدد مضاربة على العقل العربي - نقول إن الغزالي لا يصدمنا عندما يقول بـ «جواز خرق العادات» بقدر ما يصدمنا ما للبرانش عندما ينفي «القوانين الطبيعية» مؤكداً أنه «لا وجود لطبيعة أخرى، لقوانين طبيعية أخرى سوى الارادات الفاعلة لله الكلي القدرة»<sup>(٢٥)</sup>. فالغزالي يبقى ابن عصره، وعصره الذي سجل تراجعاً من المنهجية الفلسفية إلى هيمنة الايديولوجيا الاشعرية، ما كان له إلا أن يتراجع بفكرة «القانون الطبيعي» نكوصاً إلى مفهوم «مجرى العادة» أو «مستقر العادة» (بلغه ابن خلدون)، بدون أن يغلق الباب - هذا أن لم يفتحه على مصراعيه - أمام إمكانية المعجزة بوصفها «خرقاً لمجاري العادات». ولكن ما للبرانش بالمقابل ما كان يقف على أرض مستريحة في عصره الذي شهد مولد «الثورة العلمية» الكبرى: فعينه كانت إلى الوراء في عصر كان ينظر إلى الامام. ومع ذلك، وعلى حين ستعطى لهذا الأخير - من قبل صاحب مشروع نقد العقل العربي - ريادة «الفلسفة الحديثة في أوروبا»، فإن الغزالي سيُحمّل تبعة تدشين «مرحلة أخرى في الفكر العربي الاسلامي، بالمشرق خاصة، مرحلة التراجع والانحطاط التي سرعان ما ستعم باقي أرجاء الوطن العربي»<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٥) مالبرانش: ملاحظات في الميتافيزيقا، ص ٩٦.

(٢٦) بنية العقل العربي، ص ٥٠٣. ولنصالح الفارئ في نهاية هذه المقارنة أننا ترددنا ملياً في عقدها. فقد كان يبدو لنا، بناء على القراءة الجابرية للغزالي والمعززة بشاهد صريح، أن «طالب الحقيقة» الذي كانه الغزالي يخلف مع «الباحث عن الحقيقة» الذي كانه مالبرانش في نقطة جذرية لا تدع مجالاً لأية مقارنة مبررة بينهما. فإله مالبرانش إله يحب للنظام ولا يتدخل لصنع المعجزة إلا بإرادة خاصة وجزئية معدلة لإرادته الكلية الدائمة. وبالمقابل، فإن الغزالي يبدو، بروشة الجابري، نصيراً شرساً لبدأ «التجريب»، أي اللانظامية واللاعاقدة في الوجود، كما يبدو إله إلهاً ذا نزوات لا هم له غير أن يثبت كلياته فترته بالخرق الدائم لمجاري العادات، وهذا إلى حد تقويل الغزالي بأن «من وضع كتاباً في بيته فليجوز أن يكون قد انقلب عند وجوهه إلى بيته غلاماً أمرد... وكو ترك غلاماً في بيته فليجوز انقلابه كلباً... وإذا سئل عن شيء من هذا فليخفي أن يقول: لا أدري ما في البيت الآن، وإنما القدر الذي أعلمه أي تركت في البيت كتاباً ولعله الآن فرس». والحال أن تدفق هذا الشاهد المنعز إلى الغزالي قد أثبت لنا أن الجابري يزيّفه عليه، كما أن إدراجه في سياقه قد أبان هنا أن التجريب الذي يقول به الغزالي لا يتعدى تجريب الارادات الإلهية الجزئية والخاصة في ملعب مالبرانش، وأن القاعدة عنده كما عند مالبرانش تبقى نظامية العالم «المستمر بجريان سنة الله». ولكن هذه مسألة تطول، وسأني تفصيلها في موضعه.

على طرفي نقيض من مالبرانش يقف سبينوزا. ليس فقط لأن مالبرانش نقده وشنّ عليه ووسمه بـ «الشقي سبينوزا» وأكد أن كتاباته توجي إليه بـ «القرع». وليس فقط لأن فلسفة مالبرانش «أصابت» على الرغم من قوة الخصوم، حظاً كبيراً جداً من النجاح، في مختتم القرن السابع عشر، لدى عليّة القوم، وفي الجامعات كما في جمعية الاوراتور، وحتى لدى البندكتيين واليسوعيين<sup>(٢٧)</sup>، بينما أدرجت الكنيسة مؤلفات سبينوزا في قائمة الكتب الممنوعة، ورمته السلطات الحاخامية بالهرطقة وأصدرت قراراً بحرمه وطرده من الطائفة اليهودية وباستزك اللعنة عليه: «ألا فلا يغفر الله له خطاياه أبداً. ألا فليلقه غضب الرب وسخطه ولتأجج نارها حول رأسه الى الأبد. ألا فلتحلّ عليه جميع اللعنات المحتواة في كتاب الناموس. ألا فليمحاه الله من كتابه وليبعده عند هلاكه عن جميع أسباط اسرائيل، وليجعل كلاً من كل اللعنات المبّان عنها في كتاب الشريعة»<sup>(٢٨)</sup>. بل أيضاً وأساساً، ودوماً من وجهة نظر الثورة العلمية الكبرى للقرن السابع عشر، لأن سبينوزا كان متقدماً على عصره بقدر ما كان مالبرانش متأخراً عنه.

ولكن لنسارع ايضاً الى التحديد بأن سبينوزا الذي نتحدث عنه ليس هو عينه الذي يتحدث عنه الجابري. وما ذلك لأنه يجعله، في نظرية العقل، متابعاً لخط سقراط وأفلاطون وأرسطو، مع ان سبينوزا نفسه سخر من «سذاجتهم» وأكد ان «سلطتهم لا تزن عنده وزناً ثقيلاً»، وأنه لو كان يريد انتماء الى تراث لانتمى الى تراث «أبيقور وديموقريطس ولوقراسيوس... وأنصار الذرات»<sup>(٢٩)</sup>، أي بالتحديد الى ذرية الفلاسفة الذين استبعدهم الجابري من سلالة منظري «العقل». وما ذلك فقط لأنه وضع سبينوزا في خط الديكارتيين واعتبر ان كل دوره هو توحيد «الجوهر» الذي قسمه ديكارت قسمته الثنائية العضال. بل أيضاً وأساساً لأن سبينوزا الذي يقدمه الجابري لقارئه هو سبينوزا المقلّمة أظافره و«المسحوب خيره» والمميّعة حموزته في لغة فلسفية مجردة لا تعضّ على أي واقع، فضلاً عن أنها مكررة - من حيث لا تدري - في إنبيق التوماوية الجديدة التي يتّمي إليها صاحب المصدر الذي أخذ عنه الجابري.

(٢٧) اميل برهيه: تاريخ الفلسفة، القرن السابع عشر، م ٤، ص ٢٦٤.

(٢٨) نقلاً عن بير فرانسوا مورو: سبينوزا Spinoza، منشورات لوسوي، باريس ١٩٧٥، ص ٢١.

(٢٩) سبينوزا: رسالة الى هيو بوكسل، في: الاعمال الكاملة، ترجمة شاول أبون، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٤ - ١٩٦٦، م ٤، ص ٣٠١.

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

ولكن لنبدأ أولاً بتثبيت تمام الفقرة التي يكرسها سبينوزا صاحب مشروع «نقد العقل العربي»:

«أراد سبينوزا أن يتجاوز بصورة حاسمة تلك المشاكل ذاتها، فقال إن خطأ ديكارت كامن في القول بجوهرين اثنين، العقل والامتداد، هذا في حين أن الجوهر لا يمكن إلا أن يكون واحداً. وبما أن هذا الجوهر الوحيد علة لذاته ومتصور بذاته - وذلك بالتعريف - فإن كل ما سواه هو: إما صفة له (كالفكر والامتداد) وإما حال يتجلى فيها (كالحركة والجسمية). من هنا كان هو «الطبيعة الطابغة» (أي الله بالتعبير الديني) من حيث هو مصدر الصفات والأحوال، وهو «الطبيعة المطبوعة» من حيث هو هذه الصفات والأحوال نفسها. فالعقل والطبيعة (أعني نظامها وقوانينها) مظهران لحقيقة واحدة، وإنما يخطئ الفكر البشري في أحكامه بسبب عدم إدراكه ادراكاً تاماً للضرورة الكلية التي تحكم جميع الأشياء والظواهر، حيث لا صدفة ولا إمكان، بن قانون كلي شامل هو ذاته «العقل الكوني» المالحث للطبيعة، المنظم لها، المتحكم في صيرورتها»<sup>(٣٠)</sup>.

إن المرء ليتساءل ازاء هذا النص: لو كان هذا هو كل دور سبينوزا في تاريخ العقل، فهل كان يستأهل أن تفرد له فقرة على حدة في مشروع لنقد العقل العربي بالمقارنة الضدية مع العقل الغربي؟ ولكن حتى لا نظلم سبينوزا نفسه، أفلا يحسن بنا أن «تطور» التساؤل إلى آخر أبسط منه وأشدّ فجعاً في آن معاً: هل يعرف صاحب مشروع نقد العقل العربي سبينوزا حقاً، أم أن معرفته به تحدها نفس حدود معرفته بتقيضه الذي هو مالبرانش؟

إن تدقيق الشاهد - ومع الجابري يسمي تدقيق الشواهد أمراً منهجياً - لا يدع مجالاً للشك: فالجابري لا يرجع إلى سبينوزا نفسه، بل - بتصريحه - إلى يوسف كرم في «تاريخ الفلسفة الحديثة»<sup>(٣١)</sup>. والحال أن القراءة التي يقدمها التوماوي الجديد الذي كانه يوسف كرم ليست «بريئة»، ولو معروضة على طبق كتاب «تدريسي» و«موضوعي». فمؤلف «تاريخ الفلسفة الحديثة»، الشديد الانتصار للفلسفة المدرسية

(٣٠) تكوين العقل العربي، ص ٢١.

(٣١) مجمل الجابري في نهاية الشاهد إلى مرجعه بالقول: «رجع مثلاً: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ١٠٥ وما بعدها، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧». وهذه الإحالة تقتضي منا بعد ذلك ملاحظتين: فالجابري يقول مثلاً: «حيث كان يجب أن يقول أحمرأ»، وفي إحالته إلى ص ١٠٥ وما بعدها، تهرب «فكي» لأن الصفحة ١٠٥ هذه لا تشير إلى نص عده، بل فقط إلى بداية الفصل عن «باروخ سبينوزا» بفرقة الأولى - الموسومة تلمأ عن حياته ومصفاته.

كما أوصلها الى قمتهما القديس توما الأكريني، يضع كل عصر « النهضة » الذي بدأت منه ومعها الفلسفة الحديثة بين قوسين باعتباره، في تقديره، عصر ردة و« ثورة » على ما استحدث العصر الوسيط من أدب وفلسفة وفن وعلم ودين، وعصر « عودة الى الثقافة القديمة » من حيث هي بالتحديد ثقافة « تنضج بالوثنية من كل جانب »، وعصر تسويد لـ « نظرية جديدة في الانسان تقنع بما يسمى بالطبيعة وتستغني عما فوق الطبيعة »، وتسمى الى « سلخ الفلسفة عن الدين، أو بعبارة أدق . . . إقامة الفلسفة خصيمة للدين، والحملة على الفلسفة المدرسية بالتهكم على لغتها وبحوثها وطريقة استدلالها؛ بل الحملة على العصر الوسيط بجميع مظاهره، ورميه بالجهل والغباوة والبربرية ». هذا فيما يتعلق بـ « خصائص عصر النهضة، وهي هي خصائص العصر الحديث الى أيامنا ». أما فيما يتعلق بسينوزا نفسه فإن مذهبه، الذي « يمثل أصدق تمثيل المذهب العقلي الحديث »، يصدر مثله عن « روحية عرجاء ناقصة »، « مذهب يؤله الطبيعة ولا يعترف بوجود شخصي (= إله شخصي) مفارق لها. . . مذهب كله مليء بألفاظ توهم أن لها مدلولات وهي لا تدل على شيء »<sup>(٣٢)</sup>.

ونحن لا ننكر على مؤلف « تاريخ الفلسفة الحديثة » توماويته الجديدة، فهذا حقه كمؤلف، وحتى كمؤرخ للفلسفة. ولكن المسكوت عنه الذي لا يمكن السكوت عنه بالمقابل هو تمرير الجابري لسينوزا يوسف كرم على أنه هو سينوزا « الحقيقي » و« الموضوعي ». ذلك ان الجابري، في إعادة إنتاجه لشبح سينوزا هذا، لا يلخص يوسف كرم فعسب، بل يتقل عنه حرفياً ايضاً - بحرف لفظه كما بحرف غلظه كما سرى - من خلال تبنيه التمييز المشهور للطبيعة الى طبيعة طابعة وطبيعة مطبوعة. وبالفعل، عندما يقول لنا الجابري ان جوهر فلسفة سينوزا يمكن في تعريف الجوهر بأنه هو « الطبيعة الطابعة (أي الله بالتعريف الديني) من حيث هو مصدر الصفات والاحوال، وهو الطبيعة المطبوعة من حيث هو هذه الاحوال والصفات نفسها »<sup>(٣٣)</sup>، فإننا نشعر وكأننا بالفعل أمام مذهب « مليء بألفاظ توهم ان لها مدلولات وهي لا تدل على شيء ». بل نشعر - أكثر من ذلك - وكأن الحملة

(٣٢) تاريخ الفلسفة الحديثة، مصدر آف الذكر، ص ٥ - ٧ و ١٢٢.

(٣٣) قارن مع تعريف يوسف كرم: « ان الجوهر هو الطبيعة الطابعة اي الخالقة من حيث هو مصدر انصاف والاحوال، وهو الطبيعة المطبوعة أي المخلوقة من حيث هو هذه الصفات والاحوال نفسها » (تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ١١١).

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

الثورية لمذهب سبينوزا في وحدة الجوهر قد جرى إغراقها في بحر المصطلحات الفنية الذي لا يسير له غور لسكولائية العصر الوسيط. والواقع، وخلافاً لما يفترضه شاهد كرم الجابري معاً، فإن التمييز بين «الطبيعة الطابعة» و«الطبيعة المطبوعة» لا تعود أبوته الى سبينوزا، وليس من شأنه بحد ذاته أن يقدم المفتاح لفهم فلسفته. فنحن هنا أمام إشكالية سكولائية قالباً ومضموناً، ولها تاريخها المديد في مساجلات لاهوتيي العصر الوسيط. ومع ذلك، فإن هذه الإشكالية، في لفظها على الأقل، لم تكن من إبداع العصر الوسيط. صحيح ان يوحنا سكوتس اريجين (٨١٠ - ٨٧٨) كان قسم الطبيعة الى طبيعة خالقة غير مخلوقة وطبيعة مخلوقة غير خالقة. وصحيح ايضاً ان ثمة تقليداً يعيد الى القديس توما الاكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤) أبوة التمييز بين الطبيعة الطابعة من حيث هي الله والطبيعة المطبوعة من حيث هي مخلوقاته. ولكن صاحب «الخلاصة اللاهوتية» هو نفسه من يذكر أن «بعضهم» - أي ليس هو - يجد نفسه منساقاً الى إطلاق هذا الاسم («الطبيعة الطابعة» على الله)<sup>(٣٤)</sup>. وبالفعل، يتروى المصطلح بغزارة في كتابات معاصره القديس يوحنا بونافنتورا (١٢٢١ - ١٢٧٤)، ومن بعده المعلم إكهارت (١٢٦٠ - ١٣٢٧) ووليم الاوكامي (١٢٩٥ - ١٣٥٠). ويقترب من الحقيقة أكثر الاختصاصي في تاريخ فلسفة العصر الوسيط، هـ. سبيك، الذي ذهب في مقال مشهور نشره عام ١٨٩٠ في «وثائق تاريخ الفلسفة»، وتحت عنوان «أصل مصطلح الطبيعة الطابعة والمطبوعة»، الى أن المصطلح قد رأى النور منذ مطلع القرن الثالث عشر في الترجمة اللاتينية لكتاب ابن رشد: «شرح السماع الطبيعي». ولكنه إذ يقترب من الحقيقة أكثر، فإنه لا يصيب كبدها، لأن مصطلح «الطبيعة الطابعة» و«الطبيعة المطبوعة» وارد فعلاً في كتاب السماع الطبيعي، ولكن ليس بقلم الشارح الاكبر، بل بقلم المعلم الأول. فأرسطو هو من يخصص في مفتتح الكتاب الثاني من «طبيعياته» فقرة لا تخلو - والحق يقال - من غموض حول جدلية الفاعل والمفعول في الطبيعة قائلاً بالحرف الواحد: «ان الطبيعة من حيث هي طابعة هي الانتقال الى الطبيعة بحصر المعنى أو المطبوعة»<sup>(٣٥)</sup>. ولا شك ان غموض الفقرة، الذي أعىي الشراح والمترجمين، هو

(٣٤) توما الاكويني: الخلاصة اللاهوتية La somme Théologique، منشورات CBRF، باريس ١٩٨٤، المجلد الثاني، المسألة ٨٥، ص ٥٣٩.

(٣٥) أرسطو: السماع الطبيعي Physique، ١٦٣ ب، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة هنري كارترون، منشورات الآداب الجميلة، الطبعة الخامسة، باريس ١٩٧٣، م ١١، ص ٦٢.



المسؤول عن اختفاء هذه الجدلية طيلة خمسة عشر قرناً وعدم معاودتها الظهور إلا مع تجدد وتوسع حركة الترجمة الى اللاتينية في القرن الثالث عشر. ومن التدقيق في سياق الفقرة، كما وردت في «السماع الطبيعي»، يُستدل بأن أرسطو نفسه ليس مبتدع ذلك المصطلح، بل هو يتحدث عن «الطبيعة بكلا معنييها» كما لو أن ذلك من سقط المتاع في عصره. وبالفعل، ان الفقرة بأسرها مخصصة للرد على الفيلسوف السفسطائي انطيفون الذي كان احتج، قبل أرسطو بنحو قرن، بأن طبيعة السرير هي الخشب لأننا لو طمرنا السرير في التراب وعاد، بفعل التحلل، يبرعم، لأنش خشباً لا سريراً. والحال ان أرسطو يميز بين الاشياء الطبيعية والاشياء الصناعية: فالأولى ما مبدأ نموها وحركتها وسكونها كامن فيها، مثل الانسان الذي ينجب انساناً والشجرة التي تنتج شجرة، والثانية ما مبدأ حركتها ليس فيها، بل في صانعها مثل السرير أو التمثال. فطبيعة هذين الآخرين ليست الخشب أو البرنز، بل السريرية والتمثالية. وبعبارة أخرى، ان طبيعتهما تكمن في صورتها لا في مادتهما. والطبيعة بحصر المعنى هي المطبوعة، أي تلك التي يكمن فيها مبدأ حركتها بالماهية، لا بالعرض. أما الطبيعة الطابعة فهي تلك التي لا تحوز فيها الاشياء المصنوعة صورتها إلا بالعرض لا بالماهية، مثل النجارة التي قد تجعل من خشب الشجرة سريراً أو مقعداً. وبدون ان نتورط أكثر من ذلك في شرح فكرة هي، في نص أرسطو، من الإبهام في منتهاه، فلنا ان نلاحظ ان ازدواجية الطبيعة الطابعة والمطبوعة لا تمت بصلة لدى المعلم الاول الى جدلية الله الخالق والطبيعة المخلوقة حسب التأويل الذي تلبسته الاشكالية في العصر الوسيط برؤيته الدينية. والحال ان عصر النهضة، الذي يتحدد بتمرده على القرون الوسطى، قد عاد يبت في الإشكالية حيوية جديدة من خلال توظيفها، على يد جيوردانو برونو (١٥٤٨ - ١٦٠٠) بوجه خاص، في تأكيد الفاعلية الباطنة للطبيعة واستغنائها عن قوة تدخل من خارجها. ولئن تكن الإشكالية قد كُرست، في تأويلها الوسيطى، قسمة ثنائية عضالاً للطبيعة بين خالقة ومخلوقة، أو فاعلة ومفعولة، فإن تجلية سبينوزا لا تكمن في استعارته المصطلح، بل في قلب دلالة الى عكسها: من ثنائية وجود صميعة الى وحدة وجود مطلقة. يقول اختصاصي في فلسفة القرن السابع عشر في الشرح الكبير الذي وضعه في أكثر من ألف رمتي صفحة على كتاب «الاخلاق»، وهو الكتاب الذي عرض سبينوزا في المقالة الاولى منه مذهبه الميتافيزيقي الجديد القائم على الوحدة الجوهرية بين الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة، وعلى المماهة بالتالي بين الله والطبيعة من منطلق التأليه الطبيعي الإلهي سواء بسواء: «إن

تطور مفهوم العقل في الحداثة اللاهوتية

تعبيري: الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة، تقليديان، ولكن لم تكن لهما البتة، في السكولانية الدارجة، دلالة واحدة الوجود التي أسبغها سبينوزا عليهما. فقد كانا لا يشيران إلى أكثر من قدر من المماثلة بين الطبيعة والله، أو في أقصى الأحوال إلى حماية القوة الخالقة للمكون المخلوق. ولئن أخذ بهما سبينوزا فلكي يتمكن من البيان عن التطابق بين الله وعالم أحواله بدون إنكار للفارق الذي يظل قائماً بينهما. فهذه الكلمة الواحدة الوحيدة: الطبيعة، المصاغة الصفة منها فعلاً وانفعلاً من مصدر فعلي واحد: طبع، تنبئ له أن يفصح، بمنتهى القوة، عن وحدة الهوية بين الجوهر، تلك العلة الحرة، وبين أحواله، تلك العلولات المجبورة. فهنا وهناك نجدنا بإزاء الطبيعة إياها في مظهرين متباينين، لأن جواهر الطبيعة هي.. في الواقع الصفات المقومة لله نفسه، ولأن تعينات هذه الصفات هي.. الله نفسه، إذ إن كل ما هو في الله هو الله»<sup>(٣٦)</sup>.

والواقع أن سبينوزا هو نفسه من يشير، في الصيغة المفتضبة التي وضعها بالهولندية أولاً لمؤلفه الرئيسي باللاتينية عن «الأخلاق»، إلى أن نقطة خلافه مع «التوماويين» السابقين إلى القول بـ «الطبيعة الطابعة» هي كونهم يجعلون من الله، الذي يسمونه بهذا الاسم، «موجوداً خارجاً للجواهر كافة». والأصل عنده أن «الطبيعة كلية»، وأنه لا يجوز النظر إليها «إلا في كليتها»، لأنها «واحدة» وإن تكن «لامتناهية»، ولأن أروع ما فيها أن «وحدتها تؤلف وتنوعها شيئاً واحداً»<sup>(٣٧)</sup>.

ولعلنا نستطيع بدورنا أن نميز بين القسمة «التوماوية» والقسمة «السبينوزية» للطبيعة إلى طابعة ومطبوعة بالقول إنها عند التوماويين وسائر السكولانيين قسمة واقعية، بينما هي عند سبينوزا مجرد قسمة في العقل. وبعبارة أخرى، إنها عنده قسمة اعتبار لا قسمة وجود. والوجود هو للطبيعة من حيث هي جوهر واحد ولا منقسم، والاعتبار هو لصفاتها. والانقسام في الصفات لا يستتبع انقساماً في الموصوف. والنزعة التقريرية اللاجدلية هي وحدها التي تستطيع أن تستحضر إلى مقدمة الوعي قسمة الطبيعة إلى طابعة ومطبوعة في الوقت الذي تستبعد إلى مؤخرته كون هذه الطبيعة في الحالين هي الطبيعة»<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٦) مارمبل غيرو: سبينوزا Spinoza، مونثلي، باريس ١٩٦٨، ص ٣٤٥.

(٣٧) سبينوزا: رسالة قصيرة في الله والإنسان وسلامة نفسه، في الأعمال الكاملة، ١٠، ص ٥٨ و ٨٠.

(٣٨) إن مثل هذا الإحضار لعدد المحاولات والتغيب لوحدة الجوهر قد تكرر على مرأى من الجليل الذي ننتمي إليه عندما دائرت، في زمن انحطاط الماركسية، مساجلات «حادثة» حول قوام كل من البنية التحتية والبنية الفوقية مع الذهول التام عن مقولة «البنية» نفسها.

والواقع أن السير في ركاب يوسف كرم لا يتأدى بالجبري إلى إلباس سبينوزا ثوباً توماوياً، ولا إلى تأول مذهبه في وحدة الطبيعة تأولاً يعيد تأسيس الثنائية فيها فحسب، بل أيضاً إلى الخلط في التأويل من وجهة النظر التقنية الخاصة. فعندما يجعل الجبري من الطبيعة الطابعة «مصدر الصفات والأحوال» ومن الطبيعة المطبوعة «هذه الصفات والأحوال نفسها»، فإنه يكون من جهة أولى قد أعاد، ضدّاً على السبينوزية، بناء قطبية الله والطبيعة، وتأول العلاقة بين الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة إن لم يكن على أنها علاقة خالق بمخلوق كما يفعل يوسف كرم، فعلى أنها علاقة «المصدر» بما يصدر عنه. وما يزيد الطين بلة من هذا المنظور كون التعديل الوحيد الذي ارتأى أن يجريه على التعريف الأصلي لمؤلف «تاريخ الفلسفة الحديثة» هو إقامة مطابقة ترادفية بين الطبيعة الطابعة (الخالقة عند يوسف كرم) و«الله بالتعبير الديني». وإذ يعاود الله على هذا النحو انتصابه في مواجهة الطبيعة، فإن البقية الباقية من السبينوزية تضع، من جهة ثانية، في عمام الخلط بين «الصفات والأحوال»، مما ينسف البناء المفهومي الذي شاده سبينوزا وبنى على أساسه ميثاقه. فعلى التمييز بين «الصفات والأحوال»، لا على الخلط بينهما كما في تعريف الجبري/ كرم، يقوم التمييز الاعتباري بين الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة. فالأولى هي مملكة الصفات حصراً، فيما الثانية مملكة الأحوال حصراً. ولفظ سبينوزا نفسه، فإن «ما ينبغي فهمه من الطبيعة الطابعة هو ما هو في ذاته ومتصور بذاته، أي بعبارة أخرى صفات الجوهر التي تعبر عن ماهية أزلية ولا متناهية، أي الله... وما أعنيه بالطبيعة المطبوعة هو كل ما ينجم عن ضرورة طبيعة الله... أي جميع أحوال صفات الله من حيث هي منظور إليها كاشياء موجودة في الله، ولا يمكن أن توجد ولا أن تتصور بدون الله»<sup>(٣٩)</sup>. وكما هو واضح من النص فإن ثلاثة مفاهيم تتحكم ببناء الميتافيزيقا السبينوزية: الجوهر وهو ما هو في ذاته ومتصور في ذاته، وهو المعطى المطلق واللامشروط؛ والصفة وهي ما ليس في ذاته، ولكنه متصور في ذاته، وهي ما يمكن أن يقع تحت معرفتنا من محمولات الجوهر وما لا يبدو أن يكون حصراً سوى الفكر والامتداد؛ والحال وهو ما ليس في ذاته ولا متصور في ذاته، لأنه ليس إلا تعيناً متناهياً لإحدى صفتي الجوهر اللامتناهييتين، مثل التفكير والإرادة والشهوة والغضب وغير ذلك من الانفعالات التي يتعين فيها أو «يحمل» الفكر اللامتناهي، ومثل الهيئة والشكل

(٣٩) سبينوزا: «الأخلاق»، المقالة الأولى، القضية ٢٩، الشرح، في الأعمال الكاملة، ٣، ص ٥٣.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

والحركة وحلة الأجسام التي يتعين فيها أو «يحل» أيضاً الامتداد اللامتناهي. ولا شك أننا نتعرف هنا مفردات توما الاكويني والسكولائية الوسطية. ولكن في هذه الحال كما في تلك لا يتبنى سبينوزا المصطلحات المتداولة في المجال الفكري الذي ينتمي إليه إلا بعد إعادة شغلها وتعديل دلالتها. فديكارث كان جعل من الفكر محمولاً رئيسياً أو صفة للجوهر النفسي، مثلما جعل من الامتداد محمولاً رئيسياً أو صفة للجوهر الجسمي. ولكن سبينوزا، إذا جعل من الجوهر واحداً ولا متناهياً هو «الله أو الطبيعة»، جعل من الفكر والامتداد صفتين لهذا الجوهر. أما ما كان عند ديكارث تعينات للجوهر من محمولات ثانوية أو أعراض وخواص من شكل أو حركة أو لون أو وزن أو انفعال أو حالة نفسية، فقد صار عند سبينوزا هو الحال.

وبديهي أن المهم في السبينوزية ليس هذا التوظيف التقني للمصطلح الدارج، بل حولتها - تحت غطاءه - من المضمون بالتضامن والمواكبة مع الثورة العلمية الكبرى للقرن السابع عشر. فالقول بأن الجوهر واحد وهو «الله أو الطبيعة»، وبأن محموليه الرئيسين هما «الفكر والامتداد»، قد أتاح لأول مرة في تاريخ الفلسفة، على العكس تماماً مما كان يسعى إليه ما لبرانش، إمكانية قراءة ثانية للإلهيات باعتبارها هي نفسها طبيعيات. ولئن لم يكن شأن للفلسفة، منذ تأليه أرسطو للعقل، سوى التأكيد على أن المحمول الرئيسي، وربما الوحيد، للجوهر الإلهي هو الفكر، فإنه لم يجرؤ أحد قط في تاريخ الفلسفة، منذ انقطاع دابر الطبيعيين الاونيين والماديين لذرّين، على أن يجعل من الامتداد محمولاً مشاركاً في الجوهر لله. فبالامتداد تكون الطبيعة المستبعدة بحكم «جسميتها» على مدى ألفي سنة من حقل تفكير الفلاسفة «الإلهيين»، قد استعادت اعتبارها وتبدت في حلية جديدة وجليلة معاً بوصفها «جسم الله» اللامتناهي. وخارج هذا الجسم، الذي هو محل كل الوجود، لا وجود إلا للعدم، والعدم فرض مستحيل وعبثي. فالطبيعة لا متناهية، لا حد يحدها من خارجها، ولا خارجية لها أصلاً، وإن يكن الله هو مبدأ معقوليتها فهذا المبدأ كامن فيها غير مفارق لها: «الطبيعة تعرف بنفسها لا بأي شيء آخر. وإلى ماهية الصفات اللامتناهية التي تتألف منها... يعود الوجود، بحيث لا وجود خارجها لأية ماهية ولأبدي وجود، وعلى هذا النحو تكون الطبيعة مطابقة أنم المطابقة لماهية الله»<sup>(٤٠)</sup>. وفي الوقت الذي ترفع هذه المطابقة القوام الاونطولوجي للطبيعة إلى مستوى الله

(٤٠) سبينوزا: «رسالة قصيرة...»، مصدر آلف الذكر، ص ١٦٢.

فإنها تؤسسهما معاً في عحاثة مطلقة، على صعيد العلية كما على صعيد المعقولة. فإن يكون الله هو الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة معاً، فهذا معناه أن «العلة الأكثر موافقة لله هي العلة المحايثة»، أي العلة التي تولف ومعلولها «كلاً واحداً»<sup>(٤١)</sup>، والتي لا تفصلها عن معلولها أية مسافة، والتي تتعين في معلولها تعين الجوهر في صفاته، والصفات في أحوالها. وما يصدق على العلية يصدق على المعقولة. فكما أن علة الطبيعة تطلب فيها لا من خارجها، كذلك فإن «معرفة الطبيعة يجب أن تطلب من الطبيعة نفسها»<sup>(٤٢)</sup>. فما دامت الطبيعة «واحدة دوماً»، وما دامت قوانينها بدورها «واحدة دوماً في كل مكان»، فهذا معناه أنه «لا يمكن أن تكون هناك سوى وسيلة واحدة وحيدة لفهم طبيعة الأشياء، كائنة ما كانت: عن طريق قوانين الطبيعة وقواعدها الكلية»<sup>(٤٣)</sup>.

إن هذه الإحالة، في معرفة الطبيعة، إلى الطبيعة ذاتها تؤكد أن قصب السبق في الانتماء إلى المجال العقلي الجديد الذي دشنته الثورة العلمية للقرن السابع عشر يعود بلا جدال إلى السبينوزية. ولكن حتى لو أقررنا لها بهذا التقدم على سائر المذاهب العقلانية التي تمخضت عنها الحسوية الفلسفية للقرن السابع عشر، فإننا لا نكون أوفيناها حقها. فالسبينوزية لا تحفر بعمول العلم وتتخذ في خندقه فحسب، بل تتقدم أيضاً لاحتلال موقع أمامي وصدامي في المواجهة مع الرؤية اللاهوتية القديمة للعالم من خلال موقفها العلني من مسألة المعجزة. وفي هذه المسألة تحديداً يبرز من جديد تفارق السبينوزية مع المألبرانشية. فإله المألبرانش، رغم حبه للنظام، لا يحجم بين الحين والآخر عن خرق العادة أو القانون الطبيعي بتدخل من إرادته الجزئية بالتصالب العمودي مع إرادته الكلية المحددة لنظام الطبيعة. وبالمقابل، فإن إله سبينوزا لا يفعل إلا وفق طبيعته الأزلية ومن داخلها. فإرادته لا تتغير، ولا بالتالي الأشياء. وهو لا يؤتي مفاعيله بحرية إرادته، بل بضرورة إرادته. وهو لا يؤتيها بغير ما هي كائنة عليه، ولا في نظام مغاير لما كانت ولا ستظل كائنة عليه. وبما أن قضاء الله ثابت وأزلي كوجوده بالذات، وبما أن كماله يقتضي ألا يقتضي بغير ما قضاءه، وعلى النحو عينه الذي قضاءه به من الأزل، فإن قوانين الطبيعة لا تعود والحالة هذه سوى اسم آخر للقضاء الإلهي. كما أن تقييد القضاء الإلهي للطبيعة لا

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٤٢) سبينوزا: الرسالة اللاهوتية - السياسية، في: الأعمال الكاملة، ٢، ص ١٣٩.

(٤٣) الأخلاق، مصدر آف الذكر، ص - ١٣٤.

يعود إلا تقييداً من قبل الطبيعة بقوانينها الصادرة دوماً عن ضرورة أبدية. ولهذا فإنه «لا يحدث أبداً شيء مضاد للطبيعة»، إذ «لو حدث شيء في الطبيعة مناقض لقوانينها الكلية، لكان في ذلك نقض لقضاء الله وعقله وطبيعته». «ولو سلمنا بأن الله يفعل بعكس قوانين الطبيعة، لاضطررنا إلى التسليم أيضاً بأنه يفعل بعكس طبيعته الخاصة، وهذا هو العبث بعينه». وخلافاً لما يعتقدُه العامي والمتكلم، سواء أكان يهودياً أم مسيحياً أم مسلماً، فإن قدرة الله أظهر نظام الطبيعة منها بالمعجزة: «فلا سبيل إلى معرفة ماهية الله ولا وجوده ولا عنايته بالمعجزات، بل أحسن ما يكون إدراكنا لها من خلال نظام الطبيعة الثابت والدائم». والمعجزة، إذا صح تعريفها بأنها «ما فوق طبيعية» أي خارقة لقوانين الطبيعة، لا تزيدنا معرفة بماهية الله، بل تزيدنا على العكس جهلاً بها، «نجعلنا نشك بالله وبكل شيء» لأنها إنما تخرق النظام الثابت والدائم للطبيعة من حيث هو تعيناً للقضاء الإلهي وتعبير عن ماهية الله الثابتة الأزلية اللامتناهية: «إذ لو حدث شيء في الطبيعة لا يتقيد بقوانينها الخاصة، لكان في ذلك نقض للنظام الضروري الذي أثبتَه الله أبد الأبد في الطبيعة بمقتضى القوانين الكلية للطبيعة، ولكان بالتالي مناقضاً للطبيعة وقوانينها، ومن ثم فإن الإيمان بالمعجزة قمين بأن يجعلنا نشك في كل شيء وبأن يتأذى بنا إلى الإلحاد». ومهما يكن من أمر، وخلافاً لما يعتقدُه العامي والمتكلم، فإن «المعجزة لا تحدث خارج الطبيعة، بل فيها»، وما يحدث في الطبيعة لا يمكن أن يكون «ما فوق طبيعي»، لأن كل ما يحدث فيها إنما يحدث بإرادة الله الأزلية والثابتة، مما يعني أنه يحدث بمقتضى قوانين الطبيعة ونظامها» ولا يعني البتة أن «الطبيعة أمسكت عن الفعل أو أن نظامها قد خرق»<sup>١</sup> والواقع أن قوانين الطبيعة، المطابقة للقضاء الإلهي، «كاملة وخصبة إلى حد لا تحتاج معه إلى أن يضاف إليها شيء أو يقتطع منها شيء». والمعجزة لا تتبدى بمعجزة، أي كأنها «شيء جديد» غير مسبوق إليه في الطبيعة، إلا بسبب «جهل البشر». وبعبارة أخرى، إن المعجزة «شيء طبيعي»، ولا بد من تفسيرها على أنها شيء طبيعي، أي على أنها، مثل سائر «الأشياء الطبيعية»، حادثة عن القدرة والقضاء الإلهيين، ومتقيدة بالتالي بنظام الطبيعة الثابت والدائم. وإذا كان العامي لا يعبد الله إلا «بحذف العلل الطبيعية» ويتخيل أشياء متعالية على نظام الطبيعة، فإن العاقل، أي الإنسان الذي يعيش تحت سلطان العقل، ذلك «النور الإلهي» الذي هو «أكبر الهبات» و«الجزء الأفضل من كياننا»، يطلب عبادة الله بـ «علم الطبيعة» التي لم يخلقها الله عاجزة ولا أوجد لها قوانين عقيمة إلى درجة تتطلب تدخله في كل لحظة، بل جعل لها من القدرة

اللامتناهية ومن رحابة القوانين «بما يجعلها تتسع لكل ما هو متصور بالعقل الإلهي»<sup>(٤٤)</sup>. وإذا كانت المعجزة لا تتجاوز القضاء الإلهي، ولا نظام الطبيعة، بل فقط الفهم البشري، فإن المهمة التي تقع على العقل الإنساني في هذه الحال هي التحرر من جهله وقصوره وأخذ نفسه بالاجتهاد ليقرب بأكبر قدر مستطاع من فهم الأشياء على حقيقتها؛ وهذا يقتضيه، أول ما يقتضيه، إصلاح نفسه؛ وهي مهمة كان تصدى لها سبينوزا منذ مؤلفه الأول الذي أطلق عليه تحديداً اسم «إصلاح العقل»: «يجب قبل كل شيء التفكير بوسيلة لشفاء العقل وتطهيره بحيث يعرف الأشياء بنجاح، وبلا غلط، وعلى أفضل نحو ممكن»<sup>(٤٥)</sup>.

وبالعودة إلى نص الجابري فإننا لا نلاحظ فقط تغييراً تاماً لوجه سبينوزا هذا كمؤسس جريء لمذهب تطبيع الطبيعة، بل تنكيراً له كذلك خلف قناع العقلانية ما قبل الطبيعة، أي العقلانية التأملية المتعالية على الطبيعة والامتية إلى مثالية «العقل الكوني» المحايث للطبيعة، المنظم لها، المتحكم في صيرورتها<sup>(٤٦)</sup>. فهذا التأويل لمذهب سبينوزا لا يقحم عليه مفهوماً لم يقل به قط هو مفهوم «العقل الكوني» فحسب، بل يلخي السبينوزية من أساسها لأنه يؤسس فيها من جديد القطبية الثنائية التي جاهدت لتحرير التفكير الفلسفي منها من خلال تحولها الانقلابي من فكرة «الله و الطبيعة» إلى فكرة «الله أو الطبيعة». وصحيح أنه يقال لنا إن هذا «العقل الكوني» إياه «محايث للطبيعة»، ولكن هذه المحايثة اللفظية لا تلبث أن تنقلب حالاً إلى مفارقة مفهومية من خلال تأكيد الجابري على أن «العقل الكوني» هو «المنظم للطبيعة، المتحكم في صيرورتها، مع كل ما يعنيه ذلك من تحويل في الحاكمية والفاعلية منها إليه ومن إدراجها من جديد في خاتمة المحكومية والانفعالية والسلبية. وإذا كان النص يجعل من سبينوزا على هذا النحو وريثاً مباشراً للمخطوط الاناكساغوري المزعوم عن طبيعة عمائية وعقل منظم، فإننا نملك - علاوة على روح المذهب القائم كله على فكرة أزلية الطبيعة وإزلية نظاميتها وأزلية القضاء الإلهي المتعين بها والمتعينة به منذ الأزل بدون «متى» ولا «قبل» ولا «بعد» - نصاً حاسماً يسهفه فيه سبينوزا موقف العامي الذي لا يستطيع، استناداً إلى مثل ذلك المخطط،

(٤٤) الرسالة اللاهوتية - السياسية، مصدر آف الذكر، ص ٨٧ - ١٣٣.

(٤٥) سبينوزا: رسالة في إصلاح العقل وفي أفضل سبيل يجب اتباعها للوصول إلى المعرفة الحقة بالأشياء، في: الأعمال الكاملة، ١، ص ١٨٥.

(٤٦) تكوين العقل العربي، ص ٢١.

إلا «أن يتخيل قوتين متمايزتين عددياً واحدهما عن الأخرى: قوة الله وقوة الأشياء الطبيعية... وأن يتخيل [في الوقت نفسه] قوة الله شبيهة بقدرة جلالة ملكية، وقوة الطبيعة شبيهة بقوة هوجاء»<sup>(٤٧)</sup>. أما فيما يتعلق بالفعل الكوني «التدخل»، الذي يقوم في نص الجابري بدور «الله» في تصور العامي الثنائي القطبية، فإن سبينوزا، الرافض لأي تدخل في الطبيعة من خارجها ولو في شكل معجزة، يسقطه من حسابه تماماً، ويؤثر أن يتعامل بدلاً منه مع عقل واقعي هو العقل البشري الذي لا سلطان له إلا من داخل سلطان الطبيعة لأنه ليس إلا جزءاً - وإن الأفضل - من الإنسان الذي هو جزء يسير من الطبيعة: «إن الطبيعة لا تتحد بقوانين العقل البشري الذي لا موضوع له سوى خير البشر وحفظهم؛ فهي تنطوي على لا تنه من قوانين أخرى تعود إلى النظام الأزلي لجماع الطبيعة التي ما الإنسان إلا جزء صغير منها. وفي كل مرة يظهر لنا فيها شيء من الأشياء سخيفاً أو عبثياً أو رديئاً في الطبيعة، فمرد ذلك إلى أننا نعرف الأشياء جزئياً فقط ونجهل إلى حد كبير نظام وتساوق الطبيعة بكاملها ونريد أن يكون كل شيء موجهاً لفائدة عقلنا؛ وهذا على حين أن ما يحكم العقل بأنه سييء ليس شيئاً من منظار نظام الطبيعة وقوانينها بأكملها، بل فقط من منظار طبيعتنا وحدها»<sup>(٤٨)</sup>.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الثورة العلمية الجديدة التي سيعرفها مطلع القرن العشرين مع إلغاء أينشتاين لفكرة «الفضاء المطلق» ومع إلغاء هايزنبرغ لفكرة الموضوعية المطلقة في التجربة العلمية كما في نظرية المعرفة، فإن التجلية التي ينهني أن تسجل لسبينوزا من وجهة النظر هذه هي تهديده لإلغاء فكرة إطلاقية العقل من خلال توكيده على المشروعية البنوية للعقل البشري بالنظام الكلي للطبيعة التي هو جزء منها: «لو أن الله صنع طبيعة الأشياء على غير ما هي عليه، لكان عليه أيضاً أن يعطينا عقلاً آخر»<sup>(٤٩)</sup>. وصحيح أن هذه المشروعية لم تتطور - وما كان لها أن تتطور - عند سبينوزا إلى تاريخية، ولكن التاريخية نفسها ماكان لها أن تصبح بعداً قوامياً للعقل البشري لو بقيت مثالية «العقل الكوني»، الشارط لا المشروط، تحكم رؤية العقل البشري لتاريخه.

\*\*\*

(٤٧) الرسالة اللاهوتية السياسية، ص ١١٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤٩) سبينوزا: خواطر ميتافيزيقية، في: الأعمال الكاملة، م ٤، ص ٣٧٦.



المشكل أنه عبر موشور هذه المثالية حصراً يصبر الجابري أن يقرأ تاريخ العقل الغربي خلال خمسة قرون من «تطور» لم يفعل فيه أكثر من أن يراوح مكانه: «لقد بقي الفكر الأوروبي الحديث، رغم كل ثوراته على «القديم»، متمسكاً بفكرة «العقل الكوني» متصوراً إياه على أنه «القانون» المطلق للعقل البشري». وسواء نظر إلى هذا العقل على أنه قائم بذاته مستقل عن فكرة الله، أو نظر إليه على أنه هو الله ذاته، فإن العلاقة بينه وبين نظام الطبيعة تبقى هي هي: إنها المطابقة، أو على الأقل المساوقة. ولقد انعكس هذا التصور حتى على اللغة، واللغات الأوروبية ذات الأصل اللاتيني خاصة، حيث نجد كلمة RATIO (أو ما اشتق منها مثل كلمة RAISON الفرنسية) تعني في آن واحد: العقل والسبب. يقول كورنو: «إن كلمة RAISON (= عقل، بالفرنسية) تدل: تارة على ملكة للكانن العاقل، وتارة على علاقة بين الأشياء بعضها ببعض، بحيث يمكن القول إن عقل الانسان (أو العقل الذاتي) يتبع ويدرك عقل الأشياء (أو العقل الموضوعي)»<sup>(٥٠)</sup>.

ورغم تردد كلمة «عقل» في هذا النص المقتضب، بالعربية والفرنسية واللاتينية، اثنتي عشرة مرة، فإن المحاكمة العقلية المباطنة للنص لا تبدو لنا «عقلانية» إلى هذا الحد، إذ تحكمها مغالطات أساسية ثلاث: ١ - على مستوى مفهوم «العقل الكوني»؛ ٢ - على مستوى المطابقة بين العقل ونظام الطبيعة؛ ٣ - على مستوى المطابقة الجزئية الموضوعية على لسان كورنو بين «العقل الذاتي» و«العقل الموضوعي».

١ - فعندما يقول الجابري: «بقي الفكر الأوروبي الحديث، رغم كل ثوراته على «القديم»، متمسكاً بفكرة «العقل الكوني» متصوراً إياه على أنه القانون المطلق للعقل البشري»، فإنه، على «مجرى العادة»، لا ينطق بشيء إلا ليسكت عن شيء آخر. فالمنطوق به ههنا هو انتماء فكرة «العقل الكوني» إلى «القديم»، ولكن المسكوت عنه بالمقابل هو كون «العقل الكوني» موروثاً مباشراً، لا للأكاديمية أو المشائية الأثينية الواردة للمخطط الأناكساغوري كما قد يفهم من سياق النص، بل للمدرسة الرواقية، وتحديدًا الرواقية القديمة والوسطى. والحال أن ما من أحد من الفلاسفة الرواقيين كان أثينياً، ولا حتى يونانياً. بل جميعهم بلا استثناء كانوا «شرقيين»، أو بالتعبير الدارج يومذاك «آسيويين». وهذا بإجماع مؤرخي الفلسفة. فالرواقية، على حد تعبير برتراند راسل، هي «الأقل يونانية جوهرية من أية مدرسة أخرى

(٥٠) تكوين العقل العربي، ص ٢٠.

للفلسفة». وبدون أن ينفي وجود «تأثيرات كلدانية»، فإنه يحدد بأن «معظم الرواقين الأوائل كانوا سورين»<sup>(٥١)</sup>. وبدوره يؤكد شارل فرنز، في معرض حديثه عن الرواقية والابيقورية، إن «الفلسفة اليونانية، مباشرة بعد أرسطو، وجدت مثيلها الرئيسيين في العالم الشرقي»<sup>(٥٢)</sup>. ويتوسع عبد الرحمن بدوي فيقول: «ظاهرة التأثير بالنزعات الشرقية أوضح ما تكون لدى مذهب الرواقية، خصوصاً إذا لاحظنا أيضاً أن رؤساء المذهب قد صدروا عن بلدان تقع في آسيا الصغرى أو في الجزر الشرقية من الأرخبيل أو في بلاد موجودة على الحدود مباشرة بين بلاد الفرس وبين البلاد اليونانية، فكانهم قد نشأوا جميعاً في بيئة كان التأثير فيها بالعناصر الشرقية واضحاً كل الوضوح. وإذا كانت أثينا قد استمرت مع ذلك مدة طويلة المركز الرئيسي للمحركة الفكرية في بلاد اليونان، واستطاعت أيضاً أن تقاوم نفوذ الاسكندرية وروما المتزايد، فإنه يلاحظ كذلك أن رؤساء هذه المدرسة، وإن عُلِّموا في أثينا، فإن بلادهم الأصلية كانت أقرب ما تكون إلى الشرق، والذين كانوا أثينيين حقاً كانوا أتباعاً وفي مركز ثانوي بالنسبة إلى رؤساء المدرسة. فمن الناحية الجغرافية أيضاً نجد إذاً أن انحطاط الفلسفة قد اقترن بانتقال مركزها الرئيسي من أثينا إلى الشرق»<sup>(٥٣)</sup>. أما أكثر من يتوسع في تفصيل المصادر «الشرقية» و«السامية» للرواقية - بدون أن يستتبع ذلك من طرفه حكم إطاعة من طبيعة «استشرافية» - فهو إميل برهيه الذي يقول: «بقيت أثينا هي مركز الفلسفة، لكن ليس بين الفلاسفة الجدد أثيني واحد، ولا حتى إغريقي واحد من البر اليوناني؛ فجميع الرواقين المعروفين بهذا الاسم في القرن الثالث (ق. م) كانوا من الأغراب والدخلاء، وقد قدموا من الأمصار الواقعة في أطراف الحضارة اليونانية وعند تقويمها، وهي أمصار غير معنية بالتراث المدني المتمحور حول فكرة وحلة اليونان الكبرى، ومثيرة بمؤثرات أخرى

(٥١) تاويغ الفلسفة الغربية، ص ٢٧١.

(٥٢) الفلسفة اليونانية، ص ١٥.

(٥٣) موسوعة الفلسفة، ج ١، ص ٥٢٧، وكذلك، وبالحرف الواحد، عريف الفكر اليوناني، ص ١٠. أما بصد حكم القيمة التبعيضي، في ختام النص فإننا، بغض النظر عن مضمون الحكم ومدى مطابقتها للحقيقة التاريخية تتساءل: لماذا يغيب ع. بدوي عن مجال الوعي الواقعة القفادة الممتلئة في أن أثينا نفسها ما صارت كما رأينا مركزاً مزدهراً للفلسفة إلا بفضل مهاجرة الفلاسفة إليها، ولا سيما من «الشرق» الإيوني و«الآسياني»؟ وستكون لنا عودة على كل حال إلى هذه المركزية اللائحة الأوروبية المؤسسة على «الجغرافية الفلسفية» والمعاد إنتاجها برسم جلد الذات، لأن الجابري نفسه كما سنرى سينتسدى لتحديد المصائر التاريخية للفلسفة ازدهاراً وانحطاطاً على أساس توازنها الجغرافي ما بين غرب وشرق، ونافرها ما بين روما والاسكندرية.

غير المؤثرات الهلينية، وعلى الأخص الصادر منها عن شعوب مجاورة من عرق سامي. هزيتون، مؤسس الرواقية، رأى النور في كتيوم، إحدى مدن قبرص، وهي المدينة عينها التي أنجبت تلميذه برسيوس، أما المؤسس الثاني للمدرسة، خريزيبوس، فمن مواليد طرسوس أو صولي من أعمال قيليقيا، كما أن ثلاثة من تلامذته، وهم زينون وانتباتر وأرخيدامس، ولدوا في طرسوس؛ ومن بلدان سامية قحة قدم هيرولوس القرطاجي، تلميذ زينون، وبوثيئوس الصيدوني، تلميذ خريزيبوس؛ ومن جاء منهم من الأمصار القريبة هم اقليانثس الآسوسي (من أسوس على الساحل الأيولي)<sup>(٥٤)</sup>، وتلميذان آخرا لزينون، وهما أصفائيروس اليوسفوري ودونيسيوس الأرقيلي في بثينة على البحر الأسود؛ ومن الجيل الذي أعقب خريزيبوس قدم ديوجينيس البابلي وابولودورس السلوقي من بلاد الكلدانيين البعيدة<sup>(٥٥)</sup>. وهذا فيما يتعلق بممثلي الرواقية القديمة وخدمهم ودون ذكر ممثلي الرواقية الوسطى الذين من كبار ممثليهم باناتيوس الرودي وبوزيدونيوس الأفامي وانطيوخوس العسقلاني.

إن هذا الإلحاح منا على الأصول «الشرقية» للرواقية ليس الغرض منه تضيق أي «جرح نرجسي» عن طريق ممارسة مركزية إثنية مضادة. ولكن ما دامت كل الأطروحة المباطنة لمشروع «نقد العقل العربي» هي تأسيس «الشرق» - و«المشرق» المنفرد منه - في لاعقلانية تكوينية وبنوية معاً، فقد بدأ لنا ضرورياً التوقف ملياً عند تلك المدرسة من مدارس الفلسفة اليونانية - أي المكتوبة باليونانية - التي تبوأ فيها تراث العقل مكانة حلت «مؤرخ اللوغوس» الذي هو إميل برهيه على القول بأنه مع الرواقية «احتل العقل المساحة كلها وطرد كل ما ليس بضعة منه»، كما حملت في الماضي شيشرون، التلميذ اللاتيني لبوزيدونيوس السوري وانطيوخوس الفلسطيني، على القول بأنه مع الرواقية «اتخذت الفضيلة من العقل وحده مقراً»<sup>(٥٦)</sup>.

والحال أنه في إطار «موناكية العقل» هذه طور مؤسس المذهب الرواقي زينون القبطيني - نبي اللوغوس كما يصفه إميل برهيه - فكرة «العقل الكوني»، أي القانون الأكبر الحاكم للكون. فالعقل الكوني هو مهندس العالم ومعماره، وهو أشبه ما

(٥٤) إيرليا: المقاطعة الجنوبية الغربية من آسيا الصغرى.

(٥٥) تاريخ الفلسفة، ٢م، الفلسفة الهلنستية والرومانية، ص ٣٧.

(٥٦) شيشرون: الأكاديميات الأخيرة، ١٥، ف ٣٨، نقلاً عن إميل برهيه: تاريخ الفلسفة، م ٢، ص ٨٩.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

يكون بـ «زفس» . . . القائد الأعلى لحكومة الكون» بحسب إحدى الشذرات القليلة المتبقية من تراث زينون. ونظراً إلى قلة هذه الشذرات وتفرقها، فلنترك لشارل فرنر، مؤرخ الفلسفة اليونانية من حيث هي «وعي العقل لذاته ووثوقه بحريته ولاتناهيته»، أن يعيد بناء المذهب الرواقي في «العقل الكوني»:

«إن العقل الكوني، الذي أحدث الأشياء طراً، هو الله، خالق العالم. . . وهذا الله هو في الوقت نفسه الماهية الجوهرية للعالم. إذ ليس العقل هو فقط المصدر الذي تنجى منه الأشياء، بل هو أيضاً الجوهر، المائل في كل مكان، والذي منه جبلت الأشياء طراً. الله إذن ليس فقط المبدأ الخالق للعالم: بل هو العالم نفسه، في ماهيته الحقيقية، في وحدته التي لا تحول ولا تفسد. ولهذا يقول الرواقيون إن العالم جوهر الله بالذات. وما نسميه بالطبيعة، أي جملة الأشياء المتساوقة، أي الكون من حيث هو محكوم بمبدأ عاقل، ما هو سوى الله. . . والعقل الكوني هو القانون الذي يربط الأشياء كلها بعضاً ببعض، والذي لا يخرق أبداً. وهذا القانون يسمى القدر: فالقدر هو العقل الكوني من حيث هو علة الأشياء طراً، ومن حيث هو مولد ترابط جميع العلل الجزئية. . . وهذا الترابط، الذي يقيمه العقل الكوني بين الأشياء، هو مصدر تساوق العالم. فمن خلال ترابط العلل يتحكم العقل بالأشياء وفق قواعد الكمال، ويجعل من الكون آية بديعة من الفن، يسهر بنفسه على صونها بثبات لا يتزعزع. ومن وجهة النظر هذه يأخذ القدر اسم العناية الإلهية. . . فمن أي ناحية تفحصنا الكون وعائناً نظام العالم وجماله، نحتم علينا أن نستنتج بأنه محكوم على أبلع نحو من قبل عقل إلهي يسهر على خلاص الوجودات طراً»<sup>(٥٧)</sup>.

وليس من العسير هنا أن نلاحظ أن هذا العقل الكوني الرواقي تصبغه صبغة دينية عميقة. ولكن هذا هو أيضاً واقع حال العقل الكوني الذي قالت به الفلسفة الأوروبية الحديثة، ابتداءً بمالبرانش وانتهاءً بهيغل الذي بلغت معه مثالية هذا العقل ذروتها. فالعقل الكوني عند مؤلف «البحث عن الحقيقة» غير قابل للتمييز عن الله نفسه فهو «مشارك له في الأزلية، ومشارك له في الجوهر»<sup>(٥٨)</sup>. وذلك هو أيضاً رأي كبير ميتافيزيقي حكومة العقل: فالقول بأن «العقل يحكم العالم» ليس له عند هيغل سوى مؤدى واحد وهو «الله يحكم العالم» لأن «العقل، في تمثيله الأكثر

(٥٧) الفلسفة اليونانية، ص ١٨٤ - ١٨٧.

(٥٨) مالبرانش: الأعمال الكاملة، م ٣، ص ١٣١.

عيانية، هو الله<sup>(٥٩)</sup>. وليس من العسير أيضاً أن ندرك طبيعة الوظيفة التاريخية المتوازية لهذا التألية العقلي الذي يربط، عبر جسر زمني يجاوز الألفي سنة، بين العقلانية الرواقية القديمة والعقلانية الأوروبية الحديثة. فالرواقية، التي تطورت في ظل امبراطورية الاسكندر المقدوني التي حققت أول وحدة عالمية في التاريخ، كانت تعكس وتلي معاً الحاجة إلى توحيد على صعيد الفكر والروح مواز للتوحيد السياسي الذي فرضه الاسكندر على الشعوب<sup>(٦٠)</sup>. ونظراً إلى الطبيعة القومية والمنحلية لجميع الالهة والأديان التي كانت سائدة آنئذ، وفي ظل غياب ديانة توحيدية كتابية من قبيل المسيحية التي لن ترى النور إلا متأخرة ثلاثة قرون، كان الإله الوحيد الذي يمكن أن يكون له بعد كوني حقاً هو العقل. والحال أن هذه الحاجة إلى الكونية هي التي عادت فرضت نفسها من القرن السابع عشر فصاعداً، وإن في سياق تاريخي مغاير. فالثورة العلمية الكوبرنيكية - الغاليلية، وما تأدت إليه من دمار للكسموس اليوناني - اللاتيني، ومن اهتزاز بالتالي في التصور الديني للعالم المتضامن مصيرياً مع صورة بعينها «للسماء»، قد أوجدت الحاجة إلى إعادة بناء عقلية لفكرة الله بحيث تعود إليها قوتها الاقتناعية، بل الإلزامية، لبني البشر كافة، على تعدد اعتقاداتهم وأهوائهم وانتماءاتهم. فالعقل الكوني هو بالتعريف ما لا يمكن أن يختلف فيه اثنان. وفي زمن الاختلاف الذي هو زمن القطيعة المعرفية التي تمثلها كل ثورة جذرية حقاً بهذا الاسم، فإن الله لا يستعيد دوره كمبدأ هوية إلا بقدر ما لا تعود له من هوية سوى كونه عقلاً مطلقاً وكونياً. وذلك هو إله الفلاسفة الذي يريدونه بقوة العقل ملزماً للجميع بالتعارض مع إله الدين الذي لا يلزم سوى أتباعه.

٢ - إذا أتينا الآن إلى موضوع «المطابقة» التي يجعلها مؤلف «تكوين العقل العربي» - بعد فكرة «العقل الكوني» - الأسس الثاني الذي قام عليه «الفكر الأوروبي

(٥٩) هيجل: دروس في فلسفة التاريخ، ص ٣٩.

(٦٠) ربما كان خير من عبر عن هذا الدور التوحيدي الموازي الذي كانت الرواقية مرشحة له هو فلوطرخوس الحيري الذي قال في كتابه «قسمة الاسكندر»: «كتب زينون كتاباً في «الجمهورية» حقيقة بكل الاعجاب، ومبدؤه أن البشر لا يجوز لهم أن يتفرقوا إلى مدن وشعوب، نكل منها قوانينه الخاصة، فالبشر جميعاً أبناء وطن واحد، إذ إن حياتهم واحدة والكون الذي يهيون فيه واحد... وما كتبه زينون في حلمه حققه الاسكندر واقعاً... فقد جمع كما لو في باطنية شعوب العالم قاطبة... وأمرها بأن ترى في الأرض وطنها، وفي جيشه قلعتها الحصينة، وفي أهل الخير أهلها، وفي الأشرار أغرباء». نقلًا عن أميل برغيه: الفلسفة الهلنسية والرومانية، ص ٨٨.

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

الحديث»، نجد أن المغالطة تتطور لتأخذ - لا تتردد في استعمال هذا التعبير - حجم المفضيحة. وذلك للاعتبارات الأربعة التالية:

**الاعتبار الأول:** خلافاً لما يفترضه مؤلف «تكوين العقل العربي» فإن المطابقة بين العقل ونظام الطبيعة، أو بتعبير أدق وأكثر فلسفية بين العقل ونظام الأشياء، هو الأسس الذي قامت عليه نظرية المعرفة الشائعة، لا للفكر الأوروبي الحديث كما يدعي، بل تحديداً وحسراً للسكولائية اللاتينية، أي أرسطية القرون الوسطى. وقد كان يمكن لمؤلف «تكوين العقل العربي»، بالرجوع إلى تاريخ أو معجم مختص بالفلسفة الوسيطة، أن يتحقق من أن تعريف «الحقيقة» بأنها «المطابقة بين الأشياء والعقل» هي «واحدة من الصيغ الأكثر ذبوعاً» في تلك الفلسفة، إن لم تكن - هذا شأنها في أكثر الأحيان - «التعريف الأكثر تبسيطية والأكثر سفسطة وسداجة بين تعاريف الحقيقة»<sup>(٦١)</sup>. وليس أدل على هذا النسب الوسيطى لموضوعة «المطابقة» من كونها لا يؤتى لها بذكر في التواريخ والمعاجم إلا باللاتينية *ADAEQUATIO REI ET INTELLECTUS*. وهي لا يؤتى لها بذكر أصلاً إلا منسوبة إلى القديس توما الاكويني. يقول مثلاً مؤلف «الحقيقة»، وهو كتاب مدرسي: «يتفق رأي الجميع على ما يبدو منذ أيام توما الاكويني في القرن الثالث عشر على تعريف الحقيقة بأنها المساواة أو المطابقة بين العقل الذي يتصور الشيء و«الشيء» الذي يتصوره، بين الذهن والواقع»<sup>(٦٢)</sup>. والحال أنه إذا كان توما الاكويني هو بالفعل من شرع لهذه الموضوعية وخصها بـ «مسألة» على حدة هي المسألة السادسة عشرة من كتابه الأول من «الخلاصة اللاهوتية»، فإنه هو نفسه من يقر بمديونية في هذا الموضوع لكثيرين تقدموا عليه ابتداءً بالقديس أغسطينوس ومروراً بالقديس انسلم وهيلاريوس البواتياني وانتهاءً بابن سينا واسحق الاسرائيلي<sup>(٦٣)</sup>.

**الاعتبار الثاني:** ما دمنا أصلاً بصدد المضاربة على العقل العربي والتهويل عليه بمقولة «المطابقة» المعزوة أبوتها إلى العقل الغربي الحديث حصراً، فإن هذا الإحضار بقلم الاكويني لمثلي الفلسفة العربية الاسلامية في المجال التداولي للسكولائية

(٦١) إين جيلسون: «توماوية Le Thomisme»، الطبعة السادسة المنقحة، منشورات فران، باريس ١٩٧٢، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٦٢) بير كاهن: الحقيقة La Vérité، منشورات هاتيه، باريس ١٩٩٣، ص ٦.

(٦٣) القديس توما لأكويني: الخلاصة اللاهوتية، مصدر آف الذكر، م ١، ص ٢٧٥.

اللاتينية يكتسب أهمية خاصة. تقول ذلك لا لأننا معنيون بحال من الأحوال بـ «مسك دفاتر» في المحاسبة الحضارية من منطلق مركزية اثنية مضادة تنعياً أن تعزو إلى الذات العربية الإسلامية إنجازات «الأخر» المنزل منزلة «الخصم» و«الضد»، بل اعتقاداً منا بأن المناقصة على العقل العربي كالمزايدة عليه لا يمكن، بحكم حولتها المسبقة من الهوى المتحيز، إلا أن تنزع، ولو بصورة لا شعورية إن لم يكن عن جهل أصلاً، إلى تزييف المعطيات المعرفية وتحريف الحقيقة التاريخية، بل قلبها إلى ضدها كما في البند الذي نحن بصدد من مشروع «نقد العقل العربي». ذلك أن «المطابقة بين الأشياء والعقل» ليست بغير غريبة عن العقل العربي الإسلامي فحسب، بل هي من إنتاجه أصلاً. والشاهد هو القديس توما الاكويني نفسه الذي يقول في البند الثاني من المسألة السادسة عشرة إن إسحق هو من عرّف الحقيقة بأنها «مطابقة الشيء والعقل»<sup>(٦٤)</sup>. وإسحق هذا هو إسحق بن سليمان الاسرائيلي المعروف بالكحال، وهو طبيب وفيلسوف عربي، يهودي الديانة ولد في مصر (نحو ٨٥٠ - ٩٣٢ أو ٨٦٥ - ٩٥٥) وعاش في القيروان التي كانت في حينه مركزاً هاماً للثقافة العربية الإسلامية<sup>(٦٥)</sup>. والتعريف مأخوذ من كتابه «الحدود والرسوم». ربما أن الأصل العربي لهذا الكتاب ضائع ولم يحفظ لنا الزمن سوى ترجمته العبرية واللاتينية، فإنه قد لا يكون لنا أن نعلم على وجه الدقة هل استعمل إسحق الاسرائيلي تعبير «المطابقة» أم تعبيراً مرادفاً من قبيل «الموافقة» مثلاً. ولكن بما أن إسحق الاسرائيلي، وهو «أول فيلسوف افلاطوني محدث في اليهودية»، لم يكن مفكراً مبتدعاً بقدر ما كان مصنفًا «مقمشاً»<sup>(٦٦)</sup>، فلنا أن نفترض أن تعريفه الذي ذاعت شهرته للحقيقة ليس من ابتكاره، بل هو مقتبس بالآخرى من المجال التداولي لثقافة عصره. والحال أننا بالرجوع إلى معاصر لإسحق الاسرائيلي يتمتع لا بصفة التمثيل فقط، بل بصفة الإنتاج أيضاً للثقافة العربية الإسلامية، مثل القارابي (نحو ٨٧٠ - ٩٥٠ م)، فإننا

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٦٥) إن التأكيد على الصفة العربية والإسلامية معاً للثقافة كما للعقل في كل كتابنا هو من قبيل تغليب السمة التالية. فليس كل من شارك في بناء هذه الثقافة عربياً ولا حتى ناطقاً بالعربية، كما ليس كل من شارك في معمار هذا العقل مسلماً. فبالإضافة إلى غير العرب من شعوب البلدان المفتوحة، وهم الغالبية، مارس أقلية من غير المسلمين من يهود ونصارى ومجوس وصالية فعاليتها الفكرية في الإطار عينه، إطار الثقافة العربية الإسلامية التي كانت للجميع بمثابة لواء عقلي وإستراتيجية مشتركة.

(٦٦) جورج فاجدا: مدخل إلى الفكر اليهودي للعصر الوسيط Introduction à la pensée juive du moyen âge، منشورات فزان، باريس ١٩٤٧، ص ٦٦.

نرى مصطلح «المطابقة» دارجاً بقلمه بوصفه «شريطة» اليقين ومقياس الحقيقة. يقول: «اليقين على الإطلاق هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا أو ليس بكذا، ويوافق أن يكون مطابقاً... لوجود الشيء من خارج، ويعلم أنه مطابق له... فمعنى المطابقة... هو أنه اعتقاد النفس، إن كان موجباً، كان ذلك الشيء الذي من خارج، أعني خارج الاعتقاد، موجباً أيضاً، وإن كان الاعتقاد سالباً، كان ذلك الشيء الذي من خارج الاعتقاد سالباً... وقولنا: «ويعلم أنه مطابق» إنما اشترط فيه لأنه قد يجوز أن يوافق وأن يكون مطابقاً له. فلا يشعر المعتقد أنه مطابق. بل قد يكون عنده أنه عسى أن يكون غير مطابق»<sup>(٦٧)</sup>. كما أننا بالرجوع إلى مصنف مثل «تعريفات» الجرجاني، هو بمثابة سجل أمين للمفاهيم التي كانت رائجة في المجال التداولي لحملة الثقافة العربية الإسلامية، نستطيع أن نجزم بأن «المطابقة»، وليس أي مرادف آخر، كان هو المصطلح التداولي. يقول الجرجاني: «الحق في اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع... ويقابله الباطل. وأما الصدق فقد شاع في الأقوال خاصة ويقابله الكذب. وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعبر في الحق من جانب الواقع. وفي الصدق من جانب الحكم. فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع. ومعنى حقيقته مطابقة الواقع إياه»<sup>(٦٨)</sup>. ترى هل من حاجة، بعد هذه الشواهد، إلى أن نضيف بأن حال ناقد العقل العربي مع هذا العقل كحال من يرمي منازل بنبل سرقة في غفلة منه من جعبته، ثم يقول له شامتاً وهو كليم هزيم: م كان لك أن تتصدى لنزالي، فلا أنت بنابل، ولا دراية لك أصلاً بفن النبال لا رمية ولا صناعاً؟

**الاعتبار الثالث:** إذا كانت إشكالية «المطابقة» إشكالية وسيطية لاثنية وذات أصول عربية وإسلامية، فهل في سياق استمرارية هذه الإشكالية، أم في سياق القطع معها يمكن تحديد نصاب الحداثة في مسيرة العقل الغربي؟ الواقع أن السؤال

(٦٧) الفارابي: كتاب البرهان وشروط اليقين في: «المنطق عند الفارابي»، تحقيق وتقديم د. ماجد نخري، دار المشرق، بيروت ١٩٨٧، ص ٩٨. وقد أكد جورج فاجدا، وهو الطويل الباع في الفلسفة اليهودية العربية، سبب الفارابي «الذي لا يهتم نقاشاً إلى فكرة المطابقة بين العقل والأشياء» كما وردت عند توما الأكويني. ووصف تعريف الفارابي بأنه، ضداً على جلد المتكلمين المسلمين واليهود معاً، «إرساء المذهب عقلي جازي يسطوع فيه العقل والعقل وحده، بدور الحكم على الحقيقة». راجع: «حول نظرية المعرفة عند سعديا»، معاد نشره في «أمشاج جورج فاجدا Mélanges Georges Vajda»، منشورات جروستبرخ، هلدشاهم ١٩٨٢، ص ١٤٨.

(٦٨) الجرجاني (علي بن محمد): «التعريفات»، مصور عن طبعة ليدن، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٥، ص ٩٤.



لا معنى له معرفياً ولا استمولوجياً لولا تأكيد الجابري بأن الفكر الأوروبي الحديث ظل متمسكاً بإشكالية «المطابقة» تمسكه بفكرة «العقل الكوني». إذ إن الرجوع إلى أي كتاب في تاريخ الفكر الأوروبي الحديث - ولو كان مدرسياً - لا يدع مجالاً للشك في أن هذا الفكر لم يَزِ النور أصلاً إلا على ضوء تفجير إشكالية «المطابقة» ابتداء من القرن السابع عشر. وهذا في الأصل عامل آخر من عوامل الخصوبة الفلسفية لذلك القرن. فالقرون الوسطى قد استنامت - وهذا ما يجعل منها أصلاً قرونياً وسطى - إلى إشكالية «المطابقة» وبنّت عليها طمأنينتها ووثوقيتها. فما دام العقل مطابقاً للواقع، والواقع مطابقاً للعقل، فإن الدائرة مغلقة سلفاً، ولا حاجة للدهشة - قابلة للفلسفة - ولا للتساؤل ولا بالأولى للشك. فالحقيقة مطبوعة في العقل مثلما هي منقوشة في الواقع ومكتوبة في الكتب. ومن هنا فلن كل دور العقل، بالمعنى المعرفي للكلمة، هو التفسير. ومن هنا كان العلم الوسيطى بامتياز هو علم التفسير HERMÉNEUTIQUE، أي علم التعامل مع النصوص القديمة. وليس من قبيل الصدفة أن يكون الشك الديكارتي هو مقتتح الحداثة الأوروبية. فالشك، بغض النظر عن الجواب الذي أعطاه ديكارت له، يعني فتحاً لدائرة العقل من جديد، تماماً كما أن التجريب، الذي قال به ذلك المدّشّن الآخر للحداثة الأوروبية الذي هو فرنسيس بيكون، يعني فتحاً لدائرة الواقع<sup>(٦٩)</sup>. وفي الحقيقة، إن استخدام الصاعق الديكارتي أو البيكوني في تفجير إشكالية للمطابقة هو الذي سيحدد على امتداد قرون ثلاثة متتالية الابعاق التناوبي لنظرية المعرفة الأوروبية المتأرجحة كالنواس بين تغليب قطب العقل على الواقع أو قطب الواقع على العقل. فمن ديكارت ستتطور سلالة أنصار المذهب العقلي ممثلة بوجه خاص ببركلي وكانط وهينغل. ومن سيكون ستتطور سلالة أنصار المذهب الواقعي ممثلة بوجه خاص بلوك وهيوم وجيمس<sup>(٧٠)</sup>. ففي مطلع القرن السابع عشر، وفي العقد نفسه الذي انتهى فيه ليكون من تحرير كتابه

(٦٩) في الحقيقة، ورغم عودة الشهرة إلى ديكارت، فإن يكون كان سبباً أيضاً إلى التأكيد على وظيفة الشك كمنقطة إنطلاق منهجية في المسار إلى اليقين: «إذا بدأنا في تأملاتنا باليقين انتهينا إلى الشك؛ إما إذا بدأنا بالشك وتحملناه بصبر لحين من الزمن، فسوف ننهي إلى اليقين» (الأوهانون الجديد).

(٧٠) سنلاحظ عابرين أن الجابري في إعادة بنائه لتاريخ الفكر الأوروبي الحديث قد أسقط من حسابه تماماً سلالة التجريبيين الواقعيين، وقصّر عرضه الخطاطي على أقطاب المثالية العقلية (مالمبرانش، كانط، هينغل). وهكذا تتكرر - تكراراً له حركته الدلالية الأكيدة - بالنسبة إلى الفكر الأوروبي الحديث عملية الإقصاء والاستبعاد التي طالت، بالنسبة إلى الفكر الاغريقي القديم، مثلي المذهب اللادي من أمثال ديموقريطس وأبيقور كما كنا رأينا.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

«الاورغانون الجديد أو توجيهات لتفسير الطبيعة (١٦٢٠) كان ديكارت عاكفاً على تحرير كتابه الأول: «قواعد لتدبير العقل» (١٦٢٦ - ١٦٢٨). وكما هو واضح من عنوان الكتابين، فإن نصير التجريبية في نظرية المعرفة قد أعطى «الطبيعة» المكانة التي أعطاهها نصير المثالية لقولة «العقل». وعلى هذا النحو، فإن «العقل» إذ وضع هذه المرة نفسه في موضع المقابلة والمعارضة، لا مع اللاعقل، بل مع «الطبيعة» و«الواقع»، أي مع «الأشياء» التي يعود التعامل معها إلى العلم الجديد حصراً، فقد أضحى المذهب العقلي، على ما في ذلك من مفارقة، هو بيت «اللامعقول» وملاذه. فإذا كان اللامعقول هو ما يعسر على العقل هضمه، فإن عسر الهضم الذي قد تصاب به معدة العقل ينشأ إما من طبيعة الغذاء الذي يساق إليها وإما من طبيعة إفرازاتها بالذات. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن العقل الذي يغذي نفسه بنفسه قد لا يفترق كثيراً في المصير عن العقل الذي يلتهم نفسه بنفسه، وهو المصير الذي كان عرفه العقل اليوناني في القرون الأولى للميلاد بحسب النظرية المشهورة لكبير مؤرخي الهرمسية فستوجيبر<sup>(٧١)</sup>. والحال أن العقل الفلسفي للقرن السابع عشر يقدم لنا نموذجاً نادراً على عقل مكوّن - إذا شئنا هنا الرجوع إلى تمييز لالاند - منقسم على نفسه ثنائياً. فديكارت ويكون يجمعهما معاً، كممثلين كبيرين لهذا العقل، رفضهما للعقل المكوّن السائد والمتمثل بالسكولالية الوسيطية وثرثارت أرسطو «الملثن»<sup>LATINISSE</sup>. وبالمقابل، فإن يكون وديكارت يفترقان في طريقتين متعارضتين جذرياً في تصورهما للعقل كما ينبغي أن يكون. فعلى حين أن يكون أراد أن يضع العقل في مدرسة العلم التجريبي والمنهج الاستقرائي، فإن ديكارت، القائل بنوع من استكفاء ذاتي للعقل، لم يرتض له من مدرسة أخرى غير مدرسة العقل ذاته بركيزتيها الأساسيتين: المعرفة التأملية والمنهج الاستدلالي. ورغم أن ديكارت كان هو نفسه عالماً - وهي ميزة لم يتمتع به قرينه الانكليزي - فإنه أصبر على أن يستمد علمه من عقله أولاً، راثياً مثله الأعلى في العلم الهندسي بوصفه النموذج الأمثل لعلم عقلي محض، وغير مقرر للتجربة إلا بدور تابع ومحصور بالاختيار بين نتائج الاستدلال في حال اختلافها وتعارضها فيما بينها. وعلى هذا النحو فإن ديكارت لا يكتفي بأن يعلن رفضه لـ «تجارب غاليليو كافة» (بدون أن

(٧١) وهي النظرية التي عرضها في كتابه الربع الأجزاء «وحي هومس الملك بالحكمة» والتي ستكون لنا إليها عودة مطولة.

يماري أصلاً في صحة نظريته حول حركة الأرض<sup>(٧٢)</sup>. بل يبدي دهشته أيضاً من «أن يهكف أكثر الناس على دراسة عادات البشر وخاصيات النباتات وتحولات المعادن وما شابه ذلك من الموضوعات بمتهى العناية والتدقيق، بينما لا يولي أحد منهم تقريباً اهتماماً للعقل، أي لذلك العلم الكلي» الذي «يقتى دوماً واحداً ومطابقاً لنفسه مهما اختلفت الموضوعات التي يعمل عليها والتي لا يتلقى منها من التنوع أكثر مما يتلقى نور الشمس من تعدد الأشياء التي ينيرها»<sup>(٧٣)</sup>. ذلك أن «العقل وحده هو المؤهل لإدراك الحقيقة»، وليس غير الاستدلال من طريق إلى «التيقن من حقيقة الأشياء»، وهذا إلى حد لا يتطلب من الأشياء سوى «حضورها العفوي» ومن العقل سوى «مرانه» ليكون مقتدراً على معرفة «كيف يمكن للشيء أن يستنتج من شيء آخر» و«ما الأشياء التي يمكن بدءاً منها استنتاج كل شيء آخر»<sup>(٧٤)</sup>. وهذا «التعداد» لما يمكن أن تسرعه الطاقات البشرية يبدو لديكارت كاملاً وحصرياً إلى درجة يعلن معها في القاعدة العاشرة من «قواعد تدبير العقل» إن أكبر لذة يجتنيها عقله هو نفسه من الدراسة ليست «الاستماع إلى استدلالات الآخرين»، بل اكتشافها بنفسه وبطاقته الخاصة، جرياً على عادة درج عليها منذ حدثاته وهي ألا يتابع قراءة كتاب يعد بكشف جديد قبل أن يحاول أن يعرف ما إذا كان في وسعه أن يصل إلى النتيجة نفسها بالاعتماد على قوة عقله الخاصة. وهذه الطبيعة الاستدلالية المحضة لوظيفة العقل تكاد تحيل سفر الكون إلى رواية بوليسية لولا أن المحقق في هذه الأخيرة كثيراً ما يضطر إلى مبارحة مكتبه لمعاينة مسرح الجريمة في حين أن العقل لا يحتاج في مرانه وتحقيقه، عند مؤلف «التأملات الميتافيزيقية»، إلى أن يغادر مسرح نفسه. ذلك أن ديكارت، فضلاً عن أنه «أول من حرر العقل من سلطان الوجود وأعلن أن الفكر يكفي نفسه بنفسه ولا يخضع لشيء سواه» - كما يقول يوسف كرم في نقد شديد له - قد جعل أيضاً، من خلال نظريته في «خلق الحقائق الأزلية»، «بين العقل والحقيقة مناسبة وملاءمة لأنهما من صنع الله»<sup>(٧٥)</sup>. فالحقائق «الأزلية» غير تابعة «لوجود الأشياء»، ولا حتى «للعقل البشري»، «بل

(٧٢) رينيه ديكارت: الأعمال الفلسفية Œuvres Philosophiques، رسالة إلى الأب مرسين، نيسان

١٦٣٤ منشورات غارنييه، باريس ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ٤٩٦.

(٧٣) المصدر نفسه، قواعد تدبير العقل، القاعدة الأولى، م ١، ص ٧٨.

(٧٤) المصدر نفسه، القاعدة الثانية عشرة، ص ١٣٥.

(٧٥) تاريخ الفلسفة الحديثة، ص ٧٩ و ٨٧.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

فقط لإرادة الله الذي رتبها وقزرها، بصفته مشرعاً سيّداً، منذ الأزل<sup>(٧٦)</sup>. وبما أن الله هو الذي خلق هذه الحقائق وثبتها في عقل الإنسان، فليس يحتاج هذا الأخير - إلا أن يكون ملحقاً<sup>(٧٧)</sup> - غير أن يعود إلى عقله ليستعرض جميع المعاني المبثوثة فيه وليطلب، من خلال أفكاره الواضحة والمميزة، «معرفة جميع الأشياء»، بما في ذلك معرفة «قوانين الطبيعة» التي هي مطابقة بالضرورة لـ «قوانين العقل» الذي هو بدوره مطابق لنفسه بحكم كونه مستودع «الحقائق الأزلية» المخلوقة فيه من قبل الله الذي هو ضامن «المطابقة» و«الصحة»<sup>(٧٨)</sup>. ومن الواضح أن ديكارت، الذي كان الشعار الذي يرفعه هو أن «الطبيعة ليست إلهية»، أي ليست سيدة نفسها، لم يفجر إشكالية «المطابقة» الثنائية القطب إلا لصالح تنصيب العقل في أحادية قطبية مطلقة: فحسب هذا العقل، بضمانة إلهية ويحسن تديره نفسه، أن يكون مطابقاً لذاته حتى تكون مشكلة الحقيقة قد حُلّت وحتى يكون كتاب الطبيعة قد قرئ من أوله قراءة تغني عن متابعته إلى نهايته إلا لغرض الفوز بالأدلة التي تثبت صحة تلك القراءة. والحال أن نرجسية العقل هذه، أو مثاليته كما نقول بعبارة فلسفية «موضوعية»، هي التي توضع موضع نقد وتنديد في زمن مدهش

(٧٦) ديكارت: التاملات، الأجرية عن الاعتراضات الخاصة، في الأعمال الفلسفية، م ٢، ص ٨٧٨.  
(٧٧) فالملحد، مهما يكن من علمه، لا يتأتى له أن يعلم شيئاً يقيناً ووثوقاً، لأنه إذ يلحد بخالفه يلحد به مبدأ كل حقيقة (المصدر نفسه، ص ٨٦٨).

(٧٨) يبدو الجابري نصيراً متحمساً لنظرية «الحقائق الأزلية» هذه، وإن يكن يؤثر أن يبدلها لفظياً بـ «الأفكار الفطرية». يقول: «لقد قال ديكارت بوجود أفكار فطرية في العقل البشري هي أساس المعرفة وأساس اليقين، وقال بخضوع الطبيعة لقوانين صاومة تجعل سيرها مثل سير الآلة المحكّمة الصنع. وبما أنه جعل الفكر والمادة جوهرين مختلفين تمام الاختلاف فلفقد لهما في الربط بينهما إلى الإرادة الإلهية: فقوانين الطبيعة مساوقة بل مطابقة لقوانين العقل لأن الله جعلها كذلك. هكذا يعود ديكارت إلى تقرير المطابقة الثامة بين قوانين العقل وقوانين الطبيعة بشكل لا يختلف عما كان عليه الأمر عند فلاسفة اليونان إلا بإقحام الوساطة الإلهية إقحاماً يراد به حل المشاكل المنطقية التي تطرحها ثنائية الفكر والإمتداد» (تكوين العقل العربي، ص ٢١). ويغض النظر هنا عن تخريب الأصل الوسيط لنظرية «المطابقة»، ويغض النظر أيضاً عن محاولة التخفيف من الطابع اللاهوتي للديكارتي عن طريق الكلام على وساطة إلهية «مفحمة» لأغراض «منطقية» فقط مع أن الله في الديكارتي أسس المذهب ونقطة إنطلاقه ووصوله معاً (وهذا المقصد التخفيفي هو الكامن أيضاً وراء إبدال «الحقائق الأزلية» بـ «الأفكار الفطرية»)، فإن ما لا ينتبه له الجابري وما لا ينبه إليه قدره هو أن «قوانين الطبيعة» الصاومة والمحكّمة والمطابقة «مطابقة تامة لقوانين العقل» كما صاهاها ديكارت في «مبادئ الفلسفة» - وهي سبعة عدداً - هي جميعها بلا استثناء مغلوطة، وبالتحديد كما يقول إ. برهيه «لأنها مستنتجة عن طريق العقل»، لا «منبثقة عن التجربة» شأن قانون الجاذبية كما وضعه نيوتن.

بتبكيه من قبل يكون، قرين ديكارت غير الحاضر في تأريخ الجابري للعقل الغربي إلا بغيايه. فواضع «الأورغانون الجديد» يميز تمييزاً جذلياً مرفقاً بين العقل الذي يسقط ظله على الأشياء والعقل الذي يستظل بفئ الأشياء. يقول: «إننا نطلق تسمية استباقات الطبيعة على العقل البشري مقروضاً على الطبيعة، وتسمية تفسير الطبيعة على هذا العقل مستخلصاً من الأشياء»<sup>(٧٩)</sup>. ولكأن يكون، بهذا التفريق في علم الطبيعة بين الاستباق والتفسير، يعترض سلفاً على القراءة التي سيقترحها ديكارت بعده بسنوات قليلة لكتاب الطبيعة. وبالفعل، وضداً على استدلال ديكارت، فإن لسان حال يكون هو: «خير برهان التجربة»<sup>(٨٠)</sup>. ولكن بما أن يكون هو بالتعريف داعية العلم التجريبي والمنهج الاستقرائي، فإن المعارضة بينه وبين ديكارت، كداعية للعلم العقلي الكلي والمنهج الاستدلالي، لا تضيف من وجهة النظر هذه جديداً. وبالمقابل، وما دما بصدد تأريخ للعقل بما هو كذلك، ويصدد بند معين في هذا التاريخ هو بند «المطابقة»، فننقل إن إسهام يكون الرئيسي من هذا المنظور يكمن في سبقه إلى تأسيس ما سنسميه بـ «سيكولوجيا العقل». فضداً على دعاوى «كونية» العقل و«كليته» و«إطلاقيته» يؤكد يكون على المشروطة السيكلوجية للعقل، أي على نبعته في محاكماته وأحكامه لمعطيات طبيعته الخاصة به. وككل هو مشروط، فإن العقل، من حيث هو مقياس للأشياء، يغدو خاضعاً للقياس هو نفسه. ويتعبّر آخر، إنه هو نفسه جزء من المعادلة القياسية ومعطى من معطياتها، وليس حاكمها المطلق المعصومية. ويمفردات إشكالية المطابقة، فإن العقل لا يمكن إن يقر له بصفته كـ «مرآة» إلا بقدر ما تنطوي المرآة بحكم طبيعة تركيبها بالذات على نسبة ما ضرورية من «التشويه». و«معامل التشويه» هذا هو ما يؤكد يكون على ضرورة تضمينه في كل معادلة للرؤية: «إن العقل البشري يشبه مرآة محرّقة، فعندما تتعرض هذه المرآة لأشعة الأشياء تخلط طبيعتها الخاصة بطبيعة الأشياء وتزيّفها وتشوّشها»<sup>(٨١)</sup>. ولكن بخلاف ما يمكن استنتاجه من الشاهد الأخير، فإن دور العقل في عملية الرؤية ليس بالضرورة تحريفياً وتشويهاً بالمعنى السلبي، بل يغلب أن يكون، بحكم طبيعة العقل المحبة للنظام، دوراً تجميلياً

(٧٩) فرنسيس بيكون: الأورغانون الجديد *Novum Organum*، تحقيق وترجمة ميشيل ماليرب وجان ماري بوسور، المنشورات الجامعية الفرنسية، المبدأ ٢٦، ص ١٠٧.

(٨٠) المصدر نفسه، المبدأ ٧٠، ص ١٣٠.

(٨١) المصدر نفسه، المبدأ ٤١، ص ١١١.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

وتنظيماً بالأحرى. وهذا أدهى خطراً: فالزيد من الفوضى قد يكون أدعى للتنبيه، أما الزيد من النظام فقد يكون أدعى إلى الخلد والاستئمان والاستغراق في لذة التأمل. «إن العقل البشري نزاع، بحكم طبيعته الخاصة، إلى أن يفترض في الأشياء قدراً من النظام والمساواة أكبر مما يكتشفه فيها. ومع أنه توجد في الطبيعة أشياء كثيرة بلا مساواة ولا نظير، فإن العقل يضيف إليها توازيات ومطابقات وعلاقات لا وجود بالفعل لها»<sup>(٨٢)</sup>. نحن أبعد ما نكون إذن عن «غنائية» المطابقة التامة بين قوانين الطبيعة وقوانين العقل، بل على العكس تماماً: فهذه المطابقة هي، بلغة سيكون، من أوهام العقل وأصنامة *Idola Mentis*. والواقع أن صورة «المرآة المحرقة» لا تعبر هي نفسها إلا بصورة محرفة عن مفهوم سيكون لدور العقل في علاقته بالأشياء. فالمرآة لا تفعل شيئاً في آخر المطاف أكثر من أن تعكس صور الأشياء. ولكن الحقيقة ليست مجرد صورة انعكاسية للأشياء في العقل. وموضع الخلاف ليس فقط درجة «المطابقة». وإنما المطابقة نفسها إشكالية غير ذات موضوع. فليست مهمة العقل أن يعكس الحقيقة، بل أن يبينها. وتلك هي، بلغة سيكون، إشكالية النحلة بالمقابلة مع النملة والعنكب. فالنملة تجرية تغتذي من الواقع ولا تبنيه. والعنكب عقلية تبني شبكتها من مادة ذاتها. والنحلة هي وحدها التي تبني خليتها بما تغتذيه من الطبيعة: «إن الذين تعاملوا مع العلوم كانوا إما تجريين أو دغمائين. فالتجريون، على شاكلة النمل، يكتفون بأن يكدموا ويستعملوا ما يكدمونه. والعقليون، على شاكلة العناكب، ينسجون شبكاتهم بدءاً من جوهر ذواتهم. لكن طريقة النحلة تقف في الوسط، فهي تلتقط مادتها من البساتين واخقول، ولكنها تحولها وتضمها بملكة خاصة بها. وعمل الفيلسوف الحقيقي هو على هذه الصورة. فهو لا يطلب سنده الوحيد أو الرئيسي في قوى العقل، والمادة التي يقدمها له التاريخ الطبيعي والتجارب الآلية لا يودعها كما هي في الذاكرة، بل بعد تعديلها وتحويلها في الذهن. وعليه، فإن معقد الأمل هو على تحالف أوثق وأكثر إلزامية بين هاتين الملكتين التجريبية والعقلية»<sup>(٨٣)</sup>. وليس سيكون هو وحده الغائب عن تأريخ الجابري للعقل الغربي، بل كذلك كل السلالة التي تنتمي إليه والتي اعترضت مثله على أنانة العقل وصنميته. فمن أفق القرن الثامن عشر يغيب مثلاً لوك الذي كان يقول: «إن العقل لا يؤسس قانون الطبيعة ولا يفرضه بقدر ما يطلبه

(٨٢) المصدر نفسه، المبدأ ٤٥، ص ١١٣.

(٨٣) المصدر نفسه، المبدأ ٩٥، ص ١٥٧.

ويكتشفه... وعليه، إن العقل ليس واضح هذا القانون، بل ترجمانه»<sup>(٨٤)</sup>،  
والأشياء يجب أن ننظر إليها كما هي في ذاتها، وعندئذ تدلنا هي كيف ينبغي أن  
نفهمها؛ إذ علينا، حتى تكون لدينا تصورات صحيحة، أن نخضع عقلنا لطبيعتها  
الثابتة وللعلاقات الدائمة اللامتغيرة التي تقيمها، لا أن نخضع الأشياء لأفكار  
مسبقة من بنات تصورنا»<sup>(٨٥)</sup>. ومن أفق تمفصل القرن التاسع عشر مع القرن  
العشرين يغيب أيضاً، ومثلاً، وليم جيمس الذي أحدث، بنظرته «الذرائعية» في  
الحقيقة، انقلاباً جذرياً في النصاب الاستمولوجي لإشكالية المطابقة. فالحقيقة  
ليست مطابقة التصور لموضوعه، ولا نسخة طبق الأصل عن الواقع في الفكر.  
والحقيقة ليست كائنة أصلاً، بل هي صيرورة وتحقق. «إن حقيقة فكرة ما ليست  
خاصية ساكنة مباطنة لها. بل الحقيقة تطرأ على الفكرة. فالفكرة تصير حقيقة،  
يجعلها الحدث حقيقة. والواقع أن حقيقة الفكرة حدث، سيرة، السيرة التي  
بها تتحقق، سيرة تتحققها. وسيرة التحقق هذه هي معيار صحتها»<sup>(٨٦)</sup>.  
وبمعنى آخر، ليست الحقيقة معانية للواقع، بل خلق له. فالساعة مثلاً لا يقابلها  
أي نظير في الواقع، بل هي نفسها واقع جديد أمكن خلقه بدءاً من فكرة  
صحيحة. ومعيار الحقيقة ليس بالتالي في التأمل، بل في العمل، في النتائج العملية  
التي تتولد عنها، في القدرة التي تتيحها للتأثير على الواقع نفسه: «إن النظرية تغدو  
أداة للبحث، بدلاً من أن تكون جواباً عن لغز وتوقفاً عن كل بحث. إنها تفيدنا لا  
في الإخلاد إلى السكينة، بل في التقدم إلى الأمام. وتتيح لنا، بالمناسبة، أن نعيد  
صنع العالم»<sup>(٨٧)</sup>. هذه الفعالية العملية لفكرة الحقيقة هي التي تجعلها متفتحة على  
المستقبل، على التنبؤ، على الفعل في الأشياء، لا أسيرة الماضي ولا رهينة «الحقائق  
الأولية» المنقوشة في الأشياء أو المنعكسة منها على العقل. وربما كان برغسون،  
رغم منزعه العقلي، هو خير من صاغ الفارق بين هذا التصور الدينامي للحقيقة

(٨٤) جون لوك: محاولات في قانون الطبيعة، نقلًا من جان ميشيل فين: التجربة والعقل *Expérience et Raison*، منشورات قران، باريس ١٩٩١، ص ٩٦.

(٨٥) جون لوك: في تدبير الفهم *De La Conduite De L'entendement*، تحقيق وترجمة ايف ميشو، منشورات قران، باريس ١٩٧٥، ص ٦٦.

(٨٦) وليم جيمس: معنى الحقيقة *The Meaning of Truth*، نقلًا من أندرو ج. ريك: وليم جيمس *William James*، منشورات سيفر، باريس ١٩٦٧، ص ٥٤.

(٨٧) وليم جيمس: الذرائعية *Le Pragmatisme*، ترجمة ر. لوبران، منشورات فلانماريون، باريس ١٩١٩. نقلًا من أندرو ج. ريك، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

وبين التصور السكوني التقليدي، وذلك بقوله في مقدمته المشهورة لـ «ذاوغمية» وليم جيمس: «إننا نحدّد في العادة الحقيقة بمطابقتها لما هو موجود من قبل؛ أما جيمس فيحدّدها بالاضافة إلى ما لم يوجد بعد. فالحق، في نظر وليم جيمس، لا ينسخ شيئاً موجوداً أو كان موجوداً، بل يعلن عما سيكون، أو يمهّد بالأحرى لفعلاً في ما سيكون. إن الفلسفة تريد بميل طبيعي فيها أن تنظر الحقيقة إلى الوراء، ولكنها عند جيمس تنظر إلى الأمام... وعلى حين أن الحقيقة الجديدة عند المذاهب الأخرى اكتشاف، فإنها عند الذرائعية اختراع... اختراع بشري يتأذى في نتيجته إلى استعمال الواقع بدلاً من إدخالنا إليه»<sup>(٨٨)</sup>. وواضح من هذه النبذات، التي يمكن أن نكاثّر منها إلى ما لا نهاية، ما هو القاسم المشترك بين فلاسفة السلالة البيكونية المنفيين من مملكة العقل الجابرية: فعندهم جيمساً أن العقل ملكة، فاعلية، وليس لوغوساً كونياً. وهذه الفاعلية لا تعمل في خواء، بل في الواقع بكل صلابته ودسماته ولزوجته. ولكنها في الوقت الذي تتحاشى على هذا النحو مزلق المثالية، أي تقليد التعالي على الواقع كما أرساه أفلاطون، فإن أكثر ما تحاذره هو السقوط في وهم المطابقة الساذجة التي عاشت عليها مديناً وثوقية العصر الرسيط الأرسطية المنزع: فلا الواقع ظل للعقل، ولا العقل انعكاس للواقع. بل العلاقة التي تربط بينهما هي من طبيعة معمارية بالأحرى: فصحيح أن الواقع هو الموضوع الوحيد لفعالية العقل، ولكن العقل نفسه لا يستطيع بناء عمارته بمعزل عن بنائه أو إعادة بنائه بالأولى للواقع. والحال أن سلالة أئانة العقل التي تطورت بدءاً من ديكرت ومن كوجيتوه، الذي هو نموذج ناجز للدليل العقل المقدم على دليل الوجود، والتي بلغت ذروتها مع قطبي المثالية الألمانية كانط وهيغل - اللذين لا يعترف الجابري بغيرهما مثلين لدولة العقل - لم تلغم إشكالية المطابقة إلا بقصد نصف قطب الواقع. فليس في مملكة العقل غير العقل. وإن يكن من مطابقة، فهي مطابقة هذا العقل لذاته ولقولاته ولقوانينه. وكانط الذي أراد، من خلال ثورته التي أسماها بنفسه «كوبرنكية»، أن يضع العقل في عاكسة أمام ذاته انتهى به «انقلابه» إلى تنصيب هذا العقل عينه قاضياً مطلق الصلاحية. فالعقل هو المشرّع؛ وهو المشرّع له. أما الواقع فهو ليس إلا ركيزة سلبية لإسقاطات العقل، ولا خيار له غير أن يلبس تلك

(٨٨) هنري برغسون: «مدخل إلى فرنسية و. جيمس»، معاد نشره تحت عنوان «الحقيقة والواقع» في «الفكر والحركة» La Pensée et le Mouvement، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة التاسعة والسبعون، باريس ١٩٦٩، ص ٢٤٨ - ٢٥٠.



القمصان الجاهزة التفصيل التي هي مقولات العقل. وبالأصل، ليس «للمشورة الكانطية» في نظرية المعرفة من مؤدى آخر غير قلب الحدود في إشكالية المطابقة، أو بتعبير أدق قلب المطابقة نفسها إلى تبعية في اتجاه واحد: فالواقع تلميذ العقل، والعقل تلميذ نفسه: «لقد كان مسلماً به حتى الآن أن كل معرفتنا ينبغي أن تنتظم وفقاً للأشياء، ولكن كل الجهود التي بذلت لاتخاذها مرتكزاً لحكم ما قبلها عليها بواسطة التصورات ما تمحضت عن شيء... وقد آن الأوان بالتالي لنحاول أن نرى ما إذا كنا لن نصيب حظاً أكبر من التوفيق في مشكلات الميتافيزيقا فيما لو افترضنا أن الأشياء هي التي ينبغي أن تنتظم وفقاً لمعرفتنا، مما يتفق سلفاً مع الإمكانية التي طالما تمنيناها لمعرفة قبلية بهذه الأشياء تقرر شيئاً ما بصدها حتى قبل أن تعطى لنا»<sup>(٨٩)</sup>. وبعبارة أخرى، ليس المطلوب أقل من أن نجعل الأشياء تدور حولنا بدلاً من أن ندور حولها، مثلما جعل كوبرنيكوس الراصد يدور حول الأفلاك الثابتة بدلاً من أن يجعل كل جيش النجوم يطوف حول الراصد<sup>(٩٠)</sup>. ذلك أنه «لو كان الحدس هو ما يتعين عليه أن يمثل لطبيعة الأشياء» وليست الأشياء على العكس هي الملزمة «بالامتنال لطبيعة قدرتنا على الحدس»، «لاستحالت معرفة أي شيء قبيلاً»، لأننا «لا نعرف قبيلاً من الأشياء إلا ما نضعه فيها نحن أنفسنا». والعقل على كل حال «لا يرى سوى ما ينتجه هو نفسه طبقاً لخطله الخاصة»، وحتم عليه من ثم «أن يرغم الطبيعة على الاجابة عن أسئلته، لا أن يترك نفسه ينقاد بإسلاسه قياده لها». وإذا «كنا نحن الذين ندخل النظام والاطراد على الظاهرات التي نسميها الطبيعة، ولا نستطيع أن نجد لها فيها ما لم يوضع فيها مسبقاً من قبلنا أو من قبل طبيعة عقلنا»، فإنه لا معنى للكلام على «قوانين الطبيعة»، إذ لا قوانين إلا للعقل وحده. و«صحيح أن التجربة تجعلنا نعرف الكثير من القوانين، ولكن هذه القوانين ليست سوى تعيّنات خاصة وجزئية لقوانين أسمى منها، وأسمى هذه القوانين (التي تخضع لها سائر القوانين) تصدر قبيلاً عن العقل نفسه؛ فليست هي مشتقة من التجربة، بل إنها هي على العكس التي تخلع على الظاهرات مطابقتها للقوانين،

(٨٩) عمانوئيل كانط: نقد العقل الخالص، Critique de La Raison Pure، ترجمة أ. تريميسينغ وب. باكو، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الحادية عشرة، باريس ١٩٨٦، ص ١٨ - ١٩.

(٩٠) لنلاحظ أن هذا التطبيق الكانطي للإنقلاب الكوبرنيكي يقوم على عصف في التأويل وأترب إلى أن يكون إنقلاباً مضاداً. فما دام الراصد هو من ينبغي أن يدور حول «الأفلاك الثابتة»، لا العكس، فالأصح أن الراصد في نظرية المعرفة، وهو العقل، هو الذي يتعين عليه أن يدور حول «الأفلاك الثابتة» التي غشها الأشياء.

ونجعل التجربة بالتالي ممكنة». وعليه فإن العقل «ليس مجرد قدرة على استئنان القوانين لذاته بالمقارنة بين الظاهرات، بل هو نفسه هيئة تشريع للطبيعة، أي أنه بدون العقل لا وجود للطبيعة، أعني لوحدة تركيبة لتنوع الظاهرات طبقاً لقواعد». «ومهما بدا شاذاً ولا معقولاً القول بأن العقل هو نفسه مصدر قوانين الطبيعة. . . فإن تأكيداً كهذا صحيح تماماً ومطابق لموضوعه، أي للتجربة». إذن فمرجع العقل هو إلى العقل نفسه، «وليس بصورة مباشرة قط إلى التجربة أو إلى موضوع ما». وحتى عندما يرجع العقل المحض إلى الأشياء أيضاً، فإنه لا يدخل البتة في علاقة مباشرة لا معها، ولا مع حدسها، بل فقط مع ملكة الفهم وأحكامها». والحق أن العقل - وهذا دستوره - «يجد نفسه مدفوعاً بسائق من طبيعته إلى الخروج من التجربة لينطلق. . . نحو الحدود القصوى لكل معرفة، ولا يخلد إلى السكينة إلا بعد نجاح دائرته في كل نظامي قائم بذاته». ولكن إذا كان العقل على هذا النحو هو بالتعريف «السلطة التي تمدنا بمبادئ المعرفة القبلية»، أي المتعالية على التجربة، فهذا لا يعني أن سلطة العقل غير قابلة للنقد. ولئن يكن كانط قد عمّد مشروعه باسم «نقد العقل الخالص»، فما ذلك في نظره من قبيل التخريج اللفظي. فالتقد «دعوة للعقل للشروع من جديد بأصعب مهامه إطلافاً: معرفة نفسه» ومحاكمتها «باسم قوانينه الأزلية الثابتة». والعقل «لا يستطيع في جميع مشاريعه أن يتأى على النقد»، كما «لا يستطيع لأي سبب دفاعي أن يمس بحرية النقد بدون أن يؤدي نفسه وبدون أن يجلب على ذاته شكوكاً معيبة». ولكن ليس لدى العقل من داع أيضاً «للبخس على نفسه من النقد». فالتقد هو حليف العقل ضد عدو الداخل الذي هو الدغمائية. والدغمائية هي عين «سلطة العقل المحض دون أن يكون قد أخضعها لنقد مسبق». ولكن هذه المواجهة مع عدو الداخل ضرورية لمواجهة عدو الخارج الذي هو الشككية النافية لسلطة العقل بما هو عقل. فالعقل الذي يخضع سلطته لنقد مسبق يقطع الطريق أيضاً على الشككية التي لا تستطيع أن تصيب منه مقتلاً إلا في حال رقوده الوثوقي. النقد إذن ليس تهديماً للعقل، بل تحصين له وتنجيع. ومهما بدا الأمر مقارفاً فإن من شأن النقد في نهاية المطاف أن يمكن العقل من تأسيس نفسه في وثوقية جديدة، بل في سكولائية جديدة. وكانط لا يخفي كلماته: ف «العلم لا يستطيع إلا أن يكون وثوقياً، أي برهانياً محضاً، باستناده إلى مبادئ قبلية يقينية». والنقد ليس في نهاية المطاف إلا «إعداداً ضرورياً لتطوير ميتافيزيقا راسخة الأسس كعلم يتعين التعاطي معه بالضرورة بطريقة وثوقية ونظامية محضة، وبالتالي سكولائية: فهذا مطلب محتوم في الميتافيزيقا، لأن هذا العلم يلتزم بأن ينجز عمله

بصورة قبلية تماماً، ومرضية غاماً أيضاً للعقل النظري». وعلى هذا النحو، فإن كانط لا يفتح طريق النقد إلا ليخلق دائرة العقل «المحض»، أي غير الخاضع لشروط التجربة والملاحظة. وتلك هي «الفلسفة المتعالية»، أي فلسفة كانط نفسه التي تحدد، بوصفها «فلسفة العقل النظري المحض»، شروط «كل فلسفة مستقبلية» وتعيد المجد إلى الميتافيزيقا بوصفها «ملكة العلوم قاطبة». وتحديد هذه الفلسفة بأنها «متعالية» (ترانسندنتالية)<sup>(٩١)</sup>، يعني أنها «أقل اهتماماً بالأمور منها بتصوراتنا القبلية عن الأشياء»، علماً بأن «تصورنا للأمور كما هي معطاة لنا لا يمثل للأمور بما هي أشياء في ذاتها، وإنما هذه الأشياء، بوصفها ظاهرات، هي التي تمثل لنمط تصورنا»<sup>(٩٢)</sup>. وعلى هذا النحو نكون قد عدنا من جديد إلى نقطة البداية، أي إلى إشكالية المطابقة التي يمثل مشروع كانط في «نقد العقل الخالص» أكبر محاولة في تاريخ الفلسفة بإطلاق لتحويلها من إشكالية ثنائية إلى إشكالية أحادية لا يتطابق فيها العقل إلا مع ذاته من منطلق مبدأ هوية مطلق: فليس «أ» = «ب»، ولا «ب» = «أ». ومع أن كانط قد أوصل - في اعتقاده - ميتافيزيقا العقل هذه إلى القمة التي ما بعدها قمة، فإن هيغل ورثه الذي أوصلها من بعده إلى قمة جديدة - وهذا هو دستور الفلسفة - بدا حريصاً في ظاهر الأمر على إرجاع إشكالية المطابقة إلى قالب ثنائي وإن تناقضي. وبدون أن ندخل في أية تفصيلات لا يتسع المجال لها هنا حول المثالية العقلية الهيغلية، فإننا سنتوقف فقط عند الصيغة الشهيرة التي أوصلت المفارقة إلى أقصى درجات توترها: فمع أن «أ» ليس «ب»، و«ب» ليس «أ»، فإن «أ» = «أ» لأنه «ب» = «ب» = «أ» لأنها «أ». وذلك هو المؤدي الظاهري لقولة هيغل: «ما هو عقلي فهو واقعي، وما هو واقعي فهو عقلي»<sup>(٩٣)</sup>. ولكن هذه المفارقة، التي دوت في حينه مثل «طلقة مسدس» ومثلت في نظر منتقدي هيغل «تجديفاً وشفعة للحس السليم وإهانة قصوى لا تغتفر»<sup>(٩٤)</sup>، ما كانت تخفي في

(٩١) الواقع أنها، في تعريف كانط نفسه، متعالية على كل شيء إلا على الدين الذي ينص عليها أن تبقى دوماً «سورة» بدون أن تكون أبداً «أساس». ولكن هذا موضوع آخر ليس هنا محل.

(٩٢) كانط: نقد العقل الخالص، مصدر آتف بالذكر، مواضع شتى، وعلى لأخص ص ص ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣٦، ٤٦، ٤٨، ١٤٠، ١٤٢، ٢٥٩، ٥١٧، ٥٣٩، ٥٦٧.

(٩٣) هيغل: مبادئ فلسفة الحقوق *Principes de La Philosophie Du Droit*، ترجمة أندريه كان، منشورات غاليمار، باريس ١٩٧٨، ص ٤١ *Was Vernünftig ist, Das ist Wirklich, Und was Wirklich ist, Das ist vernünftig*.

(٩٤) أريك فيل: هيغل والعودة إلى *Hegel et l'état*، منشورات تران، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٧٠، ص ٢٤.

الواقع سوى سوء تفاهم، أو بالأحرى سوء فهم ناجم عن بتر مزدوج للقول «الاستقراضية» عن سياقها العام في معجم مفردات فلسفة هيغل وعن سياقها الخاص في النص الذي وردت فيه، أي مقالة «مبادئ فلسفة الحقوق». ورغم مضي أكثر من قرن ونصف قرن، فإن القراءة التي يقدمها الجابري لهذه القول في إطار إشكالية لطريقة تقدم نموذجاً جديداً - يصل بدوره إلى حدود الفضيحة - لسوء الفهم ذلك. يقول: «انطلق هيغل من مبدأ أساسي هو: «كل ما هو واقعي فهو عقلي وكل ما هو عقلي فهو واقعي». وهذا معناه أن ليس هناك في الوجود شيء لا يقبل التفسير بالعقل، وأن كل ما يقبل التبرير العقلي فهو موجود ضروري. . . هذا من حيث المبدأ، أي من حيث المنطق وحده. يبقى بعد ذلك نقل هذا المبدأ من المستوى المنطقي إلى المستوى الواقعي حتى يمكن إقامة الدليل فعلاً على تطابق العقل مع نظام الطبيعة، أي على قابلية كل شيء في الكون للتبرير العقلي»<sup>(٩٥)</sup>. وأول ما يفجؤنا في هذا النص هو قول الجابري: «انطلق هيغل من مبدأ أساسي». فهذا «المبدأ» هو ما انتهى إليه هيغل لا ما انطلق منه. فقد كتب هيغل عبارته المشهورة في ٢٥ حزيران ١٨٢٠ في تقديمه لكتابه «مبادئ فلسفة الحقوق» الذي هو آخر كتاب صدر له في حياته. وما كان هيغل لينطلق بهذه العبارة «اللامنتطقية» في ظاهرها لولا أن فلسفته كلها كانت قد أمست وراءه ولولا افتراضه بأن كلمة «الواقعي» بات لها في ذهن قارئه معنى آخر غير الذي لها في قواميس اللغة. وثاني ما يفجؤنا هو قلب الجابري لحدود الإشكالية ولترتيب الأولوية فيها. فهیغل يعطي الأولوية لـ «العقلي» على «الواقعي»، بينما يعطيها الجابري لـ «الواقعي» على «العقلي». والحال أن هذا القلب لا يمكن أن يقارنه إلا من يجهل جهلاً مطبقاً فلسفة هيغل وروحها ومفرداتها المركزية. فكل فلسفة هيغل تقوم على الأولوية المطلقة للعقل أو للروح، وعلى تموضع هذا العقل - أو «وقعته» *Réalisation* كما قد نستطيع أن نقول - في الطبيعة والتاريخ والوعي المتمثل بالدين والفن والفلسفة. وما كان لهیغل أن يبدأ بالقول: «كل ما هو واقعي فهو عقلي»، لأن «مبدأ» كهذا ينسف فلسفته من أساسها. فالعقل عنده - وهنا نقطة افتراقه عن المثال الأفلاطوني - فكرة في حالة صيرورة. وإنما لأن العقل يصير واقعاً، فإن الواقع يكون معقولاً. ولو كانت الأسبقية للواقع على العقل لما صح وصف الهيغلية بأنها مذهب مثالي، ولو لم يكن التاريخ تحقّقاً وتموضعاً للعقل لما صح وصف الهيغلية بأنها مذهب تاريخي.

(٩٥) تكوين العقل العربي، ص ٢٢ - ٢٣. وتسويد عبارة «التبرير العقلي» من لسان سيخ حالاً.

والحال أن الجابري نفسه يقول بسداد هذه المرة - ونقلًا عن عبد الفتاح إمام في أرجح الظن - إن نظرة هيغل إلى العقل كانت «نظرة تاريخية»، وأنه من خلال هذه التاريخية «بلغ بالعقلانية الغربية أعلى قممها... بأن أعطى للتاريخ معنى وللعقل حركة»<sup>(٩٦)</sup>. ولكن بدلاً من تراجعياً العقل هذه، التي مسرحها التاريخ، يدعونا الجابري - وهذا ثالث ما يفجؤنا في نصه - إلى مسرحية شعبية تقوم على التبادل الساذج للأدوار بين العقل والواقع المربوطين برابط الترادف، وينحط فيها الواقع إلى محض «موجود» أو «معطى خام» بحاجة إلى التفسير وحتى إلى التبرير، كما ينحط فيها العقل نفسه من خالق للواقع إلى مجرد مفسر له أو حتى إلى مجرد مبرر. والواقع إن تعبير «التبرير العقلي» بالذات مضاد لروح فلسفة هيغل مضادة كاريكاتورية. وفضلاً عن أن هيغل نفسه كان عرّف «التبرير العقلي» بأنه «انحطاط للمعرفة العقلية من مستوى العلم إلى مستوى الرأي»، فإن تسفيل وظيفة العقل من خلق الواقع إلى تبريره يؤسس بينهما من جليد المسافة التي كان حلفها هيغل من خلال تعريفه الواقع بأنه «عقل متحقق» والعقل بأنه «صيرورة واقعية للفكرة». ولكن لكان «الفلسفة الرثة»، التي حولت «طلقة المسدس» الهيجلية إلى مجرد فقاعة أو نكتة فقهية مؤداها أن «ليس في الوجود شيء لا يقبل التفسير بالعقل، وإن كل ما يقبل التبرير العقلي فهو موجود ضرورة»، ما كانت كافية، فإذا بنا ندعى في هامش النص إلى أن نقرأ الهيجلية كما لو أنها رواية «تخييل علمي Science Fiction»، وكما لو أن «موسوعي العقل» الذي كانه فيلسوف إيبنا ليس هو إلا جول فيرن أو ه. ج. ويلز آخر. هكذا يقول الجابري: «يؤكد تقدم العلم فعلاً على أن «كل ما هو واقعي فهو عقلي» حيث أصبحت الظواهر الطبيعية الصغيرة والكبيرة تدخل تباعاً في مجال العلم والتفسير العلمي. أما عبارته المقابلة «كل ما هو عقلي فهو واقعي» فيمكن أن نلتبس لها أمثلة كثيرة في إنجازات العلم. فعندما «تعقل» العلماء الطائرة مثلاً أصبح بالامكان صنعها»<sup>(٩٧)</sup>. ولكن بما أن الرثاءة، حتى ولو كانت فلسفية، لا تحتاج إلى أكثر من أن تسمى، لا إلى أن تناقش، فإننا منصرف النظر عن هذا التطبيق «العلمي» لإشكالية المطابقة الهيجلية لتساؤل عما تعنيه حقاً علاقة الهوية التي يقيما هيغل بين «العقلي» و«الواقعي» في السياق العام لمصطلحه الفلسفي وفي السياق الخاص للنص الذي وردت فيه هذه «الإهانة» المدوّية للحسن السليم. وأول

(٩٦) الموضع نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

ما سنلاحظه أننا نواجه هنا إشكالاً على صعيد الترجمة، فـ «الواقعي» عند هيغل ليس نسبة إلى «الواقع» *Realität*، ولا هو مضاف إلى الوجود الخارجي *Dasein*، وإنما هو مشتق من *Wirklichkeit*. والحال أن الفعل الذي نحتت منه هذه الكلمة هو *Wirken*، وهو يعني «الفعل من خلال الخلق» أو «إحداث أثر ما في الواقع». ومن هنا يؤثر بعض الاختصاصيين في الفلسفة الهيجلية أن يترجموا الـ *Wirklich* لا بـ «الواقعي»، بل بـ «الفعلي» كما يفعل إريك فيل، المختص في فلسفة هيغل السياسية. ولقد كان يكفي أن نقول بالعربية: «كل ما هو عقلي فهو فعلي، وكل ما هو فعلي فهو عقلي» حتى نحرر النص الهيجلي من الالتباس الذي أحاط به وحتى نسقط عنه مصادمته الصاحبة للحس السليم. ولكن حتى لو احتفظنا في الترجمة بلفظ «الواقعي» فإننا لا نصادم الحس السليم إلا بقدر ما ننسى أنه لا معنى للواقع عند هيغل سوى كونه عقلاً متحققاً، وأن علاقة «الواقعي» بـ «العقلي» هي علاقة هوية وضرورة معاً. ففي «الدروس في فلسفة التاريخ» يكرر هيغل القول في غير موضع بأن «الفكر هو الحقيقة الوحيدة»، ويأن «العقلي» هو وحده «الموجود بذاته ولذاته» وأنه «مصدر كل ما هو ذو قيمة»، ويأن «ما هو مطابق للفكرة هو وحده الواقعي»<sup>(٩٨)</sup>. وفي «مبادئ فلسفة الحقوق»، وتحديداً في المقدمة التي وردت فيها الصيغة المثيرة للخط، يؤكد هيغل أنه «لا شيء أكثر واقعية من الفكرة» قبل أن يضيف لاحقاً أن «الفكرة الحقيقية هي العقل المتحقق واقعياً»<sup>(٩٩)</sup>. والواقع أن هيغل نفسه كان حذر في المدخل الذي كتبه في ختم حياته لـ «الموسوعة الموزعة في العلوم الفلسفية» - وتحديداً في معرض إشارته إلى اللفظ الذي أثارته صيغته - من تأويل كلمة «الواقعي» على أنها ما هو موجود بالمعنى الفينومينالي للكلمة، ونبه إلى أنه منذ أصدر كتابه «علم المنطق» (١٨١٢ - ١٨١٦) لم يستخدم كلمة «الواقعي» إلا بمعنى محدد يميزها عن استعمال العامي لها إذ يشير بها إلى ما هو جائز وعارض و«حقير» من الوجود، ويرفعها على العكس إلى مستوى «واقعية العقلي» والمثل الأعلى المتحقق. وفي ذلك المدخل عينه يشير هيغل إلى أن صيغته قبلت بالدهشة والمعارضة من قبل الذي نصّبوا أنفسهم قِيَمين لا على الفلسفة فحسب، بل على الدين كذلك، مع أن تلك الصيغة تعبر بالضبط عما تعبر عنه «عقائد الدين عندما

(٩٨) العقل في التاريخ، ص ٤٨ - ٤٩ و ١٠٠.

(٩٩) مبادئ فلسفة الحقوق، ص ٤٢ و ٢٩٤.

تحدث عن الحكومة الإلهية للكون»<sup>(١٠٠)</sup>. وهذه الإشارة المقتضبة إلى مطابقة «الصيغة» للعقيدة الدينية تردنا دفعة واحدة إلى السياق الخاص الذي وردت فيه والذي يخلع عليها دلالة تكاد تكون لا متوقعة. ففي مقدمة «مبادئ فلسفة الحقوق» كان هيجل قد دخل مع «القيمين على الفلسفة» في عصره في نقاش حول علاقة الفلسفة بـ «الواقع» منكرًا أن تكون وظيفتها مطاردة «مثل أعلى فارغ»، ومؤكداً على العكس أن «الفلسفة أساس ما هو عقلي» وأنها «تعقل الحاضر والواقع» وليست «بناء لعالم من الغيب لا يعلم له مكان الوجود». وتوكيداً منه على أن «مهمة الفلسفة تصور ما هو كائن، لأن ما هو كائن هو العقل» ساق مثال أفلاطون الذين لم يتخيل في «الجمهورية» - خلافاً لما هو شائع - مدينة ما فاضلة، بل أعمال فكره في الدولة اليونانية الواقعية مستخلصاً منها مثلها الأعلى الذي هو حقيقتها، وناظراً إلى طبيعتها المثالية الحقة التي هي «طبيعة الاخلاقية الاغريقية»، وقد «أثبت بذلك أنه مفكر كبير لأن المبدأ الذي يدور حوله ما هو حاسم في فكره هو المحور الذي دارت حوله الثورة العالمية التي كانت تنهياً آنذاك: فما هو عقلي فهو واقعي، وما هو واقعي فهو عقلي»<sup>(١٠١)</sup>. ما هذه «الثورة العالمية» التي ما كان العقل قبلها قد صار كل الواقع ولا كان الواقع قد صار كله عقلياً؟ إنها «الثورة المسيحية». فما دام العقل الذي يحكم العالم هو الله، وما دام الله في المسيحية ومع المسيحية قد صار «جسداً»، فإن الصيغة الهيغلية ليست بذات معنى وذات فاعلية إلا بقدر ما تتجلى في التاريخ، وبالتحديد التاريخ المسيحي الذي قام لاهوتياً على فكرة التجسد الإلهي وفلسفياً على فكرة تصالح روح العالم مع ذاته. وكما يقول مختص آخر في فلسفة هيجل السياسية، فإن السياق الذي وردت فيه «الصيغة» في مقدمة «مبادئ فلسفة الحقوق» لا يدع مجالاً للشك في «أنها ليست ذات صديق عام وأبدي، بل لا تصح على العكس إلا منذ أن صارت، بواسطة المسيحية وفي فكرة مملكة الله على الأرض، مطلباً أخلاقياً ومقياساً لكل مؤسسة إنسانية. . . فإنما لأن العقلي صار واقعياً (مبدأ الفعل) صار الواقعي الآن عقلياً (مبدأ المعرفة). فالخالد الثاني، الذي كثيراً ما يشهد به ضد استعمال هيجل نفسه له، أي معقولة الواقع، ليس إلا نتيجة للفكرة الثورية

(١٠٠) هيجل: الموسوعة الموجزة في العلوم الفلسفية Précis de l'encyclopédie des sciences philosophiques

philosophiques. ترجمة ج. جيلان، منشورات فران، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٧٠، المدخل،

ص ٣٢.

(١٠١) «مبادئ فلسفة الحقوق، المقدمة، ص ٤١.

العميقة التي يعبر عنها الحد الأول، أي واقعية العقلي.. وإنما بعد أن دخلت المسيحية إلى العالم صار العقل أساس العالم الروحي وصارت هذه المعقولة مبدأ معرفة العالم<sup>(١٠٢)</sup>. وإذا لم تكن «الصبغة» مبدأ هوية مطلقاً، بل كانت على العكس متجذرة في التاريخية، فهذا معناه أن «المطابقة» ليست معطاة ولا «قائمة»، بل هي صيرورة. وهذه المشروطة التاريخية، الحاضرة باللفظ في نص الجابري، هي التي تغيب عنه - بقدر ما يغيب البعد المسيحي - عندما يتحدث عن مسلمة «تطابق العقل مع نظام الطبيعة» في المذهب الهيجلي. فالعقل - أو الروح بالأحرى - لا يتطابق مع نفسه عند هيجل إلا في التاريخ، وأكثر ما يكون هذا التطابق في التاريخ المسيحي، ويصل إلى ذروته في التاريخ الجرمانى، وتحديداً في ظل «الدولة البروسية» التي تمثل «نهاية التاريخ» باعتبارها أكثر عقلانية حتى من «دولة العقل» التي كانتها في نظر هيجل «الدولة النابوليونية»<sup>(١٠٣)</sup>. وبالمقابل، فإن العقل أقل ما يكون مطابقة لنفسه في الطبيعة. ورغم أن «مسلمات» الجابري و«مصادراته» وفكرته الوسواسية الثابتة عن «علاقة المطابقة» الباقية دوماً «هي هي» بين العقل والطبيعة، فإن العقل - أو الروح - عند هيجل لا يكون في الطبيعة إلا في حالة ضياع عن نفسه وتناقض مع ذاته. فالطبيعة هي الروح عندما يكون لا يزال غارجاً للذاته. وصحيح أنه «في الطبيعة لا نستطيع تعریف شيء آخر سوى الفكرة، ولكن فقط في صورة تخارج». ف«الفكرة تولد نفسها في الطبيعة في صورة وجود بجانب لنفسه». وفي الطبيعة «تضع الفكرة ذاتها على أنها نفي لذاتها». والثن تكون الطبيعة منظوراً إليها في ذاتها، أي في الفكرة، شيئاً إلهياً، فإن كينونتها، كما هي في الواقع، لا تطابق مفهومها؛ بل هي بالأحرى التناقض الذي لم يهتد بعد إلى حل. وهذا ما يجعلنا نرى في الطبيعة سقوطاً للفكرة، لأن هذه الفكرة، في صورتها الخارجية، لا تكون مطابقة لذاتها. وإنما في مرآة الفكر اللامتبصر، في مرآة الوعي الحسي الذي لم يستدر بعد على نفسه، يمكن للطبيعة أن تتبدى وكأنها مبدأ مستقل، يحوز الوجود والعقل خلف الأشياء». وليس من قبيل الصدفة على كل حال أن تكون «فلسفة الطبيعة» في إجماع رأي النقاد هي «أضعف ما في فلسفة هيجل». فالتاريخ والسياسة

(١٠٢) فرائز روزنفايخ: هيجل والدولة Hegel et l'état. ترجمة جيرار بن صاصون. المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٩١، ص ٢٨٤.

(١٠٣) برنار بورجوا: فكر هيجل السياسي La Pensée Politique de Hegel، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦٩، ص ٨٢ - ٨٤.



والدين والفن والفلسفة هي مسرح «تجليات العقل». أما الطبيعة فليست مسرحاً إلا «للحياة الخاضعة لنقوى اللاعقلانية للمخارجية». وصحيح أن «منتجات الفكر والفن» لا تدب فيها الحياة التي ندب في «أشياء الطبيعة»، ولكن حياة الروح الداخلية أئمن وأسمى بما لا يقاس من حياة الطبيعة الخارجية. وصحيح أن «الحكمة الإلهية» تقصع عن نفسها ويمكن تأملها حتى في خارجية الطبيعة هذه، وصحيح أن «قشة الثبن كافية وحدها لتثبت وجود الله» كما كان يقول الفيلسوف الإيطالي فانيني، ولكن ليس هذا مدعاة لـ «تأليه الطبيعة» ولا لإعطاء «الأفضلية للشمس أو للقمر أو للحوانات أو للنباتات أو غيرها من خلائق الله... على الأفعال والأحداث الإنسانية». وكل خطرة من خطرات الروح، وأي تصور من تصوراتها مهما يكن حظه من الاتضاع، وكل كلمة وكل نزوة من نزوات الفكر مهما تبلغ من الغرابة والشذوذ أقدر على تعريفنا بصنيع الله من أي موضوع من موضوعات الطبيعة<sup>(١٠٤)</sup>. وبمفردات إشكالية المطابقة ختاماً، وخلافاً للفكرة الثابتة الجابرية، فإن الهوية ليست مبدأ للروح إلا في علاقته مع نفسه وتجلياته، أما مع الطبيعة فعلاقته محكومة بمبدأ الغيرية.

الاعتبار الرابع: إذا لم تكن إشكالية المطابقة، بخلاف دعوى الجابري، إشكالية خاصة بـ «الفكر الأوروبي الحديث»، بل تابعة للسكولائية اللاتينية ومتحدرة من أصول عربية إسلامية، وإذا كان ما ميّز هذا الفكر خلال القرون الثلاثة الماضية ليس «انتمسك» بهذه الإشكالية، كما يؤكد الجابري، بل السعي إلى اختراقها بتغليب قطب العقل من خلال مذاهب المثالية أو بتغليب قطب الطبيعة والواقع من خلال مذاهب التجريبية، فإن ما يميز ثورة الفكر الغربي للمعاصر عن جملة مسار الفكر الأوروبي الحديث هو انعتاقه من إسار إشكالية المطابقة باعتبارها إشكالية ماضية، أي لم تعد ذات موضوع. وبالفعل، ابتداء من اكتشاف آينشتاين نظرية النسبية في عام ١٩٠٥، ثم اكتشاف هايزنبرغ مبدأ اللايقين في عام ١٩٢٨، سقطت صفة «المطلق» عن العقل وعن الواقع كما عن الحقيقة باعتبارها تطابقاً لعقل مطلق مع واقع مطلق. بل إن فكرة المطابقة بالذات قد تفلّمت وكادت أن تسحب من التداول

(١٠٤) هيجل: الموسوعة الموجزة في العلوم الفلسفية، مصدر آلف الذكر، ص ١٣٨ - ١٣٩. ونظراً للاختلاف في الترجمة فقد اعتمدنا أيضاً على «مدخل فلسفة الطبيعة» المعادة ترجمته في «الفلاسفة والطبيعة» Les philosophes et la Nature، ب. هويسمان وف. ريب، منشورات بورداس، باريس ١٩٩٠، ص ٥ - ٢٦.

## تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

كعملية معرفية قديمة ننتمي إلى تاريخ الميتافيزيقا في زمن التحول نحو الاستمولوجيا. والواقع أن فكرة هيغل عن «عقل في صيرورة» وفكرة وليم جيمس عن «حقيقة تختبر» كانتا مهدتاً، حتى قبل تدشين المرحلة المعاصرة في تاريخ الفكر الغربي الحديث، للتخلي عن إشكالية المطابقة في نظرية المعرفة. فالمطابقة تفترض أن الواقع معطى، وأن الحقيقة كامنة فيه كمون المادة الخام في الطبيعة، وأن وظيفة العقل أن يضع نفسه على تماس مباشر مع معدن هذه الحقيقة وجوهرها دفعة واحدة وبدون توسط النظريات والأدوات. فلكن العقل محض مرآة للأشياء، وفي أحسن الأحوال - وما دام عرق المعدن مطموراً تحت الفلزات - آلة تصوير بالأشعة السينية قادرة على اختراق جلد الحقيقة وصولاً إلى عظمها. والحال أن فكرة الحقيقة/ المادة الخام التي تنتظر أن يكتشفها العقل بعد أن يزبح عنها طبقة الشوائب (أي التصورات اللاهوتية واللاعلمية) المتراكمة فوقها كانت تتضامن مع عالم متمحور أو معاد تمحوره حول الطبيعة تضامن فكرة الحقيقة المنزلة أو الموحى بها مع عالم متمحور حول الدين. وبالفعل، كانت الحداثة الأوروبية في طورها الأول قد ردت إلى قطب الطبيعة الحقوق التي كانت مصادرة كلها في الطور الديني الوسيطى لصالح قطب الله<sup>(١٠٥)</sup>. ولكن مع دخول الحداثة الغربية في طورها الثاني ابتداء من الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر لم يعد مفهوم الحقيقة/ المادة الخام مطابقاً لواقع صيرورتها في عالم هو قيد تحول مطرد ومتزايد من عالم طبيعي إلى عالم صناعي. فبعد مرحلة الاكتشافات دخل العالم في مرحلة الاختراعات. ولئن تكن الخصوبة العلمية قد أخذت في القرن السابع عشر شكل اكتشاف لقوانين الفلك، وفي القرن الثامن عشر شكل اكتشاف لقوانين الطبيعة، فقد أخذت ابتداء من اختراع الآلة البخارية والمحرك الانفجاري في القرن التاسع عشر شكل تطبيقات لا كشوف فقط للقوانين العلمية. وهذا الاقتران غير المسبوق إليه في التاريخ قط بين العلم والتقنية قد أحدث تحولاً انقلابياً في مفهوم الحقيقة، ولغَم - إن لم نقل كَسَفَ - الأساس الاستمولوجي لإشكالية المطابقة. فبدءاً بأدوات القياس البسيطة مثل الساعة ومقياس الضغط أو الحرارة التي «تكتم» الظواهرات الكيفية وترجمها إلى

---

(١٠٥) نلاحظ أن مذهب ديكرت الذي لا يخلو من غرابة عن «الافتكار الفطرية» التي يخلقها الله في العقل البشري ويعطيها ضمانة صدقه الإلهي تمثل تمويه وحلاً وسطاً انتقالياً بين الحقيقة المنزلة والحقيقة المادة الخام. وتلك هي أصلاً طبيعة القرن السابع عشر الذي مثل عصر انتقال من التصور الديني إلى التصور العلمي للعالم.

أرقام، ومروراً بالسيارة والطائرة والغواصة وغيرها من وسائط النقل والحركة برأ وجواً وبحراً، وانتهاء بالأجهزة السمعية - البصرية الناقلة للصوت وللصورة أو بالمصنوعات الالكترونية الدقيقة العاملة بالطاقة الذاكرة والعقلية، فإن ما من شيء من «حقيقة» هذه المخترعات يطابق شيئاً في الواقع<sup>(١٠٦)</sup>. فنحن بالأحرى أمام واقع جديد، أمام «وقائع» مصنوعة أو مخلوقة، أو بتعبير أدق مبنية. فالطائرة مثلاً لا تطابق سوى نموذجها، ولكن نموذجها نفسه مبني ولا يطابقه شيء في الواقع. وحقيقة الفكرة أو صحة النظرية الكامنة وراء هذه المخترعات ليس معيارها البتة «مطابقة» لا وجود لها أصلاً، بل فقط قابلية هذه الفكرة أو النظرية للتحقيق، أو قابلية نموذجها المصغر للتكبير. فمعيار الحقيقة، هو اليوم التحقق مثلما كان بالأمس القريب التجريب وبالأمس البعيد المطابقة. وهذا لا يصدق على الحقيقة العلمية وحدها كما قد يتبادر إلى الذهن، بل حتى على الحقيقة الفنية والحقيقة التاريخية. فالفن، المتضامن في الحساسية مع العلم، قد غسل يديه، مع أفول الكلاسيكية والواقعية، من نظرية المحاكاة - أي المطابقة - الأرسطية، وصار الدليل الموجه لتحركه منذ الثورة التكنولوجية، في مطلع القرن العشرين، لا نسخ الواقع، بل خلق واقع جديد أو «ما فوق واقع» بلغة السرياليين. ورغم أن مفهوم الحقيقة/ المادة الخام ومفهوم الحقيقة/ المطابقة لم يتخل عن دوره في ميدان البحث التاريخي، ولكن الحقيقة التاريخية، في الدراسات الحديثة لم تعد ذلك المعطى المكتوم أو المظمور الذي ينبغي أن يزاح الستار أو التراب عنه من خلال تجميع النصوص والوثائق أو التنقيب عن النقوش والآثار، والمؤرخ قد كف منذ زمن بعيد عن أن يكون مجرد مسجل للوقائع التاريخية. وصحيح أنه لا يمكن الحديث عن «اختراع» الحقيقة التاريخية، لكن ما لا يجوز باللفظ يظل سائغاً بالمعنى، لأن الحقيقة التاريخية تبنى كما تبنى الحقيقة العلمية، ويبنى معها الواقع التاريخي الذي يفترض فيها أنها تطابقه. وهذا الانتقال من الواقع المعطى إلى الواقع المبني هو العلامة الفارقة للثورة العلمية ينصائها الاستمولوجي الجديد. والبناء العلمي للوقائع لا يكون بالإدراك أو الانعكاس أو التماس المباشر، ولا حتى كذلك بالمعاينة والملاحظة والتجربة العمياء،

(١٠٦) ليس لأحد أن يماري في أن للمجتمعات القديمة عرفت «الآلات». ولكن علاوة على أن هذه الآلات لم تحتل قط في تلك المجتمعات المساحة التي تحتلها في المجتمع الحديث، فإنها كانت قريبة الصلة بالواقع الطبيعي ومشتقة مباشرة من القوى الطبيعية ومحركة - بالتحويل البيكانيكي لا بالتوليد الذاتي - بقوى طبيعية أو حيوانية أو بشرية من قبيل الناعورة أو عربة الجر أو دولايب الفاخوري.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

بل انطلاقاً من علم شاق ومعقد وبواسطة نظريات وأدوات هي في أساسها «نظريات متحققة مادياً»<sup>(١٠٧)</sup>. وبناء الواقعة العلمية يقتضي تجاوز شرط وجودها العفوي «المطابق». فالحرارة مثلاً «لا تغدو واقعة علمية إلا عندما يبطل الاحساس بها على الجلد لتقرأ على ميزان الحرارة». والملاحظة العفوية والمباشرة للأشياء، في واقعها «المطابق»، قد لا تكون مصلاً للمعرفة العلمية بقدر ما تمثل «عقبة إبستمولوجية» أمامها. فزرقة السماء، كمعطى مباشر من معطيات الإدراك، لا معنى لها في نظر العلم، هذا إن لم تكن مانعة له. وبالفعل، ما أمكن قراءتها علمياً إلا عندما كفت عن أن تكون «مدركة» حساً و«عينا» و«يقيناً» في واقعها «المطابق» كعرض لوني لجوهر ثابت، وإلا عندما تغير نصابها المعرفي من كيان ميتافيزيقي إلى ظاهرة موضوعية وعلاقة قابلة للقياس الكمي، أي علمياً إلى «نتيجة للانتشار اللامتدوي لأشعة الطيف الشمسي»<sup>(١٠٨)</sup>. ومن هنا فإن باشلار، الصانع الابدستمولوجي لـ «الروح العلمي الجديد»، يؤثر أن يتحدث، خلافاً للغة الميتافيزيقيات القديمة، الواقعية منها والعقلانية سواء بسواء، عن «واقع مخبري» وعن «فكر مخبري». على أن يكون مفهوماً أن مخبر العلم ليس محلاً للتحليل فقط، بل كذلك وأساساً للتركيب والبناء. فالعالم العلمي هو عالم مبني، بله عالم المبني. و«الواقع المباشر هو محض ذريعة للفكر العلمي وليس موضوعاً للمعرفة»<sup>(١٠٩)</sup>. والمعرفة نفسها كفت عن أن تكون «واقعاً مفسراً» لتصبح «فكراً مطبقاً». والأولية تعود، خلافاً للمذاهب الواقعية القديمة، إلى التحقيق لا إلى الواقع. ويكفي اليوم أن يوضع «الفيلسوف الواقعي» أمام «شيء مصنوع، شيء حضاري، كيما يضطر إلى التسليم بأن مضمار الواقع يستطيل ويمتد إلى مضمار التحقيق»<sup>(١١٠)</sup>. ولكن العقلانية «المطلقة، الثابتة، النهائية»، شأنها شأن الواقعية «الشيئية» «السكونية»، تمثل هي الأخرى عقبة أمام تقدم المعرفة والثقافة، أي في خاتمة المطاف أمام «تقدم العقل» نفسه. فالعقل الذي ينطلق منه رجل العلم عقل منفتح، عقل قلق يتحرى

(١٠٧) غاستون باشلار: الروح العلمي الجديد *Le nouvel esprit scientifique*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة السابعة عشرة، باريس ١٩٨٧، ص ٦٦.

(١٠٨) أندريه فرج وديني هويسمان: *Logique*، منشورات فزان نثان، باريس ١٩٦٨، ص ٢٨ - ٣٠.

(١٠٩) الروح العلمي الجديد، ص ١٠.

(١١٠) غاستون باشلار: فلسفة اللا *philosophie Du Non*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثامنة، باريس ١٩٨١، ص ٤٩.

عن الذرائع الجدلية ليخرج من ذاته ومن أطره، وليصمّح نفسه ويقوم أخطائه، وليعيد بناء ذاته من خلال بناء الواقع. أما الفيلسوف العقلاني فعالباً ما يضع العقل مطلقاً، «مكوّناً»، ثابت البنية، قبي القوالب، ومجهزاً سلفاً، على الطريقة الكانطية، «بكل المقولات اللازمة لتعقل الواقع». والحال أن العقل العلمي، بالتمييز عن العقل الفلسفي، «عقل فنيّ وفي صراع مع نفسه» ولا يستطيع، لحسن الحظ، أن يستقيم في تراث<sup>(١١١)</sup>. كما أن العقلانية العلمية التي هي بالتعريف «فكر معاود من جديد، وكل يوم معاود من جديد»، لا تستطيع، رغم الإغراءات الفلسفية، أن تستغرق في ضرب من نرجسية مبادئ العقل، حتى ولو بضمانة من المنطق الأرسطي القائم - زعماً - على مبادئ «ثابتة» و«خالدة» من قبيل الهوية وعدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع. فجميع هذه المبادئ، ومعها المقولات الكانطية كقوالب مسبقة للذهن ومتعالية على التجربة، قابلة لأن يعاد فيها النظر أو لتجرّد على الأقل من طابعها المطلق لتعطي طابعاً جديلاً. والثقافة العقلانية هي في نهاية المطاف «انتقال من عقل إلى عقل أفضل»<sup>(١١٢)</sup>.

ومن هنا مطالبة باشلار، دفعاً لاشتراك الألفاظ، بالانتقال لا من «عقلانية تأملية» إلى «عقلانية تطبيقية» فحسب، ولا من «عقلانية مغلقة» إلى «عقلانية منفتحة» فحسب، بل كذلك وأساساً من العقلانية إلى «ما فوق العقلانية» *surrationnelisme*، بالتضامن مع نقلة موازية من الواقعية إلى «ما فوق الواقعية» *surréalisme*. فإن يكن المطلوب، ضدّاً على شيئية الواقعيين، إسكان الواقع في المخبر، فإن المطلوب، ضدّاً على وثوقية العقلانيين، «توطين العقل في الأزمة». وفي الحالتين كليهما، الواقعية والعقلانية، فإن ما يحدّد النصاب الاستمولوجي لـ «الروح العلمي القديم» هو متافيزيقا المطابقة، أي طمأنينة العقلانية الدغمائية إلى أنها «واجدة في قوانين العالم قوانين ذهننا»، ويقين الواقعية الكلية بأن «قوانين ذهننا هي جزء من قوانين العالم»<sup>(١١٣)</sup>. وبدلاً من الانسار بين فكّي كماشة إشكالية «المطابقة» التي لم تعد

(١١١) غاستون باشلار: الالتزام العقلاني *L'engagement rationaliste*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٧٢، ص ٤٩.

(١١٢) غاستون باشلار: العقلانية التطبيقية *Le Rationalisme Appliqué*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الرابعة، باريس ١٩٧٠، ص ٣١ و٨٢.

(١١٣) الروح العلمي الجديد، ص ٦. وتستوفنا هنا مفارقة. فخليل أحمد خليل، معرّب كتاب «تكوين العقل العلمي»، يتهم في كتبه الصادر حديثاً «العقل في الإسلام» عماد عبد الجباري، بأنه، في مفهومه للعقل وفي نقده للعقل العربي «يستعين بالمدّة الفلسفية الغربية»، صمياً لالاند وبياجيه =

تعرض على أي حقيقة بعد أن أدت تمام دورها في العصر الكلاسيكي، يقترح باشلار، برسم الحضارة المعاصرة، ضرباً جديداً من المطابقة، أو التبعية بالأحرى، قطبا هذه المرة العلم والعقل: «إن الفكر العلمي المعاصر لا خيار آخر أمامه... سوى تعديل طرائق التفكير الأولية التي تبدو متضامنة مع بنية أساسية ولا متغيرة للذهن... والتي كان يُتصور أنها طبيعية لأنها ما كانت تُطوّر. فلكي تكون للمعرفة فاعليتها التامة، فلا بد الآن من أن يتحول الذهن. لا بد من أن يتحول في جذوره كيما يقتدر على أن يتمثل في براعمه. وشروط وحدة حياة الفكر هي عينها التي تفرض الآن تغييراً في حياة الفكر وتبدلاً إنسانياً عميقاً. وحاصل الكلام أن العلم يتقف العقل. وعلى العقل أن يطيع العلم، العلم الأكثر تطوراً، العلم الأكثر تطوراً. وليس يجوز للعقل أن يعلي من قيمة تجربة مباشرة، بل يتعين عليه على العكس أن يوازن نفسه مع التجربة الأغنى تبييناً. ويتوجب في الظروف جميعاً أن يخلي المباشر مكانه للمبني... فالحساب مثلاً، شأنه شأن الهندسة، ليس ارتقاء طبعياً لعقل لا متغير. فالحساب ليس مؤسساً على العقل. بل مذهب العقل مؤسس على الحساب الابتدائي. فقبل أن أعرف كيف أحسب، ما كنت أعرف ما العقل<sup>(١١٤)</sup>. وبصفة عامة، يتعين على الذهن أن ينصاع لشروط المعرفة. يتعين عليه أن يخلق فيه بنية مناظرة لبنية المعرفة. عليه أن يعي نفسه حول مفاصل مطابقة لجداول المعرفة. فأأي معنى لوظيفه بدون فرص للإداء الوظيفي؟ أي معنى لعقل بدون فرص للمعاكلة؟ يتوجب على بيداغوجيا العقل إذن أن تغطي جميع الفرض للمعاكلة. يتعين عليها أن تنشئ صنوف المعاكلات، أو بالأحرى متغيرات المعاكلة. والحال أن متغيرات المعاكلة عديدة الآن في العلوم الهندسية والفيزيائية؛ وهي متضامنة جميعها مع جدلية لمبادئ العقل، مع فاعلية لفلسفة اللا. ولا مناص من قبول الدرس. لذا مرة أخرى نكرر القول بأنه يتعين على العقل أن يطيع العلم،

= ويرى، «لكنه يخفي استفادته من مشروع غاستون باشلار في كتابه تكوين العقل العلمي» (العقل في الإسلام، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٣، ص ٧٧). ونحن نستغرب هذا الاتهام، وإن كنا لا ننكر «الاستفادة». فالجبري قد أخذ فعلاً عن باشلار، ولكنه لم يأخذ عنه ما بينه، بل ما يقده. فالعقل الذي يحامي عنه الجبري ويتخذ معياراً لتعبير العقل العربي هو تحديد العقل الغربي في طور اتسامه إلى «الروح العلمي القديم»، أي تحديداً أيضاً العقل القائم على إشكالية المطابقة التي يعتبر باشلار، منذ المصفحة الأولى في كتابه، أنه الإنعاق من إسارها هو شرط خلاص «الروح العلمي الجديد». (١١٤) جناس غير قابل للتوجه، لأن كلمة *Raison* بالفرنسية، كما باللاتينية، تعني عقلاً وحساباً معاً، مثل كلمة «لوغوس» اليونانية كما كنا رأينا.

فالهندسة والفيزياء والحساب علوم؛ أما المذهب التقليدي عن عقل مطلق ولا متغير فما هو إلا فلسفة، ناهيك عن أنها فلسفة بالية»<sup>(١١٥)</sup>.



لنعد إلى نص الجابري. يقول إذن: «وسواء نُظر إلى هذا العقل على أنه قائم بذاته . . . أو نظر إليه على أنه هو الله ذاته، فإن العلاقة بينه وبين نظام الطبيعة تبقى هي هي: إنها المطابقة . . . ولقد انعكس هذا التصور حتى على اللغة، واللغات الأوروبية ذات الأصل اللاتيني خاصة، حيث تجد كلمة ratio (أو ما اشتق منها مثل كلمة raison الفرنسية) تعني في آن واحد: العقل والسبب. يقول كورنو: إن كلمة raison تدل: تارة على ملكة للكائن العاقل، وتارة على علاقة بين الأشياء بعضها ببعض، بحيث يمكن القول إن عقل الانسان (أو العقل الذاتي) يتبع ويدرك عقل الأشياء (أو العقل الموضوعي)». . . .

إن تدقيق الشاهد لا يدع مجالاً للشك في أن الجابري قد رجع هنا، مرة أخرى إلى معجم فوكيه، وتحديدًا إلى مادة «عقل» وإلى الصفحة ٦٠٤ منه، وليس إلى كتاب أ. كورنو الذي يحيل إليه في الهامش: «محاولة في أسس معارفنا». بل إن تدقيق الشاهد يقطع بأن الجابري ما اطلع قط على كتاب كورنو، إذ لو اطلع عليه لما كان ارتكب خطأ فادحاً في الترجمة، ولا خطأ فادحاً آخر في التأويل، ولا خطأ ثالثاً وأفدح بما لا يقاس - في المناقصة على العقل العربي وعلى اللغة العربية فيما يتعلق بمسألة السببية.

فالجابري يورد شاهد كورنو تدليلاً منه على أن فكرة «المطابقة» راسخة في العقل الأوروبي إلى درجة انعكاسها على اللغات الأوروبية - وفي مقدمتها الفرنسية - ذات الأصل اللاتيني. والحال أن سياق الشاهد في اتصاله في كتاب كورنو، لا في انقطاعه في معجم فوكيه، ينطق بعكس تلك الدلالة. فكورنو يفصح عن برمه، من الصفحات الأولى من كتابه، من التباسات اللغة الفلسفية وضيقها واضطرار الفلاسفة إلى أن يستخدما اللفظة الواحدة لمعاني عدة وشتى صنيعهم مع كلمة «عقل» *raison*. وهو يعتبر ذلك «عياً طبيعياً» و«قصوراً عضالاً لا براء له»، وليس بحال من الأحوال مدعاة للفخر في مساق اللغة الفلسفية التي يفترض فيها أن تقوم

(١١٥) فلسفة اللاه، مصدر آف الذكر، ص ١٤٢ - ٦٤٥.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

على أفكار واضحة وألفاظ متمايزة. ودوماً على صعيد اللغة الفلسفية، لا اللغة المعجمية كما يتوهم الجابري، يلاحظ كورنو أن طائفة بأسرها من الألفاظ من قبيل «الحقيقة» و«الفكرة» و«الحكم» و«الاعتقاد» تنزع إلى التنقل الدائم ما بين المعنى الذاتي والمعنى الموضوعي تبعاً لتركز الانتباه على «الفاعل الذي يعرف أو على موضوع المعرفة». فلفظة «الحقيقة»، مثلاً، تشير تارة إلى صحة الحكم على الشيء وطوراً إلى واقع الشيء. وذلك يصدق «بإطلاق» على كلمات "raison, ratio, logos"، فهي «تشير تارة إلى ملكة للكائن العاقل، وطوراً إلى علاقة بين الأشياء ذاتها، بحيث يمكن القول إن عقل الانسان (raison بالمعنى الذاتي) يتتبع ويدرك حلة الأشياء (raison بالمعنى الموضوعي)»<sup>(١١٦)</sup>. ولنلاحظ أن الجابري يسقط من النص كلمة logos ويستبقي كلمتي raison وratio، لأن هاتين الأخيرتين هما وحدهما اللتان تتمشيان مع نظريته اللغوية، بينما تتمرد عليها logos التي يبقى التباسها فلسفياً صرفاً<sup>(١١٧)</sup>. وعدم إدراك الجابري أن كورنو يحتج - ولا يفخر - على التباسات اللغة الفلسفية هو ما جعله يرتكب خطأ فلسفياً لا يغتفر في ترجمته "La raison des choses" «عقل الأشياء». فلقد سها الجابري على ما يبدو - وهو الأرسطي الهوى - عن تعريف أرسطو للانسان بأنه «حيوان عاقل». فإذا كان «العقل» هو الفصل الذي يميز الانسان عن الحيوان، فكيف يمكن أن يضاف «العقل» إلى «الأشياء» وهي التي لا تحوز حتى صفة «الحياة» التي هي جنس مشترك بين الانسان والحيوان؟ وكيف يوضع على لسان كورنو القول بـ «عقل الأشياء» وهو الذي يبلغ من حرصه على حصر «العقل»، كمسكة، بالانسان إلى حد التنبيه منذ مطلع كتابه أيضاً بأن الحيوان قد يقر له بـ «الذكاء» ولكن ليس بـ «العقل»؟

والواقع أنه ليس من الصعب علينا أن ندرك ما «الحتمية» السيكلولوجية التي قادت الجابري إلى مثل تلك الترجمة الخاطئة لنص مقتطع من سياقه أصلاً وإلى السهو

(١١٦) انطوان كورنو: محاولة في أسس معارفنا وفي خصائص النقد الفلسفي *Essai sur les fondements de nos connaissances et sur les caractères de la critique philosophique*، منشورات مكتبة هاشيت، طبعة جديدة، باريس ١٩١٢، ص ١٦ - ١٧. ولنلاحظ أن الجابري لا يورد سوى الشق الأول من العنوان بدون أن يكون له في ذلك خيار، لأن نوكيه نفسه يورد عنوان الكتاب ميتوراً.

(١١٧) الواقع أن الالتباس اللغوي لكلمة «لوغوس» يمكننا التحري عن بعض آثاره في اللغة التي يظلمها الجابري ظملاً كبيراً: العربية. فلوغوس التي تعني باليونانية عقلاً وخطاباً في آن معاً، تجد في كلمة «لغة» العربية مرادفاً عضويّاً لها. وقد أبلغ لترجم العربي القديم، كما كنا أشرنا، في إبقاء هذه الصلة ظاهرة من خلال تعريبه «لوجيكه» اليونانية بـ «المنطق».



عن «الجناس» الذي كان أشار هو نفسه إلى انطواء كلمة *raison* الفرنسية عليه من حيث أنها تعني عقلاً وسبباً في آن معاً. فلولا الطابع الاستحواذي لفكرة «المطابقة» لما كان الجابري استنبت للأشياء «عقلاً». ولكن لو كان الجابري يعرف كورنو ويعرف حقاً كتابه «محاولة في أسس معارفنا وفي خصائص النقد الفلسفي» لحاذر الكلام على أية مطابقة بين نظام العقل ونظام الأشياء. فكورنو، وكما هو واضح من الشطر الثاني من عنوان كتابه الصادر في منتصف القرن التاسع عشر، ينتمي إلى مدرسة «النقد الفلسفي»، أي بعبارة أخرى إلى الكانطية. والحال أن كانط، كما رأينا، لم يقل بـ «المطابقة» بقدر ما قال بـ «الإسقاط». فنحن لا نجد من نظام في الطبيعة إلا بقدر ما نضعه فيها. وإن يكن من مطابقة، فهي مطابقة نظام العقل لذاته. فنظام الطبيعة ليس مطلباً للعقل فحسب، بل امتداد متعين كذلك لقوابله المسبقة ومقولاته المجردة والمتعالية. وإذا كان «في مستطاع العقل أن يثق في نظام قوانين الطبيعة فلأنه هو نفسه الذي أدخل هذا النظام بفضل مقولاته»<sup>(١١٨)</sup>. وذلك هو أيضاً مذهب كورنو الذي كان يرى أن كانط «هو أعمق من سبرغور مشروعية أحكامنا... لأنه أراد أن يجد في القوالب أو القوانين المكونة للعقل البشري تفسير القوالب التي ندرك بها الظاهرات والتي ينزع البشر (عن خطأ في رأيه) إلى أن يعزوا إليها وجوداً خارجياً». وليس من قبيل الصدفة من هذا المنظور أن يستشهد كورنو مرتين في مفتتح كتابه وفي مخرجه بقوله بوسويه: «إن العلاقة بين العقل والنظام في غاية الوثاقة. فالنظام لا يمكن أن يوضع في الأشياء إلا بواسطة العقل، ولا أن يدرك إلا من قبله. فالنظام صديق العقل وانعكاسه». وهو لا يدعو فقط إلى «التمييز بين ما يعود إلى شروط ملاحظتنا وخصائص تكويننا كملاحظين وبين ما يعود إلى تكوين الأشياء ذاتها»، بل يؤكد كذلك أن أفكارنا وأحكامنا مرتبطة بالشروط المعتادة والدائمة لتكويننا الفردي والجمعي معاً بحيث يستحيل علينا التيقن من «مدى مطابقتها للمواقع الخارجي». وكيف يجوز أصلاً الحديث عن «مطابقة»، وهي مقولة تابعة لنظام العقل المنطقي، بينما نظام الواقع نفسه اتفاقي ووضعي ومحكوم - فضلاً عن الضرورة - بالصدفة والاحتمال؟ ثم إن المطابقة تباطئها حتمية سببية، على حين أن مساهمة كورنو الخاصة في تاريخ تطور العقل تكمن تحديداً في تقنيته لبدأ الصدفة والاحتمال وتطويره لفكرة حتمية إحصائية بدلاً من الحتمية

(١١٨) داني هويسمان والتدريه فرجز: الميتافيزيقا *Métaphysique*، منشورات فرنان تاتان، باريس ١٩٦٢، ص ٦٢.

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

المطلقة التي كانت سائدة قبله. وعلى أي حال، ودوماً من منطلق كاتطي، فإن الواقع لا يقع منه تحت معرفتنا في نظر كورنو سوى ظواهره النسبية القابلة للدخول في مقولاتنا ومخططاتنا العقلية. أما «الواقع المطلق» بحد ذاته فلا مدخل لنا إليه، وكل ما نستطيعه هو «الاقتراب منه تدريجاً». وفكرة «المطابقة» نفسها لا تعدو أن تكون «أخيولة» من أخايل العقل: «فمن ماهية طبيعتنا العاقلة الاعتقاد بأن الطبيعة وضعت النظام في الأشياء». ولكن رغم أن العقل على العكس هو من يضع النظام في الأشياء، وهو من يربط ظواهر الواقع بقوانين، فإنه «ينفر مع ذلك من التسليم بأن هذه القوانين وهمية، وبأن التصورات التي تعبر عنها تعود إلى طبيعة أفكارنا ليس إلا، ولا أساس لها في طبيعة الأشياء الخارجية». ومن ثم فإنه يطيب للعقل، بل من صميم طبيعته، أن يفترض أن القوانين التي يضعها للأشياء أبست صحيحة إلا لأنها مطابقة لواقع هذه الأشياء ولعلاقاتها بعضها ببعض. وما يصدق في حال «الصحة» يصدق في حال «الغلط». فحتى عندما تنطوي أفكارنا وأحكامنا وقوانيننا على ثغرات وأخطاء وتناقضات، فلا مجال لأن نرد «هذه التشوشات لظاهرة إلى طبيعة الأشياء»، بل يتعين «أن نعيدها جوهرياً إلى بنية عقلنا غير المؤهل، بالشرط الذي يعود إليه، للإدراك السديد لنظام العالم وتساوق الطبيعة». وعليه، فإن «الحكم فيما إذا كانت أفكارنا مطابقة لواقع الأشياء، إنما يعني فقط التأكيد بأن العلاقات الحقة بين الأشياء غير محرفة أو معقدة بطبيعة إدراكاتنا، بدون أن نزع أن يمكن أن يكون معطى لنا، في حال من الأحوال، البلوغ إلى الحقيقة المطلقة»<sup>(١١٩)</sup>.

سؤال آخر وأساسي: ما العلاقة بين العقلانية والسببية؟ وإذا كان العقل بحسب التعريف الذي يتبناه الجابري، «إدراك الأسباب»، وإذا كانت الفرنسية، وسائر اللغات الأوروبية ذات الأصل اللاتيني، هي وحدها التي تجمع في كلمة واحدة بين معنيي «العقل» و«السبب»، فهل هذا دليل كفاية، أو حتى محض قرينة اشتباه، على أن العقل الغربي هو وحده، دون سائر العقول الحضارية، عقل «سببي»؟

أن أول ما سنلاحظه هنا هو أن الجابري ما كان ليتقدم بفرض من هذا القبيل لو كان اطلع على كتاب كورنو حقاً. فأكثر ما يجذر منه مؤلف «محاولة في أسس

(١١٩) كورنو: محاولة في أسس معارفنا... مصدر آف الفكر، وعلى الأخص من ص: ٦، ٧، ٢١،

معارفنا» هو تأويل تصوره عن طلب «علة الأشياء» (la raison des choses)، الذي يجعل منه «الصفة الأكثر جوهرية للعقل البشري» و«الهدف الدائم لتأمل الفيلسوف»، على أنه محض طلب للسببية أو تحجر عن الأسباب. يقول: «لا يجوز خلط الفكرة التي لنا عن الترابط العقلي للأشياء أو علة الأشياء *raison* مع فكري القوة أو السبب *cause*». ويعود إلى التحذير: «إن فكرة نظام وعلة الأشياء لا يجوز خلطها مع فكرة تسلسل الأسباب والنتائج». ولا يكتفي بالتحذير من عدم جواز هذا الخلط، بل يؤكد على تناقض الفكرتين: «إن فكرة علة الأشياء لها شمولية مغايرة تماماً لفكرة السبب الفاعل...». وإننا لنبرر تماماً حكمنا هذا إذا بينا أن فكرة علة الأشياء، منظوراً إليها في شموليتها، غالباً ما تتعارض مع فكرة السبب الفاعل... وأياً ما يكن مستوى الاعتبارات الذي قد تنتقل إليه سنلقى التباين بين عينه بين فكرة علة الأشياء وفكرة السبب بحصر معنى الكلمة». وتوكيداً منه على تمييز الفكرتين فإنه يقيم معارضة بين العالم والفيلسوف، أو بالأحرى بين الفضول العلمي والفضول الفلسفي. فرجل العلم قد يكتفي بطلب الأسباب، ولا يتوقف إلا عند السبب الفاعل مهما يكن عارضاً وجزئياً. أما الفيلسوف فيطلب كلية الأسباب، والنظامية الكامنة خلف الظواهر، و«الشروط الجامعة التي تشوي فيها العملية الحققة للعلاقات المتساوقة بين مختلف الأجزاء». وذلك أيضاً ما يفرق بين المؤرخ الفيلسوف والمؤرخ الفضولي. فهذا الأخير «يلتذ، مدفوعاً بنهمه إلى التفاصيل الوقائية، بإبراز صغر الأسباب التي تأدت إلى الحدث. أما عقل الفيلسوف فلا يرضى إلا إذا اهتدى إلى... العلاقات والقوانين العامة التي تفسر تطور الوقائع التاريخية في مجلتها، بغض النظر عن الأسباب المتغيرة التي كانت هي القوى الفاعلة بالنسبة إلى كل حدث على حدة». وبعبارة أخرى، إن «إدراك الأسباب» ليس سوى «وظيفة عادية و«عامية» لعقل كل إنسان راشد يجوز ملكة العقل. أما العقل العلمي، وكم بالأولى العقل الفلسفي، فيمثل نقلة نوعية من «إدراك الأسباب» إلى «إدراك القوانين». وإذا شئنا تمييز العقل الفلسفي من العقل العلمي قلنا إن نصابه هو «إدراك كلية القوانين»، أو بحسب تعريف كورنو الذي أصاب شهرة، إدراك كلية «النظام الذي تترابط بموجبه الوقائع والقوانين والعلاقات - موضوعات معرفتنا - ويصدر بعضها عن بعض»<sup>(١٢٠)</sup>.

(١٢٠) المصدر نفسه، وعلى الأخص ص ص ٣١ - ٣١.

ونحن بالطبع لسنا في صدد عرض مذهب كورنو، ولا بيان مساهمته الخاصة في تطوير النقدية الكانطية من عقلانية يقينية، إلى «احتمالية فلسفية»، مع هذا بذلك لولادة «الروح العلمي الجديد» للقرن العشرين. ولكن كل ما أردنا بيانه هو أنه، خلافاً لتأويل الجابري، كان أبعد ما يكون عن بناء مذهب في «المطابقة» انطلاقاً من «الجناس» الذي تحمله كلمة «raison» الفرنسية التي يؤكد الجابري بكل ثقة أنها «تعني في آن واحد: العقل والسبب». ففضلاً عن أن مذهب كورنو يقوم أساساً على فك هذا «التداغم» وعلى عتق العقل من فكرة «السبب» بجزئيتها وصغارها وبدائيتها لرفعه من المستوى العامي إلى المستوى الفلسفي الذي يتعامل حصراً مع «كيف الأشياء وليتتها»، فإن كلمة *raison* لا تعني، لا في استعمالها الحاضر ولا في تطورها التاريخي ولا في اشتقاقها من الأصل اللاتيني، «سبباً» بقدر ما تعني «دافعاً». والزعم الضمني بأن العقل الأوروبي «سببي» بحكم الجناس اللغوي الذي تنطوي عليه كلمة *raison* بالذات فيه تناسٍ لكون «السببية» بالفرنسية هي *causalité*، وليس *rationalité* أو حتى *raisonnabilité*. وليس ما يحسم الأمر كالرجوع إلى معجم تاريخي للغة الفرنسية. وبالفعل، إن معجماً كهذا يفيدنا أن الكلمة التي اشتقت منها لفظة *raison* الفرنسية، وهي *ratio* اللاتينية، قد وجدت أول استخدام فلسفي لها بقلم شيشرون أبلغ بلغاء الرومان في القرن الأول ق. م. فهو «يستعملها كتبرير لفعل محدود إجرامياً، أي كذريعة تبرر عملاً، ومن هنا معنى *ratio* في لاتينية العصر الوسيط: «خصومة»، «مساجلة»... ويعطي شيشرون أيضاً *ratio* معنى «لية الشيء» أو «لماذا الشيء» (كما يعلله المرء لنفسه) يميزاً إياها عن *causa*، أي العلة الفعلية، مثلما تميز اللغة الألمانية بين *grund* و *ursache*»<sup>(١٢١)</sup>. وهذا الأصل «القضائي» لكلمة *ratio* اللاتينية هو الذي جعل كلمة *raison* الفرنسية في أقدم استعمالاتها في القرن العاشر الميلادي تعني «ما هو مطابق للمعدل، للإنصاف، وما هو مع الحق، مع الواجب». ولم تشرع كلمة *raison* تأخذ معنى «العقل» إلا «منذ نهاية القرن الحادي عشر، إذ صارت تعني: ملكة الحكم الصائب، وتميز الخبر من الشر، والجمال من القبح»<sup>(١٢٢)</sup>. وهذا المعنى الأخلاقي ستكون لنا إليه عودة في معرض مناقشتنا لاتهام الجابري للعقل العربي بأنه عقل «معياري»،

(١٢١) للمعجم التاريخي للغة الفرنسية *Dictionnaire Historique de la Langue Française*، تحت إشراف آلان راي، منشورات معاجم روبير، باريس ١٩٩٢، المجلد الثاني، ص ١٧٠٨.  
(١٢٢) للموضع نفسه.

وليس «معرفياً» كالعقل اليوناني - الأوروبي. ولكن بانتظار ذلك سنلاحظ بلورنا أن اللغة العربية تميز بين «السبب» و«العلّة» تمييز اللاتينية بين *ratio* و *causa*، و تمييز الألمانية بين *grund* و *ursache*. فالعلّة هي للحكم، كما في الفقه والنحو، والسبب هو للشيء. ورغم التداخل بين اللفظتين في الاستعمال الجاري فإن الصفة المشتقة منهما لا تدع مجالاً للشك في الدلالة المميزة لكل منهما: فنحن نقول «رأي معلّل» ولا نقول «رأي مسبّب»، كما نقول «حريق مسبّب» ولا نقول «حريق معلّل». فالتسبب إحداث الشيء، والتعليل بيان النوعية والباعث والحجة. ولئن احتج الجابري بأن «السبب» في العربية لا يجمعه و«العقل» كلمة واحدة كما في الفرنسية، فإن هذه الحجة يردها عليه اعتباران: أولهما ما بيّناه من أن *raison* بالفرنسية كما باللاتينية لا تعني «سبباً» بل «ذريعة» و«باعثاً» و«حجة»، وثانيهما نص يحمل توقيع الجابري نفسه ويقطع بأن *cause* وليس *raison* هي الكلمة الدالة على السبب الفاعل أو المؤثر في اللغات اللاتينية الأصل: «المبدأ الذي يؤسس وعي سكان هذه البيئة [العربية الصحراوية] لن يكون السببية ولا الحتمية، بل سيكون الجواز... على أن مبدأ التجويز ليس إلا نتيجة لمبدأ الانفصال كما تكرسه البيئة الصحراوية في وعي سكانها [إذ] يجعل العلاقة القائمة بين المؤثر والتأثر تنعكس في وعي ساكن الصحراء لا كعلاقة اتصال وتأثير مباشر، بل كعلاقة تتم عبر مسافة وكتأثير بواسطة. هذه الوسطة هي السبب الذي يصل طرفاً بطرف، كالحبل الذي يستخرج به الماء من البئر. وإذن فليس السبب هو الفاعل أو المؤثر *cause* كما في اللغات الأجنبية، بل «السبب» في اللغة العربية وبالتالي في عالم «الاعراب» هو الوسطة التي تتم بها ممارسة الفعل من طرف فاعل»<sup>(١٢٣)</sup>. ويدون أن نتوقف هنا عند مسألة الاتصال والانفصال، والحتمية والجواز، التي ستكون لنا إليها عودة مطولة، فإننا سنلاحظ أن تلك النقلة اللامتوقعة في القاموس الأجنبي للجابري من *raison* إلى *cause* تقترون بانقلاب في تكتيكه: فما دام المطلوب مديح العقل الغربي بوصفه عقلاً «سببياً» فليدغم لفظ «العقل» ولفظ «السبب» في كلمة واحدة ولو اعتسافاً وتعدياً على تاريخ المصطلح واستعماله الجاري، أما عندما يصير المطلوب هجاء العقل العربي بوصفه عقلاً «لا سببياً» فلا بأس أن يفك الإدغام بين اللفظتين وأن يصير السبب *cause* بعد أن كان *raison*. وإذ نمتنع هنا - مؤقتاً - عن الدخول في نقاش لفكرة السببية بحد ذاتها، نكتفي بأن نلاحظ بأن الجابري يرمي العقل العربي بما

(١٢٣) بنية العقل العربي، ص ٢٤٧.

بات الانثروبولوجيون - بعد تراجع ليفي برون عن أطروحاته - لا يرمون به «العقلية البدائية» نفسها: فالسببية قالب دائم وقبل بلغة كائنات للعقل البشري بإطلاق. أما التحليل الدلالي للفظ «سبب» كما للفظ «عقل» بالعربية، فمسألة اجتهد. وإذا كان التحليل الدلالي كافياً ليقوم برهاناً أو قرينة على عقلانية أو عدم عقلانية عقل بعينه في ارتباطه باللغة التي يعبر بها عن نفسه، فليسمح لنا ناقد العقل العربي أن نجتهد غير اجتهداه. فنحن لا نماري - مؤقتاً - في أن الأصل «المادي» لعقل العقل بالعربية هو الربط (من «عقل البعير أو غيره»)، كما لا نماري في أن لفظ «السبب» كان يعني «الحبل» قبل أن يصير يعني «كل شيء يتوصل به إلى شيء غيره»<sup>(١٢٤)</sup>. ولكن ما نزعمه بالمقابل هو أن العربية تقيم بين «العقل» و«السبب» علاقة معنوية متينة لا تقيمها اللغات اللاتينية الأصل. فإن يكن العقل هو «الربط» بين الأشياء، فهل من عقل أكثر سببية وأكثر انسجاماً مع نفسه من وجهة نظر الدلالية من عقل لغوي يجعل من أداة الربط التي هي الحبل هي «السبب» الذي يربط بين الأشياء؟ ولو كنا نسمح لأنفسنا أن نغلو غلو الجابري لذهبنا إلى أبعد من ذلك بعد. فبيير جاتيه، عالم النفس الفرنسي، قد أثبت من خلال دراساته، ولا سيما في كتابه «بدايات الذكاء»، أن السببية، كبنية مباطنة للعقل البشري ومسقط على العالم الخارجي، قد مرت، بالتزامن مع تطور البشرية الحضاري، بطورين: السببية - النية والسببية - القواعد. ففي الطور الأول كان البشر يفسرون العالم بإرادات مشخصة، بتدخلات غائية معزوة إلى الآلهة أو الجن أو الأرواح. وفي الطور الثاني أخضعت ظاهرات العالم الخارجي لقواعد «موضوعية» مطابقة للقواعد التي بات الإنسان، مع تطوره، يعي أنها تحكم جسمه من حيث هو جهاز حسي - حركي متجاوب مع المنبهات الخارجية<sup>(١٢٥)</sup>. والحال أن المعينات المادية والحسية لفكرة السببية، في اللغة العربية المحسوبة، في شاهد الجابري، إلى لغة «أعراب»، تبدو لنا أدخل في نطاق السببية - القواعد منها في نطاق السببية - النية التي تقوم على مبدأ أرواحي أو إحيائي والتي تجد - ربما - بعض استمرارية لها في الأصل اللاتيني لكلمة ratio التي تقيم بين «المؤثر والمتأثر» علاقة غافية ومن نمط سيكولوجي بالأولى. كذلك فإن فكرة «الواسطة» التي يتضمنها لفظ «السبب» بالعربية تظل أقرب صلة إلى السببية بمعناها

(١٢٤) ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، بلا تاريخ، المجلد الأول، ص ٤٥٨.

(١٢٥) انظر المدخل إلى نصل «السببية» من كتاب جان أولمر: الفكر العلمي الحديث، مصدر آف الذكر، ص ١٤٩ - ١٥٠.

العلمي الحديث منها إلى السببية - النية التي يقوم مبدأ الفعل والتأثير فيها على أساس سحري، أي عن بعد بلا تماس ولا واسطة ناقلة أو رابطة. ولكن نظراً إلى أن الأرض التي نقف عليها هنا شديدة الانزلاق من منظور الموضوعية العلمية، فإننا نؤثر أن نبارحها بسرعة، ولا سيما أن فكرة السببية، نفسها وغيرها من «مبادئ العقل» قد باتت موضع مراجعة وإعادة نظر بعد إنجازات «الروح العلمي الجديد».



إن مرجعاً رئيسياً للجابري في نظريته عن العقل، بعد لالاند وكورنو وباشلار، هو جان أولمو في كتابه المميز: «الفكر العلمي الحديث». ولنقرر حالاً بأن هذه العلاقة المرجعية هي نفسها ممّيزة. فخلافاً للالاند وكورنو اللذين لم يطلع الجابري على نظريتهما إلا من خلال معجم فوكييه الفلسفي، وخلافاً لباشلار الذي لا يصرح أصلاً برجوعه إليه، فإن الجابري يقيّدنا بأمانة علمية لا غبار عليها: «نحن نستلهم هنا بكيفية خاصة كتاب جان أولمو: الفكر العلمي الحديث (بالفرنسية) وبكيفية أخص الفصل الثامن والفصل التاسع»<sup>(١٢٦)</sup>. ولو كنا نطلب الماحكة لقلنا إنه ليس من قبيل المصادفة أن يخص الجابري بالذكر هذين الفصلين اللذين يحملان عنواني: «العقل» و«معقولة الطبيعة»، وأن يجعل الإشارة إلى الفصل السابع الذي عنوانه «الحقيقة». ففي هذا الفصل تحديداً يعلن أولمو عن «نهاية الحقيقة المطلقة» من حيث هي «سمة المطابقة التامة بين الفكر والواقع» ويؤكد «التحول الجذري» الذي طرأ في القرن العشرين على تصور الحقيقة من خلال تجدد الفكر العلمي وانعتاقه من إشكالية «المطابقة بين العقل والأشياء» كما صاغتها السكولائية اللاتينية. ولكن موضع استغرابنا الفعلي هو استمرار الجابري، حتى بعد الإحالة المطوّلة إلى أولمو، لا في الكلام على «المطابقة بين العقل ونظام الطبيعة» فحسب، بل كذلك في اعتبارها «ثابتاً أساسياً» يجلد «بنية العقل في الثقافة الاغريقية الأوروبية». فرغم أن أطروحة أولمو المركزية تدور حول تاريخية العقل وتقدمه، ورغم أنه يفتح الفصل عن «العقل» بالقول: «إن فكرة النشوء والتطور، المستعارة من التاريخ الطبيعي، قد هيأتنا لقبول فكرة «عقل في صيرورة»، وهي الفكرة عينها التي كانت مستبدو فيما

(١٢٦) تكوين العقل العربي، ص ٢٦.

سلف متناقضة مع نفسها وشبه منتهكة للقدسيات<sup>(١٢٧)</sup>، فإن الهدف الذي يضعه الجابري نصب عينيه من دراسة «تطور مفهوم العقل في الثقافة الإغريقية - الأوروبية» هو أن «نستخلص من تاريخ هذا العقل ما يمكن اعتباره بمثابة كيانه الداخلي الثابت، نقصد بذلك هيكله البنيوي الذي ظل ثابتاً رغم كل التحولات التي عرفها، والذي على أساسه وحده يمكن القيام بالمقارنة... مع العقل العربي بهدف التعرف، بصورة أدق، على هذا الأخير<sup>(١٢٨)</sup>». فلكان كل تأكيدات أولمو عن «تاريخية» العقل و«ديناميته» لا تمس منه سوى القشرة لا اللب، ولكأن للعقل بنية مماثلة لبنية «الشيء» في الفلسفة الكانطية: فالغشاء الفينوميني للعقل هو وحده القابل للتحويل، أما نواته التومنتية فثابتة وغير قابلة للاختراق. وبدلاً من جدلية العقل المكوّن والعقل المكوّن اللاندية، التي يعود أولمو نفسه إلى تبنيها، من خلال توكيده أن «الفاعلية الخالصة» التي يمثلها العقل المكوّن تفكك وتعيد، بين الحقبة التاريخية والأخرى، بناء «منظومة القواعد» المتكوّنة في عقل يحسب نفسه مطلقاً، فلنأخذ ندعى إلى جدلية من النوع الذي قال به أدونيس، جدلية «الثابت» الذي لا «يتحول» إلا لبقى، جدلية «النص» الذي يتجاوز تأويلاته ولا تتجاوزه تأويلاته، النص الذي يبقى «ثابتاً» رغم كل «التحويلات» التي قد يعرفها من خلال الشروح والتأويلات التي تسعى، انطلاقاً من ثباته، إلى أن تجعله «قابلاً للتكيف مع الواقع وتحجده»<sup>(١٢٩)</sup>.

وهكذا، وعلى امتداد ألفين وخمسمئة سنة، فإن العقل اليوناني - الأوروبي كان، بضرب من قدر ميتافيزيقي، ولمجرد أنه «يوناني - أوروبي» بدون أي تحديد آخر،

(١٢٧) الفكر العلمي الحديث، ص ٢٢٠.

(١٢٨) تكوين العقل العربي، ص ٢٦ - ٢٧.

(١٢٩) أدونيس: الثابت والتحول، لطبعة السابعة، دار الساقي، بيروت ١٩٩٤، الجزء الأول، ص ١٣. ولنلاحظ أن جدلية الثابت والتحول الأدونيسية، التي يقر الجابري ببعض دينه لها (تكوين العقل العربي، ص ١١٤)، لا تتطابق مع جدلية العقل المكوّن والعقل المكوّن حتى وإن عدت نفسها باسم جبلي آخر: «الإبداع والاتباع». فالنص ليس «ثابتاً» إلا في حضارة تقوم أصلاً على النص. أما في حالات انتفاضات العقل المكوّن على العقل المكوّن في الانعطافات الحضارية الكبرى، فإن للنص نفسه، مع كل حولاته من الشروح والتأويلات، يدخل، رغم «ثباته» المزعوم، في عداد «العقل المكوّن» المتفرض عليه. وما ينبغي على كل حال عن أدونيس، كما عن الجابري في نظريته من عصر التدوين، أن «الثابت» نفسه في الحضارة العربية الإسلامية لم يكن في الأساس «ثابتاً» وأن عملية «تثبيته» هي عملية تاريخية خالصة بدأت في عهد عثمان بن عفان واكتملت في «عصر التدوين» الذي ليس في الواقع عصر تدوين بقدر ما هو عصر تأسيس للنص وثبته.



عقلاً عابراً للتاريخ عبور النص المقدس لتأويلاته. بل كان أشد ثباتاً واستعصاء على التحول في «كيانه الداخلي الثابت»، حتى من النص. فالتص، المؤسس للعقول الاستمولوجية والحاكم عليها بأن تبقى أسيرته الدائمة حتى في صبوتها إلى تفتيحه لتفتح أمام نفسها مجال التحور والإبداع، يظل على الأقل أسير لغته. أما «العقل اليوناني - الأوروبي»، كما ينحته إزميل الجابري، فنواته صلبة ومصفحة إلى حد اختراق قانون اللغة المطلق الشارطية لسائر العقول الحضارية الأخرى<sup>(١٣٠)</sup>. فسواء عبّر هذا العقل عن نفسه، باليونانية أو باللاتينية أو باللغات الأوروبية الحديثة، يظل ذا هيكل ثابت متبنين حول فكرة المطابقة. بل إن بنيته لا تخضع حتى لقوانين التحليل البنيوي. فسواء انتمى هذا العقل إلى المجال العقلي للثقافة الإغريقية القديمة، أو إلى المجال العقلي للثقافة اللاتينية الوسيطة، أو إلى المجال العقلي للثقافة الأوروبية الحديثة المعاصرة، يظل يصدر عن بنية واحدة تبقى ثابتة ومعيدة لإنتاج ذاتها عبوراً لجميع التحقيقات كما لجميع الاستمولوجيات التاريخية. فرغم أن الثقافة اليونانية القديمة قائمة أصلاً على فكرة المفارقة، مفارقة الأشياء لملها في الميتافيزيقا الأفلاطونية، ومفارقة الموجودات لماهياتها في الميتافيزيقا الأرسطية، فضلاً عن مفارقة عالم ما دون فلك القمر الفيزيقي لعالم ما فوق فلك القمر التيولوجي، ورغم أن الثقافة اللاتينية الوسيطة قائمة بتمامها على ثنائية الروح والمادة التي تحصر أصلاً إشكالية المطابقة في زاوية ضيقة للغاية، ورغم أن الثقافة الأوروبية الحديثة المتبنية بالصراع المستعصي على كل توفيق على مدى قرون ثلاثة بين المثالية المغلبة لقطب العقل والواقعية المغلبة لقطب الطبيعة، فإن المحتوى الثابت واللامتحول «للعقل اليوناني - الأوروبي» يبقى هو المطابقة بين نظامه ونظام الطبيعة. وهذا ليس فقط بالتضاد الميتافيزيقي مع عقل متهم باستبعاد قطب الطبيعة من حقل فاعليته الاستمولوجية، هو العقل العربي كما سنرى في الفصل القادم، بل كذلك بالتعاوض مع مؤدى النظرية اللاتينية - الباشلارية - الأولية التي يفترض فيها أنها تمثل الاطار المرجعي لصاحب مشروع «نقد العقل العربي» والتي لا تميز العقل الغربي المعاصر عن العقل الأوروبي الكلاسيكي والحديث<sup>(١٣١)</sup> إلا بقدر ما تحدده بأنه، على

(١٣٠) منرى في فصل قادم مدى إخضاع الجابري العقل العربي لمشروطية اللغة.

(١٣١) بالتوازي مع التمييز بين العقل الحديث والعقل المعاصر، فإننا نجد ضرورة للتمييز أيضاً بين العقل الأوروبي والعقل الغربي على اعتبار أن أميركا الشمالية في النصف الأول من هذا القرن واليابان في نصفه الثاني قد دخلتا شريكاً رئيسياً في تكوين العقل العلمي المعاصر.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

النقيض من أوهامه في مرحلة ما قبل تاريخه أو فتوته، «فاعلية خالصة» وليس له «إطار قبلي» ولا «محتوى دائم»، وبأنه «يتحدد لا بكونه مجموعة من «مبادئ» أو «منظومة من القواعد»، بل بديناميته وقدرته على أن يخلق لنفسه قواعد وعلى أن «يجري عملياته وفق مبادئ» يستمدّها من التجربة ومن نقض أو تعديل أو استكمال القواعد التي سبق له أن نظم فاعليته بمقتضاها<sup>(١٣٢)</sup>.

وم دمنّا يصدد القواعد النازمة لإجرائيات العقل، قلنقل إن ما يميز العقل العلمي الحديث عن العقل الكلاسيكي أو العقل الوسيط ليس نظام القواعد بحد ذاته. فكما عرّف الانسان بأنه «حيوان عاقل»، فقد حدّ أيضاً، ولا سيما بعد مباحث كلود ليفي ستراوس وكتابه عن «الأنظمة البدائية للقرابة» (١٩٤٩)، بأنه «خلاق للقواعد» إن أمراً أو نهياً، وإن تحليلاً أو تحريماً. وما من عقل، بدئي أو حضاري، إلا ويمارس فاعليته وفق قواعد. وما من عقل إلا ويعتبر القواعد التي يمارس فاعليته بموجبيها عقلانية. وحتى السحرة في المجتمعات البدائية ما كانوا يمارسون في المجال العقلي العائد لتلك المجتمعات «سحراً» بقدر ما يمارسون «فاعلية عقلانية». وخلافاً لما توهمه ليفي - برول في مباحثه الأولى، فإن ما ينقص الفكر البدائي ليس «مبادئ العقل» من هوية وسببية وعدم تناقض، بل «الحس النقدي». وبدورهم كان المنجمون والخبثيون في القرون الوسطى يعتقدون اعتقاداً جازماً بأنهم يمارسون فاعلية عقلانية. واللجوء المتواتر إلى منهج السلطة في السكولائية اللاتينية أو إلى مبدأ النقل في الثقافة العربية الاسلامية كان يبدو مشروعاً تماماً من وجهة نظر العقل لدى أهل اللاهوت والكلام في العصر الوسيط المسيحي والإسلامي. وحتى ديكرات كان يؤمن بأن عقلانية العقل البشري، أي قدرته على الوصول إلى الحقيقة المطلقة، هي بضمانة إلهية. ولكن هذه الضروب من القواعد العقلانية غير الخاضعة نفسها، في مبادئها وأسسها بالذات، للملكة النقد، ما كانت تقوم في الواقع إلا على «الإجماع»، أي على اتفاق الرأي على اعتبارها مطابقة لشروط العقل المشروط هو نفسه، عن غير وعي منه، بالمجال المكاني - الزماني

(١٣٢) الفكر العلمي الحديث، ص ٢٥٣. ويترجم الجابري هنا، ودوماً نقلاً عن أولو حسب ما هو مفترض، أن العقل «نشاط منظم»، «العب حسب قواعد» (تكوين العقل العربي، ص ٢٤). وهذا التعريف الأخير لا نجد «مطابقة». ولم نقع له على أثر لدى أولو. فلذلك هو تعريف أجناس اللعب، لا العقل. وبالفعل، إن الشطرنج وكرة القدم والكلمات المتقطعة، كلها اللعب حسب قواعد. ومن هنا عنوان كتاب جان هيرزفيلد المشهور: الإنسان للعب.

المعاش الذي ينتمي إليه . ولا شك أن الإجماع ، أي اقتناع عموم «العقول» ، شرط للحقيقة ، ولكنه في العصر الحديث لم يعد كافياً . فهذا الاقتناع ينبغي أن يثبت لا من الاعتقاد ، بل من قوة الإلزام المنطقي الكامنة في الحقيقة الموضوعية من حيث هي حقيقة مبرهن عليها تجريبياً وبصفة لا شخصية وعلى نحو لا يترك مجالاً - إلا فيما ندر - للرأي أو الاجتهاد<sup>(١٣٣)</sup> .

وإنما في سياق الحقيقة المجمع عليها ، لا الحقيقة المبرهن عليها والمتحقق منها تجريبياً ، تم اختراع آلة المنطق الأرسطي لتكون ، مع القواعد الإقناعية الأخرى مثل منهج السلطة ومنهج النص ومنهج التأويل ، أداة للسيطرة على عالم الخطاب ولتحقيق الإجماع في الرأي بقوة الإلزام المنطقي . ولا شك أن المنطق الأرسطي ، المنزل منزلة «فن الحقيقة» ، قد بدا على امتداد العصر الوسيط وكأنه يحوز قوة الإقناع ، بل قوة الإلزام ، بسلطة العقل وحده . ومن هنا أمكن لعقول حضارية شتى أن تعتمد قاعدة للتفكير ، يتساوى في ذلك العقل البيزنطي مع العقل السرياني مع العقل الجيورجي - الأرمني مع العقل العربي الإسلامي مع العقل اللاتيني . وصحيح أنه وجدت ، في إطار العقل العربي الإسلامي ، محاولات أيديولوجية لرفض المنطق الأرسطي باعتباره منطقاً يونانياً ، كما فعل التيار السلفي الذي يمثل ابن تيمية والسيوطي (وهذا بالتضاد أصلاً مع تيار آخر هو تيار ابن حزم والغزالي الذي دعا إلى تبني إسلامية للمنطق الأرسطي) . ولكن هذا الطعن في منطق أرسطو من منطلق الخصوصية اليونانية التي يمثلها كان يصدر هو نفسه عن خصوصية مجهور بها ، هي الاعتقاد بإمكانية ووجوب قيام «منطق إسلامي» . وبالمقابل ، ومن وجهة نظر إبستمولوجية يمكن التوقف عند ثلاث محاولات لتفكيك المنطق الأرسطي وردّه إلى الخصوصيات التي تحكم ببنيتها وطريقة اشتغاله وتكفّه عن أن يكون تلك القاعدة المطلقة لعمل العقل كما جرى تصويره على امتداد ألفي سنة : محاولة جرت في إطار الثقافة العربية الإسلامية ، وأخرى في مطلع العصر الكلاسيكي الأوروبي ، وثالثة في قرن تحديث الحداثة الذي هو القرن العشرين . أما المحاولة الأولى فكان رائدها أبا سعيد السيرافي في المناظرة المشهورة التي دارت بينه وبين أبي بشر متى يونس في مجلس الوزير ابن الفرات عام ٣٢٦ هـ والتي روى تفاصيلها أبو حيان التوحيدي في

(١٣٣) نحن نتحدث هنا عن الحقيقة العلمية حصراً . أما الحقيقة الإنسانية ، التي لا يستفدها مفهوم الحقيقة العلمية ، فلا تزال موضع اعتقاد واجتهاد وتلقين ، وتنفّر ، في عصر الديموقراطية هذا ، من أن تكون موضع إلزام . ونصّبها ، وإحال هذه ، لا يزال أيديولوجياً أكثر منه إبستمولوجياً .

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

«الإمتاع والمؤانسة» ثم عَقَّب عليها في «المقاييسات». وبما أنه ستكون لنا عودة مطولة إلى هذه المناظرة، فلن نتوقف هنا إلا عند كشف النحوي العربي عن التبيين أو التنظيم اللغوي لمنطق أرسطو ومقولاته، وهو الكشف الذي أكدته لاحقاً مباحث الألمانى ف. ترندلبرغ عن «تاريخ نظرية المقولات» (١٨٤٦) والفرنسي (ج. بنفنيست) عن «مقولات الفكر ومقولات اللغة» (١٩٥٨) المعاد نشرها في «مشكلات الألسنية العامة» (١٩٧٦). ومع الفارق الكبير في جهاز الأدوات والمفاهيم وفي مستوى تطور علم الألسنية المقارن، فإنه لما يذكر للسيرافي سبقه إلى القول بأن «المنطق» إنما «وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها وما يتعارفونه بها من ومومها وصفاتها» وأن «النحو منطق ولكنه مسلخ من العربية، وللمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة»<sup>(١٣٤)</sup>. وهي إشكالية قطع تلميذه أبو سليمان السجستاني، المعروف بالمنطقي، خطوة أخرى إلى الأمام في صياغتها عندما عَقَّب قائلاً: «النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي... ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحويًا، والنحوي منطقيًا، خاصة واللغة عربية، والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها، والخلل على قدر ذلك قد دخل فيها بنقل بعد نقل، وشرح بعد شرح»<sup>(١٣٥)</sup>. وحتى نضرب مثلاً واحداً وبسيطاً على ملايسات ترجمة المنطق الأرسطي فلنذكر أن الشارح الأكبر الذي هو ابن رشد، والذي كان مضطراً بحكم عدم إتقانه اليونانية إلى الاعتماد على الترجمة العربية التي لا يخلو أن تكون بدورها ترجمة عن السريانية، كان يتأول مقولة «الملك» بمعناها الحرفي، فيقول في شرحها: «ذو مال»، بدلاً من أن يقول مثلاً: «فاعل» أو «مسألح». ولكن حتى لو كان يعرف اليونانية فإنه كان يجد صعوبة في الانعتاق «العقلي» من المشروطة النحوية للمقولات الأرسطية. فأرسطو كان يمحصر المقولات الفعلية باثنتين: أن يفعل أو أن يفعل. والحال أن العربية تعرف من خلال وزن «تفاعل» مثل «تراسل» و«تقاتل» مقولة تتضمن الفعل والانفعال معاً بدون أن تكون الصيغة متناقضة في ذاتها.

أما المحاولة الثانية لتخصيص المنطق الأرسطي وللاستغناء بالتالي عن خدماته كقاعدة كلية ومطلقة الصلاحية لعمل العقل وإجراءاته عملياته فهي التي صدرت عن

(١٣٤) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا ١٩٥٣، الجزء الأول، ص ١١٠ و ١١٥.

(١٣٥) أبو حيان التوحيدي: المقاييسات، تحقيق محمد توفيق حسني، دار الأناض، بيروت ١٩٨٩، ص ١٠٨ و ١١٧.

فرنسيس بيكون في مستهل القرن السابع عشر. فالمنطق الأرسطي، المتكوّن تاريخياً في إطار الصراع ضد السفسطائية، لا يعدو أن يكون محاولة، من جانب مؤسسه الذي هو «شرّ السفسطائيين» بإطلاق، للسيطرة على نظام الخطاب. والحال أن ما بات مطلوباً هو السيطرة على نظام الطبيعة. فلئن يكن تقدم المعرفة مطلوباً، ومطلوباً معه النفاذ إلى «سر الطبيعة» و«مبادئ الأشياء»، فإنما يهدف «توسيع حدود سلطان الانسان على الطبيعة بتمامها». والمنطق الأرسطي لا منفذ له إلى عالم الطبيعة. فالبدء الذي يقوم عليه هو التجريد، و«تشريح الطبيعة خير من تجريدها». ولئن يكن مطلب القياس الأرسطي، حسب مدّعاء، هو البرهان، فإن «خير برهان هو التجربة». والقياس، على كل حال، «يقيد التصديق، لا الأشياء»، والمنطق الموروث عن أرسطو «من شأنه تثبيت الأخطاء أكثر منه مساندة البحث عن الحقيقة»<sup>(١٣٦)</sup>. وبصرف النظر عن هذا الانتقاد المُرّ لأرسطو ولسائر السكولائيين «الذين يحسون كل أنفسهم في أرسطو مثلما يحسون أجسامهم في صوامعهم»، فإن «البيان العلمي» الذي نفذه بيكون من خلال «الأورغانون الجديد» لم يكن متاوردة بقدر ما كان انقلاباً من نوع كوبرنيكي في تصور وظيفة المنطق وطريقة اشتغاله. فمنطق أرسطو كان مبنياً على نظام الوجود، والمطلوب الانتقال إلى نظام المعرفة. فمنطق أرسطو الاستنتاجي المحض ينزل من العام إلى الخاص انطلاقاً من مقدمات هي بمثابة تقرير لماهيات ميتافيزيقية ولمسلّمات قبلية. وهذا النزول لا يفيد جديداً، ولا يعدو أن يكون تحصيل حاصل، أي تقريباً لحقيقة جزئية من حقيقة كلية معروفتين كليهما لنا من قبل. فعندما نستنتج أن سقراط فاني، فنحن نعرف مسبقاً أنه إنسان، وأنه مثل كل الناس فاني. وكل ما نفعله من خلال استنتاجنا النازل هذا هو أننا ننظّم شكلياً معرفتنا المتحصلة لنا من قبل. والحال أن نظام المعرفة يقتضي على العكس الصعود إلى حقيقة جديدة وقلب منهج الاستنتاج إلى منهج استقراء، لأن الاستقراء هو الذي يمكن أن يتقدم بنا، انطلاقاً من التجربة، من ملاحظة وقائع جزئية إلى صياغة قانون عام. والقوانين العامة هي الأبجدية التي يمكن أن يقرأ بها كتاب الطبيعة. وصحيح أن بيكون نفسه كان لا يزال أسير القاموس السكولائي لعصره وأنه كان يتحدث، بدلاً من «القوانين الطبيعية»، عن «صور كفيات الأشياء»، ولكن انقلابه المضاد للأرسطية كان من النوع الذي لا عودة عنه: فابتداءً منه فصاعداً صار المنطق الأرسطي يحمل الاسم الذي لن يتحرر منه بعد ذلك

(١٣٦) الأورغانون الجديد، مصدر آف الذكر، ص ١٠٣ - ١٣٠.

أبداً: المنطق الشكلي، أي تحديداً المنطق الذي «لا يعلمنا شيئاً ما كنا نعرفه من قبل»، والذي ما عاد يمثل قاعدة للتفكير بقدر ما ينهض دليلاً أثرياً على حاجة العقل البشري وعلى قدرته على إخضاع نفسه إلى قواعد للتفكير هي دوماً برسم التخطي.

بعد خصوصية اللغة (مطابقة مقولات المنطق الأرسطي لمقولات اللغة اليونانية) ويعد خصوصية النهج (ضبط نظام الخطاب في مواجهة السقطة)، جاءت الضربة الثالثة الموجهة إلى الكونية المفترضة للعقل الكامن وراء هذا المنطق من جهة الكشف عن خصوصية موضوعه. فمع القفزة المعرفية المنقطعة النظير التي وافقت فتوحات الفيزياء الحديثة بدءاً بنظرية آشتاين في النسبية عام ١٩٠٥ ومروراً - لا انتهاء - بمبدأ الاحتمية الذي قال به هايزنبرغ عام ١٩٢٨ انجلى للعيان وجه جديد من أوجه فقر المنطق الأرسطي: بدائية موضوعه. ويعود الفضل في هذا الكشف بلا جدال - كما يفيدنا جان أولو - إلى الفيلسوف السويسري فردينان غونسيث، مدرّس الرياضيات وفلسفة العلوم في جامعة زوريخ. فغونسيث، في فصلين رئيسيين من كتابيه «الرياضيات والواقع» و«ما المنطق؟»، عرّف المنطق الأرسطي بأنه «فيزياء الموضوع ما *physique de l'objet quelconque*». وهذا التعريف، الذي لا يخلو من غموض، هو الذي سيشره الجابري - نقلاً عن أولو لا عن غونسيث - عصاً وفزاعة مدوّعة بكل هيئة العلم للتهويل على العقل العربي المثّم، في شق منه، بـ «الاستقالة»، وفي شقه الآخر بالخروج على «مبادئ العقل» و«جهل السببية والاحتمية». فلتن يكن المنطق المعاصر، الذي تجاوز المنطق الأرسطي لأنه «اندمج في الرياضيات واندجعت فيه» قد «أصبح عبارة عن فيزياء موضوع ما»، فما أبعد العقل العربي عن أن يلبي مقتضيات المنطق الحديث، بل حتى مقتضيات المنطق الأرسطي الذي كان هو الآخر «كما يقول كونزيت عبارة عن فيزياء اتخذت موضوعاً لها الجسم الصلب»<sup>(١٣٧)</sup>! وليس من الصعب علينا أن نضع إصبعنا على السر في هذه «البلبلة». فالجابري، الذي لم يعرف غونسيث إلا عن طريق الإشارة المقتضبة إليه في كتاب جان أولو، يحسب أن تعريف المنطق بأنه «فيزياء موضوع ما» هو ضرب من الإطراء والترقية «العلمية». ومن هنا أصلاً الفساد الظاهر في الترجمة التي اختارها. فـ «الموضوع ما» (*l'objet quelconque*) في تعريف غونسيث بالفرنسية

(١٣٧) تكوين العقل العربي، ص ٢٥ و ٣٢٧. وللاحظ أن الجابري يترجم Gouseth بـ «كونزيت»، ونحن نؤثر أن نقول: غونسيث.

معروف. أما في ترجمة الجابري فمفكر. والحال أن كل أهمية تعريف غونست وإبداعيته تكمنان في جمعه بين أداة التعريف «أل» وأداة التنكير «ما». فـ «فيزياء موضوع ما» هي محض فيزياء، أما «فيزياء الموضوع ما» فهي وحدها التي تصلح، بتجاوزها قواعد اللغة، لأن تكون حداً للمنطق الأرسطي. وهذا التحديد النعتي الأخير بلغ الأهمية. فغونست لم يقل إطلاقاً إن المنطق «أصبح عبارة عن فيزياء موضوع ما»، بل ما قاله بالتحديد هو أن المنطق الأرسطي «كان» بمثابة «فيزياء الموضوع ما». والغاية من إدخال «ما» النكرة على «الموضوع» المعرف بأل واضحة للعيان: قالتنكير بواسطة الـ «ما» بالفرنسية كما بالعربية هو ضرب من التبخيس. وقولنا عن «الشيء» بالفرنسية أنه *quelconque*، فهذا يعني - بالرجوع إلى «اللاروس» بالذات - أنه غير ذي قيمة. إذن فتعريف غونست للمنطق الأرسطي بأنه «فيزياء الموضوع ما» لا يعني سوى شيء واحد: «فيزياء الموضوع العديم القيمة». وتلك هي أصلاً فرضية عمل غونست الأساسية: قانطلاقاً من الموضوع «المتطور» للغاية الذي تتعامل معه الفيزياء الحديثة، ألا وهو الموضوع الدري، فإن الموضوع الذي يتعامل معه منطق أرسطو هو موضوع «بدائي» للغاية فيزيائياً: إنه الجسم الصلب، لا في بنيته الداخلية، بل في مورفولوجيته الخارجية من حيث أنه جسم ظاهر الوجود، له طول وعرض وارتفاع، يملأ مكاناً معيناً، ويقع في حضوره وغيباه حتى تحت ملاحظة الطفل. صحيح أن غونست يضع للفصل الذي يعقده تحت عنوان «فيزياء الموضوع ما» عنواناً فرعياً هو: «المنطق علم طبيعي أولاً»، ولكنه يضيف في الشرح حالاً أن هذا «العلم الطبيعي الذي يأخذ المنطق شكله ذو طابع بدائي للغاية». إنه «ليس الفيزياء بمعناها الحاضر والناجز... بل الفيزياء بوصفها الفصل الأول، الخطوة الأولى نحو الفيزياء المخبرية». وبعبارة أخرى: إنها «الفيزياء الخدمية الساذجة»، أو فلنقل: «فيزياء الطفولة بالأولى». وإنما في هذه «البدايات الأولى تماماً للفيزياء» نجد مصطلحات المنطق الأرسطي «وسطها الطبيعي»، وتلبس معانيها التي هي معاني «تخرج من الواقع الأرضي جداً ولا تسعى إلى أن ترقى إلى أعلى منه بكثير». وبكلمة واحدة: إنما لأن المنطق الأرسطي منهج يطلب «موضوعه البدائي في الوقائع الأكثر مباشرة والأكثر عمومية للعالم الفيزيقي... فقد جاز أن نسميه فيزياء الموضوع ما»<sup>(١٣٨)</sup>.

(١٣٨) فردينان غونست: الرياضيات والواقع *Les Mathématiques et la Réalité*، منشورات فيكس الكان، باريس ١٩٣٦، ص ١٥٥ - ٢٢٤.

تطور مفهوم العقل في الحداثة الامروية

ولنفرض الآن أن «الموضوع ما» الذي أجرى أرسطو استدلالاته المنطقية بدءاً منه هو هذا «المقعد الخشبي». فهذا المقعد هو هذا المقعد وليس شيئاً آخر، ليس هذه الخزانة مثلاً (مبدأ الهوية بتعيينه الايجابي والسلبي). وإذا كان هذا المقعد هو هذا المقعد، فإنه لا يمكن أن يكون هذه الخزانة (مبدأ التناقض). وما دام ليس لدينا سوى هذين الشيئين الاثنين، فإننا إذا تحققنا من أن أحد هذين الشيئين هو المقعد، فالشيء الآخر هو بالضرورة الخزانة (مبدأ الثالث المرفوع). ورغم أن المقعد والخزانة مصنوعان من مادة واحدة هي الخشب (العلّة الهيولانية)، ورغم أن صانعهما واحد هو النجار (العلّة الفاعلية)، فإن ما يميز المقعد عن الخزانة هو صورته (العلّة الصورية) والغاية التي صنع من أجلها: الجلوس عليه لا حفظ الأشياء فيه (العلّة الغائية). وبالبداية عينها التي أمكن بها استنتاج هذه الوجوه الأربعة لعلاقة السببية من خلال المقارنة بين المقعد والخزانة، يمكن من خلال «التفكير» بغاية الخزانة: أن تكون حاوية للأشياء المحتواة فيها، استخلاص علاقة اللزوم المنطقي. فاللؤلؤة في العلبة، والعلبة في الخزانة، إذن اللؤلؤة في الخزانة. وذلك هو القياس الأرسطي ناجزاً.

ولا شك أن القوانين التي يصوغها هذا «المنطق الأولي» يمكن أن تأخذ «دلالة» قوانين طبيعية معصومة عن الخطأ عملياً، ولكن هذا بالتحديد لأنها، على حد تعبير غونست، «قوانين بدائية لغاية»<sup>(١٣٩)</sup>. والحال أن ما يغيب عن الجابري، المذهول بصيغة «فيزياء الموضوع ما» والساعي إلى إذهال قارئه بدوره، هو هذه «البدائية» بالتحديد، وإلا لما كان سارع إلى تعميم تلك القوانين باسم «قوانين الفكر الأساسية»<sup>(١٤٠)</sup>، وإلى رفعها إلى مستوى «العقل الكوني» الذي من شأنه، ارتكازاً على «مبدأ الهوية وعدم التناقض ومبدأ السببية». والضرورة العقلية، الإيصال إلى «معارف كلية بمعنى أنها عامة ومشتركة بين الناس جميعاً، وضرورية بمعنى أنها تفرض نفسها فرضاً ولا تترك مجالاً للاحتمال أو الشك، ومطلقة بمعنى أنها ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان»<sup>(١٤١)</sup>. وبصرف النظر عن اتهام العقل العربي، أو شطر منه على الأقل، بالخروج على قوانين هذا «العقل الكوني» وبجهل مبدأ السببية

(١٣٩) ف. غونست: ما المنطق؟ Qu'est-ce que La logique؟ منشورات هرمان، باريس ١٩٣٧، ص ٧٨.

(١٤٠) بنية العقل العربي، ص ٢٤٠.

(١٤١) تكوين العقل العربي، ص ٢٥١.



والضرورة العقلية، فإن ما يذهل في نص الجابري هو «ميتافيزيقا العقل» هذه التي تجرؤ، حتى بعد كل الإحالات إلى لالاند وباشلار وأولو وغونسييت وغيرهم من بناء نظرية «تاريخية العقل»، على الاستمرار في الحديث، بمتهى الوثوقية والقطعية، عن مبادئ «كلية» و«ثابتة» و«مطلقة» للعقل، لا تتغير «بتغير الزمان والمكان» ولا تسمح بأي تسرب لعامل «الاحتمال أو الشك» إلى حقل حتمياتها. وإزاء هذه «الدغمائية العقلانية»، الأقرب إلى أن تكون من طبيعة استحواذية، فإن كل ما نستطيع التعليق به هو أننا نجد أنفسنا ههنا مرة أخرى، وإن على صعيد الثقافة العربية هذه المرة، أمام ذلك «الانفصال العميق للروح الفلسفي عن الروح العلمي» الذي كان باشلار لاحظ في الثقافة الغربية منذ الأربعينات من هذا القرن: فـ «الفيلسوف ينزع إلى الحفاظ على مطلقاته في الوقت نفسه الذي يثبت فيه العلم أفرلها»<sup>(١٤٢)</sup>. ولنلاحظ أن باشلار يتحدث على كل حال عن «توافق»: فالفيلسوف الإطلاقي في الغرب كان لا يزال يفكر حتى منتصف هذا القرن وكأن «ثورة هابزبيرغ» النسبية والاحتمالية لم تقع على مسافة سنوات قمرية - لا ضوئية - منه. أما في حالة الفيلسوف العربي فإن ما يزيدنا ذهولاً على ذهول هو أن ذلك التثبيت للمطلقات التي لا تتغير حتى «بتغير الزمان والمكان» قد جاء ليس بعد أكثر من نصف قرن من «الثورة الهابزبيرغية» فحسب، وليس في سياق عرض نتائجها الاستمولوجية والمنطقية كما صاغها غونسييت فحسب، بل كذلك بقلم مفكر كان أول ما عرف به في الساحة الثقافية العربية اختصاصه في «فلسفة العلوم»<sup>(١٤٣)</sup>، أي مفكر كان يقترض فيه أنه «لم يفقد التماس مع الثقافة العلمية المعاصرة».

ويدون أن ندخل في تفاصيل لا يتسع المجال لها هنا، فإننا سنلاحظ أن ثورة الفيزياء الحديثة قد تمت أساساً على حساب الفلسفة. فمفهوم «الذرة» كان على مدى ألفين وأربعمئة سنة مفهوماً فلسفياً على اعتبار أن الذرة هي الجوهر الأول والأبسط والجسم اللامتناهي الصغر الذي لا يتميز عن غيره من الأجسام إلا بعدم قابليته للقسمة<sup>(١٤٤)</sup>. ولكنه ما كاد يتحول إلى مفهوم «علمي» حتى كف في تعريفه بالذات

(١٤٢) غاستون باشلار: *الفاهلية العقلانية في الفيزياء المعاصرة* L'Activité Rationaliste dans la physique contemporaine، الإخاء العام للمنشورات، سلسلة ١٨/١، باريس ١٩٧٧، ص ١١٦.

(١٤٣) الإشارة هنا إلى كتاب الجابري: «مدخل إلى فلسفة العلوم» الصادر عام ١٩٧٦ في جزئين: «الرياضيات والعقلانية المعاصرة» و«النهج التجريبي وتطور الفكر العلمي».

(١٤٤) كلمة ذرة باليونانية Atomos تعني حرفياً «اللامنقسم». فحرف A للغي، وTomea قسمة.

عن أن يكون مطابقاً: فالذرة ليست هي ذلك «الجزء الذي لا يتجزأ»، بل هي قابلة للانقسام كما للانصهار<sup>(١٤٥)</sup>، وما هي بجسم بسيط، بل بنية، «كون أصغر»، «شرقة» من علاقات دينامية بين جزيئات كهربية موجبة هي البروتونات، وجزيئات سالبة هي الإلكترونات، وثالثة محايدة هي النوترونات<sup>(١٤٦)</sup>. وإذا أضحي الجزئية الذرية هو موضوع الفيزياء الحديثة، فقد انكشفت تبعية المنطق الأرسطي، بمقولاته ومبادئه و«معارفه» الكلية والثابتة والمطلقة، لـ «فيزياء الطفولة» المتمحورة حول المورفولوجيا الخارجية لموضوعها البدائي الذي هو الجسم الصلب. وليس معنى الذرة هو وحده الذي تفكك، بل تفكك أيضاً ذلك المفهوم الذي كان بمثابة الأس الأول لكل عمارة المنطق الأرسطي: الجوهر. فالفلسفة الأرسطية، باعتبارها فلسفة وجود، تقوم بتمامها على وضع الجوهر كمعطى أول مطلق، ثم على استنتاج أعراضه منه. والحال أن الجزئية أو الكهربية الذرية الذي هو موضوع الميكروفيزياء لا يتظاهر إلا من خلال أعراضه بلون أن يكون له نظام وجود، ولا حتى مكان وجود. فهو موجود بلا وجود إن جاز التعبير، دينامية من أعراض بلا جوهر تصدر عنه، جملة محمولات بلا موضوع تحيل إليه. بل إن «الموضوع» في الميكروفيزياء يبنى من قبل الفيزيائي بالفكر قبل أن يكتسب شرعية الوجود في التجربة. فهو ليس «شيئاً» بقدر ما هو «موضوع ذهني» صار «موضوعاً تجريبياً»<sup>(١٤٧)</sup>. وكل دليل وجوده هو بناؤه في النظرية وثبوت تأثيره في جزئية آخر من خلال التجربة التقنية. وعلى حد تعبير باشلار، ليس له «منطقة وجود» بقدر ما له «منطقة نفوذ»<sup>(١٤٨)</sup>. وخلافاً لـ «الموضوع» الأرسطي، سواء أكان مقعداً أم خزانة أم أي جسم صلب آخر، فإن الجسم الذري ليس له «أبعاد» من طول

(١٤٥) حتى نأخذ فكرة من مدى قابلية ذلك «الجزء الذي لا يتجزأ» لأن يتجزأ، فلنذكر أن «نواة الذرة» أصغر من «الذرة» نفسها بحوالي مئة ألف مرة.

(١٤٦) لا نشير هنا إلى جزيئات «ثابتة» أخرى، مكتشفة بالفعل أو موجودة بالفرص، تدخل في تركيب بنية الذرة، ومنها البوزيترون والميزون والنوترون.

(١٤٧) معلوم أن الروسي مندليف وضع، من خلال جدولته المشهور، الصيغة الذرية للعديد من الأجسام الكيميائية المجهولة قبل اكتشافها في الطبيعة أو خلقها بالتجربة التقنية. كما أن النوترون، وهو الجزئية شبه عديم الكتلة الذي يدخل في تركيب الذرة ويتشرب بسرعة الضوء، قد جرى «تخليقه» من قبل السويسري فولفغانغ بارلي عام ١٩٣١ قبل أن يقع لأول مرة تحت الملاحظة التجريبية عام ١٩٥٦. كذلك فقد «تنبأ» الياباني هيديكي يوكاوا بوجود الميزون منذ عام ١٩٣٥ قبل أن يكتشفه البريطاني سيبيل باول عام ١٩٤٧.

(١٤٨) الفاعلية العقلانية في الفيزياء المعاصرة، مصدر آف الذكر، ص ١٠٨.

وعرض وارتفاع قابلة للتعين. فهو جسم بلا هندسة. وإذا جاز تحديده بأنه بنية، فهو محص بنية دينامية، تنوب فيها الطاقة مناب المادة، وتنزع فيها المادة إلى أن تتجرد من ماديتها وإلى أن تكون محض «شيء» في حالة حركة، أو محض «جسم» في حالة إشعاع، أو محض «عنصر» في حالة صيرورة. ولكن بقدر ما أن معاني «الشيء» و«الجسم» و«العنصر» موروثه من الفلسفة، فإن هذه المعاني كلها لا بد أن توضع، عند تطبيقها في مجال الميكروفيزياء، بين قوسين. فهي كلمات لم تعد مطابقة في دلالاتها، بحكم ارتباطها بـ «الشيئية» التي هي فلسفة العقل التكتيف في مقولاته وأطره، كما كان يقول برغسون، مع معرفة الأجسام الصلبة.

وإنما إلى هذا النمط من المعرفة ينتمي مبدأ العقل الكبيران: الهوية والسببية. فالهوية الأرسطية لا تحيل إلى «الشيء» أو إلى «جوهر الشيء» إلا بقدر ما يأخذ هذا الشيء شكل ظاهرة موقوفة عن الحركة، أي شكل جسم صلب. ويكفي أن تصور الشيء مائعاً حتى يفقد مبدأ الهوية فاعليته الإجرائية. فنظراً إلى أن الجسم المائع يتغير في شكله تبعاً لحركته، فإنه يعسر تمييز الذات فيه من السوى. والحال أن «المادة» التي تتعامل معها الفيزياء الذرية: الإلكترونات والبروتونات والنوترونات أشد إقلاًناً بعد من مبدأ الهوية، ومن مبدأ انحفاظ المادة الذي هو في أساس مبدأ الهوية. فالإلكترون، مثلاً، قابل للتعريف في بعض حالاته، أو وظائفه بالأخرى، بأنه جسيم، وفي بعضها الآخر بأنه ظاهرة موجية، هذا إن لم يتلاش وينعدم من الوجود عن طريق اتحاده بكهرب آخر. وانطلاقاً من هذه الخصوصية الثنائية المميزة للموضوع الميكروفيزيائي غير القابل للاستيعاب من قبل المنطق الأرسطي الذي لا يستطيع أن يسلم بانتماء الشيء إلى صنف «الجسيم» وصنف «الموجة» في آن معاً، سجلت عدة محاولات لاختراق مبدأ الهوية الأرسطي. ونخص منها بالذكر ثلاثاً عرض لها باشلار في كتابه «فلسفة اللا»: محاولة أوليفر رايزر لتأسيس «منطق لا أرسطي» من خلال وضع جدول جديد لنقائص العقل على منوال ما كان فعل كانط (ومنها النقيضة القائلة: إن الشيء هو ما هو كائن عليه، وهو ما ليس هو كائن عليه)؛ ومحاولة بوليت فيفريه لتأسيس منطق ثلاثي القيم، لا ثنائيها نظير المنطق الأرسطي، وهي في حقيقتها محاولة لحرق مبدأ الثالث المرفوع: فما بين الكهرباء الموجب (البروتون) والكهرب السالب (الإلكترون) ثالث موضوع وليس مرفوعاً: الكهرباء المحايد (النوترون)؛ ومحاولة ألفريد كوزبسكي لحرق «الحتمية الدماغية» ولإرساء أسس سيكولوجية وفيزيولوجية لمنطق لا أرسطي من منطلق

تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية

«التدرب على مبدأ اللاهوية» وإتقان لغة الرياضيات التي هي لغة العقل البشري «الواعي لحيثه في البناء»<sup>(١٤٩)</sup>. وهذا كله لا يعني، بطبيعة الحال، التخلي عن مبدأ الهوية، وإنما كل المطلوب تحويله من مبدأ تقريرى وسكونى إلى مبدأ «متحرك»، وفك تضامنه مع المذهب «الشيئى» و«الجوهري»، وإخضاعه لمشروطية جدلية تحرره من طابعه الاطلاقي وتعيد دججه في سياقاته الزمانية والمكانية والدينامية. فكما يقيدنا درس علم الأحياء، فإن الوجود ليس كينونة بل صيرورة، و(أ) ليس هو (أ)، بل يصير (أ). فلا «جوهر» خارج الزمن. ولا كذلك خارج المكان. فتعريف «المثلث» بأنه يعادل زاويتين قائمتين ليس صحيحاً إلا في شروط المكان الإقليدي، ولكنه لا يعود مطابقاً في شروط الهندسة الفراغية. وقوانين الميكانيكا الكلاسيكية، كما صاغها نيوتن، لا تعود بدورها صحيحة متى ما تجاوزت السرعة في السياق التجريبي أربعين ألف كيلو متر في الثانية. بل إن مقولتي الزمان والمكان، اللتين هما من «ثوابت» مبدأ الهوية، تفقدان هما نفسهما هويتهما عند تجاوز عتبة سرعة الضوء المقدرة بنحو ثلاثمئة ألف كيلو متر في الثانية. وأما مقولة «الجوهر»، التي قامت عليها الكيمياء اللافوازية بالتضامن مع الهندسة الاقليدية والميكانيكا النيوتنية، فقد جاءت الكيمياء الذرية لتؤكد «لا جوهريتها». فخلافاً لمبدأ الهوية الأرسطي، القائم على فكرة ثبات الجوهر، فإن اكتشاف الإشعاعية الذاتية radioactivité وامتلاك القدرة على اصطناعها تقنياً قد أثبتا إمكانية التحول «النوي» (أو «الجوهري» باللغة الفلسفية ما قبل العلمية) للعناصر الكيميائية. فالنواة من معدن اليورانيوم قابلة لأن تنقلب، بالإشعاعية الذاتية، إلى نواة من معدن الثوريوم. والأمر الذي لا يخلو من مفارقة من وجهة النظر الفلسفية أن الكيمياء النووية، التي جاءت تعطي أساساً عقلانياً لحلم الخيميائيين القديم في تحويل طبيعة المعادن، قد ألغت فكرة ثبات «الجوهر» لصالح فكرة ثبات «الأعراض». ففي جميع حالات التحول الإشعاعي، الطبيعي أو الاصطناعي، فإن ما يبقى ثابتاً، أو منحفظاً بتعبير أدق، هو عدد النويات وكم الحركة والطاقة الكلية والشحنة الكهربائية. فالمعدن قد تحول، والجوهر أخلى مكانه لجوهر آخر، ولكن الأعراض بقيت. وفي هذا قلب للمنتظن الأرسطي رأساً على عقب.

وما يصدق على مقولة الهوية يصدق إلى حد بعيد على مقولة السببية. فسواء جعلك من السببية مقولة أونتولوجية وأرجعناها إلى «كيفية من كيفيات العلاقات بين

(١٤٩) باسلار: فلسفة اللا، مصدر آف الذكر، ص ١١١ - ١٣٤.

الأشياء»، أو رددناها إلى العقل وأعطيناها نصاب المبدأ الاستمولوجي «كنمط في تنظيم الوقائع التجريبية وفي تفسيرها وفي إعطائها معنى»<sup>(١٥٠)</sup>، فإنها تظل، مثلها مثل مبدأ الهوية، بحاجة إلى «تنسيب relativisation» وإلى إخضاعها للمشرطية الجدلية، لا إلى إعلانها، مع سائر «معارف العقل الكلي»، صنع ما يفعل الجابري، فوق «متغيرات الزمان والمكان». وهي تحتاج فوق ذلك، وربما قبل ذلك، إلى تحريرها من موروثها الأرسطي. ولقد كنا رأينا من قبل مدى السداجة في تقسيم أرسطو الرباعي (وهو تقسيم موروث أصلاً عن السفسطائيين) لأنواع العلل: الغائية والهيولانية والصورية والفاعلية. والحال أن جميع هذه الأنواع من العلل، باستثناء الأخيرة، لم تعد تدخل في نطاق السببية بمعناها العلمي الحديث. ولكن حتى إذا صرفنا النظر عن هذا التصنيف المتقادم عليه الزمن، فإن تصور أرسطو لمعنى السببية بالذات ما زال بحاجة إلى مراجعة. فمبدأ السببية الأرسطي، مثله مثل مبدأ الهوية، ينوء تحت ثقل المذهب الجوهرى المبطن لكل فلسفة أرسطو. فالسببية، كمبدأ مفسر للأشياء، لا تعني سوى ردة الموجودات إلى ماهياتها. وصحيح أن أرسطو يحدد «العلم» تكراراً، ولا سيما في «التحليلات الثانية»، بأنه «معرفة العلة»، ولكن هذه «العلة» ليست مرادفة بحال لمعنى «السبب» كما نفهمه اليوم. وما دامت «السببية» قد اتخذت بدورها، من خلال تصنيف أرسطو، هراوة إضافية للتحويل على العقل العربى، فقد يكون هنا موضع الإشارة إلى أن عبارة الجابري التي كنا استشهدنا بها سابقاً بدون أن نناقشها: «من هنا كان العقل في التصور اليوناني الأرسطي هو إدراك الأسباب»<sup>(١٥١)</sup> محكومة بسوء فهم ناجم عن سوء ترجمة. ولو كنا أصلاً في معرض «المفاخرة» بين العقول الحضارية لقلنا إن قولة ابن رشد المشهورة في رده على الغزالي: «من رفع الأسباب فقد رفع العقل» تبدو أنفذ إلى صميم مقولة السببية من عبارة أرسطو: «العلم (لا العقل) كما في ترجمة الجابري»<sup>(١٥٢)</sup> هو معرفة العلة».

(١٥٠) راجع مادة «السببية» بقلم بوتران سان سرفان في موسوعة أونيفرسالييس Universalis، باريس ١٩٨٤، المجلد الرابع، ص ٤٢٦.

(١٥١) تكوين العقل العربى، ص ٢٠. ترى هل من حاجة إلى أن نقسب أن قول الجابري هذا يحاكي كالصدي قول إدنست رينان الذي كان يؤكد هو الآخر، في معرض تنديده بالعقلية السامية «اللاعلمية واللا فلسفية»، بأن «طلب الأسباب هو مبدأ يوناني صرف»؟ أنظر محاضراته عن «الشعوب السامية» في أصلاته الكاملة، م ٢، ص ٣٢٦.

(١٥٢) الواقع أن الجابري يعود في «بنية العقل العربى» إلى تصحيح نفسه فيقول: «ومن هنا قول أرسطو: العلم هو إدراك الأسباب» (ص ٤٠٤). ولكنه في الوقت الذي يبدل «العقل» بـ «العلم» فإنه يصير =

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

وذلك بكل بساطة لأن العلة التي يقصدها أرسطو هنا هي العلة «الصورية». فتعليل الأشياء هو ردها إلى صورها، أي إلى ماهياتها. ومن هنا أيضاً قول أرسطو: «لا علم إلا بالكلي». ذلك أن «الكلي هو العلة» حسب تحديد «التحليلات الثانية» أيضاً. فـ «الكلي» هو «الشئ» الذي يضم جملة الأفراد الذين يشتركون في ماهية واحدة هي، على سبيل المثال، «الإنسانية» بالنسبة إلى «سقراط» من حيث هو «إنسان». والحال أن العلة «الصورية» هي وحدها، بين العلل الأرسطية الأربع، التي تعين الماهية: «الإنسانية» بالنسبة إلى الإنسان، و«الفرسية» بالنسبة إلى الفرس، أو حتى «المقعدية» بالنسبة إلى المقعد. وعندما يقول أرسطو إنه لا علم إلا بالبرهان، ولا برهان إلا بالقياس الجامع، فإنه هو نفسه من يضيف بأن القياس الجامع لا يبنى إلا بواسطة الحد الأوسط، والحد الأوسط (سقراط إنسان) هو المحدد للنوع الذي هو المقوم للماهية. وسواء قولنا: «لا قياس إلا بالعلة» أو «لا قياس إلا بالماهية»، لأننا «لا نمتلك العلم إلا بامتلاكنا العلة التي بمقتضاها يكون الشيء كائناً على ما هو كائن عليه». والعلة الحقيقية لهذا الشيء، أي حصراً العلة «الصورية»، ليست كاملة فيه من حيث هو شيء فردي وجزئي وعيني، بل في حقيقته النوعية، في فكرته المجردة، أو في مثاله كما كان يمكن أن يقول أفلاطون. وبكلمة واحدة: في الماهية يكمن مبدأ العلية الحقيقي الوحيد، لأن الماهية هي التي تحدد وجود الموجودات المفردة على ما هي موجودة عليه. ومن هنا فإن العلم الوحيد الذي يستحق اسم العلم في نظر أرسطو ليس «معرفة الموجودات العينية، ولو في جماعتها، بل معرفة الماهيات والموجودات المجردة التي لا وجودات غيرها ترقى إلى أن تكون محقولة حقاً»<sup>(١٥٣)</sup>. و«إدراك الماهيات»، لا «إدراك الأسباب»، هو النصاب الاستمولوجي «للعقل اليوناني الأرسطي». والسببية مقولة مؤسسة، بلا جدال لهذا العقل، ولكنها السببية الميتافيزيقية، سببية «العلة «الصورية»، لا السببية العلمية التي ما كان لها أن ترى النور قبل أن يرى العلم الحديث نفسه النور.

وليس أدل على أن «السببية» ليست مبدأ «مطلقاً» و«ثابتاً» ولا يتغير بتغير الزمان

= على التثبت بكلمة «السبب» بدلاً من «العلة» لما للأولى من وقع «علمي» بالفسادة مع الرفع «النفهي» الذي للكلمة لثانية.

(١٥٣) انظر ج. م. لويدون: للمنطق والنهج لدى أرسطو Logique et Méthode Chez Aristote، منشورات مكتبة فران الفلسفية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٧٠، وخاصة الفصل الثاني «قياس العلة»، ص ٧٣ - ٩٨.

والمكان» من كونها انتقلت في القرن التاسع عشر من مفهومها الأرسطي الميتافيزيقي القائم على «العلة الصورية» والماهية الكلية المجردة «المسبية» لمفرداتها وأعيانها الوجودية، إلى مفهومها، «العلموي» القائم على فكرة «الحتمية». ف «نقص العلم» الذي شد وثاق السببية على مدى ألفي سنة إلى ميتافيزقا المذهب الجوهري أدخل مكانه في طور فتوة العلم واندفاعه في عصر الثورة الصناعية لوهم «فرط العلم». فابتداء من مطلع القرن التاسع عشر، ومع الصعود الصاعق للتصور الآلي للعالم، نزعت السببية إلى أن تتلبس شكل الحتمية، أي شكل الاعتقاد بأن معرفة قوانين تطور الكون وحالته الراهنة من شأنها أن تسمح بالتنبؤ الدقيق بمستقبله وحالاته القادمة. فالعالم ليس قابلاً للتفسير التام فحسب، بل للتحكم كذلك، مثله مثل الآلة، بحركته ومساره. ورغم كل الادعاءات العلمية فإن فكرة «الحتمية الكلية» التي صاغها لابلاس كانت تكرر بصورة أو بأخرى فكرة «الضرورة الكلية» التي قال بها لويقيبيوس أو فكرة «القدر الكوني» الرواقي. ولكن بدون الدخول في أية تفصيلات تاريخية، فإننا سنكتفي بأن نلاحظ مع جان أولو بأن «الإثبات التوتاليتاري للحتمية الكلية، مثله مثل كل موقف كلي من كل شيء، يخرج عن إطار المنهج العلمي؛ فهو غريب عن العلم وعديم الجدوى له. إنه محض فرضية ميتافيزيقية. ولقد استمد مصداقيته من الخلط بين الحتمية/ المنهج والحتمية/ الدوغمائية»<sup>(١٥٤)</sup>. والحال أن الجاهري، باعتباره السببية مظهراً من «العقل الكوني» ويدارجه إليها ضمن «المعارف الكلية»، أي المعارف «المطلقة» و«الثابتة» و«الضرورية» التي «لا تترك مجالاً للاحتمال أو الشك»، لا يفعل شيئاً آخر سوى أنه يخلط بينها وبين الحتمية، وتحديداً الحتمية الدوغمائية. وهذا الخلط هو إما باللفظ كما عندما وجدناه يؤكد أن «المبدأ الذي يؤسس وعي سكان البيئة العربية الصحراوية هو «الجواز» وليس «السببية ولا الحتمية»، وإما - وهذا أخطر - بالمعنى والمفهوم، كما عندما يقول بالحرف الواحد: إن «مبدأ السببية يقر أنه لا شيء يحدث بدون سبب، وأن العلاقة بين السبب والمسبب ثابتة لا تتخلف بحيث كلما وجد السبب وجد المسبب، كلما وجدت النار احترق القطن مثلاً»<sup>(١٥٥)</sup>. ولعلنا لو شئنا أن نمثل عياناً على الكيفية التي يتم بها الانزلاق لا شعورياً، وبحكم عادة العقل ليس إلا، من السببية «المنهجية» إلى الحتمية «الدوغمائية» لما وجدنا خيراً من هذا النص: فمبدأ السببية

(١٥٤) الفكر العلمي الحديث، ص ١٨٦.

(١٥٥) بيئة العقل العربي، ص ٢٤٠.

يرتد بلا جدال إلى التقرير بأنه «لا شيء يحدث بدون سبب»، ولكن هذا شيء والتقرير بأنه «كلما وجد السبب وجد المسبب» شيء آخر. فتحن هنا أمام نقلة غير مشروعة لا منطقياً ولا ابستمولوجياً. فالسببية تبقى رابطة علمية ما دامت بعدية، ولكنها تنقلب إلى رابطة ميتافيزيقية متى ما طرحت نفسها، كما في كل ميتافيزيقا، على أنها قبلية. فانطلاقاً من المسبب، وبعد وقوعه، نستطيع أن نتحرى عن السبب الذي تسبب في وقوعه، ولكن انطلاقاً من السبب لا نستطيع يقيناً الوصول إلى المسبب الذي لم يقع بعد. فبومباي قد دمرها بلا شك انفجار بركان الفيزوف، ولكن ما كان من الضروري أن يتأدى انفجار الفيزوف إلى تدمير بومباي. ولو علمنا بانفجار الفيزوف في ساعته لجاز لنا أن نحسب - لا أن نتيقن - من أنه سيؤدي إلى تدمير بومباي. فالرابطة السببية تقترن قانونياً بالقدرة على التوقع والتنبؤ، ولكن بصورة احتمالية وترجيحية دوماً. وفكرة «القانون»، بالمعنى العلمي للكلمة، لا تستبعد عامل «الاحتمال أو الشك»، بل تدرجه في معادلة هذا القانون بالذات. وذلك هو، في وجه من وجوهه، «مبدأ اللاتعين» كما قرره ثورة هايزنبرغ في تأسيسه للميكانيكا الكوانتية. فمعلوم في الميكانيكا الكلاسيكية أنه إذا كان معروفاً لدينا موقع المتحرك وسرعته ففي مقدورنا التنبؤ بكل مساره اللاحق. وذلك هو التعبير الرياضي عن حتمية العلم الكلاسيكي كما صاغها لابلاس. ولكن مبدأ اللاتعين كما قال به هايزنبرغ، ترتباً على كشف الميكروفيزياء، ينص على استحالة معرفة موقع المتحرك وسرعته في آن معاً بمتتهى دقة العلم. فكلما كانت الدقة أكبر في تحديد إحدى هاتين الكميتين تضاعفت دقة تحديد الكمية الأخرى. فتحديد موقع كهيرب (الالكترون مثلاً) يقتضي إنارته بضوء (فوتون). ولكن رغم أن سرعة انتشار هذا الأخير تصل إلى نحو ثلاثمئة ألف كيلو متر في الثانية، فإن التقاء الكهيرب والضوء يؤدي إلى تعديل سرعة الكهيرب، فضلاً عن تعديل توتر الضوئي. وتعبيراً عن «علاقة اللاتعين» هذه تمت صياغة قانون هايزنبرغ هذا في متباينة - لا في معادلة - رياضية. وعلاقة اللاتعين» هذه في الفيزياء الحديثة قابلة للترجمة في العلوم الانسانية إلى «علاقة حرية». وهذا ما يفسر من جهة أولى أن العلوم الانسانية لا يمكن أن تكون دقيقة دقة العلوم الفيزيائية، وهذا ما يبعدها من جهة ثانية أكثر حتى من الميكروفيزياء عن أن تكون حقلًا للمحتمية. فحتى إن يكن «السبب» في العلوم الانسانية معروفاً ومتواتراً، فإن علاقة «التسبب» نفسها لا يمكن أن تكون «ثابتة»، بل تأخذ باستمرار مضامين وأشكالاً متغيرة. ولا شك أن القوانين في العلوم الدقيقة تصاغ في الغالب في صورة معادلات، وفي النادر في



صورة متباينات. أما في العلوم الانسانية فالقوانين تأخذ في الغالب الأغلب شكل متباينات ويندر - إلا في حال الانجرار وراء إغراء الحتمية والسهولة معاً - أن تأخذ شكل معادلات. ولئن تكن السببية هي المبدأ العقلاني الوحيد للتفسير في العلوم الانسانية كما في العلوم الفيزيائية، فإن «القانونية» التي تقتن بها في مجال الانسانيات أقل نظامية واطراداً بما لا يقاس منها في مجال الطبيعيات. فإذا كان مبدأ اللاتعين في الطبيعيات الصغرى يقضي بإخضاع علاقة التسبب لمشروطة احتمالية أو ترجيحية، وفي الأحوال جميعاً غير قطعية وغير حتمية، فإن مبدأ الحرية في الانسانيات يمضي إلى أبعد من ذلك وينقل علاقة التسبب من المستوى الأحادي إلى المستوى التعددي. فمن السبب الواحد لا ينتج دوماً مسبب واحد. ففي حالة قد يؤدي إلى مسبب، وفي أخرى إلى مسبب آخر. فكل من الطبقة في علم الاجتماع والعقدة النفسية في علم النفس تمثل مبدأ تفسيرياً. ولكن هذا المبدأ التفسيري يعمل بالاسترجاع أكثر منه بالاستقبال. وأما تفسير لسوسيولوجيا البورجوازي الصغير أو لسيكولوجيا المعصوب الأوديبى، مثلاً، هو ذلك الذي يعتبره بمثابة قطار وضع على سكته ولا خيار له غير أن يمضي إلى محطة وصوله النهائية انطلاقاً من محطة إقلاعه الطبقة أو النفسية. فعلى الطريق، وأثناء المسار، يمكن للبورجوازي الصغير أو المعصوب الأوديبى أن يتطور، في حدود مبدأ اللاتعين، إلى فاشي أو إلى مناضل اشتراكي، إلى مؤمن أو ملحد، إلى منتم أو لا أبالي سواء بسواء. ولا شك أن المسار من محطة الانطلاق إلى محطة الوصول يظل قابلاً للتفسير ولإعادة البناء وفق الرابطة السببية، وبدءاً من واقعة الطبقة أو العقدة النفسية، ولكن ليس في الاتجاه من «إلى» بل في الاتجاه إلى «من». وبهذا المعنى فإن علم الاجتماع مثل علم النفس، مثل أي علم انساني آخر، يظل ضرباً من علم تائمني: فهو يعيد بناء شبكة السببيات بدون أن يتأولها على أنها حتميات تحكم على المستقبل بأن يكون نسخة طبق الأصل عن الماضي في تكرارية هي من قدر بعض ظواهر الطبيعة.

إن السببية الجابرية، التي لا تتردد في أن تؤكد أن «العلاقة بين السبب والمسبب ثابتة بحيث كلما وجد السبب وجد المسبب»، لا تخالف روح العلم الحديث بمنزعتها الحتمية فحسب، بل بألية اشتغالها الاحادية. فهي سببية ما قبل القرن العشرين، وعلى الأخص سببية ما قبل النصف الثاني منه الذي شهد ويشهد ثورة متصلة في حقل الطبيعيات الكبرى والطبيعيات الصغرى. فهي، بأحاديثها وسداجتها الوحيدة الاتجاه، تجهل الأشكال المعقدة من السببية التي طورها الفكر

تطور مفهوم العقل في الحداثة الاوروبية

العلمي الحديث، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، السببية السلبية التي لا تأتي فيها العلة مفعولها، والسببية الارتكاسية أو الدائرية التي يرتد فيها المفعول على علته فيتحول بدوره إلى علة، والسببية الغائية التي تعمل بقدر من الحرية والاستقلال الذاتي بدالة فكرة الهدف في مجال تطور الكائن الحي والآلات السيبرنطيقية، ولو بالتعارض مع إكراهات الحتمية الكلاسيكية والسببية الخارجية. ولهذا كله، فإن ادغار موران، الذي التزم بمشروع منهجي كبير لتطوير طبيعة المعرفة انطلاقاً من تطور معرفة الطبيعة، يخصص فصلاً رئيسياً من مشروعه للكلام على «بزوغ السببية المركبة». فالواقع، بدرجة التعقيد التي هو عليها، ولا سيما منذ أن حل مفهوم الطاقة محل مفهوم المادة على صعيد الميكروفيزياء، وأخلى مفهوم النظام مكانه لمفهوم اللانظام التنظيمي على صعيد الماكروفيزياء، ما عاد قابلاً لأن تحتقله وتتغلقه بعد الآن فصاعداً سوى أنظمة سببية متبادلة ومتعاقبة تقرر بين السببيات الخارجية والداخلية والتوليدية، وتأنم بإمرة مفهوم جديد للسببية يقترح صاحب مشروع المنهج تسميته بـ «السببية المركبة». وهو يختصر جدليتها في بنود ستة:

- ١ - إن الأسباب نفسها قد تتأدى إلى نتائج مختلفة أو متباينة.
- ٢ - إن الأسباب المختلفة قد تتأدى إلى نتائج واحدة.
- ٣ - إن الأسباب الصغيرة قد تتأدى إلى نتائج كبيرة للغاية.
- ٤ - إن الأسباب الكبيرة قد تتأدى إلى نتائج صغيرة للغاية.
- ٥ - إن من الأسباب ما قد يعقبه نتائج معاكسة.
- ٦ - إن نتائج الأسباب المتناقضة ليست مؤكدة على الدوام، وقد لا يعرف هل ستكون التفاعلات الارتكاسية موجبة أو سالبة.

وبكلمة واحدة، إن «السببية لم تعد خطية، بل هي دائرية وعلائقية متبادلة. وكل من السبب والمسبب قد فقد جوهريته، فالسبب فقد كلية قدرته، والمسبب فقد كلية تبعيته. فكل منهما ينسب relativise الآخر، وكل منهما يتحول إلى الآخر. والسببية المركبة لم تعد حتمية أو احتمالية فقط، بل قد تخلق أيضاً ما هو غير محتمل»<sup>(١٥٦)</sup>.

---

(١٥٦) المنهج، م ١: طبيعة للطبيعة، مصدر آف الذكر، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

تبقى مسألة احتراق القطن عند ملاقاته النار كتمثيل على ثبات العلاقة بين السبب والمسبب واستتباع الأول للثاني بدون أي تحلف. وكل ما لدينا لنقول به صدد هذا المثال «التطبيقي» أنه ليس من قبيل الصدفة أن يكون هو الذي فرض نفسه، دون مواء، على ناقد العقل العربي. فهذا المثال ينتمي لا إلى عالم العلم الحديث، بل إلى عالم علماء الكلام وقاموسهم في التراث العربي الاسلامي. ذلك أن العلم غير معني إطلاقاً بأن يعرف أنه «كلما وجدت النار احترق القطن». فهذه الصيغة، فضلاً عن أنها غير علمية، تتصل مباشرة بمناقشات الكلاميين حول الضرورة والتجوز وحول «الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً»<sup>(١٥٧)</sup>. والاحتراق الوحيد الذي يتعاطى معه العلم الحديث هو الاحتراق الذي عامله الأوكسجين لا النار. فعلى هذا النحو يمكن أن يكون هناك احتراق بلا نار ونار بلا دخان، ودخان بلا رماد، الخ. ولكن حتى بعد أن صاغ لافوازييه المعادلة التأكسدية للاحتراق، بقيت النار تشكل «عقبة إبستمولوجية»<sup>(١٥٨)</sup> كأداء نظراً إلى ثقل الموروث التاريخي الذي يتصل بظاهرة النار، ونظراً إلى صعوبة تغيير العقل البشري لعاداته والاعتقادات من إसार الملاحظة المباشرة التي ما زالت تفرض الاعتقاد، منذ آلاف السنين، بأن النار هي عامل الاحتراق. والواقع أنه من وجهة نظر مخبرية، لا من وجهة نظر عادة العقل، فقد توجد النار بدون أن يحترق القطن. ففي حال ملاقاته النار للقطن في مكان مغلق ومنعدم الهواء فإنها تنطفئ هي بدلاً من أن تحرقه. ثم أن الاحتراق لا بد له من زمن. فإذا وقع تماس ثم انفصال بين النار والقطن في أقل من الزمن الضروري لحدوث الاشتعال امتنع احتراق القطن. وهاتان «الحقيقتان» يعرفهما بالتجربة، لا بالنظرية، البهلوانيون والممخرقون ممن يبلعون النار أو يسيرون فوق الجمر. وإن المرء ليحمرّ خجلاً عندما يضطر إلى التذكير بهذه الحقائق الأولية. ولكن ما العمل عندما تكون معطيات الملاحظة المباشرة الحاكمة للعقل «العامي» لا تزال هي السلطة المرجعية المعتمدة لدى واحد من أبرز ممثلي الفكر «العلمي» والعقل «العقلي» في الثقافة العربية المعاصرة، وعندما تكون الحقائق المخبرية التي اكتشفها لافوازييه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حول دور

(١٥٧) مثل «الاحتراق في القطن مع ملاقاته النار. فإذا نجوز وقوع الملاقاة بينهما دون الاحتراق. ونجوز حدوث إنقلاب القطن وماداً محترقاً دون ملاقاته النار» (الغزالي: معاني الفلاسفة).

(١٥٨) غ. باشلار: التحليل النفسي للنار *La Psychanalyse du feu*، منشورات غاليما، باريس ١٩٦٥، ص ١٠١.

تطور مفهوم العقل في الحضارة الأوروبية

الأكسجين في الاحتراق لا تزال مجهولة أو مستبعدة من حقل التفكير «الفلسفي» إلى حد أن مؤلف «بنية العقل العربي»، الذي لا يزال يعتقد أن «الاحتراق» هو حصراً فعل «النار» في الأجسام الصلبة واليابسة، لا يتردد في أن يصف النتيجة التي ينتهي إليها من يقول، في إثر لافوازييه، بأن «الهواء يحترق في رئة الحيوان البري» بأنها «نتيجة مضحكة» ويزيد عنها إضحاكاً قول من يقول بأن «الماء يحترق في خياشيم السمك»<sup>(١٥٩)</sup>.

ترى هل نستطيع أن نعلق بأكثر من أن الظاهرة التي لحظتها باشلار في الثقافة الغربية في النصف الأول من هذا القرن يمكن رصدها في الثقافة العربية المعاصرة أيضاً، ولكن في صورة «تخلف عميق» - لا «انفصال» فقط - «للروح الفلسفي عن الروح العلمي»؟

---

(١٥٩) بنية العقل العربي، ص ٣٨٩.



(٥)

## العقل والعقلية

«إذن فنحن عندما نستعمل عبارة «العقل العربي» فإنما نستعملها من منظور علمي تثبتني فيه النظرة العلمية المعاصرة للعقل، وليس أية نظرة أخرى كذلك التي تصدر عن مفهوم «العقلية» التي تعني حالة ذهنية فطرية وطبيعية وقاظة تحكم نظرة الفرد والجماعة كما تحكم العوامل البيولوجية الموروثة سلوكهما وتصرفهما. إننا أبعد ما نكون عن هذا التصور الذي لا يقوم على أي أساس علمي. بل نحن نجتهد في التزام التصور العلمي في أرقى مراتبه»<sup>(١)</sup>.

إن تفكيك هذا النص، على قصره، يتطلب منا - هذا هو قانون التفكير ونقد النقد - الثقافة واسعة.

فقد لاحظ دارسو «العقلية البدائية» وكذلك «العقلية الطفالية»، أن هاتين العقليتين تقومان إلى حد كبير على مبدأ ما أسماه جان بياجيه «الواقعية الاسمية»: فعند البدائي، كما عند الطفل، «يعني التفكير مداورة الكلمات»<sup>(٢)</sup>. فلهذه الكلمات قوة سحرية، أو «إحيائية» كما يجب أن يقول دارسو المجتمعات البدائية: فحضورها يغني عن حضور الأشياء، وبمداورتها يمكن التأثير في الأشياء نفسها، وهذا هو قوام السحر، رفيق الدرب الدائم لجميع الحضارات غير المكتوبة، مثلما الصلاة رفيقة درب دائمة لجميع الحضارات الدينية المكتوبة.

(١) تكوين العقل العربي، ص ٢٦.

(٢) جان بياجيه: تصور العالم لدى الطفل *La Représentation du monde chez L'enfant*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة السادسة، باريس ١٩٩١، ص ٧٦. وتجدر الملاحظة أن فرويد يضيء إلى البدائي والطفل هنا الإنسان الوسوسي.

إن هذا الاستحضار من جانبنا له «العقلية البدائية» بسحريتها وإحيائها وواقعيتها الاسمية، لا يملية فقط كون النص يقيم تفارقاً وتنافياً بين «العقل» و«العقلية»، بل كذلك توكيده اللفظي المكرر أربع مرات على التزامه بـ «التصور العلمي» للعقل، ضدّاً على «التصور الذي لا يقوم على أي أساس علمي» للعقلية، وهذا من «منظور علمي» لا تحديد له إلا بضرب من المصادرة على المطلوب (= الدّور): «نتبنى فيه النظرة العلمية المعاصرة للعقل».

ولكن بقدر ما أن مداورة الكلمات لا تغير واقع الأشياء، فسنلاحظ أن نصفيّة حساب «العقلية» لصالح «العقل» لا يمكن، رغم كل التعضيد العلمي اللفظي، أن تمر بمثل هذه السرعة وهذه السهولة.

ولو كان لنا أن نجري مفاضلة - أو معايرة - بين «العقل» و«العقلية» من منظور التقويم «العلمي»، فأول ما سنلاحظه أن «العقل» يبقى أولاً وأخيراً مفهوماً «فلسفياً» تحالطه التباسات الميتافيزيقا على مدى خمسة وعشرين قرناً من تاريخهما المتضامن، بينما «العقلية» مفهوم ذو تأسيس علمي، أنجبه في مطلع القرن العشرين علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي واستكملت تطوره وضبطه النقدي علوم الانثولوجيا والانثروبولوجيا والتاريخ المقارن، ولا سيما مدرسة الحوليات التي طورت ابتداء من منتصف القرن ما بات يعرف باسم «تاريخ العقلية»<sup>(٣)</sup>.

وبدهي أن مفهوم «العقلية» لا يحتل في علوم الانسان والمجتمع المكانة المركزية التي يحتلها مفهوم «العقل» في الفلسفة وتاريخها. ولكن يندر اليوم أن نفتح أي قاموس في العلوم الاجتماعية بدون أن نقع على مادة «العقلية» كمادة قائمة على حدة، ومركزية في بعض الأحيان.

يقول، على سبيل المثال، «معجم علم الاجتماع»: «العقلية في تعريفها العام جملة

(٣) الواقع أن مفهوم «العقلية» كأداة للتفسير قد امتد إلى حقل العلم الاقتصادي. فالان بيرفيت، الاستاذ في أكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية وصاحب الكتاب المشهور عالمياً عن «يوم مستيقظ الصين»، قد انتهى في أحدث مؤلفاته: «عن المعجزة في الاقتصاد»، الذي درس فيه ظاهرة التقدم والتخلف في المجتمعات البشرية، إلى اقتراح التمييز بين «عقلية تطورية» و«عقلية لا تطورية» كعامل «لامادي» لتفسير واقعة التقدم والتخلف التي تقف سائر العوامل «المادية» عاجزة وحدها عن تفسيرها. وفي هذا السياق اقترح تأسيس علم جديد أطلق عليه اسم «الاثولوجيا Ethologie» لـ «الدراسة المقارنة للمسلوك والعقلية في المجتمعات البشرية» (انظر: Du «Miracle» En Économie، منشورات أوديل جاكوب، باريس ١٩٩٥).

## العقل والعقلية

الاستعدادات والمواقف والعادات والتوجهات العقلية والأخلاقية والمعرفية والوجدانية التي تكون مشتركة بين أعضاء جماعة بعينها<sup>(٤)</sup>.

ويقول «معجم مفردات العلوم الاجتماعية»: «العقلية جملة العادات الفردية أو الجمعية في التفكير أو الحكم، علماً بأن العادة تستبعد إلى حد كبير التفكير النقدي لصالح الأحكام المسبقة»<sup>(٥)</sup>.

بل إن مؤلف المعجم الأخير - بول فوكيه الذي يكتن له ناقد لعقل العربي هوى مكتوماً كما تقدم البيان في الفصل الأول - يورد، على دارج طريقته في «معجم اللغة الفلسفية»، تسعة شواهد تمثيلية على المعاني التي تستخدم بها كلمة «عقلية» بأقلام بعض من كبار مفكري العصر، ومنهم ليفي برون وجان بياجي وميشيل فوكو.

والواقع أن ما من أحد من المفكرين الذين صرح الجابري بمديونية المرجعية لهم في صياغته لإشكاليات العقل والثقافة والنظام المعرفي قد رفض مفهوم «العقلية»: لا اندريه لالاند، ولا جان بياجي، ولا هنري برغسون، ولا إميل برهيه الذي كتب مقالاً في عام ١٩٤٩ دافع فيه عن «أصالة ليفي - برون» في مفهومه عن «العقلية البدائية» ولا حتى ليفي ستروس الذي رفض نظرية «العقلية البدائية» بدون أن يرفض مفهوم «العقلية» نفسه. بل إن مفكراً مثل جورج غوسدورف أقر له الجابري منذ مطلع كتابه بمديونية خاصة في تحديد معني العقل والثقافة<sup>(٦)</sup> لا يتردد في أن يكتب مرافعة مطولة عن مفهوم «العقلية» باعتبارها مرآة لـ «المكان - الزمان الثقافي»، و«بؤرة تجمع للدلالات»، وأفقاً لـ «الفضاء العقلي في جملة»، ومولداً ومقياساً معاً لـ «الحساسية الفكرية السائدة»، وميسماً تفتقد بدونه عناصر الثقافة وقيمها هويتها ووحدتها وتعود شتاتاً من آراء عادية الاتصالية، ومركز غالبية يكفل التبادل ما بين الدلالات الثقافية والتاريخية وينظمها في شبكة ضامة توجه تطورها بدون أن تلغي حريتها ولا أن تقطع استمراريته. وبكلمة واحدة: إن العقلية هي «التراث المشترك للمتعاشرين في مكان - زمان خاص»، التراث الذي انطلقاً منه

(٤) معجم علم الاجتماع Dictionnaire de la Sociologie، بإشراف ريمون بوفون وفيليب بينار ومحمد شرفاوي ورنار بير لوكويه، منشورات لا روس، باريس ١٩٩٣، ص ١٤٤.

(٥) بول فوكيه: معجم مفردات العلوم الاجتماعية Vocabulaire Des Sciences Sociales، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٧٨، ص ٢١٥.

(٦) تكوين العقل العربي، ص ١٨ و ٣٦.



ورجوعاً إليه «يتحدد إدراكهم للواقع وتخيّلهم لما فوق الواقع»، والذي يقوم لهم مقام «الذاكرة الجماعية»، و«الحساسية المشتركة» و«المعقولة الجامعة»، بما من شأنه أن يغلب في الدلالة الكل على الأجزاء ويقدم «الاطار العام» لـ «تفسير سلوك البشر في لحظة بعينها من التاريخ»<sup>(٧)</sup>.

والحق أنه ليس في عداد المفكرين المرجعيين للجابري سوى كاتب واحد وقف موقفاً سليماً من مفهوم «العقلية» هو ميشيل فوكو. ولكن التعالي الفوكوي على مقولة العقلية لا يمكن أن يخدم الرافض الجابري لها. ففوكو يقر من ناحية أولى بأن مفهوم «العقلية» يمكن أن يقيم «بين المظاهر المتزامنة أو المتعاقبة لعصر بعينه جامعة معنى، روابط رمزية، ظاهراً من مشابهة أو لعبة مرابا، مما يفسح بدوره في المجال أمام بزوغ سودد وجدان جمعي كمبدأ للوحدة والتفسير»<sup>(٨)</sup>. وهو من ناحية ثانية لا يرفض مفهوم العقلية بقدر ما يطالب بتعليقه أو بوضعه بين مزدوجين بانتظار تفكيكه هو نفسه. وهو من ناحية ثالثة لا يطالب بتعليق مفهوم العقلية وحده، بل سائر المفاهيم والمعاني «الوحدوية» من قبيل «العقل» و«التراث» و«الأثر والتأثر» و«النشوء والتطور»، بل حتى «الكتاب» و«النص» و«الوثيقة»، فضلاً عن معاني «الدين» و«الفلسفة» و«السياسة» و«الأدب» و«التاريخ»، وما سوى ذلك من «مقولات التصنيف» و«قواعد التعبير» و«مبادئ التوحيد» و«أنماط التأسيس والتجميع». ذلك أن المشروع الاستراتيجي لفوكو على صعيد الخطاب هو التفكيك وقطع الاستمراريات وتحويل عناصر الخطاب إلى «شتات من أحداث متناثرة». فليس المطلوب أقل من إعادة الاعتبار إلى مقولة «الانقطاعية» ومن إعادة التفكير بإشكالية «الاتصالية» مع كل جيشها الرديف من مفاهيم «العتبة» و«الحد» و«القطيعة» و«التحول» و«الطفرة» و«الاختلاف» و«نزع المركز». ولئن كان فوكو يرفض بشراسة متعادلة «غائية العقل» و«عطالة العقلية» على حد سواء، فنفوراً منه من كل ما يتولد عنهما من ضروب «الكليات الثقافية» التي لا شأن لها غير أن تمنع «السوى» و«الآخر» من احتلال مكانه المشروع في فكر «الذات» و«الأنا». فحفريات المعرفة، خلافاً لسائر المنهجيات الاتصالية، لا تتوخى الرجوع من «الشبيه» إلى

(٧) جورج غوسدورف: من تاريخ العلوم إلى تاريخ الفكر De L'histoire des Sciences à L'histoire de la pensée، منشورات بايو، باريس ١٩٦٦، ص ٢٠٠ - ٢٢٥.

(٨) ميشيل فوكو: حفريات المعرفة L'Archéologie Du Savoir، منشورات غاليمار، باريس ١٩٦٩، ص ٣٢.

«الشبيه»، بل تسعى إلى تفجير هذه الطمأنينة بقطعها الاستمرايات وتحريرها عن «النسوى» خلف «الذات»، وعن «الآخر» وراء «الانا». وبكلمة واحدة، إن حقريات المعرفة الفوكوية هي دعوة إلى «تعقل المغايرة»<sup>(٩)</sup>.

والحال إن القراءة الفوكوية السالبة لـ «العقل» و«العقلىة» لا يمكن أن تفيد بشيء القراءة الجابرية. وما ذلك فقط لأن القراءة الجابرية تريد تثبيت «العقل» محل «العقلىة» على عكس القراءة الفوكوية التي تريد تعليقهما معاً. بل كذلك - ودوماً على الضد من القراءة الفوكوية التي تنشد أن تظهر تحت كثافة البنية «تعدد الخطابات» و«تفارق المستويات» و«تعاقب الاختلافات»<sup>(١٠)</sup> - لأن القراءة الجابرية هي في جوهرها قراءة للثوابت: «ثوابت العقل العربي» كما «ثوابت العقل اليوناني» - الأوروبي. ورغم تأكيدها اللفظي، وبالتالي غير الملزم منهجياً على «تاريخية العقل»، فإن غايتها الأخيرة هي، بتصريح صاحب مشروع «نقد العقل العربي»، أن تستخلص «من تاريخ هذا العقل ما يمكن اعتباره بمثابة كيانه الداخلي الثابت، نقصد بذلك هيكله البيوري الذي ظل ثابتاً رغم كل التحولات التي عرفها»<sup>(١١)</sup>.

قد يُعترض علينا هنا بأن موضع اعتراض الجابري على «العقلىة» هو، تحديداً، كونها «تعني حالة ذهنية فطرية وطبيعية وقارة تحكم نظرة الفرد والجماعة كما تحكم العوامل البيولوجية الموروثة سلوكهما وتصرفاتهما». ولكن هذا المعنى للعقلىة لا وجود له عند أي من المفكرين الذين تعاطوا مع المفهوم. وقولة جان بياجيه من هذا المنظور لا تختمل التباساً: «إن عقلية شعب ما تتعلق بعرقه أقل بكثير مما تتعلق بتاريخه الاقتصادي وبالتطور التاريخي لتقنياته ولتصوراته الجماعية، علماً بأن هذا «التاريخ» لا يعود والحال هذه تاريخ تراث وراثي، بل تاريخ ثقافي»<sup>(١٢)</sup>. والواقع

(٩) حقريات المعرفة، مصدر آنف الذكر، ص ٢١. وبالنسبة، إننا لسنا في التفسير من أنصار الحتميات، بما فيها الحتمية السيكلوجية. ومع ذلك فإن النهجية الفوكوية، المؤسسة لـ «صنمية المغايرة» هذه، لا تبدو لنا «انقطعية» إلى هذا الحد من منظور مبحث علم الأسباب، فكرية فوكو لفلسفة «الشبيه بولد الشبه» - وهي بالنسبة لفلسفة أرسطية عريقة - قابلة لأن تجد تحليلها في الطبقة التحتية من اللاشعور، وبالإحالة إلى «الجنسية الخلية» التي تبقى، رغم اسمها، نموذجاً بيو-سيكلوجياً ناجزاً لجنسية «مغايرة».

(١٠) حقريات المعرفة، ص ٢٦١.

(١١) تكوين العقل العربي، ص ٢٧.

(١٢) جان بياجيه: مدخل إلى الاستمولوجيا التكوينية *Introduction à l'Épistémologie génétique*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٤٩، المجلد الثالث، ص ١٨٩.

أن المدرسة العرقية هي وحدها التي يمكن أن تحيل، في التفسير الثقافي، إلى «حالة ذهنية فطرية وطبيعية وقارة» تقوم للفكر مقام البيولوجيا للجسم. ولكن مثلي هذه المدرسة العرقية الثقافية، وعلى رأسهم رينان - وربما هيغل نفسه - لا يعرفون مفهوم «العقلية» أو لا يعترفون به: فهم يؤثرون عليه مفهوم «الروح» لأنه أقدر على اختراق جدار الزمنية والتاريخية. والحال أن القسط الأعظم من مديونية الجابري في نظرية العقل ونظرية الثقافة يعود حصراً إلى هيغل ورينان. ولقد رأينا في الفصل الثاني مدى مديونيته لصاحب «الدروس في فلسفة التاريخ». ولسوف نرى في الفصل الذي سنعده عن اللغة في الجزء الثاني مدى مديونيته في نظريته عن الطابع «الحسي» و«التاريخي» للغة العربية لذلك الهجاء الكبير لـ «الروح السامية» الذي كانه إرنست رينان. وبانتظار ذلك، فإننا سنلاحظ أن معنى «الحالة الذهنية الفطرية والطبيعية والقارة» لا ينطبق، خلافاً لما قد يوحي به، حتى على «العقلية البدائية» كما قال بها ليفي - برون سواه في مرحلته الأولى أو الثانية. فالعقلية البدائية ليست مفهوماً لا تاريخياً، ولا تحيل إلى أية حالة فطرية وطبيعية. فبالنظر إلى الأصل الحيواني للإنسان، فإن العقلية البدائية، على بدائيتها، تمثل تقدماً كبيراً في تاريخ الإنسان. فقبلها لم يكن ثمة وجود إلا لعقلية «حيوانية» إن جاز التعبير، أي «غريزة» كما نؤثر أن نقول اليوم. والبدائية ليست صفة للحضارة. بل هي صفة للمجتمعات البشرية التي تجاوزت الطور الحيواني بدون أن تدخل بعد في طور الحضارات المكتوبة. وتاريخية مفهوم العقلية البدائية تتمثل في كون البشرية برمتها قد مرت بها، وإن يكن شطر يسير منها لم يتجاوزها بعد. وطبقاً للحساب الذي أجراه فيلسوف كبير للحضارة والتاريخ - هو أرنولد توينبي - فإن عصر الحضارات (وهو محصي منها إحدى وعشرين متعاقبة) لا يتخطى في العمر ستة آلاف سنة، أي ٢٪ فقط من جملة ديمومة البشرية، مما يعني أن كل باقي التاريخ الإنساني قد شغلته العقلية البدائية<sup>(١٣)</sup>. والعقلية البدائية لا تكتسب معنى تبخيسياً - عند من يريد أن يتخذها حكماً قيمة - إلا في حال إضافتها إلى العقلية الحديثة. أما بالاحالة إلى نفسها - كما تقتضي أصول الدراسة الموضوعية - وإلى المؤسسات والمجتمعات التي تعبر عن نفسها فيها، فإنها «لا تعود تتبدى طفولية وشبه مرضية، بل تظهر على

(١٣) أرنولد توينبي: التاريخ: عاولة في التفسير (ختصر بقلم د. سومرقل عن المؤلف الأصلي: دراسة في التاريخ A Study in history)، منشورات غاليمار، باريس ١٩٥٩، ص ٥٢.

العكس سوية في الشروط التي تضطلع فيها بوظيفتها، بله معقدة ومتطورة على طريقتها<sup>(١٤)</sup>. ولئن يكن ليفي - برول وصف هذه العقلية بأنها «ما قبل منطقية»، فقد رفض بشدة أن يصفها بأنها «لا منطقية» أو «ضد منطقية»<sup>(١٥)</sup>. بل إنه، في «دفاثره» التي نشرت بعد وفاته، والتي أكد فيها يقينه الثابت بأن «البنية المنطقية للعقل البشري واحدة في كل مكان»، عاد يصحح نفسه بنفسه ويدعو إلى نوع من «سحب التداول» لمفهوم «العقلية البدائية» مؤكداً أنه «لا وجود لعقلية بدائية تتميز عن الأخرى (= الحديثة) بسمتين موقفتين عليها (الصوفية وما قبل المنطقية). وإنما هنالك عقلية صوفية أقوى بروزاً وأسهل قابلية للرصد لدى «البدائيين» منها في مجتمعاتنا، ولكنها حاضرة في كل عقل بشري»<sup>(١٦)</sup>.

وإذا بدا مع ذلك وكأن الجابري يرفض مفهوم «العقلية البدائية» لأنه ينضح، رغم ايضاحات ليفي - برول هذه، برائحة «عنصرية»، فإن مايقترحه لجابري من إبدال لمصطلح «العقلية» بمصطلح «العقل» ليس من شأنه في هذه الحال إلا أن يزيد في قوة تلك الرائحة لا أن يخففها<sup>(١٧)</sup>. فلو تحدثنا عن «عقل بدائي» بدلاً من «عقلية بدائية»، فإننا نكون قد مضينا بحكم القيمة السلبية ضد «البدائيين» إلى أقصى مدى. فمصطلح «العقل البدائي» يرفع القطيعة بين هذا العقل وبين عقل الحضارات المكتوبة إلى مستوى اونطولوجي، على حين أن مصطلح «العقلية البدائية» يقي عليها في نصائها التاريخي والسوسيولوجي. ومفهوم «العقلية البدائية» يصون «وحدة البنية

(١٤) لوسيان ليفي - برول: العقلية البدائية La Mentalité Primitive، منشورات ريتز، باريس ١٩٦٧، ص ٤٢.

(١٥) لوسيان ليفي - برول: الوظائف العقلية في المجتمعات الدنيا Les Fonctions Mentales Dans Les Sociétés Inférieures، منشورات الكان، باريس ١٩١٠. نقلاً عن جان كازنوف، مصدر تال، ص ٨٢.

(١٦) جان كازنوف: ليفي - برول، حياته ومؤلفاته Lévy-Brohl, Sa Vie, Son œuvre، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦٣، ص ١٢٨.

(١٧) لا نرى وجهاً لتحسس الجابري إزاء مفهوم «العقلية البدائية». فقد كنا رأينا أنه يعمل من مبدأ السببية مبدأ أساسياً ومطلقاً للعقل ويشيد بمقلانية انكسافوراس لأن نظريته في «النرس» «لا تترك أي مجال للصدفة». والحال أن إحدى الخصائص المميزة للعقلية البدائية في نظر ليفي - برول تمسكها الغالي بعبء السببية. فليس من شيء بلا سبب بالنسبة إلى العقلية البدائية التي تمهل مبدأ الصدفة وتطلب لكل شيء تعليلاً «صوفياً»، وهذا ما يذهب إليه الانتروبولوجي البريطاني جيمس فريزر الذي يرى أن ما يميز عقلية البدائي ليس عدم المنطق بل فرطه، وهذا إلى حد الاعتقاد بـ «التطابق بين قوانين فكره وقوانين الكون».

المنطقية للعقل البشري»، في حين أن القول بـ «عقل بدائي» يحطم هذه الوحدة ويمهد لتأسيس تعددية تمايزية في «العقول» والبنى المنطقية للبشر. وبالفعل، إن ليفي - برول لا ينتهي إلى أكثر من القول بأن «اختلاف أنماط المجتمعات يستتبع اختلاف العقلية»<sup>(١٨)</sup>، على حين أن الجابري ينتهي إلى القول بعقول خصوصية وإلى تعدد في المنطق تبعاً لتعدد الثقافات: «إن العرض الذي تتبعنا فيه خطاب العقل الاغريقي - الأوروبي عن نفسه يبرر القول بـ «العقل العربي» - لقد انتهى بنا ذلك الخطاب إلى القول بتعدد «العقل» و«المنطق» باعتبار أنهما، في نهاية التحليل، جلة من القواعد مستخلصة من موضوع ما. وهكذا، فكلما توافر لدينا موضوع ذو خصوصية واضحة أمكن القول بوجود عقل أو منطق خاص به»<sup>(١٩)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن مصطلحي «العقل» و«العقلية» لا يسري عليهما قانون التبادل ولا ينوب أحدهما مناب الآخر. فلكل منهما محتوى دلالي قائم بذاته وغير مرادف للآخر. وليسا هما، في اللغات اللاتينية الأصل على الأقل، من اشتقاق واحد: فالعقل بالفرنسية *raison* مشتق من *ratio*، بينما العقلية *mentalité* مشتقة من *mens* أو *mentis*، ومعناها باللاتينية الذهن<sup>(٢٠)</sup>.

وحسبنا أن نضرب بعض أمثلة.

فنحن نقول مثلاً «العقلية البيروقراطية» و«العقلية الحزبية» و«العقلية الفلاحية» و«العقلية البولييسية» و«العقلية العشائرية» و«عقلية المالك الصغير» أو «عقلية المحدث النعمة»، وفي جميع هذه الحالات لا نستطيع أن نيب «العقل» مناب «العقلية».

أما فيما يتعلق بـ «العقل» نفسه، فإن كل ما يتصل من دلالاته بملكة التفكير أو بنظرية المعرفة لا يقبل إبدالاً إلى «العقلية»، كما عندما نتحدث عن «العقل الفعال» و«العقل بالفعل» و«العقل الهولاني» و«العقل الإلهي» و«العقل الأول» و«العقل المكون».

وبالعودة إلى العقل الأخير تحديداً، فإننا لا ندري كيف يمكن للجابري، وهو

(١٨) ليفي - برول: الوظائف العقلية في المجتمعات الفناء، نقلًا عن جان كازنوف، مصدر آف الذكر، ص ٦٧.

(١٩) تكوين العقل العربي، ص ٢٦.

(٢٠) في العربية أيضاً يؤثر بعضهم اصطلاح «اللغنية» على اصطلاح «العقلية»، كما في عنوان كتاب صادق جلال العظم: «فنية التحريم».

الذي يجهر من مفتتح كتابه بتبنيه للإشكالية اللانديّة (وإن بوساطة فوكييه)، أن يعلن بمثل ذلك الجزم تبرؤ من مفهوم «العقلية». فالعقلية لا تعدو في نهاية المطاف أن تكون واحداً من المظاهر الأساسية التي يمكن أن يتجلى فيها العقل المكوّن، بل هي في بعض الأحوال ترادفه. فلتنّ صخّ تعريف العقل المكوّن بأنه «جملة المبادئ والقواعد الذهنية السائدة في فترة زمنية ما» أو «منظومة القواعد المقررة والمقبولة في فترة تاريخية ما والتي تعطى لها خلال تلك الفترة قيمة مطلقة»<sup>(٢١)</sup>، فإن ذلك هو أيضاً في العديد من الحالات تعريف العقلية. يقول غاستون بوتول، وهو أول من خصّ من علماء الاجتماع مفهوم العقلية بدراسة على حدة: «العقلية جسم من المبادئ والاعتقادات والمعارف القارّة بما فيه الكفاية ليقتدر على الرجوع إليها في كل وقت. . . ولينتهي إليها بقوة جميع أفراد مجتمع بعينه»<sup>(٢٢)</sup>. وهو يلاحظ أيضاً أن النسيج الضام الذي تولّفه العقلية يتمتع بمثانة خارقة للمألوف ويمثل «أقوى رباط يربط الفرد بجماعته». وهي تشكل، في ثباتها وعنادها وشموليّتها، «العنصر الأشد مقاومة في أنا». فروينسون كروزو عاش ثمانين سنة في جزيرة مقفرة، غير حامل معه سوى عقليته اللامتغيرة التي هي عقيلة «الانكليزي المتوسط في عصره». وفي الوقت الذي لا تقتدر على تغيير عقليتنا بإرادتنا، فإنها غير قابلة للنحطيم من الخارج. فقد نجبر على أداء أعمال معاكسة لاعتقائنا، أو على إظهار عقيدة معينة، ولكن لا يمكن أن نُكره على الاعتقاد حقاً وعلى استبطان العقيدة المفروضة من الخارج وتحويلها إلى اقتناع داخلي. والعقلية تقوم لنا، في رؤيتنا للعالم من حولنا، مقام العدسة. وقد تكون في العديد من الحالات عدسة مشوّهة، ولكن بدونها نعمى ونضلّ عن أنفسنا كنملة انتزع قرنّها. وبمفردات كانط، إنها تمثل القالب القبلي لمعرفتنا. فهي المقولة القائلة لمقولتنا. وعندما يقول ديكرت من وجهة نظر ميتافيزيقية: «أنا أفكر إذن فإننا موجود»، فإن علم النفس الاجتماعي يستطيع أن يضيف من وجهته: «أنا أفكر، ولكن بعقلية معينة، وبالأحالة إليها». فهي البنية الذهنية المشتركة بيني وبين الحضارة أو الثقافة التي أنتمي إليها<sup>(٢٣)</sup>.

وجميع هذه المواصفات تتطابق مع مواصفات العقل المكوّن، ولكن مع هذا

(٢١) فوكييه العقل العربي، ص ١٥ - ١٦.

(٢٢) غاستون بوتول: العقلية، Les mentalités، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الخامسة، باريس

١٩٧١، ص ١٣ و ٣٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٢.

الفارق: فالعقل المكوّن واحد، بينما العقلية قابلة للتعدد. فالعقلية البدائية هي وحدها المتجانسة والإجماعية. والبدائيون لا يعرفون شكلاً آخر للفكر سوى الفكر الجماعي. فهم جميعاً يحملون معتقدات واحدة، ويصدرون في كل سلوكهم عن وجدان جماعي واحد. ولئن تكن المحرمات لها كل تلك الأهمية في حياتهم، فلائها وسيلتهم لصنع وحدتهم وتغذيتها وإعادة إنتاجها جيلاً بعد جيل. وبالمقابل، كلما تطور المجتمع وزاد تعقيداً انفتح أمام الاختلاف في المشارب والآراء والمصالح، وأمام التعدد في الاختصاصات المهنية والعقلية، وأمام التفرع في الجماعات إلى جماعات ثانوية وثالثية، الخ. ومن ثم تتمايز العقليات وتغتنى وتنوع، وقد تتعارض وتتصارع. وفي هذه الحال لا يعود للعقل المكوّن ناطق واحد بلسانه، ولا تعود تنفرد بتمثيلة عقلية بعينها. فالعقل المكوّن في المجتمعات المعقدة هو المحصلة الجامعة للعقليات المتباينة، بله المتضاربة طرداً مع تطور المجتمع المعني. فالعقل المكوّن للمجتمع القروسطي على سبيل المثال هو تلك الشبكة المترابطة الزردات من جملة من العقليات الجزئية المتضامنة: العقلية اللاهوتية على صعيد رؤية العالم، والعقلية الكلييريكية على صعيد المؤسسة الدينية، والعقلية النصبية على صعيد الثقافة، والعقلية الفيتوية على صعيد العلاقات مع الاقليات الدينية، والعقلية الاقطاعية على صعيد التراتب الهرمي الطبقي، والعقلية الحرفية المغلفة على صعيد الطوائف المهنية، والعقلية التسويرية على صعيد العلاقات مع المدن الأخرى، والعقلية الصليبية (بالمقابلة مع العقلية الجهادية في دار الاسلام) على صعيد العلاقات مع العالم الخارجي اللامسيحي.

ولا شك أنه مع التقدم الاجتماعي والتحول مما كان يسميه برغسون بـ «الحضارات المغلقة» إلى «المجتمعات المفتوحة»، يزداد تركيب العقلية تعقيداً وتحول أكثر فأكثر من عقلية سكونية إلى عقلية ديناميكية، وينفسح الحقل وسيعاً أمام تقبل الجديد وتصارع الآراء وتعدد المصالح والجماعات الفرعية، وتتطور الفردية إلى حد تكتسب معه العقلية صفة شخصية. وبدون أن تحتفي العقلية الجماعية والجامعة اختفاء تاماً، فإن جدلية العقل المكوّن والعقل المكوّن تنشط بفاعلية غير مسبوق لئليها. فعلى حين أن انتفاضات العقل المكوّن على العقل المكوّن كانت تنتظر انقلابات وتحولات تاريخية كبرى من قبيل ثورة اكتشاف الكتابة، أو الفتوحات الحاملة لمشاريع حضارية، كما في العصر الهلنستي، أو حركات التحول والتجديد الديني، كما مع ظهور المسيحية أو الاسلام، أو الكشوف الجغرافية المتضامنة مع الكشوف العلمية

والتقنية، كما في عصر النهضة الأوروبي، فإن سيرورة التكوين والتكون العقلي تأخذ صفة الديمومة طرداً مع تشخص العقلية بالتضامن مع تعاضد الحراك الاجتماعي وتساوئ الثورة العلمية. وعلى هذا النحو، فإن مستقبل البشرية قد يغدو قابلاً لأن يقرأ على أنه تاريخ عقول، ولكن ماضيها يبقى يتطلب أن يقرأ على أنه في المقام الأول تاريخ عقلية.

والحال أن الجابري لا يكتفي برفض مفهوم «العقلية» وبإبداله بمفهوم «العقل» على ما في ذلك من بلبلة دلالية وملغمة استمولوجية وتنكر للإشكالية اللاتلانية، بل لا يجد من حرج في أن يعود القهقري إلى الوراء ليحيي مفهوماً هو من موروثات القرن التاسع عشر المشدود وتره ما بين الميتافيزيقا المثالية الهيغلية والسيكولوجيا العرقية اليربانية: هو مفهوم الروح اللاتاريخي. هكذا نجده يقول مثلاً، في معرض معارضته «العقلانية اليربانية» مثلة بأفلوطين بـ «العرفانية المشرقية» مثلة بنومانيوس الاقامي، بأن «أفلوطين كان «يربانياً»، بمعنى أنه كان مناهضاً للخصوص المشرقي، صادراً في ذلك عن روح عقلانية يربانية... وإذا كان أفلوطين قد استمد كثيراً من آرائه من فلسفة نوميوس، كما اتهمه بذلك تلامذته، فإن ما لا شك فيه هو أن أفلوطين عرض تلك الآراء بطريقة اغريقية، أي بواسطة «البرهان» وليس بادعاء «العرفان»<sup>(٢٤)</sup>.

إن المذهل في هذا النص ليس فقط الحديث عن روح عقلانية يربانية، بل الافتراض أيضاً بأن ثمة «طريقة يربانية» للتفكير والاستدلال تكرر اليربانيين شعباً أو عرقاً من العقلانيين البرهانين بقدر ما تكرر «المشرقية» المشرقيين عرفانيين لا عقلانيين.

والواقع أن طريقة استخدام الجابري لمعنى «العقلية» دون مفهومها تذكرنا أحياناً بتلك السيكولوجيا الجمعية البدائية التي كان اعتمدها أرسطو عندما قسم شعوب الأرض إلى أوربية باردة تملك الشجاعة ولا تملك العقل، وآسيوية حارة تملك العقل ولا تملك الشجاعة، ويونانية معتدلة تملك العقل والشجاعة معاً وتستأهل لهذا السبب، ولتوسطها بين الشعوب، أن تحكم العالم. كما أنها تذكرنا بتلك السيكولوجيا الجمعية الإقليمية التي صاغ ابن خلدون بموجبها قانون «أثر الهواء في

(٢٤) تكوين العقل العربي، ص ١٧٣.



أخلاق البشر»<sup>(٢٥)</sup>. ولكن ما يقرره صاحب المقدمة بالنسبة إلى الأمزجة والأرواح يزيجه صاحب مشروع نقد العقل العربي نحو الأدمغة والعقول. وعلى هذا النحو يكرر الكلام مشنئ وثلاث ورباع عن «عرفانية مشرقية غنوصية وظلامية» وعن «عقلانية مغربية»، أو عن «مدرسة مشرقية إشراقية ومدرسة مغربية برهانية»<sup>(٢٦)</sup>. وعلى هذا النحو أيضاً فإن منزلة الفلاسفة من العقلانية لا تعود تتحدد بمضمون مذاهبهم، بل بطبيعة انتمائهم الإقليمي. فإبن سينا - ومعه الرازي والغزالي - ما كرس «لعقلانية ظلامية قاتلة» في الفكر العربي الاسلامي إلا لأنه آت من الشرق البعيد، من بخارى، من بلاد العجم. إنه هو والرازي الطيب الغنوصي والغزالي ينتمون جميعاً إلى مشرق يقع بعيداً<sup>(٢٧)</sup>. وبالمقابل، فإن ظاهرة ابن حزم، التي كفت يد العقل وأعلنت تبعيته المطلقة للنقل وأخضعته بلا استئناف ولا اجتهداد لحكم النص، تُعمد «عقلانية نقدية» بحكم انتماء صاحبها إلى «المدرسة المغربية». وذلك هو أيضاً شأن ابن طفيل وقصته «حي بن يقظان» التي تُنقل، بضرب من شعبية تأويلية، من خاتمة الأدب الفلسفي الإشراقي - التي هي لؤلؤة من أبدع لآلئه - إلى خاتمة «المدرسة المغربية البرهانية» لأن مؤلفها، رغم إعلانها بذات قلمه عن انضوائه تحت لواء حكمة ابن سينا المشرقية، لا يمكن، بحكم مغربيته، إلا أن يكون «عقلانياً» خصيماً «للسينية المشرقية الظلامية». وقانون هذه الحتمية الإقليمية يسري حتى على المدن. قحواضر من أشباه الاسكندرية وانطاكية وأفاميا وحران هي، على امتداد صفحات «تكوين العقل العربي»، ولمجرد أنها «مشرقية»، بؤر ومراكز لإنتاج «اللامعقول»، بشتى أشكاله الهرمسية والغنوصية والافلاطونية المحدثة «بصيغتها المشرقية»<sup>(٢٨)</sup>، بينما قرطبة واشبيلية وطليطلة وسرقسطة كانت حواضن للمشروع الثقافي «العلمي» و«العقلاني» المغربي - الاندلسي الجديد الذي تبلور بالتمايز والتضاد مع «ما عرفه المشرق من مشاريع ثقافية» ناءت تحت «حمولتها الهرمسية» المكرسة «لاستقالة العقل»، والذي «عبر عن نفسه بعنف المخاض وصيحة الميلاد مع ابن

(٢٥) ابن خلدون: المقدمة، الفصل الأول من الكتاب الأول، المقدمات الثالثة والرابعة والخامسة، ص ٩١ - ١٠١.

(٢٦) نحن والتراث، ص ٢٤٣. ومواضع شتى.

(٢٧) ١. محمد عابد الجابري: «حول ما قيل من تعصبي للمغرب» في حوار المشرق والمغرب (حسن حنفي/ محمد عابد الجابري)، دار توبقال، الدار البيضاء ١٩٩٠، ص ٢٠١.

(٢٨) لكن كان الجابري يصر على حدّ الافلاطونية المحدثة «بصيغتها المشرقية» فلان الافلاطونية المحدثة «بصيغتها المغربية» تمثل في نظره استمراراً - لا قطيعة - مع «العقلانية اليونانية».

حزم وبلغ تمام نضجه ورشده مع ابن رشد<sup>(٢٩)</sup>. ولا ينكر الجابري إن مدن المغرب قد طغت عليها بدورها في طور انحطاطها موجة اللاعقلانية، ولكن هذا بقدر ما أن هذه اللاعقلانية كانت «آتية من المشرق»<sup>(٣٠)</sup>. ولا يحد الجابري فاعلية هذه الجغرافيا العقلية بتاريخ الفلسفة العربية الإسلامية، بل يوسعها ليشمل بها التاريخ العام للفلسفة. فقد كان مصير الفلسفة المكتوبة باليونانية موزعاً بين قدرين: غربي يصون لها عقلانياتها «الفطرية» وشرقي يؤول بها إلى انحطاط إشراقي وعرفاني. يقول الجابري، ودوماً في معرض المعارضة بين «الافلاطونية المحدثة بصيغتها المغربية» و«الافلاطونية المحدثة بصيغتها الشرقية»: «هكذا يبدو واضحاً أنه في مقابل التاريخ «الرسمي» للفلسفة لقديمة والمتجه من أثينا إلى روما والمتفرع من أرسطو إلى افلوطين ثم إلى شراح أرسطو، يمكن كتابة تاريخ آخر للفلسفة القديمة نفسها يكمل الأول ولا يلغيه، ولكنه ينافس ويصارعه، تاريخ يتجه من أثينا إلى افاميا وينحدر من فيثاغورس وافلاطون إلى نوميونيوس لينتقل عبر تلامذته والمتأثرين به إلى كل الاتجاهات الصوفية والباطنية والاشراقية الشرقية التي لم يكن يقبلها، ولا كان بالامكان أن يقبلها، العقل اليوناني»<sup>(٣١)</sup>.

إن هذه المزايدة على العقل اليوناني، من خلال المناقصة على العقل «الشرقي»، لا تدع مجالاً للشك في أنه إذا كان ثمة أحد بحاجة إلى مداورة مفهوم «العقلية» من حيث أنها «حالة ذهنية فطرية وطبيعية وقارة»، فهو حصراً ناقد العقل العربي.

وحسبنا بعض أمثلة:

(٢٩) التراث والحداثة، ص ١٨١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٣١) تكوين العقل العربي، ص ١٧٢ - ١٧٣. وستكون لنا عودة إلى هذا التزييف لتاريخ الفلسفة الذي يخفي دور «المشرقيين» في مواصلة النظر العقلي والقيام على التراث الفلسفي لا في المشرق وحده، ولا في أثينا نفسها، بل حتى في روما، عاصمة لغرب يومتد، التي «استوردت» الفلسفة والفلاسفة من المشرق كما سنرى. ولكننا لا نستطيع أن نمتنع عن الإشارة هنا إلى أن تفريح الجابري لافلوطين - الذي كان هو نفسه مصرياً من أميوط - من صلب أرسطو بدلاً من افلاطون، وخبثاً عليه، يجعل بعد ذاته على الابتسام: فأي معنى يبقى في هذه الحال لتسمية ملعب افلوطين بـ «الافلاطونية المحدثة»؟ أضف إلى ذلك أن «إزاحة» عائلة تصيب الفيتاغورية، الجبروتة الأولى للاعقلانية في نظر ناقد العقل العربي. فعلى عكس ما يصادر عليه النص، فإن إيطاليا في الغرب، لا المشرق، كانت هي «الأرض الأثيرة للفيتاغورية» (L'Italie, Terre D'affection du Pythagorisme) على حد تعبير جان بوفارتينغ، محقق ومترجم كتاب فورفوريوس في الفطاعة (De l'Abstinence).

**المثال الأول -** يقول الجابري في مقالة تحمل عنوان «خصوصية العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية» كتبها عام ١٩٨١ واستعاد أفكارها الرئيسية في الفصل الذي عقده من كتابه «تكوين العقل العربي» عن «الاعرابي صانع العالم العربي»: «إنه لما قد لا يخلو من فائدة أن يعتمد المرء إلى مقارنة القوالب النحوية المنطقية العربية بمقولات أرسطو التي يمكن إعتبارها، على الأقل من وجهة نظر بعض الباحثين القدماء والمعاصرين، مرتبطة باللغة اليونانية... فخلو مقولات أرسطو مما يقابل المصدر... في لائحة المشتقات العربية يمكن تفسيره بكون المصدر يدل على الحدث، أي الفعل بدون زمان... وإذا ربطنا هذا بمجال الفكر المجرد وجدنا أن خلو مقولات أرسطو مما يقابل المصدر في المشتقات النحوية العربية له دلالة خاصة. ذلك أن المصدر عند النحاة هو ما يدل على فعل بدون زمان، هذا في حين أن العقلية اليونانية لا تستسيغ حدوث شيء خارج الزمان. فالزمان والفعل متلازمان، ومن هنا قدم العالم وقدم الزمان. أما التصور العربي فهو يقبل الفصل بين الفعل والزمان، ومن هنا القول بحدوث العالم وأن الله خلقه في لا زمان»<sup>(٣٢)</sup>.

إن المذهل في هذا النص أولاً كونه يعتمد لفظاً، لا معنى فحسب، مفهوم «العقلية»، كما لو أن كاتبه سها عن أنه هو من غسل يديه من هذا المفهوم جازماً بأنه «لا يقوم على أي أساس علمي»<sup>(٣٣)</sup>.

والمذهل في النص ثانياً كونه يجعل من العقلية، حتى في معرض تحديد الموقف من الزمن، مفهوماً لا زمنياً، معطى قبلياً، بله فطرياً وبيولوجياً، يفسر التاريخ ولا يتفسر بالتاريخ. والنص يتطرق بهذه «الفطرة» إلى حد العرقية: فليس من تفسير لكون «العقلية اليونانية لا تستسيغ حدوث شيء خارج الزمان» سوى كونها يونانية، مثلما لا تفسير لكون «التصور العربي يقبل الفصل بين الفعل والزمان» سوى كونه

(٣٢) التراث والحداثة، ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣٣) في الواقع، ليست هذه هي المرة القيمة التي يستخدم فيها الجابري مفهوم العقلية بللفظه ففي معرض تسفيهه عقل ابن سينا «المشرقي» بوصفه «أكبر مكرس للفكر الشيعي الظلامي الخرافي في الاسلام»، يقول: «إن ابن سينا يبدو هنا، حل عظمة قدره كطبيب، وصل الرغم من كل مؤلفاته في المنطق، ذا عقلية من تلك العقليات التي سخر منها الجاحظ وزملاؤه المعتزلة» (نحن والتراث، ص ٢١٢). ولكن نظراً إلى أن هذا النص كتب في عام ١٩٧٦ في أوج التقدير، فقد لا يكون ملزماً لولف «تكوين العقل العربي» الذي انتهى من كتابته في مطلع عام ١٩٨٣، وهذا على العكس من نص «خصوصية العلاقة...» الذي يندرج وياه، من الناحية الزمنية، في «ورشة» واحدة.

عربياً<sup>(٣١)</sup>.

والمذهل في النص ثالثاً «الأمية» التي يدلل عليها سواء فيما اتصل بالبنية النحوية للغة اليونانية أم بمفهوم الزمان في التصور لفلسفي اليوناني للعالم، بما فيه التصور الارسطي.

وأول ما يذهلنا في هذا «المذهل» الثالث فساد استدلاله. ولا يذهب الفكر بنا هنا فقط إلى سذاجة الاعتقاد المنطقي الذي على أساسه بنيت المحاكمة العقلية المباطنة للنص: فلكن أنه يكفي أن يثبت عدم تطابق المقولات النحوية للغة ما مع مقولات منطق أرسطو حتى يكون الدليل قد قام على لا منطقية هذه اللغة ولا عقلانيتها، أو في كل الاحوال لا تاريخيتها ما دام الأمر يتعلق بمقولة الزمن. وإنما الأدهى من ذلك، بعد، فساد القياس في بنائه بالذات: فإذا كان كل ذنب اللغة العربية أنها تعرف في «مشتقاتها النحوية» صيغة المصدر الدالة على «فعل بدون زمان»، فهل اللغة اليونانية لا تعرف صيغة المصدر هذه نفسها حتى لا تُعبر بما تُعبر به اللغة العربية؟

إن الرجوع إلى أي كتاب تعليمي في قواعد اللغة اليونانية يقطع، بلغة بلغائنا القدما، دابر كل شك: فالمصدر «الذي يدل على فعل بلا زمان» هو صيغة قارة في اللغة اليونانية. وما تعرفه اللغات اللاتينية الأصل باسم L'infinitif تعرفه اليونانية القديمة باسم *Aparemphaia*، وكان رفيع المكانة فيها وإن بطل استعماله في اليونانية الحديثة<sup>(٣٥)</sup>. وقد عرفت اليونانية الكلاسيكية ضرباً مطلقاً من المصدر، هو غير المصدر التاريخي الذي عرفته اللاتينية<sup>(٣٦)</sup>. أضف إلى ذلك أن المصدر باليونانية، كما في سائر اللغات الهندية الأوروبية الحديثة، صيغة للفعل، على حين أنه بالعربية صيغة اسمية. وهذا المعنى، ولو كان ثمة مجال لمفاضلة - والمفاضلة في الألسنيات باتت مكروهة مع تجاوز تلك المدرسة البدائية التي كانت تمثلها الألسنية المقارنة الرينانية - فإن العربية، لا اليونانية، هي التي «لا تستسيغ» الفعل إلا إن كان

(٣٤) قد يُعترض علينا هنا بأن هذه العرقية من طبيعة «الغرية» لا «الينية». ولكننا في هذه الحال نكون عدنا إلى العرقية الرينانية التي ستكون لنا إليها عودة عند تفكيكنا لما يسميه مؤلف «تكوين العقل العربي». نقلاً عن رينان تحديداً - «لا تاريخية اللغة العربية وطبيعتها الحسية».

(٣٥) ب. بورغير: تاريخ المصدر في اليونانية، باريس ١٩٦٠، نقلاً عن شارل غيرو: قواعد اليونانية، ص ١٢٢.

(٣٦) شارل غيرو: قواعد اليونانية *Grammaire du grec*، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦٧، ص ١٢٣.

دالاً على زمان. فإذا لم يدل على زمان، كَفَّ عن أن يكون فعلاً وصار مصدرًا، أي اسماً وعلى الضد من دعوى الجابري أن «التصور العربي يقبل الفصل بين الفعل والزمان» فليسوف نرى لاحقاً أن من مآخذ الألسنية الغربية المعاصرة على النحاة العرب القدامى اشتراطهم الزمنية، في الفعل وعجزهم عن تصور الحدث مجرداً عن الزمان.

وبدون أن ندخل هنا في أية منافحة عن اللغة العربية ليس هنا محلها - ونحن لسنا أصلاً ممن يستسيخون منطق المنافحة أياً ما كان موضوعها - فإننا سنلاحظ أنه إن يكن ثمة علاقة «مشوشة» بمقولة الزمان في اللغات الثقافية الكبرى، فهي علاقة اليونانية القديمة حصراً. ولنترك الكلام لاختصاصي ضليع في النحو اليوناني، ومدرس هذه المادة في السوربون، هو جان هومير. يقول:

«من العسير أن نبين ما تعنيه الأزمنة باليونانية. فمعنى الزمان بالذات يفصح عن نفسه أولاً، من وجهة النظر السيكلوجية، في شروط مغايرة لتلك التي اعتدنا عليها. ثم أن الصيغ «الزمانية»، رغم اسمها، تبين جوهرياً، لا عن الزمان، بل عن الهيئة Aspect، وترى إلى مجرى الفعل من زاوية ذاتية، لا موضوعية. وقد عودنا النحاة على فسمدة الزمان ذهنياً إلى ثلاثة قطاعات: الماضي، الحاضر، المستقبل. وتصورنا عن الزمان في أذهاننا مكاني صرف. فنحن نتخيله خطأً بلا حدود، متجهاً نحو اليمين؛ فالخط الذي إلى اليسار يؤلف الماضي، وعلى امتداد معين يتقطع فيؤلف حاضراً، ثم يتواصل بيميناً ليمتد إلى ما لا نهاية في المستقبل. والحال أن هذا التصور المجرد، الذي يجعل من الزمان شيئاً متحققاً، لهو أبعد عن الصحة في اليونانية منه في أية لغة أخرى»<sup>(٣٧)</sup>.

ولعل واحدة من العلامات الفارقة للغة اليونانية الأولية التي تعطيها في الفعل للهيئة Aspect على الزمن. فبحكم من أنها «لغة شعب ذي مزاج حدسي، فإن اليونانية لم تهتم قط بالتعبير عن العلاقات المجردة»<sup>(٣٨)</sup>؛ بل هي تسعى على العكس إلى تمثل أحوال الفعل في صيرورته ونسبة إلى فاعله. فالإيونانية حساسة بالهيئة، لأن هذه هيئة وذاتية. ومعنى الهيئة أساسية في اليونانية... فالهيئة هي ما تعبر عنها الصيغ المسماة بالزمانية»<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٧) جان هومير: النحو اليوناني Syntaxe grecque، منشورات كلينسك، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٧٢، ص ١٣٣.

(٣٨) لا ننس أن ما يعنيه الجابري على اللغة العربية «احتمالها».

(٣٩) النحو اليوناني، ص ١٣٤. والتسويد من المؤلف.

## العقل والعقلية

وحلى هذا النحو، فإن الصيغ الزمانية للفعل باليونانية نادراً ما تشير إلى الزمان فعلاً. فصيغة المستقبل، مثلاً، «أقرب إلى حال منها إلى زمان». وصيغة الماضي المبهم Aoriste «مجردة من كل قيمة زمانية إلى حد تنطبق معه إلى المستقبل». ووحده الحاضر، بصيغة L'indicatif، «يدل على الزمان بحصر المعنى». أما الماضي المبهم بالمقابل فلا يدل على الماضي فعلاً «إلا إذا اقترن بظرف» من قبيل «دوماً» أو «أبدأ» أو «قط»، ومن هنا تسميته بـ «المبهم». وتعرف اليونانية صيغة أخرى من الماضي، هي «الماضي الحكمي» Gnomic. فهذا الماضي «يكتملي بذاته» ولا يحتاج إلى الاقتران بظرف لأنه يدل على «حقيقة معترف بها» خارج نطاق الزمان. فهو «عديم القيمة الزمنية». ومن هنا استخدامه في الأمثال والحكم حيث «الفعل بلا مدة» وحيث «لا وجود إلا للهية وحدها دون الزمان». وهذه الدلالة اللازمانية للفعل الحكمي اليوناني هي عينها التي نلتقيها - رغم أنف النظرية الجاهلية عن البنية الضدية المزعومة للعقلين اليوناني والشرقي - في الأقوال السائرة الشرقية حيث الفعل يدل على «حقيقة مقررة»، «مجردة من كل مدة»<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا انتقلنا الآن من البنية النحوية للفعل في اللغة اليونانية إلى التصور الفلسفي اليوناني نجد «العقلية اليونانية» أبعد ما تكون عن شغف الاندراج في التأطير الزمني الذي يدعيه ناقد العقل العربي لها. وليس يخفى أصلاً الغرض من هذا الإدعاء. فالجاهلي يريد أن يوحى للقارىء - عن صدق اعتقاد - أن اليونانيين، لأنهم يونانيون، ولدوا حدائين بالفطرة. وسمة هذه الحدائين علاقتهم بالزمان. فعلى عكس عالم العقل العربي الذي هو «عالم البدو من العرب الذين يعيشون زمناً ممتداً كامتداد الصحراء، زمن التكرار والرتابة»، وعلى عكس عالم لغة العقل العربي الذي هو «عالم حسي ولا تاريخي»<sup>(٤١)</sup>، فإن «العقلية اليونانية لا تستسيغ حدوث شيء خارج الزمان». وبما أنه كان على البشرية أن تنتظر «الثورة الجديدة للروح العلمي» مع انتصار العقلانية النيوتنية في أواخر القرن السابع عشر لكي يغدو الزمان، كما المكان، «إطاراً عاماً ومطلقاً للظواهر» كما للعقل البشري، مثلما كان عليها أن تنتظر ثورة العلوم الفيزيائية في مطلع القرن العشرين لتكتشف نسبة هذا

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ١٤٦. ونجد الإشارة إلى أن باحثاً آخر هو موريتش كان أقام منذ عام ١٨٩٢، وفي مقال بعنوان «الماضي الحكمي في اللغة اليونانية وفي اللغة الكروانية»، تقارباً بين الماضي الحكمي اليوناني والصيغة الفعلية للأشكال السائرة في لغة مسقط رأسه.

(٤١) التراث والحدائين، ص ١٤٤.

الإطار<sup>(٤٢)</sup>، فإن «العقلية اليونانية» التي كانت سباقة إلى إكتشاف هذا الإطار منذ القرن الخامس قبل الميلاد تكون مدّت مع الحداثة جسراً لا يقل عمره عن ألفي سنة، وهو ما يجد ترجمته في الاتصالية التي تؤسس العقل اليوناني والعقل الأوروبي الحديث في وحدة هوية تامة. ولكن السؤال الأساسي يبقى هو التالي: هل كان في متاح العقلية اليونانية أن تقيم مع الزمان تلك العلاقة الموضوعية والكمية التي أقامها العلم الحديث، وهي التي ما كانت تحوز - باستثناء المزالة المستوردة من البابليين - أدوات متطورة لقياس الزمان، وما كانت تملك من صوّة للترتيب الكرونولوجي للأحداث سوى الألعاب الأولمبية التي كانت تقام مرة كل أربع سنوات والتي كانت تقدم نقطة الاستدلال الوحيدة للمؤرخين؟

والواقع أنه بدلاً من أن يكون الزمان مقولة لتنظيم العلاقة مع الواقع، فقد كان بالنسبة إلى اليونانيين جداراً مطلوباً اختراقه وحاجزاً مطلوباً تخطيه في اتجاه طلب الأبدية. وهذا يصدق بوجه خاص على الفلسفة التي كانت بحق مدخل اليونانيين، لا إلى الزمنية ولا إلى التاريخية، بل إلى الخلود وإلى المشاركة في الالهية على حد ما تلاحظ حنة أرنت نقلاً عن فرنسيس كورنفورد<sup>(٤٣)</sup>. فالفلسفة هي في التحليل الأخير مداورة «للوغوس البشري» توصلاً إلى المشاركة في «النوس الإلهي». وأول ما يميز النوس، الذي هو «ملك كوننا» على حد تعبير أفلاطون، أو «حضور الله فينا» على حد تعريف أرسطو نقلاً عن أناكساغوراس أو هرموتيموس الأكلازومانيين، هو تعاليه على مبدأ التغير وعدم خضوعه لقانون التولد والفساد الذي هو قانون الزمان البشري. وأرسطو هو من يجري للزمان، في التراث الفلسفي اليوناني كما وصل إلينا، أطول محاكمة. فالزمان ليس جوهرًا، ولا مما يشارك في الجوهر، لأنه إما غير موجود بإطلاق وإما لأن وجوده - إن وجد - ناقص وغامض. والزمان لا يوجد بدون تغير. فما لم يطرأ تغير في فكرنا، أو ما لم نطقن له ولم يقع تحت حسنا، فلا يتهيأ لنا أنه قد انقضى زمان. وذلك هو الانطباع الذي ساور أهل ساردس عند يقظتهم<sup>(٤٤)</sup>. ويدون أن يكون الزمان حركة، فلا

(٤٢) جيل غاستون غرانجيه: العقل، مصدر آنف الذكر، ص ٦٩.

(٤٣) فرنسيس ماكدونالد كورنفورد: افلاطون وپروتيكس، نيويورك ١٩٥٧، نقلاً عن حنة أرنت: حياة الروح، مصدر آنف الذكر، ج ١، ص ١٥٨.

(٤٤) ساردس: عاصمة ملوك لوديا القديمة في آسيا الصغرى. وأرسطو يشير هنا إلى الأسطورة نفسها التي ستداول في المسيحية عن النيام من شهداء مدينة أفسس أو في الإسلام عن أهل الكهف.

وجود له بدون الحركة. وإنما بإدراكنا الحركة ندرك الزمان. الزمان إذن عدُّ الحركة ولكنه ليس عدُّ الحركة في إطلاقها، بل عدُّها تبعاً للسابق واللاحق. ولكن بما أن السابق واللاحق، أي الماضي والمستقبل، مضافان إلينا، فإن الزمان نفسه مضاف إلينا. صحيح أن الزمان واحد في كل مكان وفي آن معاً، لكنه كسابق ولاحق لا يعود هو نفسه. فالزمان متماثل ومتباين معاً. فما دام يعدُّ الحركة، وما دامت الحركة دائمة ومتصلة، فهو واحد ودائم ومتصل. ولكن بما أن ما من شيء يستطيع بطبيعته أن يعدَّ سوى النفس، وفي النفس العقل، فليس يمكن أن يوجد زمان بلا نفس. وبتأديها يتعدم، ويتعدم الشعور به. وهكذا فإن الزمان هو دوماً ذاته وسواه. ولو تماثلت آناء الزمان ولم تتغير لما كان زمان. فالزمان في حركة، مثلما الحركة في الزمان. وكل ما هو في الحركة - أو في السكون من حيث أن السكون حركة متوقفة - هو في الزمان. ولكن بما أن ما في الحركة هو في تغير وفساد، فإن ما هو في الزمان هو في تغير وفساد. والزمان عامل لفساد. قد يتأتى له أن يكون عامل تولد، ولكن إنما ذلك بالعرض. أما بالماهية فهو عامل فساد. وهكذا فمن عادتنا أن نقول إن الزمان يهلك، وإن كل شيء يهرم تحت تأثير الزمان، وإن كل شيء يتلاشى ويبعد من جراء فعل الزمان، ولكننا لا نقول أن الزمان يجعل المرء يشب أو يصير جليلاً؛ إذ إن الزمان في ذاته علة للبوارج بالآخرى، لأنه عدُّ الحركة، والحركة تلف ما هو موجود<sup>(٤٥)</sup>.

إذن ما هو في الزمان مكتوب عليه الفناء. فالتزم<sup>(٤٦)</sup>، أو الوجود في الزمان، هو بالضرورة خضوع للتغير. وإنما في الزمان يتولد كل شيء ويفنى. ولهذا فإن بعضهم قد يسميه حكيماً، على حين أن بعضهم الآخر، مثل فارون الفيثاغوري،

(٤٥) يبدو أرسطو هنا نصيراً لـ «حكمة الشعوب» التي كانت ولا تزال - منذ سحيق الأزمنة - لا ترى إلى الزمان إلا في فاعليته السالبة. وأرسطو يفكر هنا، رغم أنه فيلسوف، بـ «عقلية جماعية»، والا فكيف غاب عنه أن الرجل الذي يشيخ بفعل الزمان هو عينه الذي يشب عن الطوق بالفعل نفسه، وأن المرأة التي تبشع مع تقدمها في السن هي عينها التي تجمل مع استكمال أنوثتها في طور انتقالها إلى اليافعة، وأنه لولا الزمان الذي يبس الشجرة لما عرفت النمو أصلاً ولما أنضجت ثمارها.

(٤٦) في «نبذة العقل العربي» (ص ١٩٢) يلوم الجابري المتكلمين المسلمين على أنهم «ربطوا بين الزمن والمزمن فيه، مثلما ربطوا بين المكان والمتكهن فيه». والحال أنه كان الأجدر به أن يلوم أرسطو لأنهم إنما عنه أخذوا هذا التصور مضموناً ولغفلوا، وهو من ميقهم بأكثر من ألف سنة إلى القول بأن «كل ما هو في الزمان مترن فيه، مثلما أن كل ما هو في المكان متمكن فيه» (السمع الطبيعي، ك ٤، ٢٢١).



يُزَيِّعُ لِشِدَّةِ الْجَهْلِ، لَأَن بَسْبِبه يَنْسَى المَرءَ مَا يَنْسَاهُ. وَالْحَالُ أَنَّ أَرِسْطُو لَا يَخْفَى، فِي خَتَامِ هَذِهِ الْمَحَاكِمَةِ، رَأْيَهُ. فَعِنْدَهُ أَنَّ «الْأَخِيرَ» (فَارُونِ الْفِيثَاغُورِيِّ) هُوَ الْمَحَقُّ، لَأَنَّ «الزَّمَانَ» هُوَ بِذَاتِهِ عِلَّةٌ لِلْفَتَاءِ أَكْثَرَ مِنْهُ عِلَّةٌ لِلتَّوَلَّدِ. وَلَكِنْ قِيَضَ لَهُ أَنَّ يَكُونَ عِلَّةُ تَوَلَّدِ وَوُجُودِهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِالْعَرَضِ. وَعَلَى كُلِّ، فَإِنَّ الزَّمَانَ لَا يَرْقَى إِلَى أَنَّ يَكُونَ عِلَّةً فَاعِلِيَّةً. خَتَمَ لِلتَّغْيِيرِ وَالْفَسَادِ. فَتَصَابُهُ أَنَّ يَبْقَى عَرَضاً. فَالْتَّغْيِيرُ يَعْرِضُ لَهُ، لَيْسَ إِلَّا، أَنَّ يَحْدُثَ فِي زَمَانٍ<sup>(٤٧)</sup>.

هَلْ ثِمَّةٌ مِنْ مَوْجُودَاتٍ إِذَنْ تَبْقَى فِي مَنْجَى مِنْ هَذَا الْعَرَضِ وَمِنْ بَعْضِ الْإِنْفِعَالِ الَّذِي يَمَارِسُهُ عَلَى الْأَشْيَاءِ؟ بَلَى، إِنَّهَا الْمَوْجُودَاتُ الْأَزَلِيَّةُ، أَوْ بَتَعْيِيرِ آخِرِ الْأَلْهِيَةِ. فَ«الْمَوْجُودَاتُ الْأَزَلِيَّةُ» مِنْ حَيْثُ هِيَ أَزَلِيَّةٌ لَيْسَتْ فِي الزَّمَانِ؛ إِذْ إِنَّ الزَّمَانَ لَا يَغْلُفُهَا وَلَا يَقْيِسُ وَجُودَهَا؛ وَالذَّلِيلُ أَنَّ الزَّمَانَ لَا فَعَلَ لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُتَزَمِّنَةٌ فِيهِ<sup>(٤٨)</sup>.

وَالْحَالُ أَنَّ «مَبَادِي» الْمَوْجُودَاتِ الْأَزَلِيَّةِ هِيَ بِالضَّرُورَةِ أَكْثَرُ حَقِيقَةٍ مِنْ غَيْرِهَا جَمِيعاً، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَقَّةٌ فِي لِحْظَةٍ بَعَيْنِهَا فَحَسَبَ، وَلَيْسَ ثِمَّةٌ مِنْ عِلَّةٍ لَوْجُودِهَا، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، فَهِيَ عِلَّةُ وَجُودِ الْأَشْيَاءِ الْآخَرَى<sup>(٤٩)</sup>. وَبِمَا أَنَّ دَرَجَةَ حَقِيقَةِ الْأَشْيَاءِ مِنْ دَرَجَةِ مَوْجُودِيَّتِهَا، فَإِنَّهُ لَا مَوْضُوعَ حَقِيقَتِي لِلْحِكْمَةِ أَوْ الْفَلَسَفَةِ الْأُولَى سِوَى تَأْمَلِ الْمَوْجُودَاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَمَعْرِفَةِ الْمَبَادِي الْأُولَى وَالْعِلَلِ الْأُولَى، مَتَمَثِّلَةً بِالْمَحْرُكِ الْأُولِ، الْعَقْلِ الْإِلَهِيِّ أَوْ الْفَعَالِ، الْمَحْرُكِ الَّذِي يَحْرُكُ وَلَا يَتَحْرُكُ، وَبِالتَّالِيِ الَّذِي يَزْمَنُ وَلَا يَزْمَنُ<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٧) - أَرِسْطُو: السَّمْعُ الطَّبِيعِيُّ Physique (ك ٤، ٢١٨ ب - ٢٢٣ ب)، طَبْعَةٌ فَرَنْسِيَّةٌ - يُونَانِيَّةٌ مُزْدَوِجَةٌ، تَحْقِيقٌ وَتَرْجُمَةٌ هَنْرِي كَارْتِرُون، مَنَشُورَاتُ الْأَدَابِ الْجَمِيلَةِ، بَارِيسَ ١٩٧٣، م ١، ص ١٤٩ - ١٥٩.

(٤٨) - السَّمْعُ الطَّبِيعِيُّ (٢٢١ ب)، الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ص ١٥٥.

(٤٩) - بِمَا بَعْدَ الطَّبْعَةِ (٩٩٣ ب)، مَصْدَرُ آتَفِ الذِّكْرِ، ج ١، ص ١١٠.

(٥٥) - الْمَتَنُ نَفْسُهُ ٩٨٢ ب، ص ١٥. وَبِالنَّاسِيَةِ، عِنْدَمَا يَقُولُ لَنَا نَأْفِدُ الْعَقْلَ الْعَرَبِيَّ إِنَّ «الْعَقْلَ» فِي التَّصَوُّرِ الْيُونَانِيِّ الْأَرِسْطِيِّ هُوَ إِدْرَاكُ الْأَسْبَابِ (ت. ح. ع. ص ٢٥) فَإِنَّهُ يَمَازِفُ خَطَأً مَقْصُوداً فِي التَّرْجُمَةِ وَالتَّأْوِيلِ. فَرِسْطُو يَتَحَدَّثُ عَنِ الْعَقْلِ لَا عَنِ الْأَسْبَابِ. وَالْعِلْمُ الْأَعْلَى عِنْدَهُ هُوَ «الْعِلْمُ بِالسَّبَبِ الْأُولَى، إِذْ لَا نَقُولُ عَنِ الشَّيْءِ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ إِلَّا إِذَا احْتَقَقْنَا أَنَّنَا نَعْرِفُ عِلَّتَهُ الْأُولَى» (٩٨٣ ب، ص ٢١). وَوَاضِحٌ لِلْعَيَانِ هُنَا، وَبِخِلَافِ مَا تَرِيدُ أَنْ تَرْوِي بِهِ تَرْجُمَةُ الْجَابِرِيِّ عَنِ «إِدْرَاكِ الْأَسْبَابِ»، فَإِنَّ نَصَابَ الْعِلْمِ عِنْدَ أَرِسْطُو مِثْلِيَّيُّيٌّ، وَلَا يَمَسُّ بِسَبَبٍ إِلَى «السَّبَبِ الْعِلْمِيِّ» بِالْعُنَى الْخَدِيثِ لِلْكَلِمَةِ.

وذلك هو أيضاً جوهر الدرس الفلسفي الافلاطوني. فالفلسفة هي: «تأمل الماهيات» الثابتة، الأزلية، والفيلسوف هو من يطلب «التشبه بالموجودات الإلهية» التي لا يعترها تغير، ولا تخضع لمبدأ الحركة والتزمن، و«لا تولد ولا تفتنى»، بل تبقى على الدوام ثابتة في الحالة نفسها»<sup>(٥١)</sup>. ولكن على حين مال أرسطو إلى القول بقدوم الزمان ولا تناهيه، فإن افلاطون - وهو أكثر تمثيلية منه «للعقلى اليونانية» لأنه أثيني قح فيما أرسطو مقدوني و«نصف بربري» - مال إلى القول بحدوث الزمان، بل بخلقه، كما لو أنه متكلم أشعري قبل الأوان. ففي سياق المعارضة التي يقيمها بين الأبدية والزمان، المتعارضين تعارض ما هو خالق وما هو مخلوق، يقول في نص مشهور من «طيماوس»: «عندما فطن الأب الذي أنجبه إلى أن العالم الذي جبله على صورة الآلهة الأزلية يتحرك ويحيى، أخذته النشوة، وفي فرحه عقد العزم على أن يجعله أكثر شبيهاً بعد بنموذجه»<sup>(٥٢)</sup>. . . ومن ثم فقد عُنَّ له أن يجعل للأبدية صورة متحركة، وفي اللحظة عينها التي نظم فيها السماء جعل للأبدية التي تبقى في الوحدة تلك الصورة الأزلية التي تتقدم طبقاً للعدد والتي أسميناها الزمان. وبالفعل، إن النهارات والليالي والأشهر والسنوات ما كان لها وجود قبل مولد السماء، وإنما إذ بنى السماء خطر له أن يوجد لها؛ فهي جميعها أجزاء من الزمان، وما الماضي والمستقبل إلا نوعان متولدان في الزمان، وإن كنا في جهلنا نعرّوهما بغير حق إلى الجوهر الأزلي. فتحن نقول عنه إنه كان، وإنه كائن، وإنه سيكون، على حين «أنه كائن» هو الحذ الوحيد الذي يليق به حقاً، وعلى حين «أنه كان» و«أنه سيكون» هما تعبيران خاصان بالتولد الذي يتقدم في الزمان؛ فهذان هما محض حركتين. لكن ما هو ذات نفسه ولا متغير لا يمكن أن يصير لا أهرم ولا أفتى مع الزمان، ولا أن يكون صار قط، ولا أن يصير حاضراً، ولا أن يصير لاحقاً، ولا أن يقع عموماً تحت فعل أي من الأعراض التي أوثق بها التولد الأشياء التي تتحرك وفق نظام الحواس والتي هي صور من الزمان الذي يحاكي الأبدية ويتقدم دائرياً وفق العدد. . . الزمان إذن قد ولد مع السماء، كيما يتاح لهما، وقد ولدا معاً، أن يفنيا معاً، إذا كان الفناء مقدراً عليهما يوماً. ولقد خلُق على مثال الطبيعة الأزلية

(٥١) افلاطون: الجمهورية La République، ٥٠٠ ج، مصدر آلف الذكر، ص ٣٥٧، وكذلك فيلايوس Philéas، ٦١ هـ، في: السفسطائي...، مصدر آلف الذكر، ص ٣٦٥.

(٥٢) لنلاحظ أن إطلاق اسم الأب على الله يعقد صلة متينة بين اسطورة «طيماوس» وبين بنية المعتقدات الدينية للمعوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، وهي البنية التي وجدت استمراريته في المسيحية التي غالت في أبوية الله حتى جعلت له ابناً.

كما يشبهها بكل قدر الإمكان. آية ذلك أن المثال موجود ما وجدت الأبدية، بينما السماء كانت وتكون وستكون بصورة متصلة طيلة ديمومة الزمان. وإنما بمقتضى هذه الفكرة، ولغرض إخراج الزمان إلى الوجود، أولد الله الشمس والقمر والأفلاك الخمسة الأخرى التي يقال لها الكواكب ليميز أعداد الزمان ويحفظها<sup>(٥٣)</sup>.

الزمان هو الصورة المتحركة للأبدية: إن هذه الصيغة الأفلاطونية، الجامعة المانعة كما يقول علم البلاغة القديم، لا تدع مجالاً للشك في أن الأولوية المطلقة هي للأبدية على الزمان الذي لا يعدو أن يكون «صورة محاكية لها، مثلما كل ما في الوجود في فلك ما دون القمر لا يعدو أن يكون ظلاً معتماً من الوجود السماوي المثالي، ومثلما كل ما في الطبيعة لا يعدو أن يكون عاكاة شائبة لما فوق الطبيعة. فالأشياء - لأنها أشباه - لا خيار لها إلا أن تكون داخل الزمان. أما الوجود خارج الزمان وفوق الزمان فهو امتياز موقوف على المثل التي وجدت قبل أن يوجد الزمان ومستبقى موجودة بعد أن يفنى. وخلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن، فإن هذا التقسيم للوجود إلى زمني لاحق ولا زمني سابق ليس وقفاً على الفلسفة اليونانية. وأحد عشاق الفلسفة الأفلاطونية، عتينا ليون روبان، هو نفسه من كان لاحظ أن صيغة أفلاطون عن الزمان تدین بصلة قرى وثيقة إلى تصورات العقلية البدائية التي درجت، كما كان أوضح ليفي - برول، على قسمة الوجود إلى مرحلة أسطورية «وجد زمانها قبل أن يوجد الزمان»، وأخرى تاريخية يبدأ عدها مع بداية الزمان. ولا شك أن صيغة أفلاطون تتفوق على الأسطورة تفوق اللوغوس على الميتوس، ولكن المستوى الرفيع للصياغة العقلية لا يجوز أن يخفي وحدة المضمون<sup>(٥٤)</sup>.

إذن فلا قدم العالم ولا قدم الزمان هما من المسلمات المطلقة لـ «العقلية اليونانية». وخلافاً للفكرة المسبقة التي يحاول نص الجابري تثبيتها في ذهن قارئه، فإن عقيدة حدوث العالم وحدوث الزمان ليست وقفاً على العقل العربي الإسلامي ولا علامته الفارقة. والمقايسة، فضلاً عن حيثياتها الزائفة كما سنثبت في الفقرة التالية، ظالمة.

(٥٣) أفلاطون: طيماوس، ٣٧ ج - ٣٨ د، في: السفسطائي...، مصدر آتف الذكر، ص ٤١٦ - ٤١٧.

(٥٤) ليون روبان: «العقلية البدائية والفلسفة اليونانية»، في الفكر الهليني من الأسول إلى إبيقور La pensée hellénique des origines à Epicure، للنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٧، ص ٤٥ - ٤٦.

فلو كان ثمة مجال لمقايضة لكان ينبغي أن تكون بين العقل العربي الاسلامي والعقل اللاتيني المسيحي. ذلك أن العقلين كليهما تكوّنوا في ظل هيمنة ديانة كتابية توحيدية لها عقيدتها الخاصة، التي لا تقبل مسومة، عن الخلق الإلهي للعالم. وبالمقابل، فإن فرضية قدم العالم أو خلقه ما كانت تصادم الديانة اليونانية، سواء الرسمية أو الشعبية.

وكان الفلاسفة الذين كتبوا باليونانية أحراراً في أن يعتنقوا، من وجهة النظر هذه، العقيدة التي يشاؤون. كما كانوا أحراراً في أن يعبروا عنها في إطار من الليتوس كما فعل أفلاطون، أو في إطار اللوغوس كما فعل أرسطو. ولكن مع سيادة التصور الديني للعالم، وقرينته التي لا تقبل انفصلاً عنه: الكسمولوجيا الخلقية، بات في المسألة «قطع رؤوس» كما يقال. أقلم تكن مسألة قدم العالم هي الأولى من بين المسائل الثلاث التي كفر الغزالي الفلاسفة فيها مقابل سبع عشرة مسألة اكتفى فيها بتبديعهم؟ ولكن أليس تكفير الغزالي على هذا النحو لعامة فلاسفة الإسلام دليلاً على أن كثرتهم قالت بقدم العالم؟ وبالفعل، وباستثناء الكندي الذي كان نصف فيلسوف ونصف متكلم، وباستثناء ابن رشد الذي أراد التوفيق بين عقيدة قدم العالم الفلسفية وعقيدة حدوث العالم الدينية فقال بنظرية الخلق المستمر<sup>(٥٥)</sup>، فإن سواد فلاسفة الإسلام على عقيدة القدم. وعلاوة على الفلاسفة، فإن فرقة بكاملها من الفرق التي أعطيت هذا المعنى في الإسلام كانت أيضاً على عقيدة القدم: عنيان الدهرية التي أصابها اضطهاد تلو اضطهاد من قبل السلطة الخليفة وكان دحضها والرد على دعواها في القدم بنداً ثابتاً في برامج معظم الفرق الكلامية<sup>(٥٦)</sup>. وبالمقابل - وهنا معقد المقارنة - فإن جميع فلاسفة الحضارة اللاتينية المسيحية وجميع لاهوتيينها على حد سواء قالوا بنظرية الخلق. وكثير منهم غسل يديه من الفلسفة اليونانية بقدر ما بدت له هذه الفلسفة، من خلال عقيدتها في قدم العالم، وثنية. ولئن انتصر كثرة منهم في مطلع العصر الوسيط لأفلاطون على أرسطو، فهذا بقدر ما بدا لهم أفلاطون خلقياً المذهب. وكان لا بد من انتظار القرن الثالث عشر، وتوفيق توما الاكويني ما بين العقل والايمان، ليستعيد أرسطو مكانته السليمة.

(٥٥) وهي النظرية التي تمد بين الرشدية والأفلاطونية المحدقة النيفسية جسوراً لا هم للجابري سوى أن ينسبها كما سنرى.

(٥٦) وصولاً إلى العصر الحديث مع «الرد على الدهريين» للأفغاني.

وليس تغيب الكسمولوجيا الخلقية للعصر الوسيط اللاتيني هو المظهر الوحيد للنظم في المقارنات التي يعتمدها ناقد العقل العربي في مضاربتة السالبة عليه. فهو يبيح لنفسه أيضاً أن ينسب إلى «العقلية اليونانية» في جملتها التصورات الفلسفية والميتافيزيقية الشخصية لكبار فلاسفة القرن الرابع ق.م، مما يتيح له أن يقطع بأن اليونانيين فطروا على الملازمة «بين الزمان والفعل» وتوصلوا بفطرة اللغة إلى مفهوم مجرد وقائم على الاتصال للزمان. وبالمقابل، فإنه يماهي بين العقل العربي وما يسميه بالنظام المعرفي البياني، فيقطع بأن هذا العقل لم يتوصل إلى تجاوز «حدود الحدس المشخص» بالزمان وغاب عنه تماماً «مفهوم الزمن المطلق» الذي لا بداية ولا نهاية<sup>(٥٧)</sup> يحكم بنية اللغة العربية وطبيعة البيئة الصحراوية وإكراهات العقيدة الدينية. والحال إن المقارنة لا تجوز إلا بين مستويات متماثلة. فالعقل اليوناني إن يكن عرف حقاً مفهوم «الزمن المطلق» فهو لم يعرفه - هذا إذا سلمنا بأنه عرفه - إلا من حيث هو عقل فلسفي. والحال إن العقل العربي الفلسفي عرف هو الآخر مفهوم «الزمن المطلق»، بل حقق في صياغته تقدماً بالنسبة إلى العقل اليوناني

(٥٧) بنية العقل العربي، ص ١٩٠. وفي هذا المصدر نفسه، وفي الموضع عينه، يعبر الجابري اللغة العربية بأنها، عكس اليونانية، لم تصل إلى تجريد معنى الزمان، ولا إلى تصور «لانهاية الزمان»، إذ «على الرغم من تعدد الكلمات التي تدل على معنى «الزمن» في اللغة العربية فإننا لا نجد من بينها ما يدل على تصور مجرد للزمان، أي بوصفه إطاراً للحوادث مستقلاً عنها، بل إن جميع تلك الكلمات تقف عند حدود الحدس المشخص الذي يربط الزمان بالزمان فيه، أي بالحدث، كما يربط المكان بالمكان فيه»، وأما أن اللغة العربية لم تعرف، في طورها «البياني»، «لانهاية الزمان»، فيكذبه كلام زياد بن أبيه، مثلاً، في خطبته البتراء، عن «الزمن السرمدي الذي لا يزول». وأما اللوم على عدم التجريد فكان ينبغي أن يوجه إلى اليونانية القديمة التي يؤكد لنا «معجمها الاشتقاقي» أنها لغة عينية لم تعرف معنى مجرداً للزمن، بل الزمن فيها هو دوماً ما دل على أقسامه وأعداده من تعاقب الليل والنهار، وكز الأيام والشهور، ومنازل القمر والانفلاك. ولعل تعريف أرسطو للزمن بأنه «عدّ الحركة» لا يبدو أن يكون شرحاً لمدلول لفظة «الزمن Chronos» باليونانية التي تعني على الدوام الزمن مقيساً بوحدة من وحداته. وحتى عندما يميل أرسطو إلى الأخذ بمفهوم سلاب أو متشائم معنى الزمن، باعتباره عامل فساد أكثر منه عامل تولد، فإنه إنما يتقيد في الواقع بمدلول لفظ الزمن باليونانية الذي يعني «ما هو خاضع للتقادم والشيخوخة والهزم والمدة والتأخر» (بصير شاترين: المعجم الاشتقاقي للغة اليونانية Dictionnaire Etymologique de La Langue grecque، منشورات كلينكسك، باريس ١٩٨٤، ص ١٢٧٨). والواقع أن المقاربة بين العربية واليونانية، باعتبارهما كلتيهما لفتين عينيتين، قد لا تكون مدلولية فحسب، فيما يتعلق بكلمة «الزمن»، بل لفظة أيضاً. فالمعجم المشار إليه يفيدنا أن الأصل الاشتقاقي لكلمة «الزمن» باليونانية بقي، رغم جميع البحوث والتحريات، مجهولاً. والحال أن البحث ربما ما كان بقي عتيماً إلى هذا الحد، فيما لو انجبه نحو التحري عن العلاقة بين «قرونوس» - اليونانية، و«قرن» السامية.

الفلسفي. وحسبنا هنا شاهدان: واحد نستمد من الفلسفة العربية الاسلامية في ربيعها، وآخر في خريفها، وتحديداً من الرازي - الذي يكن له ناقد العقل العربي عداء لا يقل لدادة عن ذلك الذي يضممه لابن سينا - ومن ابن رشد.

إن السمة الأبرز لمذهب الرازي في الزمان هي رفضه فكرة الخلق. فعنده أن الزمان خامس القدماء الخمسة: الباري والنفس والهوى والمكان والزمان. ولا يكتفم الرازي مجادله، أبا حاتم الرازي<sup>(٥٨)</sup>، أن قوله بقدم الزمان لا يتفق مع ما قاله «أرسطاطاليس» وكثرة من قدماء الفلاسفة. ولكنه يبرر اختلافه هذا بالإحالة إلى ما يمكن أن نسميه على لسانه «قانون التقدم» في الفلسفة - وهو القانون الذي سنجد أن ابن رشد ينذره نذراً باتناً اعتقاداً منه بأن الفلسفة بلغت كمالها مع «الإلهي» أرسطو، وكل حيدان عن رأي هذا الأخير هو انحطاط لها وضلال. فعندما حاول مجادله إخراجها بسؤاله: «أنت تزعم أنك أدركت ما لم يدركوا [الحكماء القدماء] بكثرة نظرك في رسومهم وكتبهم، وهم لك أئمة، وأنت لهم تبع... فكيف يجوز أن يكون التابع أعلى من المتبوع، والمأموم أتم في الحكم من الإمام؟ كان جوابه: «إن كل متأخر من الفلاسفة إذا صرف همه إلى النظر في الفلسفة واطلب على ذلك واجتهد فيه... عَلمَ عَلمَ من تقدمه منهم وحفظه واستدرك بفطنته وكثرة بحثه ونظره أشياء أخرى، لأنه مَهَرٌ بعلم من تقدمه وفطن لفوائد أخرى واستفضلها؛ إذ كان البحث والنظر والاجتهاد يوجب الزيادة والفضل»<sup>(٥٩)</sup>. ووجه «الزيادة والفضل» الذي جاء به الرازي أنه قال أولاً بقدم الزمان دون قدم السماء، لأن الحركات التي يعرف بها الزمان من «مر الأيام والليالي، وعدد السنين والأشهر وانقضاء الأوقات... كلها مقدرة على حركات الفلك ومعدودة بظلوع الشمس وغروبها، والفلك وما فيه محدث»<sup>(٦٠)</sup>. وأنه ميّز بالتالي بين الزمان المطلق السابق على حركات الفلك وغير المعداد بها والزمان المحصور: «إن الزمان زمان مطلق وزمان محصور. فالأطلق هو المدة والنهر، وهو القديم، وهو متحرك غير لايت. والمحصور هو

(٥٨) ثمة تقليد مكين - يأخذ به الجابري - يماهي بين شخص «أبي حاتم الرازي» هذا، مؤلف كتاب «أعلام النبوة»، وبين شخص «أبي حاتم» الدلاعية الاسماعيلي. ولكننا نطمئن في هذا التقليد كما سيأتي بيانه لاحقاً.

(٥٩) تقلد عن: أبي حاتم الرازي: تحقيق صلاح الصاوي وغلاد حنا أعوني، منشورات الأكاديمية الإيرانية الامبراطورية للفلسفة، طهران ١٩٧٧، ص ١٠ - ١١.

(٦٠) الواقع أن الرازي لا يرفض فقط فكرة قدم السماء، بل كذلك فكرة قدم العالم، ولكن ذلك ليس لصالح نظرية الخلق، بل لصالح قدم الهوى التي منها تكوّن العالم وانتظم.

الذي بحركات الفلك وجزي الشمس والكواكب. وإذا ميزت هذا وتوهمت حركة الدهر، فقد توهمت الزمان المطلق، وهذا هو الأبد السرمدي. وإن توهمت حركة الفلك، فقد توهمت الزمان المحصور»<sup>(٦١)</sup>.

أما ابن رشد فيعود إلى التمييز الأفلاطوني - الأرسطي بين موجودات إلهية موجودة خارج لزمان، وبين موجودات هيولانية موجودة ضرورة في الزمان، فيؤكد أن «الباري سبحانه ليس شأنه في أن يكون في زمان»، بينما العالم، على العكس، «شأنه أن يكون في زمان». فالنوع الأول، الإلهي، من الوجود «ليس طبيعته الحركة، وهذا أزلي، وليس يتصف بالزمان». والنوع الثاني من الوجود «من طبيعته الحركة ولا ينفك عن الزمان» و«معلوم بالحس والعقل». والموجود الأول، الذي «ليس يلحقه الزمان أصلاً»، هو العلة في وجود الموجود الثاني الذي «ليس ينفك عن الزمان». وانطلاقاً من هذا التمييز «الكلاسيكي» يرفض ابن رشد أن يكون لفعل «كان» معنى زماني إذا نسب إلى الله من حيث هو كائن في لا زمان. ففي هذه الحال، فإن «لفظ «كان» وما أشبهه ليس يدل في أمثال هذه القضايا إلا على رباط الخبر بالخبر، مثل قولنا: «وكان الله غفوراً رحيماً»... ومثل قولنا: «كان الله تعالى ولا عالم، ثم كان الله تعالى والعالم»<sup>(٦٢)</sup>.

ولكن رغم هذا التقيد بـ «تحصيل القدماء»، فإن ابن رشد يسجل، بالنسبة إلى أرسطو نفسه، تقدماً، بتحريره مفهوم الزمان من مرجعيته النفسية، ويتوكيده بالتالي، ضدّاً على مفهوم «الزمن المشخص» الذي تطول أو تقصر أناؤه بالإضافة إلى الذات المتزمنة فيه، على مفهوم الزمان «الواحدي»، المتساوي الأثناء، «خيادي» بالنسبة إلى النفس، والقابل بالتالي للتحكيم وللقياس الموضوعي. فعلى عكس أرسطو، الذي وجدناه متردداً بين التفسير الذاتي والتفسير الموضوعي للزمان وميلاً إلى القول بأن الزمان متغير بتغيرنا وبأنه لو تماثلت أثناء الزمان ولم تتغير لانعدم الزمان أو لانعدم على الأقل شعورنا به، يؤكد ابن رشد «أنه كما لا يتعين العدد بتعين المعدود، ولا يتكثر بتكثره، كذلك الأمر في الزمان مع الحركات. ولذلك كان

(٦١) أعلام النبوة، ص ١٤ - ١٥. ويذكر الرازي، بمناسبة هذا الجدل، أنه وضع «في المكان والزمان كتاباً» يجادل عليه. ولكن هذا الكتاب لم يصلنا، كما لم يصلنا الشطر الأعظم من تراث الرازي الذي باد أو أيب.

(٦٢) ابن رشد: تهاقت التهاقت، مصدر آف الذكر، ص ١٤٠ - ١٥٠.

الزمن واحدأ لكل حركة ومتحرك، وموجودأ في كل مكان». ومن هنا رفض ابن رشد لفكرة «تعليق الزمن» في حالة أهل الكهف، بدون أن يدور له في بال، من خلال المثال التالي الذي يضربه، أنه إنما يقلب بذلك على أرسطو حجته في استشهاده بقصة النيام من أهل ساردس: «لو توهمنا قوماً حبسوا منذ الصبا في مغارة من الأرض، لكننا نقطع أن هؤلاء يدركون الزمن، وإن لم يدركوا شيئاً من الحركات المحسوسات التي في العالم»<sup>(١٣)</sup>.

وقد لا يكون هذا الخطأ اللاشعوري من جانب ابن رشد في تأويل أرسطو من قبيل الصدفة. ولو كنا نطلب في تفسير الأشياء مطلب الجابري فلربما قلنا إن مرده إلى أن «العقلية العربية الإسلامية»، على عكس العقلية اليونانية، لا تستسيغ أن تضيغ الأشياء خارج الزمان!

\*

المثال الثاني - يقول الجابري في مقالة تحمل عنوان «نظرية ابن خلدون في الدولة العربية» ونشرت في خريف ١٩٨٣، أي بعد أشهر من انتهائه من تحرير «تكوين العقل العربي»: «إن ما يلفت النظر في الخطاب السياسي الخلدوني هو أنه خطاب تهيم فيه المفاهيم والعبارات الدالة على الاستبداد والعنف». ومن ذلك: غلبة المدافع والممانع، الافتراس، الاستطالة، الاستيلاء على الملك، انتزاعه، استبداد صاحب الدولة على قومه، الانفراد بالمجد، كبهم من التطاول، جذع أنوف العصيات، فليج شكائهم، قرع عصبيتهم، كبح أعتهم، استشاره بالأموال دونهم، رثموا المذلة والاستعباد، خضد من الشوكة، ذهب البأس، نقص عدد الحامية، تضعف الحماية، تسقط قوة الدولة، يتجاسر عليها من يجاورها... ومع هذا الحضور المكثف لمفاهيم «العنف» وعباراته في الخطاب الخلدوني تغيب بصورة ثامة المفاهيم التي تقابلها وتضادها، أعني المفاهيم التي يشكل منها عادة الخطاب السياسي «المدني» مثل مفاهيم: الحقوق والواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، القانون، الفرد، الشخص، الحكومة، الانتخاب، وغيرها من المفاهيم السائدة في الأدبيات السياسية اليونانية... وابن خلدون يعتبر «المدينة الفاضلة» اليونانية

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦١.



ومفاهيمها غير واقعية، بمعنى أن الحديث عنها إنما يقع للفلاسفة «على جهة الفرض والتقدير» بحسب تعبيره... والسياسة في الخطاب الخلدوني تتحدد بكونها... الوسيلة التي تمكن من «استعباد الرعية» و«جباية الأموال»... وإن هيمنة هذا المفهوم السلطوي للسياسة على فكر ابن خلدون هو الذي جعل خطابه السياسي لا يتسع، ولا يتحمل، ولا يتقبل، مفهوم «السياسة المدنية» و«المدينة الفاضلة»... التي ما كانت... «بعيدة الوقوع»... ولا مجرد حلم شيدته الخيال «على جهة الفرض والتقدير»، بل إن المدينة الفاضلة عند فلاسفة اليونان إنما كانت امتداداً على صعيد الفكر لمدينة الواقع، مدينة أثينا ودولتها: إنها كانت تفكيراً في الأفضل انطلاقاً من نموذج واقعي هو ذلك الذي كانت تقدمه لهم ديموقراطية أثينا، تلك الديمقراطية التي استعدها الغرب في الأزمنة الحديثة... لنذكر ببعض معالم دولة المدينة هذه. فإذا كانت الوحدة الأساسية في دولة العصبية [الخلدونية] هي العشيرة، فإنها في دولة المدينة اليونانية هي «المواطن». والمواطنة، في الذهنية اليونانية، تعني العضوية في المدينة والمشاركة في النشاط السياسي والمساهمة بهذا القدر أو ذاك، في تسيير الشؤون العامة. وقد بلغت فكرة «المشاركة» هذه أرقى تطبيق لها في دولة مدينة أثينا حيث كان مجموع المواطنين الذكور يشكلون جمعية شعبية كانت عبارة عن ندوة تجتمع بانتظام عشر مرات في السنة، وكان لها حق التقرير في كل شيء، فالحكام والقضاة والموظفون كانوا جميعهم مسؤولين أمامها وخاضعين لرقابتها... إذن فالمدينة الفاضلة في الفلسفة السياسية اليونانية لم تكن من صنع الخيال المحض، بل لقد كان التفكير فيها امتداداً لمعطيات مدينة الواقع، وبوحي منها... فمفاهيم السياسة المدنية بالنسبة لفلاسفة اليونان هي جزء من عالمهم الفكري اللغوي، وبدونها لا يمكن إنتاج خطاب سياسي مطابق لواقعهم السياسي، وفي ذات الوقت يستجيب لطموحات ذلك «الواقع» نحو الأفضل والأكثر تقدماً. وكما بيّنا ذلك من قبل فليست المدينة الفاضلة كما تحدث عنها افلاطون في جمهوريته أو كما نستشفها من كتابات أرسطو السياسية والأخلاقية سوى «واقع» دولة المدينة في أثينا منظوراً إليها من منظار طموحات ذلك الواقع عينه»<sup>(٦٤)</sup>.

لقد أوردنا هذا النص على طوله لأنه ينهض نموذجاً ناجزاً على الكيفية التي

(٦٤) التراث والحداثة، ص ٢٢٨ - ٢٣٥. والتسويد من الجابري.

يجري بها ناقد العقل العربي محاكماته من خلال إشكاليات مغلقة يأسر بين حدودها تفكير قارئه، ناهيك عن أنها - وهذا أدهى - إشكاليات زائفة أو مبنية على مادة معرفية كاذبة، كما سنثبت ثواباً. والحق أن تفكيك هذا النص المطول قد يحتاج بحد ذاته إلى مجلد. ولكن ما يعيننا منه، من منظور إشكالية «العقل والعقلية»، قمين بأن يحصر بالنقاط التالية.

أولاً - إن النص يستعيد مرة أخرى، رغم التبرؤ «العلمي» المجهور به، مفهوم «العقلية»، وإن بتخريج لفظي ترادفي: فعند ناقد العقل العربي أن المواطنة، بمعناها السياسي الحديث كعضوية في الدولة وكشاركة في النشاط السياسي ومساهمة في تسيير الشؤون العامة، هي أحد ثوابت «الذهنية اليونانية».

ثانياً - إن النص لا يستعيد مفهوم «العقلية»، بمرادف لفظه فحسب، بل كذلك - وهذا أيضاً أدهى - بمندلوله اللاتاريخي كحالة فطرية ثابتة. فالحنف والاستبداد فطرة للعرب، مثلما السياسة المدنية والعدل فطرة لليونان. وسقف التفسير ههنا ضرب من البيولوجيا. ولكنها بيولوجيا عقلية أو ذهنية، عاملها اللغة، لا الدم أو العرق. فالخطاب السياسي الخلدوني، مثله مثل «الخطاب السياسي العربي عموماً»، ما كان له، بحكم اللغة التي كتب بها، إلا أن يكون عتيقاً. فعالم الخطاب يتعين بعالم اللغة. واللغة العربية هي التي صنعت الخطاب الخلدوني، وليس الخطاب الخلدوني هو ما عيّن نفسه بوساطتها. وبما أن اللغة العربية بالتحريف «لا تاريخية»، فسيان أن يكون ابن خلدون عاش في عصره، في القرن الثامن الهجري، أو في عصر الفارابي، في القرن الرابع الهجري، أو في عصرنا، في القرن العشرين: ففي جميع هذه الحالات ما كان له ككاتب للخطاب السياسي إلا أن يكون مسيراً باللغة العربية الغنية بالفطرة بمفاهيم العنف السياسي، والفقر بالفطرة أيضاً بمفاهيم السياسة المدنية. وهكذا يضيف النص: «لقد أبرزنا غنى الخطاب الخلدوني بالمفاهيم والتعبير الدالة على العنف السياسي». وإذا نحن فحصنا هذه المفاهيم والتعبير وجدناها عربية أصيلة، بمعنى أن ابن خلدون لم يبتكرها ولم يدخل عليها أي تغيير أو تطوير، وإنما استعملها كما هي متداولة في القاموس العربي. وإذاً أفلا يعني هذا أن غنى الخطاب السياسي الخلدوني بمفاهيم العنف وعباراته إنما هو انعكاس أو امتداد لغنى اللغة العربية، وبالتالي الخطاب السياسي العربي عموماً، بنفس المفاهيم والعبارات؟... لننقل إذن إن من جملة الأسباب التي جعلت ابن خلدون يعرض عن الخوض في المفاهيم السياسية المدنية اليونانية هو غياب تلك المفاهيم عن

عالمه اللغوي وعن الاشكاليات الفكرية التي يحملها هذا العالم: أعني عالم اللغة العربية<sup>(٦٥)</sup>. وما يصدق على ابن خلدون يصدق على الفارابي، وإن يكن عاش قبله بأربعة قرون وفي مناخ سياسي مغاير جذرياً: فـ «الفارابي الذي محور فلسفته كلها حول المدينة الفاضلة لم يستطع هو الآخر، والسبب نفسه، توظيف المفاهيم السياسية المدنية اليونانية كما هي في خطابه الفلسفي الحالم، وإنما استبدلها بمفاهيم من عالمه اللغوي العربي الخاص»<sup>(٦٦)</sup>. وعلى هذا النحو، فإن اللغة محدّد نهائي للعقلية؛ والعقلية، بقدر ما تتعين باللغة، قالب ثابت ونهائي للفكر. وهذا وحده ما يفسر في حالة اللغة العربية، «اللاتاريخية» أصلاً، كون العقلية العنقية تعيد إنتاج نفسها في العصر الحديث كما في العصر الوسيط بطوريه الكلاسيكي والانحطاطي بحتمة واحدة تلغي جدلية العقل المكوّن والعقل المكوّن، وتحول دون أي تطور في العقل العربي وتمنع انفتاحه على الإنجازات السياسية المدنية للعقل اليوناني المتواصل في العقل الأوروبي الحديث. وهكذا يضيف النص على سبيل الخلاصة الختامية: «نحن لا نريد الدخول في مغامرة فكرية بالقول إن الطابع «العنفي» السائد في الخطاب السياسي الخلدوني إنما يعكس الواقع بأمانة، أعني «الطابع العنفي» السائد في الممارسة السياسية كما عرفها التاريخ العربي ككل... وإنما نريد أن نلفت النظر إلى ما قد يكون لهذه الظاهرة، غنى اللغة العربية بمفاهيم العنف السياسي وفقرها بمفاهيم السياسة المدنية، من تأثير على الوعي السياسي العربي المعاصر، إنطلاقاً من الحقيقة القائلة إن الإنسان لا يعرف من العوالم إلا العالم الذي تقدمه له لغته. إن العالم الذي تحمله لغة شعب ما هو العالم الوحيد الموجود بالنسبة إليه»<sup>(٦٧)</sup>. فهو يعتبر

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٤ - ٢٣٦. والواقع أن الجابري في أطروحته العائدة إلى عام ١٩٧١ عن «العصبية والدولة» في فكر ابن خلدون كان حاذر وحذر من أن يظلم صاحب «المقدمة» مثل هذا لظلم، فنيه إلى أن «إغفال ابن خلدون نظم الحكم التي تحدث عنها فلاسفة اليونان» واجع لا إلى جهله بتلك النظم، ولا إلى عدم اطلاعه على آراء افلاطون وأرسطو، بل إلى كون تلك النظم وهذه الآراء «لم تطبق فعلاً»، وإلى كونها «لا تعني بما هو كائن بل فقط بما ينبغي أن يكون، وهو شيء يلتزم ابن خلدون عند الخوض فيه منذ البداية»، لأن «ما يهم ابن خلدون ليس ما ينبغي أن يكون عليه الاجتماع البشري، بل إن مقصوده الوحيد هو بيان ما يخلق هذا الاجتماع فعلاً من العواض للذاته. وبعبارة أخرى، «نه» يعني فقط بما حدث فعلاً» (عبد عابد الجابري: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار الطليعة، طبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٢، ص ٣٠٤ - ٣٠٥).

(٦٦) التراث، والحداثة، ص ٢٣٦.

(٦٧) هل من حاجة إلى أن نقول إن هذه «الحقيقة للقررة» لا تصدق إلا على عالم القبايل البدائية أو عالم =

كل ما فيه طبعياً، كما يعتبر غياب ما ليس فيه طبعياً كذلك. وإذا هو صادف أشياء لا توجد في عالمه اللغوي ذاك انغلق دونها ورفضها... ذلك هو في نظرنا أحد الأسباب التي جعلت الخطاب السياسي الخلدوني على ما هو عليه من الإعراض عن «السياسة المدنية» و«المدينة الفاضلة» واعتبار حديث الفلاسفة في هذا الشأن إنما هو «على جهة الغرض والتقدير» فقط... وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للفارابي وابن خلدون، قطبي الفكر السياسي في تراثنا... فماذا عسى أن تكون حالتنا نحن إزاء المفاهيم السياسية السائدة في الثقافة العالمية المعاصرة، تلك المفاهيم التي هي امتداد وإحياء وتطوير لنفس مفاهيم «السياسة المدنية» اليونانية؟ ألا يمكننا القول إن عالمنا العربي اللغوي الراهن، الذي هو في أحسن الأحوال امتداد لعالم الفارابي وابن خلدون، لا يسمح لنا باستيعاب «مطابق» لمفاهيم «السياسة المدنية» المعاصرة، بل إنه ربما امتنع عن الانفتاح لها مثلما امتنع هذا العالم نفسه مع الفارابي وابن خلدون عن الانفتاح على المفاهيم نفسها في ثوبها اليوناني؟<sup>(٦٨)</sup>.

ثالثاً - لقد كان الجابري، في معرض نقده له للمنهج الاستشراقي في التأثير والتأثر، قد حذر من «قراءة الفكر العربي قراءة يونانية إرجاعية»، كل مهما تفكيك الفكر العربي إلى أجزاء، ورد هذه الأجزاء إلى «أصلها» اليوناني، مما يفقد الفكر العربي وحدته وأصالته»<sup>(٦٩)</sup>. والحال أن القراءة التي يقدمها الجابري للخطاب السياسي الخلدوني، ومن خلفه، «الخطاب السياسي العربي عموماً»، هي قراءة يونانية ضدية. ومثل هذه القراءة أشد تبخيساً للعقل العربي بما لا يقاس من القراءة

= الحضارات المخلقة، ولكنها لا تصدق بحال لا على بحيرة الحضارات التي كان يمثلها الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط في الأزمنة القديمة، ولا على عالم الحضارة العربية الإسلامية الذي لعبت فيه اللغة العربية دوراً ثنائياً كسمبوليتياً، ولا على عالمنا الحديث الذي يشهد اشتغلاً منقطع النظر لجذلية وحدة الحضارة العالمية وتعدد الثقافات القومية؟

(٦٨) التراث والحداثة، الموضع نفسه. ويذهب أننا لا نماري، فيما يتعلق بإشكالية التقدم في العالم العربي وفيما يتعلق بمسألة الوعي السياسي العربي عموماً وإشكالية الديمقراطية خصوصاً، في وجود عائق لغوي نسبي. ولكن هذا العائق لا يمت بصلة إلى «الطابع العنفي» المزعوم للغة السياسية العربية بالاضداد مع «الطابع السلمي» للغة السياسية اليونانية. كما لا يمت بصلة إلى «ذهنية لغوية» فطرية وعابرة للتاريخ. وما نرفضه في مفهوم «العقلية» أو «الذهنية» كما يداوره ناقد العقل العربي هو طابعه اللاتاريخي ونسبه البيولوجي. وصحيح أن العقليات لها بعد ذاتها دور في تكوين التاريخ، ولكنها هي نفسها تتكون في التاريخ، وإنما على مستوى تاريخية العقلية، كما على مستوى تاريخية اللغة، أية لغة، يكمن خلافاً مع الجابري.

(٦٩) نحن والتراث، ص ١١٩.

الإرجاعية. صحيح أن هذه الأخيرة تفقد العقل العربي أصالته، ولكنها تصون له بالمقابل استمراريته مع العقل اليوناني. أما قراءة الجابري الضدية فتتكر عليه الأصالة والاستمرارية معاً بالإحالة إلى العقل اليوناني. فالضد، من حيث هو ضد، لا أصالة له، حكماً، ولا هوية له سوى أن يكون نسخة سالبة من ضده الأصلي. كما أن الضدية قطع للاستمرارية. فغاية ما يريد نص الجابري إقامة البرهان عليه أن الخطاب السياسي الخلدوني، بما فيه من «حضور مكثف وقوي لمفاهيم العنف وعباراته»، تغيب عنه «بصورة تامة المفاهيم التي تقابلها وتضادها، أعني المفاهيم... السائدة في الأدبيات السياسية اليونانية». والحال أن عملية «البرهنة» هذه لا تتم إلا على حساب تزيف منقطع النظر في الدراسات الخلدونية للمعطيات الدلالية التي يستند إليها الخطاب السياسي الخلدوني. ومما يزيد في طين هذا التزيف بلة أنه محرر بقلم باحث متضلع في الخلدونيات وصاحب أطروحة دكتوراه مميزة حول «العصبية والدولة» في فكر ابن خلدون. فبالإحالة إلى هذه الأطروحة يتبدى الجابري واحداً من القلائل الذين سبروا غور الحقل الدلالي الخلدوني بالرجوع إلى مصطلحاته النوعية وبأدنى قدر من الإسقاط من ثقافة العصر ومفاهيمه. ولكن بالإحالة إلى نص «نظرية ابن خلدون في الدولة العربية» المكتوب بعد الأطروحة باثني عشر عاماً، والمنشور في «الثراث والحدائق»، فإن الوجه «الضدي» الذي يراد إعطاؤه لابن خلدون كناطق بلسان العنف في الخطاب السياسي العربي يتبدى كالصورة المزورة التي تلتصق على جواز سفر يعود إلى غير صاحبه. ومهما بدا هذا الحكم قاسياً، فإن الحقيثات التالية تبرره:

● يقيم النص تقبلاً ضدياً بين «مفاهيم: الحقوق والواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، القانون، الفرد، الشخص... وغيرها من المفاهيم السائدة في الأدبيات السياسية اليونانية» وبين «المفاهيم والعبارات الدالة على الاستبداد والعنف» والتي «تتكرر بشكل لافت للنظر في الخطاب السياسي الخلدوني: غلبة المدافع والممانع، الافتراس، الاستطالة، الاستيلاء على الملك، استبداد صاحب الدولة على قومه، الانفراد بالمجد، كبحهم من التناول، جدد أنوف العصبية، فلج شكائهم، قرع عصبيتهم، كبح أعنتهم، استنثاره بالأموال دونهم، رثموا المذلة والاستعباد، خضد من الشوكة، ذهب البأس، نقص عدد الحامية، تضعف الحماية، تسقط قوة الدولة، يتجاسر عليها من يجاورها». وفضلاً عن أن الكثير من عبارات هذا النص لا تدل على «الاستبداد والعنف»، فإنها لا تعدو أن تكون

عبارات. والوجه الأول للتزوير - ونحن نصر على هذه الكلمة - هو أن توضع في موضع المعارضة الضدية مع مفاهيم الفلسفة السياسية اليونانية من قبيل «الحقوق والواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، القانون، الشخص». ولقد كان صاحب أطروحة «العصبية والدولة» وضع بنفسه في خاتمة كتابه قائمة بـ «أهم الكلمات والمصطلحات التي استعملها ابن خلدون في مقدمته، والتي يتوقف على فهمها فهم كثير من أفكاره وآرائه»<sup>(٧٠)</sup>. والحال أنه باستثناء خمس كلمات - هي التالية: استبداد، دولة، عصبية، مجد، ملك - فإن أية كلمة من الكلمات المجرّمة لا تتواجد في قائمة المصطلحات الخلدونية التي يصل تعدادها في «العصبية والدولة» إلى ٦١ مصطلحاً.

● حتى لو صرفنا النظر عن مدى تمثيلية العبارات المجرّمة للخطاب الخلدوني، نجد أن التزوير قد طال دلالتها والسياق الذي وردت فيه. فصحيح أن ابن خلدون يعقد فصلاً تحت عنوان «في أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد» يتحدث فيه عن ميل الحاكم إلى الاستئثار بالسلطة وعن استبداد صاحب الدولة بقومه، مما يقتضيه «جدع أنوف العصبيات» و«فلح شكائهم» و«فرع عصبيتهم»، ولكن صاحب «المقدمة» يقرر هذه الحقيقة بعين الملاحظ الموضوعي الذي يهيم أن يُرى كيف تسير الأمور فعلاً «بمقتضى طبائع العمران»، لا بمقتضى أحكام الشرع أو مبادئ السياسة المدنية المثالية. ولو كان لهذا الملاحظ الموضوعي أن يتعدى حكم الواقع إلى حكم القيمة ليبدى رأياً شخصياً، لكان أميل إلى النقد منه إلى التبرير. فميل الحاكم إلى الانفراد والاستئثار هو من طبيعة الحكم بالذات، أولاً حاجة هذا الحكم إلى توحيد العصبيات كلها في «عصبية كبرى» تكون «قوم أهل بيت ورياسة»، ومنهم - بالتفويض أو التغلب - لواحد منهم «يكون رئيساً لهم غالباً عليهم فيتعين رئيساً للعصبيات كلها». وثانياً حاجة سيكولوجية وطبيعية في شخص الحاكم كحاكم لأنه «إذا تعيّن له ذلك فمن الطبيعة الحيوانية خُلُق الكبر والأنفة، فيأنف حيثئذ من المساهمة والمشاركة في استتباعهم والتحكم فيه». وعلى هذا النحو يجتمع «خُلُق التأكل الذي في طباع البشر مع ما تقتضيه السياسة من انفراد الحاكم لفساد الكل باختلاف الحكام» («لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا») فتجدع حيثئذ أنوف العصبيات وتفلح شكائهم عن أن يسموا إلى مشاركته في الحكم وتشرع

(٧٠) العصبية والدولة، ص ٤٣٥.

عصبيتهم عن ذلك»<sup>(٧١)</sup>. هذا فيما يتعلق بالسياق «الواقعي» و«النقدي» النزعة للشطر الأول من العبارات المجرّمة. أما الشطر الثاني منها فيشط في سياقه بعيداً عن «الاستبداد والعنف» لينتقش، ودوماً على العكس مما يوحي به نص الجابري، في مناخ من انحلال العصبية وارتقاء الحضارة وترف الملك وتطرفه في الدعة بما يؤذن بفنائه. ففي ثلاثة فصول متتابعة تحمل هذه العناوين الدالة: «في أن من طبيعة الملك الترف» و«في أن من طبيعة الملك الدعة والسكون» و«في أنه إذا تحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم»، يقول النص الخلدوني: «إن الأمة إذا تغلبت وملكت ما بأيدي أهل الملك قبلها كثر ريشها ونعمتها فتكثر عوائلهم ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونتهم إلى نوافله ورقته وزينته... وينزعون إلى رقة الأحوال في المطاعم والملابس والفُرش والآنية... ذلك أنه إذا حصل الملك أقصروا عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المباني والمساكن والملابس فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ويؤثرون الراحة على المتاعب ويتأنقون في أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفُرش ما استطاعوا ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من أجيالهم... وإذا انفرد الواحد منهم بالمجد قرع عصبيتهم وكبح من أعنتهم واستأثر بالأموال دونهم فتكاسلوا عن الغزو وفشل ربحهم ورثوا المذلة والاستعباد... وقل أن يستأجر أحد نفسه على الموت، فيصير ذلك وهناً في الدولة وخضداً من الشوكة وتقبل به على مناهي الضعف والهرم لفساد العصبية بذهاب البأس من أهلها... ويضعف صاحب الدولة بضعفهم. وأيضاً إذا كثر الترف في الدولة وصار عطاؤهم مقصراً عن حاجاتهم ونفقاتهم احتاج صاحب الدولة الذي هو السلطان إلى الزيادة في إعطياتهم... والجباية مقدارها معلوم ولا تزيد ولا تنقص. وإن زادت بما يستحدث من المكوس... نقص عدد الحامية حيثل عما كان قبل زيادة الاعطيات، ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك، فينقص عدد الحامية ثالثاً ورابعاً إلى أن يعود العسكر إلى أقل الأعداد، فتضعف الحماية لذلك، وتسقط قوة الدولة، ويتجاسر عليها من يجاورها من الدول»<sup>(٧٢)</sup>.

● إن هذه الآلية الثنائية الأطوار التي يرسمها ابن خلدون لقيام الدولة وسقوطها

(٧١) المقدمة، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٨٤ - ١٨٦.

لا تدع مجالاً للشك في أن الخطاب السياسي الخلدوني لا يتمتع مفرداته من معجم «الاستبداد والعنف» وحده، بل كذلك من معجم «الترف والحضارة والسكون والدعة ورقة الحاشية». ولكن ههنا قد يعترض ناقد العقل العربي بأن ابن خلدون يقدم «العنف» على «رقة أخاشية» بقدر ما يربط بالأول قيام الدولة، وبالثانية هرمها. وههنا نرانا مضطرين إلى أن نستحضر مرة أخرى واقعية ابن خلدون: فهو يحلل دولة الواقع ولا يشيد دولة المثال. ولا بد أن نستحضر ثانياً تمييزه بين الدولة والعمران. فالدولة طور من أطوار العمران، والعمران تعاقب من الدول<sup>(٧٣)</sup>. والحال أنه إذا كان «الاستبداد» أو «انفراد الحاكم» تقتضيه ضرورة قيام الدولة في طورها الأول، فإن الظلم، كما يقول عنوان فصل بكامله من «المقدمة»، «مؤذن بخراب العمران». والكل يتقدم في الاعتبار على الجزء. يقول النص الخلدوني: «إن الظلم خُرب للعمران، وإن عائدته الخراب في العمران على الدولة بالفساد والانتقاص. ولا تنظر في ذلك إلى أن الاعتداء قد يوجد بالامصار العظيمة من الدول التي بها ولم يقع فيها خراب. واعلم أن ذلك إنما جاء من قبيل المناسبة بين الاعتداء وأحوال أهل المصر. فلما كان المصر كبيراً وعمرانه كثيراً وأحواله متسعة بما لا ينحصر، كان وقوع النقص فيه بالاعتداء والظلم يسيراً، لأن النقص إنما يقع بالتدريج، فإذا خفي بكثرة الأحوال واتساع الأعمال في المصر لم يظهر أثره إلا بعد حين. وقد تذهب تلك الدولة المعتدية من أصلها قبل خراب المصر وتجيء الدولة الأخرى تفرعه بجذتها وتجبر النقص الذي كان خفياً فيه فلا يكاد يُشعر به، إلا أن ذلك في الأقل النادر. والمراد من هذا أن حصول النقص في العمران عن الظلم والعدوان أمر واقع لا بد منه لما قدمناه، وبإله عائد على الدول. ولا تحسبنا الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع، فقد ظلمه. فجباة الأموال يغير حقها ظلمة، والمعتدون عليها ظلمة، والمتهبون لها ظلمة، والممانعون لحقوق الناس ظلمة، ونضاب الاملاك على العموم ظلمة، وبإل ذلك كله عائد على الدولة

(٧٣) لا ننس أن مفهوم ابن خلدون للدولة لا يتطابق ومفهومنا الحديث تطابقاً تاماً. فالدولة عنده هي على العموم «الامتداد الزماني والمكاني لحكم عصبية ما». فهي «حكم أسرة معينة منذ استلامها الحكم إلى يوم خروجه منها: الدولة العباسية، الدولة الأموية، الموحلية، الخ». أو هي «ملة حكم شخص واحد من أشخاص الدولة، مثل دولة المأمون، دولة معاوية، دولة عبد المؤمن، الخ» (العصبية والدولة، ص ٤٤٧).



بخراب العمران الذي هو مادتها. . . واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري»<sup>(٧٤)</sup>.

■ ويتضامن مع هذا التصور للظلم كعامل خراب للعمران مفهوم «اخلاق السياسة» أو «الفضائل السياسية»، وهو مفهوم يندرج بجملة مصطلحاته في معجم نقيضي لمعجم «الاستبداد والعنف» الذي يأمر فيه ناقد العقل العربي الخطاب السياسي الخلدوني و«الخطاب السياسي العربي عموماً». يقول النص الخلدوني: «لما كان الملك طبيعياً للإنسان لما فيه من طبيعة الاجتماع كما قلناه، وكان الإنسان أقرب إلى خلال الخير من خلال الشر بأصل فطرته وقوته الناطقة العاقلة، لأن الشر إنما جاءه من قبل القوى الحيوانية التي فيه. وأما من حيث هو إنسان فهو إلى الخير وخلافه أقرب. والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو إنسان، لأهما للإنسان خاصة لا للحيوان. فإذاً خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك. . . فالسياسة والملك هي كفالة للخلق وخلافة لله في العباد لتنفيذ أحكامه فيهم. وأحكام الله في خلقه وعباده إنما هي بالخير ومراعاة المصالح كما تشهد به الشرائع وأحكام البشر. . . فمن حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة وأونست منه خلال الخير المناسبة لتنفيذ أحكام الله في خلقه، فقد تمهياً للخلافة في العباد وكفالة الخلق. . . فقد تبين أن خلال الخير شاهدة بوجود الملك لمن وجدت له العصبية. فإذا نظرنا في أهل العصبية ومن حصل لهم من الغلب على كثير من النواحي والأمم فوجدناهم يتنافسون في الخير وخلاله من الكرم والعفو من الزلات والاحتمال من غير القادر والقرى للضيوف وحمل الكل وكسب المعدم والصبر على المكارِه والوفاء بالعهد وبذل الأموال في صون الأعراض وتعظيم الشريعة وإجلال العلماء الحاملين لها. . . والحياة من الأكابر والمشايخ وتوقيرهم وإجلالهم والانقياد إلى الحق مع الداعي إليه وإنصاف المستضعفين من أنفسهم والتبذل في أحوالهم والانقياد للحق والتواضع للمسكين واستماع شكوى المستغيثين والتدين بالشرائع والعبادات والقيام عليها وعلى أسبابها والتجافي عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهد وأمثال ذلك، علمنا أن هذه خُلِقَ السياسة قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم، وأنه خير ساقه الله تعالى إليهم مناسب

(٧٤) المقدمة، ص ٣١٨ - ٣١٩.

لعصبيتهم... فعلمنا بذلك أن الله تأذن لهم بالملك... وبالعكس من ذلك، إذا تأذن الله بانقراض الملك من أمة حملهم على ارتكاب المذمومات وانتحال الرذائل وسلوك طرقها، فتفقد الفضائل السياسية منهم جملة ولا تزال في انتقاص إلى أن يخرج الملك من أيديهم»<sup>(٧٥)</sup>.

■ والواقع أن المسألة ليست مسألة الفاظ فحسب، بل مسألة مضمون في التحليل الأخير. ومن وجهة نظر مضمونية، فإن العقد الاجتماعي الخلدوني أبعد ما يكون قابلية عن الوصف بأنه عقد «استبداد وعنف». ففكرية صاحب «المقدمة» في العمران تقوم على فكرة ضرورة الاجتماع للإنسان، وضرورة الملك للاجتماع، وضرورة العنف للملك. وضمن هذا التسلسل فإن العنف يكف عن أن يكون معطى مسبقاً وثابتاً دائماً من نوايت «العقلية العربية» بفهم الجابري للعقلية من حيث هي «حالة ذهنية فطرية قارة» ليصير مجرد لولب في آلية العمران البشري. لولب مركزي بكل تأكيد، ولكنه مجرد لولب يتحدد بغائية الآلية بعملتها، ولا يحدد جملة غائية الآلية. وبديهي أنه أبعد ما يكون عنا أن نوهم بأن ابن خلدون هو طوباوي مبكر من طوباويي «اللاعنف». فابن خلدون «الواقعي» ما كان له أن يجهل علاقة العنف بالسلطة وضرورتها معاً للعمران البشري. وكل ما هنالك - وتلك هي سمة واقعيته - أنه بنى عقده الاجتماعي في نقطة انطلاقه بالذات على ضرب من مقايضة عقلانية: مقايضة عنف أكثر بعنف أقل، عنف أعم بعنف أخص، عنف فوضوي بعنف منظم، وعنف عسفي بعنف شرعي. وهو بذلك يقترب من الفهم الحديث و«الديموقراطي» للعنف من حيث هو حكر للدولة دون الأفراد، ومنظمة ممارسته بالقانون، وفي إطار من الحساسية العامة («خُلِقَ» السياسة عند ابن خلدون) التي تستبعد اللجوء إليه إلا كحل أخير وبأقل مقدار ممكن. يقول النص الخلدوني: «الملك منصب طبيعي للإنسان لأننا قد بينا أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم، وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة واقتضاء الحاجات ومذ كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعضهم ويمانهه الآخر عنها بمقتضى الغضب والأنفة، وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس المقضي إلى انقطاع النوع، وهو مما خصه الباري سبحانه بالمحافظة،

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٥٨.

فاستحال بقاؤهم فرضى دون حاكم يزج بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع، وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم، ولا بد في ذلك من العصبية... وليس الملك لكل عصبية، وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويحبي الأموال ويبحث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة. وهذا معنى الملك وحقيقته في المشهور. فمن قصرت به عصبية عن بعضها مثل حماية الثغور أو جباية الأموال أو بعث البعوث فهو ملك ناقص لم تتم حقيقته... ومن قصرت به عصبية أيضاً عن الاستعلاء على جميع العصبيات والضرب على سائر الأيدي وكان فوقه حكم غيره، فهو أيضاً ملك ناقص لم تتم حقيقته»<sup>(٧٦)</sup>.

■ لئن نكن سؤدنا العبارة التي سؤدناها في النص أعلاه فتذكرة منا بأن ناقد العقل العربي كان حدّ السياسة في الخطاب الخلدوني بأنها فقط «الوسيلة التي تمكّن من استعباد الرعية وجباية الأموال». وهذا التعريف المبتور، أو «الناقص» بلغة النص الخلدوني أعلاه، هو بحد ذاته مذهل، ولا نجد ما ننسعه به سوى ما نعت به فقهاؤنا القدامى حيلة من قرأ آية «لا تقرّبوا الصلاة...» وتوقف<sup>(٧٧)</sup>. ولكن الأدعى إلى الدهول بعد جزم الجابري في نصه بأنه «مع الحضور المكثف لمفاهيم العنف وعباراته في الخطاب الخلدوني تغيب بصورة تامة المفاهيم التي تقابلها وتضادها، أعني المفاهيم التي يتشكل منها عادة الخطاب السياسي المدني مثل مفاهيم: الحقوق والواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، القانون...». وأما فيما يتعلق بجدول الحضور والغياب لألفاظ العنف وأضدادها في الخطاب الخلدوني، فقد رأينا نماذج منها<sup>(٧٨)</sup>. وأما فيما يتعلق بجدول حضور وغياب المفاهيم فإن

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٧٧) يدرس الجابري ضرباً آخر من القراءة للمعرفة عندما يجد السياسة في الخطاب الخلدوني بأنها «استعباد الناس» بدون أن يبيّن إلى أن لفظ «الاستعباد» في هذا النص لا يشير إلى معنى «الاسترقاق» الذي صار له في الأزمنة الحديثة. فاستعباد الناس في النص الخلدوني يعني استياعهم واستربابهم. وقد جاء في «لسان العرب»: «العبد: الإنسان، حرّاً كان أو رقيقاً، يذهب بذلك إلى أنه مريبوب لباريه». وفي اللغات السامية: عَبد تعني خَلَق. وفي القرآن أيضاً صفة للرسول: «سبحان الذين أسرى بعدة ليلة» أو «ألحد لله، الذي أنزل على عبده الكتاب». وفي «لسان العرب» أيضاً: «تعبد الله العبد بالطاعة، أي استعبد».

(٧٨) وهوذا نموذج آخر: «السلطان من له رعية، والرعية من لها سلطان، والصفة التي له من حيث إضافته إليهم هي التي تسمى الملكة، وهي كونه يملكهم. فإذا كانت هذه الملكة وتوابعها من الجودة=

أصول المنهجية التاريخية تعلمنا أنه من اللاعقل أن نطلب تطابقاً في المفاهيم بين عقليتين حضاريتين متباينتين، حتى وإن لم تكونا متضادتين. والفضاء الثقافي الذي ينتمي إليه ابن خلدون مغاير لذلك الذي ينتمي إليه ثوقوديدس على سبيل المثال. فلا هذا يعنيه ألا يكون عرف مصطلحات «العصية» أو «السلطنة» أو «الخلافة»، ولا ذاك يلزمه أن يبني خطابه السياسي على مصطلحات «الديموقراطية» و«الموناركية» و«الاوليغاركية». ومع ذلك فإن ما بين الفضائين، على تمايزهما، اتصالية لا انقطاعية، ولا على الأخص ضدية، كما لا يفتأ يدخل في أذهاننا ناقد العقل العربي بكل الوسائل التي لا يتفق لها على الدوام أن تكون مشروعة إستمولوجياً أو صادقة تاريخياً أو صحيحة كمادة معرفية على نحو ما رأينا تكراراً. ونحن لا نقول ذلك لكي نبرر عدم استخدام ابن خلدون لمفاهيم الخطاب السياسي المدني. فلو أن الجابري ظل يقرأ الخطاب الخلدوني في مشروعه لـ «نقد العقل العربي» بالروح الاستقرائية عينها التي كان قرأها بها في أطروحة عن «العصية والدولة» لما كان غفل عن أن الخطاب الخلدوني لا «يقطع» مع الخطاب السياسي المدني، بل يفرف من معين مفاهيمه على سعة. ولقد كنا وجدنا النص الخلدوني يتحدث عن «الحق» و«حقوق الناس». كما وجدناه يتحدث عن «السياسة» و«قواعد السياسة» و«الفضائل السياسية» و«السياسة المدنية». ولقد تحدث أيضاً عن «طبائع العمران»، بمعنى نواحيه، وهو معنى يقترب بعض الشيء من «القانون الاجتماعي» بالمعنى السوسيولوجي الحديث للكلمة. وأما الزعم بأن الخطاب السياسي الخلدوني لم يعرف مفهوم «القانون» ولم يتعامل مع «فكرة القانون» التي ركز عليها أرسطو المعروف بواقعيته كتاباته السياسية إذ أرتأى أن «أرشد الحكام لا يمكنه أن يستغني عن القانون لأن في القانون صفة موضوعية وطابعاً مجرداً لا يمكن توافره لأي إنسان

= يمكن حصل المقصود من السلطان على أتم الوجوه. فإنها إن كانت جميلة صالحة كان ذلك مصلحة لهم، وإن كانت سيئة متعسفة كان ذلك ضرراً عليهم وإهلاكاً لهم، ويعود حسن الملكة إلى الرفق، فإن للملك إذا كان قهاراً باطناً بالعقوبات منقباً عن عورات الناس وتهديد فئوسهم شملهم الخوف والذل ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة فتخلقوا بها وفسدت بصرهم وأخلاقهم وربما خنلوه في مواطن الحروب والمدافعات، ففسدت الحماية بفساد النيات، وربما أجمعوا على قتله لذلك، ففسدت الدولة ويغزب السجاء، وإن أدام أمره عليهم وقهره فسدت العصية... وإذا كان رفيقاً بهم متجاوزاً عن ميثاقهم استناموا إليه ولاذوا به وأشربوها عبته واستعاتوا دونه في غلبة أمدانه فاستقام الأمر من كل جانب، وأما تواضع حسن الملكة فهي النعمة عليهم والمدافعة عنهم. فالدائنة بها تتم حقيقة الملك. وأما النعمة عليهم والإحسان لهم فمن جملة الرفق بهم والنظر لهم في معاشهم، وهي أصل كبير من التحجب إلى الرعية» (القدمة، ص ٢٠٨ - ٢٠٩)

مهما يكن فاضلاً<sup>(٧٩)</sup>، فيكذبه قول صاحب «المقدمة» بعبارة لا تحتمل التباساً: «لما كانت حقيقة الملْك أنه الاجتماع الضروري للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر للذنان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائزة عن الحق، مجحفة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم كحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته... فوجب أن يرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة ينقادون إلى أحكامها... وإذا خلت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتب أمرها ولم يتم استيلاؤها... فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة ويصراؤها كانت سياسة عقلية، وإذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة<sup>(٨٠)</sup>. بيد أن الافتتاح الأكبر على الخطاب السياسي الخلدوني يتمثل في الادعاء بأن من جملة مفاهيم «الادبيات السياسية اليونانية» التي تغيب عنه «بصورة تامة» مفهوم «العدل». والحال أن المرء ليعجب كيف يمكن للحظة واحدة النصور - وكم بالأحرى الجزم والقطع بمنتهى الدغمائية - بأن العدل، ذلك المفهوم القرآني المركزي، يمكن أن يغيب عن خطاب في السياسة لذلك المتفقه الكبير في أصول الدين الذي كانه ابن خلدون؟ بل ماذا يبقى أصلاً من الخطاب السياسي الإسلامي عموماً إذا جُرد من مفهوم العدل الذي جعله الإسلام «أساس الملك»؟ وهل كان لابن خلدون، وهو يضع نظرية في قواعد الحكم وطبائع الملك، أن يسهى للحظة واحدة عن الإلزام الذي تضمنته الآية الثامنة والخمسون من سورة النساء: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»؟ والواقع أن العدل - ونقيضه الظلم - هو واحد من المفاهيم المفاتيح، ولفظه يتردد على مدى مئات من الصفحات من القسم الأول من «المقدمة» بثواتر يستعصي على الحصر والاحصاء. فالعدل قوام العالم، وهو في دائرة الحكمة السياسية، التي تتربط مفاهيمها بعضها ببعض وترتد «أعجازها إلى صدورها» في دورة مغلقة، نقطة الإنطلاق ونقطة الوصول. فكما ينقل ابن خلدون عن المسمودي عن بهرام بن بهرام: «لا قوام للشرعية إلا بالملْك، ولا عز للملْك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة. ولا سبيل إلى العمارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليفة، نصبه الرب وجعل له قِيَمًا هو الملْك». أو كما

(٧٩) التراث والمحدثات، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٨٠) المقدمة، ص ٢١٠.

ينتقل ابن خلدون أيضاً عن أرسطو «في الكتاب المنسوب [له] في السياسة»: «العالم يستأن سياجه الدولة، الدولة سلطان تحيا به السُّنة، السُّنة سياسة يورسها الملِك، الملِك نظام يعضده الجند، الجند أعوان يكفلهم المال، المال رزق تجمعه الرعية، الرعية عبيد يكتنفهم العدل، العدل مألوف وبه قوام العالم»<sup>(٨١)</sup>. وحتى نخرج بسرعة من هذه الدائرة المغلقة فلنقل إن ذلك الفقيه المحافظ والمفكر السياسي الواقعي الذي كانه صاحب «المقدمة» ما أباح ضرباً من الخروج السياسي إلا في حالة واحدة: في حال الحجر على الإمام الشرعي من قبل بعض أعوانه «من غير عصيان ولا مُشاقة»: فعندئذ «يُنقل النظر في حال هذا المستولي. فإن جرى على حكم الدين والعدل وحيد السياسة جاز قراره، وإلا استنصر المسلمون بمن يقبض يده عن ذلك»<sup>(٨٢)</sup>.

● إن ما يقدمه الجابري عن الخطاب الخلدوني ليس قراءة يونانية ضدية فحسب، بل كذلك - وهذا أدهى - قراءة مانوية. فكل السلبيات مردودة إليه، وكل الإيجابيات منطاة بضده الذي هو الخطاب السياسي اليوناني. فهو خطاب عنفي وإستبدادي، بينما الخطاب اليوناني حرّي وديموقراطي. ذلك خطاب معجم، لا مفهومي، «عباراتي» إن جاز التعبير، وهذا خطاب معرب، علمي، متوتر بـ «المفاهيم التي تشكل منها عادة الخطاب السياسي المدني مثل مفاهيم: الحقوق، الواجبات، الحرية، المسؤولية، العدل، القانون...». الأول ينظر إلى وراء ويستعيد مفاهيم وعبارات الخطاب العربي القديم حول أيام العرب وحروبهم وغزواتهم. والثاني يستبق المستقبل ويرسم، إنطلاقاً من النموذج الواقعي لديموقراطية أثينا، معالم الديمقراطية كما سيستعيدّها «الغرب في الأزمنة الحديثة»، ويعيّن سبق لا يقل عن ألفي سنة «معظم المثل العليا السياسية الحديثة كالعدالة والحرية والحكومة الدستورية واحترام القانون [التي] بدأت، أو على الأقل بدأ تحديد مدلولها بتأمل فلاسفة الإغريق نظم دولة المدينة التي كانت تحت ناظرهم»<sup>(٨٣)</sup>. ويصرف النظر عن مدى الاستمرارية الفعلية أو المفترضة بين الخطاب السياسي المدني الحديث وبين الخطاب السياسي اليوناني، وبالتالي بين الديمقراطية الحديثة

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٤.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٨٣) التراث والحداثة، ص ٢٢٨ و ٢٣٢. والشاهد الأخير يقبسه الجابري، بتصرّيه، من كتاب جورج ساباين «تطور الفكر السياسي».

والديموقراطية الاثينية، فإن ما يستوقف الانتباه هنا هو التوظيف الايديولوجي لجدول حضور المفاهيم وغياها بالمزايدة لصالح الخطاب اليوناني، وبالمناقضة على حساب الخطاب الخلدوني وعلى حساب «الخطاب السياسي العربي عموماً». وقد كنا رأينا للتو كيف جرى، بشطبة قلم، تغييب مفهوم العدل من الخطاب الخلدوني، رغم حضوره المركزي فيه، وها نحن نرى كيف تعزى، بجرة قلم أيضاً، أهم مفاهيم الخدانة السياسية، «كالعدالة والحرية والحكومة الدستورية واحترام القانون»، إلى الخطاب السياسي اليوناني القديم. وأما فيما يتعلق بـ «الدستورية» و«احترام القانون»، فستكون لنا إلى ذلك عودة. ولكن لتوقف هنا عند مفهوم الحرية اليوناني لنرى كم هو في حقيقته غير حديث وغير ديموقراطي، وكيف يتم تمريره على القارئ بكامل ممولته الايديولوجية الخدائوية عن طريق الخلط الساذج - تاريخياً ومعرفياً - بين لفظ الحرية بمفهومها الحديث ولفظ الحرية بمفهومها اليوناني. فخلافاً لما يوحي به نص الجابري، فإن الحرية بمفهومها اليوناني ليست تقيضاً للاستبداد أو للطغيان. ويقدر م تتحدد الأشياء بأضدادها - وعلى هذا الأساس يشيد الجابري عمارته الاستمولوجية كما رأينا - فإن الحرية بمفهومها اليوناني تنجلي بكامل معناها متى علمنا أنها نقيض للعبودية. فهي لا تعني بحال من الاحوال القدرة على الفعل وعلى الاختيار بلا إكراه كما تفترض الحرية الحديثة، كما لا تعني حرية الفرد في التقرير ضداً على عصف الدولة كما تفترض الحرية الليبرالية، وإنما المدلول الوحيد للحرية اليونانية هو أن يكون المراء ملك نفسه، لا ملك غيره شأن الرقيق، وأن يعيش بالتالي حياته وفق إرادته لا بعكسها شأن الرقيق أيضاً. وذلك هو أصلاً المعنى الاشتقاقي لكلمة «الحرية» باليونانية *Eleuthéria*: التبعية للذات لا للغير. وهذا المعنى، الذي يضاد العبودية، يفترضها ولا ينفيها. وذلك هو موضع افتراقه مع الحرية الحديثة، كما ذلك هو موضع التقائه مع مفهوم الحرية في جميع المجتمعات القديمة والوسيلة التي عرفت أشكالاً متباينة في جذريتها من العبودية. وما دمنا بصدد مضاربة على العقل العربي، مثلاً هذه المرة بخطابه السياسي، فلنحدد بأن هذا المفهوم اليوناني للحرية كنقيض للعبودية هو عينه الذي يمكن استقراؤه من المعارضة التي يقيمها النص القرآني بين الحر والعبد في الآية ١٧٨ من سورة البقرة: «الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى»، وهو عينه أيضاً الذي يمكن استقراؤه من قوله عمر بن الخطاب المشهورة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» (وهي قوله - خلافاً للتأويل الحديث والساذج تاريخياً - لا تحرّم الرق، بل تحرّم استرقاق الأحرار).

## العقل والعقيلة

■ إن جدول الحضور والغياب كما يداوره نص الجابري يفصح مرة أخرى هنا عن مانريته. فبعد أن نفى من الخطاب الخلدوني مفهومي العدل والحرية ليستحضرهما في الخطاب السياسي اليوناني، نراه يغيب تماماً لصالح هذا الخطاب المفهوم النقيض للحرية، الذي هو العبودية. والحال أنه إن يكن من مفهوم استغرى الخطاب السياسي اليوناني في تأسيسه نظرياً بكل القوة «البرهانية» اللازمة فهو مفهوم العبودية. وربما كان أطول استدلال في نوعه أجراه أرسطو قط هو ذاك الذي بسطه في الكتاب الأول من «السياسة»، والذي عرض فيه نظرية العبودية وضرورتها وطابعها الطبيعي. فالاجتماع البشري لا بد له من أدوات. ومن الأدوات ما هو جامد وما هو حي. والعبد أداة حية. وبالتالي موضوع للملكية. فمن طبيعة العبد ألا يكون ملك نفسه، بل زلة غيره. والعبد بالتعريف هو من يمكن أن يملكه غيره، ومن صالحة أن يكون مملوكاً لغيره. ذلك أن منزلة العبد بين منزلتين: فهو ليس حيواناً لأنه ليس عروماً كسائر الحيوانات من كل عقل. ولكنه ليس كذلك إنساناً، لأن عقله لا يعود إليه، بل إلى سيده الذي يملكه. فالعبد جزء من سيده، جزء حي من جسمه، ولكنه جزء مفارق؛ وبالتالي لا يحوز العقل إلا بقدر ما يتلقاه من يحوز العقل والعلم معاً. وعلم السيد هو معرفة استخدام العبد. وهو على كل حال علم غير جليل. فليس على السيد سوى أن يعرف كيف يأمر بما يُفترض بالعبد أنه يعرف كيف يفعله. ومن يريد من السادة أن «يتفرغ للسياسة أو للفلسفة فليس عليه إلا أن يربأ بنفسه عن شغل إمرة العبيد ليرك هذا الشرف لوكيل أعماله»<sup>(٨٤)</sup>.

● في نقلة مباغتة من تكتيك التغييب والاحضار إلى تكتيك التقديم [بمعنى التعتيق] والتحديث يضيف نص الجابري قائلاً: «إذا كانت الوحدة الأساسية في دولة العصبية [الخلدونية] هي العشيرة، فإنها في دولة المدينة اليونانية هي

(٨٤) أرسطو: السياسة Politique، ك ١، ٢٥٢ - ١٢٥٥ ب، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة جان اويوني، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٦٨، م ١، ص ١٣ - ٢٣. وبالنسبة، إن أرسطو الذي يؤكد أن الطبيعة هي التي شاعت أن يكون ثمة بشر هم بالطبيعة عبيد لا ينكر أنه يشمل أن يقع لأتيل البشر الذين هم اليونان أن يستعبدوا وأن يباعوا في سوق النخاسة بيع العبيد في حال وقوعهم أسرى في الحروب. وهذا لا ينفي نظرية العبودية، بل يستلزم فقط التمييز بين شكل مطلق من العبودية وشكل نسبي، بين عبودية بالطبيعة وعبودية بالعرض. والفاوق بين اليونان والبرابرة أن الأول لا يُستعبدون إلا بالمرض، بينما البرابرة هم بطبيعتهم وعن الدوام عبيد. (١٢٥٥ أ).



«المواطن». والمواطنة، في الذهنية اليونانية، تعني العضوية في المدينة والمشاركة في النشاط السياسي والمساهمة. في تسيير الشؤون العامة. ولسنا هنا في معرض الدفاع عن ابن خلدون ولا بيان أن الجديد الذي أتى به غير قابل لـ «التجهيل»، أي الرد إلى «الخطاب العربي القديم حول أيام العرب وحروبهم وغزواتهم». وحسبنا الإشارة هنا إلى أن الفكر الخلدوني، بالجديد الذي أتى به، بما في ذلك فكرة العصبية وإتحالها، هو في المحصلة الأخيرة من نتاج انحطاط تاريخي بالمعنى العميق للكلمة. فلولا دخول الحضارة العربية الإسلامية بجناحيها الشرقي والمغربي في طور أقول لكان استحال على صاحب «المقدمة» أن يستقرئ «طبائع العمران». أضف إلى ذلك أن الفكر الخلدوني فكر قُطع مع البداءة لصالح الحضارة، وهذا إلى درجة التجرؤ - ربما لأول مرة منذ انحسار مد الشعوبية - على ممارسة النقد الانتروبولوجي للعرب لصالح العجم، وهو ما يضعه على طرفي نقيض مع فكر الجاحظ الذي كانت إشكاليته بيانية لا عمرانية، فانتصر للعرب ولعروبة لسانهم على العجم وعجمة بياهم<sup>(٨٥)</sup>. ولكن ما دمنا بصدد تحليل «الذهنية اليونانية»، فإن محاولة «تحديث» القديم اليوناني - لا «تقديم» الجديد الخلدوني - هي التي تستأثر باهتمامنا، ولا سيما أنها تقدم لنا نموذجاً ناجزاً على المنهجية الإسقاطية التاريخية التي لا تتردد، بقلم الجابري كما بقلم سباين، على تجسير هوة عشرين قرناً بقفزة سحرية تربط، بدون أية مسؤولية نقدية، ما بين «المواطنة» اليونانية والمواطنة الحديثة. وقد يكون لزاماً علينا هنا أن نبدأ بتبديد سوء تفاهم ناجم عن سوء ترجمة. فالمواطنة، وهي من مولدات معجم عصر النهضة، ترجمة لكلمة Citoyenneté الفرنسية. والحال أن هذه الكلمة مشتقة بالفرنسية، لا من الوطن، بل من المدينة Cité. ولو كانت تجوز الترجمة الحرفية لكان ينبغي ترجمتها بـ «المدينة».

(٨٥) قارن على سبيل المثال بين النص المشهور من «البيان والبيان» (وهو نص يستشهد به الجابري وستكون لنا إليه عودة) الذي يزري فيه الجاحظ على اليهود والفرس واليونان لأن كل ما لهم من كلام «فإنما هو عن طول فكرة... وعن مشاورة ومعاونة» وعن طول رجوع إلى «معاني مدونة وكتب مجلدة... وفلسفة وصناعة منطق» [بينما «كان صاحب المنطق نفسه يكي» اللسان غير موصوف بالبيان»]، ويشيد بـ «الأعراب الخُلص» لأنهم «معدن الغصاحة الثامنة» ولأن «كل شيء للعرب فإنما هو بديهة وإرتجال، وكأنه إلهام». وبين النص الذي يزري فيه صاحب «المقدمة» على العرب لأنهم «أبعد الناس عن الصنائع وأعرق في البدو وأبعد عن العمران الحضري» ويشيد بـ «العجم من أهل المشرق وأمم النصرانية» لأنهم «أعرق في العمران الحضري» و«أقوم الناس» على «ما يدعو إليه من الصنائع».

ولا شك أن تقاليد القرون الوسطى في أوروبا، كما تقاليد التنظيم السياسي في المدن اليونانية القديمة، هي التي أباحت هذا المزج بين فكرة المدينة وفكرة الدولة. وبما أن التقاليد السياسية للحضارة العربية الإسلامية لم تعرف، إلا فيما ندر للغاية، ظاهرة المدينة/ الدولة، فإن المترجم النهضوي كان على سداد تام إذ أثر «المواطنة» على «المادنة». ولكن بالرجوع تحديداً إلى التجربة السياسية اليونانية القديمة، هل يجوز أن نسقط المعنى الذي بات لفهوم المواطنة في الأزمنة الحديثة على المدلول الذي كان للممادنة Politeia (نسبة إلى المدينة/ الدولة Polis) في العصر الكلاسيكي اليوناني الممتد ما بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد؟ إن المدينة اليونانية هي أبعد ما تكون عن مفهوم الوطن. وبحسب تحليل كبير مؤرخي «الديموقراطية الاثينية»، فإن المدينة اليونانية كانت تتوافر على عنصرين فقط من العناصر الثلاثة المقومة للدولة بالمعنى الحديث للكلمة: الشعب والنظام السياسي، ولكن بدون الأرض<sup>(٨٦)</sup>. ولقد ترتبت على ذلك نتيجة خطيرة: فعدم ارتباط المدينة اليونانية بالمكان، بأرض بعينها، قد أسقط سلفاً فكرة المواطنة وحقوقها. وخلافاً لما يزعمه نص الجابري فإن المواطنة، بمعنى المادنة، ما كانت تعني، في «الذهنية اليونانية»، «العضرية في المدينة والمشاركة في النشاط السياسي». بل على العكس تماماً: ففي تلك الدولة التي بلا أرض التي كانتها المدينة اليونانية لم يكن من يقيم على أرض المدينة هو من يتمتع حكماً بحقوق المادنة، حتى لو كان من موالدها أباً عن جد. فالمادنة كانت تقوم على حق الدم، لا حق الأرض. والمدينة كانت مدينة عشيرة المدينة، لا مدينة سكانها. وتتماً كما في حال القبيلة التي يمكنها أن تغير مكان إقامتها وتحفظ بعصبيتها، كذلك فإن حقوق المادنة كانت تعود حصراً إلى العشيرة أو مجموعة العشائر التي لها السيادة في المدينة أو كانت سبقة إلى تأسيسها. فالاثينيون، لا أثينا المكان والأرض، هم الذين يؤلفون الدولة الاثينية. وليس في هذه الدولة مواطنون، بل فقط اثينيون ينتسبون برابطة الدم إلى واحدة من القبائل العشر التي كانت تتألف منها مدينة أثينا. وكانت أنسابهم تقوم لهم، تماماً كما في النظام القبلي العربي، مقام الهوية. وكان اسم الاثيني، تماماً كعربي الجاهلية، ثلاثياً: اسمه واسم أبيه واسم قبيلته. وتتماً أيضاً كما في العصبية القبلية، فإن نظام المادنة، القائم

(٨٦) مورغانس مانسن: الديمقراطية الاثينية في عصر ديموستائس La démocratie athénienne à l'époque de Démosthène، ترجمة سيرج بارديه، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٩٣، ص ٨٤.

على حق الدم، كان يجعل من المدينة اليونانية مدينة مغلقة، لا مفتوحة، ومسورة، فضلاً عن أسوارها الخارجية التي من حجر، بأسوار داخلية من سلاسل الأنساب. وحتى مدينة أثينا، التي أصابت بين سائر المدن اليونانية أعظم التطور نتيجة انفتاحها على التجارة والامبريالية البحريتين، ستجد في شخص قائدها «الديموقراطي» بريكليلس من يعيد إغلاقها على نحر محكم لن يتكرر مثله إلا في دولة الأبارتيد في زمن الاستعمار الأبيض لافريقيا السوداء. وبالفعل، كان أول مرسوم أصدره بريكليلس عندما تسلم السلطة عام ٤٥١ ق.م، هو قانون المادنة الذي سحب الجنسية الاثينية من كل عماد غير مولود من أب وأم اثينيين. ومن جراء هذا المرسوم أسقطت الحقوق السياسية والمدنية عن آلاف من الاثينيين، وتقلص عدد المواطنين - الممادين من ستين ألفاً إلى عشرين ألفاً، بل إلى ١٤٠٤٠ اثينياً «قحاً» بحسب تقدير فلوطرخس الذي يضيف أن ما لا يقل عن خمسة آلاف اثيني بيعوا «بيع العبيد لشوت نغولتهم»<sup>(٨٧)</sup>. ومع هذا «الإصلاح البريكليلسي»، بحسب تعبير مؤرخ «الديموقراطية الاثينية»، «تعمقت الهوة بين المواطنين وغير المواطنين، وغدا جسم المواطنين هيئة مغلقة غير قابلة للنمو»<sup>(٨٨)</sup>. ولا شك أن «المواطنة» تعني بمفهومها الدارج حالياً «العضوية في المدينة والمشاركة في النشاط السياسي»، ولكن في حالة «المادنة الاثينية» فإن أكثر ما كانت تميّزه «الذهنية اليونانية» وتستكره هو المشاركة في عضوية المدينة نفسها. ولئن كان نص الجابري يعيّر دولة العصبية الخلدونية بأن مردها إلى «العشيرة» كوحدة أساسية، بينما مرد دولة المدينة اليونانية إلى «المواطن»، فربما كان قلب المعايير أكثر مشاكل للواقع التاريخي: فالعصبية مفهوم «واقعي» استقره ابن خلدون من مسلسل قيام الدول وسقوطها، ولم يتحول قط بين يديه، نظير مفهوم «المواطنة» اليونانية بين يدي ناقده، إلى مفهوم إيديولوجي مؤمّل. وصحيح بعد هذا أن دولة العصبية الخلدونية تبدأ بـ «العشيرة»، ولكنها لا تتوقف عندها: فقوام الدراما العمرانية عند صاحب «المقدمة» هو أبلولة العصبية إلى انحلال طرداً مع حلول الحضارة محل البداءة. أما المادنة الاثينية فتبدأ بالعشيرة وتنتهي عندها. وبدلاً من أن تنفتح مع التطور فإنها تزداد انغلاقاً، وبدلاً من أن

(٨٧) أنظر «سيرة بريكليلس» في: فلوطرخس، التراجم VIES، ك ٣، ف ٣٧، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة روبرت فلاسليير وإميل شاميري، منشورات الآداب الجميلة، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٩٠، م ٣، ص ٥٨.

(٨٨) موغانس هانسن: الديمقراطية الاثينية في عصر ديموستاتس، مصدر آف الذكر، ص ٦٣.

يتراخى خناقها طرداً مع توسع المدينة، فإنها تؤثر أن تخنق المدينة حتى لا تؤول هي إلى انحلال. ففي حويلات الحرب البلوبونيزية في القرن الخامس ق.م كما يرونها ثوقوديدس، أن عشرين ألفاً من عبيد أثينا انضموا إلى قوات العدو الأسبرطي عندما اقترب من أسوارها، كما أن السلطات الاثينية في القرن الرابع ق.م وعدت الأرقاء والاجانب في اثينا - وكان تعدادهم بمئات الآلاف - بمنحهم الحرية وحقوق المادنة إذا قاتلوا دفاعاً عن المدينة في حال غزو المقدونيين لها. ولكن لما جاء خبر يفيد بأن المقدونيين عدلوا عن خطتهم عدلت السلطات الاثينية بدورها عن وعداها، فسهلت بذلك سقوط المدينة لاحقاً في يدي الاسكندر.

● لثابت الآن إلى «الديموقراطية الاثينية»، وحصرها إلى «الديموقراطية البريكلية» التي أوصلتها إلى «أرقى تطبيق لها». ما المعالم الفعلية، لا النموذجية في نص الجابري، لهذه «الديموقراطية»؟ إنها أولاً من طبيعة قبلية، أو لا تقبل التفسير على الأقل، كما يذهب إلى ذلك أحد كبار المفكرين بالحضارة اليونانية إلا بالإحالة إلى المستوى القبلي لتطور - أو نقص تطور - مدينة اثينا في القرن الخامس ق.م. يقول مؤرخ هذه الحضارة: «إن دور القبيلة في المدينة القديمة والكلاسيكية هام للغاية. فأعضاء القبيلة لا يوجدتهم فقط احتفالهم بالشعائر العبادية المشتركة، بل على الأخص كان تقاسم الوظائف العامة، من سياسية وقضائية وعسكرية وضريبية، يتم في إطار القبيلة. وإنما في أثينا حصراً نلمس على خير نحو هذا التنظيم الداخلي للدولة»<sup>(٨٩)</sup>. ويضيف بدوره مؤرخ «الديموقراطية الاثينية»: «لقد كانت أثينا مجتمع أصناف لا مجتمع طبقات. . . وكان الانتماء إلى جماعة بعينها هو نمط الامتيازات الوراثية. . . وكان المادنون هم الذين يؤلفون الصنف الممتاز. وكان القانون يعطيهم احتكار الملكية العقارية والسلطة لسياسة. . . وكان التسجيل في العشيرة هو ما يعين فعلاً المادنة التامة والمليئة»<sup>(٩٠)</sup>. وعلى أي حال، فإن الديموقراطية الاثينية تحمل في اسمها بالذات أصلها القبلي. فـ «ديموس» «Dêmos» باليونانية، مثلها مثل «شعب» بالعربية، كانت تعني قبيلة أو عشيرة قبل أن تعني شعباً<sup>(٩١)</sup>. وحقوق

(٨٩) فرنسوا شامو: حضارة اليونانية في العصر الأثري والكلاسيكي La civilisation grecque à l'époque Archaique et Classique، منشورات آرتو، باريس ١٩٨٣، ص ٢٥٢.

(٩٠) مونانيس هانسن، ص ١٢٦.

(٩١) جاء في مختصر تفسير الامام الطبري للآية ١٣ من سورة الحجرات: «وجعلكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»: «شعوباً تتسابون أنساباً بعيدة، كقولك: أنا من ربيعة أو مضر، و«قبائل» متسابين»

المادة ما كانت تمتد إلى سائر اليونانيين كشعب، ولا حتى إلى سائر الاثينيين، بل حصراً إلى من هم متحدرون من آباء وأمهات وأجداد وجدات اثينيين، ومن هم مسجلون في واحدة من عشائر أثينا المعترف بها رسمياً. وكان المادان، إذا ما طرد من عشيرته أو ثبت تدليسه في نسبه، خسر عضويته في المدينة وحقوقه السياسية والمدينة جميعاً. وكانت سجلات المادة تخضع لمراجعة عامة عشيرة عشيرة، وكانت كل عشيرة تعاود الاقتراع على كل عضو من أعضائها فردياً، فمن لا يحظى بالغالبية يرقن قيده من السجلات ويبيع بيع العبيد في مزاد علني. وبصفاتها العشائرية هذه، فإن الديمقراطية الاثينية، ثانياً، ديموقراطية مباشرة، ولا تمت بصلة إلى الديمقراطية التمثيلية بالمعنى الحديث للكلمة، وهذا على الرغم من توكيد الجابري غير الممتص نقدياً بأن ديموقراطية مدينة أثينا ودولتها هي عينها «تلك الديمقراطية التي استعدها الغرب في الأزمنة الحديثة». والواقع أنه وجدت في الغرب بالفعل نماذج من ديموقراطية مباشرة، ولكن في الأزمنة الوسيطة لا الحديثة. فالقبائل الجرمانية البدائية عرفت هي الأخرى أشكالاً من الديمقراطية المباشرة. كذلك فإن كاتونان سويسرا طبقت منذ العصر الوسيط أنماطاً من الديمقراطية المباشرة على صعيد التنظيم السياسي والمدني. وبحكم بدائيتها هذه، فإن الديمقراطية الاثينية ما كان لها أن تعرف تلك المضامين المتطورة من الديمقراطية الحديثة والمتمثلة بالتعددية وحق الاختلاف وجدل الأكثرية والأقلية ونظام الأحزاب السياسية وحقوق الأقليات وحقوق الشخص الإنساني. والواقع أن الديمقراطية الاثينية نفسها كانت، ثالثاً، وعلى عكس ما يفترضه اسم الديمقراطية بالذات، ديموقراطية أقلوية، أو «ديموقراطية أرستقراطية» على حد تعبير مؤلف «الدولة اليونانية» الذي يلاحظ أن «العلاقات العددية تظهر أن سيادة المادانين كانت سيادة أقلية - فضلاً عن أنها أقلية تنزع باستمرار إلى مزيد من التناقص... فالمدينة الديمقراطية احتفظت على الدوام بطابع أرستقراطي لا جدال فيه بانغلاقها الغيور دون سائر غير المادانين، إلى حد يمكن معه اعتبارها نوعاً من أرستقراطية موسعة»<sup>(٩٢)</sup>. وبالفعل، فحق المادة ما كان يتمتع به سوى الذكور الراشدين من «مواطني» أثينا دون نساها، ودون المقيمين

- تناسباً أقرب من الشعوب، كشمس من مفر، ويكر من ربيعة (مطبعة الشروق، بيروت ١٩٨١، ص ٥٨٨).

(٩٢) فكتور اهرنبرغ: الدولة اليونانية L'état grec، ترجمته عن الألمانية كلير بيكانيه روس، منشورات فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٨٢، ص ٧٦ و ٩٤.

فيها من سائر اليونانيين أو الأجانب، ودون الأرقاء. والحال أن تعداد الممادين في النصف الثاني من القرن الخامس ق.م، أي في «عصر بريكليس الذهبي»، ما كان يمثل سوى عُشر تعداد سائر السكان الاثينيين. أما في القرن الرابع ق.م، فإن المصادر القديمة المتاحة تجمع على أن تعداد الأثينيين الذكور الذين كانوا يتمتعون بحق المادنة لم يتعد، بموجب الإحصاء الرسمي الذي جرى في عهد البلاغية الفيلسوف دامتريوس الفاليري، ٢١٠٠٠ أثينياً، مقابل ١٠٠٠٠ من المقيمين Métèques، و٤٠٠٠٠٠ من الأرقاء<sup>(٩٣)</sup>.

وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام نساء الممادين والمقيمين الراشدات، فإن نسبة ممارسي الديمقراطية الأثينية إلى غير ممارسيها تتدنى إلى واحد من عشرين. وإزاء واقع كهذا فإن «الديموقراطية الأثينية» نفسها تبدو أقل عنصرية من «الديموقراطية الأثينية». فتنسبة البيض المتمتعين بحقوق المواطنة في أفريقيا الجنوبية إلى السود والخلاسيين المحرومين منها ما كانت تتدنى، قبل إلغاء التمييز العنصري، إلى أقل من واحد إلى خمسة. والواقع أن كلمة «ديموقراطية» بالذات تبدو في غير محلها بالنسبة إلى ذلك المجتمع العبودي الذي كانت تمثله أثينا ودولتها في القرنين الخامس والرابع ق.م. وإذا كان غنى المعجم اللغوي للحضارة من الحضارات بالمرادفات الدالة على معنى واحد ينتم عن هوية هذه الحضارة، فليس من قبيل الصدفة أن يفيدنا مؤرخ «الديموقراطية الأثينية» أن «لدى اليونانيين من الألفاظ الدالة على العبيد بقدر ما لدى العرب من الألفاظ الدالة على البعير»<sup>(٩٤)</sup>. ومؤرخ الحضارة اليونانية القديمة هو من يجد نفسه مضطراً عند الحديث عن «الديموقراطية» الأثينية، لا إلى وضعها بين مزدوجين فحسب، بل إلى الاعلان كذلك عن أنها «وهم»<sup>(٩٥)</sup>.

ولا يتردد مؤرخ آخر للحضارة اليونانية في الكلام على «اعتصرية جذرية غير قابلة للاجتثاث» وعن «دودة العبودية» التي أكلت من الداخل ثمرة الحضارة والديموقراطية اليونانيتين: فأثينا الهيركلية كانت «مجتمعاً عبودياً... والمجتمع

(٩٣) أورد هذه الأرقام اثينايايوس التوقراطي في كتابه «وليمة السقراطيين». راجع التمس في ايفون خارلان: الأرقاء في اليونان القديمة Les esclaves en Grèce antique منشورات فرانسا ماسيرو،

باريس ١٩٨٢، ص ٦٨.

(٩٤) موغانس هانسن، ص ١٥٠.

(٩٥) فرانسا شامو: الحضارة اليونانية الأثرية والكلاسيكية، مصدر آتف الذكر، ص ٢٥٥.

العبودي ما كان له أن ينتج ديمقراطية حقيقية، بل فقط طغياناً يسود على شعب من الأرقاء، بالاسم أو بالفعل»<sup>(٩٦)</sup>. وبالفعل، إن «الديموقراطية» الأثينية تقدم نموذجاً متقطع النظير في التاريخ لديموقراطية لا يمكن وصفها، رابعاً، إلا بأنها مأجورة. فكما أن الديمقراطية الحديثة تجد تلخيصها في شعار القائل: «للشخص الواحد صوت واحد»، كذلك فإن «الديموقراطية» الأثينية يمكن أن يلخصها شعار: «للسوت الواحد مستوس واحد». والمستوس هو في الأساس الأجر اليومي الذي يجري للجندي أو العامل المياوم. ولكنه صار مرادفاً للأجر اليومي المائل الذي يدفع لكل عماد أثيني يدلي بصوته في جلسة لمحكمة الشعب أو لمجلس الخمسمئة أو للجمعية العامة. وكان قضاة المحكمة والمحلفون، الذين يتراوح نصابهم حسب الحالات ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ عضو يتقاضون عن الجلسة الواحدة في اليوم ما لا يقل عن نصف درهم (ثلاثة أوبولات). وكان أعضاء مجلس الخمسمئة الذي يضم خمسين عماداً عن كل قبيلة من قبائل أثينا العشر يتقاضون ٥ أوبولات للشخص الواحد في اليوم الواحد. أما الجمعية العامة فكان نصابها الانتخابي لا يجوز أن يقل عن ٦٠٠٠ عماد في كل جلسة، وكان كل من يحضر الجلسة ويدلي بصوته يتقاضى ما بين درهم ودرهم ونصف، أي ما بين ستة أوبولات وتسعة أوبولات. وبريكليس هو أول من استن سنة دفع المستوس. ومن قبل كان المعادن يسافون سوقاً إلى حضور جلسات الجمعية العامة التي نادراً ما كان يكتمل نصابها. وحوولاً دون هربهم كان مدخل مكان الاجتماع المسور في الساحة العامة يسد بحبل مطلي بالزنجفر الأحمر. وعلى ما يروي أرسطوفانس في مسرحية «مجلس النساء» فإن هذا الحبل نفسه صار يستعمل، بعد إقرار دفع المستوس، لمنع الجمهور المتقاطر من الدخول بعد اكتمال النصاب. ولا يتردد خطيب وسياسي أثيني لامع مثل دامادس في وصف المستوس بأنه «إسمت الديمقراطية». وكان مجلس الخمسمئة يجتمع ٢٥٠ مرة في السنة، ومحكمة الشعب تنعقد ٢٠٠ مرة في السنة، والجمعية العامة ٤٠ مرة. وإذا علمنا أن نصفه درهم (ثلاثة أوبولات) كان يكفي لمعاش أسرة متواضعة، فلنا أن ندرك لماذا اتهم بريكلليس من قبل خصومه، كما من قبل

(٩٦) اندريه بونار: الحضارة اليونانية، ١، «من الألياذة إلى البارثون»، مصدر آتف الذكر، ص ٢٣٠ - ٢٣١. والمعجب أنه بالإحالة إلى هذا المجتمع القبلي ذي نمط الانتاج العبودي يبيع الجاهري لنفسه أن يقول لنا في نصه بأن من جملة «المقاهيم التي يتشكل منها عادة الخطاب السياسي للمدني... والسائلة في الأدبيات السياسية اليونانية» مفهوم «الفرد» ومفهوم «الشخص».

المؤرخين السياسيين، بأنه «عُود الشعب عادات سيئة، وجعله مبذراً، وعباً للمتعة، بعد أن كان قنوعاً ومكداً»<sup>(٩٧)</sup>. وكان الميستوس لم يكن كافياً لإرضاء الممادنين، فصار يدفع لهم في أيام الأعياد - وقد كثر منها بريكليس كما رأينا - تعويض إضافي يعرف باسم «تيوريكا» (مال النظارة) لحضور حفلات المسرح والألعاب العامة والمشاركة في العروض العسكرية. ولقد كانت النتيجة المباشرة لأجارة «الديموقراطية» هذه «الاستقالة السياسية للشعب»<sup>(٩٨)</sup> الذي ما عاد يُعنى بالشؤون العامة للمدينة/ الدولة إلا بقدر ما تدر عليه دخلاً. والنتيجة الأخرى هي الاستقالة الإنتاجية. فالجلسات كانت تدوم نصف نهار أو نهاراً بكامله. وكذا الوصول إلى الساحة العامة من ضواحي أثينا ومزارعها التي تبعد عشرين كيلومتراً يستغرق نصف نهار أيضاً. وعلى هذا النحو فإن عموم الممادنين الأثينيين قد تحولوا إلى طبقة من المرتزقة في الوقت الذي صار عبء الإنتاج في الورشات وفي الأراضي الزراعية يقع على عاتق النساء المحرومات من الحقوق السياسية وعلى عاتق الأرقاء<sup>(٩٩)</sup>. وهذا الانفصال بين السياسة والإنتاج ما أتاح إمكاناته الطابع الذكوري والعبودي للديموقراطية الأثينية فحسب، بل كذلك - وهذا هو مغلفها الخامس - طابعها الأمبريالي. فكللفة الديمقراطية كانت باهظة، وما كانت تقل، حسب أكثر التقديرات تواضعاً، عن مئة أو مئة وعشرين مثقالاً من الفضة (علماً بأن زنة المثقال الواحد ٢٧ كيلوغراماً وقيمه تعادل ٦٠٠٠ درهم). ولولا هيمنة أثينا، غلب انتصارها في الحرب الميديّة، على عشرات من المدن اليونانية في الجزر وفي البر الآسيوي لما استطاعت أن تتحمل نفقات الديمقراطية، ولا أن تتحول نحو الإنفاق البذخي في المباني العامة في عهد بريكليس. ومؤرخو «الديموقراطية اليونانية» مجمعون على ما يمكن أن نسميه بـ «مشروطيتها الأمبريالية». يقول بلسانهم كلود موسيه - وهو من كبارهم -: «إن التوازن الاجتماعي الذي كان سيمتحيل لولاه الاشتغال المتساوق للنظام الديمقراطي قد تحقق إلى حد كبير بفضل هيمنة أثينا على

(٩٧) فلوطرخس: سيرة بريكليس، في التراجم، ك ٣، ف ٩، مصدر آف الذكر، ص ٢٣.

(٩٨) كلود موسيه: المؤسسات السياسية اليونانية في العصر الكلاسيكي *Les Institutions Politiques*

*Grecques à l'Epoque Classique*، منشورات أرمان كولان، باريس ١٩، ص ٣٧.

(٩٩) وبما ههنا يكمن الجذر الأول والأعمق لظاهرة الارتزاق العسكري التي ستعرف انتشاراً هائلاً في القرن الرابع ق. م والتي ستتقلب معها كل معايير «المواطنة» إلى حد أن عشرة آلاف من اليونانيين سيتجنّدون لقاء أجر في جيش عدد الأمم الفارسي تحت قيادة قورش الأصغر.



العالم الإيجي . . . فالديموقراطية الأثينية كانت مشروطة ببقاء الأمبراطورية<sup>(١٠٠)</sup> . وقد أريت جباية أثينا من المدن اليونانية الخاضعة لهيمنتها - والتي فرضت عليها المساهمة الإجبارية في ما أسمته منذ ذلك الحين بـ «المجهود الحربي» - على نحو من ٦٠٠ مثقال من الفضة . ولكن الأمبريالية الأثينية كانت تحمل معها من البداية جرثومة الكارثة . فالحرب، بل الحرب الدائمة، كانت تدخل في منطق السياسة الأمبريالية . ولم يكن ثمة مفر، للإبقاء على المدن اليونانية في حالة استرقاق، من عسكرة جميع مظاهر الحياة في أثينا كما في سائر المدن الأثينية التي بقيت حرة أو تصدت لمقاومتها . فـ «المواطن في المدينة اليونانية كان في المقام الأول جندياً، كما كان على رجل الدولة أن يتحول في الغالب إلى قائد عسكري: فكل شيء رهن بمغامرة السلاح: المستقبل الشخصي لكل واحد، ومستقبل الدولة، وأخيراً مستقبل الهلينية قاطبة»<sup>(١٠١)</sup> . ولا يتردد كلود موسيه في أن يقيم وحدة هوية بين المدينة اليونانية والثكنة: «الواقع أن المدينة اليونانية في عز مجدها، في القرن الخامس، هي مدينة مواطنين - جنود، وما بين الجيش والمدينة وحدة وثيقة العرى حتى ليصح القول فيهما إنهما مترادفان»<sup>(١٠٢)</sup> . وعلى هذا النحو، فإن الديموقراطية اليونانية، وتحديد الأثينية، تتجلى في سادس معالمها على أنها ديموقراطية عنيفة . عنيفة في الداخل لأنه ما كان لها، وهي ديموقراطية أقلوية، إلا أن تصون امتيازات الأقلية السائدة فيها بالقوة العارية . والحق أنه يندر أن نقع في تاريخ الدول القديم على قانون عقوبات قاسي قسوة القانون الأثيني في كل ما يتصل بحرمه الامتيازات . وقد رأينا أن التدليس في النسب عقوبته الاعدام أو البيع في سوق النخاسة . وتلك كانت أيضاً عقوبة الغريب المقيم الذي يحاول «اختصاب» الجنسية الأثينية، أو يضبط وهو يتسلل لحضور جلسة من جلسات الجمعية العامة . وشبه هذه العقوبة كانت تنزل به إذا ثبتت علاقته الجنسية بامرأة أثينية، أو إذا خرق قانون الموالي وامتنع عن استتباع نفسه لسيد أثيني . وفي الوقت الذي كان القانون يحظر تعذيب المماند الأثيني، فقد كان يبيح تعذيب المقيم . أما العبد، المحروم من كل الحقوق، فلا تقبل شهادته أصلاً إلا بقدر ما يلبي بها تحت التعذيب . مع هذا كله، فإنما باتجاه

(١٠٠) كلود موسيه: تاريخ ديموقراطية: أثينا Histoire d'une Démocratie: Athènes، منشورات لوسوي، باريس ١٩٧١، ص ٥١ و ٥٨ .  
(١٠١) فرانسوا شامو، مصدر آف الذكر، ص ١٢٤ .  
(١٠٢) كلود موسيه: العليان في اليونان القديمة La tyrannie dans la Grèce antique، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٦٩، ص ٩٦ .

الحاراج كانت الديمقراطية الأثينية تتلبس أكثر أشكالها عنفاً. إذ بقدر ما كانت مشروطة بالاميرالية فقد كانت الحرب قانونها. والحال أن قانون الحرب تجاه سائر اليونانيين كما تجاه «البرابرة» كان واحداً لا يتغير: «فعمد نهب مدينة من المدن ما كان بندر أن يباع جميع سكانها ببيع العبيد، أو أن تنزل عقوبة الموت بذكورها الراشدين وتباع النساء والأطفال»<sup>(١٠٣)</sup>. وفي الفصل الذي يعقده مؤرخ الحضارة اليونانية القديمة تحت عنوان «الحرب» ويعرض فيه للتطور الكبير الذي أصابته التقنية الحربية على أيدي اليونانيين يقول: «بهذه القوى البرية والبحرية تحاربت المدن اليونانية فيما بينها بلا انقطاع وفي الغالب بلا رحمة. فالليونانيون سلموا على الدوام بأن حق الغالب على شخص المغلوب وأملاكه هو من حيث المبدأ بلا حدود. ففي وسع الغالب، بدون أن يخجل بقوانين الحرب، أن يذبح السكان أو أن يسترقهم، وأن يستولي على الأرض أو يدمر المحاصيل، وأن يتملك الثروات المنقولة ويحرق القرى والمدن، بغير ما قيد سوى احترام الأماكن المقدسة تحاشياً لإغضاب الآلهة... وحق الأقوى غير القابل للتقادم هذا لم يعد المنظر فيه في العصر الكلاسيكي، وإن طرأ عليه بعض الاعتدال في الممارسة... فللغالب أن يتصرف بالمغلوب على هواه، وكل تحديد يفرضه على نفسه فإنما هو تدبير من تدابير الرحمة. وقد دلت الشعب الأثيني، رغم ما كان يثبأ به من اعتدال و«نعومة»، على فظاظة فائقة: فقد طرد من وطنهم بعض سكان أوبيا عام ٤٤٦، والايونيين وسكان فوتيذا عام ٤٣٠، والدليين عام ٤٤٢. وأصدر حكماً بالموت عام ٤٢٧ على جميع سكان مطيلان المتمردة، ولكنه استدرك قراره في اليوم التالي بآخر أكثر رحمة... وفي وقت لاحق، في عام ٤٢٢، باع قلاوون، الذي كان اقترح ذبح المطيلانيين، سكان مدينة طورونا في خلقيدية ببيع العبيد. وفي العام التالي تعرضت مدينة أخرى في خلقيدية، وهي مسقيونة، لمصير أفسى: فقد قتل الأثينيون جميع الرجال الأصحاء واستعبدوا النساء والأطفال. وأخيراً، في ٤١٦ - ٤١٥، عاملوا بالكيفية القديمة الشفقة إياها مدينة ميلو، في الجزر المدوّرة، بعد أن رفضت الرضوخ. وقد هدم مرتزقة تراقيون يعملون لحساب أثينا، في عام ٤١٥، مدينة موقالسوس البيوطية رأساً على عقب، وذبحوا جميع سكانها، بمن فيهم النساء والأولاد، حتى أن موقع المدينة نفسه زال من الوجود»<sup>(١٠٤)</sup>. ولم يكن بريكليس نفسه، الذي ربما كان أول

(١٠٣) موغانس هانسن، ص ١٥٣.

(١٠٤) ثرائسوا شامو، ص ١٥١ - ١٥٣.

من أعطى الديموقراطية اسمها، غريباً عن هذه الممارسة العنيفة. فقد روى دوريس السامي أن بريكلئس، بعد انتصاره على الساميين وهدمه أسوار مدينتهم وفرضه غرامة باهظة عليهم، «اقتاد إلى الساحة العامة في ملطية ربانة مراكبهم وعساكر بحريتهم، وربطهم إلى ألواح طيلة أيام عشرة، ثم أمر، وقد أشرفوا على الموت، بالإجهاز عليهم بكسر رؤوسهم بالدبابيس، ويرمي جثثهم بلا قبور»<sup>(١٠٥)</sup>. ولم تكن الحرب ضد جزيرة ساموس سوى فصل وجيز من فصول حرب البيلوبونيز الطويلة التي دامت سبعة وعشرين عاماً والتي دارت ليس بين أثينا وإسبرطة، كما هو مألوف القول، بل عملياً بين الأولى وبين سائر المدن اليونانية التي تصلّت لهيمنتها الامبريالية في البر اليوناني والآسيوي والاطيالي على حد سواء. وقد استخلص المؤرخ القديم لهذه الحرب درس العنّف فيها فقال: «كان أهم حدث في الوقائع السابقة لها الحرب الميديّة، بيد أن تلك الحرب حسمت بسرعة بمعركتين في البحر وآخرين في البر، بينما امتدت هذه الحرب فتطاوت للنهاية وأفضت في بلاد اليونان إلى انقلابات لم يشهد لها قط مثيل في مثل هذا المدى من الزمن. فلم يسبق قط أن سقط مثل هذا العدد من المدن وأقفر من سكانه... كما لم يسبق قط أن دار مثل هذا القدر من عمليات التهجير والمذابح»<sup>(١٠٦)</sup>. وقد فقدت أثينا نفسها في هذه الحرب نحواً من نصف سكانها، فانتفض تعداد المادنيين من ٤٣ ألفاً عام ٤٣٢ إلى ٢٢ ألفاً عام ٤٠٠، وتعداد جملة السكان من ٢١٥ ألفاً إلى ١١٥ ألفاً<sup>(١٠٧)</sup>. وإذا عدنا الآن إلى المقارنة بين مستوى «الطابع العنفي» في الخطاب الخلدوني وفي الخطاب السياسي العربي عموماً وبين مستواه في الخطاب الثوقوديدي وفي الخطاب السياسي «المدني» اليوناني عموماً، فلن نتردد في قلب الموازنة الجاهرية لنؤكد أن كمّ العنف ودرجته في الحضارة اليونانية أكبر وأعلى - وربما بما لا يقاس - من كمه ودرجته في الحضارة العربية الإسلامية. وبديهي أنه لا يدور لنا في بال أن نهوّن من شأن العنف ودوره في الحضارة العربية الإسلامية. ولكننا سنلاحظ أن العنف في هذه الحضارة كان يتمحور حول السلطة السياسية، أما المجتمع الأهلي - ولن نقول «المدني» خوفاً من التباسات كثيرة - فكان نسبياً في منجى منه. فالحضارة العربية

(١٠٥) فلوطرخس: التراجم، ك ٢، ف ٢٨، ص ٤٦. وقد استنطق فلوطرخس نفسه الرواية فطمع في صحتها.

(١٠٦) ثوقوديدس، ك ١، ف ٢٣، ص ١٥.

(١٠٧) فكتور إيرنبرغ: الدولة اليونانية، مصدر آف الذكر، ص ٦٧.

الاسلامية شهدت حروب سلالات وعصبيات، وحروب أمراء وطلابين، وحروب مرتزقة ومتسلطين، ولكنها لم تشهد حروب مدن كتلك التي شهدتها اليونان الكلاسيكية. فالحرب كانت على السلطة في المدن، لا بين المدن. ويدعي أنه ما كان يتندر أن يقع السكان المدنيون أنفسهم ضحايا لحروب المتزاحمين على السلطة السياسية، ولكن لم يحدث في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية - إلا على سبيل الاستثناء لا القاعدة - أن استيحت المدن في الحروب الداخلية وذبح رجالها عن بكرة أبيهم واغتصبت نساؤها واستعبد أولادها وغي مرقعها من الوجود على ذلك النحو الجماعي والنظامي الذي عرفته المدن اليونانية في القرنين الخامس والرابع ق. م. وباستثناء المصادمات الطائفية، كتلك التي شهدتها حي الكرخ في بغداد في القرن الرابع الهجري، والإغارات القبلية في أطراف البادية، وأعمال النهب والقتل الجماعية التي كانت ترافق فترات التصدع والانحلال في السلطة المركزية (الانقلاب العباسي، ثورة الزنج التي كانت على كل حال ثورة خارجية أكثر منها داخلية)، واضطهادات الأقليات الدينية في زمن الاجتياحات الصليبية، والمغولية، فإن السكان للمدنيين لم يأخذوا قط صفة الأعداء الذين يرسم الأسر والاستعباد والإبادة كما الشأن في الحروب بين المدن اليونانية. وحتى أهل الذمة كان يتفق لهم أن يكونوا موضوعاً للاضطهاد، ولكن ليس موضوعاً للحرب. ورغم كل العنف السياسي الذي وسم بعميق ميسم الحضارة العربية الاسلامية من الفتنة الكبرى إلى إيلولة الخلافة إلى بني عثمان، فإن دار الحرب في هذه الحضارة كانت خارجية، بينما كانت في الحضارة اليونانية داخلية. فداخل حدود هذه الحضارة كان اليوناني عدواً لليوناني بقدر العداوة للفارسي أو للفينيقي خارجها. بل إن سقراط، الذي يلاحظ أن «اليونان مريضة» بعداوة مدنها لبعضها بعضاً، يمتنى على اليونانيين لو أنهم «يعاملون البرابرة بمثل ما يتعاملون به فيما بينهم» من عنف وتقتيل وإحراق للبيوت والحقول واعتبار «الجميع السكان في المدينة من رجال ونساء وأطفال أعداء بلا استثناء» (١٠٨).

● إذا كانت هذه المواصفات الفعلية «الديموقراطية» الأثينية، «تلك الديمقراطية التي استعدها الغرب في الأزمنة الحديثة»، فهل ما زال في المجال متسع للاستمرار في إطلاق اسم الديمقراطية عليها بالمعنى الذي بات لهذه الكلمة في الأزمنة

الحديثة فعلاً؟ الواقع أن الغرب قد لا يكون ورث سوى الاسم مع إزاحة للمعنى بمقدار ١٨٠ درجة، تماماً كما أن اليونانيين أنفسهم ورثوا عن الفينيقيين لفظة الطغيان، ولكن مع إزاحة في مدلولها من معنى الحاكم tyrannos (حرفياً: الصوري) إلى معنى الطاغية الذي صار لها بعد نحو قرن من استدخالها من مدينة مغارة القديمة المجاورة<sup>(١٠٩)</sup>. والواقع أيضاً أن الكتاب القدامى أنفسهم أنكروا أن يكون للديموقراطية الأثينية، حتى في مرحلتها البريكلية «الأرقى»، معنى مطابق للفظها. فتوقديدس هو من يفيدنا أن بريكلis هو أول من سمى حكومته باسم الديمقراطية، ولكنه هو أيضاً من يفيدنا أن هذا الاسم يخفي تحته واقعاً آخر: «لقد كان يمسك الجمهور، على كونه حراً»<sup>(١١٠)</sup>، في قبضته، وبدلاً من أن يتقاده له كان يقوده... فتحت اسم الديمقراطية كان المادان الأول في الواقع هو من يحكم<sup>(١١١)</sup>. ومع أن فلوطرخس ما كان يقل عن سلفه ثوقديدس إعجاباً بشخصية بريكلis، فإنه لا يجد من حرج في أن يقول إن «المادان الأول»، بعد أن تتخلص من خصومه ومعارضيه واستصدر ضدهم بواسطة الجمعية العامة قراراً بإسقاط الحقوق السياسية عنهم وطردهم من المدينة، انقلب على الديمقراطية نفسها وحولها إلى «نظام استقراطي ملكي»: «بعد طرد خصمه وحل الحزب الذي كان يعارضه توقفت الانقسامات نهائياً وعادت المدينة متساوقة وواحدة، وأمسك بريكلis في يديه وحده بأثينا وشؤون الأثينيين: الرسوم، الجيوش، المراكب، الجزر، البحر، القوة العظيمة التي باتت للمدينة بين اليونانيين وحتى بين البرابرة، الهيمنة التي تركز على طاعة الشعوب الراضخة، كما على صداقة الملوك وتحالف العواهل. ومنذ لم يعد هو نفسه: فلم يعد يحامل الشعب، ولا يبدي استعداداً للانصياع لهبات الأهواء الشعبية. بل شد نوابض الحكومة، ومن تلك الديمقراطية الرخوة وأحياناً المتحلة كموسيقى وانية فاترة صنع نظاماً أوستقراطياً وملكياً استخدمه في انتهاج سياسة قوية لا تلين لها قناة ولا تهدف إلا إلى الخير. وفي معظم الأحيان كان الشعب يتبعه بعماء طوعه، فكان يقوده بالاقناع والنصائح، ولكن في بعض الأحيان أيضاً كان الشعب يحرق؛ وعندئذ كان بريكلis يشد أعتته ويقتاده إلى رؤية

(١٠٩) موغانس هاتسن، ص ٥٣.

(١١٠) لقد رأينا بأي معنى ينبغي أخذ كلمة «حر» في الخطاب السياسي اليوناني: من أمره بيده وليس - كالعبيد - بيد سيده.

(١١١) ثوقديدس، ك ٢، ف ٦٥، ص ٤٨.

صالحه الحقيقي، وبذلك يكبحه ويروضه<sup>(١١٢)</sup>. والواقع إن النقد التاريخي الحديث، الذي أبلّ إلى حد كبير من مرض المثالية المسقطه على الماضي اليوناني المزعم للغرب الأوروبي، لا يتردد أحياناً في تسمية الأشياء بأسمائها، أي بعكس ما درجت العادة على تسميتها به في الأدبيات المؤسّسة عن الديمقراطية الأثينية. وعلى هذا النحو، فإن باحثة تاريخية مثل ماري فرانسواز باسليز، مختصة في مشكلات الثقافة في المدينة اليونانية، لا تحفظ من الحديث، بدّل «الديموقراطية البريكلية»، عن «الموناركية البريكلية»: فبريكليس الذي أفلح في إعادة انتخاب نفسه خمس عشرة مرة على التوالي إلى يوم وفاته بالطاعون لم يكن في الواقع إلا رئيساً «منتخباً» لدى الحياة من تحفل بهم سجلات الدكتاتورية المعاصرة، أي باللغة السياسية اليونانية القديمة «موناركأ»: «إن الموناركية تعني باليونانية حكومة الواحد. والحل إن سنوات مجد بريكليس، بين ٤٤٣ و ٤٢٩، تؤشر إلى الانتقال من قيادة جماعة، الديموقراطيين، إلى قيادة فرد، بريكليس، الذي صار، بحسب ثوقوديدس، أول المادنيين<sup>(١١٣)</sup>».

● يقول نص الجابري ختاماً: «إن المدينة الفاضلة عند فلاسفة اليونان كانت امتداداً على صعيد الفكر لمدينة الواقع، مدينة أثينا ودولتها. إنها كانت تفكيراً في الأفضل انطلاقاً من نموذج واقعي هو ذلك الذي كانت تقدمه لهم ديموقراطية أثينا... فليست المدينة الفاضلة كما تحدث عنها افلاطون في جمهوريته أو كما نستشفها من كتابات أرسطو السياسية والأخلاقية سوى «واقع» دولة المدينة في أثينا منظوراً إليها من منظار طموحات ذلك الواقع عينه». وهذا النص الختامي يفتقر إلى

(١١٢) فلوطرخس: التراجم، ك ٣، ف ١٤ - ١٥، ص ٣٢ - ٣٣، وبنلسمية، يعبر الجابري «العقل السياسي العربي»، انطلاقاً من أطروحة ميشيل فوكو، بأنه لم يعرف من صور الحكم الرمزية سوى وضعية «الراعي والرعية». ولنا ندري أيها الحقّ بالتفقيه، من وجهة النظر الإسقاطية للديموقراطية الحديثة: أوضعية «الراعي والرعية» في الخطاب السياسي العربي، أم وضعية «السائس والجواد» في شاهد فلوطرخس، أم وضعية «الريان والدفة» أو «الثقاف والعسكر» أو «المجد والعبء» في جملة الخطاب السياسي اليوناني «المدني»؟

(١١٣) ماري فرانسواز باسليز: التاريخ السياسي للعالم اليوناني *Histoire Politique du Monde Grec*، منشورات ناتان، باريس ١٩٩٤، ص ١١٦. وتغطي المؤلفة نفسها مثلاً عن كيفية لانتراع «الديموقراطي» في الجمعية العامة: لقد كان يتم بواسطة «شفقة» أو «صدفة» تحمل اسم المثلوب انتخابه أو طرده. والحال أن آلاف الشفّ ولأصداف التي عثر عليها بالثقب في موقع الساحة العامة بأثينا القديمة كانت مكتوبة بيد واحدة، مما يعني أن قسائم الاقتراع كانت تعد سلفاً (ص ٩٤).

شقين: الأول يتصل بأثينا وبالصورة المؤمثلة لواقعها السياسي. والثاني بالفكر السياسي اليوناني كما تمثل في كتابات أفلاطون وأرسطو التي يقال لنا إنها كانت «مطابقة» تاريخياً، وذلك بقدر ما استلهمت النموذج الديمقراطي الأثيني الواقعي في بنائها للمدينة الفاضلة اليونانية. وأما فيما يتصل بالشق الأول فليس عسيراً علينا أن نحسب بأن كاتبه يمارس مرة أخرى هواية أسطرة أثينا وأمثلتها. فلتن يكن ما جرى في تاريخ الفكر الغربي المحب للهلينية Hellenophile قابلاً للتلخيص تحت اسم «إختراع أثينا» كما يقول العنوان السديد لكتاب مستهلنة Helleniste فرنسية معاصرة<sup>(١١٤)</sup>، فإن ما يفعله الجابري لا يزيد على اختراع «أثينا عربية» بعد أن كان سبقه المستهلنون، كل حسب ثقافته القومية، إلى اختراع «أثينا فرنسية» وأخرى «المانية»، وثالثة «انكليزية». ولكن على حين أن هذه «الأثينات» الثلاث جرى اختراعها في كبريات عواصم الثقافة الأوروبية تأكيداً على التواصل التاريخي لهذه الثقافة مع لذتها الأولى اليونانية، فإن ما يرمي إليه ناقد العقل العربي من أمثلة أثينا هو على العكس هجاء هذا العقل وتكريس قطيعته مع ضده الذي هو «العقل اليوناني - الأوروبي». وأما فيما يخص الشق الثاني فإننا لن نتردد في أن نقول إنه يضعنا مرة أخرى على عتبة الفضيحة المعرفية. ذلك أن من له أدنى إلمام بـ «جمهورية» أفلاطون أو «سياسة» أرسطو لا يحتاجه أدنى شك بأن أبغض نظام سياسي إلى قلوب «فلاسفة اليونان» كان حصرماً النظام الديمقراطي لمدينة أثينا ودولتها، وهذا إلى حد لم يتردد معه بعض عشاق «الديموقراطية الأثينية» في دمج أفلاطون وأرسطو وسائر فلاسفة المدينة الفاضلة، التي ما استلهمت النموذج الأثيني الواقعي إلا سلباً وضدّاً، بأنهم «منظرون رجعيون»<sup>(١١٥)</sup>. وبالفعل، إن أفلاطون، في واحدة من أولى محاوراته، يتهم بريكليس، قائد الديمقراطية الأثينية، بأنه «أمي»، ولم يبرح إلا بفضل معاشرته أناكساغوراس وأضرابه، وأن علمه ليس منه بل من غيره، وأنه عاجز بالتالي عن نقله إلى غيره، بمن في ذلك ابنائه<sup>(١١٦)</sup>. وفي

(١١٤) نيكول لوود: اختراع أثينا L'invention d'Athènes، منشورات مونتون، باريس ١٩٨١، ص ٦. ولنلاحظ بالمناسبة أن الجابري لا يعود إليه قصب السبق في هذا المجال. فقد تقدمه على درب اختراع «أثينا عربية» عبد الرحمن بدوي الذي وجدناه في «ربيع الفكر اليوناني» يطالب قارنه بالسجود لخاصة أمام الهيكل الأثيني للعقل ويصوغ قانون انحطاط الفلسفة طرداً مع ابتعادها عن أثينا.

(١١٥) كلود موبس: الطفغان في اليونان القديمة، مصدر آف الذكر، ص ٢٠٣.

(١١٦) أفلاطون: القبيادس الأول، ١١٨ ب، في: «المحاورات الأولى»، تحقيق وترجمة إميل شامبري، منشورات غارنييه - فلاماريون، باريس ١٩٦٧، ص ١٣٥.

«غورغياس» يصعد الهجوم، مستعيداً الأطروحة نفسها، فيؤكد أن الاثنين، منذ أن تعلم بريكلير الخطاب فيهم، زادوا سوءاً بدل أن يحسنوا أخلاقاً، وأن بريكلير لم يفعل أكثر من أن جعلهم «كسالى، جبناء، ثرثارين، شرهين إلى المال، إذ كان أول من أجرى أجراً للوظائف العمومية»<sup>(١١٧)</sup>. وفي «الجمهورية»، التي رسم فيها معالم المدينة المثالية، يقسم الحكومات الواقعية إلى أربع: «أولها، وأولها بالمديح، حكومة كريت وأسبرطة؛ والثانية، وهي لا تمدح أيضاً إلا في المرتبة الثانية، الأوليغارشية [أي حرفياً حكومة القلة]، وهي حكومة طافحة برذائل لا عد لها؛ وتأتي بعد ذلك، وبالتعارض معها، الديمقراطية؛ وأخيراً حكومة الطغيان النيل، ولها الغلبة على كل ما عداها، وهي رابع أمراض الدولة وآخرها»<sup>(١١٨)</sup>. وبموازاة هذا التقسيم الرباعي للحكومات الواقعية، المتدرجة من سيء إلى أسوأ، يقسم الإنسان نفسه إلى خمسة أنواع: واحد ملكي يطابق الحكومة المثالية، أي الأرستقراطية كما يسميها في موضع آخر، وأربعة يتدرجون هبوطاً: الإنسان الطيموقراطي (والطيموقراطية - أي حكومة الشرف والكرامة - هو الاسم الذي يقول أفلاطون إنه اضطر إلى اختراعه ليسي به حكومة أسبرطة)، والإنسان الأوليغارشكي، والإنسان الديموقراطي، وأخيراً، وفي أسفل منزلة الإنسان الطغياني<sup>(١١٩)</sup>. وليس بين هؤلاء الخمسة سوى واحد «صالح وعادل» هو الإنسان الملكي أو الأرستقراطي، بينما أبأسهم وأظلمهم الطاغية الذي يستبد بالحكم بمفرده وعلى نحو مطلق. وطبقاً لهذا التقسيم تتوزع لذة الحكم إلى لذة مشروعة وأخرى هجينة. واللذة المشروعة هي التي تقترب، غاية ما يكون الاقتراب، من «الفلسفة والعقل»، وهي اللذة التي

(١١٧) أفلاطون: غورغياس ٥١٥ د، في: بروتاغوراس...، مصدر آتف الذكر، ص ٢٧٠.

(١١٨) الجمهورية، ك ٨، ٥٤٤ د، ص ٣٠٤.

(١١٩) يسخر ناقد العقل العربي من الفارابي لأنه لم يجد في «عالمه اللغوي» مرادفات لـ «أنواع المدن وأساليب الحكم فيها، عند اليونان، من ديموقراطية وأرستقراطية وأوليغارشية، الخ... فتحوّلت إلى أسماء لمدن أخرى ابتكرها الفارابي كالمدينة الجاهلية... ومدينة الحسة والشقرة ومدينة الكرامة ومدينة التخلب والمدينة الجماعية، الخ... وهذه «المدن» ليست يونانية ولا عربية ولا فارسية، وإنما هي «مضادات المدينة الفاضلة»، شيدها الفارابي بنفس الخيال الذي شيد به مدينته الفاضلة «الغراث والحلّة»، ص ٢٣٦. والواقع أن هذه المدن، أو أسماءها بتعريب أدق، ليست من «ابتكار» الفارابي، بل من اختيار المترجم العربي القديم، وهو اختيار موفق في الغالب لأنه تحاشى الترجمة الحرفية واستطاع في كثرة من الأحوال أن يؤدي المعنى: فالمدينة الجماعية هي الديمقراطية، والمدينة الجاهلية هي الطغيان، ومدينة التغلب هي أوليغارشية، ومدينة الكرامة هي الطيموقراطية التي وجدنا أفلاطون نفسه يقر بأنه ركب في نحتها مركباً وعرّاً غير مألوف.



يعرفها، على تدرج في المنزلة، الحاكم الأرستقراطي (أو الملك) والحاكم الطيموقراطي والحاكم الأوليغارشي. واللثة الهجينة، أي البعيدة غاية ما يكون البعد عن «الفلسفة والعقل»، وبالتالي عن «القانون والنظام»، وهي التي يسلس قيادها لها الحاكم الديموقراطي والحاكم الطغياني. وواضح من هذا التسلسل أن الديموقراطية، خلافاً لمصادرة الجابري التي لا تستند إلى أية ركيزة في النص الأفلاطوني، تأتي، لا في المرتبة الأولى، بل في المرتبة ما قبل الأخيرة. وأفلاطون يتمسك بهذا الترتيب القيمي حتى عندما يلجأ في محاوره «السياسي» إلى تقسيم جديد: ثلاثي وثلاثي التفرع. ففي هذه المحاور، التأخرة زمنياً، يوزع أفلاطون الحكومات - الواقعية دوماً - إلى ثلاث: حكومة الواحد، وحكومة القلة، وحكومة الكثرة. والحال أن كل واحدة من هذه الحكومات تنقسم إلى اثنتين: صالحة وطالحة. فحكومة الواحد تعطي: إما حكومة موناكية وإما حكومة طغيانية، وحكومة القلة تعطي: إما حكومة أرستقراطية وإما حكومة أوليغاركية، وحكومة الكثرة تعطي: إما حكومة ديموقراطية وإما حكومة أولوقراطية<sup>(١٢)</sup>. وأحسن الحكومات وأسوأها بإطلاق في آن معاً حكومة الواحد: إذا كانت موناكية في الحالة الأولى، وطغيانية في الحالة الثانية. فالونارك يحكم بمفرده، ولكن بموجب قوانين، بينما الطاغية يحكم برأيه، أي بلا قوانين. و«الموناكية، المربوطة بسنن مكتوبة جيدة نسميها القوانين، هي خير الحكومات الست جميعاً؛ ولكنها، بغير قوانين، مزعجة وتضيق الخناق جداً على الوجود... أما حكومة القلة، فكما أن القلة وسط بين الكثرة والواحد، كذلك فلنعتبرها وسطاً بين الحكومتين الأخريين. وأما حكومة الكثرة، فكل ما فيها ضعيف، وليس يسعها أن تأتي شيئاً عظيماً، لا خيراً ولا شراً، بالمقارنة مع الآخر، لأن السلطة فيها موزعة إلى شذرات صغيرة بين أيدي كثيرة. وعليه، فإنها من بين سائر الحكومات، عندما تكون خاضعة للقوانين، أسوأها، ولكنها خيرها جميعاً عندما تملص من القوانين. فحينما تكون كلها مختلفة، فإن أحسن ما يكون العيش في ظل الديموقراطية. ولكن عندما تكون جميعها جيدة الانتظام، فأسوأ العيش في ظلها؛ بينما الأولى من الحكومات التي سمينها هي التي

(١٢٠) الواقع أن أفلاطون أبقى الشكل الرخيص من الديموقراطية بلا تسمية، أما «الأولوقراطية» - أي حكومة الفوضى - فهو الاسم الذي أطلقه شارحون القدامى على انحراف الديموقراطية اللامسي. وقد أرسى تقليد هذه التسمية فولويس في «التاريخ» (ك ٦) وفلوطرخس في «الاحلاقيات» (الرسالة ٥٣).

تعود إليها من وجهة النظر هذه مكانة الصدارة، وهي التي يطيب فيها العيش<sup>(١٢١)</sup>. أما في «القوانين»، وهي آخر معاصرة كتبها أفلاطون ولم تنشر إلا بعد وفاته، وفيها ينطق بلسان نفسه بدلاً من أن ينطق بلسان سقراط على مجرى عادته، فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك في الإفصاح عن ميوله الأرستقراطية وعذائه للديموقراطية، وهذا إلى حد أنه يقدم الطغيان حتى على الموناركية كأفضل نظام «واقعي» للحكم، غير مشروط في الطاغية غير أن يكون «عادلاً» و«معتدلاً»: «إنني أضع في المكان الأول الطغيان، وفي الثاني الحكومة الموناركية، وفي الثالث نوعاً بعينه من الديمقراطية، وفي الرابع الأوليغاركية التي لا يمكنها إلا بصعوبة فائقة أن تحتضن مولد تلك الحكومة المثلى، لأنه إنما في الأوليغاركية يتواجد أكثر عدد من السادة. وعليه فإننا نقول إن هذه الحكومة المثلى تتحقق عندما تنجب الطبيعة فيها مشروعاً حقيقياً، فيمارس سلطته بالتضافر مع أقوى أقوى المدينة؛ فحيثما يكونون الأقل تعداداً، ولكن الأكثر قوة، كما في الطغيان، يحدث التغير عادة بسرعة وسهولة... فليس من طريق أقصر وأسرع لإصلاح قوانين الدولة، من مثال العواهل... وذلك عندما تبت الآلهة حب الاعتدال والعدالة في قلوب قادة أقوى، متدثرين بالسلطة الموناركية أو متميزين بتفوق حسبهم أو نسبهم... وعليه، لئن وجد يوماً لدينا، في الماضي أو المستقبل أو الحاضر، رجل هذه شكيمة، فما أغبط الحياة التي يحياها، وما أغبط أولئك الذين يصغون بدعة لدروس الحصافة التي تخرج من فمه. وذلك ما ينبغي قوله في كل حكومة تلتقي فيها السلطة السيدة مع الحكمة والحصافة في شخص رجل واحد. فعندئذ يرى النور أحسن نظام للمدينة وأحسن القوانين»<sup>(١٢٢)</sup>. وذلك كان، بصورة شبه حرفية، رأي تلميذ أفلاطون الكبير، أرسطو الذي حاكم بقسوة وصرامة في الشذرات القليلة الباقية من معاورته المبكرة الضائعة: في العدالة، «ديموقراطية أثينا المتطرفة والأميرالية، التي تسببت في انحطاط المدينة، وانتقد المادنيين العاطلين الذين يزجون وقتهم في الترهات»<sup>(١٢٣)</sup>. وفي «السياسة» يشبه أرسطو الديمقراطية المتطرفة، أي البريكلية، تكراراً بالطغيان

(١٢١) أفلاطون: السيمسي، ٣٠٣ ب، في: الأعمال الكاملة، المجلد التاسع، القسم الأول، السياسي، طبعة فرنسية - يونانية مزدوجة، تحقيق وترجمة أوغست ديس، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩.

(١٢٢) أفلاطون: القوانين، ك ٤، ٧١٠ هـ - ٧١٢ أ، في: الأعمال الكاملة، تحقيق وترجمة إميل شامبري، منشورات غارنييه، باريس ١٩٤٦، م ٦، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(١٢٣) جان أوبويه في تقديمه لكتاب أرسطو: السياسة، مصدر آف الذكر، ص XXXVII.

أو بالأوليغاركية الطغانية، ويعتبرها «شكلاً جمعياً من الطغيان لأن الشعب في مثل هذا الشكل من الديمقراطية يفرض إرادته الجماعية العسفية مثلما يفرض الطاغية عسف إرادته الواحدة»<sup>(١٢٤)</sup>. والواقع أن أرسطو يعد الديمقراطية نوعاً من الانحراف، مثلما كان أفلاطون اعتبرها ضرباً من المرض. فهو، مثله مثل هذا الأخير، يقسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع: حكومة الفرد وحكومة العدد الصغير وحكومة سواد المادنيين. فإذا استهدفت الصالح العام سميت الحكومة الأولى منها الملكية، والثانية الأرستقراطية، والثالثة المدانة<sup>(١٢٥)</sup>. ولكن لهذه الأشكال الثلاثة من أنظمة الحكم - بقدر ما لا تستهدف الصالح العام - إنحرافات ثلاثة: «الطغيان إنحراف الملكية، والأوليغاركية إنحراف الأرستقراطية، والديمقراطية إنحراف المادنة. فالطغيان موناركية موضوعها مصلحة العاهل، والأوليغاركية موضوعها مصلحة الأغنياء، والديمقراطية موضوعها مصلحة الفقراء. ولكن أياً من هذه الحكومات الثلاث لا ترمي إلى خدمة المصلحة المشتركة»<sup>(١٢٦)</sup>. وفي الكتاب الرابع من «السياسة» يطور أرسطو نقده للديمقراطية في شكلها المتطرف كما طبق في أثينا في أيام بريكليس: فالسلطة فيها لسواد الشعب، لا للقانون، والحكم يمارس بالمراسيم، لا بمقتضى القوانين. والفارق بين هذه وتلك أن الأخيرة ثابتة أو ثابتة نسبياً، بينما المراسيم تتغير في كل آن وتبعاً لمقتضى كل حال وحسب المطلوب، وبمجرد تفرغ غالبية من المصوتين لإقرارها، ولو أن مرسوم اليوم قد يناقض مرسوم الأمس وقد يناقضه مرسوم الغد. وهذا معناه أن آخر ما يحترم في الديمقراطية القانون<sup>(١٢٧)</sup>. أضف إلى ذلك أنه حيثما تعود السلطة العليا، كما يقول أرسطو، إلى

(١٢٤) هوماش ج. أوبوتيه على السياسة، م ٢، ص ١٧٢.

(١٢٥) لا نجد بدأ من تحت هذه الكلمة كمقابل لما يسميه أرسطو *Politeia*، تماماً كما كنا نحتنا لفظ «مادنة» بدلاً من «مواطن»، كمقابل لـ *Politês*، وذلك رجوعاً إلى الجذر المشترك: المدينة أو المدينة/ الدولة *Polis*.

(١٢٦) أرسطو: السياسة، ك ٣، ١٢٧٩ أ، م ٢، ص ٦٨. وقد كان أرسطو بنى هذا التقسيم الثلاثي للانحرافات في الأنظمة السياسية في واحد من أقدم كتبه وأقربها إلى مذهب معلمه أفلاطون: «الأخلاق إلى أودامس»، ١٢٤١ ب.

(١٢٧) لضرب مثالاً واحداً على ما كان نص الجابري/ سابان أسماء «احترام القانون» في ديمقراطية أثينا: فأخطر قانون في تاريخ هذه الديمقراطية وأثقله بالتأثير كان بلا جدال هو ذاك الذي أغلقها على الأثينيين الاقتراح باقتراح من بريكليس في أولى سنوات ولايته. والحال أن بريكليس كان له آنذاك ابنان من زوجة أثينية. ومن ثم فقد كان ضماناً لسلطته. ولكن لما قضى ابنه هذان بالطاعون تدخل مرة ثانية لدى الجمعية العامة لكي يجعلها على التصويت باجزة استثناء ابنه الباقي من زوجته الملطية (اسبازيا) من شرط «أثينية الأم»، فكان له ما أراد.

المراسيم، لا إلى القوانين، «فعدنذ يظهر الديماغوجيون»، أي قادة الشعب الذين لا هم لهم غير أن يملقوه ويخرضوه. وفي حال كهذه فإن «الشعب يقدّر موناركاً، كائناً أوحده وإن مؤلفاً من كثرة...» و«شعب» من هذا النوع لا بد أن يسعى، بصفته موناركاً، إلى أن يحكم بمفرده، ما دام يرفض حكم القانون، فيصير طاغية، ويكثر بين ظهرانيه المتملقون. وديموقراطية من هذا النوع إنما تناظر الطغيان بين الموناركيات»<sup>(١٢٨)</sup>. وفي الكتاب الخامس يجده أرسطو هجومه على الديمقراطية الجذرية، مؤكداً أن «الممارسات التي نلتقيها في الديمقراطية في شكلها المتطرف تحمل جميعها سمة طغيانية، ولا سيما أنها تفسح للديماغوجيين المكانة عينها التي يفسحها الطغيان للأخساء من المداهنين. وكل ما هنالك أن «الديماغوجي يدهن الشعب» على حين أن أخساء الحاشية يختصون في «مداهنة الطغاة»<sup>(١٢٩)</sup>.

إذن فأرسطو - وهذا أقل ما يمكن قوله - لم يكن «ديموقراطياً». وجنة الديمقراطية الأثينية، التي لم يكن لها وجود في الواقع، ما كان لها وجود في النظرية. وبدلاً من استلهاهم «النموذج الواقعي» فإن النظرية السياسية اليونانية ما قامت ولا شادت مثلها إلا على نقده والتسامي عنه. وبعيداً عن الإسقاطات الديمقراطية المؤمثلة والمؤسطة فإن أرسطو الواقعي، مثله مثل افلاطون «الافلاطوني»، لم يكن في محصلة الحساب إلا أرسطوياً، أو ملكياً دستورياً بلغة عصرنا. فعنده أن الطاغية، سواء في الموناركية أو الأوليغاركية أو الديمقراطية، «لا ينشد سوى اللذة، أما الملك فهدفه الخير»<sup>(١٣٠)</sup>. وفي مواجهة الأنظمة الثلاثة الفاسدة، فليس من نظام صحيح واقعياً سوى «الملكية المؤسدة على القانون». ونموذج هذه الملكية الدستورية تقدمه - ويا للمفاجأة - مدانة أسبرطة<sup>(١٣١)</sup>. ولقد كنا رأينا أن افلاطون نظر هو الآخر بعين العطف النسبي إلى ما أسماه بـ «طيموقراطية» أسبرطة. ولكن المفاجأة الثانية التي يجتئها لنا أرسطو - وربما الأكبر بالإحالة إلى العلاقة الضدية التي يريد الجابري تأسيسها بين العقل اليوناني والعقل العربي بموروثه «السامي» و«الشرقي» - تكمن في أنه يعتبر نظام قرطاجة الفينيقيّة متفوقاً لا على نظام أثينا الديمقراطي «المنحرف» أصلاً، بل حتى على نظام أسبرطة

(١٢٨) السياسة ك ٤، ١٢٩٢ أ، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(١٢٩) المصدر نفسه، ك ٥، ١٣١٣ ب، ص ٨٥.

(١٣٠) المصدر نفسه، ١٣١٠ ب، ص ٧٥.

(١٣١) المصدر نفسه، ك ٣، ١٢٨٥ أ، ص ٨٧.

الأرستقراطي «الصحيح». فالنظام القرطاجي، كالنظام الاسبرطي، هو من «طبيعية أرستقراطية»، لكنه يتقدم عليه باستناده إلى عوامل ثلاثة: «الثروة والفضيلة وإرادة الشعب» بينما لا يستند نظام اسبرطة إلا إلى «عاملين اثنين: الفضيلة وإرادة الشعب»<sup>(١٣٢)</sup>.

وليس من قبيل الصدفة على كل حال أن يكون بغض النظام الديمقراطي الأثيني وإيثار النظام الاسبرطي أو القرطاجي عليه قد أسمى تقليداً متبعاً لدى الفلاسفة القدماء بدءاً بـ «الأرستقراطي» العريق أفلاطون وانتهاء بـ «المول» الدخيل أرسطو: فالفيلسوف الوحيد الذي أنجبته الديمقراطية الأثينية في «عصرها الذهبي» - سقراط - حكم عليه من قبل هذه الديمقراطية عينها - وقد بلغ من العمر عتياً - بالاعدام. وإنه لما له دلالة أن يكون سقراط رفض الهرب الذي كان متاحاً له وأثر أن يتجرع بيده كأس السم إحتراماً منه - كما قال - للقوانين. فلكانه أراد، بموته بالذات، أن يلقن الأثينيين درساً في احترام القانون، وهم الذين امتهنوه وجعلوه موضوعاً للاقتراع اليومي.

[ترى أليس مباحاً لنا أن نفتح هنا قوسين لنخلص إلى الاستنتاج بأن ما يبدو أن الجابري لم يفهمه هو أن الديمقراطية ابنة الحداثة وتطور العقل السياسي، وما كان لأي شعب قديم أن يخترعها قبل الأوان حتى ولو كان يمثل العبقرية المنسوبة إلى الشعب اليوناني؟].

المثال الثالث - يقول الجابري: «على الرغم من التطور الهائل الذي عرفه العقل الغربي منذ هراقليطس إلى اليوم، فإن هناك ثابتين اثنين ينتظمان خط سير ذلك التطور، ويحددان بالتالي بنية العقل في الثقافة الاغريقية - الاوروبية. هذان الثابتان هما: أ - إعتبار العلاقة بين العقل والطبيعة علاقة مباشرة من جهة؛ ب - والإيمان بقدرة العقل على تفسيرها والكشف عن أسرارها من جهة أخرى. الثابت الأول يؤسس وجهة نظر في الوجود، والثابت الثاني يؤسس وجهة نظر في المعرفة. ولهذا فقط فصلنا بينهما. أما في الواقع فهما يشكلان معاً ثابتاً بنيوياً واحداً قوامه تمحور العلاقات في بنية العقل الذي نتحدث عنه حول محور قطباه: العقل والطبيعة. والذي لا شك فيه هو أن القارئ قد لاحظ غياب الإله، أو أية قوة أخرى

(١٣٢) المصدر نفسه، ك ٤، ١٢٩٣ ب، ص ١٦٢.

مفارقة، كطرف ثالث. والواقع أنه سواء فحصنا بنية الفكر الميثولوجي عند اليونان قبل الفلسفة<sup>(١٣٣)</sup>، أو بنية العقل الذي أسسته الفلسفة اليونانية، أو حللنا بنية الفكر اللاتيني المسيحي أو بنية الفكر الأوروبي الحديث والمعاصر، فإننا سنجد أن الإله لا يشكل طرفاً ثالثاً فيها مستقلاً بنفسه عن الطبيعة والإنسان... المطابقة بين العقل ونظام الطبيعة والقول بأن العقل يكتشف نفسه في الطبيعة ومن خلال التعامل معها ثابتان أساسيان في بنية الفكر الغربي، اليوناني - الأوروبي. فلننظر ما عليه الحال بالنسبة لـ «العقل العربي»... علينا أن نلاحظ أولاً، أن ما يميز العقل العربي بوصفه عقل الثقافة العربية الإسلامية هو أن العلاقات داخله تتمحور حول ثلاثة أقطاب: الله، الإنسان، الطبيعة. وإذا أردنا تكثيف هذه العلاقة حول قطبين اثنين فقط، كما فعلنا بالنسبة للعقل اليوناني - الأوروبي، وجب أن نضع في أحدهما الله، وفي الآخر الإنسان. أما الطبيعة فلا بد، في هذه الحالة، من تسجيل غيابها النسبي، لربما بالدرجة نفسها التي سجلنا بها غياب الله في بنية العقل اليوناني - الأوروبي<sup>(١٣٤)</sup>.

إن هذا النص لا يتعاطى، خلافاً للمثالين السابقين، مع لفظ العقلىة ولا مع لفظ الذهنية. ولكن إذا كان مفهوم العقلىة يعني «حالة ذهنية فطرية وقارة»، فإن العقل هو الذي يضطلع في هذا النص بوظيفة العقلىة. فلولا الطابع الفطري والقار لهذا العقل الذي «يحكم نظرة الفرد والجماعة كما تحكم العوامل البيولوجية الموروثة سلوكهما وتصرفاتهما»، لتعذر علينا أن نفهم كيف يمكن للعقل اليوناني وللعقل الأوروبي أن يجتمعا في «بنية واحدة» وأن يتمخضا عن «ثابت بنيوي واحد» رغم ما بينهما من انقطاع في الزمان (نحو من ألفي سنة) ومن انقطاع في المكان (آلاف الكيلومترات ما بين الاطلسي الأوروبي والمتوسط الشرقي) ومن انقطاع في اللغة<sup>(١٣٥)</sup>.

(١٣٣) لن ندخل في نقاش لهذه النقطة. ولكن لنلاحظ أن اليونان، دوماً كشعب استثنائي في التاريخ، يحاورون استثنائهم هذه حتى في مرحلتهم الميثولوجية في نظر نقد العقل العربي.

(١٣٤) تكوين العقل العربي، ص ٢٧ - ٢٩. والتسويد من الجابري.

(١٣٥) تكرر هذا الانقطاع منذ مجمع ليقية عام ٣٢٥ م. فقد كان أحد أسباب العجز عن الحوار بين آباء الكنيسة الغربيين وآباءها الشرقيين أن أولئك كانوا يتكلمون باللاتينية وهؤلاء باليونانية. وجهل النخبة المثقفة الكليريكية الأوروبية باليونانية هو ما حثم ضرورة الوساطة العربية في نقل التراث اليوناني إلى اللاتينية، وهذا حتى مطلع القرن الرابع عشر للميلاد.

ولولا إنزال العقل منزلة العقلية القطرية الثابتة، اللاتاريخية، لامتنع علينا أن نفهم كيف يجزئ النص على المهادة بين العقل اليوناني والعقل الأوروبي وعلى الحديث عن الثبات البنيوي لـ «العقل الغربي منذ هراقليطس إلى اليوم»، وهذا رغم ما بين العقلين من انقطاع حضاري وإستمولوجي. فالعقل اليوناني تأملي، والعقل الأوروبي الحديث تجريبي. وعقلانية الأول نظرية، وعقلانية الثاني تطبيقية. منطق الأول سكوني، ومنطق الثاني دينامي. ذاك يريد فهم العالم ليعلو فوق قانون التغير، وهذا يريد فهمه لتغييره. الأول نصابه الميتافيزيقا، والثاني نصابه العلم والتقنية. الأول يربأ بنفسه عن أن يكون عملياً، والثاني يطلب الفاعلية<sup>(١٣٦)</sup>.

والواقع أن مفهوماً «بيولوجياً» و«وراثياً» للعقلية هو وحده الذي يبيح لنا نقد العقل العربي أن يعامي، بدون أي حذر إستمولوجي، بين العقلين اليوناني والغربي رغم الهوة التي تفصل بين الحضارة اليونانية والحضارة الغربية الحديثة والتي لا تقل عمقاً واتساعاً عن تلك التي تفصل بين هذه الأخيرة وبين الحضارة العربية الإسلامية. وعدم الحذر، بل التهور الإستمولوجي هذا عنه هو ما يبيح لنا نقد العقل العربي أن يسجل «غياباً للإله» عن بنية العقل اليوناني موازياً ومساوياً لغيابه عن بنية العقل الغربي الحديث. وبدون أن ندخل في نقاش حول مدى غياب الله في الفكر الغربي الحديث<sup>(١٣٧)</sup>، فإننا سنلاحظ أن أكثر ما يميز الفكر اليوناني، بدءاً بسقراط وأفلاطون، ومروراً بأرسطو، وإنهاءً بأفلوطين، هو كلية حضور الله فيه.

فالتيولوجيا، لا الفيزيولوجيا ولا الانتروبولوجيا، هي النصاب الأول للعقل اليوناني. ولا يغير في هذه الحقيقة شيئاً أن يحاول ناقد العقل العربي - في مسعاه الهيجاني الضمني إلى توكيد دينية هذا العقل مقابل العلمية المفترضة للعقل اليوناني - التخفيف من طغيان النزعة التيولوجية على فلسفة المعلم الأول بقوله: «أما إله أرسطو فهو يبدو وكأنه مجرد فرضية «علمية» لتفسير مبدأ الحركة، فهو من هذه

(١٣٦) يستشهد الجابري تكراراً، تقليداً منه على علمية العقل اليوناني، بالكتابة المقرئة فوق مدخل أكاديمية أفلاطون: «لا يدخل أحد تحت سقفه إلا أن يكون هندسياً». ولكنه ينسى أن يضيف أن أفلاطون أيضاً هو من يقول - انطلاقاً من تعريفه الفلسفة بأنها «تأمل الماهيات الثابتة» - بأن «الهندسة لا توافقنا إلا إذا كانت ترغمنا على تأمل الماهية، أما إذا توقفت عند الصيرورة فلا توافقنا» (الجمهورية، ك ٧، ص ٥٢٦ هـ).

(١٣٧) الواقع أن «فرضية الله» غيب، أكثر ما غيب، عن العلم الغربي الحديث. أما على صعيد الفكر لمكانة الله ظلت مركزية حتى مطلع القرن العشرين بدءاً بديكارت ومروراً ببيغل وإنهاء ببرسسون.

الناحية مجرد «مطلب» منطقي أكثر منه شيئاً آخر»<sup>(١٣٨)</sup>. فحكم الجابري هذا أشبه بقول من قد يقول: إن قائد الأوركسترا لا دور له لأنه هو نفسه لا يعزف. وليس يخفي ما يريد أن ينتهي إليه ناقد العقل العربي: فحضور الله في بنية هذا العقل ضرورة، بينما هو في بنية العقل اليوناني صدفة، وهذا رغم تأكيد الجابري المكرر أن منطق الضرورة - لا الصدفة - هو حاكم العقل اليوناني. والصدفة - ولا سيما إذا كانت مقحمة إقحاماً لحل إشكال منطقي - قابلة للحذف والإلغاء، أما الضرورة فإبطالها إبطال للماهية. إذن فالعقل اليوناني ليس لاعقلانياً إلا بالعرض، أما العقل العربي فلا عقلاني بالجهر.

وفي الوقت الذي يحضر الجابري الإنسان والطبيعة في بنية العقل اليوناني ويغيب الله (قد يكون التلاعب بجدول الحضور والغياب هو الثابت البنوي الدائم في طريقة الاستدلال الجابرية)، فإن العكس بالضبط هو ما يعيد إلى العقل اليوناني تطابقه مع واقعه التاريخي: فالله حاضر في بنية هذا العقل بطغيان إلى حد تخيب الإنسان والطبيعة معاً. والواقع أن مفهومي الإنسان والطبيعة المرتبطين بتطور النزعة الإنسانية والعلوم الطبيعية في الحضارة الحديثة ابتداء من القرن السابع عشر، ما كان لهما أن يؤسسا نفسيهما في استقلال وسود ذاتيين كقطبين مواجهين للقطب الإلهي في كون مثل الكون اليوناني عامر بالآلهة والألوهية، وهذا إلى حد تأليه الأجرام السماوية نفسها. وبالفعل، يفيدنا مؤرخو الفلسفة أن «سؤال الإنسان» لم يرَ النور في الفكر اليوناني قبل عصر افلاطون. وربما يكون أقدم عنوان لكتاب يحمل اسم الإنسان هو ذلك المنسوب إلى المجموعة الأبقراطية: «في طبيعة الإنسان» الذي يرجع ناشره الحديث تاريخ نشره إلى نهاية القرن الخامس ق. م.<sup>(١٣٩)</sup>. ومن المعلوم أن هذا هو أيضاً عنوان أحد كتب أرسطو الضائعة. ولكن حتى لدى المعلم الأول، المتأخر زمنه إلى النصف الثاني من القرن الرابع (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م)، فإن مفهوم الإنسان يجاهد بصعوبة ليلفك نفسه من أسر مفهوم الحيوان الذي يندرج فيه اندراج

(١٣٨) تكوين العقل العربي، ص ٢٧ - ٢٨. ومثل هذا التخفيف المتعمد لحسوة العقل العربي من النزعة الشيولوجية نلاحظه في تلخيص الجابري لفلسفة ديكارت، كبير ميتافيزيقي الغرب في القرن السابع عشر، وذلك عندما يقول: «هكذا يعود ديكارت إلى تقرير المطابقة التامة بين قوانين العقل وقوانين الطبيعة بشكل لا يختلف عما كان عليه الأمر عند فلاسفة ليونان إلا بإقحام الوساطة الإلهية إقحاماً يراد به حل المشاكل المنطقية التي طرحتها ثنائية الفكر والامتداد» (ت. ع. ع.، ص ٢١).

(١٣٩) ريمي براغ: أرسطو ومسألة العالم، Ariote et la question du monde، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٨٨، ص ٢٢٣.



التنوع في جنسه. فليس من تعريف للإنسان سوى أنه حيوان عاقل أو حيوان ناطق أو حيوان سياسي. وحتى عندما يقر أرسطو للإنسان بالألوهية، فإنه لا يقر له بها إلا بالإضافة إلى مملكة الحيوان: «ينبغي الآن أن نبدأ في المقام الأول بالأشياء التي تأتي في المرتبة الأولى، والحال أن الحيوانات الكاملة هي الأولى، وذلك هو شأن الحيوانات الولود، وفي عداد هذه الأخيرة فإن الإنسان هو الأول»<sup>(١٤٠)</sup>. وهذا لا يمنع أرسطو من أن يقر للإنسان بشيء من الألوهية، ولكن هذا بقدر ما يصح حدّ الإنسان بأنه حيوان عاقل، أي حاوٍ على شذرة من العقل الإلهي («إنما العقل هو الله فينا»). ولكن حتى في هذه الحال لا يكتسب الإنسان سؤددًا، بل يغدو كائنًا كونيًا Cosmique، أو الحيوان الأكثر مطابقة للكون في سمته الأعلى، أي الإلهي، لأنه الوحيد بين الحيوانات من يملك قامة منتصبة: «هذا هو شأن الجنس البشري. فهو الوحيد، بين سائر الحيوانات المعروفة لدينا، من له حصة في الألوهية، أو على الأقل من له حصة فيها بأعلى درجة. وعليه، ولهذا السبب، ولأن الإنسان هو الحيوان الوحيد المعروفة صورة أجزائه الخارجية إلى أعلى درجة، فلا بد أن نتكلم عنه أولاً. فهو، بادئ ذي بدء، الموجود الوحيد الذي نجد أجزائه الطبيعية مرتبة لديه وفق النظام الطبيعي: فأعلى الإنسان متجه نحو أعلى الكون. فالإنسان هو الوحيد بين سائر الحيوانات المنتصب القامة»<sup>(١٤١)</sup>. إذن فالشذرة من الألوهية التي يحتوي عليها الإنسان لا تسمح عليه استقلالاً ذاتيًا، بل تنسجه نسجاً محكماً كزردة في شبكة الكون. عن ذلك يقول إميل برهيه: «إن معنى الإنسان، لدى اليونان، تابع لمعنى الكون الذي يؤلف كلاً واحداً ناجزاً أزلاً ابداً، يحتل فيه كل واحد موقعه المحدد، أو شبه المحدد سلفاً، بلا تغيير»<sup>(١٤٢)</sup>. بتعبير آخر، إننا لا نستطيع أن نتحدث إلا بصعوبة عن انتروبولوجيا لدى أرسطو. وإذا تحدثنا عنها فينبغي التحديد حالاً بأنها «انتروبولوجيا كسمولوجية»<sup>(١٤٣)</sup>. والحال أن نصاب الكسمولوجيا، كما نصاب الانطولوجيا لدى أرسطو، ثيولوجي: فالله أرسطو «الرهب» على حد تعبير

(١٤٠) أرسطو: في تولد الحيوان De la Génération des animaux، ك ٢، ٧٣٧ ب، طبعة يونانية - فرنسية مزدوجة، تحقيق وترجمة بيير لوي، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٦١، ص ٦٣.  
(١٤١) أرسطو: أجزاء الحيوان Les parties des animaux، ك ٢، ٦٥٦ أ، طبعة يونانية - فرنسية مزدوجة، ترجمة وتحقيق بيير لوي، منشورات الآداب الجميلة، باريس ١٩٥٦، ص ٤٨ - ٤٩.  
(١٤٢) إميل برهيه: «اللغوس الروائي، الكلمة المسيحية، العقل الديكارتي»، في: دراسات في الفلسفة القديمة، مصدر آتف الذكر، ص ١٦٩.  
(١٤٣) ريمي براغ: أرسطو وصالة العالم، مصدر آتف الذكر، ص ٢٢٤.

ليون روبان، يربط كل ما في الكون من أصغر ذرة فيه إلى أكبر جرم بأية حركية متصلة نجد غايتها كما نقطة انطلاقها المطلقة فيه هو كمحرك أول غير متحرك. وأرسطو لا يتردد في الجزم: «إذا انعدم هذا الموجود الأول، هذا الواحد الأحد، إنعدم كل شيء معهما»<sup>(١٤٤)</sup>. وإذا كان هذا هو شأن «العقلاني» أرسطو، الذي ألّه العقل وأغناه، بفضل الآلية الكونية البديعة التنظيم، عن التدخل، فما شأن «اللاعقلاني» أفلاطون الذي كان أسطر الإله وأوكل إليه وظيفة الخلق والتنظيم الدائم للعالم، وخصّه كـ «أب» منجب بدور تدخله ستكرمه الديانة المسيحية اللاحقة باسم «العناية الإلهية»: فهو «الأب الكلي القدرة... الذي يحكم كل ما هو كائن وكل ما سيكون»<sup>(١٤٥)</sup>؟ ولعل أرسطو نفسه، يوم كان لا يزال قريباً من أستاذه، هو خير من يعبر عن كلية حضور الله في الفلسفة اليونانية منذ أن دخلت في طورها السقراطي الأثيني، عندما قال: «إن مبدأ العقل ليس العقل، بل شيء أعلى منه: وماذا يمكن أن يكون أعلى من العلم والعقل معاً سوى الله»<sup>(١٤٦)</sup>.

والواقع أن السفسطائيين وحدهم هم الذين حفروا لتصور سؤدد الإنسان موقع قدم في الفلسفة اليونانية بإعلائهم، بلسان بروتاغوراس، أن الإنسان مقياس الأشياء طراً. ولكن «الثورة السقراطية»، التي قادها أفلاطون وأرسطو، لم يكن لها من هم سوى تسفيه السفسطة وتدميرها. فبالإضافة إلى مساجلة أفلاطون ضد بروتاغوراس في المحاوراة التي تحمل هذا الاسم - وهي على كس حال أولى عاواراته المسماة بـ «السقراطية» - فقد انتهى إلى الاعلان في آخر كتبه بأن «مقياس الأشياء طراً هو الله»<sup>(١٤٧)</sup>. أما أرسطو فقد خصص فقرات مطولة من كتاب ما بعد الطبيعة ليدحض بروتاغوراس وليقلب عليه صيغته: فالإنسان، الذي يراد له أن يكون مقياس الأشياء طراً، لا يصلح، وهو الكائن الذي ينتمي إلى عالم الكون والفساد،

(١٤٤) ما بعد الطبيعة، حرف الكاف، ١٠٥٩ ب، ص ٥٨٣.

(١٤٥) أفلاطون: الرسالة السادسة، في: الأعمال الكاملة، ٣٢٣ د، تحقيق وترجمة إميل شامبري، المجلد الثامن، ص ٣٠٣. ولكن حتى لا نغفل أفلاطون حقه من «العقلانية» فلنذكر أنه هو من كان سباقاً إلى القول بأن «العقل الأكثر إلهية هو من نظم هذا الكون في كماله» (ما بعد القوانين، ٩٨٦ ج).

(١٤٦) أرسطو: الأخلاق إلى أوداس *Éthique à eudème*، ك ٨، ١٢٤٨ أ، تحقيق وترجمة فياني ديكاري، منشورات لوران، الطبعة الثالثة، باريس ١٩٩١، ص ٢١٥.

(١٤٧) القوانين، ك ٤، ٤١٦ ج، الأعمال الكاملة، م ١١، ص ٦٦.

لا إلى عالم الماهيات، حتى لأن يكون مقياس نفسه<sup>(١٤٨)</sup>. وعلى هذا النحو قضى على المحاولة الوحيدة التي كان يمكن أن تتمخض، في نطاق الفلسفة اليونانية، عن ولادة انتروبولوجيا قائمة بذاتها.

وكما كان يستحيل في الكسموس اليوناني المغمور بالألوهية أن يتقطب الإنسان، كذلك كان يمتنع أن تتقطب الطبيعة. وصحيح أن كلمة «الطبيعة» كانت أسبق إلى الظهور في الفلسفة المكتوبة باليونانية من كلمة «الإنسان». بل صحيح أن معظم الفلاسفة القيسقراطيين قد نسبت إليهم كلهم كتب - ضاعت كلها - تحمل عنوان: في الطبيعة. وصحيح أخيراً أن أرسطو نفسه ترك مغزاً خالداً في علم الطبيعة أسماء الناقل العربي القديم: السماع الطبيعي. ولكن كلمة «الطبيعة» نفسها ما كانت تعني ما باتت تعني ابتداء من مطلع عصر النهضة الأوروبي عندما اتجه العلم الناشئ إلى قراءة كتاب الطبيعة بدلاً من الاكتفاء بمطالعة كتب الأقدمين وشروحها التراكمية. فعند هؤلاء الأقدمين ما كانت الطبيعة تعني العالم الخارجي المحيط بالإنسان، بل مبدأ النماء في الوجود أو كذلك المادة الأولى التي اشتق منها الوجود. وفضلاً عن ذلك، فإن «الثورة» التي كان رائدها سقراط نقلت الفلسفة اليونانية من النصاب الفيزيولوجي الذي كانت عليه في طورها الإيوني إلى النصاب اللبولوجي الذي تركز لها في طورها الأثيني. ومشهور هو، من هذا المنظور، الهجوم الذي يشنه أفلاطون، في الكتاب العاشر من القوانين (٨٨٦ ب - ٨٩٩ د)، على الفيزيولوجيين، أي على الفلاسفة القيسقراطيين لأنهم أفسدوا الشيبية واستاقوها إلى الاتحاد بنأملاتهم وفرضياتهم حول أصل العالم. والواقع أن إحدى المهام الرئيسية التي سيأخذها على عاتقه المنفذ الأول «لثورة السقراطية» هي طرد الطبيعة خارج دائرة التفكير الفلسفي. فالفلسفة طلب للحقيقة، والطبيعة لا حقيقة لها. فالطبيعة متغيرة؛ وكل ما هو متغير، فإنها تنفضي إلى الظن، لكنها لا تنفضي إلى العلم. وحتى إذا صح أن العلم علمان على ما يفترض بعضهم، «علم بالأشياء التي تولد وتنتهي، وعلم بالأشياء التي لا تولد ولا تنتهي»، فالثاني بلا جداء «أحق من الأول» وأجدي بما لا يقاس من منظور الحقيقة والعقل. وعلى كل حال «ليس يتعذر شيء كان نحوز معرفة ثابتة بأشياء لا نوع لها من الثبات على الإطلاق».

(١٤٨) أنظر بوجه خاص: ما بعد الطبيعة، مقالة الكاف، ١٠٦٢ ب. وانظر في موقف أرسطو من صيغة «الإنسان = المقياس» الفقرة الثالثة من الفصل الأول من كتاب جليلير رومير دري: الأشياء بلانها Les choses mêmes، منشورات لاج دوم، لوزان ١٩٨٣، ص ٦٠ - ٦٧.

وليس من يضيع عمره عبثاً «كمن ينتطع لدراسة الطبيعة ويمضي حياته في البحث كيف ولد هذا الكون وما المسببات والأسباب لما يجري فيه». وكيف نطلب أصلاً حقيقة شيء «ما كان قط ولن يكون أبداً وما هو كائن الآن في حالة واحدة»؟ وفي الوقت الذي يمتنع امتناعاً تاماً امتلاك الحقيقة بصدد أشياء الطبيعة التي هي دوماً في صيرورة وكون وفساد، فإن ضرورة العقل، الذي لا يتعامل إلا مع «الثبات والنقاء»، هي التي تجلي أن نطلب «الحقيقة الكاملة» في الماهيات الأزلية لما فوق تلك القمر التي «لا يشوبها شائب» والتي هي دوماً في حالة واحدة، بلا تغير، ولا مزيج<sup>(١٤٩)</sup>. ولا غرو من ثم ألا يكون افلاطون طور نظرية في الطبيعة، بل اكتفى بتطوير نظرية في النفس. فقد شاء تفسير الطبيعة بمبدأ فوق طبيعي هو مبدأ النفس، منكر على الطبيعة حتى اسم الطبيعة. فما هو طبيعي عنده هو بالتعريف ما هو أول<sup>(١٥٠)</sup>. والحال أن ما هو أول ليس الماء أو الهواء أو النار كما ذهب إلى ذلك المتقدمون عليه من الفلاسفة الطبيعيين، بل النفس حصراً. فهي وحدها التي تستحق اسم الطبيعة Physis، لأنها هي وحدها التي توجد وجوداً طبعياً، أي أولياً<sup>(١٥١)</sup>.

ولم يذهب أرسطو «الواقعي»، صاحب المباحث الفذة في علم الأحياء، مذهب أستاذه في نفى الطبيعة وعلمها؛ ولكنه لم يخصها أيضاً، في كتابيه الكبيرين عن الطبيعة وما بعد الطبيعة، بمكانة الصدارة. فهذه حصراً تعود إلى الموجود الأول، الذي يمتنع بدونه وجود كل موجود آخر. أما الطبيعة فيأتي ترتيبها في المحل الثاني. ولم ينكر أرسطو أن تكون الطبيعة موضوعاً للعلم، ولكنه أنكر أن تكون موضوعاً للفلسفة. فالفلسفة هي علم «الجوهر اللامتحرك»، أي الله. ولذا فهي العلم النظري الأول أو الفلسفة الأولى. أما العلم الطبيعي فهو - وإن رقي بدوره إلى مرتبة العلم النظري - علم الجوهر المتحرك، أي «الجوهر الذي يحوز في ذاته مبدأ حركته وسكونه» (وذلك هو تعريف الطبيعة أصلاً عند أرسطو). والحال أن نسبة المتحرك إلى اللامتحرك كنسبة المتناهي إلى اللامتناهي، أو كنسبة الزمن إلى الأبدية، أو كنسبة العلل الثواني إلى العلل الأولى. والطبيعات لا ترقى إلى أن تكون أكثر من علم للعلل الثواني، بينما الحكمة أو الفلسفة الأولى تتعاطى مع «العلل

(١٤٩) أفلاطون: ليلابوس، ٥٩ أ - ٦١ هـ، في: السفسطائي، ص ٣٦٠ - ٣٦٥.

(١٥٠) أوغستان مانسيون: مدخل إلى الطبيعيات الأرسطية Introduction à la physique aristotélicienne

منشورات المعهد الأعلى للفلسفة، الطبعة الثانية، لوفان - لا - نوف ١٩٨٧، ص ٨٣.

(١٥١) القوانين، ك ١٠، ٨٩٢ د.

الأولى والمبادئ الأولى». فهي إذن «العلم الأعلم»، «العلم الأعلى من كل علم تابع»، بما في ذلك علم الطبيعة الذي يتعاطى مع معطيات مهما يكن حفظها من القوامية الذاتية، فإن علتها ومشروطيتها لا تكمن فيها؛ بل في ما هو أعلى منها. أضف إلى ذلك أن الفلسفة، علم الوجود من حيث هو وجود، علم كلي. أما الطبيعيات فعلم جزئي، «يختص بجنس محدد من الوجود هو الطبيعة»، مثلما تختص الرياضيات بجنس آخر هو الأعداد والكميات<sup>(١٥٢)</sup>. والفارق بين الطبيعي وبين الفيلسوف - «الذي فوقه» - هو كالفارق بين من يعرف ماهيته (أو علتها الصورية، والمعنى سواء). فمثل «الطبيب الذي يعرف العصب، والقين الذي يعرف القلز» - معرفة هي بالضرورة جزئية، لأن مرد هذه الأشياء إلى أشياء أخرى مفارقة لها صورياً وغائياً مثل الجسم أو التمثال - كذلك فإن علم الطبيعي يقف عند مادة الموجودات بدون أن يطال صورتها التي هي العلة المفارقة لوجودها. فحصر «يعود تحديد كيفية الوجود وماهية ما هو مفارق إلى الفلسفة الأولى»<sup>(١٥٣)</sup>. مهما يكن من أمر، فإن أرسطو لم يعط قط الطبيعة - بصرف النظر عن المكانة من العلم التي خصها بها - المعنى الذي ستظهر به مع بزوغ فجر الثورة العلمية للأزمنة الحديثة. وهذا ما حمل مختصاً بارزاً في الطبيعيات الأرسطية على التنبيه إلى ضرورة الحذر من الالتباس الذي لا بد أن ينشأ من جراء ترجمة physis أرسطو بـ «الطبيعة nature»<sup>(١٥٤)</sup>. وبالفعل، إن أرسطو، في المعجم الفلسفي الذي أدرجه في مقالة «البدال» من كتاب «ما بعد الطبيعة» والذي شرح فيه نحواً من ثلاثين مصطلحاً، يميز في «الطبيعة» خمسة معانٍ ليس بينها معنى واحد يمت بصلة وثيقة إلى «الطبيعة» بمفهومها الحديث. فـ «الطبيعة تقال، بمعنى أول، لتولد ما ينمو». و«الطبيعة، بمعنى ثانٍ، هي العنصر الأول المياطن الذي منه ينمو ما ينمو»، مثل البذرة أو النطفة. و«الطبيعة ثالثاً» مبدأ الحركة الأول لكل موجود طبيعي». ويطلق اسم الطبيعة رابعاً على «المادة الأولى التي يأتي منها أو يصنع منها شيء اصطناعي...»

(١٥٢) ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الكبرى، ٨٩٢ - ٨٩٢ ب، ص ١١ - ١٥ ومقالة الابيلون، ١٠٢٥ ب - ١٠٢٦ أ، ص ٣٢٨ - ٣٣٤. وقد رفض أرسطو أصلاً تطبيق الرياضيات على علم الطبيعة لأن الرياضيات هي علم ما هو متحرك وأزلي مثل الأجرام السماوية، ولا يجوز أن تنحط إلى علم ما هو متغير وزائل كالطبيعة.

(١٥٣) السماع الطبيعي، ك ٢، ١٩٤ ب، م ١، ص ٦٤.

(١٥٤) أوغستان مانسيون: مدخل إلى الطبيعيات الأرسطية، مصدر آف الذكر، ص ٩٣.

فالقنلر مثلاً طبيعة التمثال. . . والخشب طبيعة الأشياء التي من خشب». والطبيعة خامساً وأخيراً «تقال لماهية الأشياء الطبيعية»، أي الصورة التي تؤول إليها المادة الأولية بعد اكتمال صيرورتها. ويخلص أرسطو نفسه إلى القول: «من كل ما قلناه ينتج أن الطبيعة، في معناها الأول والأساسي، هي جوهر الموجودات التي يكمن في ذاتها، وبما هي كذلك، مبدأ حركتها»<sup>(١٥٥)</sup>. وقد توقف أكثر الشراح عند هذا التعريف ليستخلصوا منه تعارض الطبيعة، التي مبدأ حركتها في الشيء ذاته، مع الفن، الذي مبدأ حركته في شيء آخر أو في صناعه. وبدون أن نطعن في صحة هذا التفسير للتمييز الأرسطي بين المطبوع والمصنوع، فإننا سنلاحظ أن هذا التفسير، فضلاً عن أنه يضرب صفحاً عن الطبيعة الخارجية، أي بمكة الجماد كما كانت تسمى في «دروس الأشياء»، لا يقيم اعتباراً لمعنى الحركة عند أرسطو ونصائها الانطولوجي. فالحركة عند أرسطو، وتحديدًا في عالم ما دون فلك القمر، ليس لها ذلك النصاب الرفيع الذي بوأه إياه علم الميكانيكا وعلم الديناميكا الحديثان. فالحركة الأرسطية تغير كيفي، أكثر منها نقلة قابلة للمقياس الكمي في المكان. فهي ليست حركة نقلية ولا محلية، بقدر ما هي أولاً وأساساً تولد وفساد. وبدلاً من أن تكون علامة انتظام، فهي بالأحرى علامة انشقاق، وبالتالي انحطاط. ومآلها إنما هو إلى موت وانذار، وعلى حد تعبير أرسطو نفسه: من الوجود إلى اللاوجود. وبالمقابل فإن موجودات العالم العلوي هي وحدها التي تعرف الحركة النقية، النظامية، الدائرية، التي لا يصاحبها تولد أو فساد، ولا يتمخض عنها هدر أو ضياع. فالأجرام السماوية تتمتع بامتياز ما أسماه بيري أونيك «الحركة اللامتحركة» *mouvement immobile*<sup>(١٥٦)</sup>. فهي من طبيعة إلهية، وهي أقرب الموجودات إلى الله لأن الله نفسه لا حركة، وحركتها هي، بحكم دائريتها وتكرارها الأزلي، أقرب بدورها إلى أن تكون لا حركة.

● هذا المعنى الانحطاطي للحركة، مبدأ وجود الطبيعة في فلك ما دون القمر، هو ما استبقاه العصر الوسيط المسيحي من سائر معاني الحركة عند أرسطو، فأسس نفسه، على العكس تماماً مما يفترضه ناقد العقل العربي، في طبيعة تامة مع العلم

(١٥٥) ما بعد الطبيعة، مقالة الدال، ١٠١٤ ب - ١٠١٥ أ، ص ٢٥٤ - ٢٥٧. وانظر كذلك السماع الطبيعي: «الطبيعة هي مبدأ وعلّة للحركة والسكون للشيء الذي تكمن فيه مباشرة، بالماهية لا بالعرض» (ك ٢، ١٩٢ ب، م ١٤ ص ٥٨).

(١٥٦) بيري أونيك: مشكلة الوجود لدى أرسطو *Le problème de l'être chez Aristote*، المنشورات الجامعية الفرنسية، الطبعة الثانية، باريس ١٩٩٤، ص ٤١٨.

الطبيعي باعتباره علم الأشياء الفانية. فالعصر الوسيط المسيحي هو، بحصر المعنى، عصر تأليهي. وأمام قطب الله، فإنه لا مكان لأي قطب آخر. وبنية الكون المسيحي هي، على كل حال، بنية هرمية. والهرم لا يمكن أن يكون له سوى رأس واحد؛ وأما ما دون الرأس فتراتبات مبخوسة القيمة طرداً مع نزولها وابتعادها عن الرأس. والطبيعة إنما تحتل مكانها في قاعدة الهرم السفلى. فصحيح أنها من خلق الله، ولكن بما أنها دعامة النفس فهي لا تتمتع حتى بامتياز الخلاص الاخروي الذي هو من حصة الانسان. فليس للطبيعة من مصير آخر، في التصور المسيحي، سوى الاندثار مع نهاية العالم التي كانت تبدو لأهل العصر الوسيط قريبة للغاية.

وفضلاً عن أن المسيحية هي، لاهوتياً، ديانة خلاص، فإن تجريتها التاريخية في القرون الثلاثة الأولى من وجودها، ما زادت إلا إهمالاً وازدراء وتعالياً تجاه الطبيعة. فالمسيحية الأولى، بحكم الاضطهادات الرومانية، مسيحية استشهادية في منطقتها. فمن أجل إنقاذ الروح، كانت الامانة، أي التضحية بالجسد الطبيعي، هي محور تصورهما للعلاقة مع العالم الخارجي. فخلاص الانسان خلاصه من طبيعته الطبيعية، بل من أسر الطبيعة ككل<sup>(١٥٧)</sup>.

وأخيراً، فإن فكرة الطبيعة نفسها، بقدر ما كانت موروثه من الاغريق، كانت تبدو للاهوتي الشطر الأول من العصر الوسيط فكرة وثنية. والقديس اغسطينوس، أشهر آباء الكنيسة اللاتينية، الذي يمثل فلسفياً نهاية الأزمنة القديمة وبداية العصر الوسيط، هو من أعطى لساثر اللاهوتيين المسيحيين من بعده ايقاع الموقف المسيحي السلبي من الطبيعة وعلمها. ففي كتاب التعليم الديني Enchiridion الذي وضعه يرسم معتنقي المسيحية قال: «عندما يطرح علينا السؤال الذي يتعلق بمعرفة ما نعتقد ونؤمن به في موضوع الدين، فلا ضرورة لسبر طبيعة الأشياء، كما فعل أولئك الذين سماهم الاغريق بالطبيعيين. وليس علينا كذلك أن نخشى من أن يكون المسيحي جاهلاً بقوة وعدد العناصر - عدد الأجرام السماوية ونظامها وكسوفاتها؛ صورة السماء؛ أنواع وطبيعة الحيوانات والنباتات والأحجار والينابيع

(١٥٧) الواقع إن هذا الموقف المسيحي ضد الطبيعة في الشطر الأول من العصر الوسيط يجد مقدماته الفلسفية لدى أفلاطون، الذي كان يمتنى من المعاني مسيحياً قبل الأوان: فأفلاطون هو صاحب صيغة «الجسد قبر النفس»، وهو من أرسى على قاعدة نظرية متينة ثنائية الجسم الأرضي والنفس الألهية، وهو أخيراً من جعل مهمة الفلسفة «التدرب على الموت» (انظر بوجه خاص محاورة فائون، ٦٣ - ٨٤ هـ).

والأنهار والجبال؛ الحوليات والمسافات؛ نذر اقتراب العاصفة؛ أو آلاف الأشياء الأخرى التي اكتشفها أولئك الفلاسفة أو حسبوا أنهم اكتشفوها... فحسب المسيحي أن يعتقد أن العلة الوحيدة لجميع الأشياء المخلوقة، السماوية أو الأرضية، المنظورة أو اللامنظورة، هي طيبة الخالق، الله الذي لا إله غيره؛ وحسبه أن يؤمن بأنه لا وجود لشيء، عداه سبحانه، لا يستمد وجوده منه سبحانه»<sup>(١٥٨)</sup>.

لذا فإن المرء ليلذهل - لا نجد تعبيراً أخف من هذا - عندما يقرأ بقلم ناقد العقل العربي، ودوماً في معرض المقابلة الضدية مع هذا العقل، أن الطبيعة ثابت دائم في «بنية الفكر اللاتيني المسيحي»، وليذهل أكثر بعد عندما يقال له إن حضورها الاستقطابي هذا يقابله «غياب الله أو أية قوة أخرى مفارقة في بنية هذا الفكر». ثم يزيده ذهولاً بعد هذا كله أن يستشهد ناقد العقل العربي بالفكرة اللاهوتية المسيحية عن «تجسيد الله في المسيح» ليستخلص من ذلك وقوف «الله والانسان في قطب، والطبيعة في قطب مقابل» في بنية العقل الأوروبي في طوره المسيحي اللاتيني.

ولئن يكن النص الذي أوردناه للقديس أغسطينوس كافياً ليشهد، على العكس، على مدى كلية حضور الله وكلية غياب الطبيعة في الفكر اللاتيني المسيحي، فإن الاستشهاد بواقعة «التجسد» من قبل ناقد العقل العربي ينم عن سوء تأويل لهذه الواقعة وعن سوء توظيف معاً. فلو صح أن «التجسد» يجمع بين الله والانسان ويجعل منهما طرفاً واحداً في مقابل الطبيعة<sup>(١٥٩)</sup>، فإن هذه «التجلية» ينبغي أن تحتسب للفكر المسيحي اليوناني الشرقي قبل أن تحتسب للفكر المسيحي اللاتيني الغربي. فآباء الكنيسة الشرقيون، الذين كتبوا باليونانية، هم الذين خاضوا في أحز المساجلات وتزعموا الانشقاقات في داخل المسيحية حول طبيعة المسيح. ثم إن واقعة التجسد ما كانت تعني ولا تستتبع أي تقطيب للطبيعة ولو «كطرف مقابل». بل على العكس: فبدلاً من تأسيس فيزيولوجيا أو فيزيولوجيا مضادة، فقد مهدت لتأسيس انتروبولوجيا. ففكرة التجسد أحدثت بالفعل انقلاباً في نظام القيم: فقد

(١٥٨) أوردته توماس كوهن في: الثورة الكوبرنيكية، مصدر آتف الذكر، ص ١٧٣. والجدير بالذكر أن هذا الموقف السلبي من الطبيعة «الوثنية» بقي مستمراً في التقليد المسيحي إلى مطلع القرن الثامن عشر ووجد عناية في شخص مؤلف «البحث عن الحقيقة»، مالبانش - مثل الحدائق الأوروبية في نظر ناقد العقل العربي - الذي لم يتردد في دمج فكرة الطبيعة بأنها «فكرة مضادة للمسيحية ورسالة بانية لدى اللاهوتيين من الفلسفة الوثنية».

(١٥٩) تكوين العقل العربي، ص ٢٨.



مثلت، على حد تعبير غوسدورف، «إعادة اعتبار انطولوجية للشرط الانساني»<sup>(١٦٠)</sup>. فالرباط الوثيق الذي كان يقيمه الفكر اليوناني بين الثيولوجيا والكسمولوجيا تحول، مع المسيحية وفكرة التجسد، إلى تمفص بين الثيولوجيا والانتروبولوجيا، مع تمهيش في الوقت نفسه للكسمولوجيا والفيزيولوجيا. فالبشرية الفائية، لا الأجرام السماوية الأزلية، باتت هي شعب الله المختار. وأضحى الانسان، لا الكون، هو في مركز الخلق. وتحرر من الحتمية الكسمولوجية ليغدو الصانع الشخصي لمصيره، وإن بتدخل من النعمة الإلهية. ويدهي أن الانسان، في العالم الديني للعصر الوسيط، ما كان له أن يستقل بنفسه في سؤدد تام؛ فهذه سيرورة لن ترى النور إلا ابتداء من القرن الثامن عشر. ولكن فكرة التجسد، بالتضامن مع فكرة الخلق الإلهي، أعتقت الانسان من شرطه الحيواني وجعلته أكمل مخلوقات الله بعد أن كان في الفكر اليوناني أول الحيوانات أو «الحيوان الأكثر طبيعية» بحسب تعبير أرسطو. وإذا شئنا استعارة المفردات التقنية لفلسفة العصر الوسيط قلنا إن هذه الترقية للانسان، المحدودة بالإطار اللاهوتي للعصر، ما كان لها أن تزرع مفهوم الانسان، بل فقط «علته البهوية» *raison séminale*. ولسوف تحتاج هذه البذرة إلى عشرة قرون على الأقل كيما تنتش. وذلك هو إنجاز الحداثة التي ما زالت تترى فصولاً.

هل هذا معناه أننا ننكر أن يكون العصر الوسيط اللاتيني المسيحي عرف أي شكل من أشكال «الطبيعة»؟ إن هذا هو بالاجمال رأي أولئك الذين يعتقدون من الباحثين والمؤرخين أن العصر الوسيط بجملته لم يكن إلا وقتاً ضائعاً بالنسبة إلى الثقافة. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفضاء العقلي للثقافة الوسيطة ليس هو عين الفضاء العقلي للعلم الراهن، وأن العالم الوسيط كان لاهوتياً قبل أن يكون طبيعياً أو كيميائياً، وأنه ما كان على كل حال يسكن العالم عينه الذي يسكنه عالم الأزمنة الحديثة، فلا بد لنا من الاعتراف في هذه الحال بأن العصر الوسيط اللاتيني عرف هو الآخر ضرباً من «الطبيعة»، بلون أن يترتب على هذا الاعتراف أن «الطبيعة الوسيطة مطابقة لطبيعة الفلسفة اليونانية أو لطبيعة العلم الحديث»<sup>(١٦١)</sup>. فالطبيعة الوسيطة مرادفة للضرورة. فحيثما وجد تواتر لظاهرة بعينها، فهذا معناه

(١٦٠) جورج غوسدورف: أصول العلوم الانسانية، مصدر آف الذكر، ص ١٥١.

(١٦١) اتين جاسون: «العصر الوسيط والطبيعة»، في: روح الفلسفة الوسيطة *L'esprit de la philosophie médiévale*، منشورات فران، الطبعة الثانية، باريس ١٩٦٩، ص ٣٤٦.

وجود طبيعة آمرة لها. فكل ما يحدث بانتظام هو نتيجة طبيعية لعلته. ولكن العلل الطبيعية هي علل ثوانٍ، وتعبير آخر: علل معلولة. وخلف كل معلول يكمن قصد إلهي. فالله هو معلل العلل، كما كان يقول إخوان الصفاء، أو مسبب الأسباب كما يقول الغزالي. وتدخل الله على صعيد العلل، بحيث تنفك رابطة اللزوم بينها وبين معلولاتها، هو ما يفسر المعجزة. والحال أن الكون الوسيط، كما يلاحظ آتين جليسون كبير مؤرخي فلسفة القرون الوسطى، عامر بالمعجزات. فما دامت الطبيعة الوسيطة تنشق عن الله بحرية مشيئة، لا عن فيض ضروري، فهذا معناه أن «الله قادر على أن يؤتي معلولات العلل الثواني بدون هذه العلل، أو حتى أن يؤتي معلولات تعجز عنها هذه العلل»<sup>(١٦٢)</sup>. وإذا كانت المعجزة تبدى من وجهة النظر البشرية لاعقلانية لأنها تخرق القانون الطبيعي، فإنها تحتفظ بمعقوليتها تامة من وجهة نظر الله. ولهذا فإن اللاهوت، أي العلم بالمقاصد الإلهية، يتقدم في المنزلة، كما في العقلانية، على العلم الطبيعي. ومهما يكن من أمر، فإن العصر الوسيط المسيحي اللاتيني كان معنياً بتطوير العلم الأول أكثر منه بتطوير العلم الثاني. وعلى كل حال أيضاً، كان لا بد للعصر الوسيط اللاتيني أن يدخل في شطره الثاني ليكتشف العلم الطبيعي بما هو كذلك. فحتى نهاية القرن الحادي عشر ما كان الوسيطيون يعرفون من علم الطبيعة سوى التأويل الميتافيزيقي أو الرمزي لقصة نشأة الكون في سفر التكوين من العهد القديم من الكتاب المقدس، وهذا بالاستناد إلى معطيات وشذرات متسربة من الأفلاطونية والهرمسية والأفلاطونية المحدثه. وإنما ابتداء من النصف الأول من القرن الثاني عشر، كما يفيدنا مؤرخ «الفلسفة الوسيطة»، بدأ الوسيطيون يكتشفون «أرسطو والعلم الطبيعي العربي»<sup>(١٦٣)</sup>. وهذه مفاجأة ليست بهينة بعد كل تأكيدات ناقد العقل العربي عن طلاق هذا العقل مع الطبيعة المعقود عصمتها للعقل اليوناني - الأوربي حتى في طوره المسيحي اللاتيني. ولنترك لمؤرخ «الفلسفة الوسيطة» دوماً أن يقلب دعوى ناقد العقل العربي رأساً على عقبها: «إن ترجحات السماع الطبيعي والتولد والفساد والسماء لأرسطو، مصحوبة بأعمال ابن سينا وابن رشد، كانت هي المؤثر آفي فلسفة العصر الوسيط» لظهور علم طبيعي متحدد بموضوع محصور: الطبيعة

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(١٦٣) آلان دي ليبيرا: الفلسفة الوسيطة *La philosophie médiévale*، المنشورات الجمعية الفرنسية،

الطبعة الثانية، باريس ١٩٩٢، ص ٥٣.

ونظرية الحركة والمتحرك<sup>(١٦٤)</sup>. والحال أن ناقد العقل العربي لا يكتفي بأن يعمد ما استورده الفكر المسيحي اللاتيني عن طريق الترجمة «ثابتاً بنبراً»، بل يسقط هذا الثابت عن البنية العقلية للمصدر الذي جاءت منه هذه الترجمة: أي الفكر العربي الاسلامي. فمرة أخرى تقتزن المزايدة بمناقصة. والخطير في الحالتين أنهما تتمان على حساب الحقيقة التاريخية.

● من وجهة نظر الحقيقة التاريخية، لا من وجهة نظر الرغبة الايديولوجية المسبقة في المضاربة على العقل العربي، فإن دعوى ناقد هذا العقل ينبغي أن تعكس بمقدار ١٨٠ درجة: فلمن يكن رأس الهرم في الحضارتين اللاتينية المسيحية والعربية الاسلامية يحتله قطب الله بلا منازع، فإن القاعدة التي توسعها الثانية لقطبي الطبيعة والانسان أوسع بما لا يقاس من تلك التي توسعها لهما الأولى. وهذا لأسباب أربعة:

أولاً - إن التجربة التاريخية للدين الاسلامي معاكسة تماماً للتجربة التاريخية للدين المسيحي في القرون الأولى. فالمسيحية عاثت هذه القرون تحت الأرض إن جاز التعبير، دفناً عن نفسها لشر الاضطهادات، وصاغت لاهوتها الأول بمنطق استشهادي يعطي الأولوية للحياة الأبدية على الحياة الفانية، وبالتالي للانسان الروحاني على الانسان المادي بحسب تعبير القديس بولس. أما الإسلام فقد مضى بسرعة، بعد فترة وجيزة من الاضطهاد والمهاجرة، يؤسس نفسه في دين غالب وفي دولة منتصرة ما قبض للمسيحية أن تعرف مثيلاً لها إلا بعد تنصر قسطنطين في القرن الرابع الميلادي<sup>(١٦٥)</sup>. وعلى حين أن خلاص النفس كان الهم الأول للمسيحية الأولى بعيداً عن شاغل علم الطبيعة والسياسة الأرضية، فإن الإسلام الأول، المؤسس نفسه في دولة، ما كان له أن يتعقل ذاته إلا بوصفه ديناً ودنيا معاً. ومن ثم فإن التضامن كان محتوماً بين تطور العلوم الدينية والعلوم الدنيوية. وليس من قبيل الصدفة أصلاً أن يكون الدين نفسه قد أسس نفسه في علوم، مثل علم التفسير وعلم الحديث وعلم الفقه وعلم الفرائض، فضلاً عن علم الكلام. وبدون أن يكون الاسلام جهل الروحانيات الشخصية كما تتمثل في أدبيات الزهد والتصوف، فإنه ما كان له أن يكتفي بها. فتحويل الدين إلى منظومة من القواعد

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧.

(١٦٥) ربما كان الفارق الأساسي من هذا المنظور بين الاملام والمسيحية أن الأول دخل بسرعة في طوره «الدني»، بينما بقيت المسيحية في القرون الأربعة الأولى «مكية».

والعلوم الموضوعية كان ضرورياً للوفاء بحاجات مجتمع مدنى وسىاسى نظم نفسه على أساس هذا الدين. وما كان يمكن ترك الأمور، كما فى المسيحية الأولى، للاجتهاد الشخصى. فالمدينة الاسلامية، بعكس مدينة المسيحية الأولى، مدينة واقعية. وما انتظرت المسيحية قروناً عدة لتطوره باسم القانون الكنسى، كان على الاسلام، الحامل لمجتمع ودولة معاً، أن يطوره من القرن الأول باسم علوم المعاملات. وكما لم يعرف الاسلام تلك الثنائية الحادة التى عرفتها المسيحية بين لنفس والبدن، كذلك فإنه لم يقم بين علوم الدين وعلوم الدنيا الانقطاع الذى عرفته الحضارة الأوروبية لصالح الأولى فى طورها الوسيطى اللاتينى ولصالح الثانية فى طورها الحديث والمعاصر. وبعبارة أخرى شاغل تفاخرى، فإننا نستطيع أن نقرر بكل طمأنينة أن ما من حضارة، قبل الحضارات الحديثة، أنجبت مثل ذلك القدر من العلماء الذين أنجبتهم الحضارة العربية. لاسلامية وأقرت لهم باستقلالية نسبية كبيرة فى ميادين الطب والصيدلة والكيمياء والرياضيات والطبيعات والبصريات والفلاحة والحيوان والفلك والحيل<sup>(١٦٦)</sup>. وكتب العلوم كانت، حتى منذ أحصاها ابن النديم فى سنة ٣٧٧ هـ، تعد بالآلاف. وهذا بدون أن نتحدث عن الفلاسفة الذين كان أكثرهم من العلماء، والذين كانت الطبيعات، بالإضافة إلى الإلهيات والمنطقيات والأخلاقيات، تبدأ ثابتاً فى برنامج الفلسفى.

ثانياً - لئن تكن المسيحية ديانة خلاص، فإن الاسلام قد يكون قابلاً للحد بأنه ديانة تكليف. والتكليف حقوق لله على الإنسان أن يؤديها. فإذا أذاها صارت له إزاء نفسه وإزاء دنياه حقوق من حقه، بل من واجبه، أن يتمتع بها. ولقد ميز الاسلام نفسه بنفسه عن المسيحية بموقفه النقدي من الرهبانية<sup>(١٦٧)</sup>. ولئن تكن بعض آيات القرآن قابلة للتفسير باتجاه زهدى<sup>(١٦٨)</sup>، فإن آيات أخرى تأخذ من دعاة الزهد موقفاً نقدياً<sup>(١٦٩)</sup>. وإذا كانت النزعة الزهدية أفسحت هامشاً واسعاً للتصوف فى الاسلام، فإن النزعة المتعصية المضادة قد أعطت دفعة كبيرة لتطور العلوم

(١٦٦) إن الاستقلالية النسبية فى العلوم الدنيوية يؤسس لها دينياً قول مشهور للرسول: «أنتم أدرى بأمر دنياكم».

(١٦٧) «وآيتاء الانجيل وجعنا فى قلوب الذين اتبعوه رافة وروحة ورومانية ابتدعوها - ما كتبناها عليهم - إلا ابتغاء رضوان الله» (الحديد، ٢٧).

(١٦٨) «وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور» (الحديد، ٢٠).

(١٦٩) «يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين. قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق» (الأعراف، ٣١ - ٣٢).

النيوية. فالاسلام لم يعرف - قبل ابتداء انحطاط الحضارة العربية الاسلامية - معضلة تضاد الدين والعلم التي عرفتتها المسيحية. وقبل انغلاق الحضارة العربية الاسلامية على نفسها، فإننا لا نقع في القرون الخمسة الأولى على أغسطس إسماعي يغسل يديه بكل طمأنينة ضمير من علوم الدنيا والطبيعة. ولا شك أن كلمة السماء (والسماوات) ترد في القرآن نحواً من ٣١٠ مرات، ولكن كلمة الأرض ترد بدورها نحواً من ٤٢٠ مرة. وإغراء القطيعة مع العالم - وبالتالي مع العلم - أكبر بكثير في المسيحية منه في الاسلام. فيسوع كان ضرب بنفسه المثل: «ليست مملكتي من هذا العالم»<sup>(١٧٠)</sup>. ولكن مملكة الاسلام، بحكم تجريته التاريخية، كانت في السماء والأرض معاً. ومن هنا الفارق في الحساسية إزاء العلم. فقد أمكن للحضارة العربية الاسلامية في طورها الديني - وعلى الأخص قبل انغلاقها الانحطاطي على نفسها - أن تكون ذات صبغة علمية غامقة؛ بينما ما صارت الحضارة المسيحية الغربية علمية إلا بقلد ما كتبت عن أن تكون دينية<sup>(١٧١)</sup>.

ثالثاً - لئن تكن الواقعة الأسامية في المسيحية هي تجسد الله في المسيح، فإن الواقعة الأسامية المعادلة في الاسلام هي تكلم الله في القرآن. ولئن تكن واقعة التجسد تخاطب في الانسان وجدانه، فإن واقعة التكلم تخاطب عقله. فالمسيحية في التحليل الأخير قصة. أما الإسلام فخطاب موجه إلى العقل. والمسيحي مطالب، أكثر ما هو مطالب، بـ«الاعتداء بالمسيح»<sup>(١٧٢)</sup>. أما المسلم فمطالب بـ«الفهم عن الله» كما كان يقول المحاسبي. ومن هنا فإن القرآن دعوة دائمة إلى تشغيل الذهن لفهمه واستيعابه تفسيراً وتأويلاً واستنباطاً<sup>(١٧٣)</sup>. هذا الاستحثاث الدائب لمران العقل هو ما يبيع لنا أن نصف الحضارة العربية الإسلامية بأنها حضارة لوغوس مكتوب. فهي

(١٧٠) انجيل يوحنا، الفصل ١٨، الآية ٣٦.

(١٧١) بليني أننا لا نساوي بين علم الحضارة العربية الاسلامية وعلم الحضارة الغربية الحديثة، لا من حيث مستوى التطور فحسب، بل كذلك وأساساً من حيث النصاب الاستمراري؛ فالأخيرة هي وحدها التي أمكن نها بفضل علمتها، أن توفر للعلم استقلالية تامة وسؤداً ذاتياً كاملاً.

(١٧٢) هذا هو عنوان واحد من أشهر كتب الثقوى المسيحية، والمرجح أن واضعه هو القس توماس كمييس في القرن الخامس عشر. والكتاب حث على الحياة الداخلية والروحية، ودعوة للانسان للانفصال عن نفسه وعن العالم، ولتقديم الصلاة على المعرفة والقراءة، ولتفارقة النفس عالم الطبيعة لتلوذ بعالم النعمة. و«الاعتداء بالمسيح» هو أكثر كتب المسيحية رواجاً وترجمة إلى لغات العالم المختلفة بعد الانجيل.

(١٧٣) الاستنباط: منهج النصوة في فهم القرآن.

بمىياز حضارة كتاب، لا الكتاب بألف ولام التعريف من حيث هو وعاء للوحي فحسب، بل كذلك الكتاب من حيث هو وعاء المعرفة والأداة الوحيدة لإنتاجها وتداولها. ومن وجهة النظر هذه، فإن ما من حضارة أخرى من الحضارات المكتوبة تصمد للمقارنة مع الحضارة العربية الإسلامية، وهذا بانتظار الثورة المعرفية للأزمنة الحديثة التي ستكرس نمطاً حضارياً جديداً بصفة نوعية: حضارة العلم ووعائه: الكتاب المطبوع.

رابعاً - وربما أولاً من حيث الترتيب التاريخى - لقد قامت الحضارة المسيحية اللاتينية على قطيعة لغوية مع التراث اليونانى أو المكتوب باليونانية. وهذه القطيعة أتاححت للمبعد اللاهوتي في هذه الحضارة أن يحتل كامل مساحة الوعي بدون أن يضطر إلى أن يجر معه «الثقل الميت» للطبيعيات الأرسطية والكسمولوجيا اليونانية «الوثنية». وقد لا يكون من قبيل الصدفة أن يحمل أشهر كتب اللاهوت المؤسسة لهذه الحضارة عنوان «مدينة الله»<sup>(١٧٤)</sup>. وبالمقابل، فإن الحضارة العربية الإسلامية قد رأت النور على قاعدة من الاتصالية مع التراث اليونانى ومع المسيحية الشرقية الناطقة أو الكاتبة باليونانية. فالنخبة المثقفة السريانية، التي صانت التراث اليونانى وساهمت في إغنائه، هي عينها التي نقلت هذا التراث، عندما تعربت أو أسلمت، إلى اللغة العربية ومارست فعاليتها - بالتضامن مع النخبة الفارسية - في تكوين العقل العربي في «عصر التدوين» في استمرارية مع التقاليد الفلسفية والعلمية لثقافة الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط التي كانت راكمت تراثاً يجاوز في العمر ألف سنة. وبما أن الثيولوجيا اليونانية ما كانت تتفق كثيراً مع المنطلقات اللاهوتية للديانة الإسلامية الجديدة، فقد جرى في مرحلة أولى على الأقل نقل التراث المنطقي والطبيعي حصراً، وهذا ما أبقى هامش الإنسان والطبيعة في بنية الفكر العربي الإسلامي أوسع بما لا يقاس من هامشهما في بنية الفكر اللاتيني المسيحي. وليس من قبيل الصدفة أن يكون «الطبيعي» أرسطو هو الذي فرض نفسه من البداية وإلى النهاية - في الساحة العقلية العربية الإسلامية، بينما لم يتعاط الشطر الأول من

(١٧٤) في هذا الكتاب، الذي كتبه القديس اغسطينوس في آخر حياته، يرد كبير آباء الكنيسة اللاتينية الذي كان بالمناسبة يكره اللغة اليونانية - التهمة الموجهة إلى المسيحيين بأنهم هم المسؤولون، بمقاطعتهم أكله روما، عن اجتياح قبائل القوط للمدينة الخالدة وإعمالهم فيها بد النهب والبلع على مدى ثلاثة أيام متوالية، مؤكداً أن هذه «الشرور المادية» قد تكون تحيراً من الله للمسيحيين الذين ما زالوا متمسكين بمتع الدنيا، وإن الشر «الحقيقي» لا يمكن أن يأتي من عتف خارجي، بل فقط من النفس الداخلية الأمارة بالسوء.

العصر الوسيط اللاتيني إلا مع «الإلهي» أفلاطون<sup>(١٧٥)</sup>. ومهما يكن من أمر، فإننا نملك دليلاً مادياً لا يدحض على أن «الطبيعة» و«الإنسان» كانا من المفاهيم التي شقت طريقها في وقت مبكر من الثقافة اليونانية أو المكتوبة باليونانية إلى الثقافة العربية الإسلامية بوساطة سريانية. فمن أولى الكتب التي نقلت إلى العربية - والعناوين دالة ههنا يحد ذاتها - كتاب «سر الخليفة وصناعة الطبيعة» وكتاب «في طبيعة الإنسان». الأول منسوب إلى «بليمنوس الحكيم»، وهو في الواقع موضوع باليونانية في القرن السادس الميلادي بقلم أو بترجمة القس السرياني «ساجيوس»، الذي «كان منزله بنبلس». والثاني من تأليف أسقف حمص السرياني «نميسوس» في مطلع القرن الخامس الميلادي. الأول تصفه محققته، أورشولا وايسر، بأنه «موسوعة في العلوم الطبيعية»، والثاني بأنه «رسالة في الأنتروبولوجيا»<sup>(١٧٦)</sup>. وما يبعث على الإعجاب في الكتابين، رغم أنهما محرران بقلم رجلين دين، أنهما يصدران عما لن تردد في أن نسميه نزعة طبيعية وإنسانية حقيقية. فصحيح أن نظرية الخلق الإلهي تشغل الفصل الأول بتمامه من الكتاب، وأن الله ماثل في الفصل بكلية حضور بوصفه «علة العلل»، ولكن على مستوى هذه العلل المعلولة فإن مؤلف «سر الخليفة وصناعة الطبيعة»، وما أدرجه فيه من فصول «في طبيعة الإنسان»، يصبر، بعناد علمي يمكن وصفه بأنه سابق لأوانه، على تقديم تفسير محض طبيعي للطبيعة، ومحض بيولوجي للإنسان. فعلا العرض الموسوعي لعالم الآثار العلوية وممالك المعدن والنبات والحیوان (بما فيه الإنسان)، والذي يستغرق أربعة أخماس الكتاب، فإن المبدأ التفسيري الذي يعتمد هو القانون الطبيعي أو ما في معناه. فهذه الطوائف ثابتة على حالها لا زيادة فيها ولا نقصان»، و«كل خلقة خلقت من طبيعة هي من تلك الطبيعة تكون معها حيث كانت وتزول معها حيث زالت»، و«كل مولود تولد من طبيعة واحدة من الطوائف، فهو اليوم يتولد منها كما [كان] تولد». ومن ثم فإن المعجزة أو مفهومها غائب تماماً عن «صناعة الطبيعة». فهذه الأشياء تتولد على أجناسها وأصنافها». وإذا اتفق أن تولد في الطبيعة مولود على غير منسخه فإنما «بفعل طبيعة

(١٧٥) لا شك أن قامة أرسطو المديدة طغت بدورها على الشطر الثاني من العصر الوسيط اللاتيني، ولكن هذه المرة بوساطة عربية.

(١٧٦) سر الخليفة وصناعة الطبيعة، وفي ذيله كتاب في طبيعة الإنسان، منشورات معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب، ١٩٧٩، المقدمة، ص ١٠ - ١٨. والدليل على قدم ترجمة هذين الكتابين، اللذين سنعتمد ترجمتهما لاحقاً، هو أن المصطلح الفلسفي فيهما لم يكن قد استقر. فالهيويل أو المادة تترجم بـ «السوس»، والجوهر بـ «الصميم».

أخرى». فالمعجزة ليست خرقاً للطبيعة، بل تدخل لطبيعة مغايرة. وذلك هو تعريفها الطبيعي: «كل ما يتولد من طبيعة بفعل طبيعة أخرى»<sup>(١٧٧)</sup>.

وتتضمن مع هذه النزعة الطبيعية نزعة إنسانية. فالتحول من نظرية الفيض الضروري إلى نظرية الخلق الإرادي نقل نصاب الإنسان إلى الكائن الأكثر كمالاً بين كائنات ما دون فلك القمر وجعله أقرب المخلوقات إلى خالقه: فهو، لا الأجرام السماوية الصماء، المخلوق على صورة الله. ولئن تأخر خلقه إلى «اليوم السادس» فما ذلك لتأخر رتبته، بل لتكون جميع مخلوقات الأيام الخمسة الأولى مسخرة في خدمته، بصفته «أتم الخلق طبيعة» و«أتم الطبائع جوهرًا». والمؤلف المختفي وراء شخصية «بليينوس الحكيم» لا يكتفم حماسه للإنسان: «إني رأيته أعلى من جميع الأشياء التي دونه ولذلك سميته إلهًا... ولأني لم أر في العالم شيئاً له عقل إلا الإنسان، فلذلك سميته ملك العالم»<sup>(١٧٨)</sup>.

ويذهبي أن هذه النزعة الإنسانية، التي ترى في الإنسان «مخالفًا لجميع الأشياء لقوة العقل التي خص بها»، وجدت ما يعززها في نظرية التكليف القرآنية التي تحدّ نفسها بمشروطة العقل: فإن بطل في القاصر أو المعتوه بطل التكليف. ولكن هذه النزعة الإنسانية، المعززة بنظريتي الخلق والتكليف، لا تبيح لنا أن نتحدث عن تقطيع للإنسان في الإسلام، كما في أية ديانة توحيدية أخرى، إلا على «جهة الفرض والتقدير» كما كان يقول ابن خلدون، لا على جهة «الأمر الواقع» و«الانصباب الأبهستمولوجي» كما يفترض ناقد العقل العربي الإسلامي الذي يمحور العلاقات داخل البنية الأبهستمولوجية لهذا العقل حول قطبين، يضع «في أحدهما الله، وفي الآخر الإنسان». وتكفي في التدليل على ما نقول القرينة الإحصائية التالية: فقد ورد لفظ الإنسان في النص القرآني ٦٥ مرة، ولكن لفظ الله يرد أكثر من ٢٦٠٠ مرة. أي أنه في كل مرة يرد فيها اسم الإنسان مرة واحدة، يرد اسم الله أربعين مرة.

وبالمقابل، فإن قطب الطبيعة الذي يغيبه الجاهري هو ما يحضر في الفكر العربي الإسلامي حضوراً راجحاً - ودوماً في إطار النسبية التي تسمح بها البنية الدينية لفكر العصر الوسيط الإسلامي والمسيحي على حد سواء - لا يصمد للمقارنة معه حضوره

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ١٦٩ و ١٧٤ و ٤٤٠.



المقلص إلى الحد الأدنى في الفكر اللاتيني المسيحي. ولئن نتحدث هنا عن مثات الكتب التي وضعت في كل فن من فنون الطبيعة على حدة، ولا عن العشرات من أفذاذ العلم العربي الذين ما كان أحد منهم لاهوتياً<sup>(١٧٩)</sup>، ولا عن أدب الطبيعة الذي ما عرفه الأدب اللاتيني المسيحي قط والذي أدرك ذروة تطوره بالمقابل في الشعر الأندلسي<sup>(١٨٠)</sup>. ولكن حسبنا أن نتوقف ههنا عند محطات ثلاث من النتائج العقلية في باكورة الحضارة العربية الإسلامية، وفي عصرها الذهبي، وفي طور أفرولها.

● المحطة الأولى مع جابر بن حيان الذي مارس نشاطه برعاية الأسرة البرمكية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، والذي قد تكون النصوص المنسوبة إليه أقدم نصوص «فلسفية» نحوزها في اللغة العربية. والحال أنه إذا كان جابر بن حيان وريثاً في الفلسفة لأفلاطون، فإنه في العلم الطبيعي (والمنطق) وريث لأرسطو. فطبيعياته هي الطبيعيات الكيفية كما تداولها الفلاسفة بعد أرسطو الذي كان أعلن أن «الطبيعة» بحكم احتوائها كلها على المادة - [والمادة تغير] - لا تصلح لأن يطبق عليها المنهج الرياضي<sup>(١٨١)</sup>. ولعل ناقد العقل العربي ما كان ليشتن هجومه البالغ الضراوة - كما سئى - على جابر بن حيان بوصفه ممثلاً مبكراً له العقل المستقيل في الثقافة العربية لو أدرك أن «الكيمياء» هي العلم الطبيعي الوحيد الذي أبقي أرسطو بابه مفتوحاً منذ أن قطع الطريق لمدة ألف عام على الطبيعيات الكمية<sup>(١٨٢)</sup>. فكيمياء جابر بن حيان - ككلى كيمياء أخرى قبل ثورة العلم الحديث - هي كيمياء الطبائع الأرسطية الأربع وغنازجها. ونصاهاها الأيستمولوجي هو فكرة قابلية الطبيعة للتحويل - «التدبير» - إلى طبيعة أخرى. يقول جابر في فصل من أولى رسائله التي جمعها بول

(١٧٩) ربما باستثناء ابن رشد الذي كان فيلسوفاً وطبيباً وفقهياً، وبسثناء نصير الدين الطوسي الذي كان فيلسوفاً وعالم فلك وعالم كلام.

(١٨٠) إن الشعر مستبعد تماماً من دائرة التفكير «الايستمولوجي» لناقد العقل العربي. ومن ثم فقد أصحزه أن يرى ليس فقط النزعة الطبيعية في الشعر الجاهلي والعباسي والأندلسي، بل كذلك النزعة الاساتية في شعر الغزل الذي أصاب تطوراً مبكراً في الحجاز (في مكة والمدينة حصراً) قبل أن يرحل نحو الأمصار: الشام والعراق والأندلس، ومن هذه الأخيرة نحو أوروبا مع شعراء التروبادور.

(١٨١) ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الصغرى، ٩٩، ص ١١٨.

(١٨٢) الواقع أن تكميم الطبيعة ممتد إلى القرن السابع عشر بانتظار «الثورة الغاليلية» التي متعلن أن الأبجدية المكتوب بها كتاب الطبيعة هي الرياضيات.

كراوس جعل عنوانه: «القول في الطبيعة وتكوينها للأجناس وما فوقها وتحتها»: «إن الطبيعة كائنة من تضاعيف الكيفيات بالحركة والسكون، وابتداء تضاعيفها امتزاج الكمية معها. فالطبيعة إذا أربعة أشياء ابتداء: حركة وسكون بكيفية وكمية، وهذا هو جوهر الطبيعة. فإذا هي صارت كذلك انفطرت منها أربعة أشياء لا غير: حرارة وبرودة ويبوسة ورطوبة، أوائل أمهات يسائط. ثم أحاطت بالحركة والسكون والكيفية بتلك الأمهات، والكمية بعد اجتماعها، فكان أيضاً عنها جميع الأشياء الموجودات من لدن الفلك المنير إلى جميع الأجناس الثلاثة، أعني الحيوان والنبات والحجر»<sup>(١٨٣)</sup>. ولعل فضل جابر بن حيان الكبير لا يكمن في نتائج تجاربه «التدبيرية»، بل في «قانون إسمائه». فهو قد ردّ إلى العلم الطبيعي نصابه الأبستمولوجي الذي أنكره عليه الثيولوجيون من الفلاسفة. فصدأ على دعوة من يقول إن «العلم لا يصل إلى ما في الطبيعة» يقول: «العلم يصل إلى ما بعد الطبيعة ويستخرجه، فكيف لا يصل إلى الطبيعة؟»<sup>(١٨٤)</sup>. بل إن جابر بن حيان، في دفاعه عن علمه الطبيعي وإمكاناته، يتتبع بدعة في تاريخ الفلسفة. فعلى عكس التقليد الأفلاطوني الذي وجدناه يعلن أنه لا علم بالطبيعة لأنه لا علم بالتغير، وعلى عكس التقليد الأرسطي الذي وجدناه يقر بإمكانية علم طبيعي ولكن بدون أن يرفعه إلى مقام الفلسفة التي تبقى وحدها مختصة بدراسة العلل الأولى، فإن جابر بن حيان يفصل ما بين العلم الإلهي والفلسفة ويجعل الأول مختصاً بعلم العلل ويكل إلى الثانية مهمة دراسة المعلولات. ف«لحد العلم الإلهي أنه العلم بالعلة الأولى» و«لحد العلم الفلسفي أنه العلم بحقائق الموجودات المعلولة». و«لحد العلوم الإلهية أنها علوم ما بعد الطبيعة من النفس الناطقة والعقل والعلة الأولى وخواصها»، و«لحد الفلسفة أنها العلم بالأمور الطبيعية وعللها القريبة من الطبيعة من أعلى والقريبة والبعيدة من أسفل»<sup>(١٨٥)</sup>. نحن إذن - وهذا أقل ما يمكن قوله - أمام انقلاب أبستمولوجي، على الأقل من منظور تقطيع الطبيعة: ففي التقليد الأفلاطوني - الأرسطي السائد ليس من فلسفة بالطبيعة، وفي التقليد الذي حاول جابر بن حيان إرساءه ليس من فلسفة إلا بالطبيعة. وبديهي أن العلم الإلهي ظل

(١٨٣) جابر بن حيان: «كتاب إخراج ما في القوة إلى الفعل»، في: مختار رسائل جابر بن حيان، تحقيق ب. كراوس، مكتبة المثلث ببغداد، طبعة مصورة عن مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٥، ص ١٥ -

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤ - ١١٠.

عند جابر بن حيان يتقدم في الشرف - هكذا تشاء «إبستمي» العصر الوسيط بأسره - على الفلسفة تقدم «العلة الأولى» على «الموجودات المعلولة» - ولكن الكرامة الفلسفية التي رفع إليها علم الطبيعة كان يمكن أن تجعل منه، لو عاش في مطالع عصر النهضة، بيكوناً آخر، إن لم يكن فرنسيس بيكون مؤرخي الفلسفة الألمان فلهلم تينمان: «رجل الأقل روجر بيكون الذي قال عنه كبير مؤرخي الفلسفة الألمان فلهلم تينمان: «رجل عظيم كان يمكن أن يعطي الثقافة العلمية برومتها وجهاً جديداً واتجهاً جديداً فيما لو أمكن لعصره أن يفهم عمق تفكيره»<sup>(١٨٦)</sup>.

● المحطة الثانية عند إخوان الصفاء الذين وضعوا في مطلع القرن الرابع الهجري أول موسوعة في الحضارة العربية الإسلامية. فمن رسائلهم الإثنيتين والخمسين، المتناسكة أسلوباً ونية ورؤية للعالم، خصصوا الرياضيات (العدد، الهندسة، الفلك، الموميقى، الجغرافيا، النسب العددية والهندسية، إلخ). بست رسائل، والطبيعات (الهيولى والصورة، المكان والزمان، السماء والعالم، الكون والفساد، الآثار العلوية، الموليد الثلاثة: الحيوان والنبات والمعدن، تركيب الجسد، النطفة، الحاس والمحسوس، ماهية اللذات والآلام، الحياة والموت، إلخ). بسبع عشرة رسالة. وعلى هذا النحو، فإن الطبيعيات تؤلف وحدها ثلث موسوعة إخوان الصفاء، وبإضافة الرياضيات تؤلف نصبتها. وإذا كان تعريفهم للفلسفة أن «أولها محبة العلوم، وأوسطها معرفة حقائق الموجودات، بحسب الطاقة الإنسانية، وآخرها القول والعمل بما يوافق العلم»، فعندهم أن «العلوم الفلسفية أربعة أنواع: أولها الرياضيات، والثاني المنطقيات، والثالث العلوم الطبيعيات، والرابع العلوم الإلهيات»<sup>(١٨٧)</sup>. وتشغل الطبيعيات تمام المجلد الثاني من الرسائل، أي نحواً من خمسمئة صفحة من أصل ألفين. ولكن ما يميز طبيعيات إخوان الصفاء ليس فقط صفتها الموسوعية، بل كذلك، وفي المقام الأول، طبيعتها الثنائية. فالطبيعة عند إخوان الصفاء علوية وسفلية، نفسية في تعيُنها العلوي، وطبيعية في تعيُنها السفلي. ولهذا جاز وصف طبيعياتهم بأنها أفلاطونية - أرسطية معاً. فمعلوم أن أفلاطون ما كان أنكر إمكانية علم طبيعي فحسب، بقدر ما أنكر أيضاً وأساساً فكرة الطبيعة بالذات. فعنده أن الطبيعة ليست سوى المبدأ الأول للحركة في الأشياء.

(١٨٦) نقلاً عن معجم الفلاسفة، إعداد جورج طرابيشي، دار الطبعة، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٠٣.

(١٨٧) رسائل إخوان الصفاء، تحقيق بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ، المجلد الأول، ص ٤٨.

وبصفتها هذه، فإنها لا يمكن أن تكون أي عنصر من العناصر الطبيعية التي أرجع إليها الفلاسفة القيسقراطيون مبدأ الأشياء والوجود. فالطبيعة ليست ماء ولا هواء ولا ناراً ولا تراباً. فهذه العناصر المادية لا يمكن أن تكون مبادئ، وبدلاً من أن تفسر الأشياء فإنها بحاجة هي نفسها إلى تفسير. ولا يمكن أن يفسرها سوى مبدأ أعلى منها ومن كل طبيعة. وهذا المبدأ لا يمكن أن يكون سوى النفس. وإذا كانت الطبيعة لا تعني سوى المبدأ الأول والأقدم، فليس غير النفس يجوز أن يطلق عليها اسم الطبيعة: فهي مبدأ المبادئ<sup>(١٨٨)</sup>. ولهذا فإن أفلاطون، بدلاً من نظرية في الطبيعة، يضع نظرية في النفس كما ذكرنا. فالفيزياء، من حيث هي علم المبدأ الأول الذي اشتق منه كل وجود، علم غير ذي موضوع<sup>(١٨٩)</sup>. فالسيكولوجيا تغني غناءه وتتوب منابه. والحال أن إخوان الصفاء، من دون أن يتطرقوا في أفلاطونيتهم إلى حد إلغاء فكرة الطبيعة وعلمها، قالوا بطبيعة نفسية حاكمة من أعلى للطبيعة المادية التي في أسفل. ومن هنا تميزهم لأنفسهم عن مبنيي الطبيعة ونفاتها في آن معاً. فالخلاف، تماماً كما عند أفلاطون، هو على معنى التسمية. فمبنيو الطبيعة من الفيزيولوجيين غاب عنهم أن الطبيعة مطبوعة وليست طابعة، وأنها غير فاعلة بذاتها بل بالنفس الكلية المنبئة فيها، ونفاتها من الشيولوجيين غاب عنهم أن الله نفسه، الذي لا فاعل غيره، لا يفعل مباشرة بل بالواسطة، والطبيعة هي واسطة فعل الله. يقول «الإخوان» في الفصل الذي يحمل عنوان «في ماهية الطبيعة» من رسالتهم الرابعة في «الجمسمانيات الطبيعية»: «كان الذين يتكلمون في الحوادث الكائنات، التي دون فلك القمر، من الحكماء والفلاسفة، ينسبون هذه الآثار والأفعال كلها إلى الطبيعة؛ وبما أن أقواماً من العلماء ينكرون أفعالها، وينكرون الطبيعة أيضاً أصلاً، احتجنا أن نذكر معنى قولهم: الطبيعة، ونبين أن الذين أنكروا أفعالها ذهب عليهم معنى الطبيعة، ولم يعرفوها، فمن ذلك أنكروا أفعالها. واعلم يا أخي، أياك الله وإيانا بروح منه، أن الطبيعة إنما هي قوة من قوى النفس الكلية، منبثة في جميع الأجسام التي دون فلك القمر، سارية في جميع أجزائها كلها، تسمى باللفظ الشرعي الملائكة الموكلين بحفظ العالم وتدبير الخليقة، بإذن الله، وتسمى

(١٨٨) الفواتين، ك ١٠، ٨٨٦ ب - ٨٩٩ د.

(١٨٩) بقدر ما تعني «الفيزياء» علم المادة الأولى التي تخدر منها الوجود، فقد يكون ثمة مجال لإقامة صلة اشتقاقية بينها وبين لفظ الأنماط، الدالة على ابتناء الوجود في اللغات السامية مثل بزغ وفتح. وثمة إشارات على كل حال في كتابات أفلاطون وأرسطو إلى أن لفظ الطبيعة باليونانية قديم ومجهول الأصل.

باللفظ الفلسفي قوى طبيعية، وهي فاعلة في هذه الأجسام بإذن الباري، جلّ ثناؤه. والذين أنكروا فعل الطبيعة إنما ذهب عليهم معنى هذه التسمية، وظنوا أنها متوجهة نحو الجسم، والجسم، من حيث هو جسم. لا فعل له البتة بالإجماع من الفريقين، بدلائل قد صحت وبراهين قد قامت. وأعلم يا أخي بأن الذين أنكروا فعل الطبيعة يقولون إنه لا يصح الفعل إلا من حي قادر، وهو قول صحيح، ولكن يظنون أن الحي القادر لا يكون إلا بجسم، إذ كان على هيئة مخصوصة بأعراض تحله بزعمهم، مثل الحياة والقدرة والعلم وما شاكلها، ولا يدرون أن مع هذا الجسم جوهرًا آخر روحانيًا غير مرئي، وهي النفس، وأن هذه التي وصفوها من الأعراض بأنها حالة في الجسم هي التي تظهرها فيه، أعني النفس بقعدها في الجسم<sup>(١٩٠)</sup>. وفي نص تال يشبه «الإخوان» الطبيعة بـ«آلة الدولاب»، والنفس الكلية التي تديرها بـ«الدابة المحركة» للدولاب والموصلة حركته «من آلة إلى آلة أخرى»: «كذلك فعل الطبيعة، إنما هي حركة متصلة بها عن آلة فلكية محركة، دورية، مربوطة بها النفس الكلية بقوة عقلية، تبدر عن مشيئة إلهية وعناية ربانية بأمر من هو لا يعلمه إلا هو». وبدون أن ينكر «الإخوان» أن الطبيعة «غرائبها لا تحصى وعجائبها لا تفتى»، فإنهم ينكرون عليها الحرية: فما تبديه الطبيعة من أعمال «لا تفتى ولا تبدي» في أشكال وأنواع وألوان متجددة بـ«تغير الزمان وتغايير الأيام ومع كل لحظة من لحظات العيان في كل مكان» إنما تبديه «الشيء بعد الشيء بحسب ما يلتقى إليها ويقاض عليها من النفس الكلية وما يسري فيها من القوى الفلكية»، مثلها في ذلك مثل الكتاب المكتوبة سطره «بقلم الإرادة»: فكل ما خطته «الإرادة الاختيارية» التي لا يسير لها حسيًا غور «يستقر في مقام لا يعدوه كالحروف المرتبة في سطورها المنظومة، وخطوطها المرسومة، مرتبة في أقسامها، مستوية في نظامها لا يعدو بعضها بعضاً»<sup>(١٩١)</sup>. ولكن إذا كانت الطبيعة هي «فعل النفس الكلية»، فهذا لا يجردها هي نفسها من الفعل الجزئي والشروط: فهي فاعلة في ما دوها أنفعالها بما فوقها، سواء أعلى المستوى الإنساني أم على المستوى الطبيعي. والفارق بين المستويين هو كالفارق بين الحرية الجزئية والحتمية الجزئية. فالإنسان خيره الجزئي منه، وشره الجزئي منه. ومن هنا خضوعه، وخضوع نفسه الجزئية، لقانون «المجازاة والمكافأة». أما الطبيعة الجزئية فمحكومة بالطبيعة الجزئية:

(١٩٠) وسائل إخوان الصفاء، مصدر آف الذكر، م ٢، ص ٦٣ - ٦٤.

(١٩١) المصدر نفسه، م ٤، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

فهي خاضعة لخواصها وطباعها «إما جذباً أو إمساكاً أو دفعاً أو نفوراً» بدون أن يسري عليها قانون «العقاب والثواب» وبدون أن يكون لها خيار في أن تفعل ما تفعله أو أن تمتنع عن فعله. وهذا لا يمنع أصلاً أن يكون لها، في تضادها وتنافرها وفي تشاكلها وتآلفها، «شعور خفي وحس لطيف كما للنبات والحيوان، إما شوقاً ومحبة، وإما بغضاً وعداوة». فلكن النفس، التي هي طبيعة الطبيعة، تترك بصمتها «الشعورية» حتى في ما هو جاد لا حس له ولا نفس ولا حياة من أدنى موجودات فللك ما دون القمر. ومن هنا النص المدهش التالي الذي يقيم ما بين الطبيعة والطبيعة علاقة فعل وانفعال تقوم فيها الطبيعة الجامدة بدور فاعل الفعل: «الدليل على صحة ما نقول قول الحكماء في كتاب الأحجار وتعتهم لها أن طبيعة تألف طبيعة، وطبيعة تناسب طبيعة أخرى، وطبيعة تلصق بطبيعة، وطبيعة تأنس بطبيعة، وطبيعة تقهر طبيعة، وطبيعة تقوى على طبيعة، وطبيعة تضعف عن طبيعة، وطبيعة تلهب طبيعة، وطبيعة تحب طبيعة، وطبيعة تطيب مع طبيعة، وطبيعة تفسد مع طبيعة وطبيعة تبيض طبيعة، وطبيعة تحمر طبيعة، وطبيعة تهرب من طبيعة، وطبيعة تبغض طبيعة، وطبيعة تمارج طبيعة»<sup>(١٩٢)</sup>.

● المحطة الثالثة والأخيرة ستكون عند ابن تيمية، مجدد الحنبلية في القرن السابع/ الثامن الهجري وصاحب أوسع مشروع لـ «أسلمة الاسلام»، أي إغلاق دائرته على نفسها، في ظروف الاحتلالين الصليبي والمغولي اللذين استشارا لدى الحضارة العربية الاسلامية رد فعل الدفاع المشروع عن النفس، مع كل ما يعنيه الموقف الدفاعي من تسويد للعقلية النصية وللايديولوجيا «الجمهورية»<sup>(١٩٣)</sup> ولنهادج «السنة والجماعة». وبديهي أن «شيخ الاسلام» ما كان له، لا ايدولوجياً ولا ابستمولوجياً، أن يفكر في «تقطيب» الطبيعة. فإله، في التفكير الأصولي، يشغل المساحة كلها، مع هامش معلوم للإنسان من حيث هو مخلوق مكلف. ومع ذلك، ليست «الطبيعة» مستبعدة بالمرّة من حقل تفكير ابن تيمية على طريقة الافلاطوني أغسطينوس. فالطبيعة، في التفكير الأصولي، من خلق الله وآياته. والنص القرآني غالباً ما يدعو المؤمن إلى التأمل في معجزتها والاعتبار بدلائلها على عظمة الخالق وفعل الخلق. ولكن ليس هذا الجانب العام من التعاطي مع مقولة الطبيعة ما يستوقفنا في فكر ابن تيمية. بل حصراً موقفه، الداعي إلى الإعجاب في عصره،

(١٩٢) المصدر نفسه، م ٢، ص ١١٠.

(١٩٣) وهنا نسبة إلى «الجمهور»، وهو من المصطلحات الأساسية في خطاب ابن تيمية.

من فكرة القانون الطبيعي . فقد استأنف ابن تيمية ، بعد نحو من قرنين ونصف قرن ، السجال الذي كان خاضه الغزالي ضد «الفلاسفة» وعارض فيه مذهبهم «الحتمي» بمذهبه «الظرفي» ، ومقولتهم عن «الطبيعة» بمقولته عن «العادة» ، وفكرتهم عن «التلازم الضروري» بفكرته عن «الاقتران الجائز» . والحال أنه إن يكن ناقد العقل العربي اعتبر الغزالي مثلاً لهذا العقل في تفهيم مفهوم «القانون الطبيعي» لصالح مفهوم «مجرى العادة» ، فإن ابن تيمية ، الذي لا يقل تشبیه لهذا العقل ، قد أنكر على الغزالي وعلى جمهور الأشاعرة إنكارهم فكرة «القانون الطبيعي» ، وبالتالي إتاحتهم الفرصة للفلاسفة ، ممثلين بابن رشد الحفيد ، لاسترداد أنفاسهم و«الاستطالة» على «السلف والفقهاء والجمهور» . يقول نص «شيخ الاسلام» : «إن كثيراً من أهل النظر والكلام كالأشعرى وغيره أنكروا الأسباب والطبائع والقوى الموجودة في خلق الله وأمره ، وأنكروا حكم الله المقصودة بذلك ، وقالوا في لامات كي المذكورة في القرآن كقوله : «وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون» ، وقوله : «ولذلك خلقهم» ، وقوله : «لعلهم يتقون» ، وأمثال ذلك ، هي «لام العاقبة» وليست «لام التعليل» . إذ كان يمتنع عندهم أن يفعل الله شيئاً لأجل شيء ، أو يأمر بشيء ، لأجل شيء . فهؤلاء لا يشتون في الأفلاك العلوية ولا الأجسام السفلية ولا النفوس قوى تكون سبباً لحدوث شيء . وإذا أنكروا تأثير القدرة التي للحيوان ، فهم لما سواها أشد إنكاراً . وهؤلاء إذا أرادوا أن يجيبوا الفلاسفة عما ادعوه من أسباب المعجزات وغيرها من الخوارق قالوا : نحن نقول إن المؤثر في الحوادث هو قدرة الله فقط ولا أثر لشيء من ذلك . ولهذا قال الأشعرى : إن أخص وصف للرب هو القدرة على الاختراع . والكلام بين هؤلاء ومنازعهم في مقامين . أحدهما : أنهم لا يسلّمون حصول الخوارق مقارنة لما تذكره الفلاسفة من الأسباب . والثاني : أنهم إذا سلّموا ذلك جعلوا ذلك كسائر الأمور التي علم اقتراحها في العادة ، فإن العادة جارية بأن الانسان يأكل فيشبع ، ويشرب فيروى ، ويضرب بالسيف فيقطع . فإذا كانوا يقولون : إن مجرد القدرة القديمة هي المحدث للشيء والرّي والقطع وغير ذلك عند هذه الأمور المقارنة لها لا بها ، وأنه ليس هنا قوة ولا طبيعة ولا فعل له تأثير في هذه الحوادث بوجه من الوجوه ، كان قولهم لذلك في المعجزات أقوى وأظهر . وأبو حامد الغزالي في كتاب «تهافت الفلاسفة» جعل هذه المسألة من الأصول التي نازع فيها الفلاسفة . ولهذا اشتد نكير ابن رشد عليه في «تهافت التهافت» ، وجعل هذا من المواضع التي استطال بها على أبي حامد ، وانتهز

بها الفرصة في الرد عليه والانتصار للفلاسفة<sup>(١٩٤)</sup>. وليس من العسير أن نخمن أين موضع رهان الحنبلي ابن تيمية في نقده للأشعري الغزالي: فإنكار القانون الطبيعي إنكار للمعجزة بوصفها، بالتعريف، خرقاً لها ومجازة. فلو صح أن الله يخلق الأحداث على غير مساق ولا نظام، وأنه لا يفعل شيئاً لشيء، ولا يقرن المسببات بأسبابها، لكان كل شيء ممكناً ولاختلط حابل المعجزة بنابل الطبيعة. والحال أن انفصالية المعجزة لا معنى لها إلا في سياق اتصالية الطبيعة. ومن هنا ميل ابن تيمية إلى تثبيت القانون الطبيعي، رغم أن المسلمة الأولى لكل تفكيره واستدلالة هي أن الله على كل شيء قدير. وما يجعله يميل أكثر إلى فكرة التثبيت أن «السلف والفقهاء والجمهور» درجت سنتهم على الانتصار لها بقولهم المثارث عن بعضهم بعضاً إن «الله جعل في الأعيان قوى وطبائع تحصل بها الآثار، كما جعل في النار التسخين وفي الماء التبريد، ونحو ذلك»، بينما «طائفة من أهل الكلام» فقط - والكلام من مكروهات العلم عند السلفية - «يتكبرون هذا كله ويقولون: ليس في الأعيان قوى وطبائع تكون أسباباً للآثار، لكن الله يخلق الأشياء عندها لا بها»<sup>(١٩٥)</sup>. ولئن يكن بعض «أصحاب مالك والشافعي» انضموا إلى «جمهور الأشعرية» في إنكار «الأسباب»، فلن يزيد ذلك ابن تيمية إلا تمسكاً بفكرة «الطبائع». فالعداء بينه وبين المالكية والشافعية السائدة حينئذ في مصر وسوريا كان عداء مهنة، فضلاً عن أنه عداء أيديولوجي<sup>(١٩٦)</sup>. ولكن رأس حرية ابن تيمية كان موجهاً إلى «الفلاسفة». فهؤلاء كانوا يريدون توسيع نطاق القانون الطبيعي ليشملوا به المعجزات. بمعنى آخر، كانوا يطلبون لهذه تفسيراً طبيعياً. هذا إن لم يكذبوا بها أصلاً. وإنما على هؤلاء يريد ابن تيمية أن يقطع الطريق. فإن كان مقصودهم بـ «القانون الطبيعي» أن «النفوس وغيرها من الأعيان جعل الله فيها من

(١٩٤) ابن تيمية: كتاب الصفدية، تحقيق محمد رشاد سالم، منشورات مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٤٠٦ هـ، الجزء الأول، ص ١٤٧ - ١٤٩. وبالنسبة، إن الإشارة هنا إلى «تهافت التهافت» تطلن في صحة دعوى دي بور، ومن أخذ بها من المفكرين العرب من أمثال الجابري، عن «الضرورة القاضية» التي وجهها الغزالي إلى الفلسفة في الإسلام المشرقي، وبالتالي بقاء كتابات ابن رشد مجهولة وعديمة القاعدية فيه.

(١٩٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٩٦) انظر في تفاصيل الخصومة بين مجدد الحنبلية وبين الموالك والشافعية المتنقلين دراسة هنري لاوست عن «الحنبلية في عهد المالكية البحرية» المعاد نشرها في كتابه: التعدديات في الإسلام Pluralism dans l'Islam، منشورات مكتبة بول غوتنر الاستشرافية، باريس ١٩٨٣، ص ٦٣ - ١٣٣.



القوى والطبائع ما يحصل به بعض الآثار»، فهذا «لا ينكر لا في الشرع ولا في العقل، ولكن دعوى المدعي إن معجزات نبينا أو غيره من الأنبياء هي من هذا الباب بهتان عظيم. والقاتلون بهذا رأوا أنهم يمكنهم تعليل بعض الخوارق بعلم طبيعية فعلوها، ثم جهلهم ظنوا هذا يطرد فطردوا، وأما حذاقهم فيكذبون بالخوارق الخارجة عن القانون الطبيعي عندهم»<sup>(١٩٧)</sup>. وفي مقدمة هؤلاء «الحذاق» الذين قيدوا الخارق من الظواهر «بجريانه على القانون الطبيعي المعتاد» ابن سينا الذي ادعى في «إشارته» أن «خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع، لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية كتمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، وهذا هو الطلسمات؛ وإما أن تكون بأسباب طبيعية سفلية كخواص الأجسام، وهي النيرنجيات؛ وإما أن تكون بأسباب نفسانية، ويؤمنون أن المعجزات التي للأنبياء والكرامات التي للأولياء وأنواعاً من السحر والكهانة هي من هذا الباب»<sup>(١٩٨)</sup>. وبدون أن يقع ابن تيمية في غلطة الغزالي وجمهور الأشعرية فيتنكر للقانون الطبيعي ولما يجري على مجراه، فإنه يجعل للمعجزة نصاً مغايراً من موقع الانفصال لا الاتصال: «لهذا كان ما يذكرونه من التأثير مقيداً عندهم بجريانه على القانون الطبيعي المعتاد، فعندهم لا يتصور أن يفعل المؤثر في المواد إلا ما هي قابلة له. فقد يقولون: إن الهواء لما كان قابلاً لأن ينقلب ماء أمكن أن يؤثر المؤثر فيه حتى يصير الهواء ماء فينزل المطر. ومعلوم أن معجزات الأنبياء خارجة عن القوانين الطبيعية. مثال ذلك انقلاب العصا ثعباناً ثم ابتلاع الثعبان ما هنالك من العصي والخيال، فإن هذا خارج عن قوى النفس والطبيعة، لأن الخشب لا يقبل أن يصير حيواناً أصلاً، ولا يمكن في القوى الطبيعية أن عصا تصير حية لا بقوى نفس ولا بسحر ولا غير ذلك»<sup>(١٩٩)</sup>. ومن ثم ينتهي إلى الاعلان جازماً بأن: «جمهور

(١٩٧) كتاب الصفدية، ج ١، ص ١٣٦.

(١٩٨) المصدر نفسه، ص ١٤٢. وبالنسبة، ويصرف النظر عن نقد ابن تيمية لابن سينا وعن كراهيته له ولا «الشفقة» جيماً، فإن فهمه لكتاب الأخير «الاشارات والتنبيهات» يبقى أرقى بما لا يقاس من فهم ناقد العقل العربي. فقد أدرك «شيخ الاسلام» أن نهج ابن سينا يؤدي في التحليل الأخير إلى «تطبيع» المعجزة. أما الجابري فقد حكم بأن ابن سينا لا يفعل في «إشارته» غير أن «يتبنى الهرسية بكاملها بتصوفها وعلومها السرية السحرية» صادراً في ذلك عن «عقل جعل منتهى طموحه أن يقدم استنفاته» (ت. ع. ع. ص ٢٦٦ - ٢٦٨).

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١٣٧. وبالنسبة، لسنا هنا بصدد مناقشة موقف ابن تيمية من المعجزات والكرامات والخوارق. ولكن انطلاقاً من القائمة الذهبية التي استنتجها في «توافق العقل والمعقول الصريح»

المسلمين لا يشكرون الأسباب والمسببات لا في الجماد ولا في الحيوان، لكن يعترفون بكل ما دل على صحته الدليل، سواء كان الدليل نقلياً أو عقلياً» و«يثبتون ما لله في خلقه وأمره من الأسباب والحكم. لكنهم مع إثباتهم للأسباب والحكم لا يقولون بقول الطبائعية من الفلاسفة وغيرهم، بل يقولون إن الله خالق كل شيء وربهم ومليكه... ويعلمون أن الأسباب مخلوقة لله بمشيئته وقدرته، ولا تزال مفتقرة إلى الله... فما كان بالأسباب فالله خالقه وخالق سببه جميعاً»<sup>(٢٠٠)</sup>.

إن هذا التضامن بين الزعة الدينية والزعة الطبيعية لدى رائد الحنبلية المجتدة لا يبعث على العجب. وخلافاً لما يتوهمه ناقد العقل العربي، فإن إحضاره «للطبيعة» في بنية عقل بعينه لا يعني ضمناً غياباً لله عن بنية هذا العقل. وابن تيمية، ومعه جمهور السلف والأئمة وأكابر أهل الحديث والسنة والجماعة، لا يدعون بجلاّ للشك في أن الرؤية الدينية للعالم تتضامن، ولا تتناقض، مع الرؤية الطبيعية. فالطبيعة، على عكس ما يفترض ناقد العقل العربي ضمناً، ليست مقولة مضادة للاعتقاد الديني، وهي لا تعارضه معارضة العقل للاعقل. بدون القانون الطبيعي تتمتع المعجزة، وبدون الطبائع تستحيل الخوارق، وبدون مجاري العادات تتعذر الغرائب. وبكلمة واحدة، بدون الطبيعة لا وجود لما فوق الطبيعة. والتفسير الديني للعالم غير ممكن في نهاية المطاف بدون عالم برسم التفسير، وبدون مبادئ وقوى وأسباب تنظم حركة هذا العالم، وعنهما تتمخض مسبباته. وبهذا المعنى، فإن «التفسير الطبيعي للمظاهرات يتبدى على أنه النموذج الأيديولوجي لكل تفسير، بما فيه التفسير الديني»<sup>(٢٠١)</sup>. وديكارت هو من قال في ذلك القرن السابع عشر الذي شرعت فيه مقولة «الطبيعة» تكتسب قواماً إبستمولوجياً جديداً: «لا أعني الآن

= والمقول الصحيح»، فإنه لا يكتفي بإثباتها، بل يثبت معها أيضاً، بحكم التضامن ما بين «الأخبار الصادقة والمتواترة» و«الحاينة والمشاهدة»، السحر والأقسام والمزامير وغرائب الجن، ويمضي إلى حد القول: «والذي علمناه في زمتنا من تحمل الجن وتطير به في الهواء وترسق له أنواع الأطعمة من الحلاوة وغيرها، ونأتيه بها ونخبره عن بعض الأمور الغائبة عنه أمور كثيرة يطول وصفها في هذا الباب» (ص ١٦٨). وما دام مدار البحث في هذا الفصل عن «العقل والعقيلة» أصلاً، فلنذكر - كما يلاحظ غوسدورف - أن «الشيطان كان موضوعاً لمشاهدة ومعاينة دارجة في العصر الوسيط المسيحي»، تماماً كما الجن في عصر ابن تيمية، لأن المعرفة مشروطة بحساسية العصر، والواقعة الموضوعية لا تشير فقط إلى الشيء كما هو، بل كذلك إلى ما يتخذ أنه كائن عليه.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢٠١) كليمان روسيه: ضد الطبيعة L'anti-nature، المنشورات الجامعية الفرنسية، باريس ١٩٧٣،

ص ٣٢.

بالطبيعة منظوراً إليها في جلستها سوى الله نفسه، أو بالأولى النظام والترتيب اللذين أرسهما الله في الأشياء المخلوقة». بعبارة أخرى، لا طبيعة بدون الله. وأقصى ما يمكن أن تتأدى إليه مقولة «الطبيعة» في خاتمة المطاف ليس إلغاء التأليه الديني، بل تطويره - تماماً كما لدى اسبينوزا - إلى تأليه طبيعي.

إن سوء التأويل لهذه الوظيفة الايديولوجية للنزعة الطبيعية هو ما ألبأ في أغلب الظن ناقد العقل العربي إلى إخراج مسرحية التقطيب الثنائي في صيغتها: «السالبة بالنسبة إلى العقل العربي (الله + الانسان)، والموجبة بالنسبة إلى «العقل اليوناني - الأوروبي» (الانسان + الطبيعة). وهو ما ألبأه أيضاً، وعلى الأخص، إلى التلاعب بجدول الحضور والغياب في القيم الاستمولوجية لهذين العقلين بما يجعل بنية الفكر اللاتيني المسيحي تنبئ أكثر طبيعية، وبالتالي أكثر عقلانية وأقل دينية، من بنية الفكر العربي الاسلامي. وهذا مع أن العكس بالضبط هو الصحيح، لأن الطبيعة أكثر حضوراً بما لا يقاس - كما رأينا من خلال وقفاتنا في المحطات الثلاث - في هذا الفكر منها في ذاك؛ ولأن الفكر العربي الاسلامي، على صدوره مثله مثل الفكر اللاتيني المسيحي عن إبستمي دينية، أقل اضطباعاً بما لا يقاس أيضاً بالصيغة الدينية، لأنه كان في التحليل الأخير فكر مدينة بشر من لحم ودم، بينما كان الفكر اللاتيني المسيحي فكر «مدينة الله» في المقام الأول<sup>(٢٠٢)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فإن الرهان الذي يعقده ناقد العقل العربي على مقولة الطبيعة في مضاربه الضدية على هذا العقل يبدو غير ذي موضوع بعد أن سحبت - من غير علمه في الظاهر - فكرة «الطبيعة» نفسها من التداول في جدول القيم الاستمولوجية للحدثة، ولا سيما في طور ثورتها الثانية المعاصرة. فالطبيعة كمقولة معرفية تنتمي بكل تأكيد إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر اللذين شهدا ثورة عظمى على صعيد اكتشاف القوانين الطبيعية. ولكن ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، مع تدشين عصر الصناعة والمحرك البخاري، شرعت البشرية تنتقل بدورها من طور الاستعباد لقوانين الطبيعة إلى طور استعباد قوانين الطبيعة نفسها. ولئن

(٢٠٢) الواقع أن صيغ الفكر العربي الاسلامي بصيغة دينية طاغية هو سريرة لاحقة ومتأخرة أدركت أوجها على يد ابن تيمية تحديداً مع إتجاز عملية أسلمة الاسلام في ظروف المواجهة الحظرة مع المغول والفرنج. ومن مراجع كتاب «الامامة والسياسة» لابن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦ هـ) - وربما كان «خطر كتاب في المسألة السياسية في الاسلام» - يذهل إذ يعاين كم كانت السياسة حتى في العصور الأولى «سياسية» ومنزوعة عنها الصفة القدسية Désacralisée.

تكن البشرية قد صاغت على التوالي التاريخي مقولات الله، ثم الانسان، ثم الطبيعة، فقد دخلت في القرن العشرين، ومع تعميم النظام الآلي والعقلانية التكنولوجية، في طور الصنعة *la facture* (٢٠٣). ولعلنا نستطيع بدورنا أن نضيف أن هذه البشرية عينها تنهياً في مطالع القرن الحادي والعشرين للانتقال من عصر الآلة إلى ما يمكن أن نسميه عصر الشاشة. فالمعرفة نفسها، لا الطبيعة فقط، أضحت اليوم، مع ثورة المعلوماتية والأنظمة الالكترونية، قيد استبعاد. ومهما يكن من أمر، وبصرف النظر عن أي استباق من هذا القبيل، فإن أقل ما يمكن قوله عن قرننا هذا، ونحن نودعه، إنه كان قرن موت الطبيعة (٢٠٤).

---

(٢٠٣) كما يقترح فيليب سكرتان في مقاله: «عناصر لنظرية في الحداثة»، في مجلة «ديوجين» Diogene، العدد ١٣٦، نيسان - حزيران ١٩٨٤، ص ٨٩ - ٩٨.

(٢٠٤) كما يقترح أيضاً جان إهرار في مقدمة كتابه: فكرة الطبيعة في فرنسا في فجر الأنوار *L'idée de la nature en France à l'aube des lumières*، منشورات فلاماريون، باريس ١٩٧٠، ص ١١.

## المحتويات

٥	الاهداء
٧	تقديم
١١	(١) أصول نظرية العقل عند الجابري
٢٥	(٢) التوظيف المركزي الاثني لنظرية العقل
١١٧	(٣) هجاء العقل العربي
١٩٣	(٤) تطور مفهوم العقل في الحداثة الأوروبية
٢٨١	(٥) العقل والعقلية



نقد النقد ليس ظاهرة جديدة في الثقافة العربية الحديثة. فكتاب «في الشعر الجاهلي» لفتح حسين استنسخ نحواً من عشرين رداً. كذلك وجد من يرد على «الاسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرازق بكثب كالملة. هذا التقليد هم ما يحاول جورج طرابيشي استنساخه في نقده النقد العقل العربي» لمحمد عابد الجابري. ولكن من منظور مبادئ جذرية. فكتاب فتح حسين أو علي عبد الرازق جرى رفضه من قبل نقاده كـ «تقدم» و«مضمونه الذي اعتبر عامساً ببعض الموروثات» الثانية - للثقافة العربية الإسلامية - ومن ثم فإن الردود جاءت كلها من وجهة نظر الماضي المطلوب استبعاده من دائرة التشريع النقدي. وفي المقابل، فإن نقد النقد الذي يحاول مؤلف نظرية العقل ليس دفاعياً، فمأخذه الأساسي على نقد الجابري كونه غير نقدي فالقراءة الجابرية للعقل العربي بانت مثل في نظره «عقبة إبستمولوجية» فاجابري قد أسوأ العقل العربي في إشكاليات مغلفة وما يجر تعكير هذه الإشكاليات، فإن أية مناقشة لنتائج والأحكام التي انتهى إليها مؤلف «ذكوبين العقل العربي» و«بنية العقل العربي» منطل ندور كما لو على محور فارغ من هذه الإشكاليات المطلوب تفكيكها قبل محاولة استخلاص أجوبة جديدة. إشكالية «العقل المكون والعقل المكون»، وإشكالية «التفكير بالعقل والتفكير في العقل»، وإشكالية التوزيع الثلاثي للأنظمة المعرفية إلى «برهان وسبيل وعرفان»، وإشكالية «العقلانية العربية والعقلانية المشرقية»، وإشكالية «النهضة الضديدة» للعقل العربي بالمقابلة مع العقل اليوناني القديم والعقل الغربي الحديث.

«نظرية العقل» هو الخلق الأول في مشروع متعدد الحلقات لإعادة قراءة العقل العربي الإسلامي في فضاءه الثقافي الخامس. وفي استمراره - كما في قفذه - مع العقول الحضارية السابقة واللاحقة

ISBN 1 85516 524 4